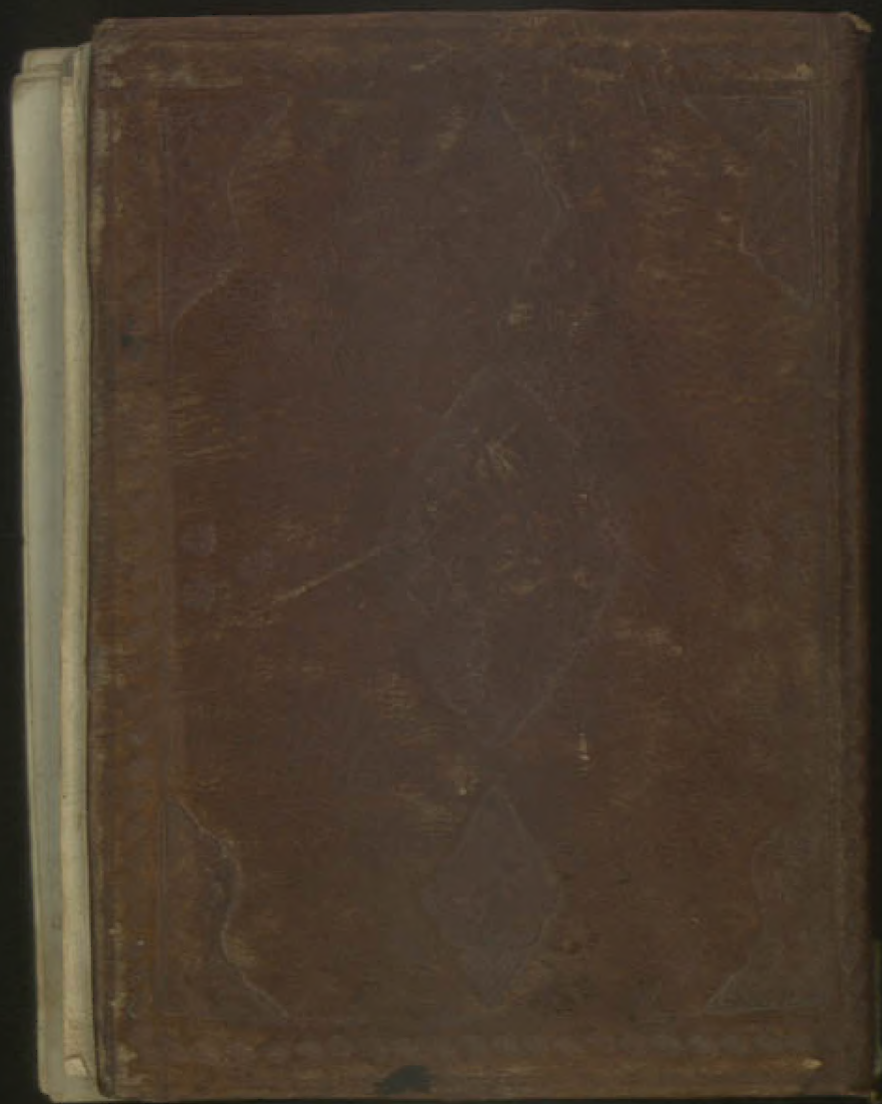


بضوء أنوارهم بهاء الدين، وانتصب برفعهم وخفض أعدائهم أعلام الحق اليقين، الهادين بأمرهم ونهيهم إلى
أوضح المسالك، المنقذين للهالكين من مزلة الضلال في أشنع المهالك، الهادين من مالك بنبع الفتوة والهداية وجبت النبوة
والولاية، وعلى أصحابه الأكرمين أرباب التواضع والفتوة، المقتفين آثاره إلى حين، صلاة وسلاماً أرجو بهما
السعادة الوافرة، وأنال بهما جميل الذكر في الدنيا وجزيل الأجر في الآخرة. **أما بعد** فيقول الفقير إلى ربه الغني
علي صدر الدين المدني ابن أحمد نظام الدين الحسيني الحسني، أناله الله من فضله السني، لم يخف أن علم العربية
من أتم ما تصرف إليه الهمم العلية، إذ هو المرقاة إلى فهم كتاب الله العظيم، والوسيلة إلى معرفة حديث نبيه الكريم
وعلى الذريعة إلى السعادة الأبدية، والتخلص من الشقاوة السرمدية، لا جرم أنه أكثر فيه المصنف والمؤلف من
مصنف ومؤلف، وإن من أحسن ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوائد الصمدية، صنفه شيخنا الإمام العلامة والهمام
القدوة الفهامة، سيد العلماء المحققين، سند الفضلاء المدققين، نادرة دهره وفريد عصره، وأوانه خاتمة المجتهدين
وشرف فهم بحار أولي اليقين، ومعز فهم شيخنا ومولانا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله تعالى ثراه، وجعل الجنة مثواه
فإنه كتاب صغرت بنيته وعظم القدر من هذا العلم مطالب لبابه، المشتمل على مفرداته وجمله، وقواعده وضوابطه
ونكته، ما دخل الرافعة باب الاشتغال به، إلا وكان يحتاج لغرائب الفوائد ما عنده كشف رجا احتاج في بعض المباحث
إلى توضيح العبارة، وتصحيح ما أدى إليه بديع الإشارة، ولم أقف لأحد من ذلك شرح يبذل مصونه ويبرز من خبايا
مكنونه، فاستخرت الله تعالى وشرعت في ما يكشف رموزه، ويظهر من مطاويه كنوزه، ويرفع حجابه، ويفتح أبوابه
ويذلل صعابه، من فوائد الفقه، وفوائد مسلك الأدلة الظاهرة، في الحمد لله سبحانه دانيها بالمراد منقطعاً
للرواد والوراد، منطوياً على درر الفوائد، محتوياً على غرر الفرائد، وسميته بالحدائق الندية في شرح الفوائد
الصمدية، وقربت عبارته، وقرنت صحيح كلامي بغزارة عبارته فيما لا يغفل، فبتوفيق الله مزاجها ما استبان أنه نور

[illegible] والله الهادي إلى الصواب وإليه

سبحانه المرجع والمآب [illegible] **فيقول** [illegible] هو الإمام الأجل

المحقق النحرير المحدث الفقيه المجتهد [illegible] في العلوم [illegible] المنطوق والمفهوم

[illegible] **أبي الفضائل بهاء الدين محمد** بن الشيخ عز الدين حسين بن الشيخ عبد الصمد

الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن علي بن حسن بن محمد بن صالح [illegible] الحارثي [illegible] رحمه الله [illegible]

[illegible] سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة [illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

[illegible]

[illegible] الأقوال [illegible]

[illegible]

[illegible] بهاء الدين [illegible] الفضل [illegible]

[illegible] الطول والعرض [illegible]

[illegible] من [illegible]

[illegible] الصغير والكبير [illegible]

[illegible]

[illegible] التصانيف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الفضل [illegible] **ومحل** [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible]

[illegible]

[illegible] شوال سنة [illegible] ألف [illegible]

[illegible] الحجرة [illegible] أفضل الصلوة والسلام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني

[illegible] أمير المؤمنين عليه السلام [illegible]

[illegible] الهجرة [illegible] همدان [illegible]

وله تصانيف [illegible] التفسير [illegible] العروة الوثقى [illegible] التفسير [illegible] والحبل المتين ومشرق الشمسين [illegible]

الأربعين والجامع العباسي [illegible] والزبدة في الأصول والرسالة الهلالية والاثنا عشريات [illegible]

[illegible] وخلاصة الحساب [illegible] والكشكول وتشريح الأفلاك [illegible]

[illegible] وحاشية على البيضاوي [illegible] والحديث والفوائد الصمدية [illegible]

[illegible] الفقيه [illegible] والفوائد [illegible]

وهذا أوان الشروع في المقصود والطلاع الشرع في أفق الوجود وتسابق جياد السعود وإيراث ... قال
شيخنا ومولانا المصنف روح الله تعالى روحه ونور ضريحه **بسم** الباء للاستعانة أو المصاحبة وقد رجح الأول
بإشعاره بأنه لا يكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة إلى وقوعه على الوجه الأكمل الأتم حتى كأنه لا يتأتى ولا يوجد
بدون التبرك بذكره والمصاحبة عرية عن ذلك الإشعار والباء متعلق بما يقدر فعلا خاصا أو عاما فعلا أو اسما مؤخرا أو
مقدما والأولى تقديره فعلا خاصا مؤخرا أما الخاص فلأن الفعل المذكور أولى من العام كمطلق الابتداء لإيهامه تعلق الاستعانة بها
ابتداء الفعل فيفوت شمولها له والخاص الأكثر في القرآن فلا يوجب زيادة في التقدير باعتبار جزئية [illegible] تعلق الظرف
ببعض جمله فيفوت [illegible] والمقدم كما في بسم الله مجريها [illegible] الاسم [illegible] المصنف [illegible] القطع
وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم في [illegible] وفيه [illegible] لغات [illegible] اصطلاحا وهو اللفظ
المعرب من الأسماء العشرة التي حذفت أعجازها وأسكنت أوائلها وأدخل عليها عند الابتداء بها همزة الوصل لأن
من دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن السمة عند الكوفيين
وهي العلامة وأصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل إعلاله قال الزجاج هذا غلط لأنا لا نعرف شيئا
دخلت عليه ألف الوصل فيما حذفت فاؤه [illegible] فلو كان من الوسم لكان تصغيره وسيما كما أن
تصغير عدة وعيدة وحذفت الألف لكثرة الاستعمال في القرآن وطولت الباء عوضا عنها ولا تحذف في غير ذلك
كباسم ربك أو لاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف والعروض **الله** أصله الإله حذفت الهمزة وعوض
عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات المقدسة الجامعة لصفات الكمال وزعم بعضهم أنه اسم جنس [illegible] للمفهوم
الواجب الوجود لذاته والمستحق للعبودية وكل منهما كلي [illegible] فرده إلى [illegible] في شرح التلخيص ولو كان
الأمر كما زعم لما أفاد قولنا لا إله إلا الله التوحيد لأن المفهوم من حيث هو محتمل الكثرة ولا نزاع في أن هذه الجملة

كلمة

كلمة توحيد والجواب أن المراد بالإله في هذه الكلمة المعبود بحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب
لكثرة المعبودات الباطلة فيجب أن يكون الإله بمعنى المعبود بحق والله علم للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
في الوجود أو لا موجود واجب إلا الفرد الذي هو خالق العالم انتهى لكن قال عصام الدين في شرحه للتلخيص وفيه بحث
لأن انحصاره في الفرد والوجود مسلم لكن يحتمل في عقولنا الا المفهوم الواجب لذاته والمتصف بجميع المحامد
[illegible] بالاستثناء [illegible] هو المطلوب بالاستثناء [illegible] وجه التوحيد والجواب أن المراد الإله
[illegible] كان الاستثناء [illegible] جميع ما تحت المستثنى منه [illegible] التوحيد [illegible] نفي وجود ما سواه معبودا بالحق [illegible] إثبات
ما هو المستحق للعبودية في الواقع أو الواجب لذاته [illegible] لانحصاره في ذات الهوية واحدة فالمعنى لا إله يجوز
العقل كونه معبودا بالحق إلا الواجب لذاته في الواقع ولا ينافيه [illegible] ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته أو
بمعنى [illegible] ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته فهم كونه بعين الشخص [illegible] بمقام التوحيد [illegible] **الرحمن**
الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد نقله إلى رحم بالضم أو بعد تنزيله منزلة اللازم كما
في قولهم فلان يعطي [illegible] الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف تقتضي التفضل والإنعام
[illegible] باعتبار [illegible] الغايات دون المبادئ [illegible] التفضل [illegible] والرحمن أبلغ من الرحيم [illegible]
القاعدة المشهورة من أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك أن [illegible]
[illegible] الوصفية [illegible] المشهور ويجوز [illegible] ذلك من حيث [illegible]
[illegible] قال ابن جني [illegible] الرحمن [illegible] وصف فليس [illegible]
من ذلك تعريفه [illegible] الاسم [illegible] فيحتاج إلى وصف [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] الاسم [illegible]

بل ثبت مع التسع واذا كان شانه فالعدول عن اعراب الاول الى اعرابه وذلك ان اتباعه اعرابه جاريا في اللفظ مجرى
ما ينتج للتلبيس والتصحيف فاذا هو عدل عن اعرابه علم انه للمدح او للذم في نحو هذا فان الله تعالى لم يبين في الله المدح
فلذلك قطع عنه والاختلاف الاعراب بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام
الى انهما مجروران اما الرحمن فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه
وصف الرحمن ولا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني فالسؤال الذي سار الزمخشري
وغيره ولم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير
صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القران قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا
وما الرحمن انتهى وابتداء المصنف رحمه الله تبركا بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وما عليه الاجماع والائمة وعملا
بقوله [illegible] كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر
ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد [illegible] فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الاول على الحقيقي والثاني على
الاضافي او العرفي او كليهما على العرفي **لحسن** اسم تفضيل من حسن **الكلم** بفتح الكاف وكسر اللام
افصح من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم ومثلها في جواز
اللغات الثلاث كل ما كان على فعل ككتف وفخذ فان كان اوسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الاول
الثاني في الكسر نحو فخذ وشهد والمراد بالكلم ههنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة [illegible] كون الجمع وهو قوله حركت
اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما [illegible] فيه بعض الفضلاء المعاصرين **بعد حمد** [illegible] بها في الكلام
الذي يجيء به على الكلام الكامل [illegible] التعبير بالابتداء اشارة الى الحديث [illegible] في الحمد المتقدم ذكره
[illegible] حذف [illegible] لكثرة الاستعمال [illegible]

الكلام

التصحيف

التصحيف **تحتم المرام** اي يجعل فيه تمامه والمراد مصدر ميمي من رام يروم اي طلب وهو هنا بمعنى المفعول
انسب من كونه بمعنى المصدر وفيه تجنيس او تجنيس [illegible] **بحمدك اللهم** اي بحمدك بالله والتفات الخطاب بالكاف
على ما سبق في الله لانه تعالى [illegible] حرك الافعال [illegible] الى التوجه اليه بما له الكمال [illegible] خاطبه وحرف النداء من
اللهم محذوف عوض منه الميم في اخره على الاصح [illegible] والسنا [illegible] للسامع كونها للبعيد وهو تعالى
اقرب من حبل الوريد للاشارة الى حضوره والاستشعار [illegible] القريب [illegible] ذكر اسمه تعالى بعد الكاف الخطاب
بالله لانه تعالى [illegible] من غير احتياج الى امر اخر والى التبرك به [illegible] الى [illegible] المفيد لحضم نفسه
كما ذكره [illegible] فان قلت [illegible] من قوله حسن كلمة الى اخره [illegible] بالحمد ليحصل له
الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس كذلك [illegible] ان يكون حمدا [illegible] بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت قوله
نعم هو انشاء [illegible] بصيغة الحمد او غيره [illegible] وسلوك هذه الطريقة دون غيرها مما اشتهر في المؤلفات
اشارة الى ان طرق التعبير [illegible] في المقام [illegible] الكل [illegible] ان النبي [illegible]
نفخ الروح الى [illegible] ادم عطس فقال الحمد لله رب العالمين واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين [illegible]
العالم [illegible] ان يكون اول [illegible] الحمد فكان المصنف رحمه الله تعالى [illegible]
[illegible] **على خير نبي** [illegible] **الانام** وهو ايصال النبوة [illegible]
[illegible]
[illegible] **والصلاة** [illegible]
[illegible]
[illegible] **والسلام** [illegible]

فلا ينافي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وغاية السؤال لجماعة فيه ... ان قيل قد

قدا ... بين الصلوة والسلام ... فصل والسلام ... بالاخبار ... على الله

الاخبار ... معطوفان على المجرور ... موصوفين بالحسنية والاخرى ... مبتدا ان ... وخبرها جملة

على سيد الانام متعلق السلام وهو مطلوب للاول ... ولا يجوز ... ان جعلناه عطفا على المجرور ان جعل

مبتدا فهو خبر المبتدا والمعطوف عليه فيتعلق بكائنان ونحوه والسيد من ساد قومه يسود وهم سيد وزنه فيعل

فاصله سيود قلبت الواو يا وادغمت الياء في الياء وفيه استعارة فيه لغير الله عز وجل ... من الكتاب في قوله تعالى

وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد ادم وفي المقتفي لابن ... حكاية في ... انواع المسلم جواز

الاطلاق على الله تعالى وعلى غيره وامتناع الاطلاق على الله حكاه عن مالك وامتناع الاطلاق على الله تعالى تمسكا بما

روي من انه عليه السلام قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد عرفت ان الكتاب والسنة ما يدل

على خلاف ذلك والانام كسحاب والانام بالمد والانيم كالامير وهو الخلق او الجن والانس او جميع ما على وجه الارض

كذا في القاموس **واله** اي ... اهله ... كذا في الصحاح والمراد صلى الله عليه واله وسلم بنو هاشم

وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقياء المؤمنين واصل ال ... تصغيره على اهيل ابدلت الهاء

همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا ... العالم ... موضع ... عليه ... الهمزة الفا شايع

وقيل ... واختار ... من المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف ... العقلاء ... فلا يقال ال الاسكاف

ولا ال مكة ولا ال ... ومن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي والنحاس

وجعفر النحاس والزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح **الروم** جمع ... وهو ... المطردة ... من صحيح العين

كفرد ... الصلوة ... **الكرام** جمع كريم والكرم ... **البررة سيما ابن عمه** اي ...

ابن عمه حذف ... التخفيف مع ... ولهذا ... فانه ... ذكر يوسف اي ... وهو ... في ... حكاية ... الاثر

وغيره ولكن ذكر اللبيب ... في شرح ... مع الكبير ان استعمال ... الا ... في كلام العرب والصواب انه

لم يسمع في كلام العرب ... حذف ... بغير القسم ... في القسم في نحو ... الاية وقول امرئ القيس ۵

فقلت يمين الله ابرح قاعدا ۵ ولو قطعوا راسي لديك واوصالي ۵ اي لا ابرح قال بعض المحققين وهو بغير

استعمال سيما بدون لا كثير ... في كلام ... من ... فيتعين تخريجه وقال العلامة اثير الدين ابو حيان

في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا يقال الا ... ما ...

وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك احل

وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع مع ... بمعنى الفعل ... حروف وضعه ... تناسب ...

الحذف ... ونفي ... من كل ... وهو ... الاصل ... وهو اسم لا عند الجمهور ... بعد

سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة واما مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت

ما موصولة وصفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر اولى من هذا الوجه ... حذف صدر الجملة ... او صفة

... على انه ... في اطراده ... لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو ممنوع وعلى الوجهين ... اعراب لا انه

مضاف ... منصوب ... بتقدير ... او على ان ... كان نكرة ... التمييز ... مثل ... ولا سيما يوما ... وما كان ...

من ... بانه يشبهه ... الرجل وقيل على الاستثناء ... الوجهين ... جواز النصب اذا كان معرفة ثم

ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل في ... الاولى ... مخرج ... الكلام ... ما ... ما سواه

لما قبلها ... يكون استثناء منقطعا وقيل ... الاستثناء ... بالواو ولا يقال جاء القوم ولا زيدا

... القول ... قيل ... قول ... ما ... فلاف ... والسلام

بدا وجعل فهو خطر وجب بان يراد القائل في الاستثناء ان لا سيما مع ما ووجه ونهار لكن منزلة الاداة في الاستثناء
وعلى التقادير اولى خبره محذوف عنه فيه الاخفش اي لا مثل ابن عمرو موجود والجملة حالية اذ هي الفرق لا سيما بعدها
تعلقه بجملة مستقلة كما قاله الرضي فينبغي ان يكون الصلوة والسلام عليهما ايضا من الصلوة والسلام على غيره من الآل وقد جوز الاخفش
ما خبرا ويريد قطعا من الاضافة من غير عوض قيل ويكون خبرا لا معرفة واجيب بانه قد يقدر ما نكرة موصوفة اذ يكون
فقد يرجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان يرتفع به لا بلا قال فيه قال ابن هشام في المغني والاكثر ان يكون
الثاني في لا يجوز نفعا فما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الصبان ابو علي الفارسي ان قيل قام القوم لا سيما زيد فحاله
وهي حال اي حرفا مما يبين زيد في القيام قال ابن هشام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة ولانه
نكرة وذلك وجب منع الحال المفردة كما تقول جاءت زيد الا مثل عمرو على انه حال واجاب الدماميني بتنكير الاقرانه
اما عن الاول فبالتزام دخول الواو وعند اتفقوا انه منصوب على الحال ودخولها في ذلك قد تقول اوكا سيما زيد اذ يرد
ان سيما لا يكون على الحال بل هو اسم الا النكرة فلم يلزم دخول الواو على الحال عند على اسم مفرد واما عن الثاني فبالتزام
وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرار اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم
العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك ان في قولك قام القوم لا سيما زيد نفى زيادة على غير ذلك
لا مساوي له زيد في حكم القيام ولا اولوية على ما تقرر ان المذكور بعده لا سيما اولى بالحكم ونفي وقد نوقش في كلا الجوابين
بما لا نطول بذكره وقد تقرر تفصيل الكلام في لا سيما ومعناه ومنها على قدر ما علقنا من نحو الاستثناء والله تعالى اعلم

على بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان ويحتمل الاوجه الثلاثة المذكورة في الاعراب وان نام الى لفظ اسم

النبي وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم

الحرو عنده يجمع نسبه نسب النبي صلعم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد الله بن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو بن عبد

مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة
وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهو اول هاشمي ولدت هاشمية قال ابن الصباغ المالكي ولد
على عليه السلام بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام سنة ثلاثين
من عام الفيل قبل الهجرة بثلاث وعشرين سنة وقيل بخمس وعشرين وقبل المبعث باثني عشرة سنة وقيل بعشر سنين
ولم يولد في البيت الحرام قبله احد سواه وهي فضيلة خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاء لمرتبته واظهارا لتكرمته وكان عليه السلام
هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين كما نص عليه وحكى ابو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت قال قال ابن
الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد ام علي عليه السلام حاملا بعلي وابو طالب غائب فوضعته فسمته اسدا باسم ابيها فلما
قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب عليه السلام سميته بعلي كي يدوم له عز العلو وفخر
العز ادومه وهو اول من امن بالله ورسوله صلعم قال ابن عباس وانس وزيد بن ارقم وسلمان الفارسي
وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول الله صلعم بالمواخاة وصهره على فاطمة سيدة
نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني
وابن ابي حاتم عن ابن عباس رضي قال ما انزل الله يا ايها الذين امنوا الا وعلي اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر
عن ابن عباس قال ما نزل في احد من كتاب الله ما نزل في علي ولو ذهبت اذكر ما روي من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة
لخرجت عن المقصود وكنت كمن قال الذكا ما ادركت ولتقارير ما انزرك وفي الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية
وقد صح النقل انه ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة التاسع عشر من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من الهجرة
ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة الثالثة من ليلة ضرب واختلف في موضع دفنه والمشهور انه بالغري
موضع معروف وهو الذي يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف من ذكره الا التبرك

وإن المصنف رحمه الله نوه باسمه الشريف فكان يجب ذكره من ترجمته الشريفة وإنما خصه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال

لأنه الواضع لعلم النحو كما سيأتي من قريب إن شاء الله تعالى **الذي نصب** أي رفع ووافقه **على الأصنام** أي النصب بالتحريك ما ينصب

في الطريق ليهتدى به وفيه إشعار بتشبيه العلم وقرينها المستعار منه وهو النصب والإسلام

هو الإقرار باللسان وقيل الإقرار باللسان مع التصديق بالجنان والعمل بالأركان فيكون مرادفا للإيمان وهو في الأصل

الانقياد والاتباع والإطلاق على هذا الدين الشريف جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ إلها من

دون الله تعالى كالوثن ويقال إنه معرب شمن يشير إلى الكسر والصنم الذي كان على البيت لما رفعه النبي صلعم على منكبيه وإنما

عبر بالجمع إشارة إلى العظم لأنه كان أكبر أصنامهم فكأنه كان عندهم بمنزلة أصنام كثيرة وحكاية كسر الصنم المذكور

ما ذكره في الرياض النضرة قال روي عن علي عليه السلام أنه قال حتى أتينا الكعبة قال لي رسول الله صلعم اجلس فجلست إلى جنب

الكعبة فصعد على منكبي فذهبت لأنهض به فرأى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل وجلس لي رسول الله صلعم

وقال اصعد على منكبي فصعدت على منكبيه فنهض بي فإنه يخيل إلي أن لو شئت لنلت أفق السماء فصعدت البيت

وفي شواهد النبوة سأل رسول الله صلعم عليا حين صعد على منكبه كيف ذاك قال علي رأيته كأن الحجب قد ار

تفعت ويخيل لي أن لو شئت لنلت أفق السماء فقال رسول الله صلعم طوبى لك تعمل الحق وطوبى لي أن أحمل

الحق انتهى قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من صفر أو نحاس وهو أكبر أصنامهم وفي نسخة رسول الله صلعم وقال

لي ألق صنمهم الأكبر وكان موتدا على البيت بأوتاد فقال رسول الله صلعم إيه جاء الحق وزهق الباطل

إن الباطل كان زهوقا فجعلت أزاوله وقال عالجه عن يمينه وعن شماله وبين يديه ومن خلفه حتى استمكنت

منه قال لي رسول الله صلعم اقذف به فقذفت به فتكسر كما تتكسر القوارير فما صعدت حتى الساعة

ويروى أنه كان من قوارير رواه الطبري وقال أخرجه أحمد ورواه الترمذي أن عليا

ابن جرير

من صوب الميزاب وشغفه على النبي صلعم ولما وقع على الأرض تبسم النبي صلعم من حجرة قال إلى الغيب

الكون الرفيع وما أصابني أذى قال كيف يصيبك الأذى وقد حملك محمد وأنزلك جبرئيل عليه السلام انتهى

إلى أن هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بأن ذلك كان يوم الفتح

وهو الظاهر والله أعلم **جازم** أي قاطع من الجزم وهو لغة القطع **لأعناق النواصب اللئام** الأعناق جمع عنق وهو الجيد

والنواصب جمع ناصبة وأهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المتدينون ببغض علي عليه السلام لأنهم نصبوا له أي عادوه

يقال نصبت لفلان إذا عاديته واللئام ضد الكرام وبغض علي عليه السلام فوق اللؤم لما ورد في ذلك

من الآثار الكثيرة والأخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلعم يقول من زعم أنه آمن بي

وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن **وواضع علم النحو للكلام** اتفق العلماء على أن أول من وضع علم النحو

وأسس قواعده وحد حدوده علي عليه السلام قال أبو القاسم الزجاجي حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا أبو حاتم السجستاني

حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤلي قال

دخلت على علي بن أبي طالب عليه السلام فرأيته متفكرا فقلت له فيم تفكر يا أمير المؤمنين قال إني سمعت ببلدكم هذا لحنا

فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية فقلت إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم أتيته بعد ثلاث

فألقى إلي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل

ما أنبئ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم

يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر

ولا مضمر قال أبو الأسود فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها إن وأن

وليت ولعل وكأن ولم أذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم أحسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها انتهى

من لطايف ارسم ان هذه اللغة ان فتح لها كل زمان فرسان يجولون في حقايق هذا العلم ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب
المبسوطة والرسائل المحررة واشربت القلوب محبة هذا العلم حتى انه تجد من ليس من العرب ولا له غرض في اصلاح لحنهم
لطف من الله بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع او تحمل قواعدها فيضيف على تمر الزمان ومن هنا شيدت الاركان وما احسن
ما انشده العلامة اثير الدين ابو حيان المغربي من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الحاجب العجمي
الا كامل من زاده ؛ لقد فاز بالخير والحكم فاهمه ؛ وما فضل الانسان الا بعلمه ؛ ولا امتاز الا ثاقب الفهم في العلا
وقد قصرت اعمارنا وعلومنا ؛ يطول عليها حصرها وكمالها ؛ وذو كلها خيرة وكلي لمنها ؛ هو النحو فاحذر من جهول
يجانبه ؛ وناهيك من علم على شانه ؛ يجانبه اكرم بالذي يعرف قدره ؛ وما زال هذا العلم تمرة سادة
يجاذبه تيجانه وتقدمه ؛ ولقد ابدع المصنف رحمه الله في براعة الاستهلال من ذكر الكلم والكلام والابتداء
والجر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيه **وبعد** بالبناء على الضم لقطعه
عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للاول باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار الرقم
والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من مثل اقول واسم **فهذه** الفاء زايدة وذهب
على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الفاء وتخفيفا لها لانه لا محل
والاشارة مجاز بها لان الحقيقة انما يكون للمشاهدة المحسوس الحاضرة واستعمالها في المعدومات والموجودات
المجردة او المادية الغايبة عن الحس كان ذلك مجازا تنزيلا لحضورها عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة
هنا الى المعنى المعبر عنه بالفوائد الصمدية والمراد منها اما الالفاظ المخصوصة من حيث الانباء على المعاني المخصوصة
واما المعاني المخصوصة من حيث تعبيرها بالالفاظ المخصوصة واما من النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الالفاظ
المخصوصة اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلاثة او الاثنين منها وليس لنا حضوره في الخارج [illegible]

النقوش

النقوش اما الالفاظ فلعدم فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة واما المعاني فظاهر واما المركبات فلاشتمالها
الا على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس الاشخاصا بمعنى المتن وهو مطلق النقوش
الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء الكتب ليست من اعلام الشخصية والا كان اطلاقها على
غير شخص واحد مما كتب مجازا بل من الاعلام الجنسية فهو الاشارة الى الحقيقة وليس لحضوره في
الخارج فلا تعذر بالاشارة الى النقوش يكون الاشارة الى الحاضرة الذهني كذا حرره غير واحد من المحققين وهو
التحقيق فما وقع في كثير من كتب المنطق من ان الاشارة في مثل هذا تارة يكون حقيقية وتارة يكون مجازا
الخط ليس بشيء **الفوائد الصمدية** الى عبد الصمد وهو جد الرجل او الفوائد جمع فائدة وهي ما استفاده الانسان من علم او
والصمدية نسبة الى عبد الصمد تعرف من ان المركب الاضافي المعرف بصدره او بعجزه تكون النسبة الى العجز
ان حذف الصدر وان الجزء هو المقصود بدلوله كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا او [illegible] كلثومي نسبة الى ام
كلثوم والحق بها ما خيف فيه اللبس كالاشهلي نسبة الى عبد الاشهل ومنافي نسبة الى عبد مناف وهو غالب كون
واما [illegible] فيقول من غير اضافة عبشمي نسبة الى عبد شمس وهو محفوظ من الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه
في علم العربية [illegible] فيه [illegible] بين اللفظ والمعنى [illegible] الظرفية فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ
كما قيل اللفظ من جهة كونه معمولا للفائدة بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى وهو الشايع
يقال هذه الابيات في علم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسئلة في كتاب كذا
وهو في [illegible] ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا
علم النحو فقط اذ لا يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق علم العربية على المخصوص به وقد يطلق على ما هو اعم منه كما هو في كلامهم
حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو العلم الذي يحترز به عن الخلل في كلام العرب

لفظ او كتابة فقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامها الى اثني عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اما عن المفردات
فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها وهيئاتها فهو علم التصريف
وان كان من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات
على الاطلاق اي موزونة كانت او غير موزونة فان كان باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية
فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعاني وان كان باعتبار كيفية تلك الافادة في
مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض
وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو
علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او
يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوها او لا يختص بشيء منهما بل يكون شاملا لهما وهو علم
المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم جعله قسما براسه وجعلوا الادب
فيكون الاقسام ثلاثة عشر **عرضت** اي ظهرت او عرضت بناء على المجهول اي جعلها عرضة **من هذا الفن**
اي فن العربية والاشارة هنا مجازية ومن للتبعيض **ما** نكرة موصوفة اي شيء **تقصر الهمم** عن نيله
ثم نحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة بمعنى الذي فلا يجوز الا ان يجعل الجار والمجرور
متعلق بكونت **عن معرفة المبتدى** في هذا العلم وهو الذي ابتدأ فيه ولم يصل منه الى حالة المشتغل فيه بتصوير
المسائل فان بلغ الى حالة المشتغل فيه بتصوير المسائل فهو المتوسط فان اشتغل بالتقرير والاستحفاظ لبعض الاحكام
ذلك العلم والاستدلال على الاحكام بالادلة عليه فهو المنتهي **اهم** من معرفة المسائل عند التحقيق **تحف** اي اشتملت على **فوائد**
[illegible] او حصل لكثير من اهل العلم او عرفها او غيره بترتيب من العلماء فعل من حيث [illegible]

ومن

وهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته تسمى غاية فيختلف باعتبار الحيثيات الاعتبارية وغيرها واما
الغرض فهو يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على الفعل وتسمى علة غائية باعتبار انها علة لفاعلية الفاعل والغرض انما يكون
بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم من الفائدة والغاية من وجه ولذلك قيل قد يخالف الغرض
فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده وقد يفسر بفائدة مترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى
هذا يجب فيه الترتب فيكون اخص من الفائدة والغاية مطلقا **جليلة** اي عظيمة من جل الشيء اذا عظم ومنه الجلال
العظيم **في قواعد الاعراب** اي النحو وانما سمي به مع انه يبحث عن الاعراب والبناء معا لكونه اشرف انواعه والاصل
في الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه الاحكام النحوية كما يقال
اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جريانها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا لصح
درائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة او الفرائد جمع هي الدرر الكبار التي نظمت وفصلت بغيرها والمراد
بها هنا النكت الحسان والفوائد المرغوب فيها **تطلع** كتفتعل اي تظهر **عليها الاولى** اي ذوو وهو
اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سيأتي بيانه **الالباب** اي العقول جمع لب ولب
كل شيء خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب الفوز بالسعادة في الدارين قال ابن النحاس في كتاب
الطريق الى الفصاحة ولفظ اللب بمعنى العقل يفصح مفردا ولا يفصح مجموعا كقوله تعالى لاولي الالباب قال
ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل
الحازم من احداكن او مضافا اليه كقول الجرير ⁂ يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به ⁂ وهن اضعف خلق
الله انسانا ⁂ قيل هذا البيت والذي قبله اغزل شعر قالته العرب وقبله ⁂ ان العيون التي في طرفها
حور ⁂ قتلننا ثم لم يحيين قتلانا **وضعتها** اي صنفتها وانشأتها **تسهيلا على الاعراب** لاجله ونفعا لقراء [illegible]

[illegible]

[illegible]

النحو والصرف فقد [illegible] من [illegible]

كسيبويه [illegible] المصنف [illegible] ابو الفتح بن جني [illegible]

وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمصنف [illegible] وممن سلك طريق المتقدمين من المتأخرين

جمال الدين بن مالك [illegible] من حيث الاعراب والبناء من حيث

الافراد والتركيب **وفائدته صون اللسان عن الخطأ في المقال** اي في الكلام [illegible]

والسنة [illegible] والفقه [illegible] العرب [illegible] معرفة واجبة [illegible] الشرع [illegible]

[illegible] العرب [illegible] الواجب المطلق [illegible] الاسباب [illegible]

لان [illegible] ابي موسى الاشعري [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاوسط [illegible]

ايضا [illegible] **وموضوعه** [illegible]

[illegible]

[illegible] **الكلمة والكلام** [illegible]

[illegible] موضوع علم النحو [illegible] الاعراب والبناء [illegible]

من الاحوال [illegible] الاعراب [illegible]

[illegible] السكوت [illegible]

الاعراب والبناء [illegible] قبل التركيب [illegible]

[illegible] من ادراج علم [illegible]

[illegible] موضوع علم النحو [illegible] من الكلام العربي [illegible]

[illegible] بان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب الى غير ذلك [illegible] الكلمة والكلام [illegible]

اي [illegible] **والكلمة** [illegible] الكلام [illegible] حقيقة الكلمة والكلام [illegible]

اذا عرفت ان [illegible] الكلمة والكلام [illegible] المعرفة [illegible]

[illegible] النكرة [illegible] المعرفة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ؛ [illegible] ؛ [illegible]

[illegible] المعرفة [illegible] الكلام [illegible]

واصطلاحا [illegible] وعند النحوي **لفظ** [illegible]

[illegible] المفعول [illegible]

[illegible] اللفظ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الا بعد بيان انه موضوع لمعنى مفرد كما قال ابن هشام في شرح اللمحة [illegible] لفظ لكونه في الاصل مصدرا [illegible]

لا يؤنث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة [illegible] ذلك مع ان اللفظ اخصر [illegible] بالقول [illegible]

[illegible]

الحقيقة بقوله **الموضوع** والوضع لغة جعل الشيء في حيز [illegible] واصطلاحا [illegible] بحيث متى اطلق [illegible]

[illegible]

[illegible]

الظرفية او حرف ... لسببية ... الى ... ان ... مقدم ... المضاف ... الفصل

والفصل ... الله ... الاخر ... من القوانين النحوية ... لوضع عبارة المفردات والمركبات ... تقسيمها الاول ... ان

... في التسهيل في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج ... حروف ... المضارعة والف المخاطبة

... فانها ... النسب ... فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها ... هذا الكتاب المقيد ... ان

البلاد ... ان ... الاشتراك كالكلمة الواحدة ... وعلى ان ... ان يعتبر

جزء الزيد ... فخرج ... كلمات ... غير مستقل ... وجب ... المراد بالمستقل ... المستقل

بالافراد ... ان الاصل في الضمير ان يكون مستقلا ... واجب ... غير ... المفرد

... لا يطلق على ما يقابل المركب كما يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ... في باب الاعراب

... وعلى ما يقابل المضاف ... في باب النداء ... المجنس ... على ما يقابل ... قولهم

الاصل في الخبر ان يكون مفردا ... على ما يقابل العلم المركب ... في باب العلم ...

كما في باب ... ان ... في التعريف ... ان يكون ... استعمال الالفاظ المشتركة

في الحدود ... قرينة تعين المقصود واما اذا ثبتت قرينة ... وقدم تعريف الكلمة على الكلام

مع ان الكلام ... جزؤه والجزء مقدم على الكل ... الطبع ... تقسيم الكلام ...

المقصود بالذات **وهي** اي الكلمة ... **اسم وفعل وحرف** ... هذه الانواع ...

فيها ... في مقام البيان ... تقسيم ... اذ الاصل ... ان يكون ...

... الاثر ... عن امير المؤمنين ... كلمات العرب ...

كلمات العرب ... الثلاثة ... تنوع ... الاصلية ... الدليل ...

عبارات ... ان الكلمة ... لا ... الوضع من اسباب الدلالة ... فنقول ان ...

معنى غير مستقل بالمفهومية ... الاول الحرف والثاني ... الزمنة الثلاثة ... او ...

الفعل والثاني الاسم ... ان الكلمة ... ان يقع مسندا ... او الا ان لم يقع فهي الحرف وان ...

باحد الازمنة الثلاثة ... فهي الفعل والا فهي الاسم ... ان العبارات بحسب ... والمعرفة ...

... ذات وحدث ... بين الذات والحدث ... او ...

الاسم والحدث الفعل ... الحرف ... ابو جعفر بن صابر ... الخالفة وهو اسم الفعل ...

... الفعل ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت اليه ... ان تقسيم الكلمة الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته

... الحيوان الى ... غيره ... على ... مع ...

... ان يكون ... الثلاثة ... الكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه ...

... فانه ... قال بعض المحققين ...

... المحققين

... الكلام ... الاسم ... من ... المتقدم ... الاخوين ...

... الذكر ... الفعل ... الفعل ... الذي ...

الاسم ... والحرف ... الكلام من حيث ...

لا يقع ... في الكلام ... **الكلام** ... يطلق ... ان يكون ...

باللفظ المفيد ... المصنف ... قوله ...

... والنقط ... الكلام الانسان

فانها تطلق على الكلمة الواحدة وهذا يفهم من حال الشرح وهو المشهور عند الكمال ومنه قوله تعالى سئل الى جنب طول السرى

ومعلوم ان كل لا يتكلم الا نعمت الشكوى من لسان حاله ومنه الحديث الذي رواه الحكيم ومنه قوله تعالى الا انك

مبتداء او من صفة الرجل على جملة او ما في النفس من المعنى ويعبر عنه بالكلام النفسي ... الا ان يحيى منك عمرو

زيد وقعد عمرو فليس ذلك الذي يحتمله الكلام وهو المسمى بحديث النفس ومنه قوله تعالى ان الكلام لفي الفؤاد وانما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا قال ابو حيان في الارتشاف والذي يقع ان ذلك ... سبيل المجاز والسبيل

الاشتراك فيه ان ذلك وصطلاحا لفظا او ملفوظا او تقريرا بالقول الخاص ... وهو لفظ

وان كان حسنا لانه تقدم مفيد اي دال على معنى يحسن السكوت عليه من الفائدة ... فيه

للفظ او القول فيه المراد به الفائدة التامة التركيبية الا ان قصد المتكلم ... قيد الفائدة

والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا الى شيء آخر كافتقار المحكوم عليه للحكم به ... لا يترك الفائدة

من المخاطب بكونها وهل المراد سكوت المتكلم او السامع او هما قولان اصحهما الاول لانه خلاف التكلم فكان

ان المتكلم كذلك السكوت صفته ... ولا فائدة فيه لتركيب الفائدة ... في

المعنى ... ولا يكون ... والاشارة ... الا ان يراد بالمفيد

بالفعل فالمشهور ... في التسهيل ... سيبويه وغيره في المتقولات الا ...

الفائدة والا لم يكن ... المفيد بالمبتدأ ... خبر لا ... كلام ... ابو حيان

في شرح التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه ... الا ... جملة ... فائدة

الكلام من الجزء ان ... عن ... قول ... يحسن ... بعد ... الفضاء ...

ليس بكلام كقولك النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ... لا يجتمعان ولا يرتفعان ...

لانه هو الكلام بانه الذي يفيد السامع علما لم يكن يعلم لان الكلام لا يفرق بين الاول والثاني فاستفاد من جنبيه

ثم طرفه بانها وقد علم بنحو ذلك او ان الا انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفده علما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد

كلاما غير كلام بحسب ... السامع ... قوله بالاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى لتفيد الخبر

فائدة تامة ... التنبيه او الاستفهام او الطلب ... مقيد بالقيد او صفة مصدرة اي فائدة

يحسن السكوت عليها ... التصريح ... المفيد بالمعنى المذكور يستلزم الاسناد ولكن لما كان الالتزام

الالتزام ... التعريف ... المقصود من البيان ... التعريف ...

وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد وعمرو ... الفضلة ... لفظ مفيد ... ليس بكلام قطعا

فما ... والخبر ... الكلام ... قصد المتكلم ... ذكره ... العقد

وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما نحو ابو حيان ... قال المفيد بالقصد ... التصريح ... ان يكون

المتكلم ... ان يكون قاصدا لما يتكلم به ... قد خرج بقيد الافادة والخبر ... على ...

احترازا ... ذكر احدهما اسما او فعلا ... الاخر ... المبتدأ او على الفعل قال ابن مالك

... ابو حيان ... الخط ... كذلك ...

كون الكلام كلاما ... كل واحد من المتكلمين متكلم بكلام ... الفائدة

بالافراد ... الاول ... ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين ... الكلام ...

... النسبة ... الفعل ... الاخر ... الكلام

... وذكره بعض ... قال البعد

في التسهيل ... الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي حيث ذكره ... الكوكب

الدرس الوضعي [illegible] العقلية الاحكام النحوية [illegible] الاختلاف [illegible]

[illegible] فقال [illegible] المذكورة [illegible] وقال ان [illegible] الاشتراط [illegible]

بالكلام [illegible] الطلاق [illegible] الوقوع وقد علمت [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الاستثناء [illegible] ذلك [illegible] المذكور [illegible] قال [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] الكلام [illegible] اذا كان [illegible] وغير ذلك [illegible]

[illegible] الكوكب [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] المسند [illegible] **تنبيهات** [illegible] **الكلام الاقل من الحين**

[illegible] مبتدا وخبر [illegible] مبتدا [illegible]

[illegible] الاسم [illegible] الاسمان [illegible]

[illegible] جواب [illegible] **قول واسم** [illegible]

[illegible] جواب [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

الكلام [illegible] الاسم [illegible]

والاسم وفعل واسم [illegible] الكلام [illegible] المسند والمسند اليه [illegible]

[illegible] المسند اليه [illegible] الاسم [illegible] المسند [illegible]

مسند اليه [illegible] الفعل [illegible] الحرف [illegible]

[illegible] الاسم [illegible] الحرف [illegible] مسند اليه [illegible]

[illegible] بحيث [illegible] كلاما [illegible] اللفظ

الواحد [illegible] مقام الكلام [illegible] الجواب [illegible]

المشهور [illegible] الكلام [illegible] المسند والمسند اليه [illegible]

[illegible] شرط [illegible] وجوابه [illegible] زيد [illegible]

[illegible] زيد [illegible] الكلام [illegible] **تنبيهات** الاول [illegible]

الكلام [illegible] الصدق [illegible] الكذب [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

والتكذيب [illegible] الطلب [illegible]

[illegible] الطلب [illegible]

[illegible] الصدق [illegible]

[illegible] اللفظ الطلب [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الصدق والتكذيب [illegible]

[illegible] الطلب [illegible] اللفظ [illegible]

[illegible] المشهور [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] [illegible] الاسم والفعل والحرف [illegible] **الاسم كلمة [illegible]**

مستقل [illegible] الثلاث [illegible]

[illegible]

[illegible]

الاصل بحمل ما هو اصل التي اعرابا فيه وهو الجزم ونحو قوله [illegible] باب [illegible] وبحذف عن اللام
الساكنة المكسورة بحذف همزة الوصل ويعبر عنها بالتي [illegible] وجاب [illegible] والذي [illegible]
والمراد بلام المذكر [illegible] المعرفة الذي التي [illegible] الاطلاق [illegible] فيقال الموصلات [illegible]
قيل [illegible] لتعريف الذات [illegible] الاسم وفيه نظر [illegible] ان يراد بلام
[illegible] المعرفة [illegible] الموصولة [illegible] الضمير [illegible]
[illegible] فلا فالاخفش وبعض الكوفيين [illegible] واللام [illegible] سيبويه
فيها المشهور [illegible] التعريف [illegible] فصل في احوال [illegible] **التنوين**
[illegible] هو في الاصل مصدر نونت [illegible]
بتكرار الذكر [illegible]
حسن [illegible] المشهور [illegible]
اللاحق للاسم المعرب المنصرف [illegible]
الحرف [illegible] تنوين [illegible]
ورجال [illegible] تنوين التنكير [illegible]
باب اسم الفعل كصه ومه وايه [illegible] سيبويه [illegible]
تنوين [illegible] التنكير [illegible] ابن الحاجب [illegible]
[illegible] التمكين والتنكير [illegible]
[illegible] التنكير [illegible] تنوين التمكين [illegible] تنوين التنكير [illegible]

[illegible] التنكير [illegible] الثالث تنوين [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] التمكين [illegible] تنوين التمكين [illegible]
[illegible] العوض [illegible] المضاف [illegible]
[illegible] تنوين
[illegible] الاسم [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible]
[illegible] المحذوف [illegible] الاخفش [illegible]
[illegible] الثالث تنوين [illegible]
[illegible] المضاف [illegible]
[illegible] التنوين [illegible] التمكين [illegible]
[illegible] التنوين [illegible]
[illegible] الاخفش [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] الترنم [illegible] حرف الاطلاق [illegible]
[illegible] والواو والياء [illegible]
[illegible]
[illegible] العروض [illegible]
[illegible] العروض [illegible] الاول [illegible]

والروي هو الحرف الذي [illegible] القصيدة واما القافية [illegible] الحركة قبل الساكن

الى آخر البيت [illegible] التنوين [illegible] الترنم [illegible] ابن يعيش [illegible]

الترنم [illegible] شرح اللباب فقال [illegible] التنوين [illegible] القوافي المطربة

لان حروف [illegible] التنوين [illegible] الترنم [illegible] ولهذا لا يكون تسمية

تنوين الترنم حقيقة [illegible] الترنم الاصل من حروف الاطلاق [illegible] الصوت [illegible]

[illegible] التنوين [illegible] الترنم [illegible]

[illegible] القدر [illegible] يقولون القدر [illegible]

قال ابن عقيل [illegible] القدر [illegible]

[illegible]

[illegible] التسهيل [illegible]

[illegible] ابن عقيل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الترنم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] **بالنداء** [illegible]

[illegible]

[illegible] النداء [illegible]

النداء [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] النداء

[illegible]

بالتثنية والجمع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] **تنبيه** [illegible]

[illegible] ... شذ [illegible]

[illegible] قال ابن [illegible] التصغير [illegible] ذكره الجوهري ولكن

[illegible]

[illegible]

[illegible] التصغير راجع الى [illegible]

[illegible]

[illegible] **الفعل كلمة معناها مستقل** [illegible]

[illegible] الاسم [illegible] ان الفعل [illegible]

[illegible]

[illegible] المستقل [illegible]

[illegible] الثلاث

وقوله معناها مستقل يخرج الحرف وقوله **مقترن باحدها** [illegible] يخرج الاسم [illegible]

[illegible] بحسب الوضع الاول [illegible]

[illegible] بحسب الوضع الاول [illegible] **الفعل** [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قال ابن هشام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] **والحرف كلمة معناها غير مستقل**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحروف ... مستقل بالمفهومية ... [illegible] ... المعنى

ان ... [illegible] ... ثم لما كان ... ملاحظة تلك المتعلقات ... الحروف ...

في الذهن ... [illegible] ... مستقل بالمفهومية

[illegible]

[illegible] ... تلك المتعلقات ... مستقل بالمفهومية ...

[illegible]

من خواص الاسم ... [illegible] ... الاسم والفعل

وقوله **ولا نظر** ... [illegible]

[illegible]

... **ويعرف** ... **بعدم قبوله شيئا من خواص** الاسم والفعل المذكورة ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... الحرف ...

[illegible] ... **تقسيم** ...

[illegible] ... **الاسم**

... **الذات** ... **واسم فاعل** ...

[illegible] ... **فاسم**

صفة ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... **فيشتق** ...

[illegible] ... اسم الفاعل

[illegible] ... وهو الصفة المشبهة ... وهو اسم المفعول ...

[illegible] ... وهو اسم التفضيل ...

[illegible] ... وهو اسم المكان ... وهو اسم الآلة ...

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... من المشتقات ... [illegible]

[illegible] يوافق ويكون المستثنى [illegible] بالشيئين [illegible] مفتقرا الى لفظ
وتقديرا والتوافق [illegible] والاستغنا [illegible] فلا يقال [illegible]
وهو معمول على حذف [illegible] الاسم [illegible]
اول [illegible] **ما وضع لشيء بعينه** المراد المستعمل في شيء بعينه [illegible] المراد التعيين [illegible]
[illegible] المراد المستعمل في شيء [illegible] من حيث انه بعينه [illegible] الاشارة الى [illegible]
[illegible] يخرج النكرات عن التعريف [illegible]
الاشارة [illegible] الى ذلك التعيين وكذا المعرف [illegible]
المعهود [illegible] كما في قوله [illegible] الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] وضع اللفظ [illegible]
[illegible] المعارف [illegible] المشهور [illegible] المعرفة [illegible] التعين عند الاستعمال [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] الاعلام الشخصية [illegible] المضمرات المبهمات [illegible] المعارف
[illegible] اللفظ [illegible] المستعمل [illegible]
[illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] المضمرات [illegible]
[illegible] المعارف [illegible] العلم [illegible]
[illegible] المشهور [illegible]

[illegible] الاستعمال [illegible] المفهومات الكلية [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible]
الحقيقة [illegible] الاستلزام الى [illegible] المحققين [illegible]
[illegible] المفهومات الكلية [illegible] المفهومات [illegible] الوضع
[illegible] الوضع [illegible] الاشتراك [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] المعارف [illegible] المشهور [illegible] المعرف باللام [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] المعرف باللام [illegible]
[illegible] المعرف باللام [illegible] الكلام [illegible]
[illegible]
[illegible] المعارف العلم [illegible]
[illegible] المعارف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

التعيين [illegible] لفظ الموضوع

والنصب [illegible] وكذا صحت بقطع الهمزة ليدل على النقل [illegible]
في الاعلام [illegible] ان الاعلام كثيرا ما [illegible] عند النقل كما قيل في شمس [illegible] واما من [illegible]
[illegible] ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول [illegible] والاكثر [illegible] وقيل الاعلام كلها
منقولة [illegible] وهو مذهب سيبويه وقيل كلها [illegible] الزجاج [illegible]
[illegible] الفرق [illegible] المنقول [illegible]
[illegible] منقول [illegible] مرتجل [illegible]
[illegible] ﴿[illegible]﴾ [illegible] تأبط شرا [illegible]
[illegible]
[illegible] كبعلبك ومعدي كرب [illegible] سيبويه [illegible]
واضافة وهو الغالب [illegible] كعبد الله [illegible]
الاول بحسب العوامل [illegible] ثلاثة انواع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاسم وهو الذي [illegible] كزيد وعمرو واللقب [illegible]
[illegible] او كنية وهو ما صدر باب او ام كابي الحسن
وام كلثوم [illegible]
[illegible] وبين اللقب [illegible] الكنية

[illegible]
[illegible] يا ابا الحسن [illegible]
[illegible] الكنية [illegible]
الكنية من حيث [illegible]
[illegible] وقيل [illegible] يدا ابي لهب [illegible]
[illegible] عبد العزى [illegible] امير المؤمنين [illegible]
[illegible] الاسم واللقب
[illegible] اللقب عن الاسم [illegible]
[illegible] عمرو [illegible] ولا ترتيب بين
الكنية وغيرها [illegible] ان كان اللقب والاسم مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا سعيد كرز
[illegible]
[illegible] الاتباع والقطع بالرفع والنصب [illegible]
واما اذا لم يكونا مفردين [illegible] من الاتباع [illegible]
[illegible] اذا كان [illegible] الاسم مفردا [illegible]
[illegible] ان يكون الاسم مفردا [illegible] اللقب [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] ثم نقلت حركتها الى اللام كالارث والباس [illegible] كالدرات [illegible] القطع

[illegible] من الاجتماع [illegible] والثاني والثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انه [illegible]

[illegible] صارت حركات والاول اصح واعلم انه اذا قصد [illegible] اللفظ [illegible]

كلمة استفهام [illegible] وذلك ان [illegible] الهمزة وهو منقول [illegible]

من [illegible] اللفظة [illegible] التصغير [illegible]

[illegible]

[illegible] اللام [illegible]

[illegible]

بعض المحققين [illegible] التعريف [illegible]

[illegible]

[illegible] سيبويه والكوفيين [illegible]

التعريف [illegible] الهمزة [illegible]

الاستعمال [illegible] سيبويه [illegible]

[illegible] اللام [illegible] الهمزة [illegible]

الاصل [illegible] الاستعمال [illegible]

البسط الى المحققين [illegible]

[illegible] اللام [illegible] المبرد [illegible]

التعريف [illegible] الهمزة [illegible] اللام [illegible] همزة الاستفهام [illegible]

او زائدة [illegible] الرجل [illegible]

[illegible] الجنس [illegible] فرعون الرسول

[illegible]

[illegible] الاسماء الموصولة [illegible]

[illegible] الاعلام [illegible]

[illegible] الاصل [illegible]

[illegible]

[illegible] سيبويه [illegible] الهمزة [illegible]

[illegible]

[illegible] الحرث والعباس [illegible]

[illegible]

[illegible] الوليد بن اليزيد [illegible]

[illegible] الاول [illegible]

[illegible]

[illegible] الكوفيون [illegible] البصريين [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أي المضمر فيه رتبة العلم ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان
الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة
ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام
ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وقد اختلف في اعرف المعارف [illegible]
المعارف [illegible] وقال ابو حيان [illegible] **الثالث** [illegible]
[illegible]
[illegible] **والا** [illegible] **فمذكر** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **والمضاف** [illegible] **ان وجد فيه** [illegible] **علامة التأنيث**
[illegible]
[illegible]

[illegible] ومذهب الاخفش ان الالف والهمزة [illegible]
علامة التأنيث [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **تقديرا** [illegible] **كانت**
[illegible] **فمؤنث والا** [illegible] **فمذكر** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **تنبيهات الاول** [illegible]
[illegible]
[illegible] **الثاني** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **الثالث** [illegible]

[illegible] فإن كان ذا فرج [illegible] فحقيقي [illegible]

[illegible] وإلا [illegible] فلفظي [illegible]

[illegible] الأول [illegible]

[illegible] الشافية [illegible]

[illegible] تقسيم آخر [illegible] فصل الفعل

الفعل [illegible] بزمان [illegible]

[illegible]

ويختص [illegible]

[illegible]

٥٠

في [illegible] والاخرة والاشية [illegible] الفاعل قال ابن مالك وتقييده [illegible]
تقييدها بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل فيهما [illegible] ودخول في الغائب [illegible]
وقد انفصل الاسم [illegible] الفاعل في المخاطب او المخاطب لوقعت في انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا
وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل فلا تدخل الا على فعل وهو ما اتصلت به ومن تقسيم الى ثلثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت
بالضم وتاء المخاطب نحو ضربت بالفتح وتاء المخاطبة نحو ضربت بالكسر باتفاق [illegible]
في العبارة وقد انفرد [illegible] لانه حيث لم يقبلها [illegible] تبارك كما قيل وقال الشهاب
الخفاجي ان تبارك تقبل التاء [illegible] تباركت [illegible] وهو حسن ان ساعده السماع والا
فلا [illegible] اللفظ لا يثبت بالقياس او يقترن الفعل بزمان مستقبل وهو بكسر الباء وفتحها والاول [illegible]
المشهور [illegible] من بعد زمن التكلم [illegible] او يقترن بزمان حال وهو زمان التكلم وليس هو قسما
ثالثا من الزمان خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء [illegible] او اول المستقبل فمضارع
فهو حقيقة في المستقبل والحال [illegible] هذا قول [illegible] حقيقة في الحال [illegible] في الاستقبال
[illegible] حقيقة في الحال والمستقبل [illegible] في الاستقبال [illegible]
[illegible] ذكره ابو حيان [illegible] المفصل [illegible]
[illegible] المشتركات [illegible] القول [illegible] الاقوال
[illegible] حقيقة [illegible] الاستقبال [illegible] الاستقبال
[illegible] والمجاز [illegible]
[illegible]

٥١

في بعض المواضع [illegible] ان المضارع [illegible] الفعل [illegible]
من [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] الاسم [illegible] زيدا [illegible]
[illegible] لا تاكل السمك وتشرب اللبن [illegible]
وتشرب اللبن [illegible] اذا اردت النهي [illegible]
[illegible] اذا اردت النهي [illegible] الاعراب
لكن لما كانت المعاني [illegible] الاسم [illegible] الاعراب [illegible] الرافع [illegible]
والمعاني [illegible] المضارع [illegible] العوامل المقدرة [illegible] النصب [illegible] والجزم
والقطع في الرفع [illegible] الاسم [illegible] الاعراب [illegible] المضارع فكان اصلا في الاعراب [illegible]
[illegible] قول ابن مالك [illegible] الابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء [illegible] الاسم
الفاعل [illegible] الاعراب [illegible] قال ابن هشام [illegible]
[illegible] البصريين والكوفيين [illegible] الكوفيين [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] وتخصيص المضارع بالسين
[illegible] الاستقبال [illegible] المضارع [illegible] حرف [illegible]
[illegible] حرف [illegible] الكوفيين [illegible] الاستقبال
[illegible] سوف [illegible] البصريين [illegible] حرف تنفيس [illegible]
[illegible] الاستقبال [illegible]

استقبال في قوله النفي [illegible] المضارع بما لانه [illegible] الى الاستقبال [illegible] قال ابن هشام وزعم
الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه
انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومأ الى ذلك
في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تأخر الى حين وصرح به في سورة براءة
فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك
ويختص بلم وكذا بكل الجوازم وانما اختص بها لانها [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] المضارع [illegible] قال المراد [illegible]
[illegible] المضارع [illegible]
الكافية [illegible] المضارع [illegible] **واحدى**
زوائد انيت [illegible]
في الفعل [illegible] حروف المضارعة [illegible] ان تكون للمتكلم وحده مذكرا
كان او مؤنثا والنون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا [illegible] والمعظم نفسه [illegible]
الياء ان تكون للغائب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغائبات [illegible] ان تكون [illegible]
كان او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا [illegible] المؤنثين [illegible]
الضعيفة [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible]
المضارع ولا يكون [illegible] **بالحال** وقد عرفت [illegible]

٥٢

اي بحسب **وضعا فاما** [illegible] المضارع [illegible] الاصل
الوضع مشترك بين الحال والاستقبال [illegible]
بالاستقبال [illegible] الامام العلامة [illegible]
[illegible] الاصول [illegible]
واقع في زمن الاستقبال [illegible] الامام العلامة [illegible] في تحقيق
المقام [illegible] الامر [illegible]
من الفعل [illegible] المضارع [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الفعل [illegible]
وان معنى الطلب مستفاد من نفس الصيغة [illegible] الامر المقدرة والطلب [illegible]
[illegible] الصيغة [illegible] المتكلم وهو الطلب
[illegible] اللفظ [illegible] الطلب [illegible] المستقبل والاول الحال
[illegible] الحدث [illegible]
كان الزمن [illegible] اللفظ [illegible] الاستقبال [illegible]
[illegible] الاحوال اللفظية [illegible]
[illegible] الاصطلاحين [illegible] الاستقبال
[illegible] الالزام [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الفعل [illegible]

٥٢

هو ما يدل على الحدث في الزمان ... من حيث كونه فعلا والمعتبرة فعليته انما هو الحدث الذي وضع له الفعل

الذي يقع فيه ... الاستقبال والزمان ... [illegible]

... ان تقول ... [illegible] ... الفعل

او ... [illegible] ... فطلب الفعل ... الاستعمال ... ذلك ... [illegible]

واما ... [illegible] ... طلب الفعل ... **ويعرف** ... **الامر منه**

فقط اي من نفسه ... [illegible] ... الامر ... [illegible]

اللام والمراد بالامر المعهود الامر ... الفعل ... بحرف ... [illegible]

من **قوله** ... **نون التوكيد** الثقيلة او الخفيفة ... الامر ... نون التوكيد

فهو ... [illegible] ... او مصدر ... [illegible]

... [illegible] ...

... كل من نوني التوكيد اصل ... [illegible] ... الثقيلة ... والخفيفة ...

التوكيد ... [illegible] ...

... [illegible] ... الفعل ... [illegible]

... [illegible] ...

... [illegible] ... قوله ... ان رحمت ... لولاك ... [illegible]

... [illegible] ... المضارع ... [illegible]

اذا كان ... [illegible] ...

ان كان ... [illegible] ... او كان ... [illegible]

وقوله ... [illegible] ... او كان ... [illegible]

... ان يكون ... [illegible] ... الشرطية المؤكدة ... [illegible]

... [illegible] ... قوله ... [illegible]

من ... [illegible] ... ان يكون ... [illegible]

... [illegible] ... ان يكون قليلا ... [illegible]

... [illegible] ... وقوله ... [illegible]

... وقوله قليلا ... ان يكون ... [illegible]

... [illegible] ... **بصره** ... [illegible]

... [illegible] ... **فالفعل الماضي** ... [illegible]

الاصل ... الافعال ... [illegible] ... الاعراب ... [illegible]

... **على الفتح** ... [illegible]

... [illegible] ... المضارع ... [illegible]

... [illegible] ... **اذا كان آخره الفا** ... [illegible]

... [illegible] ... الواو ... [illegible]

... السكون ... [illegible] ... من ان الفعل ... [illegible]

والسكون ... [illegible] ... الواو ... [illegible]

نحو رمى [illegible] فانه لو بني على الفتح [illegible] الماضي على الفتح لانه اخف او

نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق التفتازاني في حاشيته عليه بقوله ان الفعل المعتل او مستثنى فيقدر الفتح فيه

من قوله على الفتح نظرا الى ان وجود الالف فرع من تقدم الفتح عليه فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف فانه الان

اذا قلت قد استتر فيه الفتح تحقيقا في الحروف الاصلية فالسكون في الالف بناء [illegible] قلنا

او اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون مبنيا على السكون نحو ضربت [illegible] كراهة توالي اربع حركات فيما هو

كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله [illegible] بضمير الرفع بخلاف ضمير النصب [illegible] مفعول [illegible] كالفاعل

في شدة الاتصال [illegible] المتحرك الساكن [illegible] الواو فهو [illegible] مبني على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك

كلام المصنف **او اتصل به واو** الجمع فيكون مبنيا على الضم لمناسبة الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا [illegible]

فالاصل دعووا [illegible] استثقلت الضمة [illegible] فقلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم

حذفت الالف لالتقاء الساكنين [illegible] وكذا [illegible] ذلك [illegible]

استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين [illegible] وذهب بعضهم

الى ان الماضي مبني على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان [illegible] وهو التحقيق

ولا ينافي ذلك قولهم الاصل في البناء السكون [illegible]

[illegible] الضم [illegible] الكلام [illegible] الفعل [illegible]

والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث سواء كانت ضميرا ام حرفا [illegible] لا يكون الا كذلك

كيضربن من نحو الهندات يضربن ويضربن النساء **بني على السكون** [illegible] الاصل [illegible]

[illegible] الاسم [illegible] السكون [illegible]

الكلمتين [illegible] الماضي المتصل بضمير رفع متحرك [illegible] اذا كانت النون ضميرا [illegible]

الى اصولها [illegible] الباب [illegible] بعضهم [illegible] مقدرا لان

لان اسم [illegible] السكون [illegible] من الاعراب [illegible] في شرح التسهيل الى

التسهيل وابن [illegible] وطائفة من النحويين [illegible] ابن مالك [illegible] او اتصلت به **نون تاكيد**

خفيفة كانت او ثقيلة **مباشرة** [illegible] لفظا او تقديرا **فيبنى على الفتح كيضربن** من نحو ليضربن

[illegible] لتركيبه معها [illegible] كالكلمة الواحدة [illegible] الاعراب [illegible]

وسط الكلمة [illegible] الاعراب [illegible] الحرف [illegible] الاعراب [illegible]

[illegible] نون التاكيد [illegible] النون [illegible]

[illegible] الاعراب [illegible] الفرق [illegible] الاعراب مقدرا [illegible] ذهب اليه بعضهم والتقييد بقوله

مباشرة احترازا من المفصول [illegible] بين الفعل الف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل [illegible]

نحو [illegible] فان الالف [illegible] لفظا [illegible] الاول [illegible] لفظا و[illegible]

تقديرا [illegible] فان [illegible] لفظا [illegible] مطلقا [illegible] الفعل [illegible] واما قوله

[illegible] المشهور [illegible] كما تقدم واما ما يحكى عن الامام ابي الفتح ابن جني [illegible]

التوكيد [illegible] الفعل [illegible] المذهب [illegible] المجزوم والمقرون

[illegible] لفظا [illegible]

[illegible] شرح التسهيل **والا** [illegible] نون اناث [illegible]

[illegible] **اذا تجرد من ناصب وجازم** [illegible] بنصب [illegible]

[illegible]

و[illegible] قول ابي طالب [illegible] محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فيه تقدير لجازم
وهو لام الطلب والتقدير لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما قالوا في وراث تراث و[illegible]
قال امرؤ القيس اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فقيل في قوله اشرب [illegible] وانما هو
ولكن حذفت الضمة للضرورة او على تنزيل ربع من قوله اشرب غير منزلة عضد [illegible] المنفصل مجرى
المتصل كما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربع بالضم ربع بالاسكان قال ابن هشام [illegible]
الشذوذ وفيه امران احدهما حذف لام الطلب في الاول والثاني حذف حركة الاعراب في الثاني وكلاهما
مختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فالذي [illegible] مختص بالشعر وقيل مطرد في نحو قل
ليفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن مالك وقيل ممتنع مطلقا وعليه المبرد وقال في
البيت الاول انه [illegible] ان يكون [illegible] الخبر [illegible] لك [illegible] وحذف الياء
تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة واما حذف حركة الاعراب فقيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك وقال انه
حكاه عن ابي عمرو وخرج عليه ابيات من القرآن منها قوله وبعولتهن في قراءة بسكون التاء وقول الشاعر
وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وقيل ممتنع مطلقا وعليه المبرد وقال
الرواية في البيتين [illegible] فاليوم فاشرب وقيل بجوازه في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال ابو حيان
واذ ثبت نقل ابي عمرو كان حجة على المذهبين [illegible]
[illegible] او لا تجزمن [illegible] منصوب بحرف [illegible]
الافعال او مجزوم بحرف [illegible] وفعل الامر مبني [illegible] جزم
بمضارعه [illegible] في الخطاب [illegible] السكون [illegible]

بالامر [illegible] نحو اضرب وانطلق واستخرج فان مضارعه يجزم بالسكون اما اذا كان مضعفا كرد فيجوز
تحريكه بالحركات الثلاث [illegible] ثم [illegible] والقيس [illegible]
الايام وعلى حذف النون اذا اتصلت به احدى المذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا
واخشيا [illegible] واضربي واغزي واخشي [illegible] فان مضارعه يجزم بحذفها
وعلى حذف حرف العلة اذا كان معتلا لم يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم
فان مضارعه يجزم بحذفه فان اتصلت به نون الاناث بني على السكون كاغزون واخشين وارمين
او نون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين [illegible] هذا مذهب البصريين
وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى انه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر [illegible]
[illegible] والاصل لتفعل [illegible] لحذف اللام تخفيفا [illegible] حرف المضارعة
ابن هشام في المغني [illegible] اقول ان الامر [illegible] بالحرف [illegible]
بالحرف [illegible] الفعل [illegible] الزمان المتصل [illegible] مقصوده [illegible]
[illegible] بذلك الاصل كقوله في القراءات [illegible] كي تتغير حوائج المسلمين [illegible]
[illegible] وفي الحديث [illegible] ولا كنت اقول اغز واخش وارم واضربا
واضربوا واضربي كما تقول في الجزم [illegible] بالحذف [illegible] ان افعال الامر
مجردة عن الزمان [illegible] كونه مع ذلك [illegible]
[illegible] عن المجزوم ولا حكمه [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] ان [illegible] الاشكال [illegible]

من احوال الآلات [illegible] من حيث [illegible] الاعراب بحسب الوضع من
حيث [illegible] الطلب من الاطلاق
[illegible] وهو مستقبل [illegible] بحسب الوضع [illegible]
[illegible] من حيث [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] من حيث [illegible]
[illegible] من حيث هو فعل [illegible] الخبر
الى الطلب [illegible]
[illegible] من حيث [illegible]
[illegible] الطلب الامر وهو مستقبل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] **فصل في حد الاعراب** [illegible] **الاعراب**
[illegible] قال ابن [illegible] المفرد [illegible]
[illegible] من الاعراب [illegible]
[illegible] الشاذ [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible]
الكلام [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] من العربية [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] **اثر** [illegible]
[illegible] **بحاله** [illegible] **العامل** [illegible]
[illegible] **في آخر الكلمة** [illegible]
[illegible] من الكلمات [illegible]
الاعراب [illegible] المراد به ما كان حقيقة
[illegible] علامات الاعراب [illegible]
[illegible] من الفعل [illegible]
فان الاعراب [illegible] الاعراب [illegible] النون
[illegible] النون [illegible]
[illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] المعرب [illegible] **لفظا**
[illegible] **او تقديرا**
[illegible]
[illegible]
[illegible]

اللفظي هو اختيار ابن خروف ونسبه للشلوبين وللمحققين وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك وقال
انه مذهب المحققين وعلى القول به فحده تغيير آخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة عليها
لفظا او تقديرا وقيل هو [illegible] فيقال حركات الاعراب [illegible] الحركات [illegible] الى الاعراب لاضافة
الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول [illegible]
الى الآخر [illegible] تقديرا [illegible] فالاسم [illegible] وذكر ذلك [illegible] والتثنية [illegible]
حيث [illegible] التقدير [illegible] حركات الاعراب [illegible] ذكره [illegible] كثير من
المتأخرين [illegible] ابن [illegible] في [illegible] اللفظ والتقدير [illegible]
وفسره بعضهم باللفظ والتقدير [illegible] الاسم المبني [illegible] كلمة [illegible] الاعراب

تنبيهان **الاول** [illegible] الاسم [illegible] الاسم الفعل
والمعنى [illegible] المقتضي للاعراب [illegible] الاسم [illegible] هذا الباب
اذ المقصود تعريف الاعراب مطلقا سواء كان في الاسم او في الفعل وبهذا [illegible] من استلزام
الدور في تعريف الاعراب **الثاني** الاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل [illegible]
مع المعمول [illegible] من نوع واحد [illegible] لا يكون من نوع المعمول كالاسم [illegible]
[illegible] واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد [illegible] التقدير [illegible] وجهه
[illegible] ولا يمتنع ان يكون للمعمول [illegible] **فائدة** [illegible] الاعراب [illegible] الكلام
[illegible] ابو حيان [illegible] ذكره [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] العرب [illegible]

[illegible] ولا يضع [illegible] الكلام [illegible] السؤال [illegible] وفي
[illegible] الاعراب [illegible] ان الكلام [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] عن وضع الاعراب مقارنة الكلام [illegible] الاصح [illegible] الفعل [illegible]
فرع [illegible] الكوفيين اصل فيهما [illegible] ان [illegible] الاعراب من الاسم قال
ابو حيان [illegible] الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة والاعراب جنس تحته انواع **وانواعه** عند الحاة
اربعة بالاستقراء **رفع** بحركة او حرف او **نصب** كذلك او بحذف **وخفض** بحركة او حرف
ويقال **جر وجزم** بسكون او حذف وانما كانت اربعة لانها اما سكون [illegible] او حركة [illegible]
[illegible] ان الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قال [illegible] وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر
تنبيهان الاول التعبير بالانواع كالافصل اولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان حق الالقاب [illegible]
[illegible] واللقب [illegible] الرفع [illegible] اللقب [illegible] الاعراب
الرفع [illegible] الاستلزام [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] الانواع داخلة تحت الاعراب وهو جنس لها لا انها القاب له [illegible]
[illegible] الشذور [illegible] الالقاب [illegible] الانواع
[illegible] قوله رفع ونصب [illegible] الرفع [illegible]
[illegible] يكون كل من الاربعة انواعه [illegible] المطلق [illegible]
[illegible] المعطوف [illegible] المجموع [illegible]
[illegible] المعطوف [illegible] المعطوف [illegible]

لان المعنى المقتضي للاعراب في الجميع [illegible] فالجميع يستحق الاعراب [illegible]
مع [illegible] لاعراب [illegible] الكل [illegible] ولذلك [illegible] القوم
[illegible] فان [illegible] من الجميع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق لجميع الاعراب واحد [illegible] اجود
[illegible] فالكلم [illegible] ان العطف [illegible]
عصام الدين في شرح الكافية وقدم الرفع [illegible] لانه اعراب العمدة [illegible]
كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان [illegible] يكون [illegible] والفعل [illegible]
[illegible] ثم الجر [illegible] النصب [illegible]
اكثر قال ابو حيان ولو قدم الجر لانه يختص بالاسم الذي الاعراب فيه اصل لكان [illegible] فالاول من
من انواع الاعراب وهو الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من الاسم والفعل نحو زيد يقوم
وان زيدا لن يقوم اما وجودهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل فبطريق الحمل والتفريع على الاسم
لقوة [illegible] بالاستقلال والثالث من الانواع وهو الخفض مختص بالاسم لان [illegible] لا يستقل [illegible]
لا يتحقق [illegible] والرابع وهو الجزم مختص بالفعل [illegible]
من [illegible] لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل [illegible] لانه لو دخل الاسم
لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان التنوين من الاسم [illegible]
[illegible] من الحرف المجزوم والتنوين [illegible] الاول [illegible] وجود الجزم الى عدمه [illegible]
محمول عليه قال ابو حيان والصواب [illegible] ان الغرض [illegible] الفعل

والجزم

والجزم من الاسم [illegible] والسؤال [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الاسماء التي [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] من الفعل [illegible] لو حذف [illegible]
[illegible] حذف [illegible] والبناء [illegible]
[illegible] كيفية [illegible]
[illegible] الاعراب لا يجلبها عامل [illegible] العوامل
[illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] او فتح او كسر او سكون [illegible] آخر الكلمة [illegible]
[illegible] واحدة لغير عامل ولا اعتلال [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible]
[illegible]
[illegible] كيفية لا يجلبها عامل [illegible] آخر الكلمة [illegible]
[illegible] جواب [illegible] رايت زيدا [illegible] اعراب [illegible]
[illegible] الحال [illegible]
[illegible] ذكرنا [illegible]

الى تقييد الحقيقة بكونها الآخر الا تخفى [illegible] الى تقييدها بكونها فى آخر [illegible]
[illegible] الفتح [illegible] قال [illegible] كيف [illegible]
انه قصد [illegible] اللفظ [illegible] بكون [illegible] من المعرفة قرينة **تنبيهان**
الاول قال [illegible] الكلمة ولا يكون فيها [illegible] قال بعض المحققين [illegible]
نظر كيف وقد صرحوا بان نحو يا عاد ويا [illegible] من [illegible]
دون اللام الذى هو الآخر وكذا نحو لا رجلين ولا مسلمين ويا زيدان ويا زيدون [illegible]
[illegible] ويوم يوم [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] الآخر
من الكلمة [illegible] الحرف [illegible] والحركات والسكون [illegible] صفات [illegible]
[illegible] المراد [illegible] الحرف الاخير [illegible] الحرف [illegible]
[illegible] الحرف [illegible] الحرف [illegible]
[illegible] الفصل [illegible]
[illegible]
[illegible] **واقواعد** [illegible] الاستقراء **ضم وفتح وكسر وسكون**
[illegible] الاصل [illegible] الحركة [illegible] الالف [illegible]
الساكنين [illegible] الكلمة [illegible] حرف واحد [illegible]
[illegible] المعرب [illegible] **تنبيهات الاول**

[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible] الاصل [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] **الثانى** [illegible] الاول [illegible]
[illegible] **الثالث** [illegible] حركات الاعراب [illegible] حركات
[illegible] والاول هو الاقوى [illegible]
الرابع [illegible] المعرب [illegible]
[illegible]
[illegible] القرينة [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] الشيخ [illegible] المغرب [illegible]
[illegible] الضم والفتح والكسر [illegible] حركات [illegible]
[illegible] حركات الاعراب [illegible]
[illegible] **فالاول** [illegible] الضم والكسر [illegible]
[illegible] **الاسم والحرف** [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] والفعل [illegible] الضم [illegible]

نحو حيث ونيث فبنى فرجعت الضمة الى الحركة ... [illegible] وذكر في ... من البناء وابن ... مع الشعر ... اضافة الاعراب ... الشبه انه كانت تستحق الاضافة فان المعروف ... فعند ... قبل وبعد والواحد فذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة ... الذي كذا ... فيه نظر وقد نقل ... وذكر عن اهل اللغة ... كنين ويقال حوث وحاث ... وحيث ايضا فيها عن لغات وفيه لغتهم ... فهم من حيث لا يعلمون ... الكثير في الظرف مكان ... الاخفش ... الزمان ... من حيث ... المعنى ... وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم وجوز قوم ... فوجها مفعولا به في قوله الله اعلم حيث يجعل رسالاته قالوا ولا تكون ظرفا لانه ... لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان ... هذا فاعل ... نصب ... علم ... عليه بالعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به ... اوله ... قال ابو حيان الظاهر ... الظرف المجازي ... تضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال ابن هشام ولم تقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل في قوله ان حيث استقر من انت راجيه ... فيه حيث ... حمل ... لجواز تقدير حيث ظرفا ... اسما فان قيل ... جعل المكان ... في المكان فهذا ... نظير ... ان ... في الزمان ان ... يوم ... ما في الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح انها لا تتصرف لكنها جرت بمن كثيرا او بغيرها ... والى ولدى ... لانه ... الكلام ... لزوم اضافتها الى الجملة

نحيث

بحث الاضافة ... الاسم ... فخامس عند اهل الحجاز ... ان ... فلم يعرف بل ... ولم يكن ... وكان ... حركة اشعارا بان لها اصالة في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في الرفع فيعربونه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من اعربه كذلك مطلقا فان فقد شرطا من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل المجرد المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى الحرف وقد نظم العلامة شرف الدين ... الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي شروط بناء امس فقال جرد من ال امس اذا شئت بنا والتصغير ولا تقل اجمعا مصغرا والفردن وعاهن ظرفا ... مع اسمه مبني بالاتفاق عند كل العرب فان فقدت واحدا فاعرب بلا خلاف في سوى الاخرى ومع خلاف بينهم شهير في فقدك الاخير منها وحده كامس خير من غد فحده فما كنوا الى زمن لوا بابن الذي كما لو كان ظرفا بنيا اما التميميون قالوا اعرب ممنوع صرف ... والبعض اعرب بعضهم اعربه مصروفا فاشكر لناظم الشروط ... قد علمت ان اكثر التميميين ... الرفع ... الاكثر ... مطلق هذا هو المشهور ... البيت الاخير ... الاعراب ... فانهم الصواب اما وجود الفتح في ... وقد ... بوجود الفتح في الاسم ... من جرها حرف ... من ... اسم وحيث الاسية ... عن الاضافة مراده ... في القرآن ... يوم ...

اول الغزوة يوم الجمعة فقد انفتحت للخفة في البيت كمن فتح بعضهم الواو وكان يتبين ان الياء حركت م
وكانت حركة لتنبيه بالمتابعة فيسيره قال ابن الدهان في الغرة ما حرك من الحروف في الضم [illegible]
هنا قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو ضرب بالضم فلتذا والكاف في ذلكم وذلك وذلكن والتاء
في انتما وانتم وانتن والهاء في اياه واياها واياهم واياهن وفي [illegible] وجود الكسر فيه نحو لام الجر الاضافة
مع ظاهر غير مستغاث نحو لزيد في الارض وتعلقه مع جميع المضمرات **في الاخر** [illegible] الفتح [illegible]
بوجدان **في الكلم الثلاث** الاسم والفعل والحرف كالسكون خفيفة واما الفتح فلكونه اقرب الحركات
الى السكون الحاصل في الفتح الضم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا
الواصلتين الى طرفي الشفة والثانية انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل [illegible] الكلم [illegible]
[illegible] وجماعة لانه يجوز تذكيره [illegible] والغالب على الجمع التأنيث ولا اسم جمع [illegible]
ان لو واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس للدلالة على الماهية من حيث
هي هي من افرادي او جمعي خلاف [illegible] الاول جماعة [illegible] الكلم [illegible]
ولكن [illegible] المحققين [illegible] الا على ما فوق اثنين [illegible] الا على ما فوق العشرة
ونوجود الفتح في الاسم **نحو اين** استفهامية كانت او شرطية وحيث [illegible] حروف الاستفهام والشرط
وكان [illegible] حركة [illegible] لاستثقال الضم والكسر بعد الياء [illegible] في الفعل نحو **قام**
وضرب ولكن بناؤه على الفتح [illegible] في الحرف **نحو سوف** [illegible] الحركة وكانت [illegible]
[illegible] وهو مراد [illegible] قال [illegible] لان كثرة [illegible]
[illegible] كثرة [illegible] الوسط

[illegible] في تخفيف [illegible] وسوف [illegible]
[illegible] الى الحركات [illegible]
قال ابن [illegible] والغالب على سوف استعماله في الوعيد والتهديد [illegible] الوعد
في الوعيد اشهر **و** وجود السكون في الاسم **نحو كم** سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير
وبنت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا ولتضمن الاستفهامية الهمزة الاستفهام والخبرية حرف التكثير
[illegible] الكلام [illegible] المفردات [illegible]
و وجوده في الفعل **نحو قم** على الاصح عند جمهور البصريين [illegible] وجوده في الحرف **نحو هل** وقد تكون
[illegible] بسيبويه [illegible] فانك [illegible] على الاصل
[illegible] السكون [illegible]
[illegible] الاصل [illegible]
الاعراب [illegible] السكون [illegible] سؤال [illegible]
[illegible] كانت [illegible] ذكرنا ذلك [illegible] **هذا فصل** في علامات الرفع **علامة**
الرفع وهو [illegible] سواء كان لفظيا او معنويا وهذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي
اربع [illegible] فان قلت [illegible] جمع الكثرة [illegible] العلامات [illegible]
وجمع الكثرة [illegible] قلت [illegible] جمع الكثرة [illegible]
[illegible] السعد [illegible] والمشهور [illegible]
[illegible] الكثرة [illegible] المشهور [illegible]

المقصود فانه جمع الحي قال ... [illegible] ... فلا يجوز تقديمه على
... [illegible] ... لاستشكال اتفاق ... [illegible] ... التفسير ... [illegible]
... [illegible] ... واستشكاله بعدم قبول التغيير ... [illegible] ... الالفاظ ... [illegible]
والعلامات الاربع احدها **الضمة** وهي الاصل في الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن
ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها **والثانية الالف** وهي فرع ونائب عن الضمة عند
تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة منها فهما تشتبهان لانهما من حروف المد واللين فكان الاولى
ان يقدم الواو عليها كما فعل صاحب الاوضح وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى
على الجمع في المواضع التي تترتب فيها هذه الفروع كما سيأتي لتقدمها فافهم ذلك من فوائده والثالث
الواو وهي ايضا فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة منها لانها اشبه بها كالالف فهي جنسها
الرابعة **النون** وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا تدغم فيها والكلام في هذه العلامات
مواضع تخصها فاما الضمة فتكون علامة الرفع اصالة **في** اربعة مواضع احدها **الاسم المفرد** والمراد به ما ليس
مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان كزيد او غير منصرف ... [illegible]
... [illegible] ... او مقدرة كغلامي وقال بعضهم ... [illegible]
... [illegible] ... المفرد ... [illegible] ... المثنى والجموع ... [illegible]
... [illegible] ... بالشكل المثنى حقيقة او حكما وكذا
الجمع والثاني **جمع التكسير** وهو ما تغير فيه بناء مفرده ... [illegible]
... [illegible] ... او نقصان ... [illegible]

... [illegible] ... فالجمع ... [illegible]
... [illegible] ... فانه ... [illegible]
... [illegible] ... كان يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد ... [illegible]
... [illegible] ... من هذا الباب وان لكن ... [illegible] ... المفرد كالفلك والجمع كالكتب ... [illegible]
... [illegible] ... والتغيير اللفظ عند اختلاف ... [illegible] ... بلفظ واحد
... [illegible] ... فلذلك ... [illegible] ... والتغيير
اللفظ عند اختلاف المدلول فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان الفرق واضحا واما من ... [illegible]
... [illegible] ... وقال ابن مالك في باب ... [illegible] ... الجمع من التسهيل والاصح ... [illegible]
... [illegible] ... بالتغيير ... تنبيهان **الاول** ما ذكرناه ... [illegible] ... ابن مالك ... [illegible]
... [illegible] ... زيادة وتبديل شكل ... [illegible] ... بنقص وتبديل شكل ... [illegible]
... [illegible] ... المفرد فالمراد ... [illegible] ... ظاهر اللفظ ... [illegible]
... [illegible] ... **الثاني** ... [illegible]
جمع التكسير ... [illegible] ... جمع المذكر السالم ... [illegible] ... هذه الفائدة
... [illegible] ... بجمع التكسير فائدتان **الاولى** ... [illegible] ... جمع التكسير
... [illegible] ... ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص ... [illegible]
... [illegible] ... التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل ... [illegible]
جمع السلامة ... [illegible] ... مع التكسير ... [illegible] ... **الثانية** مطلق الجمع ... [illegible]

[illegible] والقصر ... فعل وافعل ... مطرد في الجمع ... وكذلك جمع [illegible]
اقوال الحجرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال : الاولى افعل وافعال وافعلة
وفعلة جمع القلة وافعلة كجمل واجمال وفلس وافلس وصبية وصديق والغلال [illegible]
ومن جملة جمع الصحيح كلمة كزيدون والهندات تقول ... الجمع المؤنث السالم وهو ما سلم
فيه بناء مفرده سواء كان اسما او صفة وغير بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان
مفرده مذكرا كاصطبلات وحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه [illegible]
فلا يقال يرد ذلك على تعبير المصنف لانا نقول التعبير به جري على الغالب او ان في الكلام حذف مضاف
اي صيغة جمع المؤنث او حذف معطوف اي الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع
بالف وتاء من جمع المذكر او ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم عرفا
النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسرا او يقال المصنف ما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر
او المكسر لقلته ... ذكره هو الاغلب والاكثر ... والاقل والاندر او ان المراد
بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث
السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية تكفي في صحة المجاز فان قلت فيلزم
ان يكون جمع المؤنث السالم مستعملا في معناه حقيقة ومجازه ان استعمل فيهما معا او في مجازه فقط ان
استعمل في [illegible] والمعنى [illegible] الخلاف في جوازه الاول قلت هو مجاز مشهور [illegible]
يمكن ان يجعل [illegible] اصطلاحا [illegible] جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية [illegible] تنبيهان الاول
قوله السالم صفة للجمع كما قال [illegible] وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث [illegible] حقيقة

لانه

[illegible] المفرد المثنى [illegible] في قولهم [illegible] الفصيح [illegible] هو المفرد [illegible]
وليس هو المراد [illegible] على المذكور [illegible] بان الذي جمع [illegible] بالجمع [illegible]
المجموع بها فهو المفرد بوصف [illegible] قبل [illegible] ضابط الذي يجمع بالف وتاء قياسا
مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا اي للمؤنث [illegible] كشجرة وامراة وحمزة [illegible]
[illegible] وامهات [illegible] الثاني علم المؤنث مطلقا [illegible]
[illegible] الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة المؤنث [illegible]
الرابع مصغره بخلاف [illegible] المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف [illegible]
او افعل [illegible] وجميع حروف الهجاء فان كان فيه الف [illegible] بالاجماع
فيقال [illegible] القصر [illegible] الالف المقصورة ياء [illegible] بالهمزة وقوله
الفعل المضارع الذي يتصل به ما يوجب بناءه [illegible] كما اذا اتصل به ضمير [illegible]
ضمير جمع او ضمير المؤنث المخاطب [illegible] ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع
المذكور صحيح الاخر او معتلا [illegible] فيه مقدرة [illegible] كالسابق واما
الالف فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة [illegible] موضع واحد وهو المثنى وهذه [illegible]
لا [illegible] بقوله وهو ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين قال [illegible]
فقوله ما دل جنس [illegible] فيخرج [illegible] كالعمران [illegible] وقوله اغنى
عن المتعاطفين فصل [illegible] كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج [illegible]
المشتبهين [illegible] كالقمرين [illegible] الشمس والقمر [illegible] التغليب [illegible]

فيه مسامحة [illegible] او اثنين [illegible] بالف ومن حيث [illegible] واحد
الآخرين بحيث اذ [illegible] في محل [illegible] والاثنين ذات [illegible] لفظ الشبيه معنى [illegible]
او امرأة [illegible] وذا بعضهم في [illegible] قوله من لفظ القمران من القمرين والعمرين من الفاظ التغليب [illegible]
بل حقيقة وسكوت المصنف عن ذلك وعدم عده في الملحقات دال على انه عنده في المثنى والمستوفى [illegible]
خلاف فيما قوم من باب المثنى [illegible] ابن مالك في تسهيله حيث قال والعرب [illegible]
الشيء كالفه لمعنى او غير [illegible] التغليب [illegible] عليه [illegible] قال ابن هشام والذي اراه ان
يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وأوضح ذلك في بعض تعاليقه بزيادة فقال القمران
النوع من باب المثنى لا يعرف غير ابن مالك ولا احدا يذكره فيما حمل على المثنى سواه [illegible]
المثنى له وذلك [illegible] في تسهيل الشمس [illegible] ذكره [illegible] يحتج [illegible]
اتفاق [illegible] ابن مالك [illegible] من شرطه فلا [illegible]
المشترط [illegible] قال العيني [illegible] الذهب [illegible]
[illegible] قال العلامة [illegible] في شرح التلخيص [illegible] هذا القول
يحمل [illegible] التغليب [illegible] في شرح المفتاح [illegible]
بيان التغليب في العلاقة فيه [illegible] اعلم [illegible] قال [illegible]
القول [illegible] من قبيل [illegible] مثلا [illegible]
[illegible] والكلام في المثل [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] قبيل [illegible] ذكره [illegible]

لسريع الطاوفة قال المحقق الشريف في شرح المفتاح [illegible] ان [illegible] بلفظ [illegible]
فان كان بين ذلك الشيء والغير [illegible] المجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال [illegible]
[illegible] المحسن [illegible] وان لم يكن [illegible] ان يجعل الوقوع في [illegible]
في المجوز [illegible] والتحقيق ان [illegible] باعتبار [illegible]
في [illegible] الحقيقة [illegible] الاستعمال [illegible] الاستعمال فيكون [illegible]
اشهر تنبيهات الاول قال بعض المحققين [illegible] ان التغليب [illegible]
[illegible] بين الحقيقة والمجاز [illegible] الكل [illegible] اذ اللفظ [illegible] فنقول
[illegible] بين [illegible] هذه [illegible] والجواب [illegible] المحقق الشريف [illegible]
[illegible] كل واحد [illegible] مرادا باللفظ [illegible] واحد [illegible]
[illegible] المستعمل اللفظ [illegible] المجموع [illegible] في ذلك [illegible]
الحقيقة والمجازية [illegible] لا يكون [illegible] ارتباط [illegible] واحدا [illegible]
في [illegible] الثاني هذا النوع من نحو القمرين والعمرين [illegible]
[illegible] يغلب الاشرف [illegible] الاعظم [illegible]
[illegible] وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين الملح والعذب والبحر [illegible]
بالملح [illegible] المشهور [illegible] من اهل اللغة ان البحر [illegible]
الكثير [illegible] هذا لا يكون من باب التغليب الثالث [illegible] كل [illegible]
[illegible] الافراد [illegible] التركيب والتكسير [illegible] في اللفظ [illegible]

الى وحدف ... ان ... قيد ... فلا ... المستقبل ... بقرط ... الجيد

كلا ... الرابع الاسم اذا ... وكان ... او ... التضمن ... العلامة من غير تغيير

كرجلان وامرءان ... وظبيان ... وحصيان ... فان كان ما قبل الهمزة الف

زائدة ... اصل ... وقرا ... القاف ... الزاي المهملة ... ومبدلة من اصل

... اصل ... فقلبها واوا ... كعلباء وان ...

قلب ... ثم ابدلت الياء همزة او ... من الف التانيث كحمراء ...

... الف العلامة من غير تغيير ... سوى ... كقاضيان وفتيان ...

فالفراء كان زائدة ... واصل ... قلت ...

... وكذا ان ... وكلتا اذا بمضمر مضافا

والمراد ... من الشروط وهي ...

كلا المذكرين وكلتا للمؤنثين ... الى ظاهر او مضمر ...

... مضافا ... التذكير ... التعليب ... بالضمير ...

وكلا هما وكلتا هما ... فلا تكون الالف فيهما ... اذا اضيفا الى ...

... بحركات مقدرة ... وذلك ... بالحركات ... لفظهما مفردان

... لفظهما ... الاعراب بالحركات ... الاعراب بالحروف

... فاذا اضيف الى الظاهر ... لفظهما ...

... بالحركات ... اصل ... وذلك ...

واذا اضيفا الى المضمر ... بالحروف ... كلاهما ... وكليهما

بكليهما ... الاعراب بالحروف مطلقا ... لغة كنانة ...

الاعراب بالحركات مطلقا ... لغة ... القراء ... وقال ...

وزعم بعضهم ... بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما ... المثنى ...

... قال ابن مالك ... دليل على ضعف هذا القول تتمة وكون كلا وكلتا

مفردان لفظا ... وقد اجتمع ... في قوله

كلاهما حين جد الجري بينهما ... قد اقلعا وكلا انفيهما رابي ... وقال تعالى كلتا الجنتين آتت

ثم قال ... اثنان ...

الا اثنان للمذكرين واثنتان ... للمؤنثين ...

... التثنية ... مطلقا سواء اضيفا الى ... المثنى وان لم تكن

... تنبيهات الاول قيل هذا الاطلاق

يوهم جواز اضافة اثنين الى كل ضمير وليس كذلك ... الرجلان ...

... الاثنين ...

الالف ... من ذلك ...

... الثاني الحق ... فيرفع بالالف ... وينصب ويجر بالياء ...

... ان ... فيعرب اعراب ... الالف والنون ...

... الثالث نون المثنى ... مكسورة ...

والقوافي [illegible] الالف [illegible]

[illegible] الاعراب [illegible] والكسر [illegible] والشبه [illegible]

والمثنى [illegible] بالالف [illegible] مطلقا عند سيبويه والقوافي [illegible] المبرد

او تقدير [illegible] واما الواو فتكون علامة للرفع [illegible] من الحروف

[illegible] احدها الجمع المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده [illegible]

سمي [illegible] بناء الواحد [illegible]

[illegible] الجمع بالواو والنون [illegible] والجمع [illegible]

تارة بالواو وتارة بالياء قال [illegible] في شرح المفصل [illegible] الواو [illegible]

الجمع السالم [illegible] والرفع [illegible] حروف الاعراب [illegible] الشرط

[illegible] الجمع [illegible] شروط احدها [illegible] الثاني ان يكون [illegible]

[illegible] الثالث ان يكون [illegible]

غير مركب تركيب اسناد [illegible] التفصيل [illegible]

[illegible] فلا يجمع هذا الجمع [illegible] الاول [illegible]

[illegible]

[illegible] بالواو والنون [illegible]

[illegible] مذهب سيبويه وخالفه المبرد فقال [illegible]

[illegible] الثاني [illegible] المراد بالمذكر [illegible]

الب[illegible]

كل مجموع

٨٠

٨١

الى باب [illegible] الشرط [illegible] حبيب [illegible]

[illegible] الثالث التصغير [illegible] مقام الوصف [illegible]

[illegible] بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى [illegible]

[illegible] وكذا المنسوب [illegible] الرابع [illegible] من التصغير [illegible]

[illegible] التسهيل [illegible]

[illegible]

[illegible] في التسهيل [illegible] الخامس [illegible] العلم [illegible]

[illegible] فان قلت الاسم العلم

اذا جمع زالت العلمية [illegible]

العلم [illegible]

[illegible] قلت اجيب [illegible] الاسم [illegible]

[illegible]

[illegible] وقد نظم [illegible]

ذلك [illegible]

[illegible] السؤال [illegible]

[illegible]

[illegible] السادس

قال بعضهم ان اريد بالجمع المذكور ما هو جمع في الاصل او في الحال ورد عليه نحو جعلت تو تستغب الاعراب
نحو قنسرين فانه يعرب بالحركات والياء ملتزمة كالالف في مثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال خرج
الجمع العلم المعرب بالواو والياء انتهى واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا نسلم خروج الجمع العلم
ونحوه ذا السابع حكم الاسم اذا جمع هذا الجمع كما ذا نقص من حروف العلامة عن تغيير ولا يستثنى الا
الا المنقوص والمقصور فان آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع ويكسر
في الجر مناسبة للحرف نحو جاء القاضون ورأيت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل آخر المقصور
دلالة على ما حذف نحو وانتم الاعلون عنده لمن المصطفين **وملحقاته** وقد عرفنا ما هي اربعة انواع احدها
اسماء جموع وهي اولو بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو وكقوله تعالى
ولا يأتل اولو الفضل منكم وكتب بواو بعد الهمزة فرقا بينه وبين الى وكتب اولى بالواو للتشبيه به **وعشرون**
وبابه وهو سائر العقود الى التسعين فان قال قائل لم لا تكون اسماء جموع وليس عشرون جمعا للعشرة ولا
ثلاثون جمعا لثلاثة وإلا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة فصاعدا
الواحد وهو في هذا القياس هو آحاد والف هذه الكلمات ترايب معان معينة والتعيين ينافي الجمع كذا
قيل بعض المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصرح فلا نسلم
ممنوعية الجواز كون عشرين منقولا عرفيا من معنى الجمع الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى الاصلي
مجازا وان اريد به الاطلاق على سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان الثاني ممنوع لجواز
ان يكون استعمال عشرين في ثلاثين على سبيل المجاز وقس على ذلك واما الثاني فوارد ان اريد انه لا تعيين
في الجمع اصلا فهو ممنوع لجواز وضع جمع لعشرة معينين وان اريد انه لا تعيين في الجمع من حيث انه جمع فمسلم

لكن لا يلزم منه عدم كون عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد وشبهها من الاعداد حالها
من تكرار الآحاد ولا من تكرار مراتب الاعداد وهذه الاعداد كلها وضعت في انها اعداد لها من لفظها دون
اسماء الجموع المذكورة عالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم اذ هو ما سوى الله تعالى من الاجناس فرد
وليس جمعا لعالم من العالم واعلم انه لكن جمعا لعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع
لا يكون اخص من مفرده ولذلك ذهب سيبويه الى ان الاعراب جمع عرب لان العرب يعم
الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول ابن مالك ومن تبعه وذهب كثير
الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح مستوف الشروط من حيث ان عالما اسم جنس وليس بعلم ولا
صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور **الثاني** جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها اهلون
ووابلون جمع اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين ولانه وابلا غير عاقل **الثالث** جموع
تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو
كل كلمة ثلاثية حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم تكسر كعزة وعزين وظبة
وظبين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم
لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ بنون
واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ بنون ونحو شاة وشفة لتكسيرهما
على شياه وشفاه **الرابع** ما سمي به منه او مما الحق به كزيدون وعليون اسم لاعلى
الجنة وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو

تنبيهان الأول يجوز في هذا النوع المسمى أن يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والإعراب
بالحركات ظاهرة على النون منونة إن لم يكن أعجميا فإن كان كقنسرين امتنع التنوين
وأعرب إعراب ما لا ينصرف ودون هذا أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب
على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كزيدون وأن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات
الثلاث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وبعضهم
يجري بنين وباب سنين وإن لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على أنه غير خارج وجرد ونحو
قوله نعيم قال وكان لنا أبو حسن علي أبا برا ونحن له بنين وقال ومنه
من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وبعضهم يطرد هذه اللغة في جمع
لزوم الياء والإعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني قد يجيء
المذكر ملحقا به مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل من العرب من يكسرها على الأصل وتسقط للإضافة
وقد تسقط لقراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب التاء ولشبه الإضافة كقوله وإن الذي وإن الذي
جاءت لتقصير ما هم ونحو وإن الذين قيل أم الكتاب كقراءة من قرأ غير معجزي الله بنصب الهاء
وفي شذوذ كقراءة الأعمش وما هم بضاري به وقد ضرورة كقوله ولكن شهدا من مستقيم فاله
لا أرث في الثاني الأسماء الستة هي أبو وأخو وحمو وهن بشرط أن لم فيه ابا له
من زوجها كأبيه وقد يطلق على أقرب الرجل من زوجته كأبيها وحم وهي الفم وهو من باطلاقه عليها
ما تقبض وفوه وحمو وذو مال أي صاحبه لكن زيد لفظه ما أضيف إليه الموصوف به

بخلاف صاحب فيهما والاستعمالات من باليد في هذه الأسماء كلفظ الصياد وأنه عرف الفقهاء
والمحدثين ومنهم من جعلها لغة تنقص الهن مطلقا أحواله تامة والحق الجواز في لغة قليلة والقلب
وعدم شهرتها أكثرها من الأكثر وكان على الناظم التنبيه على قلته لئلا يتوهم مساواته لغيره قال ابن مالك
ومن لم ينبه على قلته يحسب وخطى من الفصل ولو ترتيب على قال غير واحد الأفصح فيه
النقص أي حذف الآخر وجعل ما قبله آخرا فيعرب بالحركات الثلاث ظاهرة على ذلك
ابن هشام وهذه اللغة مع كونها أكثر استعمالا هي الفصحى قياسا لأن ما كان ناقصا في الإفراد فحقه
أن يجري لفظه في الإضافة كما يد لما حذف لامها في الإفراد وجعل الإعراب على ما قبل
اللام استصحبوا ذلك حال الإضافة فيعرب بالحركات قبل وهو اسم يكنى به عن أسماء الأجناس
كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة وإحترز بالفاء
ذو الدال من ذو الموصولة فلا يعرب بالواو بل مبني على السكون بالواو فلا قال ابن هشام وتسمى
الطائية لأنها إنما تكون في لغة طيء فإنها قد تعرب كهذه كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا
في رواية ذي بالياء فكان الأحسن تقييدها بالعربية كما في الكافية والعمدة لابن مالك
لا من الاحتراز إنما هو من ذو بمعنى الذي فإنها لغة أحوالها تحكى بحرف وذو بمعنى صاحب فيجر إعرابها
وإنما يكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في هذه الأسماء وكذا الألف والياء عن الفتحة والكسرة
فيما كالمسماة على كونها مفردة فلو كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو
المجموع مكبرة فلو كانت مصغرة أعربت بحركات ظاهرة وذلك في غير ذو إذ لا تصغر
مضافة إلى غير الياء عدل عن قول كثيرة للنكرة لأن التقييد بذلك كان لابن هشام

اذ ليس لنا ما يرشد الى حذف الياء سواء كانت الاضافة لفظا كما مر او تقديرا كقوله خالط

من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير فيها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء اعربت بالاحرف

بحركات مقدرة كالاسماء كلها تضاف الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل الا مضافة لغير الياء

بل لا تضاف للمضمر اصلا واما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وزاد

بعضهم قيدا رابعا وهو ان لا يكون مصغرا منسوبا اليها فلو كانت مصغرة كابي

وهو مستغن عنه بقيد الاضافة فقيل ولم يستغن عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة

كذلك والقصد ممن لم يذكرها بذلك وهو غير سديد اذ لا يستغنى عن ذكرها لان النطق بها كذلك

يوهم ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائب فلذلك لم يكتف المصنف رحمه الله في بيانه بالمثال

وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه في غيره ثم الاكتفاء بالنطق فيه كذلك عن تقييده بالواو عن الميم

صحيح فان لم تكمل فيها اعربت بحركات ظاهرة مع التضعيف [illegible] ومنقوصا وبحركات مقدرة

مقصورا كعصى ولك تثليث فائه مضعفا وقصرا ونقصا وان ابا على الهيئة عشر لغات

كما ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره والمصنف في التسهيل [illegible] **تنبيهان** الاول

ما ذكر من اعراب هذه الاسماء بحركات مقدرة حال اضافتها الى الياء قال بعض المحققين

لا يظهر فيه اذ الفرق حينئذ بين مسلمي [illegible] الا ان يقال لو قيل حال النصب [illegible]

[illegible] الحكم بين الياء في اعرابه [illegible] مطلق [illegible]

في هذه الاحوال الثلاثة [illegible] كما كان [illegible] حال افراده [illegible]

اضافته [illegible] الفرق [illegible] الاضافة [illegible]

التكلم مع حرف واحد كلا فهذه مستثنى منه والثاني **لا** ان تحقق النقص لغة في نحو

الاب والاخ والحم نقلها ومنه قول رؤبة [illegible] بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه

ابه فما ظلم [illegible] وحكى ابو زيد جاء ابوك والقراء جاء اخك وقصرهن اولى من النقص كقوله

[illegible] ان اباها وابا اباها [illegible] قد بلغا في المجد غايتاها [illegible] وقول بعضهم مكره اخاك

لا بطل وقولهم للمراة حماة حكاه الاصمعي واما **النقص** فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة **في** الفعل

المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو الالف سواء كان ذو الضمير حاضرا او غائبا **او جمع**

وهو الواو وكذلك **او لمؤنثة مخاطبة** وهو الياء والنون بعدها مفتوحة **نحو يفعلان**

بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين **وتفعلان** بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين

والاثنين المخاطبتين والغائبتين **ويفعلون** بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور الغائبين

وتفعلون بالتاء المثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين **وتفعلين** للواحدة المخاطبة ولتسمى

هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء

باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يضربان

ويستخرجان ونحوهما وكذلك البقية وانما حصرها نظرا الى لفظها كما هو الانسب بنظر

الفن ولو عبر المصنف بدل ذلك بلم يصرح الضمير لكان اولى ليكون الالف والواو

اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين

نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون وانما يأتي المخاطبة فلا يكون الا ضميرا **فصل**

في علامات النصب **وعلامة النصب** هو ما يحدث عامله سواء كان العامل لفظا او محلا

او مجرور فاعتبر لانه حينئذ بالاستقراء اخف ذو نيابة عنها الفتحة وهي الاصل لما مر
ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها ثم ثنى بالالف وهي فرع نائب
عن الفتحة عند تعذرها لكونها تشبهها في خفتها [illegible] ثم ثلث بالياء وهي ايضا فرع نائب
عنها عند تعذرها لكونها اخت الالف [illegible] الكسرة وهي ايضا كذلك لكونها
اصل الياء [illegible] ثم خمس بحذف النون
وهو ايضا فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها [illegible]
[illegible] من هذه العلامات [illegible] فاما الفتحة [illegible]
فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد المقدم ذكره سواء كان منصرفا كرايت
زيدا او غير منصرف كرايت احمد [illegible] وفي الجمع
المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرايت رجالا او غير منصرف [illegible]
في الفعل المضارع [illegible] نحو قوله تعالى [illegible] الفعل المضارع اذا دخل عليه
ناصب [illegible]
[illegible] نحو لن يضرب [illegible]
واما الالف فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الاسماء الستة المقدم
ذكرها نحو رايت اباك الى اخرها واما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في
موضعين في الجمع المثنى المذكر المقدم ذكره [illegible] قد مر ذكرها نحو رايت الزيدين
والزيدين بفتح ما قبل الياء في الاول وكسره في الثاني [illegible]

ذكرها

عشرين

٨٧

عشرين من الدراهم ونحو ذلك واما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة
في موضع واحد وهو جمع المؤنث السالم المقدم بيانه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] في موضع واحد وهو الافعال
الخمسة المقدم ذكرها نحو [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

٨٨

بالالف [illegible] ولا اتصالا لفظيا من كاف [illegible] وحذف [illegible] وان حذف [illegible]
والمد واو وجه التثنية حذفوا الالف [illegible] فاز وفاضي ونحوها دون التنوين لانه في [illegible]
وهو كلمة مستقبلة والمصنف [illegible] اخو ويزيد [illegible] وهو من جمع [illegible] قال ابن هشام
في شرح [illegible] تنبيه قال ابن هشام في شرح [illegible] الالفات المذكورة
في ادراج الباطنين تحت الناجين والاحسن ان تقدمت [illegible] قال بعض المحققين وفيه بحث
من وجهين احدهما ما قدمنا من ان [illegible] اللفظ هو الانسب [illegible] والثاني
ان [illegible] ليس مبنيا على ادراج [illegible] ادراج [illegible]
[illegible] تحت [illegible] علامات الرفع ومن مسائل القدوم [illegible] والاحسن ان
ستة [illegible] فصل في علامات الجر [illegible]
[illegible] وهو ما [illegible] سوا كان [illegible] او اسما ثلث [illegible]
احدها [illegible] الكسرة وهي الاصل [illegible] الياء
وهي فرع نائب عن الكسرة [illegible]
[illegible] الثالث الفتحة وهي ايضا فرع نائب عن الكسرة [illegible] الكسرة [illegible]
[illegible] جمع المؤنث السالم [illegible] الكسرة [illegible]
مواضع احدها الاسم [illegible] والجمع المكسر المقدم ذكرهما [illegible] المفرد
والجمع [illegible] المفرد [illegible] المعرف [illegible]
الدال على [illegible] الاسم المفرد والجمع المكسر [illegible]

٨٩

يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورأيت زيدا
ومررت بزيد [illegible] وما عدا ذلك فرع [illegible] الثالث الجمع المؤنث
السالم فهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء الهندات ورأيت الهندات
ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه [illegible] الياء [illegible] الكسر في [illegible]
احدها الاسماء الستة المقدم ذكرها [illegible] ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء [illegible]
الحركات هذا هو المشهور [illegible]
[illegible] الرضي [illegible] الكوفيين [illegible] الاعراب
[illegible] الكلمة [illegible] حرف واحد ولا نظير لذلك [illegible]
بانه لا يحصل الاعراب من نفس الكلمة [illegible] للاعراب من نفسها
[illegible] المثنى والجمع [illegible] الاعراب [illegible] المثنى
والجمع [illegible] هذه الاسماء بالحروف [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] الحروف وان كانت [illegible] الحركات [illegible] كل حرف [illegible]
[illegible] المثنى والجمع [illegible] المفرد بالاعراب [illegible]
الاسماء [illegible] بالحروف [illegible] المفردات [illegible] بالاصل [illegible]
[illegible] الحروف [illegible] كل من المثنى والجمع [illegible]
كل [illegible] الاسماء الستة [illegible]

من لغته وكان في الخ ولا ب ... مع ... حرف ... الاعراب ...
... الاشتقاق ... [illegible] ... العرب ...
... [illegible] ... في الحيوان ...
مقدرة في الحروف فانها ... فقيل ... الحركة ...
[illegible] ... الحركة ... الواو ...
[illegible] ... الحركة ... الواو ...
[illegible] ... الواو ...
ما قبلها ... [illegible] ... الحركة ...
قبلها ... الواو ... الحركة ...
فانقلبت ... الالف ... قال ... [illegible]
فيها ... [illegible]
... الكوفيون الى ان ... من مكانين ... الواو والنون ...
... الهمزة ... الراء والنون ... ولم ...
... بالواو والنون ... هذا المذهب من ...
... [illegible] ...
من التكلف ... [illegible] ...
... [illegible] ... علي بن ابي طالب ...

وان خط ذلك عليه السلام وكذا الكوة في والبا فيه زيادة من الواو في الشكل فاشتبه
من قرأ خطه عليه السلام الياء بالواو ونطق بها واوا وانما هي ياء وهذا الخط المعروف
الان انما هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي
وابرزها في هذه الصورة علي بن مقلة الوزير انتهى وقيل بل ... وهو محمول على الحكاية
وعليه حديث ابي بكر من محمد رسول الله ... بن ابي امية قال ...
في شرح اللفظ الوارد به ... ان الواو ... الاصل في الخط والنطق
بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة ... فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن
مالك يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب بواو في خط ... فلان بن ابو فلان
بالواو ... فلان بن المقول فيه ابو فلان والمختار عند المحققين ان تقرأ
بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرأ الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين
بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب من واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري
في التصريح وعند ... ان تقرأ بالواو ... ان الغرض ... حكاية ... بالواو لثبت
ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون
بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك لا يغير انتهى الثاني
والثالث المثنى والجمع جمع المذكر السالم ... ان المثنى يرفع بالالف
والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات الثلاث وكذا ملحقاتهما
والنائب ... تلك ... الحروف لانهما فرع الواحد في اخرها حرف يصلح للاعراب

وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابها ليكون اعرابها فرعا لانها
كما انها فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات وخص المثنى
في الرفع بالالف والجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة
والواو ثقيلة بالنسبة فجعل الخفيف في الكثير والثقيل في القليل لكثرة كلامهم ما يستخفون ويقل
ما يستثقلون قال ابن اياز في شرح الفصول وفيه نظر اذ الفا بل ان يقال لم لم يجعلوا
الالف علامة للنصب او الجر في المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل فيحتاج
الى تعليل آخر ثم هذا يصح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو للجمع والصواب ان يقال
انما اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المبان اي بالالف في المثنى والواو في الجمع
رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كان قد جعل قبل الاعراب في المثنى علامة
للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع وهما قبلي الاعراب كما قرره اسبق الاعراب الرفع لانه
علامة العمدة فجعلوا الالف المثنى وواو الجموع علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب
فيهما والجر اولى بها اذ علامة الاصلية الكسرة وهي بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتي
الفضلات وفرق ما بين المثنى والمجموع بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة
المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وكسرت النون المزيدة في الرفع توهم اضافة او افراد
في المثنى لانها ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن ان يكون بالكسر وفتحت النون
المزيدة ايضا في الرفع توهم اضافة او افراد في الجمع المعرف في نحو المصطفين وطرد الباب
في الباقي اي فتكون الفتحة علامة للجر نيابة عن الكسرة عند تقدرها موضع

وهو غير المنصرف لما ثبت ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان من موثرات من علل تسع
او واحدة تقوم مقام العلتين وسيأتي بيانها ان شاء الله تعالى في آخر المقدمة الثانية
سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعالى واوحينا الى ابراهيم واسمعيل ويعملون له ما يشاء
من محاريب وتماثيل واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما في نحو وانتم
عاكفون في المساجد ونحو الالف من في احسن تقويم **تنبيهان** الاول قيل ربما
نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف جر بالكسرة وفيه بحث
بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري وغيره او لا
يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم قال الدماميني في شرح التسهيل قال بعض
المحققين والاوجه ان يجاب في الغرض كما هو ظاهر بان غير المنصرف من حيث انه
غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه
الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية بل من حيث
انه كان في الاصل يجر بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى الثاني قال بعضهم
الذي لا ينبغي مثل جوار من نحو مررت بجوار فان الفتحة ليست فيه علامة للجر نيابة عن
الكسرة لا لفظا ولا تقديرا واما كان مقدرا فالفتحة لفظ الفتحة انسب واجيب بان الفتحة مقدرة
وان كانت في نفسها خفيفة لكنها لما كانت هنا نائبة عن الكسرة التي هي هنا الثقل
قربت بها والكسرة على الياء ثقيلة لا سيما اعطيت نائبها حكمها في الاستثقال
فقدرت على ان المفهوم من كلام المصنف بالنسبة الى المقدر هنا في حالة الجر هو الكسرة لا الفتحة

كما سيأتي وعلامات الجزم وهو حذف الحركة او الحرف بلا زم ثلثة اثنان اصالة ونيابة احدها
السكون وهو حذف الحركة وهو الاصل ولذا قدمه والثاني الحذف وهو اسقاط
حرف العلة او النون للجازم وهو فرع نائب عن السكون اذ الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركات او بالسكون ومتى كان بالحروف او بالحذف كان على خلاف
ذلك فاما السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا او تقديرا في موضع واحد وهو
الفعل المضارع حال كونه صحيحا وهو في اصطلاح النحويين ما ليس آخره حرف علة واو
او الف او ياء ولذلك لم يحتج الى ذكره هنا بل يصح ذكره نعم يحتاج ذلك في اصطلاح
الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء كان فاء او عينا او لاما
وسميت هذه الاحرف احرف العلة لان من شأنها ان ينقلب بعضها الى بعض والعلة
العلة تغير الشيء عن حاله وقيده وبذلك خرج المعتل فان حكمه سيأتي وخرج بتقييده ايضا
بكونه غير متصل به شيء مما تقدم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن الذين واما الحذف فيكون علامة للجزم
نيابة عن السكون في موضعين احدهما في الفعل المضارع حال كونه معتلا
وهو في اصطلاح النحويين ما آخره حرف علة ولذلك لم يحتج الى ذكر الآخر كما ذكرنا في الصحيح
الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الآخر نيابة عن السكون لان
احرف العلة لما شابهت بسكونها الحركات [illegible] فسلط عليها العامل تسلطه
على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف آخرهن والحركات [illegible]
واما قوله تعالى لا تخف دركا ولا تخشى فثبتت الالف في لا تخشى فاول بحذف الالف الاصلية

ثم

لام الفعل وهذه الالف الف اشباع جيء بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا فالالف فيه
وقال ابن هشام ان لا فيه نافية فالواو للاستيناف او زائدة لا تخشى والا قوله
ا هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله
الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت
فطلق ولا ترضاها ولا تملق فضرورة قدر لاجلها الجزم في الجميع على حرف العلة لانه
انوى الحركة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا قال ابن مالك وقيل هذه الاحرف للاشباع
والحروف الاصلية محذوفة للجازم تنبيهان الاول ما ذكره من ان علامة الجزم في الافعال
المذكورة حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومتابعيه من ان هذه الافعال
لا يقدر فيها الاعراب بالضمة حالة الرفع والفتحة حالة النصب وعلل ذلك بان
الاعراب انما قدر في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه واما الفعل فهو فرع
فلا حاجة للتقدير فيه وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن
وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة
واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف
العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة
نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول
بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق
نبه عليه ابن هشام وغيره فقول المصنف هنا ان الحذف علامة للجزم اي الجزم به لانه نائب

ما ذهب اليه هنا حسبما [illegible] من قريب انك قد علمت من ان الفعل المضارع مقدر فيه الاعراب
مقدر به الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرا مضارع قرا ويقرو مضارع قرا
ويوضو مضارع وضو بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن وجمل جاز فيه وجهان حذف حرف العلة
مع الجازم وابقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة بدل هو بدل قياسي او
غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل
وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة محضا وليس همزة فيحذف كما يحذف حرف العلة
المحض في يغزو ويخشى ويرمي قاله ابن النحاس وقال ابن هشام في الاوضح ان كان الابدال
بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان قبله فهو
ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر
والاعتداد به انتهى وما ذكر من جواز الامرين هو قول ابن عصفور والصحيح القول بوجوب الاثبات
وهو ما عليه الاكثرون فلا تناقض في ذلك فافهم وكلام المصنف لا يحتمل بناء على هذا القول
و الا يعني **وفي الامثلة الخمسة** غير الامثلة الخمسة المتقدم ذكرها فانهن انما ترفع بثبوت النون وتنصب
وتجزم بحذفها نحو تفعلون ولم يفعلوا ولن تفعلوا احملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجر في
المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون
كالزيدون وقد استشكل المصنف قدس سره في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها ما فعله
صاحب الاجرومية تبعا لمن تقدم من الزيادة في العبارات فهي من تشويش [illegible] المبتدي وكثرة
التكرار وكان [illegible] وان بيان [illegible] الاصل [illegible] على الاصل اذ [illegible] بين كل فعل

اكثر

الكل الا الفعلين في محل [illegible] جعله تمم هذا الفصل في الاعراب التقديري من غرض التعليل
المقدر لا عرابه لا امكان ضبطه فيقر ما عداه على ظاهر الاعراب **تقدير الاعراب** وكذا ان
او حرفا **في صيغة الخبر** الشبه [illegible] اسم او فعل **كما هو المشهور** امر على ما هو المشهور عند النحويين
واما غير المشهور فتقدر السبعة كالمستثنى **فطلقا** فيقدر تقديرا مطلقا او حال كونه مطلقا
او زمانا مطلقا [illegible] الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر او الرفع والنصب والجزم فالثاني
الا **في الاسم المقصور** وهو كل اسم معرب في اخره الف لازمة قبلها فتحة **الموجب**
لتقدير حركة الالف مع بقاء كونها الفا وسمي مقصورا من القصر لامتناع مده او لانه
مقصور عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والاول اولى لما يرتب على هذا من اطلاق المقصور
على المضاف الى الياء انتهى وظاهر ان المراد من قوله بلزوم اللزوم بحسب اللفظ [illegible] دون
التحقيق لان ما ذكره وجه مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما هو مشهور قال
صاحب [illegible] والاعتبار ان سبب التسمية [illegible] ربما [illegible] فيها من الالف
ما [illegible] والتسوية بين التسمية [illegible] وصفه [illegible]
نزل فان اعتبار المعنى في التسمية ترجح الاسم على غيره [illegible]
في الوصف لصحة اطلاقه عليه [illegible] عن الاخر انتهى وقال بعضهم لك ان تجعل
المقصور من القصر [illegible] ابن [illegible] ان
المقصور غير المنصرف يعرب بالحركات الثلاث تقديرا [illegible] لان الكسرة انما تنتفي
فيما لا ينصرف [illegible] مع التقدير والذي عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلاث

مقدرة مخصوص بما يتصرف منه اما غير المتصرف منه كمتى فالمقدر فيه الفتح والضم فقط دون الكسرة

لعدم دخولها فيه في الاسم المعرب الحركات المضاف الى ياء المتكلم كغلامي ونحوه

الا عند ابن الحاجب في الياء نحو ما قبلها ومن الكسرة فاذا استحق الاسم الاعراب بالتركيب لم يمكن الى

بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في الآن الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين وجعله

بعضهم ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر فيه حالة الجر بل هي اعراب لانها مستحقة قبل

التركيب كذا قال غير واحد قال بعض المحققين انه وهم فان الحكم بتقدم كسرة الميم مناسبة

مع تقدم عامل الجر حيث نظر قال الدماميني في شرح التسهيل ومغني ان ابن مالك ادعى في نحو

غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول هذه الكسرة التي هي حاصلة قبل الجر باقية بحالها الكسرة

كذلك انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ونقله الرضي عن ابنه ان نحو غلامي

مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب بتقدير الاعراب كما ذهب اليه المصنف ووافق المحققين فيكون

اعرابه نحو غلامه وغلامك وغلامي في الاضافة الى المبني مطلقا ليست من اسباب البناء

وقال ابو البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير معرب

اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع محل الاعراب وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب

عند قوم ومبني عند آخرين بل ان تسميتهم اياه خصيا خطا لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور

ثابتة له وكان الاشبه ان يذهبوا الى ان يسموه خنثى مشكلا فتقدير الثلاث الاخرى

الرفع والنصب والجزم في المضارع المتصل بنون التاكيد غير المباشرة كيضربان من نحو

قولك هل تضربان وان لا تضربان فلا تضربان فيضربان مقدر فيه على حركات الاعراب

فافهم

هو اعاهو تحكم الاسرار وسهو منه رحمه الله ان الاعراب المقدر في الصورة الاولى فقط وهي

قولك هل تضربن فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربونن باثبات نونين

الاولى نون الرفع والثانية نون التاكيد الثقيلة فحذفت نون الرفع لثقل اجتماع ثلاث فحذفت

تقدير شرط الاخبار عنه بالرفع بخلاف نحو انه تضربان من ذلك امر نحو يا زيدان ان لا تضربن

فان اصله قبل دخول الناصب تضربان بتخفيف نون الرفع ولا فيه فدخل الناصب فحذفت

نون الرفع لاجل النصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيده بها لمكان لا الناهية فيه تكرر

تاكيده بها لانه فعل كالامر وكذا نحو لا تضربان وحركت نون التوكيد في الصور الثلاث بالكسر

لانها وقعت بين الالف والنون المدغمة ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون

لفوات المقصود منها وحركت بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فقد ظهر ان

المضارع المتصل به نون التاكيد غير مباشرة لا يقدر فيه الا الرفع فقط بخلاف النصب والجزم

فانهما فيه لفظيان وقد احترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة فان الفعل معها مبني كما مر

والظاهر ان المصنف رحمه الله تبع في هذا السهو ابن هشام في اوضح المسالك لكن ابن هشام لم يذكر التقدير

الا في صورة الجزم فالمصنف رحمه الله زاد النصب بناء على ان تاكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير

مسموع ولا يجوز الا انه تحكم والمثال الذي ذكرناه يدل على نفيه بان يكون لا نافية ان المقدر فيه لا

يجوز التقدير بانها هي فيكون ان مضمرة والمصدرية فيجب الجزم حينئذ ويجوز الرفع ايضا على

تقدير لا نافية وان مضمرة مخففة والتقدير الاعراب بالحركات مطلقا ايضا في الرفع

والنصب والجر في الاسم الذي لم يكن آخره الف نحو الفتى والعصا وهي تعذر وجوده

نحو رضي بكسر الضاد وقت بدا لي المفتوحة في الثلاث والاصل رضيي بيائين محركة
ووقف احد بها في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استثقال ظهورها لو لا ادغام حرف الواو
لسكونه وجب الادغام لا يكون الا ساكنا وشمل الوجهان للمدغم فيه الرفع نحو قبل داود
جالوت بادغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بالضمة مقدرة وفي حالة النصب
نحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين فالناس منصوب بالفتحة مقدرة وفي
حالة الجر نحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور بالكسرة مقدرة
والمقدر للضمة الحكايات على قول الحجازيين نحو من زيد لمن قال جاءني زيد ومن زيدا لمن
قال رأيت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد وتقدر مطلقا في الحروف في نحو
جاء ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقطت حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلاث
زيادة على السبعة التي ذكرنا المقدر فيها حركة مانع غير مشهورة ولهذا لم يذكرها في تقدير
الاعراب **تقديرا** اي في حالة الرفع والجر لا غير كائنا **في الاسم المنقوص** وهو كل اسم
معرب في الحركات آخره ياء لازمة قبلها كسرة **فالمنقوص** نحو جاءني قاض ومررت بقاض
مقدر الضمة والكسرة لاستثقالهما على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو رأيت قاضيا وتنصب
على رأي ابن الحاجب وتقدر الفتحة كالاخيرتين مفرد وتقدير ان لا يكون ثمة فرق بين ما كان على صيغة
منتهى الجموع وغيره في ان الكسرة فيه مقدرة كالضمة في المقصور والتنوين في مذهب الجمهور فلا تقدير
فيما كان على صيغة منتهى الجموع الا الضمة والفتحة دون الكسرة فلا تعدد وهو اما فيه بالواو والياء لم تعد الفتحة

فيه

فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كالضمة وقد جاء ظهورها عن بعض العرب قال الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وهي لغة قليلة واختارها يونس والكسائي
وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض الحركات وقيل لحذف لامه بسبب التنوين
تنبيه قال ابن هشام وبعض كتبه يستثنى من هذه القاعدة منقوص جاء اول جزئين جعلا اسما واحدا
اسما واحدا على انه من جعلهما اسما على نحو تقايض ايدي سبا ومعد يكرب اثنا عشر واحد عشر وغيرهما
لثقل التركيب قال ابن جني ما اعرب من مركب اعراب نحو تقايض وافرادها يا ولو كرب
معدي كرب في زلت قال فلانة يقدر فيه الجزء الاول منها الفتحة في حالة النصب بالاتفاق
استعمل بالكلية على لغة البناء ومنع الصرف انتهى **فان قلت** هذه الصورة واردة على كلام المصنف
قلت لا ورود لان المنقوص في ذلك على التحقيق لم يظهر حتى على تقدير الباقي وانما استشنا
ابن هشام في نية الفك بعدون نفس الامر له بعض المحققين **ورفعا ونصبا** اي في حالتي
الرفع والنصب لا غير كائنين **في الفعل المضارع المعتل بالالف** لتعذر تحريكها بحيا ويخشى
واما الجزم فقد مر بيانه **تنبيه** كل الف رابعة فصاعدا سوى بيا كل في الالف
سواء كانت منقلبة عن ياء او واو كيحيى ويحيا والدنيا كراهة اجتماع الياءين الا في نحو علياء
فانها تكتب بالالف الحقيقية والياء ليس علية مفرد وقيل للفرق بينه فلا وجه لاستثنائه وانه لم
يكتب الالف الاسم بصفته من الفعل لكان احق لاجتماع المثلين قبل حتى كل هذا الاختلاف الذي
ذلك فيه بعد الكتب فان قلت ما العلة لكتبه بالالف لانه قد زالت وان حصل
الفرق كتابة بالياء الا ان الاسم جودة فيه انتهى وفيه ما قدمر عن بعض المحققين ان

الواو المكسور ما قبلها [illegible] فرجع من **فعلها** ارتفعها الرفع تقديرا من في الفعل **المضارع**
المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما **كيدعو ويرمي** واما نصبه النصب فلا يقدر
لخفة الفتحة فيظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة كقوله : اذا قلت علّ القلب يسلو قيّضت :
هواجس لا تنفك تغريه بالوجد : وقوله فعوضني عنها غناي ولم تكن : تساوي عنزي
غير خمس دراهم : وقد تقدر الفتحة ايضا كقوله : وما سودتني عامر عن وراثة : ابى الله ان
اسمو بام ولا اب تنبيه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يجعل ان
جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول ان جزمه بحذف آخره والمصنف رحمه الله
جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف [illegible]
وقد تبع في ذلك ابن هشام في اكثر مؤلفاته **ولم يذكر اقسام المضاف الى الياء** كان
علامة الرفع فيه الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لان اصل مسلمي مسلموي اجتمعت الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء
للتخفيف فلم تبق الواو لفظا فقدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن الواو
علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من حيث هي حرف لين وهو باق
وعلامة الرفع من حيث خصوصية الواو وهو زائل بالابدال واما حالتي النصب والجر فاعرابه
لفظي نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لان الياء التي هي اعرابه باقية [illegible] في اللفظ
ثانيهما [illegible] انه مدغم فيها [illegible] لا تخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الابدال
فان قيل خصوصية الواو وان لم تبق لكن [illegible] وهو خصوصية الياء [illegible]

لاعراب

بالاعراب اللفظي في حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا في غير المنصرف وفي جمع
المؤنث السالم في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة
في الثاني فالجواب عن ذلك اما اولا فان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما
يكون بين النصب والجر لا بينهما والرفع واما ثانيا فان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر
[illegible] كالملفوظ واما لان الزائل بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع
بالواو التقديري [illegible] الاعراب التقديري الا ان الاعراب [illegible] في حكم الموجود ولو كان
خصوصية الياء اعرابا لكان للكلمة الواحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة
في غير المنصرف والفتحة في جمع المؤنث السالم فانها ليست في حكم الموجود وقال نجم الائمة الرضي
في شرح الكافية ثم القول بان الاعراب في هذه الاسماء مقدر كما ذكره المصنف هو مذهب [illegible]
الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق فيه لان المقدر ما لم يوجد والواو فيه موجود
الا انها انقلبت بالادغام ياء [illegible] وما زعم بعضهم ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه [illegible]
من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده بحركات مقدرة
محتاج الى [illegible] في قسم التقدير كما لا يخفى **الحديقة الثانية فيما يبنى من الاسماء** وذكر فيها ان الاسم
[illegible] **الاسم** [illegible]
[illegible] **انه شبه الحرف** شبها قويا [illegible] وضعه او معناه او استعماله او افتقاره
[illegible] **فبني والا** [illegible] شبه الحرف [illegible] **فمعرب** وهذا مذهب ابن
مالك ونقله ابو حيان عن [illegible]

به فقد نقد جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقل ابن النحاس عن ابي علي الفارسي وغيره وصرح
ابن جني في الخصائص وابو البقاء في التعليقين وابن الربيع في الاصول وابن خروف في الجمل وذكر بعض
شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري والجزولي وابن معط وجماعة
آخرون الى ان سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل هو والوقوع موقع المبني ومناسبة
المبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين هل السبب مجوز للبناء او موجب
قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا بان الموصولة والمجرورة الى الشاذة و[illegible]
عن اعراب اي وكذا جوان الى الاعتذار عن اعراب هذا الاسم فانهم قالوا انما اعرب مع
جواز الاعراب وغيره بالشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا في الاصل على حرف او حرفين
كما تقدم ومر تمثيلها والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك
المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل
ولا يتأثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم مفتقرا الى الجملة بعده
مفتقرا كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم شبيها بالحرف في كونه لا عاملا ولا معمولا كاوائل
الاسماء قبل التركيب اذ على مقتضى هذا القسم الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون
الاسم شبيها بالحرف في صورة لفظه كحاشا الاسمية فانها تشبه حاشا الحرفية ذكره ابن مالك
[illegible] وفيه ان مجرد الشبه لفظا غير كاف بدليل ان الاسمية [illegible] اذ هي معربة لفظا
[illegible] تنبيهات الاول قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر
ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوي [illegible] والافتقاري [illegible]

الاختصاص

والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضمائر على حرف او حرفين وحمل
الباقي عليه طردا للباب الثاني ما ذكره من ان اوائل السور مبنية لشبهها الاهمالي انما
هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه
وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او نصب بـ اقرأ او جر بالقسم الثالث
الاصح انحصار الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا يوصف بالاعراب
ولا بالبناء وذلك في اشياء منها الاسماء قبل التركيب فذهب قوم الى انها واسطة لا معربة
ولا مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء وسكون اواخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين
[illegible] ولا يكون كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه طائفة من المحققين واختار ابن
مالك انها مبنية كالقرء والزمخشري انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى
انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح انه مبني ومنها المضاف
الى ياء المتكلم وقد مر الكلام عليه الرابع اذا عارض الشبه للحرف معارض اقتضى الاعراب
اعتبر فيعرب ومن ثم اي [illegible] وذلك انه في الشرطية والموصولة والاستفهامية وفي ذين
وتين واللذين واللتين وسيأتي الكلام على كل منها في محاله الخامس المعرب
قسمان متمكن وامكن ان لم يشبه الحرف والافعل [illegible] والمعرب [illegible] من الاسماء [illegible]
الموانع منها ما يرد مرفوعا لا غير ومنها ما يرد منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير ومنها
ما يرد منصوبا وغير منصوب النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير [illegible]
[illegible]

قطعها بجملة قال لا يجوز حذف ما اضيف اليه غير الا بعد ليس واما ما يقع في عبارة العلماء
من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس قال وذلك سهو من شراح الكتاب
وقال في المغني قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمله في مواضع من كتابه المذكور وكان [illegible]
شاهدا عليه بان كتاب [illegible] قوله من غير توقف وقد ذكر جماعة من ائمة العربية
منهم ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن [illegible] في شرح الكتاب وابن
مالك في شرح الكافية والجوهري وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهم شراحه
كلاما انهم يقولون قال الرضي ولا يحذف منه المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا
لا غير وقبضت عشرة ليس غير كثيرة فيستعمل غير بعد لا وليس انتهى وقال الرضي موضع [illegible]
[illegible] في شرح المفصل الا ان غير بعد ليس كان يجعل انه مثل قبل وبعد [illegible]
فكذلك الا ان غير [illegible] الا ان غير [illegible] ليس [illegible] اسم ليس [illegible]
هنا الاستثناء انتهى وقال ابن يعقوب في [illegible] قولهم غير من [illegible] لا غير [illegible]
لا قول الشاعر ع جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال ع [illegible]
مالك في باب القسم من شرح التسهيل ان قولهم لا غير ماخوذ من قول العرب [illegible]
يستعمل [illegible] الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف
ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى [illegible] فكلام [illegible] الرضي وايضا
من كلام المفتاح والتلخيص [illegible] **وهو** [illegible] مرفوعا الا بذاته **هذا الا انه العامل** [illegible]
لكونه الاصل في استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدا فذهب ابن يعيش [illegible]

وابن

وابن السراج الى ان المبتدا هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك
لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية وتعري الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره
قال الرضي وعند في اصحابنا ان الفاعل هو الاصل في [illegible] دخول الاعراب في الكلام
من حيث ان يختلف بالاعراب انما يحصل الفرق بين المعاني التي لولا الاعراب لالتبس فالرفع
انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع
المبتدا والخبر لم يكن لامر يخشى اللبس بل لقرب من الاسم ان [illegible] بالفاعل من حيث
ان كل واحد منهما جزء الجملة وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي
قبله وكذلك رفع المبتدا والخبر انتهى وقيل كل منهما اصل وهو مرتضى الرضي قال ابن هشام في شرح
اللمحة وبعد فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل قال الدماميني في شرح التسهيل [illegible]
الخلاف [illegible] ابو حيان [illegible] الخلاف كلا وجه [illegible] الا من فيه بين ان يكون المحذوف
فعلا وبين [illegible] او ان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فيقال في جوابه زيد فانه
يحتمل ان زيد قام [illegible] التقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل ترجح الاول
وان قلنا المبتدا اصل ترجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل استوى التقدير ان الخلاف المرجح
فقد ظهر [illegible] الخلاف كلا [illegible] **وهو** ما اي الفاعل اسم من او شبه الفعل واعطي ما ما
[illegible] او مؤول به [illegible] الى [illegible] والمراد بالاسناد هنا النسبة سواء تعلق بها
ادراك الوقوع او ادراك عدم الوقوع او الطلب او الانشاء فالاصل في ما قام زيد
الرفع [illegible] الاسناد وفي ان قام زيد فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة فيه [illegible]

التعريف لغوا من النقض والطرد اي المشهور بخلاف المراد بالمسند وهو من الاسناد اليه
او سبب حقيقة او معروضا كذا قال بعضهم العامل فيه المجرور متعلق بالعامل اي شرط ذلك الاسم او ما في تاويله
سواء كان العامل فعلا او ما شبهه في العمل من المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل فخرج المبتدا نحو زيد قام وزيد قائم فان زيدا فيهما مسند اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على
قول بعض ان المبتدا يرتفع بخبره هو عامل فيه فيفسد طردا فلا وهو قول ضعيف قائما به حال من الفاعل
او حال كونه قائما بالاسم او المؤول به لا يقال يخرج من هذا التعريف الفاعل في نحو قرب
زيد ومات عمرو فان القرب والموت لا يقومان بزيد وعمرو مع انهما مسند اليهما على
طريق القيام فكان عليه ان يقول على جهة القيام به كما قال غيره ليدخل نحو ذلك لانا نقول
معنى القيام الاختصاص من النعت كما تقدم ح بانه وحينئذ فيصل الموت والقرب بهما لزيد وعمرو
ولو لا القيام لكان الدال على القيام كاذبا قال بعضهم لقرانه اسناد القائم واضنا اذا ل
فاعلها المستتر قائما به بل مبتدا الا ان يقال المراد قيام المبتدا الا في الفعل انتهى ويخرج بهذا القيد
نائب الفاعل بناء على انه المستتر في نحو قائما نحو ضرب عمرو فانه وان صدق عليه انه
اسم مسند اليه الحق فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقع عليه واورد عليه ان ضرب
عمرو دال على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعني عمرو وكذا مضروب ابوه
فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام مبني على ان الداخل
في مفهوم المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى والمعنى المتقابلان بينهما تحقيق بنفس لا يكن
بارادة [illegible] قال الفاضل المتقدم من الفعل المتعدي [illegible] من حصول الاثر في

او تقول

او معنى ما اشتق من الفاعل جاز بواسطة واقع على المفعول تبعا لما يتبين من الفاعل او غيره قائم من حيث
الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل
ولاحظت كون الذات بحيث قام الفعل بها كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل
واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك
الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى نفس ذلك الاثر كان ذلك
الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول
ومن قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمبني للمفعول جزء من المجهول اعتبار الكون في
مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب عمرو كونه بحيث وقع عليه
الضرب فالكون بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول
كلا الفعلين على من له صادق والصدف بجعل العلم فلا يخفى ان المصدر المبني للمفعول انما كان
جزءا من المجهول لكان على طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار الكون في مفهومي المعلوم والمجهول
وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني
فان تحقق طريقة القيام فيه فانما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر
الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول وليستعمل مجازا في الفاعل انتهى تنبيهان الاول تختلف
في العامل في الفاعل على الرفع فقيل هو المسند حقيقة ان خلا من حرف الجر الزائد تعين وحكي ان جر بحرف
زائد نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او باضافة المسند نحو ولو لا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور
وقيل المعنى وقيل واقعه الاسناد وهو مذهب خلف ابن حرب وذهب بعض الكوفيين الى انه

اصوات الفعل واجابوا عن تحركت الشجرة والكلام القدير وعرض ترتيبه بانه لما صدر من الشجرة هو
كحركة المتحرك بالارادة وجعل الشجرة قائما مقام المتحرك ثم طرت ترتيبه اسباب الرفض حصل كل واحد
ثم من الثاني فتر نصب الفاعل شذوذا اذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب
ونصب المسمار وجاء بن الطارق فيما شاهد واما قد من تقويم ونقع ادم من ربه كلمات بنصب آدم
ورفع كلمات لكن محله في الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر **فهو** اي الفاعل **قسمان** قسم
ظاهر وقسم مضمر وسيأتي تحديد اذ هما وضع للمتكلم او مخاطب او غائب والظاهر ما عداه
فالظاهر ظاهر اي لا يحتاج الى بيانه لظهوره كجاء زيد وقام الزيدان **والمضمر** قسمان **بارز** وهو ماله
صورة في اللفظ كقمت وهو منه متصل ومنفصل وهو ليس له صورة في اللفظ بل ينوى فيه **الاستتار** وهو مستتر
الاستتار **يجب في الفعل في ستة مواضع احدها فعل الامر للواحد المذكر كقم** بخلاف فعل
الامر للمثنى او الجمع او الواحدة فانه بارز فيها كقوما وقوموا وقومي وذهب الاخفش
والمازني الى ان الياء في قومي حرف تانيث والفاعل مستتر كالتثنية فيقال اجمع بين الامرين
نحو تقومين قال ابن هشام في شرح اللمحة وليس بشيء لان الالف للخطاب بتقومان انت تقوم
والياء وجوده للتانيث **و** الثاني والثالث والرابع **الفعل المضارع المبدوء بتاء**
خطاب الواحد كتقوم بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان الاستتار جائز فيه
لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع فانه بارز فيه نحو تقومين
وتقومان وتقومون وتقمن **او المبدوء بالهمزة** للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا كاقوم
واضرب **او المبدوء بالنون** للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا كنقوم ونضرب **و**

الكمى

اي مثل **الفعل الاستثنائي** كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو قاموا خلا زيدا او ما عدا عمرا او ليس بكرا ولا يكون
زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم من الكل السابق او على
اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على المفهوم من الفعل العامل على الخلاف الآتي في
باب الاستثناء ان شاء الله تعالى **و** السادس **فعل التعجب** كما احسن الزيدين ففي احسن ضمير
مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية واصل مع ضمير افعل به فعل الفعل تجب فيها الاستتار وهو اسم
الفعل غير الماضي كاوه ونزال واف في المصدر النائب عن فعله كضربا الرقاب ففيهما الضمير
مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية في المواضع مطلقا ثمانية وعدها ابن هشام في الاوضح مما يجب فيه الاستتار
افعل التفضيل وهو غير صحيح لانه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير
البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدأ ولقد احسن المصنف
رحمه الله في عدم ذكره له **وما عدا ذلك** اي ما ذكر من المواضع التي يجب فيها الاستتار
نحو زيد قام او هند تقوم ففي كل منها ضمير مستتر جوازا مرفوع على الفاعلية والمانع لذلك
تبعا لابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انها قسما المستتر الى مستتر
وجوبا ومستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة اولا
والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو
هند قامت او تقوم او الصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او اسم
الفعل الماضي نحو زيد هيهات فان الضمير في هذه الامثلة ونحوها مستتر جوازا بدليل
انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا هو ونقلها ابن هشام في ال

١١٢

استتار الضمير في نحو زيد قام وجوبا جاز اذ لا يمتنع ان يقال زيد قام هو فيشكل ان يكون هو فاعلا
لقام ويكون الظاهر اذا الضمير المنفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب اثبات جواز الاستتار
وذلك لان تركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيه بل فيه
فاعل الضمير واجب الاستتار دائما والظهور مبني الاخبار ولو قلت زيد قام هو فهو تاكيد
للضمير المستتر الفاعل كذا قال الرضي ويجب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات على الوجه
من ان يكون هو في نحو زيد قائم هو فاعلا فيه بحث قال في التصريح المنقول عن سيبويه انه اجاز
في هو من نحو قوله قام ان يجر ان يكون فاعلا وان يكون تاكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح
التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون تاكيدا وكذلك
اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال في النظم
البيان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانهم لم يكونوا ان يرجحوا الجواز
الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه
من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا
منه انتهى وقال المحقق التفتازاني في حاشية الاوضح قول ابن مالك ومن نحو ما يخالفه
ذلك ليس منه وان ذلك ظاهر في ان معناه في نحو رفع فاعل ظاهر فلم يجب الاستتار
وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار
في الضمير المستتر وجوبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير يتصف بالاستتار يجوز ظهوره مشهور لما كان

١١٣

من نفسه سؤال وهو ان يقال ان نحو قمت انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت
انه من المواضع التي يجب فيها الاستتار اشار الى الجواب عن ذلك بقوله وما يظهر من الضمائر
في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للضمير المستتر الفاعل بدليل انك لا تقول لا افعل
الا انا ولا تفعل الا انت وهو كقمت انا في كون انا تاكيدا للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل
في بعض ... وسيأتي تتمة ذكر المضمرات في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينتظر حينئذ تبصرة
في لحوق علامة التانيث الفعل وجوبا وجوازا ورجحان الاول والثاني وتلحق علامة التانيث الفعل
المسند الى الفاعل المؤنث وجوبا من اللازم ... اذا لم ... رجعا ... او ...
ذلك علامة التانيث ... ان كان ماضيا ... اولها ان كان مضارعا ان كان
فاعله ... على الفعل المسند الى الفاعل على ظاهر حقيقي التانيث وهو ... لم يفصل ...
[illegible] غير باب نعم وبئس ... ان كانت
هند وتقوم هند ... كقامت الهندات وتقوم الهندان ...
كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات ...
واستدلوا بالاية اذا جاءكم المؤمنات ... يا عشية قام النائحات ...
[illegible] والجواب عن الاية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول
وعن البيت ... موصوف ... [illegible] ... الحذف ...
سيبويه عن بعض العرب قال فلانة ... المؤنث الفاعل ...
لا ... [illegible] ... واجازه الاخفش ... واكره المبرد قال ...

لانكار ما حكاه سيبويه مع امانته ونقله : اذا قالت حذام فصدقوها . فان القول
ما قالت حذام . واما قول الآخر تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما . وهل انا الا من ربيعة او مضر
فضرورة ان قدر الفعل ماضيا فان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذفت احدى التائين كما قال تعالى
فانذرتكم نارا تلظى فلا ضرورة قاله ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا المحذوف منه اولى
الصحيحة انه الثانية تنبيه قال بعضهم يعلم من تعبيره بالمنفصل وجعله من اشياء التي [illegible]
لعدم الانفصال بان كان متصلا وحد الفصل بين الفعل والفاعل [illegible] من نحو [illegible] وهذا مما يلزم
فيقال اي صورة يجب فيها تانيث الفعل مع كونه [illegible] المؤنث منفصلا عنه وان [illegible]
ذلك نقل ابن هشام التانيث للفعل لا يلزم مع الفصل [illegible] وكان فاعل الفعل ضميرا متصلا
لغائب مطلقا اي سواء كان ان حقيقي التانيث او لفظيه كهند قامت وتقول والشمس طلعت
وتطلع وانما وجب هنا مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها
والشمس طلع قرنها وقد يجوز تركها في الشعر لان التانيث مجازي كقوله : فلا مزنة ودقت
ودقها . ولا ارض ابقل ابقالها . واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما في
طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه
ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فعدل عن ذلك مع تمكنه منه فعلم انه غير مضطر واجيب بان
التانيث ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجوز في
الهمزة الا التحقيق وقد عارض بالمثل فقال ان ثبت عدم الضرورة بعد ثبوت كونه ممن يخفف
الهمزة بالنقل [illegible] قال ابن كيسان [illegible] في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روي

النقل

ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال والضرورة فيه محققة [illegible] لا دليل على ان قائله يخفف الفعل قال
وفي رواية تخفيف الهمزة انما هو [illegible] الارض [illegible] فلا ضرورة وفيه هذا [illegible] نظر لان [illegible]
في [illegible] فائدة التصريح وحرز بالمتصل عن المنفصل في نحو ما قام الا هي او نعم الا هي الشمس
ما طلع الا هي او تطلع الا هي فالتذكير واجب لعدم التوهم الذي يحصل هناك لان الفصل لا يكون
[illegible] والتقييد بالغائب احتراز عن نحو [illegible] فانه لا يكون [illegible] وان كان ضميرا
متصلا لمؤنث واما [illegible] فلا يجوز [illegible] ضمير المتصل الا [illegible] طلعة قامت
بعض الكوفيين نظرا الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع
القرينة وهو محذور والثاني في [illegible] التانيث الفعل وتركه مع ظاهر المؤنث
اللفظي في السعة كطلعت الشمس وتطلع الشمس او طلع الشمس ويطلع الشمس ما لم يكن [illegible] المذكر
الحقيقي [illegible] فليس فيه خيار بل يجب التذكير [illegible] لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان [illegible]
لفظ غير مؤنث [illegible] الامران باعتبار الوجهين وشمل جمع التكسير لمذكر نحو قالت الزيود
وقال الزيود او لمؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت [illegible]
وقام [illegible] المؤنث كقامت [illegible] وقام [illegible] واسم الجنس كاورقت الشجر واورق
الشجر فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجماعة والتذكير على التاويل بالجمع واما جمع تصحيح المذكر
فكمفرده لان سلامة نظم مفرده تدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كما مر وكذا قيل وفيه هذا
التسهيل جواز الوجهين في نحو البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في
التسهيل بل نقل الرضي والطيبي الاجماع على ذلك و [illegible] اعتبار الغيبة مع المؤنث [illegible]

فان شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا

الاستثنائية الايجابية نحو حضر الدار هند لان المسند اليه في الحقيقة هو المؤنث سواء كان

ثم فصل او لم يكن وانما اختاروا تركها مع الفصل لطول الكلام لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث

وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من التاء فيجوز تركها واثباتها رجحانا فيقال

او حضر الدار هند قال ان امرأ غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا تركها حيث ذكره المصنف في الفصيح الجيد المشهور والتقييد بالفعل

المضمر من تحقيقه من المؤنث غير حقيقي وفصل يرجح تركها الى الفصل الحقيقي غيره سواء كان الا وغيرها

كذا قاله وقال الدنوشري والدنوشري ظاهره ذلك اي وان كان فيها ان بالعلامة في الصورة المذكورة يرجح

بدليل كثرته في الكتاب العزيز وقد ... في غير الكتاب العزيز ... في موضع ... وفيه ترك

العلامة فيه ... وتحقق ... الاستواء ... دليل ... المصير الى القول ... ان الاتيان

بالعلامة في ذلك حسن وانفع وتركها حسن فصيح و يرجح تركها مع الفصل بها اي الا نحو

ما قام الا امرأة مع جواز ما قامت الا امرأة على الرجوع ... والبصريون الا الاخفش ... الترك قالوا

لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف في التقدير ما قام احد الا امرأة واما المذكور بعد الا فهو بدل

منه وخصص بعضهم جواز الاثبات بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم

والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع

فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بالتاء ... لا ترى الا مساكنهم ويرجح تركها ايضا في باب نعم وبئس

نحو نعم او بئس المرأة هند مع جواز نعمت او بئست المرأة هند لان ... الجنس

او بئس

بئس الا واحدة واحدة بل المراد الجنس فحملوه على ... ثم قصدوا ... وحدها ... مرة

تذكيره مرتين وان ثبت في النقض الظاهر فتقييد حكم الوصف حكم الفعل المذكور في هذا العلامة ان كان

الفاعل حقيقيا نحو زيد ... ويجوز الوجهان في الفاعل نحو اليوم ... وطالع الشمس ... في اللفظ

المشهور ان لا يلحق العلامة الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا ... لا يقال ... المثنى والجمع ... في

لانه يعلم ان من لفظه وانما يختلف في المؤنث فانه لا يعلم من لفظه فان يكون ... مع

ان ذلك ... بخلاف ... ومن العرب من الحق ظاهرا ... مع فصل الفاعل

ضمائر الجمع ... يقول قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات ...

الا ... قاموا الا ... قوله ... الصلوة ... قال ابو حيان ... الا ...

وذكر بعضهم ... وهم سيبويه ... ان من العرب من يقول ...

... اخواك ... بعضهم لغة اكلوني البراغيث وابن مالك ...

... التثنية والجمع ... وذهب بعض النحاة ...

... وقال قوم ... الا ... في اللغة

جمهور النحويين ضعيفة ... ضعيفا ... الصحيح انه ... مع

المفردين او المفردات المتعاطفة ... مسئلة تحقق الفاعل والاصل اي

الراجح في الفاعل ... ان يكون ... تقدمه على المفعول ... في الاصل

لانه كالجزء منه ولذلك سكن ... الفعل اذا كان ... اربع حركات

... ذلك ... واحدة ... ذلك ... كالكلمة الواحدة ... المفعول

في الأصل فيه أن يتأخر عن الفاعل لأنه فضلة وقد يجوز خلاف الأصل فيتقدم المفعول به على الفاعل كما
في نحو قوله تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر وقول الشاعر ٭ جاء الخلافة أو كانت له قدرا
كما أتى ربه موسى على قدر ٭ أو يجب ذلك الأصل إذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الإعراب
وعدم قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء كانا مقصورين نحو ضرب موسى عيسى أم موصولين أم
مضافين إلى الياء نحو ضرب موسى عيسى أو غيرهما قال الفارسي في هذا الباب وقد يكون
إذا قصدتهما مثل هذه أن يكون الأول فاعلا وأن يكون الثاني مفعولا قال ابن الحاج في نقده على المقرب
لابن عصفور يحتج بأن العرب تجيز تصغير عمرو وتصغير عمر وجود اللبس بل إذا وقعت وقت
الفعل وأنه يجوز أن تجاب زيد وعمرو وضرب أحدهما الآخر وبأن تجويز الإجمال لا يقع في كلامهم
بأن في نحو ما قلنا الأصح وبأن التزام تقديم الفاعل ها هنا لا خلاف بين النحويين فيه فلا يحتج بشيء كونها
تلك لام كأن ذلك أحد وجوه من ... بالعكس في الأصل ذلك المراد به ... من أجازه الوجهين
الوجهين وإلا فجوازه مثل ذلك في ضرب موسى عيسى إذا التبس الفاعل بالمفعول ليس كما ليس
أسماء لكن كثيرا ما يشهد فكان ثم لا يؤمن معه اللبس من قرينة لفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما
أو كلية نحو ضرب موسى عيسى الظريف ... فالفاعل على الفضل نحو ضربت موسى سعدى أو ضرب
نحو أكل الكمثرى موسى ... الأول نحو ضرب ... موسى أو معنوية نحو أرضعت الصغرى الكبرى ولا يجب في ذلك الأصل
بل يجوز تقديم المفعول فتقديمه حينئذ ووجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة لئلا يلزم أن
يتقدم المفعول على الفاعل كما يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا في نحو موسى ضرب
عيسى إلا أن يكون ... المفعول ضميرا متصلا ... تقدم عدم جواز تقديم الفاعل

الفعل

الفعل صريح في الفاعل المتعدي وقال بعضهم ويمكن أن يقال إن انتفت القرينة لأن تقدم موسى
قرينة على أن الفاعل هو عيسى أو كان الفاعل ضميرا متصلا أو كان المفعول متأخرا من الفعل
والفاعل فيجب ذلك الأصل أيضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا أو مستترا كضرب
غلامه وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كما مر أو ضميرا منفصلا كما ضربت إلا إياك أو متصلا كضربك
وقيده بكونه متأخرا لأنه لو تقدم نحو زيدا ضربت وإنما وجب الأصل فيما ذكرناه لأن تأخير
الفاعل المتصل ضميرا متعذر لكونه كالجزء ولا يمكن ويمتنع الأصل المذكور فيجب تأخير الفاعل إذا
اتصل به أي بالفاعل ضمير المفعول نحو قوله تعالى وإذ ابتلى إبراهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين
معذرتهم إذ لو قدم الفاعل على المفعول في ذلك لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك
لا يجوز إلا في الضرورة ومواضع مخصوصة سيأتي ذكرها في بحث الضمائر وأجازه
الأخفش وابن جني من البصريين وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين في غير ضرورة وتبعهم
ابن مالك نظرا إلى أن استلزام الفعل المفعول يقوم مقام تقدمه واستشهدوا على وروده
كثيرا جدا في الشعر بقوله ٭ ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا ٭ من الناس أبقى مجده الدهر مطعما ٭ وقوله
كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ٭ ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد ٭ وقوله ألا ليت
شعري هل يلومن قومه ٭ زهيرا على ما جر من كل جانب ٭ وقوله لما عصى أصحابه مصعب ٭ أدى إليه
الكيل صاعا بصاع ٭ وقوله ٭ جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ٭ وحسن فعل كما يجزى سنمار ٭ وقوله
لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا ٭ وكاد لو ساعد المقدور ينتصر ٭ وقوله ٭ جزى ربه عني عدي بن حاتم
قال ابن جني وأنا أجيز ... وعلى هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد إذا تأملت قال ابن هشام

في الاوزع والبيع جوازه في الشعر فقط وهو الاضعف من ذلك ثم وروده في الشعر فقلنا ليس ببعيد

او اتصل المفعول به حيث [illegible] غير الفاعل او كان المفعول غير متصل **وهو** اي [illegible] الفاعل

غير متصل [illegible] غير منفصل نحو ما ضربك الا انا او [illegible] نحو ضربك زيد فهو قدم [illegible]

[illegible] هذه لا يتصل الفعل [illegible] في الفصل وقد تقدم [illegible] الا الانفصال مع [illegible]

قيد بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا وجب التقديم نحو ضربتك كما مر **او ما**

وقع منهما اي من الفاعل والمفعول **بعد الا او بعد معناها** وهو انما فانها بمعنى الا [illegible]

الحصر بها هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد [illegible] معناها [illegible] الا [illegible] فقط [illegible] العبارة

[illegible] والاخر كونهما لفظان مترادفان [illegible] ومعنى [illegible] ذلك [illegible]

لم [illegible] انما ضرب عمرا زيد وانما ضرب زيد عمرا [illegible] الفعل [illegible] على المفعول

[illegible] الكلام [illegible]

الكلام فالفاعل والمفعول [illegible] بعد الا [illegible] **وجب تاخيره** [illegible]

ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد [illegible] المقصود [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] فلو قدم [illegible] ما ضرب زيد الا عمرا

وانما ضرب زيد عمرا [illegible]

[illegible] بالمفعول [illegible] ما ضرب زيد الا عمرا

وانما ضرب زيد عمرا [illegible] المطلوب [illegible]

[illegible]

نحو [illegible] ولا [illegible] الا [illegible] المفعول [illegible] من [illegible]

[illegible] الاضعف [illegible] الانبارى والفراء [illegible] جوازه [illegible] هذه المسئلة

دون [illegible] الفاعل [illegible] المفعول المقصور عليه متقدما [illegible] المفظ

فقط [illegible] المقصور عليه [illegible] بخلاف [illegible]

الفاعل المقصور عليه متقدما [illegible] من الفاعل والمفعول [illegible] فلم [illegible]

[illegible] تقديم غير المقصور عليه لفظا [illegible] ان المقصور عليه

معلوم تقدم [illegible] الاسم [illegible] المقصور عليه [illegible]

[illegible] المقصور عليه [illegible] تقديم [illegible]

[illegible] القرينة [illegible] الشيخ [illegible] الدين [illegible] الاجماع

وجوب [illegible] **تكميل** قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا

[illegible] كقولك زيد [illegible] قام [illegible]

[illegible] ليبك يزيد ضارع لخصومة [illegible]

[illegible] المفعول [illegible] ضارع [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] حذف [illegible] الفعل [illegible] حذف [illegible] والتفصيل [illegible] الحذف [illegible]

[illegible] حذف [illegible] السؤال [illegible] الجواب

[illegible] حذف الفعل [illegible] الحذف [illegible] الاول [illegible] عليه [illegible]

[illegible] التغيير

فصل

تنبيهات

الثاني

مقام

وكسرت الهمزة مع مصدر وصف الى كسره لانه التنبيه الثاني لا يكون النائب عن الفاعل في هذا الباب من ان
يكون فعلا او اسم مفعول او مصدرا فالفعل نحو ضرب ويضرب عمرو واسم المفعول نحو زيد
مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل وبرفع الطعام بمعنى من ان اكل الطعام
ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز ان تقدره في موضع نصب
على ان الفاعل محذوف ام يجب [illegible] او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قال ابن هشام
في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز
بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور ومنعه الاخفش لالتباس واختاره الشريف [illegible]
ابن عصفور حيث التبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن اكل الطعام اي من جن زيد
بالعلم ومن ان اكل الطعام وفي الايضاح اجاز جماعة ان يذكر مرفوع بعد المصدر وتقدير المصدر
بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومنع الناس من منعه وهو الصحيح
لان ما يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون لها صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف
صيغها فلا يصح فيها ذلك التنبيه الثالث ظاهر كلامه حيث قال وصيغة فعل فعل او فعيل [illegible]
بالتغيير او التحويل كما قاله كثيرون ان صيغة اصل براسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن
الطراوة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن
فعل الفاعل ونقل عن سيبويه قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة الرابع
قوله [illegible] معترف انما [illegible] فانه حين [illegible] ذكره واخواتها خلاف
الجمهور على جواز [illegible] وعليه الاصح ان [illegible] خبرها [illegible] انها تعمل في الظرف [illegible]

مجرور

نحو المصدر والرابع نائب الفاعل ثاني مفعولي باب ظننت فلا يقال ظن قائم زيدا
عمرا وعللوا ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب ظننت
والى الثاني في باب اعلمت نحو قائم مقام الفاعل والفاعل مسند اليه فصار في حالة واحدة
مسندا ومسندا اليه وهو ممتنع قال الرضي وفيه نظر لان كون الشيء مسندا ومسندا اليه [illegible]
في حالة واحدة لا نظير له فان قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا في ضرب مسند الى الضرب وضرب مسند
الى زيد واجيب بالفرق فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال
فان المصدر وان كان مسندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام [illegible]
الاسناد [illegible] والمنع يؤيده بعدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد
معلوم ابوه فانه [illegible] مع عدم الاسناد التام فلو كان تمام الاسناد [illegible] المنع
وانما المؤثر في الامتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه مع قيام احد الشيئين [illegible] يكون
بالنسبة الى شيء واحد هذا والمنع مطلق هو مذهب المتقدمين واما المتأخرون فاجازوه في
الامن من اللبس في ذلك كما اذا كان الثاني في باب ظننت والثالث في باب اعلمت
نكرة والاول فيهما معرفة نحو ظن زيدا قائم واعلم زيدا عمرا قائم لان النكرة [illegible] الى انه الخبر في الاصل
وانما اذا حصل الالتباس فلا قال الرضي والذي ارى ان النائب عن الفاعل في الثاني والثالث
يجوز حيث معرفة كان الثاني او نكرة واللبس يرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فتقول في ظننت زيدا اباك ظن زيد اباك
وفي اعلمتك زيدا اباك اعلمت زيدا اباك [illegible] قيام المفعول مقام الفاعل [illegible]

بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال
الاخر ثالث المفاعيل ولا لبس مع لزوم التركيب كلاهما لو انه ضرب غريب [illegible]
من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولات لكون مرتبته
بعد الفاعل بلا فصل ولا راحة بعضه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت لكونه
[illegible] والكفر بجنب المفعول المسمى **ولا يقع** ما لم يسم فاعله **مفعولا له** سواء كان
باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلا يقال ضرب تاديب ولا ضرب للتاديب هو مذهب
الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام مستدلا بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل
صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية بخلاف ما اذا كان باللام فان المشعر بالعلية هو اللام
وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه جوازه فيما اذا قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك للمنع مطلقا
ويحمل بان النصب في الظرف مشعر بالظرفية مع جوازه فيه نحو سير يوم الجمعة والجواب عن الاول
بان وجود القرينة مجوز ايضا فقد ابطلنا طرد الباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف
تشعر بالظرفية والنصب بها ايضا تشعر بها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تشعر بالعلية وانما
تشعر بالنصب فقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان الاصل في نائب الفاعل ان
يكون مشابها كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب
فعل يفعل بلا غرض يكون له ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن انتهى **ولا مفعولا معه** لان الواو فيه
دال على انه كان منصوبا حذفت [illegible] من كونه مفعولا معه [illegible] ما لم يسم فاعله

الانفصال

الانفصال اذ لا يصلح العطف غير دليل الانفصال وما ناب الفاعل كالفاعل في الاتصال ولا لبس
من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التمييز والمستثنى بالاتفاق والحال نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا
نحو طاب زيد نفسا طابت نفس زيد وكذا الحال فانه وان كانت من ضروريات الفعل لكن فيه
جنبها في الكلام مشعر حسن النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه **ويتعين المفعول به** اي وقوعه موقع
الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر المفاعيل التي يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق
الذي ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام
الامير ضربا شديدا في داره فيتعين زيد لقيامه وجوبا عند البصريين وذلك لان [illegible]
بعد ان لا يقدر مفعولا به كما انه اذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه تقديم
الفرع على الاصل من غير موجب قال ابن مالك لان المفعول به قد يكون في معنى الفاعل كقولك
اعطيت عمرا دينارا الا ترى انه اخذ واوقع من هذا ضارب زيد عمرا الا ان الفعل صادر من زيد
وعمرو مشارك فيه فجاز لهذا المفعول ان يرفع وصفه كما ضارب زيد عمرا اي هل يرفع
الحال لانه لم يقع في المعنى انتهى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا
انه من قبيل الاولوية لكن الكوفيين اجازوا وقوع غيره مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا
يكسبون والاخفش من البصريين [illegible] لكن الكوفيين لم يشترطوا تقدم النائب
على المفعول تمسكا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقوله ما دام معنيا بذكر
قلبه وبابيات اخر والكل متأول عند المانعين قال بعض المحققين وحمل النصب على الاولوية
اشد مناسبة لقوله فيما بعد فالجميع سواء **فان لم يكن** اي فان لم يكن يوجد المفعول به

١٢٨

علاوة اسطة في الكلام فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء اي مستوية في الوقوع موقع الفاعل
لا فضل لبعضها على بعض فاذا حذفت زيدا من قولك ضرب زيد يوم الجمعة ضربا شديدا
داره واردت اقامة غيره اقمت ايها شئت نص عليه غير واحد منهم ابن عصفور وابن الحاجب ورجح
بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها تصل اليها بلا واسطة
ورجح بعضهم المصدر لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب
الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان
يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن مفوض
الى اختياره انتهى تنبيهات الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص والتصرف فلا يجوز
ضرب ضرب ولا جلس زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد
زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان
تنيبه عن فاعل فعله المقدر اي يسبح سبحان الله ولا جلس عندك ولا سحر لعدم التصرف وشمل التصرف
ان لا يقام وصف المصدر والظرف مقام موصوفهما فلا يقال في ضرب ضرب شديد ضرب
شديد ولا في صيم زمن طويل صيم طويل واجازه الكوفيون الثاني يشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها
واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ ورب والكاف وما خص بقسم ونحوها الثالث
المجرور ان جر بحرف زائد فلا خلاف في كونه نائبا عن الفاعل [illegible] في محل رفع
كما في ما ضرب من احد وان جر بغيره ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور
وحده كما لو كان مجرورا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء

هشام

١٢٩

هشام والفراء بعده في ذلك ان الحروف لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث
انه مجموع الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك قال ابو حيان ولم ينقل ذلك احد غيره وقال انه
[illegible] نظير [illegible] ان نائب الفاعل مسند اليه والاسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان
النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان
او لانه ليس مع تعيين احدهما اي ليس ان النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل وهو قول
ابن درستويه الثالث لو حذف اللازم للمفعول فقيل [illegible] قولان احدهما ضمير المصدر نحو
جلس اي الجلوس وعليه الزجاج وابن السيد ونقل ابو حيان فيه اتفاقا [illegible] المعهود
ثانيهما ضمير مجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى ما يعمل فيه المصدر
او الوقت او المكان فلم يعلم ايها المقصود فصار ضميرا مجهولا [illegible] لا ضمير فيه وعليه الفراء
قال في البديع والثالث والرابع مما يرد مرفوعا المبتدأ والخبر وقدم الاول [illegible]
[illegible] في التقديم [illegible] الخبر الذي هو [illegible] الصدق والكذب
ان [illegible] الاخبار والاعلام فالمبتدأ حقيقة او حكما وهذا كالجنس [illegible] وغيره
المجرد عن العوامل [illegible] قد عرفت [illegible] والمقام [illegible] اللفظية المنسوب الى اللفظ
نسبة الفرد الى كليه [illegible] المصدر والمراد به غير الزائد [illegible] الزائد كالعدم وخرج بقيد
المرفوعات [illegible] التجرد عن العوامل [illegible] ولم يوجد في المبتدأ [illegible] فيه
[illegible] بمنزلة [illegible] كقولك [illegible] الزكية وقولهم [illegible]
[illegible] القبيل [illegible] هذا القبيل [illegible] الخبر [illegible] العوامل [illegible]

فيكون المعنى المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي وسبب الخلو ايجب سلب العموم لا عموم السلب
فيصدق عليه عدم بعض العوامل مع وجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود وكذا يكون لشمول العدم لكن
بالاقتران ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب ماهية العوامل يستلزم
سلب كل فرد من افرادها سواء انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا من حيث المعنى لكن ليس سلبا
بسيطا بل بمعنى وجه العدول اذ القضية ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل
على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلبا [illegible] فيفيد
سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم بالاقتران الا ان الاول يتعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح
على ان المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي قوله الفضل المعتد **مسندا اليه** حال من الضمير المستكن
في قوله المجرد وخرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء حروف التهجي والاصوات
او الصفة عطف على قوله الاسم واو للتنويع دون الشك وحينئذ للشك والتشكيك فلا ينافيه
التعريف والمراد بالصفة المشتق الذي يعمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
او الجاري مجرى المشتق كالمنسوب [illegible] **الواقعة بعد نفي** بحرف او اسم كما [illegible] او
استفهام كذلك [illegible] **رافعة لظاهر** [illegible]
او ما في حكمه وهو الضمير المنفصل [illegible] من حيث الاستقلال نحو اراغب انت
عن الهتي [illegible] مذهب البصريين [illegible] الضمير المنفصل وجواز نحو اقائم انت
كون الاسمين مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير [illegible] الزمخشري والسيوطي ونقل ابن الحاجب
الاجماع على ذلك في اماليه [illegible] قال ابن هشام [illegible] كثير من شراح الكافية

من ان المراد بالظاهر [illegible] قوله فيها رافعة لظاهر هو اللغوي ليشمل الضمير المنفصل فعدوا الى الفراغ
الظاهر عن الظاهر وحكموا بان مرادهم ما لم يبرز [illegible] وكيف [illegible] لا يصح لا اجماع على ان الصفة لا ترفع
ضميرا مستقلا ووجه الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يكاد يرد منفصلا عنه لا تقول قام انت فكذلك
الوصف واجيب بالفرق وذلك ان انفصال الضمير مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه
مع استتاره يلتبس مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل
فلذلك احتمل مع الوصف ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل
الخبر كذا في [illegible] قال ابن هشام ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت
عن آلهتي وقول الشاعر ع خليلي ما واف بعهدي انتما ۞ اذا لم تكونا لي على من اقاطع
فان القول بان الضمير في الاية مبتدا كما زعم الزمخشري يؤدي الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي
والقول بذلك في البيت يؤدي الى الاخبار عن الاثنين بالواحد واجاب الامام [illegible]
عن الاية بمنع تعلق الجار بالراغب المذكور ليلزم المحذور بل يجعل متعلقا بمقدر بعد انت يدل عليه
بالمتقدم والتقدير اراغب انت راغب عن آلهتي وعن البيت باحتمال ان يكون انتما مبتدا
خبرها الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير
انتما يا خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي [illegible] ان عدم [illegible]
[illegible] على من اقاطعه سبب ان لا يكون احد يفي بعهدي لان من سواكما ليس عنده [illegible]
من خصوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم [illegible] ولم تكونا لي على من اقاطعه لم يف احد بعهدي
ولا يخفى ما [illegible] **تنبيهات** الاول قيل هذا الحد منقوض [illegible]

بفعل والواو ورب نحو قوله [illegible] ولولاك لكان كذا ورب رجل صالح لقيته فإن المجرور في
هذه المواضع مرفوع محلا على أنه مبتدأ كما قال ابن هشام في المغني وغيره مع أنه ليس مجردا عن العوامل
اللفظية غير الزائدة وأجيب بأنها في حكم الزائد لشبهها بها في كونها لا تتعلق بشيء **الثاني** قيل هذا
المذكور [illegible] بقولك أن تفعل كذا فإن القول هنا مبتدأ وأن تفعل فاعل يغني
عن الخبر مع أنه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع أن تفعل فاعلا وإنما هو خبر القول كما قال [illegible]
الثالث وقوع الصفة بعد نفي أو استفهام شرط لازم عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز
الابتداء بها من غير شرط [illegible] واختاره ابن مالك وذهب الأخفش والكوفيون إلى جوازه دون
نفي **فإن طابقت** الصفة الواقعة بعد نفي أو استفهام مرفوعها **مفردا** ما بعدها ففيه
وجهان كون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا به سد مسد الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدأ وقدم
الخبر للاستفهام الذي حقه الصدر [illegible] فإذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها للمفرد إما بأن
لا تطابق المذكور بعدها أصلا أو تطابقه ولكن لا مفردا فالأول مثل أقائم الزيدان [illegible]
ففي الصورة الأولى يتعين أن تكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا بها إذ لو كانت خبرا لما بعدها
لوجب المطابقة في التثنية والجمع فإن المطابقة واجبة في هذا النوع بين المبتدأ والخبر والصورة الثانية
ممتنعة لأنها تركيب فاسد والثاني كقولك أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فتعين الصفة
أن تكون خبرا مقدما إذ لو كانت [illegible] على اللغة المشهورة وكون
ذلك على خبرها ولما فرغ من حد المبتدأ أراد أن يمثل له [illegible] فقال **زيد قائم** مثال الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه ومثاله أن تصوموا خير لكم فإن المؤول كالصريح ومثل [illegible]

ونحو

ونحو [illegible] ولعل البيت [illegible] قريب **وما قائم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد
حرف نفي ومثله إن قائم الزيدان وغير مضروب العمران **وأقائم الزيدان** مثال الصفة بعد
حرف الاستفهام ومثله هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان وأين قاعد الزيدان وكيف [illegible]
العمران وكم ماكث البكران وأيان قادم الخالدان [illegible] النفي والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف
فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غيره **وأقائم زيد** مثال الصفة المطابقة للمفرد فتقدم
يجوز أن يكون مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرا وما قبله
خبرا مقدما كما تقدم فإن قيل يرجح الأول أن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الصفة الخبرية
فلما تعارض الأصلان تساقطا وبما تقرر علم أن المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر وهو الاسم المسند إليه
ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة المستغنية عن الخبر لأنه في معنى الفعل والفعل لا خبر له لكن لها مرفوع
يغني عن الخبر **ص** [illegible] أن المبتدأ محذوف الخبر وجوبا وذلك في أربع مسائل أحدها
بعد واو هي نص في المعية نحو **كل رجل وضيعته** بفتح الضاد المعجمة أي حرفته وسميت بذلك لأنها
تضيع بتركه [illegible] فكل مبتدأ ورجل مضاف إليه وضيعته معطوف على
المبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي مقترنان وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المعية
ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تاما هذا مذهب جمهور
البصريين وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر [illegible]
واختاره ابن عصفور والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها والعطف كزيد وعمرو
فلك أن تأتي بالخبر وتقول مقرونان وأن تحذفه اتكالا على فهم السامع من الاقتصار عليهما

مع المطابقة والاقتران ومن ذكره قوله   وكل امرء والموت يلتقيان تقديره ذكر بعضهم وكو
الثاني المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل الا اذا رجل بها الاول فان التقدير
على كل رجل ضيعته بين هذا اللبس المرجح اذ مطلق وذلك يقتضي النسبة الاضافية والى في فلان التقدير كل رجل
وضيعة رجل وهذا لا يصح ايضا لان الذي ذكرت من الجميع الافراد بقرينة اداة العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك
والجواب ان الضمير يرجع الى كل رجل وكانه نائب عن افراد منكرة وتعبيره نائب عن ضمائر كثيرة يعود كل
منها الى رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وكذا ان الضمير نائب عن [illegible] اذ كان مرجعها ما كان
هو قائما كذلك لذلك حكم بعضهم ان الخبر [illegible] او انكره او نكره [illegible] قيل
امثال الشيخ كونها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها بان يكون المبتدا مصدرا [illegible] باسم [illegible]
لا يصح كونه خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قائما او مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي
السويق ملتوتا او اسما مؤولا به نحو اخطب ما يكون الامير قائما فالصورة الاولى والثانية [illegible]
[illegible] احوال لا تصح خبرا عن المبتدات المذكورة لانها لا توصف بالقيام وكونه والاول
تحتمل ان يكون من الفاعل او من المفعول كما قال [illegible] ومنهم ابو حيان انه لا يجوز كونها من المفعول
لا بد لكل من التقييد [illegible] باحوال الصفات [illegible] لا يكون الا [illegible] كون الثانية
تبعية لان تكون من المفعول [illegible] من الفاعل [illegible] وما يكون المؤول يكون
مصادرا [illegible] فسر [illegible] المستتر [illegible] الخبر المحذوف وجوبا وتحقيقه
فذهب سيبويه وجمهور البصريين انه ظرف [illegible] المفعول والتقدير ضربي زيدا اذا
كان قائما [illegible] واذا كان [illegible] الاستقبال [illegible] يتعلق [illegible] الظرف [illegible] كان

المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير المستتر فيها وهو الفاعل لا من [illegible] ومعمول المصدر
كزيد والسويق والامير في الامثلة وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام
تنكيره فلا يقال ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كما في حديث اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو اقوى والثاني انه [illegible] الخبر لا يقترن
بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل [illegible] الاخبار عن المصدر بكونه مقيدا بالقيام [illegible]
[illegible] الملفوظ [illegible] الخبر [illegible] وجد شرط الحذف وذهب الاخفش
[illegible] الى انه مصدر مضاف [illegible] والتقدير ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما وشربي
السويق شربه واخطب كون الامير كونه [illegible] حذف [illegible] وكذا
[illegible] ذكره [illegible] ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام [illegible] انه
اثنين وقدر [illegible] التقدير في اللفظ [illegible] وان حذف [illegible]
لم يثبت [illegible] الموضع والعدول عن الظاهر [illegible] عليه حذف المصدر
مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر [illegible] القرينة الدالة عليه [illegible] فلا يحسن [illegible] كما قال
سيبويه ان تقديره [illegible] زيد [illegible] الخبر [illegible] كان
كما [illegible] من الكوفيين [illegible] اللفظ [illegible] عليه [illegible] يجوز ان تقديره ثبت [illegible]
يجوز ان تقديره [illegible] من الحذف [illegible] الى [illegible] اذ [illegible] كان
فلا [illegible] زيد [illegible] المصدر [illegible] وقيل الخبر نفس الحال
كما قيل في الظرف وقيل [illegible] كما [illegible] رفع الوصف عن الخبر [illegible]

من ان الخبر محذوف وجوبا لان الحال سدت مسده قال ابن عصفور والصحيح الاول لان الحال سدت مسد الخبر
لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه
فكما انها هنا معمولة والظرف ليست الخبر فكذا الحال انتهى **تنبيهان** الاول تقييد المبتدأ
بكونه مصدرا او مضافا الى المصدر او مؤولا به يفهم منه ان المبتدأ اذا لم يكن كذلك بالمصدر فلا يكون
ان تضرب زيدا قائما خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعامل في اسم مفسر الخبر لاجل الاحتراز
عن ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال لنفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربك زيدا
قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربك فلا تغني عن الخبر لانها
من صلته وتقييد الحال بكونها لا تصلح خبرا للاحتراز عما يصلح نحو ضربك زيدا شديد فالرفع واجب لصلاحيته
للخبرية [illegible] فيه اجازه الكوفيون [illegible] شديدا [illegible] في ذلك
الثاني يجوز عند الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصورة الثالثة وهي افعل التفضيل
المضاف الى المصدر ومنعه سيبويه قال الرضي والاولى اجازته لانك جعلت ذلك الكون اخطب
مجازا [illegible] المصدر الصريح كانه ضربي زيدا قائما او اخطب ما يكون اول الكلام
ولا شك ان المجاز [illegible] انتهى قوله وبعد لولا غالبا ان كان كونا مطلقا
نحو **لولا علي لهلك عمر** اي لولا علي موجود [illegible] امتناع الوجود
لوجود غيره وجب [illegible] الجواب [illegible] المقدرة
[illegible] **لعمرك** [illegible] **لا قومن** [illegible]
[illegible] المحذوف [illegible]

لجوابه

مسد جوابه [illegible] للقسم ان اللام [illegible] والا فيجوز كونه خبرا والمحذوف
المبتدأ [illegible] مما لا يكون في الخبر قال ابو حيان وليست جواب قسم محذوف قيل
لان القسم [illegible] القسم وفيه نظر فقد ورد [illegible] والتشبيه اشهر
ابن عصفور ان يكون المحذوف في ذلك هو المبتدأ والتقدير [illegible]
[illegible] او الاعتراض بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره
[illegible] يجوز حذف [illegible] لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم به
[illegible] انه صريح في القسم [illegible] مع اللام [illegible] القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف الزوائد [illegible] والبقاء والحياة
[illegible] الارض [illegible]
فيه كلام منتشر لا يطول بذكره [illegible] قال الراجز **كقوله** **يا** [illegible]
[illegible] **يا** [illegible] ذكر هذه المسائل بعد الخبر [illegible]
جميع المصنفين [illegible] من [illegible] حذف الخبر جوازا وحذف المبتدأ
جوازا ووجوبا اما حذف الخبر جوازا فقد [illegible] القرينة [illegible] بعد الاستفهام [illegible]
[illegible] قال [illegible] عندك [illegible] زيد والعطف [illegible] زيد قائم وعمرو قال [illegible]
[illegible] ومنه غير ذلك [illegible] الذين اوتوا الكتاب [illegible]
[illegible] بعد اذا [illegible] قليل [illegible]
[illegible] ان اذا [illegible] محذوف [illegible] الخبر [illegible]

في جواب المفردات [illegible] واما حذف المبتدأ جوازا فعند قيام القرينة نحو قولك [illegible]
لمن قال من هو [illegible] بعد الاستفهام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] القول [illegible]
[illegible]
[illegible]
كل من المبتدأ والخبر [illegible] سلام عليكم [illegible] قوم منكرون [illegible]
[illegible] المحذوف [illegible]
[illegible]
[illegible] المحذوف مبتدأ [illegible]
خبر [illegible] الفائدة [illegible]
[illegible] واما حذف المبتدأ وجوبا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

نعم وبئس [illegible] نحو نعم او بئس الرجل زيد [illegible] نحو نعم الرجل فهو مبتدأ
[illegible] نكرة [illegible]
اعلم ان الاصل في المبتدأ [illegible] ان يكون معرفة [illegible] الاخبار [illegible]
[illegible] عن النكرة [illegible] ولا يكون
المبتدأ نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت [illegible]
[illegible]
[illegible] الابتداء بالنكرة [illegible]
[illegible]
[illegible] النكرة من المعرفة [illegible]
[illegible] كالنكرة الموصوفة [illegible] العموم [illegible]
[illegible] والخبر هو
الاسم [illegible] المجرد عن العوامل اللفظية والمراد [illegible] نحو زيد قائم [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible] المسند
[illegible] القسم الاول من المبتدأ والاسماء المعدودة به الى المبتدأ ويجوز ان يكون [illegible] الخبر
[illegible] المبتدأ [illegible] القسم الثاني من المبتدأ [illegible]
[illegible] تنبيهان الاول [illegible]
[illegible]

140

بالمفرد كما قال ابن الحاجب وغيره وهو المناسب لقول المصنف فيما مر ولا ينافيه الكلام الآتي

او فعل اسم وان قلنا انه على فرادتها خبر عن مبتدأ وعلى الثاني هو مذهب المحققين فيسمى الثاني

فالمعنوي عامل المبتدأ والخبر فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ هو الابتداء وفسره [illegible]

عن العوامل اللفظية للاسناد والمبتدأ للاسناد وفسره بالتجرد وبجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا

للاسناد والمبتدأ للاسناد ثم قال الثاني فرد [illegible] بالتجرد وابن الحاجب هو الابتداء

هو العامل في الخبر ايضا [illegible] وهو نص كلام [illegible] المبتدأ والخبر رفعهما بالمجرد

ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ والمبتدأ رفع بالابتداء [illegible] الفرع ان هو مذهب

جمهور البصريين [illegible] وقيل غير ذلك **وهو** اي الخبر [illegible]

فمشتق وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا الدال على ذات [illegible] كضارب

ومضروب وحسن واحسن [illegible] حكم المنسوب [illegible] المشتق فان اسم الزمان والمكان والآلة

حكمه حكم الجامد المحض [illegible] **وجامد** [illegible] المشتق المذكور

فالمشتق ان رافع لظاهر [illegible] **وغير الرافع لظاهر** [illegible]

يتحمل ضميره اي ضمير المبتدأ وذلك لان المشتق [illegible] الفعل [illegible]

فيطابقه اي يطابق المبتدأ **دائما** افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا او تأنيثا [illegible]

قائمان والزيدون قائمون [illegible] والهندان قائمتان والهندات قائمات [illegible]

[illegible] يتحمل الضمير [illegible] المبتدأ [illegible]

[illegible] والزيدون [illegible]

الاسم

141

[illegible] الخبر [illegible] المعنى [illegible] اللبس [illegible]

غلام [illegible] ضاربه [illegible] الغلام [illegible] الضمير [illegible] الغلام [illegible]

[illegible] الكوفيين [illegible] وجوب الابراز [illegible] اللبس [illegible]

[illegible] **ما** [illegible] **ما** [illegible] ابن مالك [illegible]

[illegible] الكبرى [illegible] المذهب [illegible] **ما** [illegible] اللبس [illegible] **ما** [illegible]

[illegible] بالوصف [illegible]

[illegible] الوصف [illegible] **بخلاف غيره** اي المشتق غير الرافع لظاهر

[illegible] **نحو الكلمة لفظ** وهذا [illegible] المشتق الرافع لظاهر نحو

هند قام ابوها [illegible] الضمير [illegible] ان يكون

[illegible] الفعل [illegible]

[illegible] المشتق الرافع لظاهر [illegible]

تنبيهان الاول [illegible] المشتق [illegible]

[illegible] المشتق [illegible] الضمير [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] المصدر [illegible]

[illegible] المصدر [illegible] الضمير [illegible]

[illegible] المصدر [illegible] الضمير [illegible]

[illegible] سيبويه [illegible] نحو الكلمة لفظ [illegible]

على قول الكوفيين من جواز تقديم [illegible] الخبر [illegible] على [illegible]
[illegible] وأما على قول البصريين [illegible] خبر [illegible]
[illegible] المشتق [illegible] المبتدأ [illegible] الخبر [illegible]
[illegible] التفصيل [illegible] المشتق [illegible]
[illegible] الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية [illegible]
[illegible] لتشبيه كقول الشاعر

لسان الفتى [illegible] ... [illegible]

[illegible] وأما [illegible]
[illegible]
[illegible] قال العرب [illegible]
[illegible]
[illegible] الثاني ذهب الكوفيون إلى أنه [illegible]
[illegible] هذا القول [illegible] الكوفيين [illegible] البصريين [illegible]
[illegible] شرح [illegible] الكوفيين [illegible] هذا [illegible] **قاعدة**
في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر [illegible] الإسناد [illegible]
[illegible] **بالمجهول** [illegible] **للشيء** [illegible] **عند السامع**
[illegible] **في اعتقاد المتكلم** [illegible]

وذلك

وذلك الشيء [illegible] للمعلوم [illegible] ثبوت الآخر **يجعل مبتدأ ويقدم** [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible] الحكم [illegible] يجعل مبتدأ [illegible]
ولا يعدل عن ذلك [illegible] **الغالب فيقال** [illegible] **زيد** [illegible]
ولم يعرف أنه أخوه [illegible] **زيد أخوك** [illegible]
[illegible] **أخوك زيد** [illegible]
[illegible] **زيد** [illegible] **المبتدأ هو المقدم**
في الصورتين [illegible] الصورة [illegible] وقد يعدل عن ذلك [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] الأخير [illegible]
[illegible] المقصود [illegible]
[illegible] التشبيه [illegible] المقدم مبتدأ [illegible]
[illegible]
[illegible] الغالب [illegible]
المبتدأ [illegible] القرينة [illegible] المبتدأ والخبر [illegible]
قول الآخر **ع** بنونا بنو أبنائنا وبناتنا **ع** بنوهن أبناء الرجال الأباعد **ع** [illegible]
[illegible] المراد [illegible]
[illegible]

دون مشهور عند النحويين عند تنافي القرينة وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا لحصول
الفائدة للسامع بتقديم الخبر وتأخيره وقيل ان كان احدهما مشتقا والآخر جامدا نحو الفاضل زيد تعين
المشتق للخبرية وان تقدم والاسم للابتدائية وان تأخر فان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر
المنسوب والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب وقال الفخر الرازي واجب ان
المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فخبر الصفة وان دل على الذات مسند اليه
والا فالصفة مسند وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو جاءني زيد وان استويا فالسابق
وجب الحكم بابتداء المقدم نحو الله ربنا **تكميل** يجب الحكم بابتدائية المقدم في صور ثلاث
اولها ان اعدهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل
مني اذ لا يجوز تقديم الخبر هنا لالتباس بالمبتدا فيفوت المعنى اذ كثيرا هو افضل منك افضل مني
والعكس الثانية كونهما متساويين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان نكرة
فان لم يكن له ما يسوغ الابتدائية فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له
مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله
قال ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان
الاسم مشتقا اولاسم تفضيل ويجب تقدم المبتدا اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام
اذ لو تقدم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل في الخبر رجاء وجب في منع وجوده ومنع المبرد
او كان الخبر محصورا فيه الا لفظا نحو وما محمد الا رسول الله او معنى نحو انما انت نذير اذ لو
الالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدا له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام والشرط

قوله اولك الى يوم القيمة ومن ينعانا اذ لو اخرج عن صدر الكلام عن صدريته او بغيره كونه
غير من كان له الا ابتداء اما الصدرية فان الخبر مثل ان كون زيد يطلق على قبل منه لولا انحراف الخبر تقديمه
وقد يجوز في المبتدا تقديم الخبر جوازا وهو بتقديم المتكلم اذا رفعا جميعا وربما ورد فيه ارسج الى تقديم الخبر
الخبر الكلام بلا معنى ووجوبا في ان يكون الخبر صدر الكلام اذا تخبر من يتناول المبتدا بحيزه في معنى يرجع مستقره
في مع الخبر ولبس على مكرمة ... اذ لو اخر التبس كونه صفة للمبتدا اذا كان نكرة والمبتدأ
الذي معرفة ام الخبر فالتزم تقديمه ومثلا ان التبس او كون المبتدا محصورا فيه لفظا نحو ما لنا الا اتباع
احمد او معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لالتبس الامر او اخر الخبر فاصل بينهما المبتدا باعتبار
بالمبتدا او على ما يعين مستحق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او على ما اضيف اليه الخبر كقوله
على الله في كل قدرة ... ولكن ملء عين حبيبها **تنبيه** لا يخبر بالزمان عن الذوات
عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدا عاما والزمان
خاصا نحو نحن في شهر كذا او يوم طيب وقد يجيء الخبر لفظا ويجيء التعدد والخبر عنه وذلك اذا تحد
الا في معناه وكل واحد من الخبرين في الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب وذلك استعماله بالعطف
اتفاقا ولا عطف لفظا لعدم التعدد وفيه مقام خبر واحد نحو الرمان حلو حامض اي مز ويجوز فيه العطف
لان المجموع بمنزلة الواحد في المعنى الرمان حلو وحامض وهو على لفظ الاول وقد يجيء التعدد
معا بمعنى ما حقيقة نحو بنوك فقيه وكوفي وبصري او حكما بان يكون المبتدا مفردا اخبار قشتقم بالخبر
نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وههنا يجب العطف
تنبيهان الاولى التمثيل لكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحن في شهر كذا ذكره ابن مالك

باب المبتدا والخبر

[illegible] في ذلك الكلام [illegible] البعض [illegible]

[illegible] فان كان الخبر المنفصل للمتكلم المنفرد [illegible] فهو عام

[illegible] المتكلم [illegible] وجميع [illegible]

الزمان والزمان [illegible] التوجيه الاول الثاني قال المحشي [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] المبتدأ [illegible]

[illegible]

[illegible] الخبر [illegible]

[illegible] المبتدأ [illegible] الخبر [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المبتدأ [illegible]

[illegible]

[illegible] الضعيف [illegible]

[illegible]

[illegible] ونحو هذا البيت [illegible]

[illegible] فيجوز ان يكون من باب [illegible]

وذكر ابو الفتح [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين جزئي الخبر بالمبتدأ [illegible] الاكثر [illegible]

[illegible] **فصل** في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر [illegible] **افعال وحروف** [illegible]

[illegible] الكلام مبتدأ وخبر **فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر** [illegible]

[illegible] تشبيها [illegible]

بالمفعول [illegible] قال ابن هشام [illegible] **وتسمى** هذه الافعال

والحروف **النواسخ** لانها تنسخ حكم المبتدأ والخبر [illegible]

[illegible] **وهي** من حيث [illegible] لانها افعال وحروف كما ذكره [illegible]

واختلاف [illegible] **ستة انواع** ولم يذكر فيها افعال [illegible]

[illegible] المبتدأ والخبر [illegible] وقد ذكرنا [illegible] الافعال [illegible]

الكلام [illegible] **النوع**

الاول الافعال الناقصة وسميت بذلك لانها [illegible] وقيل لانها [illegible] الحدث

ليس بصحيح [illegible] من باب اطلاق اسم [illegible]

[illegible] والتهذيب [illegible] صفة [illegible]

[illegible] الصفة [illegible]

فان قرب [illegible] تقول قرب زيد الفقير الفاعل لا صفة لكن تكون الصفة في القرب المستفاد
من الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص فانما الفقير الفاعل لا صفة غير صفة مصدره فان كان
في قولك كان زيد فانما الفقير زيد لا صفة الكون بل لا صفة الحدث ثم المستفاد من الخبر المتصف
بصفة الكون اي حصول الوجود وكذا سائرها فان قلت [illegible] وتحقيق [illegible] ذكر من [illegible]
ان [illegible] قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى هو الموضوع له [illegible] كان
[illegible] الصفة والفقير [illegible] على [illegible] فلا [illegible] موضوعة [illegible] صفة فتكون
فتكون الصفة خارجة عن مدلولها انتهى وفيه نظر فتأمل ثم ذكر سيبويه من هذه الافعال [illegible]
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انه غير محصور
وبه جزم المصنف في التهذيب وقال ابن مالك كل فعل لا يستغني مرفوعه عن الخبر فهو صالح للتعريف
والتنكير [illegible] مقام [illegible] كان [illegible] الكلام [illegible] نحو [illegible]
كانت الكبيرة [illegible] اكثرهم [illegible] قال الرضي وقد يكون [illegible] كثير من الافعال التي بمعنى
الناقصة [illegible] ثم [illegible] قال [illegible] وذلك [illegible]
المصنف انها غير محصورة حيث قال **والمشبه بها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل**
وبات وليس [illegible] الثبوت [illegible] الانقطاع عند الاكثر كما انه [illegible]
او مع السكوت عن الانقطاع وقد [illegible] وجزم [illegible] ابن مالك [illegible] كان زيد قائما [illegible]
تكون للاستمرار والدوام [illegible] اسمها [illegible]
ولمجرد الثبوت خبرها لاسمها [illegible] ثبوت خبرها لاسمها في جميع [illegible]

والليل

والقيل قال [illegible] كثير [illegible] والذين [illegible]
[illegible] وكذا [illegible] فكانت
[illegible] وقول [illegible]
[illegible] وقوله [illegible]
وقوله [illegible] ليس [illegible] قال سيبويه [illegible]
[illegible] ليس [illegible] القولين [illegible] لم [illegible]
كالفعل الايجاب [illegible] قائم [illegible]
[illegible] المحققين وفيه نظر لان المراد [illegible]
فاذا كانت [illegible] الاطلاق [illegible] الافعال [illegible]
الفعل [illegible] كانت [illegible] الظرف [illegible]
[illegible] **وما زال** [illegible] لثبوت خبرها [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] زال [illegible] فعل [illegible]
[illegible] وقوله [illegible]
[illegible] السموات والارض ان تزولا [illegible] **وما برح وما انفك وما فتئ**
[illegible] ذكرها [illegible] تقدم [illegible]
[illegible] وقوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] تزال [illegible] المرء [illegible]

الذي يجوز فيه الا باستشهاد ... ما الاول لا يتقدم خبرها كما لفظها وقيده [illegible] الاول في

جوازه فقال ابن حيان في شرح التسهيل والخلاف بين النحويين فان معانيها جميع الافعال التي

تنقص (وما دام) وهي ليس فيها ابن ... وثبوت خبرها لاستحالة وقوع الشرط تقدم ما المصدرية

الظرفية كما لا يتقدم عليه ما لا ... ذلك ... يجب ان يتقدم عليه ما لم

يكن خبرها في الباب كما ذكرت وكذا اذا كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما دمت

محسنا قال المعربي وما دام ... (تنبيه) قال بعضهم النفي

المعنى ... افعال الاستمرار ... والصحيح

لاتصالها ... الرفع ... وهو اللائق في محذوف

ذهب ... لانها حروف ... ليس ... تقدم خبرها

مثله ... (وعلها بعد رفع الاسم) وهو ... على ... الاول

كونها عوامل لفظية وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه ... ليس ...

عالم ... والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا ... والخبر لا يستوي

لا تتصل الا بعوامل ... الذي ... لا ... بعد ... الا ...

لا جزم ... لا ... لا عدم التصرف ... لا ... سواء كان ... المعرب

(تعطي ...) ... اخواتها ... ان ... ان الكلام

لا يجوز ... بعد ما ... محذوف ... والشرط

ما ... فان كان ... في الزمان ... ثم ...

الا بين ... العرب ... والعمل فيها ... بان ... من ...

الا ... (تنبيهان) الاول اذا انتقض خبر ليس بالا لم يخرج عن ... العمل ... بني تميم

وبنو تميم يرفعون الخبر ... عملا ... من النفي ... ليس ...

عند ... وذلك ان ... ابو عمرو بن العلاء ... عيسى بن عمر الثقفي ... فقال يا ابا عمرو

بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له

ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم قال لليزيدي

قم يا يحيى وقال لخلف الاحمر قم يا خلف اذهبا الى ابي المهدي فلقناه الرفع

... الى المنتجع ... النصب ... فقال ابو محمد اليزيدي ... فمضينا الى ابي المهدي

... فقلت ... كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتأمرني بالكذب على كبرة سني

... ابن ... ليس الشراب الا العسل قال ...

... فلما رايت ذلك قلت كيف تقول ليس ملاك الامر الا طاعة

الله ... ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها ... الرفع

... ثم ... الى المنتجع فقلت له كيف تقول ليس الطيب الا المسك ... نصب

... الى ابي عمرو ... عيسى بن عمر لم ... فاخرج

عيسى خاتمه ... وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو (الثاني) الخبر ... الاسم

... فان كانا ... هو المعلوم ... فان ... الا

لا الاسم نحو الا عرف منك انت زيد ... الا والاسم ... والفصيح ... اتبنه ... الا كثير
فان لم يكن ناصر اعرف فالخبر هو المشهور وقيل المتقدم ... وحمل ... المعرف ...
وان الخبر ... المتقدم بان ... وجب ... ذلك ... بان ... وان ... الا اسا
ابو حيان وابن ... وان المصنف قبل ... من كلام سيبويه ... الخبر ... والحمل ... فالخبر
ايضا وان كان ... الاسم ان كان ... المعرفة ... الاسم ... النكرة ...
الخبر والعكس ... والفردة ... بن مالك ... الشرط ... النكرة ...
ولا ... قوله [illegible] ... قبل ... وجب ... ولكنه ... قوله
كان بينهم ... ان يكون ... وتقدم ... وكل ... الخبر ...
منها ... الكلام ... توسط
الخبر بينه وبين الاسم ... الا ... والاسم ... وذلك حيث لا مانع
ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر واجب التقدم ... الصدر ... كان زيد او
واجب التاخير ... الخبر ... كان زيد الا في الدار ... كان ...
وان ... الاسم ... الفصل ... الصدر وعدم الفصل ... كان
فما كان الا زيد ... الفصل بين ... اداة الاستفهام ... الخبر ... زيد ...
التوسط ... الطرفين ... التوسط ... ذلك ... زيد ... قول
كان ... زيد قال ... وكان ... المؤمنين ... حمزة وحفص ... القرآن ... وحكم
... الخبر ... [illegible] ... نحو الذي ...

فان

هذا ان قيل بجوازه ... المصنف ... بسبب ... الطرفين فان قيل ... بل الامتناع
كما في نحو ... وجب ... **تنبيهات الاول** ذكر ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند مبغضها
لعود الضمير ... نحو كان في الدار ... كما لا ... الاسم ... الخبر ... نحو كان في الدار ... لكن
الخبر ظرف فاستوى ... المبتدأ ... الاول بان عود الضمير على الاسم ... المتقدم فلا يمتنع ... الاخير
... التوسط ... الخبر ... تقديم الخبر ... الدار ... كان ...
كان ... **الثاني** ... جواز توسط الخبر ولو كان ... كان ... بقوله ... حيث ...
... ابن مالك ... المبتدأ ... الفصل ... تقدم خبره ...
قال ... الاول ... **ومنع سبق خبر ليس اصطفي**
وذو تمام ... **ما برفع يكتفي** ... الخبر ... وذلك ...
كان ... زيد ... او ...
الا ... الخبر ... التقدم ... الطرفين ...
... الامتناع ... عامل ... واجب ... التقديم ...
التوسط ... المعمول ... الفصل ...
... المعمول ... تقديم ... ابن مالك ...
... المعمول ...
لا يتقدم ... زيد ... المتقدم ...
وان ... [illegible] ... انما ... المعمول ...

[illegible]

قال المراد ای ینبغی ان یکون الخلاف فی غیر لیس المستثنی بها فیمتنع التقدیم فیها [illegible]
و[illegible] الی ذلک [illegible] فی باب الاستثناء من الارتشاف من اجاز
من النحویین تقدیم خبر لیس علیها [illegible] ان لا یجیز ذلک هنا لانها تجری مجری الا فکما لا یجوز
تقدم المعمول [illegible] الا لا یجوز [illegible] المعمول [illegible] لیس [illegible] فیها عدا التی ولیس وزال
ان تکون تامة ای مستغنیة عن الخبر [illegible] ناقصة بعدم الاستغنا
[illegible] هو الصحیح الذی علیه المحققون [illegible] الائمة [illegible] الاکثرون

[illegible]

معناه لا بدل لجهة الخبرية فيه الظهور فكيف كان [illegible] بالمعنى الذي [illegible] او شهر
واستدل ابن مالك على بطلان [illegible] في شرح التسهيل [illegible] استثنى
ليس من النفي الاكثر [illegible] الحدث واذا استعملت هذه الافعال [illegible]
كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل وصار بمعنى انتقل
نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع واصبح وامسى
بمعنى دخل في الصباح والمسا نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون
في المسا وحين تدخلون في الصباح واضحى بمعنى دخل في الضحى كقوله ... ومن فعلاتي انني
احسن القرى ... اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها ... اي دخل في الضحى وظل بمعنى دام واستمر
نحو ظل اليوم اي دام ظله وبات بمعنى [illegible] كقوله ... وبات وباتت له ليلة ... كليلة ذي
العائر الارمد ... اي [illegible] قال [illegible] لا ابرح اي لا اذهب
وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل ودام بمعنى بقي نحو خالدين
فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت [illegible]
ان [illegible] كذلك [illegible] وليس [illegible] زال [illegible] تصرف
من [illegible] فيستعمل [illegible] في التسهيل [illegible]
من الفراء [illegible]
[illegible]
[illegible]

يجري الفعل ليس العمل وليعلم ان كل هذه الافعال تتصرف الا ليس [illegible] باتفاق
ودام عند الفراء واكثر المتأخرين وما عداها على قسمين ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو
زال واخواتها فلا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو البواقي
فيستعمل منها المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا
يعمل عملها فمثال غير الماضي [illegible] المضارع نحو ولم اك بغيا والامر
نحو قل كونوا حجارة واسم الفاعل كقوله ... وما كل من يبدي البشاشة كائنا
اخاك اذا لم تلفه لك منجدا ... وقوله قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى
تغمض العين تغمض ... والمصدر كقوله ... ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... وكونك
اياه عليك يسير ... وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول الا [illegible] قول سيبويه [illegible]
[illegible] ان ابن جني سأل شيخه ابا علي الفارسي فقال [illegible]
تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون في الافعال وفي الاسماء والتصرف
في الافعال اختلاف ابنية الفعل باختلاف المعاني كضرب يضرب اضرب [illegible]
ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام في هذا الباب [illegible] افعال المقاربة
[illegible] في باب ظن [illegible] في باب الاستثناء وصيغ التعجب [illegible]
ومنها نعم وبئس وحبذا [illegible] في ابوابها ومنها [illegible] تبارك [illegible]
[illegible] والتصرف
في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فتكون مبتدأ او فاعلا ومفعولا ومضافا

وانضاف اليه وكونه وعدم ان يفصل بينهما بحرف كما في رحم الله امرأ [illegible] بالابتداء
ويسمى ان المصدرية الناصبة وبعض الحروف الناصبة [illegible]
كما في باب الاشارة [illegible] فان مسلمان الا ولا تخص كان دون
بقية اخواتها بجواز حذف نونها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال ولشبه النون بحرف
العلة نحو قوله تعالى قالت انى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا اصله اكون
حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والحذف في الاول
واجب وفي الثاني جائز بخلاف نحو من تكون له عاقبة الدار ونحو ويكون لكم
الكبرياء لانتفاء الجزم ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون فلم تحذف
لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف
بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بحرف العلة واللين في سكونها وامتداد
الصوت بها فتحذف كما يحذف حرف العلة لكونها شبيهة به فتحذف للجازم كما
لا يحذف [illegible] كان بذلك مشروط بعدم اتصاله اي اتصال نون مضارعها المجزوم
بضمير نصب ولا بحرف ساكن وهو ثم بفتح [illegible] لم يكن الذين
الا [illegible] الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان
المجزوم بالسكون نحو قوله عليه السلام ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك
في قتله لاتصاله بالضمير المنصوب والظاهر ان ذلك [illegible] الا اصولها فلا يحذف مع
بعض الاصول ونحو لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف

لم [illegible] ابن العماد [illegible]

فالنون

فالنون المكسورة لا تحذف في [illegible] العربية بالحركة وخالف يونس فجوز الحذف
تمسكا بقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم
وقوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم
ووافقه ابن مالك وحمله الجماعة على الضرورة كقوله فلست بآتيه ولا استطيعه
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل تنبيهان الاول زاد ابن هشام في الجامع
الصغير والقطر اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا في الوصل دون الوقف قال في
شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف
ثم بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك [illegible] ولم يعه
فلو كنت بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف
لم يكن ولا يتطلب لزم مثله في لم يع لان اعادة الياء [illegible] الى الجازم بخلاف لم يكن
فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة وحذف النون كان جائزا انتهى وكان المصنف رحمه الله لم يذكر
هذا الشرط لعدم اعتباره عنده قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك [illegible] الكون
في الفعل اذا القرينة [illegible] نحو لم [illegible] باجماع المسلمين [illegible]
مما نحوه لم اك من [illegible] تركت الهاء انتهى وقد رايت [illegible] ابن مالك في شرح
القطر فهو مشترك الا زام الثاني تختص بهذا الحكم المضارع كما ان [illegible]
الا انها ايضا كقوله وان كنت [illegible] بالرفع لكنه قليل [illegible]
في كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية كان المحذوفة [illegible] فالاخرى [illegible]

باسم مقرون مع محذوف تقديره فيه او معه ونحوه ما هو اصلح خيرا قبل في الجزاء نحو قوله وفيه نقص لكنه
مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اربعة اوجه من الاعراب احدها
نصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف
بعد فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان
ما قتل به سيفا فالقتل بسيف وان كان ما قتل به خنجرا فالقتل بخنجر الثاني رفعهما
معا فالاول على انه اسم لكان المحذوفة والثاني خبر لمبتدأ محذوف اي ان
كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان معه او في يده سيف فالقتل بسيف
الثالث نصبهما معا فالاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها والثاني بالفعل المقدر
او على الخبرية لكان المحذوفة ايضا اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم
خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون ما يقتل به سيفا الرابع عكس الوجه الاول
اي رفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني بالفعل الذي تقديره
يجزون او خبرا لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم
خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه الاول اقوى الوجوه لان فيه
اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الرابع
اضعف الوجوه لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الناصب او كان
مع اسمها بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه وذكر الشيخ

الوجهان

الوجهان المتوسطان بين الاقوى والاضعف اعني الاول والاخير متوسطان بين القوة
والضعف لاشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين وظاهر كلامه ان هذين الوجهين
متساويان وهو كذلك عند الشيخ وقال بعضهم ان رفعهما اولى تنبيهات الاول
تعبيره بالاقوى والاضعف يقتضي قوة الثلاثة وضعفها لان افعل التفضيل للمشاركة والزيادة ويلزم
ان افعل يجيء كثيرا في عباراتهم لمعنى ترتيب الفعل في ذلك بلا اشتراك فيه فيكون الاقوى والاضعف
بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه ونحوه وقال بعضهم ان افعل فيه
تجوز صاحبه وتباعده من الزيادة في الفعل لا بمعنى تفضيله على المشاركة في اصل الفعل فيقيد بعدم وجود
اصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الارجح في افعل في صفاته تعالى وبهذا المعنى ورد
قوله تعالى حكاية عن يوسف الصديق رب السجن احب الي وقول بعضهم لان اصوم يوما من شعبان
احب الي من ان افطر يوما من رمضان الثاني اذا لم يصح تقدير فيه او معه ونحو ذلك في المنفي تعين
نصب الاول خبرا لكان نحو سر كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا
فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل وربما جر مقرونا بالفاء او بان وحدها ان كان الاسم
الذي قصده مجرورا بحرف نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان القتل
بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا
يكن المرور برجل صالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على الجار بتقدم ذكره الثالث علم من ذلك ان كان يجوز حذفها مع اسمها بعد ان الشرطية
كثيرا وبعد لو كقوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول

حتى سؤالا ما من الدهر زونبي ولكنما ما جوده فما ق عند النسخ والجميل ما ... ولو كان
هلكا ما وقد تحذف مع اسمها بعد غيرها ايضا كقوله ما من لد شولا فالى اتلائها (اي من
لدن كانت شولا فتكميل والزم حذف كان معوضا عنها ما بعد ان كثيرا كقوله (ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر ثم حذف متعلق
الجار لانه ما بعده عليه ثم حذف كان للاختصار فانفصل الضمير فصار ان انت ثم
زيدت ما عوضا من كان المحذوفة فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم بعد قلبها ميما
لتقاربهما في المخرج فصار اما انت ذا نفر وقد تحذف مع معموليها بعد ان الشرطية كقولهم
افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان في ميمها
لتقارب مخرجيهما ولا نافية للخبر المحذوف وهي عوض منه وقد تزاد وشذ زيادتها بلفظ الماضي متوسطة
بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا او ... بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن
زيدا وشذ قولها (انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل او قوله
سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب النوع الثاني من انواع النواسخ
الاحرف المشبهة بالفعل ووجه شبهها بها انها لفظا من حيث كونها ثلاثية احرف
فصاعدا وليست ... ومعنى كمعنى فعل ... حرف واحد كالواو ... وهذا اشبه من
اشباه ... بقول ... النسخ ... ولينا ... الفعل ...
... فلا ... مثل اكدت ... ...
... بالنواسخ اطلاق الاسم ... وهي ستة ...

فبينه

تشبيه باسقاط ان المفتوحة انها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل واورد ان فتحة
ان لا تعد كان فان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف
فصار كان واجاب بان اصل كان ممنوع واستغنى الكاف عن متعلق ان بكسر الهمزة وفتح
النون مشددة وان بفتح الهمزة والنون مشددة ونحو ... تقتل عن ...
وحال تاكيد الحكم ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يؤتى بها الا عند تردد السامع في
الحكم او انكاره لا اذا كان خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه ونفترقان من حيث ان
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة تصيرها في تاويل المفرد ولهذا
تقع موقع المفرد فتجيء في موقع الفاعل والمفعول والمجرور فما دل بعزة ولكن حيث يؤول
... بسط ... الاستدراك ... ما بعدها حكما مخالفا
لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام من قبيل ما بعدها نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك
او ضده نحو ما هذا ابيض لكنه اسود او خلاف له على الاصح نحو ما ... زيد فانها كذا
ان يكون ... بالاتفاق قاله ابو حيان ... وقيل يكون التوكيد تارة والاستدراك
اخرى قاله ابن الصائغ وجماعة وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق
تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشيء ... الكرم ...
... فاذا اردت رفع هذا التوهم ... لكنه بخيل ...
... الاقناع ... وقيل ... للتوكيد ...
مع ذلك من الاستدراك وكان تشديد النون وهي حرف ركب عند اكثرهم من الكاف

ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الا انها بسيطة
واليه ذهب صاحب رصف المباني انه قول اكثرهم والمعنى الجمهور انها للتشبيه وهو معناها
المتفق عليه وزعم جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون كذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا
نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك
كله للظن لان الخبر هو الاسم والشي لا يشبه بنفسه [illegible] عن ذلك التشبيه
ايضا والمعنى كان زيدا شخص قائم حتى تتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه الا انه لما اقام
الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر
يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر وعلى ذلك تقول كانك [illegible] وكانك تمشي الا
كانه رجل مشى وكانك رجل تمشي [illegible] ومنهم من يقول انها للتشبيه المؤكد لتركبها من
الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد فكان زيدا اسد اصله ان زيدا كاسد قدمت
الكاف ليعلم ان اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان لان المجموع صار حرفا
واحدا مدلولا به على التشبيه والتاكيد والقائل بانها بسيطة يمنع ان يكون المعنى التشبيه لانها
موضوعة له كالكاف فان قلت على القول بتركيبها [illegible] قلت قال ابن جني هو
حرف لا يتعلق بشي لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام
بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن
ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما [illegible]
هنا اسم بمنزلة مثل [illegible] ان يقدر له موضع [illegible] الى ان قدر له [illegible]

فقط والمعنى مفتقر اليه [illegible] مثل كان زيدا اخوك [illegible] كان [illegible]
في موضع ان وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام
وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري انتهى ورده الدماميني بان هذا
تركيب [illegible] واضع اللغة [illegible] هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي
طرات في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل انتهى [illegible] الكوفيين
والزجاجي لهم في قوله [illegible] كان الارض ليس بها هشام [illegible] لانه
محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها [illegible]
كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل [illegible] الانصاري [illegible]
نحو كانك [illegible] قال [illegible] الانصاري [illegible] وقد تكون [illegible]
[illegible] وهو طلب حصول [illegible] المستحيل والممكن [illegible]
[illegible] ان [illegible] مستحيل من حيث انه مستحيل
غير متوقع لان التمني ليس بطلب [illegible] ثم [illegible] لقوله
فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب [illegible] قول الدماميني
[illegible] هذا البيت [illegible]
[illegible] الشباب يعود [illegible]
[illegible] ليت زيدا [illegible] التمني [illegible]
[illegible]

فلا تقول ليت غدا يجي فائدة قال ابن عصفور اما ليت لانه ليست حرفا الى التقضية
ابا به يجوز ان يكون من قولهم ليت كذا وذلك ان التمني الشي معترف بنقصه عنه وحاجته
اليه ونقل كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل وما نه وذلك من الانكار قد قالوا
انعم له كذا اى قال له نعم وسوف الرجل اى قال له سوف فعل وسالتك حاجة
فلوليت لى اى قلت لولا وولیت لى اى قلت لا او فان قيل فكان يجب ان يكون
من قولهم لانه مبنية عن التمنى كان بعيد عن الاجابة وقولهم ليت عن النقصه قولهم ليت
من زيد وقيل قد يكون في المشتق اقتصار كما يحتج به المشتق منه كما كسر الحرم والسائل ذلك
اشتقاق من حق فهذه قول من قال وهو نقيض الابتدال وجاز الاشتقاق من الحروف
لانها ضارعت اصول الكلام الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة كان الاول كذلك
انتهى ملخصا ولعل وليس اصلها على قول اللام لام الابتداء خلافا للمبرد كما حكاه عنه صاحب
المفتاح لعل لغة فيها كالسبابة وهي لتوقع مرجو او مخوف نحو لعل الحبيب واصل ولعل
الرقيب حاصل قاله ابن هشام وغيره وتحقيق المكروه وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا انتهى قلت وحكاه بعضهم الاخفش والكسائي
وتكون للتعليل كاللام وجعلوا عليه قوله لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك جعل الرجا
فيه للمخاطبين اى اذهبا على رجائكما وحكى الاخفش ارفع عملك لعلنا نتغدى اى لنتغدى
قالوا ولهذا اجيب بها الفعل كقوله ... ابن ... في شرح الكتاب
... الذي ما فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فعلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب وقال الكوفيون
وتكون للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه
السلام لبعض الانصار لعلنا اعجلناك فالاية عنده غير محمولة على الترجي بحيث
مع الاشتقاق تنبيهات الاول اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى كما في قوله
ترقب غير الموثق به ولعله تعالى ... فالتعليل فمعنى فاصبروا لعلكم ترحمون
اى ارجوا وان يستغنى ذلك في لعل ... اذ لا معنى للتعليل هنا وقيل هي للتحقيق
ولا يطمعوا لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية وانما قوله آمنت به
الايمان ... وكان مذكرا حقيقيا لعله منه والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق
يتعلق بالمخاطبين وان الاصل في الكلام ان لا يخرج عن معناه بالكلية فلعل منه تعالى حمل
للمخاطبين على ان يرجوا او يشفقوا لان الشك منه او كذلك الايمان يكون الرجاء او
الاشفاق من المتكلم وهو الغالب ويكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما شهد
به موارد الاستعمال الثاني جر بلعل في موضع رفع بالابتداء تنزيلا لعل منزلة الجار الزائد
نحو بحسبك درهم بجامع ما فيهما من عدم التعلق بعامل وقوله البيت قريب خبر ذلك
المبتدأ وشواهده من اللسان كما في قول سيبويه ان لو جاء زيد وقولك رب رجل يقول
ذلك ونحوه الثالث في لعل ست عشرة لغة ذكرها في القاموس فتح اللام الثانية وكسرها
وعل بالوجهين ولعن بابدال اللام نونا وعن بحذف اللام من لعن ولان بابدال العين
همزة واللام نونا وان بحذف اللام من لان ورعن بابدال اللام راء ولغن بالغين

المحذوف فيهما ورجل المهدور رجل المجزوء ولعاد وان ولعلت تشهر وعملها ان على الاحرف المذكورة
عكس عمل كان وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر نحو ان الله عزيز حكيم وتسمى [illegible] بالقدم
في اسم كان في اخواتها ونسبة الخبر الى هذه الاحرف كما كسبها هو مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى انها لا تعمل في الخبر [illegible] وانما هو باق على الرفع [illegible] المشهور واجاز جماعة
نصبهما انه لغة وممن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي وذكره
المصنف في بعض المفردات كالحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وقوله اذا اسود جنح
الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله كأن اذنيه اذا
تشوفا قادمة او قلما محرفا وقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا [illegible] ليس لعل ابا [illegible]
منطلقا ولا يرد ذلك [illegible] كلام المصنف لانه قليل والجمهور [illegible] انكار ذلك [illegible]
فالقعر في الحديث مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي ان مدة
بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وبقية المفردات [illegible] على [illegible] مقام [illegible]
ويكفيان قادمة وقلما [illegible] ويقدر منطلقا قال ابن هشام ولا تقدر [illegible]
تكون ويكون كما ذهب اليه [illegible] لعدم تقدم ان ولا الشرطيتين وفيه نظر [illegible]
تقدم [illegible] ان حب [illegible] على ان [illegible] شرط [illegible]
ان يكون خبر الكون [illegible] فقد [illegible] شرح [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] وتقدم من سيبويه [illegible] الجمهور [illegible] القول [illegible]
[illegible] القول [illegible] ولا يرد ذلك [illegible] كلام المصنف [illegible]

[illegible] ذهب اليه المبرد والفارسي [illegible] [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] او العكس فان قلت [illegible] وقولها [illegible] قوله [illegible]
[illegible] منصوب بدون حرف [illegible] قلت قال ابن هشام [illegible]
يجاب بان المنصوب [illegible] مرفوع في المفرد [illegible] ان الاعراب [illegible]
ولا يتقدم خبرها على اسمها مطلقا [illegible] او مجرورا [illegible]
الخبر او غيره فلا تقول [illegible] ان قائم زيدا [illegible] وذلك لان
لها صدر الكلام [illegible] الصدير [illegible] وان لم يكن لها صدر الكلام
لكنها كالموصول [illegible] المفرد فلا يتقدم عليها [illegible]
من الكلام [illegible] في رتبة الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام
والتشبيه والتحضيض [illegible] السامع [illegible] ذلك الكلام [illegible] الامر [illegible]
المتكلم [illegible] الحروف [illegible] من اقسام الكلام [illegible]
فانها لا [illegible] من اقسام [illegible] التوكيد [illegible] والتوكيد [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] وقت [illegible] حرف ابتداء كاللام [illegible] المفتوحة
فلكونها [illegible] المفرد [illegible] المفردات كان محل المفعول [illegible]
والمضاف اليه فلا [illegible] وان كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر [illegible] يتقدم
خبرها على اسمها [illegible] الفعل [illegible] الا اذا
كان الخبر ظرفا او مجرورا وجاء [illegible]

الامتناع فحسن للتقدم ووجب الاخبار نحو قوله تعالى وفي ذلك فليتنافس المتنافسون كما
فتقدم الخبر على الاسم ها هنا لانه وجب الاخبار فلزم ايلاء الاسم الابتداء ان هو مضمر
وذلك فيه جائز فيها لغير الخبر جائز وتقديمه غيره من جواز كون اسم ان نكرة محضة وانه
جاز ذلك مع الظرف المجرور انهم يتوسعون فيها ما لا يتوسعون في غيرها ومما الظرف
قول [illegible] كان من اخبار ان ولم يجز با [illegible]
[illegible] الملك فخروراك [illegible]
[illegible] الظرف المجرور في كل شيء من المرئيات [illegible]
[illegible] مع كل شيء لتقربه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث [illegible] غيره
فدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجرى مجرى المجرور [illegible] لكثرته في الكلام [illegible]
[illegible] الظرف [illegible]
الاول [illegible] الخبر من الظرف المجرور [illegible] قول [illegible]
[illegible] الخبر [illegible] من الحذف [illegible] الظرف المجرور [illegible]
[illegible] المحققين [illegible] ابن [illegible] هشام [illegible]
[illegible] الثالث [illegible]
[illegible] والتحقيق [illegible]
[illegible] الثانية فلا يجوز تقديم معمول
[illegible] الاسم الا ان كان ظرفا او مجرورا واطلق المنع

لتقدم

بعضهم ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا نحو ان فيها اخاك اكل يكمل فقد يقع
كون اسمها وخبرها فقد الاسم في المجرور في صحيح الكلام ويجوز ان الخبر شانه كقوله
[illegible] ان من لامها في تحت مخاريق المية الحسنة الكواكب وقوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وخرج سيبويه ان من اشد الناس
عذابا يوم القيمة المصورون اي انه الشان وانه لم يجعل من في البيتين اسما لانها شرطية بدليل
جزمها الفعلين فيها والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ومن هذه فخبر شانه ما حكاه الاخفش
ان بك ماخوذ اخوالك اي انك وقوله فليت دفعت الهم عني ساعة وقوله فلو
كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر وبروى زنجيا وقيل لا يجوز حذفه في
الكلام الا اذا كان الخبر شانه فلا يحسن حذف الالف المقدرة وقيل هو خاص بالشعر مطلق
ويجوز ان يحذف والسببي في شرح المفصل ويحذف الخبر اذا علم مطلقا خلافا لمن اشترط تنكير
الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام
وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله سوى ان حيا من قريش تفضلوا
على الناس او ان الاكرمين نهشلا اي تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قوله
ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اي ان
لنا وقد قصد سيبويه هذا بالقياس في باب ان مالا وان ولدا والتزم بحذف ليت
شعري مردفا باستفهام كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر
وجليل قيل لان الاستفهام سد مسد الخبر وقيل الاستفهام في موضع نصب بشعري

ازمن القول بعد الاستفهام مسند الخبر ان كل شيء الذي هو مصدر بعد حسب في قوله من
فاعله ومفعوله فحمله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقدم عليه
بل هو خبر وذهب هذا فيه جواب وهو انه لكثرة الاستعمال اشتهر والشعر من الحطيئة مصدرها
شربت اشعر كفرت انفر قال سيبويه مسموات شعر هذه فوا البانة الا فيه وكلامه
قولهم او نحو ما فقولهم ثبت فيه مصدر لا بابها كما انشده والاخفش حسب لعله
المصدر من باب الحديث كما ثبت وركبه قال الرضي ويكفهما اي الحروف المذكورة ما
الزائدة فتكفهما عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذي هو سبب عملها وتصير حينئذ
حروف ابتداء تدخل على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون الى الموت
ولذلك سميت ما هذه كافة ولا تدخل على بعضهم حينئذ في لطف ما وقوله فقد يبقى
العمل ولو من قبل ما او ما ليت دون غيرها حرف كف من العمل وذا
مما الفعل مرتبة لانه تثبت هذه الحروف لدخولها على الفعل بعد ان لم تكن صالحة
له فقد قيل ليت مع لحوقها ما قيل هل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فيقال
ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وذهب غير الاخفش وجوب الغاء الاعمال وروى
قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد بوجهين
فالرفع على ان ما كافة وذا مبتدأ والحمام صفة او عطف بيان والخبر لنا والنصب على ان ما زائدة وذا اسم
ليت والحمام صفته والخبر قال ابن هشام ويحتمل الرفع على ان ما موصولة وذا الاشارة
خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا لكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع مبتدأ

[illegible]

بالصلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل اشتهر وعدم طول الصلة ذلك ممنوع من طوله
بالصفة وقد صرح هو مثل ذلك في المغني وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعهم ابن
مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على ليتما وتبعه سيبويه وغيرها للسماع المشهور فيها
دون ما عداها وخرج بقوله الزائدة ما المصدرية والموصولة فلا تكفان عن العمل نحو اعجبني ان
ما فعلت او فيك وكان الحسبون انما نمدهم من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شيء
فان اسمها ضمير اي ان الذي بدليل عود الضمير به وخبرها اليها اذ لا يعود الضمير الا الى الاسماء
وكان عليه التقييد بها كما فعلت وكانه بصحة المثال فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا زائدة
فتنبه بهذا يحث ما يحسن التعرض له وهو ان جماعة من الاصوليين منهم الفخر
الرازي في المحصول ذكروا ان انما للحصر اي ان ما فيه وان ذلك بسبب افادتها الحصر
كما انما مركب من ان للاثبات وما النافية فلا يجوز ان يتوجها معا الى
شيء واحد لانه تناقض ولا ان يوجه النفي المذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين
صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل
البيان كما لكما كروا النحويين وابن هشام وقال ان المفزان ما ركزة
مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام
اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس
شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم نسب القول بانها
نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا غيرها

ولانه نحو في غيره وانا قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب لم تعلموا انما مع جملة النفي
ولانه فصل الخبر كقوله ما وانا جاء من حيث بهم انا او مثلها انتهى ويرد هذا القول
ما اجاب به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من الاصوليين قال المراد انه بمعنى ان الا الاصل
كذلك فناسب ان يعبر فيها بانما [illegible] ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد
من الحرفين [illegible] وما باق على ما له [illegible] الاصليين عليهم ذكروه من جهة
مناسبة المعنى اذ معنى النفي والاثبات فان المفرد بينهما [illegible] المفرد [illegible]
الاثبات والاخر بمعنى النفي [illegible] ان المعنى المركب منهما معنى النفي والاثبات معا
قال المحقق الشريف [illegible] اقوى من الحرف ذكرها [illegible] الرعي وحمل عليها [illegible]
في توجيه [illegible] والمصدر بان حل محل ان ومعموليها بان وجب ذلك فتحت همزتها
وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة وكلا يحل المصدر محل ان ومعموليها بان لا يكون
ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وهما الحمول [illegible] رجحان الامران اي
فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر [illegible] سيبويه حيث عبر بالمفرد من انه
ينتقض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث يجب فيه كسرها مع جواز حلول المفرد محلها ومحل
معموليها كذا ذكره [illegible] ذلك [illegible] ذلك يجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها
ان يحل المصدر محل ان ومعموليها [illegible] ان تقع فاعلا نحو قوله تعالى اولم يكفهم
انا انزلنا اي انزالنا الثاني ان تقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر
اي استماع نفر الثالث ان تقع مفعولا غير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي

الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اي رويتك
الخامس ان تقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل
اي فضله بخلاف قولي انه فاضل واعتقادي زيدا انه حق السادس ان تقع مجرورة بالحرف
نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة الا في ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم
تنطقون اي مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما ذكر نحو واذكروا نعمتي التي انعمت
عليكم واني فضلتكم اي تفضيلي [illegible] او مبدلة منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم
اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان يحل المصدر فيها محل ان ومعموليها احدها
ان تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى قال اني عبد الله الثاني ان تقع في ابتداء الكلام نحو
انا انزلناه وبعد الا الاستفتاحية او لا الثالث ان تقع في اول الصلة نحو واتيناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتنوء الرابع ان تقع في اول الصفة نحو مررت برجل انه فاضل اي حسن [illegible] اول الجملة
الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون
السادس ان تقع في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست
اذ واذا وحيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب
المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل بخلاف
الاول قال الدماميني في المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك
فاضل اذا ارادت فضلك [illegible] الكلام [illegible] بعد لام التعليل [illegible]

ان يقع

الرابع ان يقع

ان يقع

لانك في محل كسرتك فان قلت فالموجب للفتح ما هو ووقوعها بعد ... لكونها محكية
بالقول قلت الموجب للكسر الواقع بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتدا
نظرا الى الكلام المحكي وقد فقد هنا [illegible] فلتعلم [illegible] ايضا ولا فرق فتامله
الثاني قال ابن هشام قد اولع الفقها وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف
الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تاويل المفرد انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي
وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا لاصالتها في الاضافة الى المفرد واجاز
بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني الفتح صحيح الا ان حيث لا تضاف
الا الى الجملة وقد تضاف الى المفرد كقوله [illegible] وبعضهم [illegible] بعد ظرفهم ما [illegible]
حيث في العمائم [illegible] واذ ذاك فان الواقعة بعدها الوجهان [illegible] اذا وقعت [illegible] حيث
الا المفرد [illegible] فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلت انها مضافة الى الجملة [illegible] ان
ومعموليها [illegible] وقعت في موضع مبتدأ محذوف الخبر كما في قوله [illegible] اما ترى حيث
سهيل طالعا [illegible] سهيل اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير قليل
انتهى وفي هذا التوجيه بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر فتامل
يجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع يجوز فيها [illegible] على ان [illegible] ومعموليها وعدمه احدها
ان تقع ان خبرا عن قول وخبرها قول [illegible] فاعل القولين واحد نحو اول قولي اني
احمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته [illegible] والكسر على انه خبر
المقول [illegible] اي احمد الله [illegible] القول الاول [illegible] الفتح [illegible]

القول وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على جعلها مع صلتها مبتدأ [illegible] اي فاذا العبودية حاصلة [illegible]
والكسر على جعلها [illegible] الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب
من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على تقدير فالغفران [illegible] والكسر على [illegible] الغفران
والكسر على [illegible] الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه
هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستأنف
[illegible] وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة لك [illegible] ان تقع بعد فعل
قسم ولا لام بعدها كقوله [illegible] او تحلفي بربك العلي [illegible] اني ابو ذيالك الصبي [illegible] فالفتح بتقدير
[illegible] والكسر على الجواب والبصريون يوجبونه ولو اظهر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا
[illegible] السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد
صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع
وابو بكر بالكسر اما على الاستئناف او بالعطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح بالعطف
على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى
انك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الثامن ان تقع بعد اما نحو اما انك
فاضل فالفتح على انها بمعنى حقا وهو قليل والكسر على انها حرف استفتاح بمنزلة الا الاستفتاحية
التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان لهم النار فالفتح عند سيبويه على ان جرم

فعل ماض وان ومشبهة وقال ابن الحاجب ان لا جرم حقا … وعند الفراء ان لا جرم بمنزلة لا رجل
ومعنى جرم لا بد ومن بعدها مقدرة والكسائي حكاه الفراء ان بعضهم ينزله منزلة اليمين فيقول
لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت … والاسم المعطوف على
اسماء هذه الاحرف منصوب سواء كان قبل مضي الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا
يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضي الخبر وهو يدا ابي
العباس وعطف الصيوف جمع ضيف على الربيع بالنصب بعد مضي الخبر ويجوز ان المكسورة
وان المفتوحة لفظا المكسورة حكما ولكن دون البواقي الا … اي رفع المعطوف
على اسمائهن … لكن … فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على
محلها ويكون من عطف الجمل لا المفردات … ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن
الاسمين فان قلت دعوى ان المفتوحة … خلاف الاجماع قلت
قد اشرنا الى الجواب عن ذلك بتقييده بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا
كانت مكسورة حكما جاز حملها في العطف على ان المكسورة لفظا وهذا موضع لم يذكره
النحويون فانهم اذا قالوا ويعطف على اسم ان المكسورة دون غيرها او رهموا انه لا يجوز
العطف مع المفتوحة والمفتوحة قسمان قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز
فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة
المستقلة … باب علمت … الكسر
… نحو علمت ان زيدا القائم ولولا انه في حكم الجملة المستقلة لم يكن ان

الاترى

الاترى انك تقول علمت ان زيدا لقائم بكسر ان لانه لما لم يكن فيها الا معنى الجملة المستقلة لكونه في محل
والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسر ان … باب علمت معنى الجملة
المستقلة وانما انتصب بعده ما هو فيه لما اقتضته علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان
في حكم الجملة المستقلة كون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت
مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة
لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل اعجبني ان زيدا قائم وعمرا فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم
الرفع لان عطف على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لان هذا موضع مفرد …
كل وجه … هذا التحقيق جرى ابن مالك وغيره … شرح الكافية … ان
اذا كان موضع … موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو لكن قال الرضي فيما
قاله ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانه بعد تسليم ان المفتوحة ومابعدها
خبر ما بتقدير … بتقدير المفرد اذ ذلك الاسمان بتقدير المفرد
وهذا مع ان الحق ان ان وما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل … الاول بتقدير
اسم مفرد هو المصدر الذي ذكرت … قال … اي هذا العطف
… سيبويه استشهد على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله
ورسوله الاية وكذا استشهد بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في
شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير
انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال

المذكور وبعض النحاة الى ان رأى سيبويه يشترط في المكسورة والمفتوحة فان المفتوحة كذلك مطلقا حكم
المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرف ان مؤكد ان لمصدرها وانه يجوز العطف
بالرفع نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعهم لم يضعفوا الى مستند الى سيبويه في قوله الاكثر
العطف على محل المفتوحة مطلقا ان لم يجئ بها الا خبرا بل من صريح ملفوظ خبرها [illegible] اسم مفرد مرفوع
او منصوب او مجرور وانه سماها بعض الحروف المحتملة انتهى وليس رفع المعطوف في اسماء هذه الثلاثة
الاحرف المذكورة مطلقا بل **بشرط مضي الخبر** كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج
الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله وقول الشاعر : فمن يك لم ينجب ابوه وامه
فان لنا الام النجيبة والاب : وقول الآخر : [illegible] فما قدرت [illegible] ولكن
على الطلب الاصل والمحال فاما اذا لم يتم قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان فمنعه الجمهور ووجهوا
مستقلون [illegible] الابتداء وان علا معمول لان هو الخبر فيعمل ان رفعا والابتداء فيه وذلك لا يجوز لان
عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي والاثر الواحد لا يجتمع عليه مؤثران مستقلان كما برهن عليه في محله وخالف
الكسائي والفراء في اشتراط هذا الشرط وتمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئون وخرج على انه مبتدأ محذوف خبره او الكلام على التقديم والتأخير او لكونه من غير ان
ولا يلزمها حديث التوارد لان ان [illegible] لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين [illegible] شرط
الفراء [illegible] الاعراب [illegible] في الغني وزيد [illegible] لم يحصل ذلك بالمثال [illegible]
في البيت تمسكا بقوله : يا ليتني وانت يا لميس في بلدة ليس بها انيس : ونحوه مما ان
الاصل [illegible] **تنبيهات** الاول الخلاف في رفع الاسم قبل مضي الخبر

انما هو

انما هو حيث يتبين كون الخبر للاسمين نحو لكن وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار
في الدار فيه اتفاق [illegible] ابن هشام في شرح بيت [illegible] قال ابو [illegible] موضع [illegible] الثاني جواز
رفع [illegible] العاطف فيما مر متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل اسم ان [illegible]
المعنى وهو قول اعزاه ابن هشام من بعض البصريين وابو حيان الى [illegible] الكوفيين
والجرمي والزجاج وجرى عليه ابن الحاجب وابن مالك في شرح [illegible] وقيل هو مبتدأ محذوف الخبر
وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذا الوجهان لا خلاف في تخريجهما واما الاول فاعترض ابن مالك
انه لا خلاف فيه [illegible] ذلك قال ابو حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا
على ما ذا رفع فذهب سيبويه والجرمي واجازه [illegible] انه على المبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله
عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو الحسن والمبرد والفارسي الى انه معطوف على الموضع فقيل
موضع اسم ان وقيل موضع ان مع اسمها ونقل [illegible] الطوال انه [illegible]
بالعطف على الضمير المستتر في الخبر الاول ومن قال [illegible] الاقوال [illegible] القول الاخير
قال قد عزي الى ابن مالك [illegible] جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن [illegible]
من مذهب سيبويه [illegible] والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على محل
الاسم مطلقا سواء مضى الخبر ام لم يمض [illegible] الاعراب ام لم يخف وذلك لان العطف
على المحل عندهم له ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ولذلك لا يجوز
[illegible] ليس زيد بقائم ولا قاعدا [illegible] ان تسقط الباء فتنصب ومن ثم جاز ان تعطف
على الاول منصوبا وعلى الثانية مرفوعا بخلاف مررت بزيد وعمرو ولما لم يجز مررت زيدا

بمعنى على الابتداء بجوازه نصب عمرو بالعطف على محل زيد المجرور خلافا لابن جني وصاحبه قوله تعالى
وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بنصب المعطوف على محل المجرور بجواز نصب الرأس في الفصيح الثاني
ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي للشروط
الاصل اعماله لا اضافته قاله ابن [illegible] الفصل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز اي الطالب للمحل
فلذلك لم يجز عطف المرفوع على المحل في هذا الباب ان مرفوع الاسم بعدها لا محرز له
لان الطالب لرفعه هو الابتداء الذي هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع العطف عليه
بالرفع بعد مضي الخبر وقبله نحو ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام واجاز
بعض البصريين الاول لانهم لم يشترطوا المحرز ومنعوا الثاني لمانع آخر هو توارد العاملين
واجازهما الكوفيون لانهم لم يشترطوا المحرز وان لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى الثالث
حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق عند الجرمي والزجاج يجوز الاتباع في [illegible] والثاني
بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا قائم العاقل او نفسه [illegible] عند الكسائي والفراء لكن
بشرط خفاء الاعراب عند الفراء وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وغلطوا فيه وقولهم
ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب قال الزجاج علام الغيوب صفة لربي وقال ابن عصفور
والمحققون من البصريين لا يجوزون في غير النسق من التوابع الا النصب فقط الا ان يسمع شيء
فيحفظ ولا يقاس عليه وقد رد سيبويه على [illegible] قال ابن
مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه قول انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب
الموثوق بعربيتهم [illegible] انهم اجمعون وذاهبون على ان يكون [illegible]

افرد

ثم حذف المبتدأ في توكيده كما يحذف الموصوف ويبقى صفته تنبيه النوع الثالث من انواع
النواسخ ما ولا ولات وان المشبهات بليس [illegible] في النفي ودخول الباء في الخبر [illegible]
لذلك بطلان عملها عند الحجازيين فيرتفع ما بعدها بالابتداء وينصب الخبر [illegible] التنزيل قال تعالى
ما هذا بشرا وقال الشاعر [illegible] ولا [illegible]
فائدة وجدت بخط الشيخ الصفدي صورة سؤال للشيخ اثير الدين ابي حيان دام
فوائده كم وردت في القرآن العظيم اعمال ما اعمال ليس فقال في ثلاثة مواطن احدها قالوا ما هذا بشرا
والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين قال وزعم بعضهم ان حاجزين
قال وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس بشيء لان الصفة [illegible] والخبر [illegible] انتهى
وفيه نظر وبنو تميم يهملونها قال ابن يعيش في شرح المفصل النحويون يزعمون ان مذهب بني تميم في
ذلك هو القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ابن هشام [illegible] ما هن امهاتهم بالرفع [illegible] ما هن بامهاتهم [illegible]
[illegible] الزمخشري [illegible] ان [illegible] النصب [illegible] اللطيفة
[illegible] الادب قول الشاعر [illegible]
[illegible] فيقولون [illegible]

انه بشر ما الى ينبغي بحاله ما فيستفيد به فرع الاسم الذي بعدها مرفوعا على انه الخبر منصوبا على الخبر
انه خبر **تنبيهات الاول** قال ابن هشام في شرح اللمحة في رفع المبتدا ونصب الخبر في نحو ليس الطيب الا المسك
ما نقل عن الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن انه لغة العرب في الاهمال
وكلى الخلاف بليس كذلك واذا انتقض النفي الذي ليس كيف يكون الا ضعيفا
منتف يشبه به ليس لان ليس لنفي الحال والنفي المستقبل وقد حقق هذا انهم لا يعملونها الا في
الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت ما ابو عمرو اذا ما في المتن اذا نفت المضارع
تخلص عند الجمهور للحال وزعم ابن مالك تبعا لقوم من ان يكون للحال او للاستقبال واجب
بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه واما ما نقل ابن سيبويه بان المضارع يتحقق
بها للاستقبال فغلط من الاكثر في المسالة بعينها في شرح التسهيل ولم يزل الحصار
يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بها يقع حالا وقول غيره ان الحكمة
انه لا تقصد به الاستقبال قال المرادي في الجنى ومذهب الاخفش والمبرد وابن
عدم لزوم ذلك وانه قد يكون للحال انتهى **الثاني** قضية اطلاق المصنف انه يعمل في
الشعر وغيره وعليه كثير من النحويين وخص بعضهم عملها بالشعر لما جرت به عادة بعض
جميع النحاة وليس كذلك ولكن هذين امرين في خلاف الاصل والجمهور لم يجعلها كليس
مطلقا بل **بشروط** اجتماع ثلاثة امور فيها ما يشترط في ما يستغرق به كل منها كالستة التي
بقاء النفي اي نفي خبرها فان انتقض بالا فاني النفي الذي شابهت به ليس كيف يعمل
مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو وما امرنا الا واحدة وما

الا يروى ان زيد وان رجل الا قائم وما زيد الا اخوك حسن واما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله
وما صاحب الحاجات الا معذبا فقيل بسابه في الاسم النصب بالا فيه وروى الا
منجون وتعذيب معذبا اي تعذيبا وقال ابن مالك انه يحتمل ان سيبويه لا يرى ان
صيغة المفعول لمجرد المصدر قال والاولى ان يحمل منجونا ومعذبا على انهما منصوبان على الحال
لما ليس فالخبر قوي ما قال الاول ما وما حقق الذي يشبه تشبيها ما وليس في المتن لا نفي
ولاجل هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل او لكن قاعد
على انه خبر مبتدا محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب **تنبيهات الاول** تعبيره ببقاء النفي
قال ابن هشام اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بالا لشموله الانتقاض بغير الا كالاستثناء
ايضا كما رايت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون نفس الخبر نحو
ما زيد فاعلا الا الدار فان النفي فيه ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب
واجب لجميع قد يا **الثاني** اذا انتقض النفي بعد خبر نحو ما زيد غير قائم فالجمهور على النصب
والبصريون يوجبون الرفع **الثالث** ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه
هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر
وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بعض الكوفيين
قال في التصريح في شرح ما اجل محسن من اسبابها فقد تقدم الخبر الذي كقولهم ما مسيء من اعتب
ولذا قد يجل ويروى بسببها الاهمال وحيث ذو وانا قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله
نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فقد انتقض بهذا فقال قيل ان الفرزدق تميمي

ان يلي [illegible] معمول الخبر [illegible] ان ذلك [illegible] التقديم [illegible]

[illegible] وقيل ان [illegible] التقديم [illegible] وقيل ان [illegible]

[illegible]

[illegible] قال [illegible]

[illegible]

[illegible] الخبر [illegible]

[illegible] العمل [illegible] ما [illegible]

[illegible] العمل [illegible] فان [illegible]

يجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك زيد [illegible]

[illegible] تقدم [illegible] العمل وان كان ظرفا او مجرورا [illegible]

[illegible] قال [illegible]

[illegible] تقديم الخبر [illegible] تقديم المعمول [illegible]

[illegible] الخبر [illegible] المعمول [illegible]

الا ترى ان معمول الخبر [illegible] تقدم [illegible]

[illegible] العمل [illegible]

[illegible]

[illegible] العمل [illegible]

[illegible] ابن [illegible]

قال [illegible] الخلاف [illegible]

[illegible] الجمع بين [illegible]

[illegible] التحقيق [illegible] التحقيق [illegible]

[illegible] التقريب [illegible] التحقيق [illegible]

[illegible] الشرط [illegible]

[illegible]

[illegible] وفي النكرات اعملت كليس لا [illegible]

[illegible] وذلك [illegible]

[illegible] الاخفش والمبرد [illegible]

ابن [illegible] الشرط [illegible] المعارف [illegible]

[illegible]

[illegible] قال ابن مالك [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] الفصل [illegible] الفعل [illegible]

[illegible]

[illegible] شرح التسهيل [illegible] التسهيل [illegible]

[illegible] قول الاخر [illegible]

ابي الطيب قوله . اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى . [illegible]

وقيل هو لحن منه **تنبيه** يشترط فيها ايضا ان يكون لنفي الوحدة فقط نحو لا رجل في الدار بل

بل رجلان او رجال والنفي الوحدة احتمالا مرجوحا ونفي الجنس احتمالا ظاهرا نحو لا رجل في الدار

[illegible] الاول [illegible] قال ابن هشام [illegible] كثير من النحويين

[illegible] ليس [illegible] فيه [illegible]

باقيا [illegible] فان كانت لنفي الجنس [illegible]

فان لقيتها اي لفظ **لا التاء** [illegible]

فصارت لات [illegible] على المشهور [illegible]

[illegible]

[illegible] وهذا هو المشهور الذي عليه الجمهور [illegible]

ابو عبيدة وابن الطراوة [illegible]

[illegible]

وهو ضعيف لعدم شهرة [illegible]

لات اوان ولات حين [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وهذا

وهذا احد قولي الاخفش [illegible] في نصب الاسم [illegible] مذهب الجمهور

[illegible]

ايضا فذهب الفراء [illegible] وهو قول سيبويه [illegible] الجمهور

الفارسي [illegible] الوقت [illegible]

[illegible] **الخفض بلات** [illegible] ولات حين [illegible]

[illegible] ولات [illegible]

[illegible] ولكن [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] التقدير [illegible] الوقت [illegible]

[illegible] الظرف [illegible]

[illegible]

[illegible]

والتقدير [illegible] الظرف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فاجعا ان ليس حاين لغاية ؛ وجب ان يحمل ليس لا ان اوان صح فحذف اسمها
واما اضيف اليه خبرها بعد الثبوت فنفى كافضل نقل والعدد لان لا الشبهة بنزال [illegible]
بين على الكسر فنون اضطرارا او وجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر وكثر حذف اسمها
وبقاء الخبر لكونه محط الفائدة نحو قوله تعالى ولات حين مناص في القراءة المشهورة بنصب حين
على انه خبرها واسمها محذوف اي ليس الحين حين مناص وقرئ في الشواذ برفع حين على انه
اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حاصلا لهم قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب
لكان حين ان يحذف المرفوع لا يجوز الا ان [illegible] لا يحمل ليس مرفوع ليس لا يحذف
[illegible] فيما لم يعتبروا الصلاحية [illegible] العشر المذكور ان ما فيه لا في عملها
نادر كما ذهب اليه ابن مالك في مذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائي
واكثر الكوفيين والبغداديين وابو علي والفتح وقد اختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل عن سيبويه الجواز وعن سيبويه
والمنع عن المبرد وعكس ذلك ابن مالك ونقل ابن مالك عنهما الجواز واعمالها الذي اهمل الحجازيين
[illegible] يكون الا في هذه المواد ولكن [illegible] من الشروط ما اعتبر في ما الا في نحو زيد وما ان [illegible]
لا زائدة معها لا يجوز قول الصنم انما هو خبر من احد الا بالعطف ان ذلك [illegible] والا فذلك
وان الكسائي ؛ ان هو مستوليا على احد ؛ الا على اضعف المجانين ؛ وخرج ابن جني عليه
على ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها
لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وامثالكم على انه ليس [illegible] والمعنى ليس الاصنام الذين
تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل بل هم احط منكم فكيف تعبدون

قولهاين

الظرفين ممن لا يجيز تكلف فالكلية عبارة عن وجود وعدم فيدخل فيه المجرور والادراك النوع الثالث
من انواع لا النافية للجنس اي لجنس اسمها ان تنفي المفرد او المثنى او المجموع
وتنفي الجنس في المثنى والجمع نفي كل فرد وكل جمع وفرع فانه ينفي الجنس [illegible]
[illegible] المجنس التي يليها موصوفه والمراد نفيا لقرينة المقام وذلك بحيث لا يبقى فرد
من افراده قربت اليه بذلك [illegible] على ليس لغرض تقضيه قال صاحب المغني
وغيره ومن جاره [illegible] التقدير نفيها [illegible] فيه [illegible] الجنس اذا لا رجل قائم [illegible]
الرجل لا النفي الرجل [illegible] فمثلا ما انما لا رجل بتقدير رجل [illegible]
النفي نفي الرجل النفي صفة الوجود وان كان يعني لكن اذا انتفى الشيء انتفى لازمه
نفي صفة او نفي الشيء ليس لا نفي وجوده فنفي الصفة ضروري نفي الوجود فلا لا يكون النفي صفة
الجنس يكون نفي الجنس فلا [illegible] لا النفي [illegible] نفي صفة الجنس ثم التشبيه فيما هو نفي الوجود
[illegible] نفي الجنس [illegible] نفي صفة الجنس [illegible] التشبيه من ملاحظة بعض الافراد [illegible]
العبارة [illegible] في شرح الكافية [illegible] انه نفي
الجنس [illegible] نفي الجنس مع نفي الوجود ونفي الصفة [illegible]
شرح القرب من [illegible] العبارة [illegible] على محل الا [illegible] هو [illegible]
[illegible] فائدة [illegible] لا التبرئة لانه [illegible] الجنس
[illegible] البراءة [illegible] فيه مطلق [illegible] التبرئة [illegible]
[illegible] ولكنهم [illegible] النفي [illegible]

نفس الخبر مبالغة كلا زيد بعدل [illegible] الخبر منفيا بالنادر من المذكور ولا يجاب انه [illegible]
مخالف لزيادة الخبر لعوامل الباب اللذة ويحتمل ان يكون نفيا للخبر عنه قوله
[illegible] التميمي وفيه نظر قيل الا المذكور علل ان فنصب الاسم ورفع
الخبر لمشابهتها ان في المبالغة فان ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفي فكان ان المبالغة في الاثبات فتكون
من باب حمل النظير على النظير او النقيض على النقيض كما قال [illegible] واحد والتعدد بين [illegible]
ان في الاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم [illegible] وفيه بحث لان
لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وخبرها يكون للاثبات وان كان نفس خبرها نفيا بشرط عدم
دخول الجار عليها وان دخل عليها كان العمل له ووجب الجر [illegible]
بين العامل والمعمول [illegible] قال ابن هشام ومن الكوفيين ان
[illegible] اسم [illegible] فان اتصل [illegible] وان فصل بالخفض [illegible]
[illegible] كان [illegible] وان كانت [illegible]
وهو المعنى الانقطاع فعلم انهم قد [illegible] المعترض بين [illegible] بيان
وان الفتح اصل [illegible]
[illegible] الاعراب والتركيب [illegible]
دخل [illegible] التركيب [illegible] وما ركب [illegible]
جرى مجرى الاسم الواحد [illegible]
لانها صارت [illegible] فان كان اسمها مضافا لا

نكرة

نكرة او مشبها به اي بالمضاف [illegible] متصل به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء [illegible]
[illegible] او منصوبا [illegible] جار ومجرور [illegible] خيرا من زيد موجود [illegible] مشبها به
[illegible] المضاف وليس [illegible] المطول من مثل [illegible] اذا [illegible] نصب اي
نصب وكان [illegible] بالاتفاق كما [illegible] مضافا او مشبها به [illegible] نكرة [illegible]
بني [illegible] على ما [illegible] الاستغراق [illegible] قوله الا من رجل
لا رجل في الدار [illegible] لا رجل [illegible] في نفي الجنس [illegible] الا من رجل [illegible] لا رجل
في الدار بالرفع [illegible] في الاستغراق بخلاف [illegible] رجل [illegible] لا رجل
[illegible] الدار [illegible] رجل [illegible] في الدار بالفتح [illegible]
رجل [illegible] الاستغراق [illegible] الاسم النكرة [illegible]
[illegible] ابن الضائع [illegible] الاسم [illegible] وقيل [illegible]
[illegible] سيبويه والجمهور [illegible] اذا [illegible]
ولا امرأة [illegible] تركيب [illegible] كقوله [illegible] اصيدكم ام [illegible] ودليل [illegible]
[illegible] تركيب [illegible] مفعول [illegible] لاصيد [illegible] اللام [illegible]
[illegible] ام [illegible] قال [illegible] الدليل [illegible] ان يكون [illegible] التنوين
[illegible] معربا [illegible] على ما كان ينصب به [illegible] بعد [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] مفردا [illegible] لفظا [illegible] مذكرا او مؤنثا [illegible]
لا رجل في الدار [illegible] لا [illegible]

كان يجب بناؤه على الفتح وذلك اذا كان غير المجموع على حده كما لا رجلين في الدار وللمسلمين
فالنون فيه كما قال بعض البصريين هو معرب لانه بعيد بالتثنية والجمع من شبه الحرف فوجب
لزوم ذلك فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ولا فرق بين ان كان يجب بالكسرة من غير
تنوين وذلك اذا كان جمعا بالالف والتاء نحو لا مسلمات هذا المذهب لعلامة وهو قول الاكثرين
وفيه ثلاثة اقوال اخر احدها كهذا الا انه منون لان تنوينه للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء
جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وثانيها ان حذف التنوين فانه
يفتح لان الحركة ليست الا للمجموع المركب وهو لا والاسم لا للمنازعة في الفارسي وهو حسن
في القياس رجحه ابو حيان وابن هشام وثالثها انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو اي ثبوت عن
العرب فقد روي بهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
فلا وجه بعد هذا للاختلاف ولذلك قيل لو وقفوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي ومن بنى
النوع على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المفرد
ولا شبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب
ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا كما في خمسة عشر كذلك قيل كما لا ان في حيلة في الالف فيه
نائبة عن الفتحة بحالة على رب فيبنى على الالف في لغة من المثنى وفيه نظر في المنقولات التي
في وجه الغير معرب بحركات مقدرة على الالف فقط فحكمه ان يكون بناؤه فيه على الفتح مقدرا
على الالف وشرطه تنكيره ان يكون منكرا لعدم تنكيره ليدل على المعنى على العموم كذا
خبرا او لا يجوز معرفة الا ان تعمل في معرفة الا انا ويه بالنكرة كقوله عليه السلام اذا هلك كسرى فلا

كرى

كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول عمر قضية ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة
للمطي فقيل التقدير لا مثل كسرى وكذا البواقي والشيخ ابن الحاجب وقيل لا مسمى بهذا الاسم
او ولا واحد من مسميات هذا الاسم وقال ابن مالك لا يؤول بتاويل واحد بل يؤول
كل بما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه يجوز اجراء المعرفة مجرى النكرة بالعدد وبيان في الضمير واسم
الاشارة نحو لا اياه ههنا ولا هذا اي لا مثله غير مسموع فشرائط اعمالها
اعمالها بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينها وبينه بعدها فلا تقدم
على العمل فيه لانها عامل ضعيف في غيرها ان دخل فرع الفعل لان فرع الفرع فلا تتفرع حتى ... ان
شروط لا في العمل اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها
جار الثالث ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاذا
توفرت هذه الشروط عملت وجوبا ان فقدت وجاز ان كررت ويختلف في عطفها على الخبر
مع المركب فذهب قوم الى انه لا عمل لها فيه بعد لضعفها عن العمل فيما بعد فيه بل الكثرة
ح لانه موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل صحة
... على الموضع قبل الخبر ولا الا انه في موضع رفع بالابتداء ثم الخبر كذلك قيل هي عاملة
في الاسم الخبر وهو مذهب الجمهور ورجحه ابن مالك قال لان كلما استحقت به العمل من
المناسبات في ... ثبت بسببه ولا يقدر التركيب كما القرآن ...
ح ... واحد ... عمل ... اكثر ... من العرب في الخبر المنفي
في الاسم فلا ... في الخبر ايضا ان عمل ... الخبر ... في الاسم لان ...

انشده ابن بشير في تحرك الاسم المنفي ونصبه على مذهب سيبويه وصرح ابن هشام في حواشي التسهيل ان سيبويه يرى في لا رجل ان محل لا الاصل لها في الاسم وفي الخبر لانها صارت جزء كلمة واستحق النصب في لا رجل ظريف كالرفع في يا زيد الفاضل على محل الاسم وعلله
وبه صرح في المغني ايضا فتلخص في المسئلة ثلثة اقوال الاول انها عاملة في الاسم دون الخبر فيه عاملة
فيهما جميعا الثالث منعه فيهما جميعا وتظهر ثمرة الخلاف في نحو قوله فلا لغو ولا تأثيم فيها
على القول الاول والثالث تكون فيها خبرا عن المبتدأين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه
توارد عاملين على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتدأين وخبر الآخر محذوف دل عليه
المذكور **فان عرف اسمها او فصل بينه وبينها الفاصل اهملت** وجوبا لما تقرر من وجوب
الالاصل ويرتفع على انه مبتدأ وخبر وخالف الكوفيون في التعريف فجوزوا بناء العلم والجنس
على الفصل فجوز منه العمل ولكن لا يبنى فقد جاء في السعة بما بينها بما بين من الفصل والبيت
يقول ابن هشام في حواشي التسهيل **وكررت** وجوبا عند سيبويه والجمهور في غير
الضرورة اما مع المعرفة فيكون التكرار جبرا لما فاتها من نفي الجنس لانه يكن حصوله مع المعرفة
لان نفي الجنس او تكرار النفي في الحقيقة اما مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة
بخلاف ما اذا كانت بمعنى ليس لان عملها كان في هذا التنبيه فتكرار مع المعرفة **نحو لا
زيد في الدار ولا عمرو** وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار
ومع الفصل **نحو لا في الدار رجل ولا امرأة** وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز
ابن كيسان والمبرد عدم التكرار ... بقوله لا نولك ان تفعل ورده بانه واقع موقع لا ينبغي

فلا يوجد في المضارع الداخل على المضارع وحكمك لا يلزم تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول
وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس منالك وذلك ماخوذ من هذا الفعل اي ينبغي ان تأخذه
وتتناوله فاندفع من عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا واسترجعت
ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها فيعرض لك في كل موضع كررت
فيه لا على سبيل العطف وكان عقب كل منها نكرة مفردة بلا فصل **نحو لا حول
ولا قوة الا بالله** خمسة اوجه من الاعراب لان
لا المجموع اجدها **فتحهما** اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد الثانية على الاصل من جعل
لا في الموضعين لنفي الجنس فتبنى اسمها كما لو انفردت كل منها من صاحبتها وتقدير الخبر لكل منها
خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فان الكلام في جملتان قال ابن الحاجب
في شرح المفصل ويبقى الاشكال في الاستثناء الواقع بعده ووجهه المغني باحد الجملتين
والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية قال وشبهة الطالب ان الحول
والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد
انتهى ويجوز ان يقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لنا اما عند سيبويه
فلا يحتاج الى تقدير ذلك فلانه لا عمل في الخبر مع التركيب فمع اسمها في موضع
الرفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ الا انها فيكون
الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان واما عند الجمهور فانها وان كانت عاملة في
الخبر الا انها لما تشابها جاز ان يعملا فيه عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان وانما يمتنع

ان يكون على ان تستغرقان في حالة واحدة على واحد ... على جواب من اقتضى حصول الاثر
من كون خبرين او الثانية زائدة ضعيفها ... جوازه الالغاء ... فيكون الاسمان مركبين مع لا الاولى
ولا الثانية اما زائدة او معناه كالاولى ومذهب سيبويه وغيره ... [illegible]
هنا الا انه يقدر كذلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ... [illegible]
جملة واحدة او على الاعمال ... كليس فيكون الاسمان ... [illegible]
مختلفين على ما ذكر ايضا من تقدير خبر واحد او خبرين ... [illegible]
وذلك ان جعلت الاولى كليس فقط والثانية معناه وزائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز
تقدير خبر واحد للكلام لزم محذور وهو كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا ... مختلفين على
سواء ... الثالث فتح الاول على جعل لا الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان الثانية
زائدة لتأكيد النفي ومعناه ورفعه بالعطف على المحل ... مع اسمها
يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا ... او ... وعند ... لكل واحد ...
للا الجنس والثانية ... رفع الخبر ... التقدير ... زائدة ... على ... او جعلها
على الاعمال والثانية كليس فيكون مرفوعا ... وجب تقدير خبر لكل لاختلاف خبرها
... ولا لزم محذور ... كما سبق في الوجه الثاني فيكون الكلام جملتين والرابع عكس
الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني برفع الاول على الالغاء او على انها كليس فيكون مرفوعا بها
او على الالغاء فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثانية على انها ... وحينئذ تقدير خبرين في هذا الوجه
كالذي قبله سواء ... الخامس فتح الاول على ان لا الاولى عاملة عمل ان ونصب

الذكر

الثاني على ان لا الثانية زائدة لتأكيد النفي ونصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ... ذلك
وعلى لفظه عند غيره لانه لما اطرد ... بناء الاسم المنفي على الفتح نزلت منزلة العامل الحادث لحركة
الاعراب فيعطف على لفظها لشبهه الفتح فيه النصب واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر
لهما خبرا واحدا لانه لا ان خبر لا بعدها ... مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر الثانية
مرفوع بلا ... لان الجملة ... الخبر ... فالخبر ... ارتفاع الخبر على ... مختلفين
ولا يجوز ... ان تقدر لكل منهما خبرا ... فيكون الكلام عنده جملتين كما ... الخبر
وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام ... جملة واحدة
ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه
... يونس ... بالضرورة لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف القياس ...
فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفة ... الزمخشري ... رفع ... ولا ... قوة
تنبيهان الاول هذه الخمسة الاوجه ... من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى
يجوز فيه الثلاث الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد الثانية
يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب فاذا ضربت ... اربعة في الثلاثة الاول ... اثني
عشر وكلها جائزة الا اثنين ... رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني
على ... في شرح الجمل ... واحدة ... وجها ... التنبيه الثاني ... مع
المعطوف وجب فتح الاول وجاز في الثاني الرفع والنصب كقوله فلا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا ... وان رفع عطفا على محل الاسم ... وبالنصب عطفا

٢٠٠

على قول سيبويه [illegible] وربما فتح [illegible] رجل [illegible] بالفتح [illegible]

يكثر حذف خبرها اذا علم عند الحجازيين ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير [illegible]

ولا اله الا الله اي في الوجود ونحو ذلك فان [illegible] وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد

اغير من الله قال ابن مالك ومن لم [illegible] الحذف مطلقا فقد غلط وربما القى الخبر وحذف

الاسم نحو لا عليك اي لا بأس عليك [illegible]

لان كل [illegible] جواز الحذف [illegible]

[illegible] اذا الداعي المثوب قال يالا [illegible] النوع

الخامس من انواع النواسخ افعال المقاربة [illegible]

بمعنى الاصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب [illegible]

وتسميتها بافعال المقاربة مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسمية الكلام [illegible]

القوم [illegible] ثلاثة اقسام ما يدل على قرب خبرها وما يدل على [illegible]

وما يدل على الشروع فيه كما يعلم من كلامه الآتي [illegible] المقاربة [illegible]

الرجاء وافعال الشروع والوسط [illegible]

بعض المحققين والصواب ان تسميتها بذلك من باب التغليب [illegible]

الكل باسم جزئه [illegible] اطلاق اسم الجزء [illegible]

وتسمية [illegible]

ذلك [illegible] ان نسبة [illegible] افعال القرب [illegible] المقاربة [illegible] من نسبة

الكل

٢٠١

الكل باسم الجزء [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] **كاد وكرب** [illegible] **واوشك** [illegible]

[illegible] ثبوت خبرها [illegible] **عسى** [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الرجاء [illegible] الاستقبال [illegible]

[illegible]

[illegible] **الاول** [illegible]

[illegible]

وقد جمعا في قوله قد يسر أن كرب الشيب وهو غير لكم وعسى أن يجيء شيئا وهو لكم قال ابن مالك
ويحتمل أن يكون إنما قدم النفيين الظاهرين لأنهما مع فيه مشتق أن لاخيار في الأمر و
أن الثاني فيه التوقع كأنه لعل فإن كان المحبوب فهو الترجي وإن كان مكروها فهو الإشفاق والثاني
القول الفعلية على طلق هو ما عليه الجمهور وذهب ثعلب وابن السراج إلى أنها حرف
معنى وهو ما عليه الجمهور وسيبويه في حكاية قد أبرأ عنه أبيأن تقول وعسى النصب كقوله يا أبتا
علك أو عساكا والقسم الأول ما يفيد الحق أي الرجوع إلى البادرة وقال الزمخشري في كتابه وذلك
من أفعال الفصل أنشأ وطفق بفتح الفاء طفق وكسرها طفق وعلق طفق بكسر الباء الموحدة
وجعل وأخذ وعلق وهب والسنة للشروع فيه أي الشروع في سبب خبره وأفعاله كثيرة وأنها
ما يفهم المصنف تحتها من أفعال هذا الباب جميعها يعمل عمل كان في رفع الاسم
ونصب الخبر فكاد كقوله قد كاد والهوى من عليه لبدا وكرب كقوله كرب القلب
من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضبى وأوشك كقوله يوشك
من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وعسى كما في قولهم بالأمر عسى الغوير أبؤسا الأرض
السماء أن تمطر وحرى كقوله إن نسأت يتبع الأمور به كما حل الزم المدوير
وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل كقوله وقد جعلت إذا ما قمت
يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل فأخذ كقوله وأخذت أحوال الزمن
تجيء بها الأحداث وسواك وهب كقوله أراك علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار
إذلال المجير وهب كقوله هببت ألوم القلب في طاعة الهوى فلج كأني كنت باللوم مغريا

وفي الأصل في هذا الباب أن يكون مفردا ومقاربا لها وقد ورد ذكره أيضا كقوله عسى
فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر تنبيه كما غفل عن الخبر بعد عسى وقد يأتي
عسى زيد قائما ثم قال ابن هشام وتخرج على أنها قد تأتي ناقصة واسمها ضمير الشأن والجملة خبر
هذه الأفعال وإن كانت تعمل عمل كان إلا أنها تخالفها في بعض الأحكام فمن ذلك أن خبر كان
قد يكون مفردا وقد يكون جملة اسمية أو فعلية وهذه الأفعال أخبارها جمل فعلية مسندة
لمضارع وأما كما في الأشياء المذكورة وكلها وشذ مجيء خبر كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله
فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقول الآخر أكثرت
في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا قال
ابن هشام كذا قالوا والصواب أنه مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤسا وأكون صائما
لأن في الصائم انتهى وما قاله من التقدير في هذا البيت الأول أيضا كما هو ظاهر وفيه قوله
وأما الغفلة عسى في الخبر وقد أنزل عسى وحسن عسى كأنه ... وربما جاء خبر جعل جملة اسمية
كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب أو فعلية غير مسندة لمضارع
كقول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا قال ابن هشام في شرح
الشواهد وهذا لم أر من نص على تقريره وعليه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعول عنه خبر
على التقدير من طرفة قول الحماسية لكنه أرسل فأتموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث
قال في التسهيل إن الفعلية مصدرة بإذا وقال ابن هشام والأكثر منها الصواب أن يقول الخبر
قد يقع بعد ... في هذا الأمر ... النفس إذا قال وعد ... والخبر

لم يقل لقد فيه ما علمت ان قوله ❊ وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي ❊ شاذ من جهة التصدير بيدا
وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السبب ضمير الشان وان ذلك او مصدرا مجلا كما في حديث
البخاري فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا [illegible] ذلك ان
سائر افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر والاصل ان يكون خبرها [illegible] في ذوتها
مفردا وجعلنا تسمية في خبره وخبره فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم شذ على الاصل شذوذا
في مواضع نبهوا عليها فما يحسن ان يقي في البيتين والمثل او ما حذف فيه الخبر كما قال ابن هشام
والاشهر المعرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر فيه يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة
الخبر ان يكون رافعا لضمير الاسم بهذه الاحكام التي عرفت بها افعال المقاربة وذلك ليتم
لتدل على قرب الخبر من الاسم او رجاء حصوله او شروعه فيه لهذا كان خبرها جملة برضيعه دليل
واما قوله ❊ وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها ❊ فان ابن مالك
قال ان الاسم ويجوز في خبر عسى ان يرفع السببي المضاف الى ضمير الاسم كما قال
كقول الفرزدق ❊ وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ❊ اذا نحن جاوزنا حفير زياد ❊ وفي
خبر الفعلين كاد وكرب وجاء كاد وكرب مجردة عن ان المصدرية نحو قوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقول الشاعر ❊ سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما ❊ وقد كربت اعناقها
ان تقطعا ❊ وذلك لانهما يدلان على شدة قرب الفعل وحدوثه وذلك قريب
من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرها الا ان يعرى من ان الموضوعة
للاستقبال وقل اقترانه بها نظرا الى الاصل كقول ❊ حتى قول الشمس تمسك كلهم

لدى

لدى الحرب ان تغني السيوف من الاسل ❊ وقوله ❊ سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما ❊ وقد كربت
اعناقها ان تقطعا ❊ وخص اقترانها بالقرآن بخبر كاد بالضرورة وقال ابن مالك في شرح التسهيل
ولم يذكر سيبويه في خبرها الا التجرد من ان ولهذا قلت ليس كذلك بل هو قليل قران خبرها ووذلك انه
دائما قوله ❊ وقد نفست نفسي بعد ما كدت تفعله ❊ ان الاصل ان تفعله فحذفت ان فاذا كان يجوز
اقترانه لقدر ان يقول في قرانه خبرها او لا والذي ذكره ابن هشام وغيره ان الضرورة كما ذكر سيبويه
في خبره الا التجرد وكرب فانك ممرد وبالسماع وقال المبرد في الضرورة المصرع المذكور الاصل
تفعلها فحذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها قال ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه
لان فيه موضع ضعفان احدهما حذف خبرها وهو جرها ود والثاني جمع ذلك بابقاء الهاء فيه
يغلب في خبر الفعلين عسى واوشك وهما عسى واوشك اقترانهما بان نحو قوله تعالى عسى
ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر ❊ ولو سئل الناس التراب لاوشكوا ❊ اذا قيل هاتوا ان يملوا
ويمنعوا ❊ وذلك لان عسى من افعال الرجاء وهو مخلص للاستقبال فيناسب اقترانه خبرها
بان الموضوعة له وكان القياس وجوب ذلك حتى ذهب البصريون والجمهور الى ان تجرده
ضرورة واما اوشك فانما غلب فيها الاقتران حيث حمل الرجاء عليها في الشد لاختلاط
ذكر الشيوخ في نهاية ابن الصائغ والابدي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم الرجاء
وغيرهما قال ابن الصائغ والدليل على ذلك انك تقول زيد عسى ان يحج ويوشك ان
يحج ولم تخرج من جهده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه والايق في ذلك
في حده منتهي كلام الشاطبي واما اوشك فلقربها من الرجاء ولهذا منهم من يعد

وانه فيشكل كون الخبر بعد ان قران كالاقتران الخبر في عسى فالرد المتوضح في كون دعامة

قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والرد في امسيت

فتح التاء على الخطاب قال ابن هشام تبعا للمغني هو المشهور وقال الدماميني في التحفة الذي سمعته غير واحد

من شيوخنا بالضم بالمدير [illegible] وقول الاخوة يوسف من قرين [illegible] ببعض [illegible]

وقد تقوم السين مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طي من طي بعد جدة ستقضي

شكات القلب والحوائج اي ان وهي هنا حذف فوق وجرى لما فرغ من ذلك قيل

كان القياس ان [illegible] هنا كذلك ايضا ثم اخذ في السماء ان تمطر وجرى ذكر ان يقوم

وفي حرى الفعلين الاخيرين وهما انشأ وطفق وذكر هاهنا ان الشروع هو شعر الانها

في الاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو انشأ عمرو يقرأ او

طفق زيد يكتب وفي التنزيل طفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وتحقيق الكلام ان المقرون بان

كالمجرد عنها فاذكر منصوب على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه اذا منفرد الاسم صار مصدرا

بل يستعمل كقوله اذهب صاغرا وانه لم يقل عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها

بتاويل المصدر فيلزم في نحو عسى زيد ان يقوم الاخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب

سيبويه فيما حكاه ابن مالك الى ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على

نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم صرف

الى ان زيدا جعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب القيام والكوفيون الى

ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها وردوا بان كلمة

ورد هذا بانه يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل والجواب عنه بما مر ان

جواز البدل هنا لكونه هو المقصود بالكلام وكونه مما لا يقدح في القول فقدرنا فيما يعض التوابع

جزم كوصف مجرور رب اذا كان مجردا وجب من شكك من قبل الجمهور بما ذكرنا

من جواب زيد صوم وعدل الثالثة انه على تقدير مضاف في الاسم كانه قيل زيد ان يقوم ذو

في الخبر حيث زيد صاحب ان يقوم قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ ابدا

لا في الاسم ولا في الخبر الرابع ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها

لا تسقط الا قليلا الرابع ان المصدر كاصل في وصف الرجل بزيد عدل ونحوه

هوهو عسيت صائما وهو مرجح للجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر المخبر به عندهم مخبر

اسم الفاعل كاقوم اى ليس الفرق بين المصدر وما ذكره صاحب اللباب وانه

التركيب المجيء قال ابن هشام في شرح اللمحة اللطيفة في الجواب بان يختلط

بعض حلية ابن مالك في تعريفه وهو ان يقيد الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم المانع الاخبار

على ان التقييد للغرض لا التقييد تمسك ابو ابن خالد في اللباب عسى وانشأ

وكرب من المذكورة وغيرها مما لم يذكر هاهنا من حروف ملازمة للمعنى المضارع الا

فلا تستعمل لها صيغ الامر والاسم في عمل الامر بل تستثنى منها اربعة وهي كاد

واوشك وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق يجعل اما كاد فكقوله يكاد

زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مضارع اما فعلا كاد كود او مكادا ومكادة وحكى غيره

كيد الفعل الواو وحكى ابن مالك اسم الفاعل في الشعر ... امرت انس ... الديم

وانتفى ما يقتضيه [illegible] ونحو [illegible] قال ابن هشام

في الاوضح والصواب [illegible] والفعل [illegible] الفعل

وبهذا جزم [illegible] وقال [illegible]

الصواب الثالث ان ذلك الا انه لم يخبر [illegible] انه كان قد شاع [illegible]

شرح شواهد الكبرى [illegible] وذكرت

ذلك في توضيح [illegible] ثم [illegible] الماضي

[illegible] وليس كذلك [illegible]

[illegible] وقال في [illegible] خلاف [illegible]

بما [illegible] قال ابن هشام [illegible]

وحكى ابو حيان [illegible] التفضيل [illegible] الاخفش [illegible]

في الامر [illegible] المضارع [illegible]

بالكسر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] تنبيه [illegible] القول [illegible]

فان قيل [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] ودليل [illegible]

وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال انحوي هذا العصر ما هي لفظة

جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت

مقام جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات

وبيانه ان معنى كاد المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل

ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل

انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها

لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء

يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن عرفا

ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق

فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ

المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم

كانوا اول الامر بعيدا من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل

هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم ان هذا الفعل بعينه هو

الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية

من قوله فذبحوها هذا تقرير ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي عليه رحمة الله الرضا

تتمة لما ذكره [illegible] في هذا الباب [illegible]

[illegible] ولم يذكره لانه لم يذكر [illegible]

لا يمنع ذلك فيه وانما يستثنى من الحرف ما اذا وليهما ان والفعل نحو عسى ان يقوم زيد
واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتها في موضع رفع بها على الفاعلية والاكتفاء بان والفعل [illegible]
الكلام تاما لان الفعل فيه ذكر [illegible] [illegible] لانه [illegible] مسد [illegible] وصلتها مسد [illegible]
كما ذهب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب [illegible] وذلك [illegible] [illegible]
في هذه المسئلة **التنبيه الاول** انما يجيء استغناء الفعلين المذكورين [illegible] عن الخبر [illegible]
اذا لم يل الفعل الذي بعدان [illegible] رفع [illegible] نحو عسى ان يقوم واوشك ان [illegible] [illegible]
المذكور وكذلك [illegible] لم يتعين ذلك بل جاز فيه [illegible] [illegible] الوجهان الاتيان [illegible]
اذا قدمت الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم [illegible] [illegible] يكون الاسم مبتدأ
لا خبر [illegible] ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا [illegible] وان الفعل في موضع
نصب على الخبر [illegible] [illegible] [illegible] والفعل الذي بعد ان [illegible] ضمير يعود [illegible]
على [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هذا الوجه [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في التانيث [illegible] والجمع فيقول [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات
[illegible] [illegible] الفعل لان الظاهر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
يقول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم [illegible] وعسى ان تقوم الهندات [illegible]
[illegible] الفعل بضمير [illegible] الظاهر الذي بعده **الثاني** يجوز ان يقدر العاملين [illegible] [illegible]
المذكور [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في [illegible] [illegible]

احد الفعلين

احد الفعلين [illegible] ان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وغيره **الثالث** اذا قلت عسى
ان [illegible] زيد عمرا [illegible] [illegible] زيد اسم عسى [illegible] [illegible] الفصل بين صلة ان [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] وهو زيد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **واذا**
[illegible] احد الفعلين المذكورين [illegible] **وقلت** [illegible] **عسى ان يقوم** [illegible]
[illegible] **اسمها** [illegible] ضمير [illegible] فيكون [illegible] اليه [illegible] **وما بعدها** [illegible] الفعل
[illegible] **خبرها** فتكون [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **تقدم عليها** [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] المذكور **فما بعدها** [illegible] الفعل **اسم** [illegible] **عن الخبر** فيكون
[illegible] اليه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] من الوجهين **في باب التانيث والتثنية والجمع**
المذكر والمؤنث **فعلى الوجه الاول** [illegible] [illegible] **تقول هند عسى ان تقوم**
[illegible] مبتدأ [illegible] فعل [illegible] [illegible] ضمير مستتر فيها يعود [illegible] هند وان تقوم في موضع
نصب [illegible] [illegible] [illegible] في موضع رفع على انه خبر المبتدأ **والزيدان عسيا ان يقوما**
فالزيدان مبتدأ [illegible] فعل [illegible] [illegible] الالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها
[illegible] [illegible] خبر المبتدأ **والزيدون عسوا ان يقوموا** وكذلك والهندات عسين ان يقمن
كذلك **وعلى الوجه الثاني** وهو [illegible] [illegible] الخبر فتقول زيد **عسى** ان يقوم والزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] **الجمع** [illegible] [illegible] والفعل بعدها في موضع رفع على [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] في موضع رفع على الخبر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

المنصوبات

المفعول به

نوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فلا بخ يجوز

عسى ان يستثنيهن ... تكريرا لنحو قول ... ان لم تقرأ ... وغيره ... وهو لفتح

انقضى الكلام المنصوبات ... النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا

لا غير ثم شرع في النوع الثاني منها وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال **النوع الثاني** من انواع المعربات

من الاسماء **ما يرد منصوبا لا غير وهو فضلة** بدليل الاستقراء ولما كان الاصل في

... الفاعل ... وكان المفعول به اكثرها استعمالا واشهرها ذكرا وكان ... النصب ...

بحسب ... الذي ... النصب والفاعل قدمها ... فقال **الاول المفعول**

وقال ... المفعول ... حذف ... قال ابن هشام ... اذا قيل مفعول

والحق ... المفعول ... الفاعل ... ولا ... ذلك ... الا

الا في المفعول المطلق ... المفعول ... المفعول لا ... الاطلاق ...

والمفعول به يرجع الى ... المفعول ... وكذا ... المفعول ...

وهو الاسم الفضلة ... [illegible] ... من ... الكلام ... رحمه الله قال

ابن مالك في شرح العمدة ... كالمفعول والحال والتمييز ...

بها العمدة ... من اجزاء الكلام الا بدليل ... جميع المنصوبات

الاصل منها والمحمول عليه وقوله **الواقع عليه الفعل** اخرج سائر المنصوبات ...

فلانه لا ... شيء منها ان الفعل واقع عليه ... المفعول المطلق انه واقع ...

ان الفعل واقع ... وفيه ... المراد بوقوع الفعل عليه تعلقه بلا ...

بحيث

بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ... مع ... ما ضرب زيد

ولا ضرب عمرو ... وصدق ... فان قيل ... الوقوع وارادة التعلق ...

... الاول ... والثاني ... قيل ... وقوع الفعل ...

... التعلق المذكور ... ارادة التعلق من الوقوع حقيقة ... فلا يلزم دعوى الوضع

... او ... الوقوع ... التعلق ... التعلق ... الوقوع فذكر الملزوم وارادة

اللازم ... وانما ... عن اضافة الفعل ... الى ... الفضلة ...

... اضافة ... ذكره ... ضرب زيد ... المفعول ...

... وذلك ... ولو ... فيكون ...

الفعل ... الاصطلاحي ... الوقوع ... وشمول ... المفعول ... الفعل ...

... قول ... **والاصل** اي الراجح في المفعول الذي ...

... **ان يتاخر عنه** اي عن الفعل ومن الفاعل ايضا ... الاصل

الفاعل ان تقدم ... المفعول ... وان ... الفعل ...

... الفضلات ... الفاعل ... الفعل والمفعول ...

... الفاعل ... المفعول ... الاصل ... الفعل

... النون الثقيلة والخفيفة ... الاصل ...

تقديم المنصوب ... الفعل ... الامر ... الفعل ...

وتوكيد الفعل ... قال ابن مالك ...

والرفع والنصب اجمل اعرابه فتقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون ان قيل هل يجب
ان يكون الحكم المذكور مفروضا في الاختيار وانه يجوز التقديم في الضرورة الثاني ان يحصل بتقديمه
الى حسن ما لمبتدا نحو موسى ضرب عيسى الثالث ان يكون الفعل تعجبا نحو ما احسن زيدا
فلا يجوز زيدا ما احسن اذ لا يتصرف فيه لكونه الرابع ان يكون الفعل صلة لحرف مصدري
نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان زيدا تضرب كرهت ولا ان زيدا
تضرب كرهت اذ الفصل بين الموصول وصلته الخامس ان يكون الفعل مقرونا بلام
الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله هذا ان لم توجد ان فان وجدت
جاز التقديم نحو ان زيدا اضرب او جاء قسم نحو والله لاضربن فلا يجوز زيدا والله لاضربن
السادس ان يكون الفعل ان وصلتها نحو عرفت ذلك فلا يجوز ذلك عرفت فصل
ويختلف في ذلك فقيل كرهه الابتداء بان المقصود للالتباس بان الى من لعل وقيل
للالتباس بان المكسورة ولانه في الفرق الخفيفة هذا اللبس ولذلك اجتنبوا هذا اللبس
عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة بل اوردوا مثل ذلك في مثل كرمت
فلست عجبت ان ذلك يرتفع بمجرور المقصود التعليل وهو اصل في كل تقدير
سواء ظن السامع ان مفتوحة اللام مقدرة او فيها مكسورة وذلك في التعليل
مستقل من اللام المقدرة ومع الكسر مستقلا لكونها في الجملة المصدرة بان المكسورة تقع
في مثل ذلك جوابا للسؤال من العلة مقدرا فقول اكرم زيدا انه فاضل واكرم عمرا
انه جاهل كانه قيل لم اكرمه او لم لا اكرمه فقيل انه فاضل او انه جاهل فحينئذ هذا اللبس

من الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب به بخلاف ذلك اتفق رجحت
لكونه موقعا في خلاف الغرض **وقد يتقدم** المفعول على الفعل لقوة في العمل وبين ذلك
فانه بالمفعول على الفاعل الا المفعول معه سواء في ذلك ولذا عبر في التسهيل بتقديم
الفعل فيتقدم **جوازا** حيث لا موجب لتقديمه ولا مانع منه **لافادة الحصر** اي حصر الفعل
الواقع في المفعول **نحو زيدا ضربت** اي لا غيره او وجوبا بحسب اقتضاء المقام هذا
قول الجمهور وكان اهل البيان يطبقون عليه وخالف في ذلك ابن الحاجب وتبعه
ابو حيان وقال ابن الحاجب في شرح المفصل الاختصاص الذي توهمه كثير من الناس
وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال بل الله فاعبد
ورد هذا الاستدلال بان مخلصا له الدين اغنى عن افادة الحصر في الاية الاولى ولو لم
يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى فاعبدوا ربكم وقال
امر الا تعبدوا الا اياه بل في قوله بل الله فاعبد من اقوى دليل الاختصاص فان قبلها لئن
اشركت ليحبطن عملك فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها اعبد لما حصل الاضراب الذي
هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعي الاختصاص بنحو افغير الله تأمروني اعبد واجيب بانه لما كان
من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة
ورجحت الكثرة المعارضة الاختصاص بقوله تعالى كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته
واجيب بانه لا يدعي فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي
وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في اية واحدة وهي افغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون

فان التقديم في الاول قطعا ليس للاختصاص وفي الباب قطعا للاختصاص من غير وجه قول الجمهور
فشرطوا ان لا يكون التقديم مستحقا تنبيه المشهور ان الحصر والاختصاص مترادفان وافاده
تقي الدين السبكي النزاع فيه فقال اشتهر كلام الناس في ان تقديم المعمول يفيد الاختصاص
ومن الناس من يفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر
والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما ان الحصر نفي غير
المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لغيره نفيا
وقولهم ان الفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظ الحصر صحيح فقد ذكرها غير واحد وهذه مسئلة جليلة
تطفلت بها جماعة رحمه الله والا فالتقديم والتاخير اللذان عرفهما النحوي النظر فيهما في مختصه
من حيث الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما ووجوبا في مستثنيين اثنين وفي قوله
المزوم صدر الكلام وذلك في اشياء منها نحو من ضرب والشرط نحو
ما ضربوا واضيف اليهما نحو غلام من ضربت وغلام من تضرب اضرب
الثانية ان يقع بعده في الجزاء جواب ا وليس نحو منصوب به مقدم عليها نحو
فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدم ويجب تاخيره ما اليوم فضرب زيد **تنبيهات**
الاول منع الكوفيون تقديم المفعول في نحو زيدا غلامه ضرب لانه في التقدير
من وجهين احدهما بالنظر الى غلامه لانه من تمام عمره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معمول
والثالث بالنظر الى المفعول ضرب لانه مفعول فيه الضمير المتصل بغلامه كانه ضمير قبله
بخلاف في الرتبة واذا اتصل بمنصوب ما في غير المفعول فقط ذكره في

ضرب نحو غلامه زيد ضرب في المعمولية والمفعولية ومنعوا ايضا نحو ما او قدم خبر ضرب زيد
وما اراد وانه زيدا ان في اراد ضمير زيد لان المفعول فيه هو الفاعل ولا يجوز ان تقدم رتبة
المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يقدم ما هو متقدم عليه لفظا وليس
يتقدم بالتقدير بخلاف ضرب غلامه زيدا فان رتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديم ما عليه ومنعوا
ما يطابقه اهل الادب ولكن حذف الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واثبت المفعول
الذي هو فضلة وذلك بان قدمت على الفعل واجازه البصريون في المسائل كلها
الرض علينا من القياس وهو من الكلف بالتقدم اللفظي في الاولى ولان رتبة المفعول بعد
الفاعل وانما لم يجز تقديم المفسر وعند ابن الفاعل اخره بالفصل بين المفسر فنقول ان تقديره
غلامه ضرب زيد ضرب غلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد ضرب والثاني ان
المستثنى قد جاء في الاخير مثال الفاعل لوروده السماع بما سمعوه فنظير الاول
قوله كعب بجوده نهارا وانقاد متهيب لها وولد الرياح التقليد في شعرها ونظير الثانية
قوله ما رباه الف الذي الف الحمد لها وليشقى بسعيه المغرور بها ونظير الثالث قوله
سرورها الخوف اما ركبت على مدح حجا ونظير الرابع قوله ... ان شاء
والذي لو ان بنت ... ونظير الخامس قوله ما ... ولا ينفع الا
... الزبير ... بتحريك النون ... البيت الثاني
لسلم امرؤ من ... لطعوله بالمفعول الفعل فقال به ... ولي
الرمين ... في ... فيه كسرت على ... اي ركبت اشرا ... بحج

بكسر الجيم المعجمة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب ... كالمرة فان قلت المقدم في المسئلة ...

وههنا ظرف ... فان قلت المسئلة مفروضة في المفعول ... [illegible]

ليس مختصا به كما تقدم الثاني الناصب للمفعول به فعل متعد نحو ورث سليمن داود

او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول ... او اسم فعل نحو عليكم

انفسكم او مصدر نحو ... او اسم تفضيل ... ينصب المفعول به وان كان

متعديا وكذا الصفة المشبهة ... [illegible]

[illegible] ... ولقد ... في الحال كقوله ثم ... [illegible]

[illegible] ... وذلك ... [illegible]

وذلك فيما انتصب على الاشتغال نحو زيدا ضربته او على النداء نحو يا عبد الله ... الكلام

عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ... على التحذير

بايا نحو اياك والاسد اي باعد ... من الاسد ... او ...

او تكرار نحو ... والسيف ... او على الاغراء ...

... نحو المروءة والنجدة ... [illegible]

... الثاني ... من المفعول المطلق ... [illegible]

... المفعول ... [illegible]

... [illegible]

... الاطلاق ... [illegible]

وتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منقوض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول

ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل

مفعولا اصطلاحيا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى

بالمفعول الا المفعول به خاصة والمفعول فيه ونحوه شبه بالمفعول وهو مصدر

يؤكد عامله اي يقويه وان لم يكن مشتقا منه وتوكيده له باعتبار ان حدثه المفهوم

منه يقرر ان كان مصدرا وتضمن ان كان غيره وتسمية هذا النوع مبهما او يبين

نوعه او عدده اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم منه

عدما التقرر وتسمية كل من هذين النوعين مختصا ومؤقتا ... وفي قوله عدده

الواحد لانه عدد ... ويخرج بقوله تؤكد عامله ... المصدر في نحو قمت احدالا

لك وكرهت ... لانتفاء التوكيد وبيان العدد ونحو القهقرى ...

كرهت البغض البغض فانه وان كان يؤكد لكن لا العامل ولا يرد على الحد

المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا

لنوعه او عدده كونه كذلك بحسب دلالة اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب

... على تقدير كونه مفعولا به ليس بهذه المثابة نعم يرد عليه الجر في نحو

ضربته ضربتان وضربتك ضرب اليم فانه مبين للعدد في الاول والنوع

في الثاني لو صدق الليم فهو منقوض به وكذا الحال المؤكدة لعاملها اذا كانت

مصدرا فلنقول ... وليس خبرا ولا حالا كما قاله ابن هشام في الاول ...

تنبيه قيل يرد على هذا الحد نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق
على الصواب وليس بمصدر انتهى وقد يمنع الورود باحتمال في مابه المراد علية الجمهور
من انها مفعول به لا مفعول مطلق والقائل بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة
منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله الزمخشري وابو عمرو بن
الحاجب وجمال الدين بن هشام قال لو لان المفعول به ما كان موجودا
قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدا فزيدا كان موجودا
قبل الضرب وانت نفعت به الضرب والمفعول المطلق ما كان الفعل
العامل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق الله السموات فانها لم تكن
موجودة بل عدما محضا والله اوجدها وخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا
لا مفعولا به قال ابن هشام والذي غر اكثر النحويين في هذه المسألة انهم يمثلون
المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال
لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله
تعالى لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات
جميعا قال وكذا البحث في انشأت كتابا وعملت خيرا انتهى واجاب الجمهور
بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل
فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير الوجود تستدعي ثبوت الموصوف
اولا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل

فيه

فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير الوجود تستدعي ثبوت الموصوف اولا واما
المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل
يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل او الزم كونه موجودا قبل الفعل كل
ذلك دعوى بلا دليل عليها **نحو ضربت ضربا** شاهد للمفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله
نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من الارض نباتا وعين العامل فيها الفعل المذكور او
مقدر بمعناه ولفظه قولان الاول هو قضية كلام سيبويه على ما قيل كالتسهيل وهو
مذهب المازني والمبرد والسيرافي ومن تبعهم واختاره من المتأخرين الرضي [illegible] ابن يعيش
الا ان الكثير لانه لما كان نوعا منه وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه ولان الاصل
عدم التقدير بلا ضرورة تدعو اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما قال ابن
عقيل لان الكثير كون المصدر من لفظ الفعل وكونه بغير لفظه قليل فيحمل القليل
على الكثير **او ضربت ضرب الامير** شاهد للمفعول المطلق المبين لنوعه
وهو عطف على ضربت ضربا بتقدير او ضربت ضربا مثل ضرب الامير فحذف الموصوف
ثم المضاف ومثله ضربته ضربا شديدا وضربته الضرب اي الضرب المعهود
فلو اردت بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتأخرين **او**
ضربت ضربتين شاهد للمفعول المطلق المبين لعدده ومثله فدكتا دكة
واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره من صفة نحو اشتمل الصما
او ضميره نحو عبد الله اظنه جالس بنصب عبد الله او اشارة اليه كضربته ذلك الضرب

ولا يشترط كونه بمعنى المصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب ظننت
ذلك يشيرون به الى الظن او مرادفه نحو شنئته بغضا واحببته مقة او مشاركه له
في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا
ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل تبتلا وانبتاتا وتبتيلا او دال على نوع
منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى والاصل قعد القعود القرفصاء ورجع الرجع
القهقرى او دال على عدده كضربته عشر ضربات فاجلدوهم ثمانين جلدة او على
آلته كضربته سوطا وسوطين او اسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط
او ضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل
او ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا او ما الشرطية نحو
ما شئت قم اي اي قيام شئت قم و المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل يجب
افراده دائما باتفاق قال الرضي لان المراد بالتأكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم
يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي والقصد للماهية من حيث هي يكون مع
قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها قصدا
انتهى واما العددي فيثنى ويجمع باتفاق لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا وفي
المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز تثنيته وجمعه قياسا
لحصول ما يكون سوى التثنية والجمع اذ النوع المتميز اذا انضم اليه نوع آخر ثبت الامر الذي
يكون به التثنية واذا انضم اليه ثالث فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز ان تقول

قمت

قمت قيامي زيد وعمرو وقلت قولا كثيرة ومنهم من منع في غير المسموع وهو ظاهر مذهب
سيبويه واختيار الشلوبين والاول هو المشهور تنبيه عامل المفعول المطلق اما مصدر نحو سيرك
السير الحثيث تعب او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصافات
صفا او اسم مفعول نحو الخبز ماكول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام وعدم الالغاء
فلا يقال ما احسن زيدا احسانا ولا احسن بزيد حسنا لعدم التصرف فيهما وكذا
كان مما لا مصدر له ولا يقال كان زيد قائما كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا
بتوسط التصريح وشرط الوصف ان يكون للاحداث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا
ولا القوم سكت قياما   واما قوله   اما الملوك فانت اليوم الامهم   لؤما
وابيضهم سربال طباخ   فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع ولا ينصب
بغير الثلاثة فلا يقول نزال نزولا ولا صه سكوتا وزعم ثعلب في نحو انت الرجل علما
ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل لما فيه من معنى الكمال قال ابو حيان وغيره هو تمييز
محول عن الفاعل اي تبادل الرجل الكامل اي انت الكامل علمه وليس مفعولا مطلقا في المفعول
المطلق يجوز حذف عامله لدليل مقالي او حالي كقولك لقادم او لمن قارب قدوم
ملك خير مقدم اي قدمت ومنعه ابن مالك في عامل المؤكد قال لانه انما جيء به لتقويته
وتقرير معناه والحذف مناف لها ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو انت الا
سيرا وجوبا في نحو سيرا سيرا وفي سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التأكيد
في شيء لان المصدر فيه نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه بدليل

امتناع الجمع بينهما وان من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن حيث في تعليق
حواشيه على الخلاصة والحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد **وجب**
حذف عامله اي المفعول المطلق **سماعا** ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به
وذلك **في** مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف افعالها ولم تستعمل افعالها
مع كثرتها وحاجتهم اليها فدل على وجوب حذفها فنصبها يدل على عاملها وجعل المصدر
عوضا منها من حيث انه يفهم منه المعنى مطلقا بالكثرة الا انه لما لم يقدر عامل لها بعد ورود
ما كثر مالم يحتج الى السماع فلذلك سيأتي لحذف الفعل **مثل سقيا** اي سقاك الله سقيا
ورعيا اي رعاك الله رعيا وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا
وعجبا اي عجبت عجبا قال الرضي ان هذه المصادر واشباهها ان لم يأت
بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول بحرف جر او باضافة المصدر
اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وحمدت
الله حمدا وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكائية يحمده على عظيم احسانه ونيّر برهانه
ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما يبين بالاضافة او بحرف
الجر فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ونحو سحقا له وبعدا او مفعوله نحو ضرب الرقاب
وسبحان الله ونحو شكرا له وعجبا منك فلم يكن من قبيل النوع نحو كرما لكرمهم وسحقا لهم
فيجب حذف الفعل في جميع هذه قياسا وقد عرفت الضابط كما ذكرنا فالموضع
وجب حذف فعل في هذا الضابط لان حق الفعل والمفعول ان يتصلا بالفعل واستحق حذف

الفعل في بعض المواضع اما لانه قصد الدوام والثبوت فحذف ما هو موضوع للحدوث
والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا لك ومعاذ الله وسبحان الله
واما لتقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله اولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه
بسرعة كلبيك فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود
المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح
اظهار الفعل حيث لا يجوز فلا تقول كتب كتاب الله ووعد وعد الله واسبح سبحان الله
واحمد حمدا لك انتهى ملخصا وصرح بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا وحمدت
حمدا مع التلفظ بكون الخبر الاانشاء واذا كان انشاء كان المصدر والفعل متقابلين
يريد انهما لا يجتمعان ولكن اذا اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل
لم يجز ان تذكر المصدر انتهى وليس بشيء اذ قد وقع في الخطبة المذكورة من كلام امير
المؤمنين عليه السلام وليس بجائز ان يكون الخبر وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى **تنبيه**
من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعال لها اصلا فيقدر لها عامل من
معناها نحو فقدت قعدت جلوسا ومن هذه الانواع احدها ما يستعمل مفردا فقط
نحو افا وتفا لكن اي قذرا ووالف وسحق الاذن والتف وسحق الانف
ذو قرار ... وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل حكاه ابن الاعرابي
في الدعاء على القوم بهرهم الله عليهم الثاني ما يستعمل مضافا فقط نحو ويله وويحه بالاضافة
الى المفعول اي ذكره ولم يستعمل اسم فعل فتقول ويل زيد بالنصب اي ويح زيد

واسما مراد فالكيف فتقول ضربته ضربا اي كيف زيد الثالث بالسوط ام بالعصا
وبعضها اقوى كروت كما لزيد وويحه وويل له وويله اي حزنا له وقوله وكيفية التعذيب ظاهر
من التفسير وقيل ويل لعذاب وويح رحم لانه كلمة ترحم وويل لمن لا يستحق لانه كلمة عذاب لمن
يجب هذه قياسا فيما علم ان من استقر الكلام في بعد كل حال ما حذف الفعل
سماعا لزوما لما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقوع ما يسد مسده وتجري
ما لم يسمع وذلك في مواضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة متقدمة طلبية كانت
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي تمنون منا وتفدون
فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق متضمنة لشد الوثاق وعاقبته اما قتل واما استرقاق
او من او فداء ففصل هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وخبرية كقولك زيد
يكتب فقراءة بعده او ببعد وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ومنه قوله
لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما وقوع السؤل والامل قدره ووقع تفصيل لعاقبة
الجهد اما درء واما وقوع وانما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهي
نصب المفعول المطلق للاشعار بالعامل المحذوف في الجملة المتقدمة مسده لكنها
لدي هذا التفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفصيل كقولك منا او
تفصيلا لا لعاقبة مضمون جملة كزيد [illegible] اما [illegible] قريبا او بعيدا اي [illegible] منها ما وقع مؤكدا
لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة لا تحتمل من المصادر غيره كقوله
له علي الف اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لا تطرق اليه احتمال

غيره

غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة كان المصدر
مؤكد لنفسه نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل
لان الفعل وحده دال بالطريق الصريح على الضرب وانما سمي مؤكدا لنفسه لان الاعتراف مضمون
الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لا يقال مضمون الجملة ثبوت الالف عليه
ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا مضمون
الجملة وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذي قبله نفسه وقد جوز فيه الرفع
خبرا لمبتدأ محذوف اي هذا الكلام اعتراف والثاني هو الواقع بعد جملة تحتمل هي وغيره
غيرها نحو زيد قائم حقا فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها
ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير
حق فلما جاء المصدر المذكور صارت به نصا في الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل الجملة
نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد لنفسه ليس مؤثرا والمؤثر غير المؤثر وانما وجب
الحذف في هاتين الصورتين لوجود القرينة وهي النصب فيهما للاشعار بالمحذوف ووقوع
الجملتين فيهما مسده والمناسبة ظاهرة تنبيه الاصح كما في التسهيل منع تقديم هذين
المصدرين فلا يقال اعترافا له علي الف ولا حقا زيد قائم لان العامل فيهما فعل مقدر تفسيره
مضمون الجملة اي اعترف بذلك اعترافا واحقه حقا ولانهما لذلك لا بد من تمام
الجملة قال الرضي وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين
لافادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لضعف العامل واكثر ما اذن من هذا الباب

ومنها ما وقع محصورا فيه بالا او بانما او مكررا بعد اسم لا يصح جزءا عنه فالاول ما انت
الا سيرا وما انت سيرا الا والثاني نحو زيد سيرا سيرا والتقدير ما انت الا تسير
سيرا وانما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا وقد يجي ذلك معرفة نحو ما انت الا سير
البريد وانت وزيد السير السير فالاسم الذي جاء بعده المصدر في هذه الاشياء اسم عين والمعنى
لا يصح ان يكون جزءا عنه فوجب الحذف في ذلك كله للقرينة التي هي نصب المصدر
لاشعاره بالمحذوف كما مر مع عدم صلاحية الجزئية لو رفع وقيام الاداة في الاول وهي
التكرير في الثاني مقام المحذوف لشبهه وان الاول لو اعتم لم يكن ثم داع الى التكرير
في الاقامة وانما قامت الاداة مقامه لما فيه من التاكيد القائم مقام التكرير فان لم
يكن المصدر محصورا ولا مكررا لم يجب الحذف نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفت
فقلت انت سيرا ولو كان الاول خبرا عن اسم معنى لم يجز الا الرفع الا على تجاوز في رفع
المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم
وعلل الرضي وجوب الحذف في هذه الصورة بان المقصود حصل من الحصر والتكرير وصف
الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع
يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا كقولك الله يقبض ويبسط وكذلك اسم الفاعل يشابه
لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم
لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسم فاعل هو من العمل كالفعل
لمشابهته فصار العامل لازم الحذف وقد تقدم لهذا في باب المبتدا ما يناسب هذا وكذلك قال

قال

قال الاصل في سلام عليك سلمت سلاما عليك ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث فعدلوا الى
الرفع [illegible] ومنها ما وقع مثلا للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع مثلا
للتشبيه بعد جملة هي قوله فاذا له صوت وهي مشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له والجمهور على ان هذا المصدر منصوب
بفعل مقدر من لفظه لا يقدر بين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة لدلالة ما سبق فيه
فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اي يصوت صوتا دائم
مقام المصدر كانه اخبث [illegible] وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله
له صوت لا بفعل مقدر ويجب الرفع في نحو له علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا
اذ العلاجي ما كان من افعال الجوارح وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة
وفي نحو في الدار صوت صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام لعدم تقدم صاحبه
فيها ويجوز النصب فيها على الحال من الضمير المستتر في الظرف وان كان نكرة جاز فيه الرفع
على البدلية والصفة وان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة لانه الفرق
واجاز الخليل في تقدير مثل هذا الرفع والنصب مستويان ولا خلاف في ان في
الا ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور
الى انهما متساويان لان في النصب التقدير والاصل عدمه ومنها ما وقع مثنى للتكرير

والتكرير نحو لبيك وهو مثنى مضاف من ألب بالمكان إذا أقام به وجوز أن يكون مصدر لب
بمعنى ألب فيكون محذوف الزوائد والوجه الأول لأن الأصل عدم الحذف فالأصل
ألب لك إلبابين أي أقيم على طاعتك إقامة كثيرة متكررة وليس المراد خصوص
الاثنين وحذفت النون والفعل للتكثير لأنه أول تضعيف العدد وزعم يونس أنه
مفرد كلديك والأصل لبب فقلبت الباء الأخيرة ياء لثقل التضعيف ثم قلبت
الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت ياء بالإضافة إلى المضمر كلديك وعليك
وسعديك مثنى مضاف أي أسعدك إسعادين ولا يستعمل مفردا ولا يستعمل إلا بعد لبيك
ومثل ذلك دواليك أي تداولا بعد تداول ... وحنانيك أي تحننا بعد تحنن وهذا
ذيك أي ... وهجاجيك أي كف كفا بعد كف ... من ...
وهي من المواقع من لفظها وإنما وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المشعر
بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف كذا قيل وفيه بأن التكرير لا يصلح لذلك لكونه أمرا
معنويا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم إن كونه خارجا عن ... أنه مصدر مثنى
فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله ... وقوع المصدر مثنى في ... لما
التعريف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد به نفسه التكرير أو خارج ...
أو ... كثيرا أو كان لغير التكرير ... قرينة ... مختلفين ... الوجوب
المحذوف ... واضح ... الفاعل والمفعول كما ذكرنا قبل انتهى وجميع هذه المصادر
لا تتصرف أي لم تستعمل إلا ... من ...

بسهل أن ... وما يجب حذف العامل فيه قياسا ما كان ... سواء
كان مع استفهام أو لا كقوله أزيدا وزيد بن الخطوب ... والكرار أنت
في الحديد قاعدا وقوله قعودا وأنتم إلا ... سوء ... أسباب السيادة والمبتدأ ...
ولا مانع من أن ... همزة التوبيخ ... محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي ... فلست
... نعم ولكن المراد من عدم الاستفهام ... فقط وإنما وجب الحذف فيه لقيام
القرينة وهي النصب ... التي ... التوبيخ مقام المحذوف الثالث
... منصوب ... المفعول له ويقال له المفعول لأجله والمفعول من أجله
وهو الاسم المنصوب بفعل اصطلاحا أو شبهه من مصدر أو وصف كما سيأتي
فعل ذلك الفعل ... بالمفعول ... طريقة الاستدلال لتحصيله
أو تحصيل المفعول له أو حصوله ... فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات
وما بعده مخرج لها عدا المحدود فالأول ... الفعل لتحصيله نحو ضربته تأديبا فإن
في مفعول له ... منصوب بفعل وهو ضربت فعل الذي ... هو الضرب
لتحصيله فإن قيل التأديب ... الضرب فكيف يحصل به قيل إنه يحصل به ...
وهو التأديب ... التأديب قال بعض المحققين ...
... ألا ترى ... أن التأديب ... الضرب
... الأحداث ... انتهى الثاني
وهو ما فعل الفعل لأجل حصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا فإن جبنا مفعول له منصوب بقعدت وقعد

الفعل وهو القعود ولهذا قالوا المفعول له هو سبب الاقدام على الفعل سواء كان علة غائية
للفعل متأخرة عنه في الوجود كالتأديب للضرب او علة موجبة له موجودة قبله كالجبن للقعود
والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهني ومعلولا له بحسب الوجود الخارجي فلا تغاير بين
التأديب والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة خارجية فقط
تنبيه قيل في حده المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد اي التعريف
فيه الحكم المذكور فيجب ان يتقدم تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود وان التصور
لا يحصل فيه فلا يتوقف عليه تصور المحدود ولكن موقوف على الحد ثم نصب المحدود موقوف
تصوره على تصور المحدود لان المأخوذ في التعريف ليس نصب المحدود بل مطلق النصب
والسلم فيكفي في الحكم المقصود به آخر غير الحد فيما مر انك هذا الحد من ارتكاب الاستخدام
المسامحة للمبالغة في الايضاح والتبيين فقد قيل الاحسن ان يخرج في الحد والله على الوجه سؤال
المشهور منها انما **شرط** في نصبه عند الجمهور **كونه مصدرا** لانه علة للفعل والعلل انما تكون
بالمصادر لا بالذوات وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون اما العبيد فذو عبيد
بنصب العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى مهما يذكر لاجل العبيد فزيد ذو عبيد لا غير
فالعبيد علة للذكر وضع ذلك سيبويه وانكر اجازته على ضعف اذا لم يرد به عبيدا باعيانهم
قال فاذا قلت اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك لم يجز الا رفعهما
واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فهو ذو عبيد
وهذا الكلام راجع بالمصدر وجعل بعضهم مفعولا به اي مهما تذكر العبيد فصح ان لا **مانع مقارنا له وقتا**

في دلالة الحال كذا في الصغير م

بان

بان يكون وقوع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك
وهذا الشرط اشترطه الاعلم وجماعة من المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين
وفاعلا بان يكون فاعله وفاعل المعلل واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
حذر الموت فان حذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل واحد وهم الكفار وهذا الشرط ذكره المتأخرون
ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قاله في الهمع وهو مرتضى الرضي قال والذي
يقوى في ظني وان كان الاغلب اتحاد ذلك وعليه فيكون انتصاب خوفا وطمعا في قوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا على المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم او الاحل
الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل
الرضي على عدم اشتراط ذلك بقول امير المؤمنين علي عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي النظرة هو الله تعالى
واشتراط الاتحاد يتأول هذا ايضا كما تأول الآية وحاصل ما ذكره المصنف من الشروط ثلاثة
كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان الفعل واتحاد فاعلهما وزاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا
قلبيا كالرغبة نحو جئتك رغبة في اكرامك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال
الجوارح قال الشاطبي وهذا الشرط يستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع
في الزمان مع الفعل المعلل انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اي لضرب
زيد وفقد احد الشروط المذكورة يجر بحرف التعليل وهو اللام ونحوها فهم [illegible]

ونه والكاف وكمه ويجري مجراها من ثم اشارة الى المكان الا قبل كما تقدم ومن اجل
لعدم الشروط المذكورة جئت بالآية في نحو قوله تعالى والارض وضعها للانام لفقد المصدرية فان
الانام علة الوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عم ان امرأة دخلت النار في هرة
في هرة اي لاجل هرة ونحو تهيأت اليوم للسفر غدا لفقد اتحاد الوقت فان وقت
التهيؤ غير وقت السفر ومثله قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي لاجل الغم وقول الشاعر
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ونحو جئتك لمجيئك اياي
لفقد اتحاد الفاعل فان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المجيء المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم واذكروا الله كما هداكم اي لهدايته
اياكم وقول الشاعر واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر تنبيهات
الاول الشروط المذكورة معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه ففي غير المستوفي لها يجب جره
بحرف التعليل سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح في الاول
النصب وفي الثالث الجر وفي الثاني يستويان ونقل عن الجزولي انه منعه في الاول قال الشيخ
ولا اعرف له في ذلك سلفا الثاني يجب المفعول له فهم يحدث الذي يجب الفعل
الذي هو في الاصل جواب لما هو جواب له والجواب لما يجب السؤال فاذا قلت قمت
فكان المخاطب قال مستفهما لم قمت فقلت اجلالا لك اي اجلالا لك الا انه سقط اللام
... لهذا ... الثاني الجواب ... لان ...
اصلها هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين واكثر المتأخرين وذهب الزجاج والكوفيين

وجعلوا

وجعلوا انه مفعول مطلق وذلك لم يجعلوا له مستقلا بباب المصدر بعينه ثم اختلفوا فقال
الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون
ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق نحو قعدت جلوسا
ولا اعرف هذا لكن ... المصنف رحمه الله ان لا يعد المفعول له قسما برأسه بل ...
جمهور البصريين ... كان ... المنصوب ... كما سيأتي وان ...
مذهب الزجاج والكوفيين كان عليه ادراجه تحت المفعول المطلق كما فعله الكوفيون
الثالث ... المفعول المطلق ان ... ذلك ليس مفعولا له ليس
بمنصوب ... المنصوب ... كلامه ... المفعول له
من نوع المنصوب ... فلا يكون ... مفعولا له ... بل هو عندهم مفعول
بواسطة حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ... الاصطلاح
الرابع ما يرد ... المفعول معه ... فعل ... بان يكون
الفعل ... صدور الفعل ... والمفعول به وقوع الفعل عليه فقوله معه
نائب الفاعل مسند الى المفعول كما ... والمفعول به والمفعول له
والمفعول فيه والضمير المجرور ... واحترز ... بعض ...
الفعل اللازم النصب ... الاكثر واليه ذهب بعضهم
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم في قراءة النصب قيل الوجه ان يجعل من قبيل ...
بين ... ان نائب الفاعل فيه ضمير راجع الى مصدره اي حصل ...

لان باب لزوم الظرفية لا ينوب عن الفاعل فيجوز ان يكون معه الذي فعل الفعل بمصاحبته

مع ان يكون نائب الفاعل ضميرا راجعا الى المصدر والضمير المجرور راجعا الى الموصول كذا في

الفوائد الغياثية وهذا ما قال بعض المحققين وظاهر ان ذلك كله باعتبار الاصل لان المفعول معه

في الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق للانسان وسماه سيبويه بهذا وبالمفعول

على ان الباء بمعنى مع **وهو المذكور بعد الواو** الذي بمعنى مع **لمصاحبة معمول فعل**

الظرف لغو متعلق بالمذكور اي الذي ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول

فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل

ملفوظا به كالمثالين او معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع فقوله المذكور بمنزلة الجنس وقوله

بعد واو المعية مخرج لما ذكر بعد واو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل

مخرج لنحو كل رجل وضيعته فلا يجوز نصب وضيعته على المصاحبة فانه وان كان مذكورا بعد

واو المعية لكن لا لاجل مصاحبة معمول فعل قال الرضي وقولي لمصاحبة كونه مشاركا لذلك

المعمول في ذلك في وقت واحد فربما في سرت وزيدا مشاركة للمتكلم في السير وقتا

واحدا اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف مشاركة في السير لكن

لا يلزم كون السيرين في وقت واحد انتهى واورد عليه نحو سروا الطريق فانه من

صور المفعول معه قطعا وليست الطريق مشاركة للمتكلم في السير المأمور به وقد صرح نجم

الدين سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم تشريك

في الحكم نحو سروا الطريق او كان ثم تشريك لكن لا يكون مقصودا بل المقصود الا على المصاحبة

نحو جئت

نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالشركة هو اشتراط الاخفش ولم يشترطه غيره بل اشترطوا

مطلق المصاحبة وهو الصحيح **تنبيهات الاول** قال بعض المحققين في نحو المذكور لتقدم الفعل الاسم

المذكور فيجب ان الى ذهب اليه صدر الافاضل تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه يجيء جملة

كما في قولك جاء زيد والشمس طالعة نظرا في عدم تقييده من التأويل في هذا المثال حيث

اولوا اليه فيه ان يجيء وقت مجيء زيد الشمس طالعة عند مجيئه فلها كما [illegible]

بالدائرة تماسكا بها وقال ابن عصفور [illegible] بكرا وكذلك [illegible]

مزيد كلام لذلك الرقم **الثاني** اختلف في عامل المفعول معه على اقوال احدها ما ذهب

اليه الجمهور من ان العامل ما تقدم من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه نحو المصدر كعرفت

استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كما انا سائر والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة وفصيلها

ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا يضر الا في الاستثناء الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل محذوف

بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكأنك قلت جاء البرد ولابست الطيالسة

ورد بان الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اي مخالفة

الاول في اعرابه فيكون اعرابه نصبا ورد بان الاعمال في المعاني [illegible] من انه يقتضي اليه عند [illegible]

اللفظ الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر رحمه الله من انه نفس الواو ورد بانه لو كان كذلك

لاتصل الضمير بها كما يتصل بالحروف الناصبة مع انه لا يقال [illegible] فهو [illegible]

عن الاخفش من انه انتصب انتصاب الظرفية وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية

الظرفية والواو في الاصل حرف لم تحتمل النصب اعطي ما بعده اعرابها عارية كالظرف الا انه

[illegible] الواجب [illegible] الاصل [illegible]

[illegible]

[illegible] الثالث يجوز الفصل بين الواو والمفعول [illegible] بظرف [illegible]

[illegible]

[illegible] الفصل [illegible] لا يتقدم المفعول معه على [illegible]

كما يتقدم [illegible] العامل [illegible] الاصل [illegible] العطف [illegible]

[illegible] تقديم المفعول معه [illegible]

[illegible] العطف [illegible]

[illegible] لا يتقدم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الفصل [illegible] لا يتقدم [illegible]

[illegible] الفصل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] سيبويه [illegible]

[illegible] الاستفهام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] سيبويه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وجب انا وزيد في الثاني من قسم المثال الاول جواب الفصل [illegible] ذكر تمهيدا
للحكم الذي بعده وهو قوله والعطف في الثاني بلا تأكيد قبيح [illegible] ضربت وزيدا او ضربتك
وزيدا او نحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور
بلا تأكيد الضمير بمنفصل او فاصل قبيح اما في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن
الا بعد تأكيده بضمير منفصل او بفاصل ما واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز
الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب البصريين وظاهر كلام المصنف في باب
العطف اما الكوفيون فيجوزونه في السعة وجوزه البصريون في السعة ايضا لكن بالفاصل
الجار لتقدم ذكره [illegible] الا بعد الضعف ويمنع العطف في الثاني [illegible] منهم ابن الحاجب
وابن هشام في المغني [illegible] العطف في الثالث لا الخبر [illegible] وزيد ونحوه
من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو وقبل الواو ضمير متصل مرفوع مؤكد بضمير منفصل
سائغ يجوز نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف وفصل الرضي بان ان قصد
النص على المصاحبة فيجب النصب وان لا يقصد النص عليها فلا يجب بل يصح
العطف في نحو ضربت زيدا وعمرا اتفاقا لان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف
وانما يعدل الى النصب عن العطف لان النصب نص في المعنى المراد من المصاحبة لان العطف
في نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل [illegible] الرجلان في المجيء ويحتمل [illegible] قبل الآخر [illegible] نص
في المصاحبة وفي الثالث [illegible] التنصيص [illegible] المصاحبة لكون النص في العطف
الذي هو الاصل [illegible] وتبعه المصنف في [illegible] ونقل الاتفاق غير

[illegible] فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم نقل عن [illegible] العطف [illegible] فيه
الامرين وقال ابن هشام في المغني نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه
مفعولا معه انتهى وتعين النصب [illegible] الاول بتعين الاسم المذكور بعد الواو [illegible] لم يذكر [illegible]
[illegible] ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف يقتضي
التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت الثانية ما يقبح فيه العطف من جهة المعنى
كقوله كونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال لان المراد كونوا لبني ابيكم
[illegible] فاذا عطف كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك
خلاف المقصود قال ابن مالك [illegible] ومن هذا القبيل امتناع العطف [illegible] الثالثة ما يترجح فيه
العطف مع جواز النصب [illegible] نحو جاء زيد وعمرو لان العطف هو الاصل فالحكم
[illegible] الرابعة [illegible] التنصيص على المصاحبة [illegible]
[illegible] الخامسة ما يمتنع فيه
العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا وزججن الحواجب والعيونا
اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك
الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها واما امتناع المفعول معه فلانتفاء
المعية في البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ الماء لا يصحب التبن في العلف
ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] بعامل [illegible] مفعول به [illegible] وكحلن العيونا الثاني اختلف

في المفعول معه فذهب قوم الى انه قياسي مطلقا وهو الحق [illegible] وذهب آخرون الى انه
سماعي ولا يجاوز به قدر السماع ونقل ابن هشام الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه
العطف جوازا كضربت زيدا [illegible] والنيل فيكون قياسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو
جئت انا وزيد فيكون سماعيا وقيل في المستوى من ذلك **الثالث** اذا وقع بعد المفعول معه
خبر له قبله او حال طابق ما قبله نحو كنت وزيدا كالاخ وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز
عدم المطابقة فيعطى حكم ما بعد المعطوف نحو كنت وزيدا كالاخوين وجاء البرد والطيالسة شديدين
نظرا الى المعنى والاصل الاول ومنع ذلك ابن كيسان ورده ابو حيان وابن هشام بانه
السماع والقياس يرتقيان **فائدة** لم تأت واو المعية في التنزيل بيقين واما قوله تعالى فاجمعوا
امركم وشركاءكم فقراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك
وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة على جملة بتقدير
فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات
بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده والذي جمع
مالا وعدده قال ابن هشام في المغني في الارجح الاول لانه مفعول معه وهو اولى للسلامة
من الاضمار لانه خلاف الاصل **الخامس** مما يرد منصوبا لا غير **المفعول فيه** ويسمى ظرفا
لانه يتقدر بفي وهو اصطلاح كوفي ويسميه البصريون ظرفا لانه محل الافعال ووعاء لها
ولذلك سماه الفراء محلا ويسميه الكسائي واصحابه صفة **وهو اسم زمان او اسم مكان**
مبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسماء الجهات الست كامام وخلف

ووراء

ويمين وشمال وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار كجهة وجانب [illegible] وسائر المقادير كميل وبريد
واطلق اسم الزمان ابن هشام في المغني ان المبهم والمختص فيه سواء فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين
كوقت وحين ودهر [illegible] التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص ما دل على معين كاسماء الايام
واسماء الشهور [illegible] قبيل المختص [illegible] او ما كان **بمنزلة احدهما** اي اسم الزمان
او المكان المبهم [illegible] اسماء الاشارة [illegible] **منصوب** صفة اسم
بفعل اصطلاحا او شبهه **فعل** ذلك الفعل [illegible] شرط
الاستقرار كما مر في المفعول له **فيه** اي في ذلك الاسم والمراد بالفعل فيه بحسب الا
اللفظ وقد يباشر [illegible] العبارة من حيث التصريح بتعلق الظرف الذي هو منصوب بكونه واقعا
وقد تصرفا [illegible] من مفعول اسم زمان او مكان كالجنس [illegible]
اسم الزمان من قولنا يوم طيب واسم المكان من قولنا مكانا حسن وقولنا منصوب
بفعل يخرج نحو ذلك [illegible] يوم الجمعة فيخرج ما بعده فان المشهود وان
كان لا يكون الا في يوم الجمعة لكن الذي يدل عليه اللفظ مشهود المتكلم اياه وقولنا فيه [illegible]
احدها مرت المفعول له والمفعول فيه من اسم الزمان المبهم [illegible]
نحو صمت يوم الجمعة وهو اسم من الاجتماع [illegible] لاجتماع الناس فيه [illegible]
وهو المشهور في اللغة وحكي في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سمي بذلك لان
ادم عليه السلام جمع فيه خلقه وقيل لان [illegible] اجتمع [illegible] وفرغ [illegible] يوم الجمعة
وقيل لان اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار [illegible] وذكرهم [illegible] الجمعة

حيان جمعوا الى فضلية فالاسم اسامي ذيل غير ذلك من اسم المكان نحو جلست
خلف زيد وخلف جهات امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وجهة
هذه الجهات الست باعتبار الكائن في ذا المكان فان تغيرت جهاته [illegible] في الابهام
والافتقار نحو جلست في جهة زيد [illegible] اما ما نزل منزلة احدها من عوض الاضافية
فان له كما ذكرنا احدها اسماء العدد المميزة بها نحو سرت عشرين ميلا [illegible]
الزمان او سرت عشرين فرسخا [illegible] ما الحق المكان [illegible] فيه كلية
او جزئية كرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض اليوم بعض الفرسخ
او نصف اليوم نصف الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان [illegible] من الدهر [illegible]
الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدها ثم حذف المضاف واقيم هذا المضاف اليه مقامه
والغالب في هذا النائب ان يكون مصدرا وهذا المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه
معينا لوقت او المقدار نحو جئتك صلاة العصر او قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة
وقد يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية
قارظ بالقاف والظاء المعجمة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو ورق شجر يدبغ به قال الجوهري
لا اتيك او يؤب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرج يطلب القرظ فلم
يرجعا وصارت غيبتهما لهذا المثل تنبيهات الاول قد يفهم مما سبق ان الجهات
الست في الابهام والافتقار [illegible] ومكان [illegible]
نفس ومكان بانه ليس على اطلاقه لان المعتبر اليه لا بد ان يكون اشتقاقهما [illegible]

الواقع

الواقع فيه نحو قعدت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانك فاله
[illegible] وذلك يحتاج الى [illegible] الثاني [illegible] الاقرب [illegible]
من اسماء المكان نحو [illegible] من احد هذه المبهم [illegible] تفصيل الى [illegible] ما اتحدت مادته ومادة عامله
وهو بالمادة الحروف الاصلية [illegible] من موافقة في المعنى كقوله تعالى وانا كنا نقعد
منها مقاعد للسمع [illegible] مقعد القابلة [illegible] مرمى الكلب [illegible] فان قدر
[illegible] فان قدر [illegible] المقعد [illegible] مزجر [illegible] ثم شذ
الثالث [illegible] ظرف من غير اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب
[illegible] والاصل [illegible] وقد نطقوا بهذا الاصل قال
[illegible] وذلك [illegible] اما نحو دخلت الدار مما وقع فيه
اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت فمفعول به على القول الاصح
[illegible] مفعولا به [illegible] الفارسي [illegible]
اسقاط [illegible] وهو مذهب الفارسي وطائفة واختاره ابن مالك
وعزاه لسيبويه [illegible] الاصل [illegible] الاخفش
وعزاه الرضي الى الجرمي [illegible] المنصوب [illegible]
[illegible] المنصوب [illegible] المفعول به [illegible]
المسألة [illegible] الظرفية [illegible]
الشلوبين وعزاه لسيبويه [illegible] المحققين تنبيه قال الرضي

اى ان جميع الظروف يتوسع فيها فقولك رجب يوم الجمعة كان مع كونه مفعولا به
بسبب حرف الجر ثم جاز مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان وكذا
المفعول له فيما نحن فيه فقولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اعنى فى واللام
مما قد ثبت فى المواضع كما ان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس فى غير
المواضع الثلاثة انتهى فعلى هذا كان على المصنف ان المفعول فيه اذا اقتضت المنصوب بنزع
الخافض كما فعله فى المفعول له فتدبر انتهى الكلام على المفاعيل تماما فالحال حط قدره
المفاعيل فى هذه المرتبة وقال الرضى من النحاة من جوز ان تجعل الحال والمستثنى داخلين فى المفاعيل
فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجىء فى جاءنى زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذى هو
مضمون الراكب وفى المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اشاروا التخفيف فى التسمية انتهى
قال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال المفعول مختص بالفضلات لا بذات واما الحال فليست
كذلك لان تعلقه بها بواسطة انها هيئة له فالحال مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به
بواسطة انه مخرج من اثر تعلقه المقصود على سبيل الاتفاق ومن ههنا يظهر توجيه جعل البعض فى المفاعيل
احد ما [illegible] فيما سبق انتهى السادس مما يرد منصوبا لا غير المنصوب بنزع الخافض والمفعول
فى الحقيقة لان سقوط الخافض لا يقتضى النصب من حيث هو سقوطه فالخافض من حيث انه
العامل الذى كان ذلك الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه
فاذا لم يكن فى الكلام ما يقتضى النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب الا قريبا من القياس
لانه وان حذف المفعول الى اكثرهم يسمى مفعولا به على الحذف وهكذا فى الاصطلاح

وهو الاسم

وهو الاسم الصريح او المؤول وهذا كالجنس يشمل جميع الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله
المنصوب اخرج ما عدا المنصوبات وشمولها جميعا وقوله بفعل لازم او شبهه او كثيرا ما يكتفى
من ذكره بذكر الفعل بتقدير حرف جر اخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود وبعض افراد المفعول له
مما هو على فعل لازم على قول الجمهور كما مر وفيه بحث لان هذا الحد ما ترك المفعول له وفيه انه مطرد ولا منعكس
اما عدم اطراده فلدخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور كما رايت مع عدم انتسابه بالمنصوب
بنزع الخافض وذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر
بواسطة حرف جر مقدر وهو داخل فى القياسى والسماعى منه اوليهما على ما يرد الامور التى يتعدى
بها الفعل القاصر الى الاخر بواسطة حرف جر مقدر ودا ثالقياسى فقط لفظ وقد يكون تقديرا
كما سيأتى بيانه فاعرفه هو اى المنصوب بنزع الخافض قياسى مع ان وان المصدريتين
بفتح الهمزة فيها وتشديد النون فى الثانية وانما كان معهما قياسيا لاستطالتهما بصلتهما نحو قوله تعالى
او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع ان المخففة النون اى من ان جاءكم
ومثله قوله تعالى فليس عليكم ان تسلموا اى بان والذى اطمع ان يغفر لى خطيئتى اى فى ان بل الله يمن عليكم
ان هداكم واطمع ان يغفر لنا ربنا ونحو عجبت ان زيدا قائم مثال لما هو مع ان المشددة
النون اى من ان زيدا قائم ومثله قوله تعالى وان المساجد لله اى لان وهذه الامثلة كلها المنصوب
بفعل لازم واما المنصوب بالمتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر مقدر فالاول
نحو وعدت زيدا ان اكرمه والثانية نحو يعدكم انكم اذا متم وانما القياسى واما السماعى فيأتى واما
المنصوب بالمتعدى الى اثنين احدهما بالامور التى يتعدى بها الفعل القاصر والثانية بحرف

بر بعده فقطعا نحو اكرمت زيدا ان يزورني واكرمته لصالح ولعدت زيدا ان الغرب

ومساعدت عمرا انه مظلوم وقس على ذلك ونقضه بانحو اياك ان تحذف اي احذر

نفسك من ان تحذف **تنبيهات الاول** اشترط ابن مالك في حذف

الجار مع ان وان تعين الجار ليؤمن اللبس فلا تقول رغبت ان تفعل اذ لا يدري هل التقدير

في ان تفعل او عن ان تفعل واستشكل ابن هشام في الاوضح بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن

بحذف الجار مع ان المفسرين اختلفوا في المراد والاصل في التعريف انما حذف الجار لقرينة

المعنى وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها

فالاختلاف في الحقيقة في القرينة انتهى واجاب المرادي عن ذلك بانه اراد الابهام ليرتدع

من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن واستحسن

بعضهم قال ان من شرط امن اللبس بقول اذا خيف اللبس لم يجز الحذف الا عند ارادة

الابهام لانه في اللبس يجوز الحذف فيها انتهى ومن امثلتها قول الشاعر وما زرت ويرغب ان

يبني المعالي خالد ‖ ويرغب ان يرضى صنيع الالائم ‖ انشده ابن السيد قال ان

قدر في اولا وعن ثانيا فمدح وان تعكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا لادعي التناقض

الثاني ذهب الخليل والكسائي الى ان محل ان وان وصلتهما بعد نزع الخافض نصب وذهب

الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه

ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله

نظائر نحو قولهم لاه ابوك ومن ضيع سيبويه في ذلك قول الاخفش هو انه يحتمل الامرين انتهى

نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب

فسهوا كما قاله ابن هشام في المغني ورجح الاخفش انه نصب تضعيف حرف الجر عن ان يعمل مقدرا وانما اشتهر

نحو انه فعل وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع قوله

ابن هشام وما يشهد له على الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم

امة واحدة وانا ربكم فاتقون اصله لانه فلا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله فاتقون لان هذه

امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل

عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة ‖ الي ولا دين بها انا طالبه ‖ روي بخفض دين

عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد

يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت

بالمحتملات انتهى **الثالث** قال ابن هشام من النحويين ذكر كلاما متعجبا كون زعم ان فرضك

ونحو ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى جارة وكونها تعليلية وان مضمرة

بعدها ولا يحذف معها الا اللام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها انتهى وقد اشبعنا هذا في الاوضح والله

ويعمل في غيره ذلك اي في غير ان وان لانحيازه عن السماع وهو ما شذ وكقوله ‖

تمرون الديار ولم تعوجوا ‖ كلامكم علي اذن حرام ‖ اي بالديار او على الديار والاول اولى لكثرة

وقوله نحن في اجابه ‖ وخير الذي لولا الاسى لقضاني ‖ اي لقضى علي وقوله تعالى لاقعدن

لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم قال الاخفش ولا

ان تكون من الازم بمعنى المتعدي اي يريدون الديار الذي لولا الاسى ولا اقعدن على صراطك

ولا تعزموا عقدة النكاح وقد [illegible] ارادكم [illegible] ان الشذوذ كالقبض [illegible]

تقديره [illegible] قوله ثم [illegible] من امره [illegible] [illegible]

التفضيل [illegible] على النصب [illegible] [illegible]

اشتهر او لكثرة الاستعمال **نحو ذهبت الشام** اي الى الشام لانهم كانوا يتجهون اليها كثيرا [illegible]

[illegible] تخفيفا وذهب سيبويه [illegible] منصوب

على الظرفية تشبيها لها بغير المختص من اسماء المكان [illegible]

تنبيهات الاول من السماعي المنصوب [illegible] باب اختار تتعدى بحرف الجر [illegible]

[illegible] اختار [illegible] فعل تتعدى الى اثنين [illegible]

واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وامرتك [illegible] امرتك الخير فافعل ما امرت به

وقد جمع فيه بين الاستعمالين [illegible] استغفر كقوله

استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل [illegible]

والصحيح ان الوجه [illegible] استغفر ان تتعدى الى الثاني بنفسه [illegible]

[illegible] ابن هشام [illegible] عبد الله [illegible]

[illegible] ولم يكن [illegible] الناس [illegible]

[illegible]

[illegible] فاعلم [illegible]

[illegible] هذه الافعال [illegible] حذف حرف الجر [illegible]

لدى اختار الاستغفار [illegible] حكاه ابو حيان [illegible]

وزاد بعضهم كال [illegible] تقول كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه ووزنت زيدا

ماله ووزنت لزيد ماله [illegible] وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال كلها تتعدى

الى الثاني تارة بنفسها وتارة بحرف الجر [illegible] من المنصوب بنزع الخافض والاول المشهور

[illegible] **الثاني** اختلف في المنصوب

[illegible] منصوب بنزع الخافض او على المفعول به على الاصل

[illegible] ان هذه الافعال الاصل فيها التعدي بالحرف [illegible] الاصل

[illegible] من المتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف [illegible] الاستعمالين

[illegible] ان الاصل فيها التعدي

بالحرف [illegible] المنصوب [illegible] مفعولا به على الاصل لان الفعل [illegible]

[illegible] الاصل في هذا القسم ان يكون متعديا بنفسه [illegible]

[illegible] المتعدي [illegible]

من [illegible] الاستعمالين [illegible]

[illegible] بحرف [illegible] محذوف [illegible]

[illegible] الحذف [illegible] الزيادة [illegible]

[illegible] **الثالث** [illegible] الاخفش الاصغر [illegible] حذف [illegible]

[illegible] تقول [illegible]

كذا نقل عن ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الكافية وغيرهما وقال ابو حيان والذي ورده محققه
من الاخفش انه موقوف على السماع وشأنها ان لا تجر بحرف جر فاجاز ربيت القوم السكين [illegible]
قياسا على ما سمع من قولهم اوكلت الجزار [illegible] انتهى فان لم يتعد الى حرف الجر نحو رغبت
الامر وكذا لم يتعد موضع الحرف فلا يقال اخترت اخوتك الزيدين [illegible]
من الزيدين او من الاخوة وفي شرح المقرب لابن عصفور ان ابا الحسين ابن الطراوة [illegible]
الاجل ذلك **السابع** ما يرد منصوبا لا على **الحال** تذكر وتؤنث وهو الافصح
نعال حال حسن وحالة حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال [illegible]
في القوم [illegible] جوده [illegible] وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد
ولم يجعل الجوهري [illegible] وهو غريب **تنبيه**
لهذا التفسير [illegible] **الصفة المبينة للهيئة** حال كون الصفة
غير نعت والهيئة [illegible]
من ان تكون محققة او مقدرة [illegible] مقدرة [illegible]
يكون حال تقيس [illegible] زيد [illegible] والشمس طالعة
الا ان [illegible] الشمس [illegible]
[illegible]
[illegible] لا تكون محققة او مقدرة [illegible]
[illegible] مقدرة [illegible]

حاشية التسهيل [illegible] المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر
[illegible] صادقا [illegible] والصفة فالتعبير بها اوضح
لكن يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس انتهى وقد ظهر من النقل المتقدم
ان المراد بهذا المعرف الا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة او حكما فيشمل الحال الجامدة
[illegible] بالصفة وكذا [illegible] المؤولة بها [illegible] غير المؤولة [illegible]
[illegible] القهقرى [illegible] القهقرى [illegible] المبينة
للهيئة [illegible] التمييز [illegible] فانه بيان للذات وقوله غير نعت يخرج النعت
[illegible] فان [illegible] صفة مبينة للهيئة لكنه نعت [illegible]
النعت [illegible] صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس
حالا **تنبيهان الاول** الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل نحو جاء زيد راكبا وقد تكون
قوله [illegible] الا ان المشبه به [illegible]
والمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا [illegible]
وهو في المعنى مفعول به [illegible] راكبين [illegible]
المفعول [illegible] ضرب زيد [illegible] الضرب شديدا
[illegible] حال من الضرب [illegible] مفعول [illegible]
[illegible] مفعولا [illegible] الضرب
[illegible] زيد الضرب قال [illegible] المفعول [illegible]

المفاعيل لجواز وقوع الحال منه اذ لا يمتنع ان يقال لبست ... وتخشبه ... ورث
والليل اخذا في زيادة القبض لا حجب يوم الجمعة ما باشد به القمر والوقوف عنه
ما في الكافية محمول على غلط انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية لا يجب ان
يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يخرج الى جعل ضربت الضرب شديدا وضربت
زيدا راكبين في معنى جاء زيد راكبا او يوهم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار الله
وصاحب اللباب اذ كل ذهبت طائفة والاعم هو الاتم انتهى وقد يناقش في قول
التعميم المفعول من غير قيد لكل من المفاعيل الاسلفه في بحث المفعول به وذهب
سيبويه الى ان الحال يجيء قد يكون من المبتدأ ايضا وصححه ابن مالك ومنعه الجمهور وهو الاصح
الثاني قال ابن هشام في المغني ما يشكل قولهم جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة
الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال
ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببي كمررت برجل
قائما سكانها او برجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل
الجملة مفعول معه واوجبت وقوع المفعول معه جملة انتهى **وشرط تنكيرها** اي شرط الحال
تنتبس بالصفة في النصب او في عدم ظهور اعرابها وطرد الباب في غير ذلك ولان النكرة
والمقصود يحصل بها والتعريف زائد على المقصود فلا فائدة فيها فحفظ المعرفة اول بنكرة نحو
اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مرتبين وارسلها العراك اي
معتركة وجاؤوا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون تعريفها

قياسا على الخبر ومن ما سمع منها معرفة واجازه الكوفيون ان كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن
افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء فان
لم تقدر بالشرط لم يصح فلا تقل عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن **والا**
غلب كونها منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء زيد راكبا فان الركوب
غير لازم لزيد **منتقلة** اي ... من مصدر الذي يتصف بها لا تحالها الا بعد ان تدل على
حدث وصاحبها لازم التقدير بيان هيئته لا حد له والاكثر فيها حد له مثلا وذلك ان يكون مشتقا
كما مر **مقارنة** في الزمن **لعاملها** بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول مضمون الحدث الذي
يجيء بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال ايضا كذلك او حالا او مستقبلا فكذلك
كقولك لقيتهم هذا اليوم يستبين فان الحال هو المقيدة بوقت مضمون الحال لم تقيد الى الفعل الا انه
حال سببية فالحال المذكورة مضمون الحال الذي حصلها ... حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة
وقد تكون اي تجيء بقوله فان هذا او وقعت في الفعل المضارع في كلام المصنفين لم يكن الا
للتفصيل ولا ابن هشام في التوضيح لكن وقع المصنف في غير موضع من هذا الكتاب انه استعمل المجرور المحقق
فيتبين له ثابتة اي لازمة غير منتقلة وذلك في ثلاث مسائل احدها ان تكون مؤكدة نحو ويوم
ابعث حيا او لعاملها نحو ... في الارض كلهم جميعا فان الاجود من شأنه العطف ومن
من لازم الجودة والعموم من مقتضيات الصحبة الثانية ان يدل عاملها على تجدد وثبات صاحبها نحو خلق الله
الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل البعض من الكل واطول حال
من يديها لازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاي ... ذكره الجوهري في القاموس

الزائد كسماء به وقد نشد فاه ما بجا فارس من فارس العشرة منهم ورايه فارسها مشتركا ولذلك
لان فيها شبها بالبعير والبقرة التمر من زرف في الكلام زاد ولطول مغفرها زيد وذا في الاقتصاد
وليضم اوله في اللغتين بجوز زائد انتهى قال ابو حيان البقاء وبعضهم يقول جاء الطول
بالرفع فيه ما مبتدا والطول خبره والجملة صلة انتهى قال في التصريح والاحسن ان يجعل الوصفية
لان الزائد بالجنس انتهى وفيه انه يشترط لوصف المعرفة بالجنس الجملة ان يكون
مبتدؤه فعل نص عليه الرضي وغيره والثالث ان يكون مرجعها الى الملاح نحو انزل الكتاب مفصلا
وقال ابن بحث في هذا الاوضح ووهم ابن الناظم فمثل بمفعول الآية لما التي بعده وصاحبها
وقال في المغني وهذا سهو لان القران قديم وقال الدماميني في شرح التسهيل الصفات لا تزال
تقتضي لا صفات القديم لا القبيلة انتهى وجاءت ما وهي على ضربين مفرد له بالمشتق وغير مؤول
فالاول له ثلاث مسائل احدها ان يقصد بها التشبيه كقول ابي الطيب ما حب قرا
وقالت خوط بان ما ونحت عبيرا وزنت عزالا ما ارضيته وصفته له ونحو ذلك
لانهم يصلون ما اشتهر معنى كالوصف المفيد له الكثر كقولهم الحل ونحوه من الحل
جبار قهار ولك ان تجعل ما حذف مضاف اي مثل قمر ومثل خوط بان كما رشد
اليه قول الالفية وذكر في بابه الى كاسد اي مثل اسد ومن صرح في التسهيل
فقال او تقدير مضاف قبل ما في التصريح وهو اصح منه الا ان في التشبيه اذا اولت
بالمشتق فتعين فيها المدالة الذي في التشبيه الثاني ان تدل على الحقيقة نحو نفسه عينا جيدا اي ثقة
ومنه بالتحقيق غير مراد وكلمة فاه الى في اي مشافهين ومذهب الكوفيون ان ما ان اصله جاعلا

فاه الى في فهو مفعول مقرون السيرافي باضمار كلمته وهو اي الى في وعينه الى عيني ولو كان قبلا الاكار
لم يمتنع وذهب الاخفش الى ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فنصب ما كان
مجرورا بحلاف نزع الخافض ورده المبرد بان تقديره لا يعقل لا الى الانف من لا يتكلم من فيه الى الاب
لبعد ما بينه فى حق ذلك من الكلم وكلمته فوه من اليق على هذا الاول هو مذهب سيبويه ورد
عليه ابن مالك في التسهيل قول وجعل فاه على الى كلمته فاه الى في داو لا اسن ان يكون مصدرا
فاه الى في ادمن فيه الى في انتهى قال شيخ شيوخنا ابو فرس بدون مصحح وتحريره ان الاصل
في هذه الاشياء ان يكون المنصوب بها مرفوعا على الابتداء ما يليه خبرا وحذف كما في قوله
بدا بيدا اي فوه عن بيعة يدا بيد ونحو كانه غيره ثم لما كان فوه الى في وتقدمهم بعضهم
يد بيد لو كانا في تش نفهين وكانه وتقاربهما الى فهما معنى الكلام والجملة حال
قامت مقام المفردات واوقت معنى ما قبل الاعراب ما قبل الاعراب منها وهو كون الاول
اعراب المفرد الذي قامت مقامه فهو منتهى قال في التصريح وهذا الباب لا يقاس عليه
في التصريح وهو من نوع مشتق وصور فيه من نوع نكرة ومركب من نوع مفرد والوارد في قليل انتهى
الثالث ان يدل على ترتيب كوادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين على هذا النمط وعلقت النحو
بابا بابا اي مفصلا قال الرضي وضابط هذا ان يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزء مكررا انتهى
واختلف في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه توكيد وهو اي الاول ورد
بانه لو كان كذلك لادى الى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وبه ما فكلا
حذف مضاف فقدره بعضهم يقبل اي ذا قبل ذا ب وهذا الشكل الباب الخ وقدر

لتفهم حيدا اى بابا بعد باب وهذا الاخير مثل الباب الاول والمقصود دخول الابواب
كلها قال الدماميني وقد يقصد رجلا فرجلا اى بابا فبابا [illegible] باب بحيث لا ينفصل عن غيره [illegible]
بل كل باب على حدة وعلى هذا الاخير من الابواب وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض قال وذهب
الزجاج الى ان النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اى رجلا فرجلا والكلام
وما جاء [illegible] تكلف لان المراد [illegible] رجلا بعد رجل قال في الهمع وهذا
هو المختار عندي لظهوره [illegible] بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا بباع
وجزم [illegible] بعض المحققين وزاد ان المجموع يسمى ابوابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك
المسمى [illegible] كل واحد للاعراب اجرى عليها اعراب الكل [illegible] الكلام انتهى قال ابن
ام قاسم في شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من
هذه المكررات الا الفاء قال الرضي [illegible] ثم [illegible] قال ابو حيان والتكرار في
مثل هذا [illegible] الى ان [illegible] الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ذكر
ذلك انتهى [illegible] قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك
صفا صفا وليس التكرار فيها تأكيدا خلافا لكثير من النحويين بل المراد [illegible] الاستغراق قوله
[illegible] لكل فرد فرد وكل واحد واحد [illegible] ابو حيان في
النصب والثانية في [illegible] ان تكون [illegible]

ونحو فصل له الحساب بابا بابا [illegible] قال الدماميني [illegible] يقولون [illegible] الطعام
على انه اسم فاعل لان الحال [illegible] الاسم الجامد [illegible] الطريق لما هو حال
الحقيقة من الوصف الرافع بعدها وفي اللباب [illegible] بالصيغة اسم المفعول قال [illegible] صاحب
اللباب [illegible] لان ذلك الجامد [illegible] الطريق لما هو حال في الحقيقة وهذا انما يتحقق
[illegible] لان الجامد [illegible] وقد جعل [illegible] الطريق [illegible] الوصف الواقع
بعد ما [illegible] شرح اللباب [illegible] الموطئة [illegible] ان تأتي [illegible] المشتق
بعد اسم جامد [illegible] ذلك الاسم [illegible] يجري عليه صفة وهو المقصود قال
ان [illegible] المشتق بعد اسم جامد [illegible] الموطئة [illegible] اسم المفعول انتهى
[illegible] بعض المحققين والقول [illegible] الموطئة [illegible] شرط الاشتقاق [illegible] الشرط
[illegible] ان [illegible] رجلا [illegible] انتهى [illegible]
[illegible] الرضي [illegible] التقسيط هو التقسيط [illegible]
[illegible] الحال [illegible] والمهملة [illegible]
[illegible] في تفصيل [illegible] الطب [illegible]
[illegible] الاعلام [illegible]
[illegible] مثل [illegible]
[illegible]
[illegible]

صدر بها وهو يخالف فزاد السيد لمن خلف فيه قال ابن هشام في هذا الاول [illegible]

في المثلث الاول لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالدليل فيها والحق ان [illegible]

من ذلك ان الجميع يراد المستقبل وهذا يخالف قول الرضي تبعا لابن الحاجب انه لا حاجة فيه الى

هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة فكل ما قام بعده الفائدة فقد حصل فيه المطلوب

من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق انتهى ومقدرة وهي ان تكون بمعنى الاستقبال وتكون

زمانها متاخرا عن زمن عاملها كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرا خلودكم لان زمن الخلود لا يتصور تقارنه

للدخول فهي لا تقديره وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين

اي مقدرين الحلق والتقصير لان زمانهما متاخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا

تكون مقارنة له والحاصل ان الحال الاولى في الآية وهي آمنين مقارنة لان الامن وان كان

مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في التحفة ان الثانية

جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد صرح بعض الفضلاء بكون محلقين

ومقصرين في الآية من الحال المقدرة ايضا قال وانما ليست بمعنى الاستقبال فيكونا مقدرين

وانما هما في معنى الحال وذلك ان الامن وعدم دخول المسجد الحرام في حال تحقق الحلق والتقصير

والدخول وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو واقع في حال الحلق فالحال بمعنى الحال

انا نعتبر الامر فيها فان كان حدوثه في حال حدوث العامل فهي حال وان كان قبل حدوثه فهي

بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال من باب التقدير

بالفعل والامر الفعلي لا يكفي كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا

تقول

تقول رأيت زيدا السيف حاملا به [illegible] وقوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين

ومنذرين فانها حال لان بمعنى الاستقبال اي ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان

خطأ لان الزعم لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال تحقق

الحلق والتقصير آمنين وغير خائفين فهي حال من الحال ليست كهذه وذلك مررت برجل معه صقر

صائدا به غدا اي مستعدا صقرا للصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو للصيد به انتهى فما ذكره

هذه الحال مقدرة فان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه الى معنى الحال في ذلك الوقت وذا زيد

صائدا غدا كانت الحال في هذا اللفظ بمعنى الاستقبال بدليل قرينة بعده ولما كان هذا عدم

لا يكون قالوا هذه حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا الان انه الصيد غدا وعليه

مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون والاوضح عندي ان

يقدر مريدا به الصيد غدا كما فسر قمتم في اذا قمتم الى الصلوة بأردتم انتهى وتعقبه الدماميني بان فيه

[illegible] ما يطول ايراده تنبيها الاول قال ابن هشام الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالمرور

في المثال المذكور اي مقدرا حال المرور ان الصيد به غدا والخ ذلك عدم صحة كون جملة لا يسمعون

من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون حالا لان الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه

انتهى وتعقبه الدماميني بان الانسب ذلك ولا يكون ان يقدر صاحبها غير صاحبها ولو قيل في المثال مررت

برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا اي ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره

انتهى واجاب الشمني بان الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال غير [illegible]

[illegible] صاحبها فيجب ان يكون هو مقدرا لذلك لا غيره فانه يجب ان يكون مقدرا للحال صاحبها انتهى

الثاني المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان المتوسط بين القضيتين الى المقارنة لها عليها وتسمى
المنتظرة ايضا والمقدرة وذهب جماعة منهم ابن هشام والمرادي قسما ثالثا وهو الحال المحكية اي
التي يتقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا الآن ونحو ما قال ...
الا ان ... الحكيم ... حليمها ... بان يكون راكبا ... المقارن
... الثالث الاصل في الحال ان تأخرها عن صاحبها لانها خبر في المعنى
والاصل في الخبر التأخر ويجب هذا الاصل ان كان صاحبها مجرورا سواء كان جره بالاضافة
نحو عجبت من وجه هند مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها ولا تقديمها
على المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولان نسبة المضاف اليه من
المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق
بالمضاف اليه على المضاف قاله بدر الدين بن مالك ... والده ... وعلى ذلك في شرح الكافية
الا انه فصل في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا
شارب ملتوتا السويق بالمضاف لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت
محضة لم يجز بالاجماع ونوزع في ذلك بالطول ... او كان جره بالحرف ... فيه
... كان صاحبها ... كانت الحال ... فعلا كررت بهند ضاحكا ومررت
بك ضاحكا ومررت بهند ... فلا يجوز تقديم الحال على ... من ذلك ... على ... المجرور
بالاضافة هذا قول الجمهور وقضية اطلاق المصنف وخالف الفارسي وابن جني وابن كيسان فاجازوا
التقديم مطلقا قال ابن مالك ... السماع ... في الفصيح ... وما ارسلناك الا كافة

للناس

للناس وقال الشاعر اذا المرء اعيته المروءة ناشئا فمطلبها كهلا
عليه شديد وقال الآخر لئن كان برد الماء هيمان صاديا الي حبيبا انها لحبيب
بان الشعر ضرورة وكافة في الآية حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتأنيث مع انه
يلزم في القول بانه من الناس تقديم حال المحصور بالا وتعدي ارسل باللام والاول
ممتنع والثاني خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كما تقدم
والثاني بان مخالفة الاكثر لا تقتضي المنع فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى
وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فجوزوا التقديم فيما اذا كان صاحبها
الحال المجرور ضميرا كمررت ضاحكا بك او كان الحال فعلا كمررت تضحك بهند ومنعوه
اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف زائدا فلا يجب مع التأخر اتفاقا بل يجوز نحو ما جاءني
راكبا من احد حكاية قال التقي الشمني في حاشية المغني هنا حكاية اخبرنا بها اجازة
ان لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحاق ابراهيم بن الامام ...
قال اخبرني شيخي القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بيهودي في مراكش يشتغل
بالعلوم فقال لي ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت قوله تعالى بعثت الى الاحمر والاسود فقال
لا يفيد المطلوب الا النقل والمطلوب في المسألة القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بجواز تقدم الحال على صاحبها المجرور
بالحرف وانا لا اقول بجوازه ... الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا المجري ... ان
كان ... فهو ... نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاحاديث ...

في عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر دال على القطع بنبوته صلى الله عليه وآله وان
كانت تفاصيلها احادا اكو دليل ثم ونحوه في عيسى عليه السلام واذا حصل القطع ثبت بنبوته ايضا حصل
القطع بحقيته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن اعتراضه عن لا يثبت الاستدلال
في نحو تقديمها على صاحبها المجرور بحرف **تنبيهان الاول** يجب في الحال ايضا
كانت نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين ولكنه انما اعاد ذكره هنا
الا ان شرطيته عدم حصرها لما جوز تقديمه من الابواب محرره غير حق في الحال لنفي التوهم
ويمكن ان يكون هذا خلاف الكشاف في قوله انما اذا تقدم المنصوب مع الا اذ لا فرق بين الحال
والمفعول **الثاني** انهم كلام الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب تأخيرها عنه بل
يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او منصوبا سواء كان ظاهرا او مضمرا نحو جاء راكبا
زيد وضربت مجردة هندا هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقا
سواء كانت الحال مشتقا كما ذكرا او فعلا كرايت تركب هندا وفي المرفوع الظاهر المؤخر
رافعه عن الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد وكحرقان جاء راكبا زيد قيل ولا جماع على الجواز
اذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون **وبتبع** الاصل المذكور اي يجب تقديمها
ان كان صاحبها نكرة محضة غير مختصة لئلا تشتبه بالصفة لان النكرة تتخصص
بالتقديم لانها في المعنى صفة او غيره لئلا تلتبس بالصفة في النصب نحو ضربت رجلا راكبا
ثم حمل غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب **وهي** اي كون صاحب الحال نكرة محضة
قليل في الكلام قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى

ومنه

ومنه الحديث وراءه رجال قياما والاغلب كونه معرفة او مختصا اما بتقديم الحال
كما مر او بوصف كمررت برجل قرشي ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من
عند الله مصدقا وكقوله وصف واحد هذا في البعض المقاربة في الاشتراط وصفا بين
سيبويه في هذا المقام كمثل راكب او باضافة نحو اربعة ايام سواء او بمعمول نحو عجبت من ضرب
اخوك شديدا او بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قال ابن مالك في شرح العمدة
او بما يكون في سياق النفي نحو ما اهلكنا من قرية الا لها منذرون او نهي كقوله **لا** يبغ
امرؤ على امرئ مستسهلا بغيه يوم الوغى تخوفا لحمام **لا** او استفهام كقوله **يا** صاح هل حم عيش باقيا
فترى **لك** النفس العذر في ابعادها الامل **تتمة** ويمتنع التأخير ايضا اذا اضيف
صاحبها الى ضمير ما يلابس الحال نحو لقيني مستوفزا وجاء زائرا هندا اخوها
ويمتنع تقديمها على صاحبها كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق
والاصل في الحال تأخيرها عن عاملها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان فعلا متصرفا كقوله
خشعا ابصارهم يخرجون او صفة تشبهه سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل او
اسم مفعول نحو الآن مجردا مضروب او صفة مشبهة نحو زيد عقب ونحو **يجب**
تقديمها على العامل ان كان لها الصدر الكلام نحو كيف جاء زيد
فكيف في موضع الحال من زيد وهو ظرف او اسم قولان وعلى القولين
يستفهم بها عن الاحوال فعلى القول بالظرفية يكون بمعنى في اي حال جاء زيد
وعلى القول بالاسمية على اي حال جاء زيد وعلى الاول لا يفتقر الى الاستقرار كما في

ابن جني وغيره نحو ما طعامك زيد آكلا الثالث ان يكون العامل نعتا
نحو مررت برجل [illegible] راكبا قال ابن مالك ووجهه بان التقديم يؤدي
الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس بشيء لان المنع هو تقدم على المنعوت لان النعت
لا يتقدم فلا يتقدم معموله وقد صرح النحاة بذلك فاذا انتفت هذه ان يكون
فعلا جامدا نحو ما احسنه فلا يقال لانه لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم
عليه الخامس ان يكون اسم فعل نحو نزال [illegible] لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه السادس
ان يكون مصدرا مقدرا بالحرف المصدري نحو يعجبني ركوب الفرس [illegible] لان معمول المصدر
المقدر بان والفعل لا يتقدم عليه السابع ان يكون صلة لال او لحرف مصدري نحو المعطى
[illegible] زيد ويعجبني ان يعطى زيد [illegible] لان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم
عليهما الثامن ان يكون مقرونا بلام الابتداء [illegible] او لام القسم نحو لاضربن
[illegible] لان ما له الصدر لا يتقدم معمولها [illegible]
ان [illegible] التاسع ان يكون لفظا يتضمن معنى [illegible]
[illegible] كحرف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام التعظيم
نحو كان [illegible] ليت [illegible] عندكم [illegible] الدار
وهذا [illegible] فلا يجوز تقديم الحال [illegible]
لضعف العامل الثاني عشر ان يكون صفة مشبهة الفعل [illegible] واسم التفضيل نحو هذا
افصح الناس خطيبا [illegible] من [illegible] العامل على المفعول [illegible] الصفة المشبهة

بعدم

بعدم قبوله علامة التأنيث والتثنية والجمع واستثني من المنع مع الفصل بدون [illegible] ان
يكون ظرفا او مجرورا [illegible] فيجوز توسيط الحال بين المخبر عنه والمخبر به لما [illegible]
الظرف والمجرور نحو زيد في الدار جالسا زيد جالسا في الدار هذا قول الاخفش وغيره
قراءة بعضهم [illegible] لذكورنا وقراءة الحسن البصري والسموات
مطويات بيمينه وقول الشاعر ؛ بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة ؛ لديكم ولم يعدم
ولاء ولا نصرا ؛ والجمهور [illegible] على المنع قال ابن حيان [illegible] ومطويات
معمول [illegible] والسموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانه بمعنى مقبوضة
لا مبتدا وبيمينه معمول [illegible] والبيت [illegible] انتهى وفصل ابن مالك في التسهيل
فاجاز تقديمه ان كان الحال ظرفا او مجرورا لضعفه ان كان غيرهما [illegible]
[illegible] واستثني من افعل التفضيل ما اذا كان [illegible]
تعدد [illegible] فانه يجب تقديم الحال [illegible]
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا حال
من الضمير في اطيب ورطبا حال من الضمير المجرور بمن ومفردا حال من الضمير في انفع
ومعانا حال من عمرو فبسرا او مفردا [illegible] بسرا او رطبا
افعل التفضيل وهو اطيب في مفردا ومعانا انفع هذا هو الحق [illegible]
وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وغيره ونسبه ابن مالك [illegible]
سيبويه ومذهب الزجاج والمبرد والسيرافي والفارسي في [illegible] انهما منصوبان

نحو اضمار لكان فانه صالح لان انه المستقبل ولا انه الماضي وجوز بعض المغاربة ان يكون كان
ناقصة فيكون بسرا او رطبا خبرين لا حالين واستدل بالتعريف كقوله المحسن احسن
من المسيء ويمتنع الاسماع **تنبيه** قد تفصل ذلك في مقام التشبيه فيعمل في حالين متقدم
عليه ومتأخرة عنه كقولها تعيرنا انا قلالا ونحن صعاليك انتم ملوكا اذ تعيرنا
انا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فحذف مثلا واقام المضاف اليه مقام
مقامه مفعلا لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهذا الاعراب اجود ما قيل في البيت
ولا تجئ الحال من المضاف اليه فهو حال من الاحوال **الا اذا صح** اي جاز
قيامه اي قيام المضاف اليه **مقام المضاف** عند حذفه **نحو** قوله تعالى ثم اوحينا
اليك **ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا** فحنيفا حال من المضاف اليه وهو ابراهيم وجاءت منه
لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم لكان صحيحا
في غير القرآن **او كان المضاف بعضه** اي بعض المضاف اليه **نحو ايحب احدكم**
فذاكره حال من المضاف اليه وهو الاخ وهو جائز لان المضاف وهو اللحم بعض منه ومثل قوله تعالى
ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه
حال من المضاف اليه وهو الاخ والضمير والمضاف بعضه ولا حاجة الى اشتراط صحة
قيام المضاف اليه مقام المضاف تغني عن هذا الشرط اذ لو قيل في غير القرآن ان ياكل اخاه
ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفى **او كان المضاف عاملا**
في الحال كان يكون مصدرا او وصفا **نحو اليه مرجعكم جميعا** فجميعا حال من

المضاف اليه وذاهب مصدر عامل في الحال ونحو هذا شارب السويق
ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه وشارب
اسم عامل من عمله في الحال لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما اشترطوا
لمجيء الحال من المضاف اليه احد هذه الشروط الثلاثة لما قرروه من ان العامل في الحال يجب
ان يكون هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف
لا يعمل في الحال الا اذا اشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالامر ظاهر
لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف صالحا للسقوط وقيام المضاف
اليه مقامه كان المضاف اليه كانه معمول للعامل في المضاف الذي هو عامل الحال وكذا
اذا لو وجب اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني بخلاف ما اذا لم يكن كذلك
فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو قلت جاء غلام هند ضاحكة او نحوه لم يجز قال ابن
مالك وانه لا خلاف واعتقد ان مذهب الفارسي جواز ذلك لنقله عنه غير واحد من الائمة
وقال العلامة اثير الدين ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع
ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف مقامه او لم يصح لقوة
لا بد منه اتحاد الحال وصاحبها في العامل وما ثبت من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا
فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا من قوله ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا يحتمل
ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر ان الملة والدين بحيث
او ان الضمير في اتبع قال ومثل هذه القاعدة لا تثبت بمثل ذلك مع الاحتمال انتهى

هذا باستقراء موجبات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يجب على وفق ان الحكم
منوط بهذا المعنى فافهم تنبيه قد يلتزم بعض الاسماء الحالية نكرة كافة وكافة طرا وقاطبة
قال الرضي وتقع كافة في كلام المتأخرين مضافة غير متصرفة بل هي منصوبة على الحال وقد خطؤوا
في ذلك انتهى ومنهم الزمخشري في خطبة المفصل قال محيطا بكافة الابواب قال ابن هشام
في المغني تجويز الزمخشري الحالية من الفاعل ومن المفعول في قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهم لان
كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة
نعتا لمصدر محذوف اي رسالة كافة لانه اضاف الى استعمالها فيما لا يعقل
واخراجها عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيطا بكافة الابواب
واشد [illegible] اخراجها عن النصب البتة ووقع لعمر في المقامات ايراد قاطبة مضافا
غير حال [illegible] قاطبة الكتب قال ابن [illegible] استشهاده [illegible] رضي الله عنه بعده [illegible]
وادخاله حرف الجر عليها يدل على جهله بعلم النحو وانه كان مقصرا فيه هذا الثامن
مما يرد منصوبا هو التمييز ويقال له التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين وهو
لغة فصل شيء من شيء قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا واصطلاحا
النكرة اي الاسم النكرة ولا ترد الجملة وان اشتهر انها نكرة فقد قال الرضي الجملة
ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع واذا لم تكن
الجملة ذاتا فكيف تعرضها انها انتهى قلت النكرة كالجنس يحصل منها [illegible] ذكر في

المرفوع

المرفوع المنصوب [illegible] الشبيه بالمفعول نحو زيد حسن وجها فان فيه [illegible] حسن [illegible] الاكثر [illegible]
[illegible] بعد [illegible] وقوله [illegible] اي [illegible] ما صدرت [illegible] النفس [illegible]
من [illegible] وقوله [illegible] [illegible] لا [illegible] الى [illegible]
[illegible] بالشهادة [illegible] قوله [illegible] زيادة [illegible] من قال [illegible] بعدم [illegible]
[illegible] مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة فجوزوا تعريف التمييز [illegible]
الاخفش للابهام المستقر اي الثابت في المعنى الموضوع من حيث انه موضوع له فان المستقر
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي قال صاحب
الفوائد [illegible] ورفع ما [illegible] الرضي [illegible] ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعي بان لفظ المستقر
[illegible] الا على الثابت المطلق لكن قال بعضهم [illegible] الاستقرار [illegible] عن الايراد [illegible]
في الوضع والاستعمال [illegible] بقوله عن نحو رايت عينا جارية [illegible]
[illegible] العين [illegible] الابهام [illegible] العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال [illegible]
الموضوع قال بعض المحققين [illegible] المستقر به هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام
[illegible] في النفس [illegible] الابهام [illegible] في القصد [illegible] التمييز [illegible] رايت عينا جارية فان [illegible]
بالعين المعين [illegible] الابهام [illegible] فان [illegible] انتهى عن ذات مذكورة او مقدرة
[illegible] عن النعت والحال [illegible] وان رفعا الابهام المستقر لكن لا عن ذات بل عن وصف او عن نسبة
[illegible] او [illegible] فيجيء [illegible] نقيضان الاولى قال الشيخ [illegible]
في شرح التهذيب [illegible] الكافية حيث قال عن ذات

مذكورة او مقدرة فانتهى وفى الاولوية نظر بل الاولى فى الكافية دونهما لانك اذا قلت

طاب زيد نفسا لم يكن فى طاب ابهام ولا فى ذات زيد لان فى اصل النسبة فى هذه الصورة ابهاما فقط

المبهم ذات مقدرة والمنسوب اليه [illegible] ثم تغير ذلك الامر بقولك نفسا فالمبهم

فى الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وذلك نفسا تمييز للمنسوب اليه المجهول لا النسبة

ومن قال انه تمييز عن النسبة كالمصنف فقد تجوز نظرا الى ان الابهام ناش من جهة النسبة وكذا الكلام

فى زيد طيب نفسا ويعجبنى طيبه نفسا الثانى واحد [illegible] شيئا [illegible] فى البدل

فى الغير المبهم وصفات اسماء الاشارة ومن وما واى فى وصف العدد وفى نعت [illegible]

ولا يخلو من هذه الاشياء الا في فراجعها [illegible] التوابع من [illegible] ذكره عصام الدين فى شرح

الكافية ويفترق التمييز عن الحال او ومن سبعة كانه المعنى احدها غالب جموده اى جمود

التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما تقدم وقد يتعاكس فيقع الحال جامدة نحو

هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا فتحقق عن بعض المعاصرين من ان التمييز

يجوز بالوجود فقال معناه نسبة التمييز اكثر وجودا بالنسبة الى الحال وهو غلط فاحش

فاعرفه الثانى عدم جواز مجيئه جملة بخلاف الحال فانها تجيء جملة كما مر كجاء زيد

يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته والتمييز

لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا مستفاد من قوله فى التعريف النكرة فان النكرة من خواص الاسم

وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة والتسليم فالتنكير من اوصاف المفردات بالاصالة

الثالث عدم جواز تقدمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما مر سواء كان اسما نحو عندى

رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا تمييزه غير منقول نحو كفى بزيد رجلا بالاجماع

فى هذه الثلاثة كما نقله ابن مالك فلا يقال عندى زيتا رطل وكذا او متصرفا تمييزه منقول نحو طاب

زيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد على الاصح وهو قول سيبويه والفراء واكثر البصريين والكوفيين

المغاربة وذلك لان التمييز فى هذه الصورة فاعل فى الاصل وقد تحول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة

فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت

فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه وذهب الفارسى واستحسنه ابن

عصفور وصححه ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة

بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال انهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق

يطيب وقال ابو ضيعة خزى عامل البادى الاعلام وما ارعويت وشيبا راسى اشتعلا

وقال ابو ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر وقال ايضا انفسا

تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا الى غير ذلك من الشواهد وغير ذلك والحق ان دليل

كل ذلك ضعيف كيف وهم يبنون الحكم على اقل من ذلك لكن لم يقل بجوازه فى الشعر فقط لورود

فيه حسب كان انصف تنبيهان الاول اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم

فى الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل الثانى اتفق الجميع على جواز تقديم التمييز

على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قال ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسى

ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قال ابن عصفور الرابع عدم توقف

معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش فى الارض

مقاييس غير مشهورة ولا مضبوطة للتقدير كقولك قدر ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا
واما غيرك رجلا وسواك انسانا فمحمول على مثلك لانه بمنزلته وقولك بطولك رجلا وبعرضه
ارضا ونحوه خشبا ونحو ذلك من المقاييس الغير المشهورة فهذه المقادير اذا نصب فيها التمييز اريد بها
المقدرات لا المقادير فان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بالعشرين
هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا نحو ملؤه الارض
والخفض اي خفض المضاف تمييز المقدار باضافة المميز اليه كثير ارض وقفيز برا ومنوى عسل تمرا قليل لما سيأتي
هذا اذا لم يكن المميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرين درهما او مضافا نحو مثله مددا وملء الارض
ذهبا تعين النصب ثم يعد من غيره اي غير المقدار مفردا او مضافا ... كل فرع حصل له
بالتنوين اسم خاص يسبه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الفرع كوضاتم حديدا وباب
ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص يجوز ان ... التمييز قطعة
ذهب وقبل فضة قال بعض المحققين فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهبا ان ذهبا يرفع الابهام
المستقر ذهبا الا ان في انه تمييز لكن لا يجوز فيه لانه رجاله والخفض اي خفض تمييز
غير المقدار باضافة المميز اليه نحو حديد وباب ساج وجبة خز اكثر لان ابهامه اخف من ابهام
المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى تمييز والنصب التمييز فلا يكون تمييزا وهو الاصل في التمييز
بخلاف الخفض فانه علم الاضافة فهو مع غير المقدار اولى ... انه اكثر لسقوط النون
والتنوين بالاضافة ... من الفضة ... لان التمييز فيه ... الارض من ذهب
او لم يكن نحو رطل من زيت ... فانه ... ثلث ... تمييز ... نحو

رطلا ورد ... عشرين من الدراهم لخروجه عن التمييز بتعريف الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست
الارض شجرا الثاني انه لما كان في علائه المميز كلف بتقديره ونحوه اكثر ... واختلف في هذه فقيل
تمييز ... وهو الصحيح تنبيه تمييز الذات اما ان يكون عن عدد او غيره والاول اما ان يكون جنسا او
جنس الا ان يقصد به الانواع او لا وعلى الوجهين يجب افراد التمييز والاول يكفي عنه من التوحيد
نحو عشرون درهما او تمرا والثاني ... والوحدة نحو عشرون ضربا او تمرة فالاول لبيان
عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد وان كان عن عدد والجنس جنس نحو عشرون درهما وجب افراده
والذي عن غير العدد ان كان جنسا يشمل افراده بتثنية وجمع اذا اريد جمعه والا افرد نحو قول عندي مثله
تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد من الجنس الانواع وجب افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا
طوبق به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين او رجالا وحاصل التقسيم ان التمييز
عن الذات اما ان يكون عن عدد او لا والعدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او الاحاد
العدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا هذا حاصل تقسيم الرضي رحمه الله الرضا ان الثاني
اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يصدر عن نسبة كائنة في جملة او شبهها وهو اما اسم الفاعل
مع مرفوعه كزيد متصبب عرقا او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل نحو اكثر
اكثر مالا وخير مستقر او الصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وحسبك عن ذاك الله دره ايام الشباب عيشا ويا زيد فارسا
او في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وهو ما ... شبهه ... بالاضافة ... بالذكر عندي
رطل زيتا مثال عن غير المقدار والرطل بفتح الراء والكسر وهو المقدار اثنا عشر اوقية والاوقية سبعة

ونصف ... والاشبار ... قيل نصف المثقال درهم ونصف السبع درهم والدرهم ستة دوانق
والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس وجعل الفاضل الهندي مثالا
للكيل ... بعضهم ... فقال في المغرب ... الذي يوزن ... بالمكيال ...
ونحو ذلك تمييز عن غير المقادير واشتعل الرأس شيبا مثال تمييز عن النسبة ...
ولله دره فارسا مثال التمييز عن نسبة ... ان فيه معنى الفعل ... فارسا ...
ايضا ... لم يات لها مثال ... ولذلك ان كان ... العظيم
معنى ... اذا كان مجهولا كان من تمييز الذات لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى
ما يميزه والدر بفتح الدال ... في الاصل مصدر ... اللبن ...
والضم ... اللبن ... وقيل المراد ... ان اللبن ... الحمل
خير ... قال ابن سيده ... رجلا ... [illegible]
من كثرة ... تعالى ... وقيل ... اللبن ... [illegible]
... الغائب ... [illegible]
الا انه ... العرب اذا ... [illegible]
ايذانا بان هذا ... الا انه تعالى ... [illegible]
... التنبيهات الاول ... التمييز ...
... [illegible]
بذلك ... الثاني التمييز عن النسبة ... [illegible]

نحو اشتعل الرأس شيبا اصله اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد الى الرأس ونصب شيب
على التمييز مبالغة وتوكيدا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره من اول الامر مفسرا
ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض
ونصب عيون على التمييز هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتأخرين ... الكوفيين
... الاية ... [illegible]
... [illegible]
مثل ... [illegible]
لو كان ... [illegible]
فليس العيون ... [illegible]
في ذلك ... التمييز ... والفصل ... [illegible]
... [illegible]
ابتداء ... [illegible]
حسنه رجلا واكرم به ... الثالث اذا ... التمييز ... الافراد ...
نقول كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا وكذا في ... كالفضل ...
والزيدان رجلان والزيدون رجال ... [illegible]
ان يكون ... [illegible] ... كالصديق والعدو ...

٢٨١

ان يكون الاصل حسن رفيق او لكن قد حذف المضاف وجاء التمييز رافعه وكذا ان لم يتحدا قبلة

نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها ان لم يرد افراد لفظ التمييز لافراد معناه او لكونه مصدرا

او لم يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد اللفظ كقولك في ابناء رجل واحد طاب

الزيدون اصلا او ابا وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر نحو زكا الاتقياء سعيا وطاب

الاشقياء رايا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جاز [illegible] نحو تخالف الناس آرا

وتفاوتوا اذهانا ونحو بالاخسرين اعمالا وافراد المبهم [illegible] ان لم يوقع في محذور نحو طاب

الزيدون نفسا وقروا عينا او اولى من الجمع لانه اخف [illegible] المقصود [illegible] فان اوقع

لكم عن شيء منه نفسا فان اوقع في محذور تعين جمعه وان كان معه مفرد فنقول كرم الزيدون

آبا بمعنى ما اكرمهم من آبا ولو افردت لتوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم

وكذا تقول نظف زيد ثيابا [illegible] لكم [illegible] ولا يحسن افراده [illegible] الناصب

لمبين الذات المبهم هو ما في تلك الذات وتحقيقه انه [illegible]

فقيل لشبهها باسم الفاعل [illegible] والمتوسط [illegible]

زيد [illegible] بضارب [illegible] الاسمية والطلب المعنوي [illegible] وهو التمييز عن النون

وقيل لشبهها بافعل من وذلك [illegible] فان الفعل اصل لاسم الفاعل لا يعمل

معتمدا او غير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانها لا تعمل في الاجنبي

والاجنبي وهو لا يعمل الا في السببي دون الاجنبي وهو الاصل لافعل من لانه لا يرفع الظاهر [illegible]

الا في مسئلة واحدة وهو اصل المعنى لانه يتحمل الضمير وهو لا يتحمل وهو [illegible] الفعل الا ان يعمل [illegible]

٢٨٢

[illegible] اولى لكونه التمييز وذهب [illegible] النسبة عند سيبويه والكسائي

والمبرد والزجاج والفارسي هو المسند من فعل كطاب زيد نفسا وشبهه والمراد

بشبهه ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف او تضمن معناه فقط كاسم الفعل [illegible]

فارسا وتمييز العدد عن هذا الشبه [illegible] وذهب قوم الى ان العامل فيما يبين النسبة

هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا شبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين

وجنس النقص [illegible] النوع الثاني من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا ابدا

فرغ من النوع الثالث منها وهو ما يرد مجرورا لا غير فقال النوع الثالث من المعربات

من الاسماء ما يرد مجرورا لا غير وهو اثنان [illegible] الاول المضاف اليه

والاضافة في اللغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب اي مالت وانضاف فلان

الى فلان اي لجأ اليه واستند [illegible] فانسب تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية

الاسنادية [illegible] زيد قائم وقام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل [illegible] الاسم وما في

الوصف [illegible] ما جرى عليه المصنف من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الاول

هو مصطلح سيبويه وابن مالك [illegible] وقيل بالعكس وقيل يجوز في كل وهو

اي المضاف اليه اصطلاحا ما [illegible] المضاف اليه [illegible]

نسب اليه شي [illegible] بواسطة حرف جر لفظا [illegible] كون هذا المقدر مرادا

احترازا عن المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كما قال ابن الحاجب

[illegible] فيهما [illegible] الظرف والتعليل فيهما [illegible]

اولا مع [illegible]

الحرف لانه مراد بمعنى ان اريد انه غير مراد لفظا كان المضاف اليه كل اسم [illegible] مجرور
بحرف جر مقدر فيقتضي المقدر ان معرفة حقيقته متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف وهو كونه
بحرف جر مقدر وكونه مجرورا بذلك يتوقف على معرفة كونه مضافا اليه [illegible] الاول
من هذا الحد ان الاصل المضاف اليه [illegible] في اللفظ على المشهور من [illegible] حرف
فيتوقف الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انه [illegible] حرف لكنه لم يعين فيه بتقدير حرف
[illegible] كما عينه في المعنوية وسيأتي تحقيق ذلك الثانية يستشكل كلامهم بان كل مضاف اليه مجرور
[illegible] واجاب بعض المحققين [illegible] ان المضاف اليه [illegible] مجرور [illegible]
[illegible] يختلف [illegible] وقال بعضهم [illegible]
[illegible] ولا يخفى سقوط هذا الاشكال [illegible] ان العامل في الاسماء ان يكون [illegible]
للاضافة [illegible] كغلام زيد [illegible] **ويمتنع اضافة الفعل** [illegible] والاخفش [illegible]
[illegible] حيث ذهبوا الى ان [illegible] اسم [illegible]
[illegible] اضافتها [illegible] قول العرب [illegible]
واذا ثبت [illegible] ان [illegible] الذي [illegible] الاعراب [illegible]
الاعراب [illegible] وكون العبارة [illegible] من [illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] المصدر [illegible] يختلف [illegible] المرفوع [illegible]
[illegible] المرفوع [illegible] في الشيخ [illegible] المفردات [illegible]
والاصح [illegible] سيبويه والاخفش [illegible] البصريين [illegible] ابو علي [illegible]

[illegible] المضاف [illegible] واثبت الف [illegible] الخليل [illegible] انما هو حرف [illegible]
[illegible] المرجع اليه من المتكلم والمخاطب [illegible] الظروف [illegible] المبنيات [illegible]
[illegible] في اضافة **اسماء الاشارة** [illegible] ذكرنا [illegible] فالكاف فيه
حرف خطاب باجماع النحاة [illegible] اضافة **اسماء الاستفهام** [illegible] كيف [illegible]
[illegible] **اسماء الشرط**
[illegible] ذكرنا [illegible] **والموصولات** [illegible] المبنيات [illegible]
المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف **سوى اي في الثلثة** [illegible] الاستفهام
والشروط والموصولات [illegible] لضعف الشبه [illegible] المفرد
[illegible] المفردات [illegible] **وبعض الاسماء يجب**
اضافتها [illegible] المضاف اليه [illegible]
ذلك في هذا الباب [illegible] واضافتها **الى الجمل وهو** [illegible] مضاف الى
الجمل [illegible] الجمل [illegible] فالاول **اذ** من اسماء الزمان [illegible]
[illegible] وذكروا [illegible] ذكروا [illegible] الاخفش ان لا يكون [illegible]
فيها [illegible] سيبويه [illegible] الفعلية ان يكون
[illegible] ابراهيم القواعد [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الفصل [illegible] زيد يقوم [illegible]

٢٨٤

او ارید یقوم والجواب ابن الحاجب فی الکافیة الا ان والتزم الرضی فتح الف الجملة فیطلق من
جمعها لانها اضیف الى المفرد کقوله ؎ هل ترجعن لیال قد مضین لنا ؎ والعیش منقلب اذ
ذاک افنانا التقدیر اذ ذاک کذلک وقد تحذف الجملة باسرها ویعوض عنها التنوین
قال ابو حیان والذی یظهر من قواعد العربیة ان هذا الحذف جائز لا واجب وتکسر الذال
حینئذ لالتقاء الساکنین على الاصل کقوله تعالى وانتم حینئذ تنظرون ای حین اذ بلغت الروح
الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ حینئذ معربة والکسر جر اعراب لاضافة لا بناء وهو على ذلک
انه جعل بناءها ناشئا من اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود
بانه قد بنى لاذ حکم الى والاصل یستغنى بحین یقوم دلیل على اعرابه وبان العرب قد
ثبت الظرف المضاف لاذ ولا عوض ... کونه مضافا الى المبنی فلو کانت الکسرة اعرابا لم یجز
بناء الظرف وبانهم قالوا یومئذ بفتح الذال منونا ولو کان معربا لم یجز فتحه لانه مضاف الیه
فدل على انه مبنی وانما کسر لالتقاء الساکنین وهو الغالب وبنی على الفتح طلبا للتخفیف وسیأتی
تمام الکلام على اذ فی حدیقة المفردات ان شاء الله تعالى وحیث نحو جلست حیث جلس زید
وحیث زید جالس وشرط الاسم ان لا یکون الجزء فیها مفردا ... سیبویه واضافتها
الى الفعلیة اکثر قال ابن النحاس لیس فی ظروف المکان ما یضاف الى الجملة غیر حیث ... لا
لوقوعها على کل جهة ... زوال ابهامها الا باضافتها لجملة کاذ واذا فی الزمان ... نادرا
اضیفت الى المفرد کقوله ؎ حیث لی العمائم ؎ ولا یقاس علیه خلافا للکسائی ولا یشترط
... اضافتها الى الجمل ظرفیتها وزعم المهدوی شارح الدریدیة ان حیث فی قوله ... تحت ...

فی ... ؎ حیث تحلی المازنی ونهى ما انها خرجت عن الظرفیة بدخول ال...
خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتکلف لها تقدیر رابط
قال ابن هشام ولیس بلازم واذا دخلت علیها ما الکافة تضمنت معنى الشرط کقوله
حیثما تستقم یقدر لک الله نجاحا فی غابر الازمان ؎ قال ابن هشام وهذا البیت
عندی دلیل على مجیئها للزمان وفی النوع الثانی وهو المختص بالجمل الفعلیة اذا عند غیر الاخفش
والکوفیین وتقع شرطها وجوابها ماضیین نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعین
نحو واذا تتلى علیهم ایاتنا ... ومختلفین نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الایة اذا تتلى علیهم
ایات الرحمن خروا ... واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسیأتی تمام الکلام علیها
فی حدیقة المفردات ؎ او الى المفرد والمراد به ما یقابل الجملة وهو ایضا نوعان ما یجوز قطعه
عن الاضافة فی اللفظ نحو کل اذا لم یقع نعتا ولا توکیدا وبعض وای کقوله تعالى وکل فی فلک
یسبحون فضلنا بعضهم على بعض ایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما یلزم الاضافة لفظا
وهو ما یضاف الى المفرد حال کونه ظاهرا تارة ومضمرا اخرى وهو کلا وکلتا نحو کلا
الرجلین وکلاهما وکلتا المرأتین وکلتاهما ولا یضافان الا لما استکمل ثلاثة شروط احدها
التعریف فلا یجوز کلا رجلین ولا کلتا امرأتین خلافا للکوفیین وذلک ان ... منها
التأکید ولا یؤکد التأکید المعنوی الا المعارف الثانی الدلالة على اثنین اما بالنص کلاهما
وکلتا ... او بالاشتراک نحو قوله کلانا غنی عن اخیه حیاته ؎ ونحن اذا متنا اشد تغانیا
فان کلا مشترکة بین الاثنین والجماعة واتضح قوله ؎ ان للخیر وللشر مدى وکلا ذلک

وجه وقيل يا لان ذات في المعنى مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك
اي ذلك المذكور الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر
نحو كلا زيد وعمرو قال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا اذا ساعدا في الملمات ا
قال بعضهم ولا تنوين كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم لم يستكثروا تنوين ما غلب عليه التوحيد
من لازم الاضافة عند وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا حسيين
نحو فلما رآه مستقرا عنده ونحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى او معنويين نحو قال الذي
عنده علم من الكتاب وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وقال المرادي في شرح التسهيل واذا كان
ظرفها حتى كانت للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى وربما فتحت عينها او ضمت فالفتح
الا ظرفا او مجرورة بمن وربما عنفوا ان يجل في الغريب وقال في المعصوب جاء في الظرف
لا يحققه سوى حرف واما قول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك
عنده رجاء وفي نصف عنده فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة
ذكرت واريد بها اللفظ فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها
انتهى ومثله قول الآخر ما يقولون هو اعند ما ليس شيئا ومن انتم حتى يكون لكم عند لدى
نحو لدى الباب ولدينا مزيد وهي بمعنى عند لكن بينهما فرق من وجهين احدهما انه يكتم اظرفا
للاعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول عندي صحيح ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري
في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول
لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام

وزعم

وزعم المعري لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى ولها مع المضمر مع الالف
الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد تبقى لداكم وسوى نحو سوى نحو
وسواك وسيأتي الكلام عليها في بحث المستثنى ان شاء الله تعالى تنبيه استعمل بعضهم
سوى مقطوعة عن الاضافة وممن استعملها كذلك بحرق في منظومته العروضية فقال
تولف من جزئين فرعين لا سوى وعند النحويين انها مما يلزم الاضافة فتقتضي منه فتنه به
ان حال كونه ظاهر اللفظ ارتقب وهو اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد
له من لفظه بل من معناه وهو ذو قال تعالى ونحن اولو قوة واولو بأس وذو الدال على
الصحبة لا ذو الموصولة نحو وذا النون وفروعهما نحو واولات الاحمال وان كن اولات حمل
واستشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات بينكم وذواتا افنان ذواتي اكل خمط ولا يضافان
الا الى ظاهر اسم الجنس نحو ذو مال بل الصفة فلا يقال جاءني رجال اولو عقل ولا رجل ذو عقل
وذلك لان ذا واولو فرع غيرهما في الحقيقة وانما وضعت وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة
وذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا الشخص بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل
ذهب في الذهب فاضافوا ذو اليه فقالوا ذو ذهب واما اذا كان ما بعدها صفة لم يحتج
اليها فائدة قيل وهذه الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان المضمر لا يدل على حقيقة
معينة يقصد الوصف بها وان كان المراد منها باعتبار مرجعه لكنه ليس معنا بحسب اللفظ
واما قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل بل ذلك
الاضافة الى ضمير ... الى اب ... انشد ابو بكر بن دريد قال انشد عبد الرحمن بن اخي

الأصمعي عن عمه قال أنشده أعرابي من بني تميم من بني حنظلة الفقعسي ا من تصدى للخير يا بالغنى
فهو أخوه ا فقد الشرى فان أملق أقصاه ونبوه ا لو رأى الناس نبيا سائلا ما وصلوه أو هم
لو طمعوا في زاد كلب أكلوه ا لا تراني آخر الدهر بتسآل أفوه ا ان من يسأل سوى الرحمن يكرم
حار موه ا والذي قام بأرزاق الورى طرا سلوه ا وعن الناس بحمد الله فاغنوا واحمدوه ا
تلبسوا أثواب عز ا فاسمعوا قولا وعوه ا أنت ما استغنيت عن صاحبك الدهر أخوه ا
فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه ا أهنى المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه ا انما يصطنع
المعروف في الناس ذووه ا وشذ أيضا قطعوا عن الاضافة وقد [illegible] وقال الكميت في قول الآخر
فلا أعني بذلك أسفليكم ا ولكني أريد به الذوينا ا وحال كونه مضافا فقط وهو نوعان
ما يضاف لكل مضمر متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا
وهو وحده نحو واذا دعي الله وحده وقوله وكنت إذ كنت إلهي وحدكا ا وقوله والذئب
أخشاه ان مررت به ا وحدي وأخشى الرياح والمطرا ا وهو ملازم للتنكير والافراد والنصب
والنحويون فيه أقوال أحدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع
الحال فوحده موضع ايحاد وايحاد في موضع موحد وهو الحال قال ابن بابشاذ وعلى هذا يكون
العمل فيها بأن يزيد على ذلك فيقول وحده نائب مناب ايحاد وايحاد نائب مناب
موحد وموحد نائب مناب انفراد وانفراد نائب مناب منفرد ومنفرد في الحقيقة
الحال انتهى وهو تطويل ما فيه كبير فائدة الثاني انه مصدر وحده وحده وهو مذهب
المبرد وابن جني الثالث انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع

الحال

الحال الرابع مذهب يونس انه انتصب على الظرف لقول العرب زيد وحده والتقدير زيد
موضع التفرد وأجاز هشام فيها وجهين أحدهما ما قاله يونس والثاني أن يكون مصدرا لفعل مقدر
هو أوحد كآثرته إيثارا [illegible] وحكى الأصمعي وحد يحد وعليه فهو مصدر لفعل مستعمل
وقد يجر ليبقى حكى أبو زيد قبضت كل درهم على وحده أي وحده وحكى ابن سيده جلس على وحده
نسيج وجحيش تصغير جحش وهو ولد الحمار وعيير تصغير عير وهو الحمار فقالوا نسيج وحده وجحيش وحده
وعيير وحده والأول للمدح والثاني للذم وربما ثني مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيده جلسا
على وحديهما تنبيه اختلف القائلون بأنه نصب على الحال فيما اذا قيل رأيت زيدا
وحده فالأكثرون يقدرونه حالا من الفاعل أي لا أرى له رأيته ويعبرون عن هذا بأنه حال من
الفاعل والمبرد يقدره حالا من المفعول أي رأيته منفردا ويعبر عن هذا بأنه حال من المفعول ومنع
أبو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لأنهم اذا أرادوا
الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب أخشاه ان مررت به وحدي
البيت وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من أجل ان يقع الوجهان المتقدمان
في رأيت زيدا وحده قال المصرح بها أن لا يضاف لغير المخاطب فقط وهو لبيك
وأخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك بفتح الدال المهملة وهي حجيك وهذاذيك
هذا الذي بحثين قال ا ضربا هذاذيك وطعنا وخضا ا وقد مر ذلك كله ولم [illegible] ان
الأعلم ان الكاف فيها ليس بضمير بل حرف خطاب مثلها في ذلك ورده بقولهم حنانيه ولبي يدي والخ
النون لأجلها ولم يحذف فانه [illegible] ذلك بأنها لا تلحق الأسماء التي تشبه الحرف وشذت [illegible]

الى الغير الى [illegible] نحو قولها لقيت ليس لمن يعول ما والى اللفظ بجزء قوله [illegible]

لانه بني مسورا [illegible] فلبي فلبي يدي مسور [illegible] وقالت [illegible] دعوى الشذوذ فيها

بطله قال سيبويه ونظير هذا البيت [illegible] زعموا انه [illegible] فجعلها بمنزلة

الموحدة [illegible] بسكون العين فقلب الالف ياء كما [illegible] على [illegible]

وقول المبرد [illegible] يونس [illegible] واخواته [illegible]

تكميل لاحكام الاضافة يجب تجريد المضاف من التنوين نحو غلام زيد وبعضهم

يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه نحو كم رجل [illegible]

المبرد [illegible] من كلام [illegible] لا يكون مثل هذا التقدير [illegible]

لا تنوين العوض والمقابلة [illegible] واما تنوين التنكير فلا يختص [illegible] المبنيات [illegible]

ولا يتحقق هنا واما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع

من الصرف فكيف يتصور تقديره [illegible] المشابه للحرف وغير المنصرف المشابه

للفعل والصواب [illegible] لانه لو كان فيه تنوين لحذف [illegible]

[illegible] حيث يقول [illegible]

[illegible] الشام [illegible] وقد [illegible] حبيبي [illegible]

ويجب تجريده ايضا من نون المثنى والجمع المذكور لم يلحقانهما كقوله تعالى

تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلوة [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] الاسم والاضافة [illegible]

قوله ان يكون صفة [illegible]

[illegible] الجزء الاخير [illegible] وقبل الهاء الساكنة [illegible] والتكسير

[illegible] زيد [illegible] عن [illegible] ذكر انه لا يجوز [illegible] ذلك

[illegible] عند امن اللبس [illegible] اذا اضيف

[illegible] ونظيره قولهم شربت [illegible] شربوا [illegible]

ونظم ذلك بعضهم فقال [illegible] تحذف تاؤها [illegible]

منها اذا قيل [illegible] وليت [illegible] واقام الصلوة [illegible] وقد يفعل ذلك بعده [illegible]

[illegible] اي عدة الامر واشترطوا امن اللبس احترازا من [illegible]

[illegible] فان حذف [illegible] لا يلتبس وقد خرج [illegible] حذف [illegible]

[illegible] قوله فنظرة الى ميسرة بضم السين وكسر الراء قالوا والاصل الى ميسرته [illegible] ان

[illegible] وان [illegible] فان كانت الاضافة اضافة صفة

والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الى معمولها اي معمول الصفة

قبل الاضافة والاكثر اضافة المضاف اليه فيها معمول المضاف [illegible]

[illegible] معمولها اما مرفوع او منصوب فلفظية نسبة الى اللفظ [illegible]

التخفيف [illegible] اللفظ المضاف [illegible] التخفيف [illegible]

[illegible] المتقدمين [illegible] غير محضة [illegible] وكون الاضافة لفظية [illegible]

كون الصفة [illegible] اذا كانت كذلك [illegible]

[illegible] والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر [illegible] الاضافة [illegible] والصفة المشبهة

ابدا جارية العمل فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى نحو زيد حسن الوجه في صورة المفعول لفظا كالكاتب
وان اردت لفظية ابدا وكذا اعمل اسمى الفاعل والمفعول في مرفوع غير سببيهما جائز مطلقا كزيد
ضارب الطير ومسود وجهه ومؤدب غلامه فاضافتهما الى ذلك السبب نحو زيد ضارب الطير او مسود
الوجه ومؤدب الخدام لفظية ابدا وكذا عملهما في غير سببيهما كمررت برجل قائم في داره عمرو
بكر لكن لا يضاف فان اصل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يتبع استغناء الصفة وارتفاعه
بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر وذلك لا يجوز لقوة شبهها بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول
واسم المفعول في المفعول الذي لم يسم فاعله وفي المفعول المنصوب نحو باب اعطى وظنها
في غير المفعول من المفعولات الاجنبية فيحتاج الى شرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال
او الاستقبال كما سيذكر في اضيفا والحالة هذه لذلك المعمول كزيد ضارب عمرو الآن
او غدا او زيد مضروب العبد او معطى الدراهم فاضافتهما لفظية لكن لا يضاف فان لم يكونا
الا الى الفاعل او المفعول بشرط طلبهما له في ذلك ابنية المبالغة في العمل كما قرره
الرضي **ولا تفيد** الاضافة اللفظية **الا تخفيفا** في اللفظ فقط وذلك
بحذف التنوين او نوني المثنى والجمع في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي
لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى درهم وضاربي
عمرو ومعطي درهم وضاربو بكر ومعطو درهم واما في المضافين الى السبب الصفة المشبهة فقد
يكون في المضاف ايضا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف

وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك وقد يكون في المضاف اليه
وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه والمعظم في اللفظية في التخفيف
انها لا تفيد غيره وظاهر كلام بعضهم انها انما تفيد في الحسن الوجه برفع الوجه لا التخفيف وذلك
ان في رفع الوجه قبح الصفة لخلوها من ضمير يعود على الموصوف لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع
ضميره او ملابس ضميره اذ المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف وفي النصب
على التشبيه قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما وان لم امتنع الحسن وجه
بالجر لا تنتفي قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ولو الحسن وجه بالجر ايضا لاستقباح
النصب لان النكرة تنصب على التمييز كذا قرره ابن هشام في كتبه وقال في المغني
التحقيق ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله الا تخفيفا فقال بل تفيد التخصيص ايضا لان
ضارب زيد اخص من ضارب وهو سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب
وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة انتهى وقد سبقه
الى هذا الرضي رحمه الله **والا** تكن الاضافة اضافة صفة الى معمولها **فمعنوية** نسبة الى المعنى
اي المضاف لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص او الافادة معنى لم يكن قبل الاضافة
كذا قرره بعض المحققين قال بعضهم والاكثر اوسط من قال كثير لانها افادت امرا معنويا
وهو التعريف والتخصيص لانه خالصة من شائبة الانفصال ليصدق كون
الاضافة غير اضافة صفة الى معمولها مع صورتها على ان لا يكون المضاف صفة ولا المضاف اليه معمولا
للمضاف قبل الاضافة كغلام زيد وكذلك اضافة كالساعة فالتفحص

الى الاسم كرسعيد كرز وشهر ربيع الاول وذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذو صباح
وذات يوم وهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته ويجب فيه التاويل بالمسمى اي مسمى كرز وكذا اذا
اضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلاة الاولى وجانب الغربي وبقلة الحمقاء ان جعلنا الحمقاء صفة
للبقلة لانها تنبت في مجاري السيل ورايت في بعض الكتب اللطيفة انها انما سميت الحمقاء لان سيبويه
قال هذه دواء كان تسطيعها احسن جوابه لم يقل الحمقاء ثم وقعت على ذلك في بعض كتب الحديث
وعكسه وهو اضافة الصفة الى الاسم كسحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق ثياب اذ الاصل عمامة سحق وقطيفة
جرد وكل الى ذو وجوز الفراء ان يختلف في جواز الاضافة فيها فجوز الكوفيون حيث اختلف اللفظان
مستندين الى السماع من ذلك ما ذكرناه من الصور ومنعها البصريون واولوا ما ورد منها لان الصفة
عين الموصوف ولا يضاف الشيء الى نفسه ثم قال الكوفيون انهم في الاول منها حذف فيه حذف
اي مسجد المكان الجامع وصلاة الساعة الاولى وفي الثاني قطيفة من جنس ثم قطيفة لان المضاف
جرد ثم حذف الموصوف واقيمت صفة الاضافة مقامه اي شيء جرد من جنس قطيفة
كل من جنس عمامة ولا يتقيس ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة الموصوف الى الصفة ثم مقام
وصفة كرنية الى البعلات ارصاحب البعلات اضافة المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسرها كحينئذ
ويومئذ قال الشاعر وانقضت كوا فيها تبين اليحدا انما بيسير كما نصها سام وقاربه ها
البنا بالقصر المجلد من قولك كرثت على البعير اذا كانت الاسنمة فكانه قال عام المجلد فاضاف
المؤكد الى المؤكد قال الفراء فاضاف البنا الى المجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا
اختلف اللفظان كحق اليقين وحبل الوريد وقد سمع كثير البصريين ان ذلك

الندور في قلانس جمع ولا يتعدى به مورد السماع واضافة الملغي الى المعتبر كقول لبيد الى الحول
ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وسمع الاخفش اعرابيا يقول هذا تحيات
قالعن ابن وسيبويه من ربيع قالعن ابن ربيع واضافة المعتبر الى الملغي الذي لا يعتد به الا كالمعدن والحرف
الزائد للتاكيد كقول الحطيئة ما ولو بلغت نحوي السماء قبيلة ما لزادت عليها نهشل وتعلت
وقول الاخر ما اقام جعيدا والعراق ودونه ما لا جل دمشق الشام شرف طويل ما الصورة الثانية
ما الحق فيها مضاف لكن المضاف اليه ليس معمولا لها وذلك كاسم التفضيل كافضل القوم وعلى الاسم
والوصف الذي لم يرد به الحال او الاستقبال كاتب فاطر السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل فيما
فذلك ليس معمولا له فاضافته معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل
الاضافة لكن ليس المضاف صفة وذلك كالمصدر المضاف الى فاعله او مفعوله كضرب الامير
والكل المخرج الاصح تنبيه المشهور تقسيم الاضافة الى هذين القسمين اعني اللفظية والمعنوية
والمعنوية ... المحضة كما قرره ابن مالك في التسهيل قسما ثالثا شبيها بالمحضة ورد
دخوله في المشهور الاضافة الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه والموصوف الى القائم مقام وصفه والمؤكد
الى المؤكد والملغى الى المعتبر وعكسه وقد قرر ان الاضافة في ذلك كله دائرة بين المحضة وغير المحضة
لانهم ... انها غير محضة لانها لا تفيد الا تخصيص من حيث ان المعرف لا يفيد الا تخصيص في وجه عن
المحضة من ذلك جهة ... ويتوسط بينهما لانها من احدهما من جهة الانفصال الذي كرواك
من جهة الاتصال من حيث انها غيره من حيث المضاف والمضاف اليه كما ان المؤكد غير
زيد قال ابن ... ولا اعلم احدا سبقه الى ذلك وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف

مع المضاف إليه المعرفة كغلام زيد وعبد هذا وضارب زيد أمس وزيد أفضل الناس
وتفيد تخصيصًا للمضاف مع المضاف إليه النكرة نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص
الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد
قاله في المغني وقال البدر الدماميني في شرحه فيه نظر فإن مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص لم يرد به ذلك
لدخل فيه التعريف وليس كذلك فإن التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة نحو
رجل صالح فهذا فيه تخصيص كما في زيد فإنه في اصطلاحهم معرفة لا يقال فيه مخصص انتهى وبهذا يندفع كلام
ابن حيان حيث قال تقسيم النحويين الإضافة إلى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لأن من جعل القسم
قسيمًا لأن التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم له والإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف
فإن أضيف إلى معرفة اكتسب التخصيص التام انتهى **تنبيهات الأول** استفيد من كلام المصنف
شيئان أحدهما أن الإضافة المعنوية لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف من التعريف لأن الغالب
الأهم من الإضافة للمعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل على أنه حتى أريد
إضافة المعرف فإن كان بأل حذفت منه أو بالعلمية نكر بأن يجعل واحدًا من الجملة فلا في الكلام ثم
ولا يجوز الحذف إلى من الأول قد ذكر الشيخ في النكرة ولذلك امتنعت إضافة المضمرات والمبهمات
لتعذر تقدير تنكيرها الثاني أن المقصود لذاته هو المضاف في الصفة فلذلك جاء غلام زيد الظريف
للمضاف إليه لا يجعل لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التعريف أو التخصيص ولم يؤت به
لذاته وقد يكون الأمر بالعكس نحو جمع مسمى مثنى فإن المضاف فيه ذلك المضاف إليه هو المضاف
إنما جيء به لقصد التعميم والحكم عليه ولذلك صحت فيه وكل الخ وقد أجاز ما لم يثبت

إلا المعرفة أن ما ذكره في المتن **التنبيه الثاني** يستثنى من إفادة الإضافة التعريف للمضاف
مع المعرفة حيث كان فيها تخصيص ولا تعرفه لأن المضاف لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب
إذا أريد بها مطلق المغايرة والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك أو مثلك أو حسبك من رجل ولذلك
صح وصف النكرة بها والتعت نعت ذلك أنها لعدم قبول التعريف فقيل لشدة الإبهام وهو رأي
ابن السراج والسيرافي وارتضاه الشارحان ومذهب سيبويه والمبرد إلى أن السبب في ذلك أن الإضافة
فيها للتخفيف لتنوي فيها التنوين لأن الإضافة فيه تعريف كما في اسم الفاعل إلا أنهم التزموا التخفيف في
ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل إلا إذا أريد الماضي والقصد به في شرح الخصوص كما إذا اشتهر الموصوف
بمماثلتك في شيء من الأشياء وكالعلم والشجاعة وذكرها فقيل جاء مثلك كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك
في الشيء الفلاني وكذا غيرك قال ابن مالك في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة
خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقعت بين ضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب
والمسلوب غير السالب وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي أن يحمل على هذا غير المغضوب عليهم
لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك بلازم لقولهم نحو صالحًا غير الذي كنا نعمل فنعت النكرة
مع وقوعه بين متضادين انتهى وأجاب الزمخشري بأنها تبعًا البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب
كل ما كان في معناه من شبهك ونظيرك وسواك وتركك وقرنك وتربك ونحو ذلك
وحسبك وناهيك وشرعك وكفيك وهدك قال في الارتشاف فهذه السبع **الثالث**
ما كان واقعًا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده
وطاقته وكلا وولان وربت ولكم لأن الحال المعرفة والتمييز لا يكون معرفة ولا تقبل التعريف

فائدة في نحو لا ابا لك ذهب اكثرهم الى ان ابا مضاف الى ما بعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة بين
المضافين تحسينا للفظ ورفعا لتوهم اضافة الاسم المعرفة الظاهر والدليل على زيادتها انها قد ثبتت
في قوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني وهذا مذهب سيبويه والجمهور
الثاني ان اللام غير زائدة وانها وما بعدها صفة لما قبلها فتتعلق بكون محذوف وانهم نزلوا الموصوف
منزلة المضاف لطوله بالصفة وحيث حرك المضاف في اصل معناه ولم يحذف [illegible] الى المضاف وهذا
مذهب [illegible] وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك الثالث ان الاسم مفرد وجاء على لغة القصر
كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو مذهب الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة
قال في الجمع والمختار عندي [illegible] في القولين الاولين [illegible] زيادة وحذف كلها خلاف
الاصل قال ابن [illegible] ويشكل على الاول قولهم لا ابا لي [illegible] لان الاسماء الستة لا تعرب بالحروف
اذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني ان الاسماء الستة لا تعرب بالحروف الا اذا كانت مضافة
للياء وعلى الثاني ان الاسماء الستة لا تعرب بالحروف الا اذا كانت [illegible] وانهم يقولون لا غلامي
فيحذفون النون [illegible] بان شبه الشيء [illegible] وعلى القولين [illegible] على التقدير [illegible]
الثالث [illegible] الذي يقول [illegible] لا اباك [illegible] والذي يقول لا ابا لي [illegible]
والثانية قولهم لا غلامي [illegible] حذف النون انتهى الثالث [illegible] التعريف [illegible]
المصدر المضاف [illegible] التخصيص [illegible] صاحب البسيط [illegible]
[illegible] والمراد [illegible] والمضاف اليه [illegible] ان كان جنسا
للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه

فيكون

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال صاحب [illegible] في حواشي الجاربردي فبمعنى من اى فالاضافة
المعنوية بمعنى من التبيينية كخاتم فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وقد لا يكون ذلك
الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون او كان المضاف اليه ظرفا له اى للمضاف سواء كان
ظرف زمان او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية فظرف الزمان نحو مكر الليل وتربص
اربعة اشهر وظرف المكان حقيقة نحو قتيل كربلاء وشهيد الدار ومجازا نحو يا صاحبي السجن وهذه الاضافة
[illegible] المصنف [illegible] ابن الحاجب وابن مالك وقد انكرها اكثر النحويين
[illegible] في الصحيح [illegible] النقل الصحيح ولا يصح تقدير غيرها [illegible] قال ابو حيان لا اعلم
احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وما استدل به [illegible] مردود فقد قال
بها عبد القاهر والزمخشري وحكاها ابن اياز وصرح بها ابن الحاجب في الكافية ولم يذكر المصنف
وذكرها ابن الحاجب وابن مالك [illegible] الظرف قال بعض المحققين
وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
باللام [illegible] ابن مالك وغيره او كان المضاف اليه غيرهما اى غير جنس المضاف وغير ظرفه
بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد [illegible]
وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد مباينة وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم

قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها

وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه مطلقا كالاحد

اليوم ... تنبيهان الاول يكون الاضافة ... يوم الاحد

وعلم الفقه وشجر الاراك ... ما صرح به ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ...

اليه ... الاضافة ... قال بعض ...

ان الحق ان كل ... اشترطوا في الاضافة ... كون المضاف ... المضاف

... ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك ... اليه

... اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك ... الاحد يوم والفقه علم والاراك

شجر انتهى الثاني لم يبين المضاف ... في الاضافة اللفظية ... المضاف ... التقدير

... والمشهور ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية ... وذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية

تقدر بمعنى اللام ...

... والنقل ...

... انه قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيثه ... المضاف

... من المضاف اليه تذكيره ... بشرط الاستغناء عنه

اي عن المضاف عنه سقوطه بالمضاف اليه ... كقوله ...

وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم ...

ذكره ... القناة ... البيت ...

دوقت

ورقيت ... الى ... وحكيت القول ... قولهم ...

... والتسم ...

...

... السماء ...

... قولهم ...

ورقيت ...

شرقت ...

... تشرق بالقول الذي ...

شرقت صدر القناة ... القدم ...

... البيت ... قوله ...

يكون ... بين عرب وعجم ... كما شرقت صدر القناة

من الدم ...

...

...

...

... والمستجير بعمرو عند كربته ...

... البيت ... قول ...

وقوله ما وجب الله به يستحق فيه ما ولكن هي من يمكن البدل فاعله قال ابن هشام في المغني ويحتمل
ان يكون من ذلك فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير
للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فاقيمت الصفة الموصوف المحذوف فتذكر ...
المضاف ... [illegible] ... ان يكون مع المضاف اليه ... قطعت بعضها
... [illegible] ... من ... [illegible] ...
يستشهد به ... ما ... [illegible] ... قوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى ... [illegible] ...
فالعقل ليس بمكسوف لانه ... [illegible] ... العقل قال ابن
هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ... قريب فذكر
قريب حيث ... [illegible] ... قريبة ... قريب النسب
فقصد اللفظ ... [illegible] ... المضاف ... [illegible] ...
ذلك ... [illegible] ... ثم اقبح قامت غلام هند ... [illegible] ...
... [illegible] ... ابن مالك في التسهيل
... [illegible] ... المضاف ... [illegible] ...
... [illegible] ... الاول
... [illegible] ... المضاف ... [illegible] ...
... [illegible] ... المضاف ليس ... [illegible] ...

... [illegible] ... يوم الجمعة ... [illegible] ...
... [illegible] ... المضاف ... [illegible] ...
... [illegible] ... كل نفس ... كل نفس ... [illegible] ...
شرح التسهيل ... [illegible] ... التغليب ...
ذلك ... [illegible] ... **تكميل**
... [illegible] ... المضاف ... [illegible] ...
تقديم المبتدأ ... [illegible] ...
... [illegible] ... الرفع ... [illegible] ...
... [illegible] ... بقوله ... [illegible] ...
... [illegible] ... الصدر ... [illegible] ...
... [illegible] ... الاول
... [illegible] ... كبيرا ... [illegible] ...
... [illegible] ... الرفع ... [illegible] ...
... [illegible] ... الاستفهام
... [illegible] ... الاحيان ...
قال ابن هشام في المغني ... [illegible] ...
... [illegible] ...

بعض السلف وبعضكم مثل ما اصاب الفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ◦ وقيل الا قوام بنصب ...
نهارا فيران انطلقت ما حامة في غصون ذات اوقال ما فيرها على البنيه وقد جا وتعرفه وقد ...
جميع ذلك وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل الا مع المبهمات باضافتي ويحتج كقوله الامام
انه لكم وقول الشاعر والشر بالشر عنده ثم مثلا ان ونا ولا الا به وانا غيب الفرزدق في قصيدة
مشهوره ولا بد في تحقيره انه خبران قوله فيران ووقف ليس بحرف ولو كان المضاف لم يبهم
لم يبن الا يؤان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو يومئذ وحينئذ ومن عذاب
يومئذ بومئذ ثم قراءان بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا ما وقلت الما اصح والشيب وازع وقوله لاجتذبن
منهن قلبي تحلما ما على حين يستصبين كل حليم ما رويا بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن
مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون
يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالفتح
بناء وقراءة غيره الرفع يوم لا تملك نفس وقال ما اذا قلت هذا على اسوه بتعجبي ما
نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر ما وقال الم تعلمي يا عمرك الله انني ما كريم على حين الكرام
قليل ما وانى لا اخزى اذا قيل مملق ما سخي واخزى ان يقال بخيل ما رويا بالفتح قال البدر الدمامينى
في شرح التسهيل قال ابن هشام سالت عن ذلك ابا حيان فقال له ما المتعقل البيان
ولم ازد على ذلك شيئا انتهى وقال في شرح المغني بعد حكاية ذلك وبه صلاحية هذا المحل
انه اشتمل على بناء على المضاف الى الجملة في قوله على حين الكرام قليل وشاهد الليث

برنه

الثاني المجرور بالحرف

اليه وانه هذا الحكم حيث قلت قيل هذا على اسوه بتعجبي على المضاف الى الجملة ولا يكون هذا البيت
الذي اليه بابيات ونكتت البنيان مرجح فذكر على الصبا اذ قال فيه نسيم الصبا من حيث
يطلع الفجر فظهر المقصود والقسم الثاني ما يرد مجرورا لا غير المجرور بالحرف وهو ما
اي اسم نسب اليه شيء وقل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول نحو قربت به
مررت وغيره ذلك مما ليس من الحرف كالعرف وخرج بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ
والمقصود انه ليس في الكلام ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف جر ملفوظ كمررت
بزيد فلا يعبر عنه بذلك وان كان محتملا لمذهب ان المضاف لا يكون الا اسما كما صرح
به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث انه زيد مفعول به
معنى لا باسم ومن حيث هو مضاف الى زيد ودال به الى جر ومضاف الى المضاف اليه
المرور فالفعل الاصطلاحي والذي في شرح كلام ابن الحاجب كافيه الى محل عبر ما
المضاف يمكن فيما تعرض فيه لحروف الجر بها او في ضمنه في الفعل او معناه الا ما يجيء في جميع
ذلك والمشهور من حروف الجر اربعة عشر حرفا باسقاط حاشا وخلا وعدا ولعل ومتى
وكي فهي مطلقا عشرون وهو وما ذكرن الثلاثة الاول غير مشهوره غير مسلطة فلا يثبت
والاسم مشهوره دون ما ذكر وان نصبت فهو لكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح
وسيأتي الكلام عليها في باب الاستثناء وان ادرتهم وانا المثلثة الاخير وقد ذكرنا لعل
فلا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا ما بجر لفظ الجلالة ولهم فيها الاول
الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل

سمع من [illegible] أخر كثيرة وقال أبو ذؤيب الهذلي يصف السحاب ، شربن بماء البحر
ثم ترفعت ، متى لجج خضر لهن نئيج ، وانما كانت هذه من حروف الجر ذهب البصريون الى انه
ولا يجر بها الا ما في الاستفهام كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه [illegible] وما وان المصدرية [illegible]
كقوله ، اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ، وذلك كله [illegible] اذا قدرت ان
بعدها وان الكوفيين [illegible] انها ناصبة دائما [illegible] المصنف كما سيأتي بيانه في حديقة الافعال
وهذه الحروف حروف جر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي
لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الاضافة
لانها تضيف الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة في
الاسم فقولك جلست في الدار دلت على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات
لما قبلها من النكرات كذا في جمع الجوامع وهذه الاربعة عشر المشهورة من حروف الجر
سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد بقي منها [illegible] وزعم الكسائي
والفراء انها الاصل وخففت لكثرة الاستعمال قال ابن مالك هي لغة لبعض
العرب وقال ابو حيان [illegible] ام حروف الجر [illegible] وغيره وقال
ابن الدهان في الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا [illegible] بالدخول [illegible]
على [illegible] ابتداء الغاية وليس المراد بالغاية [illegible] وكذلك في قولهم الى انتهاء الغاية
اذ لا معنى لابتداء النهاية [illegible] المراد بالغاية جميع المسافة [illegible] اطلاق الغاية على
المسافة من [illegible] قال [illegible]

يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها [illegible] الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده [illegible] ان تكون من للابتداء [illegible] فرض [illegible] ان في
الغد من اول النهار الى اخره [illegible] فالاحسن ان المراد بالغاية [illegible] والتسهيل
في ابتداء الغاية [illegible] ثم الابتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد
الحرام وفي الزمان خلافا لاكثر البصريين نحو من اول يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة
والشواهد عليه كثيرة [illegible] وفي غيرهما نحو من محمد رسول الله [illegible] انه من سليمان [illegible]
[illegible] فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم [illegible]
الثاني التبعيض وعلامته جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم
والمفعول الصريح في هذا الثاني محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا [illegible]
المفعول [illegible] الجار والمجرور [illegible] ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف [illegible]
للمفعول [illegible] الثالث بيان الجنس اي اظهار المقصود [illegible] فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وعلامتها ان يحسن جعل الذي في مكانها [illegible]
من [illegible] يلزم وصف النكرة بالمعرفة [illegible] جعل [illegible]
[illegible] فتقول [illegible] الرابع البدل نحو ارضيتم بالحياة
الدنيا من الآخرة [illegible] ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم
بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف [illegible]
الخامس التنصيص على العموم او توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول نحو ما جاءني من رجل والثاني

نحو ما جاءني من احد ولها ثلثة شروط ان يسبقها نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان
يكون اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد او مبتدا نحو هل من خالق غير الله قاله
ابن هشام في الاوضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجاز زيادتها
الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل نحو
مما خطيئاتهم اغرقوا السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بالمهملة وهي الداخلة
على ثاني المتضادين نحو يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام
وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر
ان من في الايتين للابتداء او بمعنى عن التاسع مرادفة الباء وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك
واستدل له بالحديث ذلك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر مرادفة في نحو فويل للقاسية قلوبهم
من ذكر الله وقيل في ذلك انها بمعنى عن الحادي عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس
قال ابن هشام والظاهر انها للابتداء وتقييد الاخفش بقوله ان يكون الظرف النظر فيه
الى كلام يونس ليس الظاهر خارج للابتداء وان اريد ان الظرف وقع ابتداء النظر فيه فمن
لابتداء الغاية لا ينتهي اليها فاما صيغ ان تقدير ان يكون ان الارادة في المستقبل فلا انتهى الثاني عشر
موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها في ذلك للبدل
الثالث عشر مرادفة ربما وذلك اذا اتصلت بما كقوله ~ وانا لمما نضرب الكبش ضربة ~ على رأسه
تلقي اللسان من الفم ~ قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه
واعلم انهم مما يحذفون كذا قال ابن هشام والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا

كلامهم

كلامهم خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال ابن الشمني والبيت
لابي حية قول سيبويه بمعنى ربما الرابع عشر الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين
اي منعناه منهم بالنصر الخامس عشر التجريد نحو لي من فلان صديق حميم قيل والظاهر ان من للتجريد
ابتدائية او ظرفية السادس عشر الغاية نحو قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى قيل
والظاهر ان من فيه للحديث للابتداء اي التقدير فكذلك مني بمنزلة قرب هارون من موسى
وحذف المضاف لظهور المعنى قال وابن الشمني اخذها انتهاء الغاية المكانية او الزمانية
نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو المرافق من غاية الى الف الى في الضمير كهي
وذلك اذا افهمت شيئا وما افهمه الحكم به او عليه والمتعلق نحو من انصاري الى الله ومن يكم
الى المرافق ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قال ابن الشمني والتحقيق انها للانتهاء او ظرف ففي الى المرافق
ولا اموالكم وقال غيره ورد من ذلك ايدل على التضمين ان مثل والتعليل زال على الفعلها والمعنى
في الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله او من ينضم الى حال كونه ذاهبا الى الله الثاني
التبيين وهي المبينة في التعجب او التفضيل لحب او بغض مبينة لفاعلية مجرورها نحو رب السجن احب الي
لا وقولهم رب السجن احب الي واثبات هذا المعنى لا الى مخصوص بابن مالك الرابع الى
اللام نحو والامر اليك وقيل انتهاء الغاية اي منته اليك الخامس الظرفية كفي ذكره جماعة وتأولوا
والتشكيك بابو عبيدة كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس وقد تأوله بعضهم
على تعليق الى بمحذوف اي مطليا بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال
ابن عصفور هو على التضمين بمعنى مبغض قال وقد ينضم مجرى الى المضمر على زيد الى الكوفة

لـ دبس الابتدا كقوله [ها] بقول قد بليت وكذا قولها ابشر فقد بردي الى ابن امرأة
اي بشر الشيخ بموافقته كقوله [ها] ام السبيل الى الشباب وذكره انتهى اي من الرجل
السلسل الثاني من التوكيد وهي الامر ثبت ذلك ان استدلا بقوله بعضهم افتدوني من الناس
تهوي اليهم بفتح الواو اي تهواهم وقوله غيره على تقنين تهوي بمعنى تميل وعلى ولهما سبعة معان
احدها التي ورد وهو الاكثر فيها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بسبب
ايجاد مصدر الفعل المعدي بها كرميت عن القوس اي بعدت عنها بسبب الرمي الثاني البدل كقوله
تجزي نفس عن نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل نفس وبدل امك الثالث
الاستعلاء كقوله فانما يبخل عن نفسه اي عليها الرابع التعليل كقوله ما نحن بتاركي الهتنا عن قولك
اي لاجل قولك الخامس مرادفة بعد كقوله لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة السادس مرادفة
من كقوله وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر السابع
الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس
حكاها الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى
ايضا رميت على القوس **على** والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين والكوفيين وزعم ابن الطراوة
وابن خروف وابو الحجاج من حروف والاستاذ ابو علي [illegible] انه اسم دائما ولا اكثر
وليس لسيبويه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء [illegible] عليها وعلى الفلك تحملون او حسي
كفضلنا بعضهم على بعض ولهم علي ذنب ثم انه قد يكون على المجرور [illegible] وهو الغالب [illegible]
يقرب منه كقوله او اجد على النار هدى قال الزمخشري معنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون

المكان

المكان القريب منها وهذا بحث نفيس انت تراه لما فيه من الفوائد وهو منقول من كتاب
مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الشيخ عبد الرزاق بن اسحق السمرقندي وكان [illegible]
وثمانين وثمانمائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شريف الدين علي اليزدي جاء الى سمرقند
[illegible] الامير تيمور فيه الاكرام ثم ان السيد ذكر بعض مجالس درسه
كلام صاحب الكشاف في [illegible] ونقل كلام العلامة التفتازاني [illegible] ولم يكن احد يتجرى
على العلامة بالاعتراض قبل ذلك الا ان جمع الامير تيمور بين العلامة والسيد [illegible] وشرط
السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلم يملك مولانا جلال الدين يوسف الاوبهي
وتكلم في اثناء البحث وكان ارشد تلامذة العلامة [illegible] كان قد اذن له في ان يبلغ ما يراه من
الخلل في تصانيفه فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر
باخراجه ثم ان المؤرخ المذكور ذكر ان [illegible] مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما في هذا البحث
ثم قال لا يحسن ايراد كلام الجميع باللغة العربية فيسر كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب
الكشاف في معنى الاستعلاء [illegible] استقرارهم عليه وتمسكهم شبهت
حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه قال المحقق التفتازاني [illegible] الاستعارة تبعية تمثيلا اما
التبعية فلجريانها اولا في متعلق الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه
حالة منتزعة من عدة امور واعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون على استعارة تبعية يستلزم كون
الاستعلاء مشبها به والتمثيل المستلزم لتركب الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء مشبها به لانه
معنى مفرد [illegible] التفتازاني بان معنى التمثيل على التشبيه صورة منتزعة من عدة امور

بصورة اخرى كذلك وهذا انما يوجب اعتبار التعدد في المأخوذ منه في نفسه ولا ينافي كونه منتزعا
من امور متعددة [illegible] هذا الجواب [illegible] بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تنتزع
منها من كل واحد من تلك الامور بل تنتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل
من الطرفين مركبا لا مفردة ومعنى الاستعلاء مفرد فلا يكون مشبها به وقال [illegible] والقول
ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور هو ان يكون منتزعة من مجموع تلك الامور
[illegible] الاستعلاء [illegible] من تقارن الراكب والمركوب في الكيفية المخصوصة
فيكون واحدا منتزعا من عدة امور [illegible] ان يستعار [illegible] مثل ان يقول [illegible]
[illegible] السماء [illegible] للكواكب [illegible]
[illegible] الاستعارات [illegible] انتهى [illegible]
[illegible] الثالث المجاوزة كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
[illegible] ابن [illegible] ذلك [illegible] قال ابن هشام في شرح [illegible]
ويحتمل ان [illegible] على [illegible] انتهى قال ابن [illegible]
كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف له
[illegible] من [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] عن [illegible] رضيت [illegible] انتهى وقال [illegible]
[illegible] الرابع الظرفية [illegible]
[illegible] قوله [illegible] تقول [illegible]

[illegible]

[illegible] الناس
[illegible] الاول [illegible] اسم
[illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] الكلام
[illegible] البعيد [illegible] وقوله
[illegible] ان قرب الدار خير من البعد [illegible] ان قرب الدار ليس
[illegible] اذا كان [illegible] الاول [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ان قرب الدار خير من البعد [illegible]
[illegible] قال [illegible]
الاعراب [illegible] محذوف اي التحقيق [illegible] كذا [illegible]
قال [illegible] التحقيق [illegible] هو التحقيق [illegible]
هشام [illegible] ان الكريم [illegible] الا لم
[illegible] من يحل [illegible]
وقيل المراد [illegible]
[illegible] قال ابن مالك وقال ابن هشام [illegible]
[illegible]
[illegible] الى [illegible] ولها عشرة معان [illegible]

٢١٥

الظرفية حقيقة مكانية او زمانية وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم

سيغلبون في بضع سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف جسمين نحو ولكم في القصاص

[illegible] او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في

رسول الله اسوة حسنة الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امرأة دخلت النار

في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو [illegible] الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع

النخل والاولى ان يقال انها بمعنى التمكن المصحوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهي

من باب الاستعارة التبعية اي ليس من باب [illegible] كقوله ... [illegible] يوم الروع

فوارس [illegible] بصيرون في طعن الاباهر والكلى الخامس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم

في افواههم السادس مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا [illegible]

السابع مرادفة عن نحو [illegible] الثامن المقايسة وهي الداخلة

بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل [illegible]

[illegible] الباء وحركتها الكسر وقد تفتح مع [illegible]

[illegible]

[illegible] سيبويه [illegible] حقيقيا نحو امسكت بالحبل [illegible]

[illegible] مررت بزيد [illegible] الثاني التعدية [illegible]

وهي [illegible] للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا [illegible]

[illegible]

الباء

[illegible]

٢١٦

[illegible] في الفعل [illegible]

[illegible] قال ابن هشام [illegible] النقل ايضا [illegible] الهمزة في تصيير الفاعل

مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته [illegible]

[illegible] وقول المبرد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... المفعول المطلق ... [illegible]

... قال ابن هشام ... [illegible]

... الرابع عشر التوكيد ... [illegible]

... قال ابن هشام ... [illegible]

والفصل ... [illegible]

... المفعول ... [illegible]

... قال ابن هشام ... [illegible]

... الرابع ... قال ابن هشام ... [illegible]

الى الثالث ... [illegible]

وإن في الكبيرة ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو أليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد أولم
يروا نحو أولم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لأنه في معنى أو
ليس الله بقادر [illegible] الأولى والنفي والفعل في ثلاثة مواضع بعد كان وأخواتها منفية كقوله
وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل وبعد ظن وأخواتها منفية كقوله
دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد لا التي هي عامل ليس كقوله
فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والأولى في ثلاثة
مواضع بعد أن ولكن وهل في الأول كقوله فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت
بالمجرب وفي الثاني كقوله ولكن أجرا لو فعلت بهين وفي الثالث كقوله ألا هل أخو عيش
لذيذ بدائم انتهى وقال في المغني [illegible] في الخبر أن غير موجب فينقاس وقد تزاد في الموجب
فيتوقف على السماع وهو قول الأخفش ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها [illegible]
بمستقر محذوف هو الخبر انتهى الخامس الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم
بن المسيب منتهاها ذكره ابن مالك السادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاء
زيد بنفسه أو بعينه واللام وهي مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه في لغة خزاعة نحو لكم وله
ومكسورة للمتكلم مطلقا [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] نحو يا لله وبعضهم يفتح الداخلة على الفعل [illegible] مع
المظهرات ولها عشرون معنى أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله
[illegible] الثالث الملك نحو له ما في السماوات وما في الأرض [illegible]

عن ذكر المعنيين قبله تقليلا للاشتراك الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس
شبه التمليك نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا السادس التعليل نحو لتحكم بين الناس ونحو اللام
الثانية نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وقال ابن جني [illegible] مستغاثا له أي أدعوك لعمرو
وهو قال من النداء ادعوه لعمرو وقولان لم يطلع ابن عصفور عليهما فنقل الإجماع على الأول
السابع موافقة إلى نحو بأن ربك أوحى لها الثامن موافقة على نحو ويخرون للأذقان التاسع
موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة العاشر موافقة عند نحو سمعت له صراخا وقول جرير
لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل الحادي عشر موافقة
بعد كقوله لم تبك لخمس [illegible] الثاني عشر موافقة بعد نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس الثالث
عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه قاله ابن الحاجب وقال
ابن مالك وغيره هي لام التعليل وقال غيرهم [illegible] الرابع عشر التبليغ وهي الجارة اسم السامع
لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة
ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وأنكرها البصريون ومن تبعهم ورووها
إلى التعليل بحذف السبب [illegible] المسبب [illegible] الكلام [illegible]
السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله كقوله لله يبقى على الأيام ذو حيد
السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء وللعشب إذا تعجبوا من كثرتهما
وفي غيره كقولهم لله دره فارسا الثامن عشر التعدية نحو ما أضرب زيدا لعمرو [illegible]
لأن أضرب متعد في الأصل لكن لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعل [illegible]

بالهمزة المزيدة باللام المعدية وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على
تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب
وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا فذهب الكوفيون
الى الاول والبصريون الى الثاني الثامن عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها المعترضة
بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله : وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم
ومعاهد : ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب الاصل
يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان
ارجحهما الثاني لان من شان المضاف اليه ان [illegible] والاضافة [illegible] ومنها اللام المسماة
لام التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف اما بتاخره نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في
العمل نحو فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقد اجتمع التاخر والفرعية في
وكنا لحكمهم شاهدين ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها
وهي عند [illegible] ما بين المفعول من الفاعل [illegible] بذكره [illegible] ان
تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان
فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قاله ابن مالك في
شرح [illegible] العلم ان احدا من اصحاب شرح هذا [illegible] خففت اللام [illegible]
ولا بالمفعول والفعل [illegible] ذلك ان اللام انما [illegible] باب الاستغاثة [illegible]
بالفاعل عند المفسرين [illegible] لان هذا الفعل [illegible] لفلان [illegible] اللام [illegible]

الثانية

الى لانها تدخل في باب الاستغاثة والتعجب لمعنى الى نحو قولك الى من يصل هذا الفعل فتقول
الى فلان فان قيل ولم كانت اللام في احدهما للفاعل والى في احدهما للمفعول قيل ان اللام معناها
في الاصل الملك والاستحقاق والملك والاستحقاق في الفاعل يعني الذي ملكوا واستحقوا الاشياء والى
معناها الانتهاء والغاية والمنتهى [illegible] فلذلك اختص بما ذكرناه انتهى الثاني والثالث المبين
مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها
او معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف
مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له [illegible] ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد
ويحا له فانهما في معنى خسر وهلك **تنبيه** وجميع ما تقدم من حروف الجر ثلاثة
الا تجر وذكرها في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا **وبعضها يجر الظاهر فقط**
وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما وبثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسر الميم لغة في
سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ من بني سليم وكسرها عن عكل انتهى قالوا
منذ بثبوت النون اصل مذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة ساكن نحو مذ اليوم ولولا
ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول منذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون
هما اصلان لانه لا يتصرف في الحروف والاشبه ورده تخفيفهم ان ولكن ورب وقط وقال
المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل [illegible] في النهاية قالوا وجهه
حرفان ونحو [illegible] لو اصل في منذ [illegible] قولهم ان المخففة من ان وان حرفان وان [illegible]
باعتبار [illegible] والمراد [illegible]

وكان المصاحبة لا كافة فدرت ربما وركت اتقى في اصحابها الا ترى انهم قالوا لا عمل لها في الاكثر
ولا عمل لها فيه لموقعه فلو كانت قد فرغ منه وهو لا يصح فالحكم بتهين اختصاصها بالزمان غير
المستقبل من الماضي والحال لكان علينا التقييد بذلك لئلا يتوهم انها لمطلق الزمان وليس كذلك فانها
لا تستعمل في الزمان المستقبل الا قليلا كما قالت العرب بعد انه وضعا لابتداء الغاية ان كان
الزمان ماضيا كقوله يا اوين تخيج ... وقوله يا ... ربما ماضي
ومن ازمان الظرف فيان كان ماضيا نحو ما رايته مذ او منذ يومين ... ومن زوال ان
كان معدودا نحو ما رايته مذ او منذ ثلاثة ايام اي من مبدأها الى انتهائها تنبيه والقول بها كذا
شيء فيه اطلاق قال ابن هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الا الاخفش ... قوله وابن الطراوة
انها اسم وهو مرتضى الرضي وفيها ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاولى
مع التاء فيه مفتوحة وساكنة او مع ما او معهما فهذه ستة عشر وعنها مع اسكان الباء وصفها
حصتها ماخية اقوال احدها انه التقليل دائما وهو قول الاكثرين الثاني انها للتكثير دائما الثالث
انها لها في التوافي الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما
يفهم ذلك من خارج السادس للتكثير في مواضع المباهات والافتخار وللتقليل فيما عداه
لمبهم العدد تكون تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل كثيرا والتكثير قليلا الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا
والتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني فمن
الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيامة وسمع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ...

قال

فتاة لن تقوم ... وقال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وهو التقليل
من الآية والحديث والثاني سوق للتعريف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما
التقليل ومن الثاني قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان
وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم
في سبع معا وثمان اراد آدم وعيسى عليهما السلام والقمر انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان اللام
والدال لم يلده بكسر اللام واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها لها بكتف فالتقى ساكنان فحركت الدال
بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء قال الدماميني وتختص رب بالظاهر المنكر
لفظا ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل لقيته ويجب وصف هذه النكرة ولا يجب خلافا للمبرد
وابن السراج والفارسي واكثر المتأخرين منهم الشلوبين في البسيط انه راي البصريين لان عاملها
يحذف غالبا فجعل الزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه نص الاخفش والفراء
والفراء والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور لان اسمها من حيث المعنى والنكرة مغنى عن الوصف
كما في كم الخبرية وصحح ... يا رب قائلة غدا يا لهف ام معوية وقوله
الا رب مولود البيت ويغلب حذف متعلقها ... وقد تحذف ... بعد الفاء كثيرا
بعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو اكثر كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله
وبعد بل قليلا كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه ومع التجرد اقل كقوله رسم دار وقفت
في طلله كدت اقضي الحياة من جلله تنبيهات الاول تجر رب ضمير الغيبة ملازما افراده وتذكيره
والتمييز بعده مطابق للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين ونساء

والقول بذلك شذوذ ولم يذكر المصنف فيهما مجرورا ظاهرا فقط وقد صرح بضعف ذلك في شرح العمدة
وتبع فيه ابن مالك وخطأه ابو حيان في ذلك وذكر ابن مالك في بعض كتبه ان الفصل في بعضها
من الشذوذ وليس ذلك في التوضيح بل اورده وذكر ذلك على سبيل الجواز وانه فصيح الا انه قليل
الا ان على الشذوذ شذوذ القياس في القوة ... لا جر المظهر لانه اكثر من جر المضمر انتهى
وقد تقدم الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره في صدر الكتاب فليراجع **الثاني** تنفرد رب من
بين حروف الجر بوجوب التصدير لكونه قال غير واحد قيل انه للانشاء مثل كم وقيل لانه لتقليل الذي
هو نظير النفي والنفي له صدر الكلام قال الدماميني واستشكل ابو حيان وجوب التصدير بورودها
خبرا لان في قوله أماوي اني رب واحد امه ... ملكت فلا اسر لدي ولا قتل وهو كلام
غلط ظاهر فان ان في البيت ليست في الصدر بل لان زيدا في قام وزيدا انه قام وزيد لا ابوه قائم
وقد نبه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط انتهى وهذا البعض هو ابن ام قاسم المرادي **والتاء تختص**
باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم فاما حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ وشذ منه
حكاية ابن خالويه تالرحمن وتحياتك وفي المغني قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء
اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من
تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره قال السفاقسي بعد نقله هذا الكلام
ما قاله من البدل هو قول كثير من النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد رده السهيلي بتقدير الظاهر وليس
شرط الابدال كذا وقوله فيها معنى التعجب نص عليه ... ان ذلك غالب في لام القسم والتاء فقد يكون
بمعنى التعجب فقد لا يكون انتهى وقد نقل غير واحد من النحاة ان ذلك لازم في التاء ايضا

حر

وحتى ومن لا تجرها والغاية بمكانة من الكل السمكة حتى راسها او ملاقية لاخر نحو سلام هي حتى مطلع
الفجر وتجب مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء ان يكون اجزاء او متصلا باخر فلا يجوز سرت البارحة
حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها ليس جزءا داخلا فيما قبلها لكونه غير جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه
جزءا انقضى الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يقيد
دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلث فالجر جائز ويجوز العطف **تنبيه** متى دلت قرينة على
دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والا فاقوال اصحها الحكم بالدخول مع حتى دون الى حملا
على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى قال ابن هشام في المغني وزعم
الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور
وانما الاتفاق في نحو اكلت السمكة حتى رأسها والفرق ان الى ... انتهى وحصل الرضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها
مطلقا ... ابن الحاجب ما ذكره في الكافية ... كثيرا والا فهو لا يكون ... مع ان
بعض المحققين والقياس ان يكون حكمه ... دخول ما بعدها في حكم ما قبلها
الا ان الرضي لم يذكره **والكاف** ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته
قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم
فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجردة عن ما نحو ويكأنه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المكفوفة
نحو واذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم الثالث الاستعلاء
ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير اي على خير ... عليه ان المعنى
... الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما

لبس كمثله شيء

ثم قيل وصل كما في قبل الوقت ذكره ابن الحاجب في الغاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب قال ابن هشام
من التركيب وهو زائدة في ليس كمثله شيء اذ لو بقي على حكمه بلا زيادة لما صح اذا التشبيه والاعمال المعنى ليس مثل مثله شيء
فيلزم اثبات المثل له تعالى ونفي الشبه عن ذلك المثل وهو محال فلا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان زيادة
ما هو على حرف واحد اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف لانه اولى بالزيادة من الاسم بل قيل
ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد نفي المثل
لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا هذا قول الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل
لما مر وقيل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد
بمثل كما عكس ذلك من قال ❊ فصيروا مثل كعصف مأكول ❊ ولا ينقاس زيادة الكاف كما فهم
ابو حيان [illegible] ان تزاد [illegible] **تنبيه** لا يرد على كلام المصنف رحمه الله تعالى
والكاف للتعليل قوله [illegible] وقوله [illegible] لانه [illegible]
خلافا للمبرد والكوفيين **والواو** [illegible] للقسم ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقران الحكيم فان تلتها واو
اخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب [illegible] واو
رب [illegible] واو العطف ان يجر بعدها برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد **ولا يخفى** وجه
الثالثة [illegible] الكاف الواو **الظاهر** [illegible] كما [illegible] **فائدة** [illegible]
[illegible] من الاسماء [illegible]
جانب فوق [illegible] وقوله [illegible]
[illegible]

ولا ابتداء الغاية عند غيره [illegible] جانب [illegible]
[illegible] من [illegible] القعود [illegible]
الامن وقد [illegible] ونحو [illegible] الطير [illegible]
قال [illegible] شرح التسهيل والاعرف [illegible]
دخول من عليها كما [illegible] فاذا قلت [illegible] السطح [illegible] البلد [illegible]
الثالث [illegible] عن ابن الانباري [illegible]
ان [illegible]
الرابع والخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان [illegible] اسم مرفوع
[illegible] مذ يومان او منذ يوم الجمعة وفيهما خمسة اقوال احدها انهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما
[illegible] اجراء [illegible] وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين
وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب [illegible]
[illegible] وهو مذهب الاخفش والزجاج
والزجاجي [illegible] ابن جني [illegible]
[illegible] الثالث انهما ظرفان وما بعدهما [illegible]
والتقدير [illegible] او منذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره
ابن مالك [illegible] الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير
من الزمان [illegible] ان منذ مركبة من كلمتين من وذ والطائية وهذا قول

ثم وسيبويه ولابن بكر في النفي قال ابو حيان في دقيقه ... [illegible] والنفي فيقول لم يرد الا في الاول

وهو قريب من راي الفرا ... وكذا هو عند الجار من جملة صور الاتباع ... قوله على الجار

ما لم تبرز اليه وبهذا يندفع استشكال ... الحال في المجرور به فان الحال ... لا يصح ان

يكون عاملا فيه من حيث انه ليس في المعنى انما هو لغيره ... لا يتقدم ... اذ هو غير مجرور

وهنا انقطع كلام المصنف في النوع الثالث من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد

مجرورا لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب فقال **النوع الرابع**

من المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو اربعة **اولها المستثنى**

وهو المذكور بعد الا وغير الصفة واخواتها ... المستثنى ... [illegible]

... وليس الاكثر **الا الذي** المذكور على عدم اقتضاء المذكور **قبلها**

الى ما بعدها لو كان ... حكما ... القوم الا زيدا ... القوم الا زيدا ...

مذكور بعد الا ... عدم ... القيام الذي نسب الى ما قبلها ... القوم ... مذكور

بعد الا ... عدم ... القيام الذي نسب الى ما قبلها ... التقدير ...

... الا زيدا يشمل هذا المستثنى المتصل والمنقطع ولذلك ... **فان كان**

المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا **فمتصل** ... القوم الا زيدا ...

والا يكن مخرجا من متعدد لا لفظا ولا تقديرا **فمنقطع** ... القوم الا حمارا **فنسبها الاول**

قال ابن الحاجب ... جمع المستثنى المتصل والمنقطع ... لان ... [illegible]

... [illegible] ... المتصل ... [illegible]

والدليل على اختلافهما ان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج ... بجمعهما

في حد واحد باعتبار اللفظ لان تحقق الماهية لا يمنع الاشتراك في اللفظ فقال المستثنى هو المذكور

بعد الا واخواتها ... قال الرضي ... ان يمنع ... قوله الا ان احدهما مخرج

من متعدد والاخر غير مخرج ... ان كون المتصل مخرجا من متعدد ... ماهية ... حقيقة

المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم

نقول كون المتصل ... متعدد لفظا او تقديرا من شرطه ... ماهية ... المنقطع

داخل في هذا الحد ... القوم الا حمارا ... القوم ... [illegible]

... المذكور الثاني ... الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض في المستثنى

... مثلا قام القوم الا زيدا فقد ثبت القيام للقوم الذين من جملتهم

زيد ... القوم ... القيام الذي ثبت لبعض القوم ...

التناقض وكذا قولك ضرب القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب

وهذا لا يتصور في كلام العقلاء ... الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير ...

... سنة الا خمسين عاما ... الالف ... [illegible]

... عن ذلك جوابا كثيرا ... التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم

... المستثنى ... المستثنى ... القوم عام مخصوص ... المتكلم

... بالقوم جماعة ليس فيهم زيد ... الا زيدا قرينة ... السامع ... المتكلم ... بالقوم

... وكان ... الجواب ... هو المذكور بعد الا واخواتها

الاول

٢٣٢

الدلالة على عدم اتصاف الفاقد بجانب النسبة لكن قال الرضي انه ليس بشيء لاجماع اهل اللغة
على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول ايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم
فاذا قلت له علي عشرة الا واحدا كان واحدا داخلا في العشرة لفظا وقصدا ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ
العشرة تسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني ... وعند الجميع المستثنى والمستثنى منه والا اداة الاستثناء بمنزلة
اسم واحد لما بقي فقولك له علي عشرة الا واحدا بمنزلة له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول ولا
ولا اخراج ورد عليهما بانه ليس في لغتهم اسم مركب من اكثر من لفظين قيل وليس بشيء لان ...
وان طالت ثم يرد عليهما انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى والاية من قولك جاءني القوم
يوم الجمعة امام الامير ... في البلد الا زيدا انتهى وقال الاخرون واختاره الرضي ان المستثنى داخل
في المستثنى منه والنسبة غير لازم الا انما يلزم لو كانت النسبة الى مجرد المستثنى ليس كذلك
بل النسبة الى المستثنى منه والمستثنى معا وانما جرى الاعراب على المستثنى منه وان كان
المنسوب اليه الجميع لان ... الاعراب على اول اجزاء المنسوب اليه في المفرد والاعراب
على الجزء الاخير لكونه منها في الارادة بعد من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج
قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها
انتهى قال بعض المتأخرين وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه فرد لكن
ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور الاخراج ولكن نقول نسب المسند الى المستثنى منه
... المستثنى ثم حكم ... انتهى وقد ...
غاية تحقيق ... من حيث الافراد واللفظ ... التركيب والحكم ...

الثالث

...

٢٣٤

وان لم يتضمنه الثالث ان الاتي المتصل متصلا لانه داخل ولانه منطوق المستثنى منه والمنقطع
منقطعا لعدم دخوله ولانه مفهوم ودلالة المنطوق اقوى فسمي المخرج منها متصلا بخلاف دلالة
المفهوم فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان
لا يكون داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن كجاءني القوم الا حمارا فتبين ان المتصل
ليس جنس المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس حرك بعض المتأخرين هنا بحثا فقال ... كان
الاستثناء كله متصلا ولكن تارة يكون المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا فيكون الاصل في
ما فيها احد الا حمارا ما فيها احد ولا شيء الا حمارا ومعنى يشمل الابل والبقر والغنم وغير ذلك
فالمستثنى الحمار منه ... هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير احد في الاستثناء المفرغ
نحو ما جاءني الا زيد اي احد الا زيد وعلى تقدير على حال من الاحوال في ما جاء زيد الا راكبا وكذا القول
في البواقي ويمكن الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ اشتمال الاصل ... في
نحو ما جاءني احد الا حمارا وعدم اشتماله فيما جاءني الا زيد واما جواب هذا الباحث بان ذلك
الاسم لم يخرج عن الانقطاع بحسب اللفظ وان كان متصلا بحسب التقدير ...
بالاغتراب ... المحققين فلا بأس بقصره على احد القصدين ... ونوع اخر ... لفظ
في طريقه وهو المتصل لفظا انتهى والمستثنى بالا ان لم يكن ... المستثنى منه
لفظا بل نوى ... الكلام مع نقصه اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع ونصب
وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن ... الاصل ان العوامل في ... المقدر ولكن

لا تقدم في المستثنى مقدما على [illegible] لطرفي الاعراب [illegible] الا ضد وقيل الطريق الا [illegible]
والعمر المفصول [illegible] وفيه نظر لان الفصل انما يكون [illegible] نكرة [illegible] الا تحقيق التركيب وجوبا
قبيلا وما قام الا هند يجب فيه ترك التاء [illegible] وجه حمل على
[illegible] المستثنى مفرغا [illegible]
المفرغ [illegible] التفريغ في الحقيقة [illegible] المشغول [illegible]
في اللفظ مفرغ عن العمل في المستثنى [illegible] المراد بالمفرغ المفرغ [illegible]
والايصال كما يراد بالمشترك المشترك فيه لانه فرغ العامل عن المستثنى منه [illegible]
نفس المفرغ والمفرغ من [illegible] المستثنى [illegible] الاسم [illegible] التفريغ
تنبيهات الاول التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة [illegible]
[illegible]
سيبويه ان الفاعل [illegible] الفاعل [illegible]
والمفعول به [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] الا [illegible]
[illegible]
[illegible] المفعول [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] المفعول [illegible]

كما يكون

كما يكون [illegible] التفريغ [illegible] البدل [illegible]
[illegible] عطف النسق [illegible] عطف البيان [illegible] التفريغ [illegible]
[illegible] عطف البيان [illegible]
[illegible] عطف بيان [illegible] المذكور [illegible] التاكيد [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible] التاكيد المستثنى [illegible] الوصف [illegible]
[illegible] التفريغ [illegible]
[illegible] التفريغ [illegible] الصفات [illegible]
[illegible] التفريغ [illegible]
[illegible] المفرغ [illegible] الثاني كل [illegible] مفرغ [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] المستثنى الثالث
[illegible] المستثنى [illegible] المفرغ [illegible] المستثنى [illegible]
[illegible]
[illegible] الرابع [illegible] التفريغ [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] التسهيل
[illegible] المستثنى المفرغ [illegible]

ويستفهم انكاري غالبا لانه انما لاستيفاء واشتراك افراد الجنس في وقوع الفعل منها و
عليها ومخالفة واحد ايا ما ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا فكان غير الغالب نحو كل حيوان يحرك
الفك الاسفل في الاكل الا التمساح وقرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان تقرأ في جميع الايام الا اليوم
المستثنى وضابط استغراق النفي كما قال ابن هشام في شرح بعضهم استغراق النفي ان يكون الحكم على
ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه نفس
معين بعض المستثنى قطعا كالمثال الثاني لظهور ان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا بل الايام
الاسبوع او الشهر او مثل ذلك انتهى وقال ابن مالك في شرح التسهيل اذا كان في الايجاب
النوع من اسماء الجنس نحو عددت الا درهما وصمت الا يوم الجمعة فان بعض الايام قطرا انتهى **تنبيهات**
الاول لا يتم ما قال فيه الا ... وان كان ظاهر الكلام غير موجب كان ...
رفع ... النفي ... الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم
وهو محال **الثاني** اذا كان الموجب لازما النفي ... ولو ذهب المبرد الا جواز التفريغ
نحو لا العقوم الا زيد لا ... ولو كان ... الا زيد ... قال ابو حيان في الارتشاف في الصحيح
انه لا يجوز ان تذكر مع المستثنى المستثنى منه وليس الكلام ... تفصيل **فان كان**
الكلام موجبا وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم **نصب** المستثنى وجوبا سواء كان متصلا
نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو ... القوم الا حمارا ... المستثنى على المستثنى منه
كما قام او تقدم نحو قام الا زيدا القوم ... عامل النصب ... الا ...
... ذلك ... مذهب سيبويه والمبرد والزجاج

والجرمي

والجرمي في واقف ... ابن مالك وابن ... وقيل العامل ما قبل الا بواسطتها وهو رأي السيرافي وقال
ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب
المحققين وقيل الا وما قبلها مستقلا واليه ذهب ابن خروف وعزاه الى سيبويه فهذا ... من هذه
المذاهب في نصب المستثنى ... سيبويه ... وكل ... وصال ليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاكا
وقيل هو استثنى مقدرا حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي البسيط انه مذهب الكوفيين وقال الفارسي
وهو ... ان ... النصب المستثنى في نحو قام القوم الا زيدا فقال لانه بتقدير استثني
زيدا فقال فيه شيء وقيل العامل ان مخففة ... بعد الا حكاه السيرافي عن
الكسائي ... التقدير ... نحو قام القوم الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف ...
تنبيهان الاول ظاهر كلام المصنف تعين النصب في الكلام التام الموجب في جميع العرب وليس
كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك
في توضيح البخاري ... الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء
ثابت الخبر ومحذوفه ... قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم والا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدأ
ولم يحرم خبره ومن المحذوف الخبر قوله عليه الصلوة والسلام كل امتي معافى الا المجاهرون وقراءة بعضهم
فشربوا منه الا قليل اي الا قليل منهم لم يشرب ... ذلك في المغني والعمدة وقال ابو حيان في النهر
انا تقدم ... الا ... ان النصب في الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعد الا تابعا لاعراب
المستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب او جرا فجر سواء كان ما قبل الا مظهرا او مضمرا ... فقعلوا
... وقيل ... ما بعد الا ... ان المعرف ... باب ...

على قضية اطلاق المصنف رحمه الله الثاني فدقيق لا يستقيم على كلام المصنف رحمه الله حقيقة في الاتباع
فيتعين التخريج على القولين وقد يجاب بما قال في ذلك ابن هشام رحمه الله ترجيح [illegible]
لكثرته الا ان الثالث على كثيرون ترجيح الاتباع على النصب ففيه حصول المشاكلة بين
المستثنى والمستثنى منه في الاعراب قال البدر الدماميني في المنهل وقضية ذلك ان لا يكون البدل
في قولنا ما ضربت احدا الا زيدا اقوى راجحا على النصب ضرورة ان المشاكلة حاصلة على كلا التقديرين
فيستويان انتهى قلت وقد صرح بذلك الشيخ محب الدين [illegible] في شرح التسهيل قال لو
حصلت المشاكلة في تركيب استويا والاحسن في تعليل ذلك ما علل به بعضهم [illegible] صاحب الفوائد
الضيائية من ان النصب على الاستثناء انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا
واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة فان قلت اتباع المستثنى [illegible] على اللفظ لا
على المحل [illegible] في الاحكام وذلك في مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة والاستغراقية
نحو ما جاءني من رجل الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية لتعذر الابدال
من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتعيين النفي [illegible] الجميع افراد المجرور بها سواء كان المجرور
نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور بها [illegible] نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا تقتضي لما بعدها
من النفي [illegible] مع ابطال النفي لا يتأتى ان يكون [illegible] افراد ما بعدها ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا
على مذهب الاخفش وان جوز زيادة من في الموجب [illegible] وغيره ان الكلام في من الاستغراقية
ولا يمكن [illegible] ذلك [illegible] في المجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا [illegible] فشيئا
منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال من لفظ المجرور بها ايضا لانها

لتدل

لتدل على تأكيد النفي المجرور بها سواء كان المجرور مباشرا للكلام او في الخبر مباشرا كما في زيد بقائم والا
تنقضه وقد تقرر ان [illegible] لا تنتقض بما من نفي واذا بطل [illegible] الثالث اسم لا التبرئة نحو لا
اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من المحل كما سيأتي لتعذر الابدال من لفظ اسم لا [illegible]
ان لا لا تقدر عاملة بعد الا [illegible] لا تعمل في معرفة ولا في [illegible] لانها انما عملت للنفي وقد انتقض
بالا ولا يرد [illegible] الاشياء [illegible] مع انتقاض النفي فيها ايضا [illegible]
فلا تقدر عاملة الا بعد وجوده وهو مع الا مفقود كما عرفت فبطل تقدير البدل [illegible] على لفظه
لا النفي [illegible] ولا يجوز [illegible] الاشياء [illegible] على البدل الا ان المحل
لكان لا النفي ولا لكان والنفي [illegible] وكان [illegible] تقدير ما بعد الا ولما كانت ليس [illegible] معنى
النفي توهم انه يجب [illegible] العمل وليس كذلك بل عملها للفعل والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي [illegible]
العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي [illegible] البدل
اسم الجلالة [illegible] اسمها لانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو [illegible]
لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين واشكل عليه [illegible]
[illegible] اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال [illegible]
ان [illegible] في ان الراجح في البدل [illegible] حلول اسم لا منه وهو هنا متعذر واجاب عن هذا
ابن هشام بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان [illegible] ولكن [illegible] خبر
فيقال انه موجود [illegible] وتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن السؤال لان الاشكال انما ورد على
القائلين بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم

فكيف يكون هذا رافعا للاشكال انتهى قلت والعجب ان اجاب به ابن هشام قول المستقل كما
عرف قال به جماعة وحكاه في الهمع فيكون جوابه كالخلط بين القولين واجاب الشلوبين عن
ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال لانه على
توهم ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة وهو ما نحن فيه في الوجود الا الله فيصح فيه الابدال وهذا
الجواب دافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل المبدل منه هو الضمير المستتر في الخبر المقدر الى هنا الاسم
فيكون لا اتباع في خبر هذا المعقود على المحل قال في الجيش في شرح التسهيل بعد ما ذكر ان فيه ما الاسم
الاقرب لانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه في اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت الخبر
في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده
وان قدرت ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود ولم يلزم الا اثبات وجوده وعلى التقديرين
لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى
الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره تعالى وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلت اجاب الاخرى
وليس ثاليفه عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدا والا لغو لفظي والاصل في كلمة الشهادة الله اله لتقدم
مبتدا والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا وركبت لا مع
الخبر انتهى قال ابن هشام فيقال له ما تقول في نحو ما في الدار الا زيد لم ينتصب على الاستثناء فان
قال ان الا هنا عامل يلبس فذلك يمتنع تقدم الخبر ولاتفاق من النفي والتعريف [illegible] انتهى
واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة غيرة في عرف الشرع على التوحيد بنقلها الى المعنى [illegible] لان المقدر في نحو
عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما تفيد كلمة الشهادة ذلك اذا [illegible] التوحيد لانها [illegible]

عليه على شرفها ومنهم من اجاب بتقدير كل من موجود وممكن فقيل وهو بعيد قال بعض المحققين
وتحقيق الجواب على التقدير بان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون
الا واجب الوجود ومحال ان يتحقق واجب الوجود في عالم الامكان فان قلت لا اله موجود الا الله
لزم نفي امكان اله غيره وان قلت لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لاستلزامه له بعد وجوب الوجود
في مرتبة الامكان وهذا دقيق لطيف جدا انتهى وان قلت مفهوم قول الناظم [illegible] ان
نصب على الاستثناء جائز في المواضع المذكورة وليس مرجوح قلنا ما في [illegible] الاولى
من نحو ذلك فيها ويجوز فيها الجر على الصفة انتهى [illegible] ما من لنبي لبستا بيدا الا بيت
الباء عندنا بالقتل واما في صورة الاسم [illegible] فقال في الهمع اذا وقعت الا بعد لا [illegible]
الى المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا اله الا الله ولا فتى الا
فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام ورد بانه تم بالاضمار والرفع على ذكر
وقيل على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع على الابتداء انتهى وقيل على الخبر للا نفسها ولم يجز [illegible]
[illegible] قال ابن هشام يرده ان لا لا تعمل الا في النكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجب وان
كان المستثنى منقطعا فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا كقوله
ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص فاعلها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز
فيه الرفع على الابدال من الفاعل اذ لا يمكن تسليط العامل عليه اذ لا يصح ان يقال زاد النقص [illegible]
[illegible] ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا كل مستثنى منقطع لا يقدر بلكن كما قاله البصريون [illegible]
[illegible] بسوى قاله بعضهم ويرده انه لا تفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك

ورفع توهم دخوله في حكم السابق انتهى وان لم يمكن تسليط العامل فالحجازيون يوجبون

النصب لامتناع احتمال البدلية فيقولون ما فيها احد الا حمارا وعليهم جاء التنزيل قال تعالى

ما لهم به من علم الا اتباع الظن والتميميون يجيزون مع اختيارهم النصب في الاستثناء الاتباع

[illegible] نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب في الاستثناء اي ما جاء

القوم الا حمارٌ بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير

والا العيس وسيبويه [illegible] جعل المنقطع كالمتصل [illegible] البدل

في [illegible] على سبيل المجاز وذلك انه جعل الحمار [illegible] في الدار الا حمار

انسان الدار الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب

تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم او على تخييل العموم فيه بحيث يكون [illegible] فاذا قلت ما جاء القوم

الا حمار فقد نفيت مجيء القوم وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار [illegible] في حكم التبع والثاني انهم جعلوا

ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمار المعنى ما في الدار الا حمار

وصار ذكر احد توكيدا [illegible] ثم ابدل منه [illegible] ما كان مقصوده من ذكر [illegible]

وابن مالك [illegible] شرح [illegible] فاقتصر على ذكر [illegible]

[illegible] ثم ابدل من [illegible] قال [illegible] في جميع الباب [illegible] ما لهم به من

علم الا اتباع الظن [illegible] ذكره تنبيه [illegible] عن تميم [illegible]

النصب [illegible] لكن ذكر ابن عقيل والمرادي [illegible] في شرح التسهيل ان

ابن مالك ذكر ان [illegible] في المنقطع الاتباع [illegible] في المتصل فيقولون [illegible]

ويقرؤون

ويقرؤون الا اتباع الظن بالرفع الا ان لغة النصب قال المرادي في شرح التسهيل وفي البصرة يقولون [illegible]

الاتباع ويختارون [illegible] من النصب انتهى فافهم ان [illegible] النقل لم يذكره [illegible] ابن مالك هنا

تتمة لم يذكره [illegible] من هذا الباب في المستثنى بخلا وعدا وحاشا انصب نادرة على

فعليتها [illegible] مستتر وجوبا [illegible]

[illegible] المفردات [illegible] قام القوم خلا زيدا او عدا زيدا [illegible] الاستثناء

[illegible] العموم [illegible] وجوز الاستئناف وقيل [illegible]

ابن عصفور [illegible] الاستثناء [illegible] المقصود [illegible] الاستئناف

[illegible] من الاعراب [illegible] وقعت [illegible]

[illegible] الاعراب [illegible] وقال [illegible] قال

ابن هشام والقول بالاستئناف مذهب الجمهور في جميع ادوات الاستثناء [illegible]

مع حرفيتها [illegible] تنبيهان الاول ليس النصب [illegible]

[illegible] النصب [illegible] سيبويه لم يحفظ

[illegible] النصب [illegible] وعدا [illegible] الجر [illegible] وعدا

والنصب [illegible] الاخفش [illegible] قوله [illegible] الا رجو سواك [illegible]

[illegible] وقول الاخر [illegible] والطفل الصغير

[illegible] والاخفش [illegible]

[illegible] والزجاج [illegible] الجر [illegible] النصب [illegible]

حمل النصب على انه الا ويصح في المقدم التفريغ والمسموع ما حاشا الشيطان [illegible] الا [illegible] مع ما وقال الشاعر

[illegible] ان ابا ها [illegible] ليس يكثر تقدم ما [illegible] عبد [illegible] ما [illegible] في اللغة والقسم

ذكر من النحويين ان [illegible] صدر البيت الاول من هذا البيتين [illegible] عجز الثاني [illegible] وان [illegible] واقعا

بالصواب [illegible] ابن مالك [illegible] الثاني قال ابن الحاجب [illegible] المستثنى

[illegible] الاسم الذي بعدها [illegible] ذكره [illegible] الا [illegible] اللفظ

ولذلك [illegible] الفوات [illegible] قول [illegible]

[illegible] الله سبحانه عن السوء ثم [illegible] ان [illegible] الله [illegible]

ان [illegible] ذلك [illegible] الثالث [illegible]

[illegible] بحذف الالف الاوسط كقوله [illegible]

[illegible] المراد [illegible] الدليل [illegible] الكلام [illegible] المفردات [illegible]

المستثنى بليس او بلا يكون منصوب بالخبرية [illegible] الكلام [illegible] ليس [illegible]

[illegible] منصوب وجوبا بالاجماع [illegible] الا [illegible] بعدها اسم [illegible]

[illegible] المستثنى [illegible] المستثنى به [illegible] القوم ليس [illegible]

[illegible] لا يقول الا [illegible] القوم الكرام ليس [illegible]

[illegible] الا [illegible]

المفردات [illegible] الاستثناء [illegible] التصريح [illegible]

[illegible] الفعل الذي [illegible] الاسم [illegible]

كما [illegible] ابو حيان [illegible] انتهى [illegible] الاستثناء [illegible] على [illegible] حروف [illegible]

الاستثناء [illegible] الافعال [illegible] المذكورة [illegible] الا [illegible] الاستثناء [illegible]

[illegible] الكوفيين [illegible] الاخفش [illegible] جواز [illegible] المذكورة [illegible]

[illegible] فائدة هذه المسئلة [illegible] قراءة سيبويه النحو [illegible]

[illegible] صلى الله عليه وسلم ما من احد [illegible] الا [illegible]

[illegible] سيبويه [illegible] سيبويه [illegible]

فقال [illegible] الاخفش [illegible] الاخفش [illegible] الاخفش الاكبر [illegible] الخطاب عبد

الحميد بن عبد المجيد واذا اطلق [illegible] كتب النحو فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة

الاكبر [illegible] سيبويه [illegible] ابو الحسن [illegible] المبرد [illegible]

[illegible] المستثنى بما خلا او بما عدا منصوب وجوبا [illegible] المفعولية [illegible]

[illegible] المصدرية [illegible] الحرف [illegible]

الا كل شيء ما خلا الله باطل [illegible] وكل نعيم [illegible] زائل [illegible]

الذي [illegible] والقول [illegible]

[illegible]

[illegible] ابن مالك [illegible] ابن هشام [illegible]

[illegible]

[illegible] المفعول [illegible]

الباري من الاحسن ان تقع الفعل يعني بها في قبضه يعني كقولهم اقبل هذا وفلانك ثم والاسم في القصيان

في باب الاستثناء لكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا انتهى من الباب انتهى قبضه برد وقيل على الظرفية

الزمانية على تقدير المضاف اي قمتم او وقت قيام زيد او قاله ابن خروف والشلوبين على الاستثناء

ومعنى قاموا ما عدا وخلا زيدا قاموا غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثناء وقام

بما بعدها والمنصوب على معنى حين ذلك المعنى غيره انتهى وفي التوضيح من وجوب النصب بعدها هو مذهب

الجمهور وزعم الكسائي والجرمي والربعي والفارسي وابن جني انه قد يجوز معها الجر على تقدير ما حرف جر

وتقدير ما زائدة فان قالت في المعنى فان قالوا ذلك فبيت لفساده وما الزائدة قبل الجار بل بعده

نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب

تنبيها الاول اتفق رد ما ذكره ان مع عدا وخلا يتعين النصب لا يجوز دخولهما على حاشا الاستثنائية في وجه

الذي نص عليه سيبويه فخالفه البعض وما قوله ما رايت الناس حاشا قريشا فانا نحن افضلهم

فما هاهنا في رده قال ابن مالك لكان السماع ورسنا لا نطلقه فاقع في مسند ابي امية الطرسوسي

عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة

ورده ابن هشام بان هذا من كلام الراوي بل هو من كلامه عليه السلام وهو غلط بل هو من كلام

الراوي والمعنى انه لم يستثن فاطمة ويدل عليه ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه

الاستدلال بهذا ان لا زائدة بعد الواو لتوكيد النفي فيتعين حينئذ ان تكون ما نافية لا مصدرية

كما توهم ابن مالك ويحتمل ان يكون من كلام الراوي بقوله عليه السلام هو احب الناس الي قال الدماميني

وهو الحسن لفظا ولا يحتمل ان تكون ما نافية وغيرها منصوبا بحذف المعطوف على فاطمة والمعنى لا استثني

غيرها فيكون من كلامه عليه السلام والا لم يحمل على الاستثناء في رواية الطبراني وحكمت الرواية المتقدمة

تنبيه الثاني قال ابو حيان في غير الافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع والمستثنى

بغير وهي اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظا ان فهم معناها وتقدمت

عليها كلمة ليس او لا فلذا قال ابن هشام وغيرها بعدها وقد تقدم الى مثله قولهم ويقال

قبضت عشرة ليس غيرها برفع غيرها على حذف الخبر اي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم اي ليس المقبوض

غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف المضاف اليه لفظا ونية ثبوته

وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير شبهت بالغايات

كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان

كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل

الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما

للتمكين فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور قال ابن هشام في المغني والاصل

في غير ان يوصف به النكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين

انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان الموصوف فيها هو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن الصفة

ويضمن معنى الا فيستثنى بها ما بعدها كما تخرج الا عن الاستثناء ويضمن معنى غير فيوصف بها وتتناولها

مع ما ذكرنا وكان فيها الحكم الا انه لفظه ما ذكرناه ومرفوعه بالغيبة كقولها ما اعجبني الكف

ليلة فوق عبده ما قيل بها الاصوات الا لفتها ما ذكرنا فيها او سببها التكرر كقوله

لا لو كان غيري سليمى الدهر غيره ما وقع الحوادث الا الصارم الذكر ما اي لو كان غيري غير الصارم

الذكر غيره ووقع في الحوادث ولقد رق الاعزة غيرا بانه لا يكون الا صفة لموصوف لا التي جاءت الارجة
والتي جاءت غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فلا يجوز عندي درهم الا جيد ويجوز
درهم غير جيد وسوى لغاتها فانها في سوى كرضى وهي اشهرها وسوى كهدى وسواء كسماء
وهي اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها ابن الضائع وابن ابي الربيع وابن عطية والفارسي قال ابن هشام
في شرح اللمحة والذي يظهر من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات مسموع وزعم ابن عصفور
في شرح الجمل الصغير انه لم يثبت من هذه اللغات في الاستثناء الا سوى المكسورة الياء بغير المقصورة
فانه هو واكثرهم لم يذكر والكسر مع المد قال وان استثني بما سواها فبالقياس عليها انتهى قلت هي
دعوى لم يقم عليها دليل وممن نص على الكسر مع المد الزجاج والجمال وابن بابشاذ وقال
الزجاج واما سوى وسوى وسواء فانها كغير على كل حال وقال ابن بابشاذ في الرفع وسوى وسوى
وسواء يستثنى بها كما يستثنى بغير انتهى مجرورا وجوبا بالاضافة فقدر فيها المستثنى اليها واعرب
غيرا بالاجماع اعراب المستثنى اي مثل اعرابه بالا التفصيل السابق فيه فتقول قام القوم غير زيد
وما قام غير زيد احد بالنصب لا غير كما تقول قام القوم الا زيدا وما قام الا زيدا احد
وتقول ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما في الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا
على لغة الحجازيين وبالرفع على لغة التميميين كما تقول ما في الدار احد الا حمارا بالنصب وجوبا على لغة
او ذلك ... بالرفع على لغة تميم وتقول ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب وجوبا على اللغة الحجازية كما تقول
ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف في ناصبها اذا نصب على غير تفريغ فقال ابن خروف
هو ما قبلها كانتصاب الاسم الذي بعد الا وصل ذلك دليلا على انه الا بعد الا بالا لان الا قد مست

مع غيره ووجه النصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسي على الحال في المستثنى منه وفيها معنى
الاستثناء وصح ذلك لان غير لا تتعرف بالاضافة واختاره ابن مالك وقيل على التشبيه بظرف
المكان بجامع الابهام واختاره ابن الباذش وسوى كغير معنى واعرابا عند قوم منهم الزجاجي
وابن مالك ومن تبعه وصحح ابن مالك في اكثر كتبه هذا القول وبالغ في نصرته في شرح التسهيل
مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما ونثرا قال ابو حيان وقد سبقه الى ذلك
الزجاجي ولا حجة في الشواهد التي استشهد بها من الحديث فلا تقرر لانه لا يصح الاستشهاد
في القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى او لحن من الراوي واما الشعر فضرورة وما روي
ما استدل به حكاه الفراء من قول بعض العرب اتاني سواك فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه
انتهى قال بعضهم والاستشهاد بما حكاه الفراء ليس مما يمكن فيه ما ذكر ان القصد ان الخلاف للتحقيق
بها في الاستثناء او يقال انه استثناء مفرغ ... وقيل يكون المفرغ يضعف سواك ... ما يمكن فيه التغير

فائدة لابي حيان مع ابن مالك في الاستشهاد بالاحاديث مناقشة طويلة قال في شرح
التسهيل قد اكثر المصنف ابن مالك في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث على اثبات
القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت احدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه
الطريقة غيره على ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه
من البصريين ومعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين
لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد
واهل الاندلس وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض الاذكياء فقال انما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم ان

ذلك لفظ النبي صلعم لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد في القصة الواحدة الفاظا عدة
فنقل الفاظ بحيث يجزم بانه صلعم لم يقل جميعها نحو ما روي من قوله زوجتكها بما معك من القرآن ملكتكها
بما معك وغير ذلك مما ورد في تلك القصة فنعلم قطعا انه لم يلفظ بجميع هذه بل لا نجزم بالبعض اذ يجوز انه قال لفظا
غيرها مرادفا لها فاتت الرواة بالمرادف مع تقادم السماع والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعنى واما من ضبط
اللفظ فبعيد لا سيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة الا مرة الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث
لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ورسول الله صلى الله عليه وسلم
كان افصح الناس واذا تكلم بلغة غير لغته احيانا فذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى
ثم قال والمصنف اكثر من الاستدلال بما في الاثر متعقبا بزعمه على النحاة وما امعن النظر في ذلك ولا صحب من له
التمييز في هذا الفن ولذلك يضعف استنباطه من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم بما حاصله ان
تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيلزم ان
لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع قال والاستدلال بالحديث لا يسقط اذا ثبت [illegible] ان المحدث
المستدل به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام وان لفظه كان كذا وان اداه غيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين
البلقيني بان ابن مالك لا يذكر ما يذكره من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد [illegible] الشواهد من كلام العرب
لما يقوله فيأتي بالحديث لا لقصد الاثبات [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية فالتبديل على التقدير [illegible]
كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى ولنرجع الى البحث مع
ابي حيان بحال لا يليق بالمقام وظرف المكان مبهم وسط غير متصرف عند قوم آخرين

ومنهم سيبويه والجمهور [illegible] بدليل الموصول بها [illegible] الذي سواك [illegible]
[illegible] فيقولون جاء الذي سواك [illegible] على انه ظرف والتقدير
جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا ورجح هذا القول ابو حيان وابن مالك في [illegible] تضعيف
القول بانه ظرف وذهب الرماني وابو البقاء العكبري الى انها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن
هشام وهذا الارجح واليه اذهب وقال المبرد انه اقرب الاقوال ففي المسألة اقوال ثلاثة تنبيه
قيل ان ادوات الاستثناء اربعة انواع حرف بالاتفاق وهو الا واسم بالاتفاق وهو غير وسوى
وفعل بالاتفاق وهو ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكروا في
ادواته بيد بفتح الباء الموحدة وسكون الياء [illegible] وهي في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن ومنها
ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا [illegible] في الصحاح
بيد بمعنى غير [illegible] انه كثير الاستعمال [illegible] في المحكم ان هذا المثال [illegible] ابن السكيت ان بعضهم [illegible]
[illegible] ان تفسيرها بمعنى غير [illegible] انتهى وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني
من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر قال ابن مالك وغيره [illegible] وقوله
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب والثاني [illegible]
من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني والمشهور انها اسم
[illegible] قال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي [illegible] ان تجعل حرف استثناء انتهى [illegible]
ولم [illegible] على الاستثناء انتهى [illegible]

دخول من والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونها من ادوات الاستثناء وقد مر الكلام
فيها وذلك في شرح الديباجة مستوفى وقد تليها ظرف كقول بعض الاعراب لا سيما عند الكبر
ولا سيما اذا قرب الصبح ومنه قوله يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب
او جملة فعلية كقوله فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضى او جملة شرطية كقوله
ارى النيك يحبوا لهم والنجم والعلى ولا سيما ان كنت بالمرس القرم وقد يحذف ما بعدها وتستعمل
في معنى الا خصوصا فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع ابقاء النفي الذي كان لها
في الاصل حين كانت اسم لا التبرئة فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا وهو بمعنى
وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا
في لا سيما وان ركبا اي وخصوصا ان ركب اخصه بزيادة المحبة في لا سيما وهو راكب والواو
للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب وقال انه غير عربي بل من كلام المولدين وقد تخفف الياء من لا سيما
كقوله فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب وقال ابو الفتح
اي الاوسط وهي العين او الثانية وهي اللام فقال ابن جني الثانية وابو حيان الاول
ونقد يحذف الواو ما تقدم لا سيما **الثاني** مما يرد منصوبا وغير منصوب **المشتغل عنه العامل**
وهو اسم بعده عامل منصرف ناصب لضميره او لمتعلقه لفظا او محلا وذكر ذلك العامل لو فرغ
من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه لفظا او محلا **الا اسما عمل** فلا يكون اداة عملت
قال ابن الضائع ولابد في هذا الباب من الاسم الفعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل فيما قبلهن نصب الاسم فلا علم على نصب

ضميره

ضميره اي ضمير ذلك الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب ذلك الاسم المقدم عليه بسبب نصبه لضميره او
متعلقه او بسبب تعلقه الاسم او متعلق ضميره والتعلق يكون بوجوه كثيرة لكون الاسم مضافا اليه نحو زيدا
ضربت غلامه ومنه كون زيد اضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بالمعاطف لكن بواسطة العطف او موصوفا
لعامل في ذلك الضمير او موصولا كزيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او معطوفا عليه موصوف
بعامل الضمير او موصولا كزيدا القيت عمرا ورجلا يضربه زيدا القيت عمرا والذي يضربه او غير ذلك من
المتعلقات وضابط التعلق ان يكون ضمير المضروب في حيز المضروب المفسر قال الرضي **كان لذلك
الاسم** المشتغل عنه العامل **خمس حالات** وجوب نصبه ووجوب رفعه ورجحان نصبه على رفعه واستواء
الامرين ورجحان رفعه على النصب **فيجب نصبه بعامل مقدر وجوبا يفسره** العامل **المشتغل** عن نصب
ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لان المفسر المذكور عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه وبجران
يكون مقدرا على الاسم للملازمة في لفظ الاصل من ايجاب الحذف ومنع الثاني في غير محله الا ان يقع
فيقدر بعده نحو اي انهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ولكون المفسر المذكور دليلا على المقدر كان
الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته الا اذا لم يحصل ذلك فيقدر
كما في زيدا مررت به او زيدا حبست عليه او مختص كلامه زيدا ضربت غلامه فيقدر بما يناسبه بالمرادف
او باللزوم اذ تقديره بالمذكور يفضي في الاولين لتعدي القاصر بنفسه وفي الثالث يفضي في الواقع الى الضرب
لما لم يقع به فوجب ان يقدر في الاول جاوزت لان مررت بعد تعدية بالباء بمعنى جاوزت وفي الثاني
لابست وفي الثالث اهنت لان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده بحسب العادة قال ابن هشام وليس المفعول مع كل متعد بالحرف ولا كل ستى الاتي

اذ لا ما يلي في نحو زيد ضربت له لان [illegible] اكرم يوم الجمعة [illegible] ان العامل [illegible] في
ضمير الظرف ينصبه مع انه متعد الى الظاهر بنفسه وكذلك في نحو زيدا اعتكفت فيه لانه [illegible]
اعانة له بخلاف الضرب نحو زيد ضربته وذهب ابن ابي الربيع [illegible] وهو مذهب البصريين والجمهور
[illegible] المذكور وهو مذهب الكسائي [illegible] والفراء [illegible]
[illegible] ناصبا **اذا تلا ما**
لا يليه الا الفعل كادوات التحضيض [illegible]
[illegible] **نحو هلا زيدا اكرمته** [illegible]
وانما مثل بادوات التحضيض لعدم [illegible] الا فعلا فيها [illegible] ادوات الاستفهام غير الهمزة
نحو هل زيدا رأيته [illegible] وادوات الشرط [illegible] ان زيدا لقيته [illegible]
ادوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر [illegible] الفعل
فلا يجوز [illegible] ومتى زيدا لقيته [illegible] اذا كانت اداة الشرط [illegible] والفعل [illegible]
فيقع في نثر الكلام [illegible] ان زيدا لقيته [illegible] في نثر الكلام ان زيدا [illegible]
[illegible] **تنبيهات الاول** قيل عبارة المصنف [illegible] عبارة ابن الحاجب في الكافية
حيث قال ويجب النصب بعد حروف الشرط وحروف التحضيض [illegible] الاول الشرط [illegible] ظرف الزمان
المستقبل نحو اذا لقيت يوم زيدا [illegible] حروف الشرط [illegible]
بعده **الثاني** [illegible] ادوات الاستفهام [illegible] الفعل [illegible]
ادوات الشرط [illegible]

[illegible]

فاذا [illegible] **الثالث** قد يفصل [illegible] الاسم كقوله [illegible] ان منفسا اهلكته
فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي [illegible] التقدير ان هلك منفس اهلكته لان هلك
مطاوع اهلكته [illegible] فهلك [illegible] ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
التقدير ان هلك منفس اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته [illegible] فهلك ويروى ان منفس
اهلكته بالنصب فالتقدير ان اهلكت منفس اهلكته **الرابع** ذهب الكوفيون الى جواز حمل
اذا [illegible] بين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كما ذهب الاخفش والكسائي [illegible]
بالشرط المذكور [illegible] ان سيبويه يجوز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد اذا الشرطية [illegible]
الشرط اذا كان الخبر فعلا [illegible] المذكور [illegible] كل حرف لا يليه الا الفعل
كادوات [illegible] وهلا زيد قام [illegible] الرفع [illegible] المذكور كلها [illegible]
يجب رفعه بالابتداء **اذا تلا ما لا يليه الا الاسم كاذا الفجائية** على الاصح **نحو خرجت فاذا**
زيد يضربه عمرو [illegible] ابن مالك [illegible] ابن هشام [illegible] اذا الفجائية الا الجملة
الاسمية [illegible] المفردات [illegible] جواز النصب مطلقا
قيل [illegible] سيبويه [illegible] ابن ابي الربيع [illegible] قال ابن هشام [illegible] العجب [illegible]
ذلك [illegible] الظروف [illegible] المبتدأ بعدها [illegible]
وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان لم يقترن بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن
عصفور وذلك ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية
لان العرب [illegible] الجملة الاسمية [illegible]

شرح الكافية [illegible]

الاسمية مع اداة ونحوه انما كان للفرق بينها وبين اذا الظرفية المحضة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق
بذلك اذ لا تقترن الظرفية بها ونقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان ابن مالك في تخطئته سيبويه
في تجويزه الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو قال بل يحمل كلامه على هذه الصورة اي حيث
[illegible] اذا اقترن الفعل بعدها بقد قال بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال
بعدها ومع هذا فكلامه المراد منه [illegible] بسبب الظروف فزعم المبتدأ بعدها اللزوم فيها اذا لم يكن بعدها قد
وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليطه بعض شراح الكافية من اجل انه لم [illegible] في تقدير
محل اللزوم ثم هذا على النصب كما وقع لبعض الشراح او على تقدير جملة غير صورة الاشتغال كما وقع لبعض آخر
ولقد شنع [illegible] ابن هشام في تغليط هذا الجمهور بقول الشاعر [illegible] فعلوا ثبت
[illegible] ودولته بنو عبد المدان [illegible] لعل [illegible] ولكن [illegible] تعالوا فانظروا من [illegible]
واما [illegible] العدم الاختصار بالاخيرة الاسم فيها قال ابن هشام [illegible] مع الصغير [illegible]
[illegible] نحو ليتما زيدا اضربه لا يمتنع الفصل قال [illegible] وذلك بناء على ان ليت اذا دخلت عليها ما [illegible]
[illegible] عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت زيدا الفعل [illegible] الاشتغال لكنت [illegible]
عن الاختصاص [illegible] اعمالها [illegible] جاز [illegible] ابن [illegible] الاشتغال
[illegible] زيدا اضربه بناء على [illegible] الاختصاص [illegible] والصواب [illegible] لانه لم يسمع [illegible]
[illegible] قام زيد **او فصل بينه اي الاسم وبين العامل المشتغل عنه ماله الصدر**
من صدر الكلام لانه يمتنع ان يعمل ما بعده فيما قبله [illegible] ذلك الصدر [illegible] وذلك كالاستفهام
والشرط والعرض والتحضيض وان واخواتها [illegible] صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

لكونه

لكونه [illegible] وما مصدرية وكما والقسم ولام الابتداء وكم وما وان النافيات **نحو زيد هل** [illegible] وزيد كم اضربه
وزيد ان ضربته ضربتك وزيد من يضربه وزيد ما اضربه وزيد لا تضربه وزيد [illegible] ضربته وزيد الا ضربته وزيد
الا رجل يضربه وزيد لعمرو يضربه وزيد كم ضربته وزيد ما ضربته او ان ضربته قال ابن [illegible] واجراء
التحضيض والعرض والتمني [illegible] مجرى الاستفهام في منع تأثير ما بعدها فيما قبلها هو مذهب المحققين من
اصحاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فقيل [illegible] التحضيض واخواته فرجح بها نصب الاسم السابق
ومن ذهب [illegible] ابو [illegible] وهو ضد مذهب سيبويه **تنبيهان الاول** [illegible]
الاسم [illegible] اذا [illegible] ان يكون العامل صلة او شبهها فالاول نحو زيد الذي ضربته لان الصلة
لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد يوم تراه يفرح فان العامل في الاول
صفة وفي الثاني مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبلها فالصفة لا تعمل في موصوفها ولا فيما
قبله [illegible] والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثاني ان يكون العامل مسندا
الى ضمير الاسم المتقدم المتصل نحو زيد ظنه [illegible] ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم المتقدم
بفعل والعامل المشتغل لعدم صحة عمله فيه اذ لم يرفع فعل فاعل مضمر متصل على ضمير الظاهر لانه يلزم
منه تفسير المفعول الفاعل وهو ممتنع في جميع الابواب الا [illegible] لم يكن صحيح [illegible]
[illegible] فعل المضمر المتصل على ضميره المتصل وذلك جائز في باب ظن الثالث ان يكون العامل [illegible]
[illegible] نحو ما زيد الا يضربه عمرو فان الناصب وذلك ان ما بعد الا من حيث الحقيقة [illegible]
مستانف لكن [illegible] من حيث [illegible] قصد الاختصار [illegible] عما قبل الا فيما بعدها فقط
ولم يجوز [illegible] فيما بعد ذلك [illegible] فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها [illegible] هذا العمل [illegible]

واحد وخلاف الاصل وان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله انتهى الا ان يكون العامل [illegible]
ما احسنه [illegible] **الثاني** قال ابن هشام وغيره ليس من مسائل الباب بالكلية [illegible]
صدق حد المشتغل [illegible] كما تقدم من ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من الضمير
وسلط عليه لنصبه [illegible] فليس من هذا الباب وانما ذكره لتمام القسمة التي تشتمل عليه حقيقة حد
المشتغل عنه العامل فيها من منصوب وغير منصوب [illegible] بعض [illegible]
في النوع **ويرجح نصبه** بعامل يقدر [illegible] المشتغل على رفعه بالابتداء **اثر ما يختص**
الفعل [illegible] ومن [illegible] وبعده مفصول من [illegible]
وانما كرت [illegible] والمراد مواقع الفعل الذي [illegible] ذلك بعد
الهمزة الاستفهامية **نحو ازيدا ضربته** فيرجح نصب زيد بالفعل المحذوف يفسره المذكور [illegible]
في الهمزة ان [illegible] الافعال [illegible] دخولها عليها [illegible]
في [illegible] الابواب [illegible] زيدا [illegible]
زيدا [illegible] فيرجح النصب [illegible] حروف النفي وحروف الاستفهام [illegible] ان الكلام [illegible]
وبعد حيث [illegible] الشرط [illegible]
الاولى تنبيهات الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم [illegible] الرفع [illegible]
[illegible] الفصل [illegible] الاستفهام [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] الهمزة [illegible] ترجيح النصب [illegible]

ومن [illegible] **الثاني** ما ذكره من ترجيح النصب بعد حروف النفي المذكورة هو
ما ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعم انه مذهب الجمهور وقيل هو قول سيبويه اختيار الرفع
لانه قال بعد ان ذكر النصب وان شئت رفعت والرفع فيه هو الاقوى وقال ابو حيان [illegible] سيبويه
الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية ويكون الطلب
فيها اولى ان امكن ولا تصير مع حروف النفي طلبية انتهى **الثالث** من حروف النفي [illegible]
[illegible] وليست [illegible] الفعل [illegible] عن العمل [illegible] القراءة [illegible]
[illegible] ظلمت [illegible]
[illegible] القراءة **او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف** وذلك
اذا كانت الجملة المعطوف عليها فعلية فينصب الاسم بفعل مقدر يفسره المذكور فتكون الجملة فعلية
[illegible] تناسب الجملتين [illegible] **نحو قام زيد وعمرا اكرمته** فيرجح نصب عمرا على
رفعه لحصول تناسب الجملتين [illegible] الجملتين المعطوفتين [illegible]
[illegible] جواز [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] عن ابن جني [illegible]
ذلك [illegible]
[illegible] **تنبيهات الاول**
[illegible] النحاة [illegible] والعطف على [illegible] النصب [illegible] المعطوف
[illegible] كما ذكره [illegible] المعطوف عليها [illegible]

ولا فرق بين تعجيله ابن هشام في المغني الثاني اذا فصل العاطف من الاسم بأما نحو ضربت زيدا
وأما عمرا فأهنته ترجح الرفع بالابتداء لان أما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها
الكلام الثالث حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت
زيدا لكن عمرا رأيت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته ان لم تكن للعطف لان الاسم المنصوب
في باب الاشتغال لا بد ان يكون بعض جملة وهي انما يعطف بها المفرد لا الجملة فهي حينئذ حروف ابتداء
منزلة منزلة حرف العطف في الحكم او كان الفعل المشتغل فعل طلب اي فعل يفهم منه الطلب فانه
الفعل الا الطلب ... والمراد به هنا الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا لا تضربه
... وخالد الاهينه ... ارحمه ... صورة الخبر ومعناه
الامر وانما ترجح النصب في ذلك لان رفعه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها
قليل في الاستعمال ... من جواز الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيتين ان ما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما
فكيف ... ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي مجرى
النفي تنبيه يترجح نصب الاسم المشتغل عنه ايضا اذا وقع ... ان يكون الاسم جوابا لاستفهام
منصوب ... كما اذا قيل أيهم رأيت او غلام ايهم رأيت فتقول زيدا او غلام زيد
رأيته وذلك ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية ... ان يوهم رفع الاسم وصفا مخلا وذلك
كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين وانك لم تملك واحدا
منهم بغير الشراء ... نصب كل ... المعنى
المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد ... واما اذا رفعت فيحتمل ان تكون اشتريته ... بعشرين

تعلقا

متعلقا به اي كل واحد منهم اشتريته بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان تكون اشتريته
صفة لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقتضي
الا ما كان من اشتريته دون ما حصل منهم بغير الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة
ونحوهما ففيه يوهم الاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى المقصود
الثالث ان يكون الاسم نكرة محضة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع النكرة
للابتداء ذكره بعضهم وفيه انه ... ان بعد ... فيه النصب لا انما يترجح
والنصب فالاشتغال في مثل ذلك لا يجوز لعدم شرطه قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب
على الاشتغال ان يكون قابلا للابتداء انتهى وغير ذلك ... موضع آخر من المغني قول
بدر الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال
قال والظاهر انه نصب على المدح ... وانما يمكن ان يدعى انه من
الاشتغال ... بعضهم الشرط المذكور ... الفراء سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال
... او تساويا اي الرفع والنصب اي الامر ان المناسبة ... في
العطف على ... وضابط ذلك ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية ... خبرها
عن اسم قبله نحو زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره او لاجله وذلك لان
زيد قام جملة كبرى ذات وجهين لانها اسمية الصدر فعلية العجز ومعنى قولنا كبرى انها
جملة في ضمنها جملة فان رفعت كنت قد راعيت صدرها فالعطف على الجملة الاسمية
وان نصبت كنت قد راعيت عجزها فالعطف على الجملة الفعلية فللتناسب

٢٦٥

وحاصله مجمل كلام التقدير بن فاستوى الوجهان تنبيهان الاول مثال المص المذكور كمثال سيبويه
لهذه المسئلة وهو زيد قام وعمرو كلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى
لانها خبر المبتداء والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه فالواجب
في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير راجع اليه واعتذر
له السيرافي بان غرضه لم يكن تصحيح المثال بل تبيان ان الجملة الصغرى فيها العجز معطوف
عليها او على الجز منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او
نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان
جملة من ضمير وكذلك تصحيح المثال اذا اراد فاعله الرضى واقتداه وبذلك يوجه مثال المص
ايضا لكن المنقول عن سيبويه تبعه والفارسي وابن مالك انه لا اشتراط في ذلك
وجود الرابط بدليل قوله تعالى والقمر قدرناه منازل قراءة ابي عمرو والحرميين بالرفع
وباقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى من قوله والشمس تجري فعلى هذا الاحتياج
الى الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذر به السيرافي فالاولى ان يجاب عنه بانهم
يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها والسيرافي اعتذر له على مذهبه من اشتراط
الرابط في المسئلة تبعا للاخفش فمنعا النصب بناء على العطف على الصغرى لما تقدم
فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على تقدير في زيد اضربه ابتداء وتكلم عن
عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن ظاهر
كلام سيبويه موافقة للاخفش والسيرافي فالنقل فيه مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط

عند

٢٦٦

في بشرط اما الضمير كما تقدم او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو اكرمته وقال هشام الواو
كالفاء في حصول الربط لان فيها معنى الجمع كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد
وعمرو ورده بانها انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال
ابن عصفور تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا
ببيت انشده ثعلب   [illegible] اجول في البلاد لعلني   [illegible] صديقا او ابيا
حسودا   ورجح على ان التقدير او ليسا في حسودا الثاني اسم الفاعل الناصب
لمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب عمرا او بكرا اكرمته مثل زيد قام وعمرا اكرمته فيستوى
في ذكر الوجهان اما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم وبكرا اكرمته فالرفع اولى لان
اسم الفاعل والمفعول اذا لم ينصب المفعول لم يتم الشبه بينهما بالفعل اذ قد يرفع
الضعيف المشبه بالفعل نحو زيد رجل غلامه ويترجح الرفع اي رفع الاسم المشتغل
عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل يقدر بتفسير العامل المشتغل فيما عدا ذلك اي
المذكور من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وما يستوي فيه الامران لاولوية عدم
التقدير وانه مستقل نحو زيد ضربته ومن ثمة اوجبه بعض النحويين ومنع النصب وليس
بشي فقد نقله سيبويه وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربي
كثير والرفع اجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها ثم النصب مع كونه
مرجوحا مراتبه مختلفة فالنصب في نحو زيدا اضربه اقوى منه في نحو زيدا ضربت اخاه
والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به

حسن بنصره زيدا ورب ناصره قال المرادي الثالث مما يرد منصوبا وغير منصوب
المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة كيا زيد او حكما كيا ارض فانها نزلت
منزلة من له صلاحية النداء ثم نوديت بايا قال الشاعر ايا جبلي نعمان بالله
خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها او هيا قال ... فاصاخ يرجو ان يكون حيا
ويقول من فرح هيا ربا وهاؤها اصل وقيل بدل من همزة ايا وعليه ابن السكيت
وجزم به ابن هشام في المغني ومحمد بن يعقوب في القاموس او آي بالفتح والقصر
والسكون قال الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير
قال ابن هشام وقد تمد الفها وقيل بل الممدودة حرف مستقل حكاه الكوفيون عن
العرب الذين يثقون بعربيتهم او آ بالمد ... حكاه الاخفش في كتابه الكبير
وزعم ابن مالك انه لم يذكرها الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة
بالف لا غير وما وقع في كلام بعضهم من ضبطها بهمزة فالف فهمزة اخرى ساكنة
سهو فهذه كلها مع البعد اي لنداء البعيد بخلاف ما في الكرماني وفي الصحاح ان
ايا لنداء البعيد والقريب قال في المغني وليس كذلك وفي اي اقوال قيل انها للبعيد
كما ذكره وعليه ابن مالك وقيل للقريب وعليه المبرد والجزولي وقيل للمتوسط
وجعل ابن عصفور اي المقرب للقريب وجعلوه بالهمزة في القريب اي
لنداء القريب قال * افاطم مهلا بعض هذا التدلل * فان كنت قد ازمعت
صرمي فاجملي * ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم

وسيأتي ما فيها في كلام الشارح ... ويا وهي ام الباب وتستعمل مع البعد والقرب
مطلقا قال ابو حيان وهو الذي يظهر من استقراء كلام العرب قال ابن مالك هي
للبعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد
والمتوسط وزعم شيخ ابن الخباز انها للقريب وهو خرق لاجماعهم تنبيهات الاول
قال بعضهم حد المصنف المنادى بقوله المدعو بيا او احدى اخواتها ... قال ابن الحاجب المطلوب
اقباله ... لانه لا يطلب اقباله ... ابن الحاجب والمراد
بالمطلوب الاقبال ... الاجابة بعيد فتامل انتهى الثاني لا يدخل في هذا الحد المندوب
على راي ابن الحاجب لانه متفجع عليه لا مدعو قال الرضي والظاهر من كلام سيبويه انه منادى
قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول
له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك لانهم من تفجعهم بالميت
تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تهلك وكذا المندوب
المتوجع منه كواويلاه وواثبوراه وواحزناه ... والدليل على انه
مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا ... يقول واثبوراه انتهى
الثالث اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا واما عكس ذلك ... وشرطه
كونه اي المنادى ظاهرا فلا يجوز نداء المضمر مطلقا لا يقال يا انا ولا يا اياي ولا
يا هو ولا يا اياه ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقول الاحوص
* يا ابجر بن ابجر يا انتا * انت الذي طلقت عام جعت * ضعيف فلا يقاس

وحكي ... ان ... [illegible]

عليه وما سمع من قول بعضهم يا اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك
منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور كانه قال قد كفيت اياك قد كفيتك
وقيل ان يا في البيت ايضا للتنبيه وانت الاول مبتدا والثاني كذلك او توكيدا
وبدل او فصل والموصول خبر واجاز ابن عصفور نداء المضمر الذي للخطاب في الشعر خاصة مستدلا
بالبيت والمثل ولا حجة في ذلك كما عرفت وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان
نداء المضمر مطلق مطرد وهو خلاف الاجماع قال المرادي في شرح التسهيل وقول بعض العرب
يا هو ليس جاريا على كلام العرب وقال شعبان في الالفية ولا تقل عند النداء يا هو
فليس في النداء من زاده **و يشترط خلوه عن اللام للتعريف** فلا يقال يا الرجل كراهة
اجتماع اداتي التعريف صورة وان كان في الواقع تعريفه من القصد ما ليس في الاخرى **الا**
في لفظ الجلالة وهو اسم علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات
فلا يشترط خلوه عنها بل يجب ابقاؤها اجماعا فيقول يا الله باثبات الالفين ويا لله بحذفهما
ويا الله بحذف الثانية فقط لان اللام لازمة له لا تفارقه اذ اصله الاله فحذف الهمزة
تخفيفا لكثرة استعماله فادغمت فيه اللام لدفع شناعة ما ذهب اليه الكفار من تسميتهم اصنامهم
الالهة وادغمت لام التعريف فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم
لم تقطع في النداء وقيل ان في اسم الله للتعظيم لا للتعريف ونسب لسيبويه
فائدة في هذا الاسم الشريف خصائص كثيرة لا توجد في غيره من الاسماء منها ما ذكر
ومنها زيادة الميم في آخره عوضا من حرف النداء كما سياتي ومنها انه تفخم اذا كان

قبله

قبله فتح او ضم مثل قال الله تعالى ويقول الله تعالى ولا تقول مثل هذا في الليل واللبن
فان كان قبله كسرة لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا لكنت مستثقلا بالكسرة متصعدا
بتفخيم الفتحة وهذا ثقيل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلائهما في الحنك
ومنها اختصاصه في القسم بالتاء نحو قولهم تالله ومنها قطعهم لهمزته في القسم من قولهم افالله
لتفعلن كذا بهمزة الاستفهام ذكره ابن هشام في شرح اللمحة **و**قول الشاعر
من اجلك **يا التي** تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني **شاذ** فلا يقاس
عليه خلافا للكوفيين والبغداديين في اجازتهم ذلك في السعة محتجين بالسماع كالبيت
وبالقياس في نحو الله فانه لم ير موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف واللام واجاب
المانعون عن السماع بالشذوذ وعن القياس بانه ان ارادوا بذلك في غير النداء
فممنوع لدخول التنوين في نحو زيد وسيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما
او في النداء المعين فكذلك لعدم دخول التنوين في غير الصفة عليه او لغير معين فكذلك
لعدم دخول التنوين في غير الصفة عليه او لغير معين فكذلك **فائدة** المراد بالشاذ في
استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما قل وجوده
وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام قاله الجاربردي في شرح الشافية
تنبيهات الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما اسمين اخرين
لا يشترط فيهما خلوهما عن اللام احدهما اسم الجنس المشبه به نحو يا الرجل لمن يحكي ذلك
نص على ذلك سيبويه قال لان معناه يا مثل ذلك وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول

الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف

في نحو يا الذي قام وهو به ابن مالك قال المرادي وقد نص سيبويه على منعه قال الازهري
والفرق بينهما ان الذي قام محكي كتأبط شرا قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود اللام
وذلك المانع باق وكذا الرجل قائم ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة
وذلك المانع قد زال بالتسمية انتهى ثانيها اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة
ويا الاسد شدة نص عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره
يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فحسن لتقدير دخول يا على غير الالف واللام انتهى الثاني
اذا اريد نداء اسم معرف باللام في غير الصور المذكورة توصل الى ندائه باي مقطوعة عن
الاضافة مبنية على الضم متلوة بها التنبيه او اسم الاشارة ويجب رفعهما ولا توصف اي
الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل واما نحو الحارث والصعق مما هي فيه للغلبة او للمح
الصفة فلا توصف به ولا بما فيه اللام من مثنى او مجموع على قياس قولها فلا يقال يا ايها الزيدان
والزيدون نص عليه الاعلم او بموصول مصدر بالالف واللام قال ابن خطاب نحو يا ايها
الذي نزل عليه الذكر ولا يجوز نحو يا ايها الذي رأيت كما لا يجوز ان ينادى او باسم اشارة
عارية من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يقال يا ايهذاك الرجل كما لا يجوز نداؤه
واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكان اسم الاشارة في الوصف بما فيه اللام
والموصول اما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الغرض لا يوصف بمثله وسيأتي في مباحث
هذه مزيد كلام في طريقة المفردات في تحقيق حذف حرف النداء وهو باعتبار ان
اللفظ يعرف الا الفرد الكامل وقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم جواز حذفه

مطلق

مطلق قال ابن بابشاذ في شرح الجمل بعد ان عدد حروف النداء وهذه الحروف يجوز
اشباعها مع المنادى وحذفها الا في المستغاث انتهى لكن نص غيره واحد من الائمة على انه
لا يحذف منها الا يا دون غيرها لانها اعم ودخولها في الاستعمال فالحذف نوع من التصرف
فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فيحذف يا مع القرينة ويبقى المنادى نحو يوسف
اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا مع اسم الجنس
والمراد به هنا ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا جاهلا
وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل يا حسن الوجه ويا ضاربا
زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف مع النكرة لان حرف التنبيه
انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة
لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف مع المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هو اذن حرف تعريف
وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به اذ لا يقل نقده في اصل التنكير الا ترى ان
لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء ولا صنعا لعدم الحذف ادخل
معنيه مع التعريف التنبيه والخطاب قاله الرضي واجاز بعضهم الحذف مع النكرة والكوفيون
مع المعرفة محتجين بقولهم اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال المرادي
ولا ينقاس القياس عليه لكثرته نظما ونثرا والا مع المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة
كقول جرير ينذب عمر بن عبد العزيز * وقمت فيها بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر رضي الله عنه
وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه

المندوب

على الهاء كقوله فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء(ا) ولكونه
سبب الالم كقول الآخر تبكيهم دهماء معولة وتقول سلمى وا رزيتيه لان
الرزية سبب الالم الذي حصل وشدة قول القائل وا عصباه والندبة من كلام النساء في الغالب
والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وا من حفر
بئر زمزماه فهو في قوة قولهم وا عبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب
ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء الا حرفان احدهما وا وهي الغالبة فيه والمختصة به
والثانية يا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الا في التفصيل فيضم ان
كان مفردا نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو وا عبد الله وا ضاربا زيدا والثالث
فيه ان يختم بالالف لاطالة الصوت سواء كان مفردا نحو وا زيدا او مضافا لظاهر نحو وا امير
المؤمنينا او لمضمر نحو وا رأسا او شبيها بالمضاف نحو وا طالعا جبلا او مركبا نحو وا معدي
كربا ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه او تنوين في صلة او غيرها نحو
وا من نصر محمدا ونحو وا ... او ضمة اعرابية او بنائية نحو وا ... قيس اسمه ... او
كسرة كذلك نحو وا عبد الملكاه وا حذاماه فان اوقع حذف الضمة او الكسرة في لبس القلبا
وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو وا غلامكي او واوا بعد الضمة نحو وا غلامه وا غلامكوا او غلامهو
لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الى كاف المخاطب وهاء الغائبة والمثنى ولك
في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد توصلا الى زيادة المد نحو وا زيداه وا غلامكيه
وا غلامكوه فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي وا حر قلباه

ممن قلبه شبم ولك فتح هاء السكت بعد الفتح وكسرها وهو اصل التقاء الساكنين وجاز الفراء
اثباتها في الوصل بالوجهين وانما لا يحذف حرف النداء مع المندوب لانه منادى
مجازا ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقل عن النداء الى معنى اخر
مع ابقاء معنى النداء فيه مجازا الزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو عنها وشبه التعجب
وفي الاسم المستغاث وهو كل اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة ولا يستعمل
معه الا يا ... وسيجيء بيان احكامه ... وانما لا يحذف معه حرف النداء
لان المقصود تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما وفي الاسم اسم
الاشارة لانه موضوع في الاصل لما اشار اليه المخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه
وبين كونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا
احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حروف النداء هذا مذهب البصريين
واجاز الكوفيون حذفه اتفاقا لكون اسم الاشارة معرفة قبل النداء واستشهدوا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء اي يا هؤلاء وبقول ذي الرمة اذا هملت عيني لها قال
صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام ورده البصريون بان هؤلاء في الآية خبر المبتدأ والشعر ضرورة
ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان
هذي مفعول مطلق لا منادى اي برزت هذي البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار
الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بيت
انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اليك ذاك قليل

في الاسم لفظ الجلالة وهو الميم المشددة في آخره عوضا عن حرف النداء
وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذف
الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا
وقد يحذف في غير الاغلب كقول امية ابن الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى
ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وافهم كلامه جواز الحذف في غير الاغلب وهو مذهب
لبعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ فان جيء بالميم المشددة
في آخره اللهم فالحذف اي حذف حرف النداء لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة
كقوله انى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وانما اخرت الميم تبركا باسمه
تعالى وخصت بذلك دون غيرها لان الميم عهد زيادتها آخرا كميم زرقم هذا مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى ان الميم ليست عوضا بل ماخوذة من فعل والاصل يا الله امنا بخير فيجوز
الجمع بينهما وبين يا في السعة قال ابو علي وليس هذا بشيء لقولهم واذ قالوا اللهم ان كان
هذا هو الحق من عندك لانه لو كانت الميم ماخوذة من فعل لما احتيج الى الجواب لان
الكلام بت ساد مسد جواب الشرط وقوله فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها
ليست ماخوذة من فعل ولا دالة عليه لانه لا يحسن في الكلام يا الله امنا بخير ان كان
هذا هو الحق من عندك فامطر علينا ولصح حذف الجواب ولانه لو كان كذلك لما حسن اللهم
امنا بخير وفيه دليل على ان الميم ليست ماخوذة من امنا ولو كان كذلك لكان تكريرا قال ابن
مالك في شرح الجمل وقد زاد في آخره ما كقوله وما عليك ان تقول كلما سبحت او

يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما وذهب الخليل وتبعه سيبويه الى ان هذا الاسم
لا يوصف لان الميم لما استقلت تكون فاصلة بين الموصوف والصفة وقيل لانه صار
عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات والارض انه على
نداء اخر اي يا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه برفع على اللفظ ونصب
على الصفة وجعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه
لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والاية ونحوها محمولة للنداء فائدة قد تخرج لفظة اللهم عن النداء
فتستعمل على وجهين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع كقولك
لمن قال اقام زيد فتقول اللهم لا والثاني ان تستعمل ايذانا بالندرة وقلة وقوع
المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة
بعدم الدعاء قليل قاله في النهاية قال بعضهم وقد جرت عادة العلماء باستعمال اللهم في مقام
ثبوت ضعيف وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى تنبيه استثنى بعضهم المنادى
البعيد الخفي قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف
ينافيه هذا تفصيل لاحكام المنادى في الاعراب المفرد وهو هنا ما ليس مضافا
ولا شبيها بالمضاف كما مر فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي المعرفة وهو ما كان
تعريفه سابقا على النداء والنكرة المقصودة وهي عرض تعريفها في النداء بان قصد بها معين بعينها
لفظا او تقديرا لوقوعها موقع الكاف الاسمية التي اختلف في معنى الكاف التي للخطاب
المرفوع وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف

كخاف ذلك لفظا ومعنى اما لفظا فلان الاسم مبني لمشابهة الحرف واما معنى فلمشابهته

الاسم المبني ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل لشبهها بكاف الخطاب في التعريف والافراد

والتعين مثل الكاف ويبنى على ما يرفع به قبل النداء اي محل الاعراب ... السكون

وان كان هو الاصل في البناء تنبيها على ان له قدما في الاعراب قد قيل في ذلك ما يرفع بالضمة

اما ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا هذا ويا سيبويه ويا برق نحره

وما يرفع بالالف نحو يا زيدان ويا رجلان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون ثم [illegible]

المنقوص المعين بالنداء كحذف تنوينه وثبت ياؤه عند الخليل نحو يا قاضي ويا غازي

وعند يونس لا يجوز حذف اليا للتنوين فتقول يا قاض ويا غاز والمضاف سواء كان

الاضافة محضة او غير محضة وشبهه اي المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا

الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقولك يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا

فعله ويا كثيرا بره او منصوبا كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا كما في متعلق به كقولك

يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل

سميته بذلك قاله ابن هشام في شرح القطر والنكرة غير المقصودة بالنداء نكرة كانت

او مشتقة ... ينصب ووجه ذلك ... عامل النصب فعل وهو ادعو ...

كثرة الاستعمال ولانه حرف النداء ... وهو قول سيبويه وقيل حرف

النداء ... الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها

اسما افعال فتكون هي العاملة ... الثلاثة ... الف تقول نحو

يا عبد الله حرك ... او ... اجاز ... غير ... نحو يا حسن الوجه ...

لان اصلها ... يقدر الانفصال ويا طالعا جبلا وقول الاعمى ... لمن بيده السبيل

يا رجلا خذ بيدي وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا

اما عرضت فبلغن ندامامي من نجران ان لا تلاقيا عرضت اي اتيت العروض

وهو مكة والمدينة ... ونجران بلد باليمن وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز

نداء النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها وغير مقبل وقيل بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل

ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذاهبا ... فيا راكبا البيت والا فلا

وهو قول الكسائي ... الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا انه ليس بمسموع وقيل

ان كانت مقبلا عليها جاز والا فلا وهو قول الفراء ... قال ولا يتصور نداء النكرة غير مقبل

عليها وما جاء منونا كالبيت محمول على الضرورة وكذا نقله ابن عقيل ... والاصح ...

نقل ... وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء ... قاله في السراج تنبيهات الاول

قال البعض التعبير بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه ليصدق ... نحو يا غلام زيد

دون نحو يا عبد الله على ان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا الجزء المضاف

كالكفي ولو قال او ذا اضافة لسلم لشموله لما وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة

وهذا انما يرد اذا جعل المضاف في عبارة المصنف وصفا للمنادى ولنا ان نجعله وصفا لمطلق

الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النداء يثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد

مما المنادى فيه المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع المضاف والمضاف اليه فتدبر

الثاني في قولهم يا حليما لا يعجل اشكال مشهور حيث قيل انه من الامالي النحوية وذلك انه لو وجه فيه

منونا لانه حينئذ يعمل اسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماده على ما سيأتي ذكره وتقديره الموصوف

مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا فلا يكون منصوبا شبيها بالمضاف

وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الامور

الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب

الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلامه وحسنا وجهه لاجل

ورجوع الضمير الى مقدر فقال لم يجر مسند الاشياء ومن كلام موثوق به ولا يجوز ان يكون

وجهه الاخفش ربما يجيء في الشعر كقوله ا سود نواصيها وحمر اكفها

وصفر تراقيها وبيض خدودها هذا كلامه وقد عرفت منه لتقدير الموصوف محذوفا

اخره وقال الفاضل الهندي اصله يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار ثم حذف

اللام لئلا يجتمع الة التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف وعلى انه يحتمل

ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين الثالث يمتنع ادخال يا على ما فيه

من نحو يا ثلاثة وثلاثين فمن سميته بذلك فانه من العلم فلذلك لبعضهم وان نادى جماعة

هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني

بال وتنصبه او ترفعه للعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه يا فتنصبه انه نكرة

مقصودة ويجب تجرده من ال لانه لا يجوز جمعهما فائدة وتخيره في ذلك قال من ردوده

قال ابن فلاح ومنع رد وجه رد ان الثاني ليس بجزء علم وانما هو اسم خصص به رجال الرابع

من شبيه المضاف نحو يا طالعا جبلا ويا حليما لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع

الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للطلب بالنداء وعامل الحال هو عامل

صاحبها والمنادى منصوب كانه يا طالعا جبلا وذلك في حرف المضارع البا والتا

بعد حرف ما سميتم كهذا والكلام انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل نحو هذا الخامس اذا كان

المنادى نكرة مقصودة موصوفة بمفرد وجاز ظهور نصبه نحو يا رجلا كريما في ذلك الوجهين العربيا

وجزم به ابن مالك في التسهيل في المنادى المستغاث يخفض اي يجر بلامها اي لام الاستغاثة

لدلالة المستغاث عليها وهي لام الاختصاص او لفتحت علامة الاستغاثة والتعجب والا

اختيرت من بين الحروف لمناسبته معنى المنادى او كل منها مخصوص بالدعاء وبالاستغاثة للفرق

واختلف فيها فقيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها

حيث يقال يا زيدا وقيل ليست زائدة وهو الصحيح وعليه فبما ذا تتعلق قال ابن جني هي متعلقة

بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الفعل لا يعمل في المجرور وجيب انه قد عمل

في الجار في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا فيعمل في المجرور لان العامل في الحال اولى

من العامل في المجرور لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بالفعل المنادى المحذوف واختاره

ابن الضائع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابي

الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور بانه

ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام واختار الرضي وابو حيان بعد ايراد هذا الجواب

قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة وهو لا يقولون بالزيادة انتهى ويرد

يا الطفا العل
ويا طلعا الجبل

٢٨١

هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع آخر من تنبيه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست
زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة
لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين غير الفراء
ان هذه اللام بقية اسم وهو آل والاصل في يا لزيد يا آل زيد ثم حذفت همزة آل
للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعف بانه يقال يا لله ولا آل له [illegible]
وبانه وانما اختص بها لكونه اعون على مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة ولو قال
بجر لكان اولى لان الخفض من القاب البناء (ويفتح) اي يبنى على الفتح وجوبا (لالفها)
اي الاستغاثة اذا الحقت به (ولا لام) فيه حذرا من الجمع بين حرفي الاستغاثة
ومن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كما نقل عن الخليل ولان
اللام تقتضي الجر والالف تقتضي الفتح فبين اثريهما تناف كذا قيل قال بعضهم وفيه انه لا تنافي
بينهما في الاحداث لان جر غير المنصرف بالفتح الا ان تعتبر طرد الباب لا يتم لان الشاهد موجود
لان تعتبر احدهما فتحة بنائية والاخرى اعرابية ان تقول لا تقتضي الالف الا فتح ما قبلها ان
كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في الوقف على زيد رايت زيدا بالالف وفتح ما قبلها
وما قيل ان الشاهد موجود لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس بشيء (ويخفض المستغاث) بما كان
يخفض به قبل النداء اما الكسرة ظاهرة نحو (يا لـ[illegible]) او الفتحة نائبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمد او
مقدرة نحو يا لموسى او بالياء نحو يا للزيدين بفتح الدال كسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي
او محلا نحو يا لهذا ويا لرقاش كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة

لما تقدم

٢٨٢

لما تقدم وانما فتحت لوقوع المنادى موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع الضمير كلك
وله فكذا مع ما وقع موقعه ولقصد التفرقة بين المستغاث والمستغاث من اجله نحو يا
لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث يا المتكلم نحو يا لي او معطوفا
ولم تعد معه يا نحو قوله (يا للكهول وللشبان للعجب) فتكسر فان اعيدت معه
فتح كقوله (يا لقومي ويا لامثال قومي) (لاناس عتوهم في ازدياد) (ولا) المستغاث
المفتوح لالف الاستغاثة نحو (يا من يداه) وقول الشاعر (يا يزيدا لآمل نيل عز)
(وغنى بعد فاقة وهوان) وقد يخلو المستغاث من الالف واللام معا فيعطى ما يستحقه
لو كان منادى غير مستغاث كقوله (الا يا قوم للعجب العجيب) (تنبيهات)
(الاول) حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا
عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى
عظيما فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء فيجر باللام وتفتح لالحاق الالف
كقوله (يا عجبا لهذه الفليقة) (هل تذهبن القوباء الريقة) ويجوز كسر اللام على
تقدير مستغاث له وحذف المستغاث والمقصود [illegible] كذلك الشر
(الثاني) انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين مع دخول اللام عليهما وان
كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لمشابهته للاسم المبني الشابه
للحرف فعارضت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضي للبناء لضعفه [illegible]
[illegible] مع كونها [illegible] تقتضي الجر قاله الرضي (الثالث) قد يكون المستغاث من اجله [illegible]

يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا والمستغاث من اجله
هو المستنصر عليه في الاصطلاح فلا يعرف له الية عند الاطلاق وان صح اطلاقه على
المستنصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله لنسبة فافهم الرابع
قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله فهل من
خالد اما هلكنا وهل لموت يا للناس من عذرا اي للناس لمن يشمت بنا ما
تتميم المنادى المضاف الى الياء ان كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها
نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان وصفا شبيها بالمضارع لكونه بمعنى الحال او الاستقبال
وجب ثبوت يائه مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل الاصل الفتح او السكون
قولان وما عدا ذلك وليس ابا وابنا فالاكثر فيه حذف الياء اكتفاء بالكسرة نحو يا عباد ويقولون
ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها
الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله ولست براجع ما فات
مني بلهف ولا بليت ولا لواني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل
ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الي بالضم
رب فهذه ست لغات وان كان ابا وابنا جاز فيه اللغات الست على الترتيب
المذكور وابدال الياء تاء مكسورة وهو الاكثر ومفتوحة وهو الاقيس وقرئ
بهما في السبع او مضمومة وهو شاذ وقرئ بها في الشواذ والجمع بين التاء والالف
او الياء وهو قبيح ويختص بالشعر كقوله يا ابتا علك او عساكا وقوله يا ابتي

ايا

ايا راكب ما وقوله يا ابتي لا زلت فينا فانما ما فهذه عشرة كاملة والمضاف الى المضاف
الى الياء يجب ثبوت الياء فيه لا غير نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن
ام فالاكثر حذف الياء اكتفاء بالكسرة وجاز فتح اخر كل منهما وقرئ ابن ام بالوجهين ولا يكادون
يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ما لا تحرقي النوم
حجاب سمعي ما وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي ما انت خليتني لدهر شديد فائدة العلم
المفرد الموصوف بابن الف في او ابنة يجب فيه حكمان كتب الف لكونه ابن
او ابنة متصلا بالعلم مضافا الى علم او نحو اسم مع جواز الضم فتحه عند البصريين
غير المبرد لخفته واوجبه بعضهم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بفتح زيد وهند اما على الاتباع
لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرؤ وابنم او على
تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا
للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما واما على اقحام الابن واضافة زيد الى
عمرو لان الابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين فهو نظير
يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه ففي الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع
وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول وفتحة اعراب وعلى
الثاني فتحة بناء وعلى الثالث غيرهما وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان
ان الفتح اكثر ومنه قوله يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود
ويتعين الضم اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد

٢٨٥

بن ابنه او كان لابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى حتى سقط منه حرف النداء او
مفعولا لفعل محذوف تقديره اعني ونحوه او فصل بين العلم والابن فاصل نحو يا زيد الفاضل
ابن عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل ولم يشترط ذلك الكوفيون وانشدوا
عليه فما كعب بن مامة وابن سعدى ٭ باجود منك يا عمر الجوادا ٭ بفتح عمرو على البعض
على ان اصله يا عمرا بالالف فحذفت لالتقاء الساكنين على مذهب من يكتفي في الالف
في غير الندبة والاستغاثة والتعجب او ان اصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذفت لالتقاء
الساكنين على حد قوله ٭ ولا ذاكر الله الا قليلا ٭ تنبيهات الاول لا اثر للوصف بغير ابن عند
جمهور العرب فيتعين الضم في نحو يا هند بنت زيد لفقد الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو
تحرك البا الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلا الفتح مساواة بنت على انه المركب الثاني
شمل قوله العلم المفرد المثنى والمجموع حسبما فيقول الرضي لا حاجة الى التقييد بالافراد لان
المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير ليس بشيء قال في الهمع اذا
سميت بمسلمات وزيدين حاكيا اعرابه فقلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن
عمرو بالكسر ويا زيدين عمرو ويا زيدين عمرو وعلى من ضم يقول يا مسلمات ابن عمرو ويا
زيدان ابن عمرو ويا زيدون ابن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى
الدال فيفتحها او يضمها انتهى قال في التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب اما على القول بالاتباع
فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت التاء والمثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل
ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا نحو يا عيسى بن مريم لا تقدير فيه الا الضم خلافا للفرا والزمخشري

انتهى

درزيد بن

٢٨٦

انتهى فقط وكذا نحو يا زيد ابنه عمرو قال ابو حيان يكون فتح الاتباع تقديرا الثالث
قال ابن مالك الحق بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد بن سيد ويا ضل بن ضل كناية
عن المجهول الذي لا يعرف والده استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره اصحابنا ان المسئلة
مفروضة فيما ذكر اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى
ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم ابن كريم او ابن الكريم ويا شريف ابن شريف او ابن
الشريف ويا كلب ابن كلب او ابن الكلب انتهى ونقل غير ابن مالك ان مذهب البصريين
في ذلك كله بناء المنادى على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز فتحه وضمه الرابع
حكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى قيل وكان قائله راعى ان التابع
ينبغي ان يتبع المتبوع ولم يراع ان الاصل حمل على الاتباع قصد التخفيف الخامس
اذا وقع ابن صفة بين علمين اسمين او كنيتين او لقبين متفقين كما مر او مختلفين
ولم يكن ابن مثنى والمصغر كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف اذا كان منونا
والالف من ابن خطا كما في النداء ما لم يقع ابتدا سطر قال ابن هشام وعلة حذف التنوين عند
سيبويه التقاء الساكنين وكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف كالشي
الواحد فاجيز الحذف فيقول هذا زيد بن عمرو وابو بكر بن ابي الحسن وزين العابدين ابن
جمال الدين وكذلك مع المؤنث المنصرف نحو هند ابنة عمرو في لغة من صرف هند بن
هند نص عليه ابن هشام وفي شرح الجمل خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله بانهم لا ينسبون
الرجل الا الى اب وقد يحذف التنوين في الضرورة كقوله ٭ جارية من قيس بن ثعلبة ٭ والرقم

نا غير النداء

٢٨٧

ابن في جميع ذلك جزء البيت او لان او لكان او لطف اثبات التنوين لفظا والالف
خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان مثنى او مجموعا
او مصغرا نحو هذان زيد وعمرو ابنا خالد وزيد وعمرو وبكر ابناء خالد او هذا زييد بني خالد لان
استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان الصفة دال كثيرا يزول
بالتصغير واما اشتراط ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان اول سطر كان في محل ابتداء
ثانيا لان القارئ يبتدئ اليه او النظر ثم يبتدئ باول السطر الذي بعده ذكره ابو حيان وكتبوه في
خلاف ما لا يوجد النطق به ان المنادى المنون ضرورة سواء كان علما او نكرة مقصودة
يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام وردت الرواية بالوجهين وقول كثير حيتك عزة بعد الهجر
وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل ليت التحية كانت لي فاشكرها
مكان يا جمل حييت يا رجل واختار الخليل وسيبويه الضم لان الضرورة دعت
الى التنوين فاوقعت الكلمة على حالها ثم قال سيبويه في النصب لم يسمع عربيا يقوله
لكنه حفظ غيره واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان اصل المنادى ان يكون منصوبا فلما دخله التنوين
عاد الى اعرابه ولما رد الى الاعراب ما دل النصب فلو كانا كما في ثابتة الارث في قول
سيبويه لم يسمع عربيا يقوله ان الخلاف لاجل سبيل الاختيار في الضم وقال ابن عصفور بعد ذكره
المذهبين ومن نظر في الضم لم يجز الا النصب ووافق الاعلم وابن مالك الخليل في العلم وابا عمرو
في النكرة قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير ورجح في اسم الجنس

لضعف

٢٨٨

لضعف شبهه بالضمير ولظهور فائدة ذلك في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب
وتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف
في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا البناء يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه
ذهب ابن الخباز قال ابن هشام وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم في المنادى
المضاف المكرر قبل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو
قول جرير يهجو عمر بن لجا وقومه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر
واما الثاني فيجب نصبه فالضم الاول على كونه منادى مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الثاني
بيانا له او بدلا منه او منادى ثانيا باضمار يا او مفعولا باضمار اعني قال ابن مالك او توكيدا
ومنعه اختلف في وجه النصب فقال الثاني بانه لم يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا
الى ما بعد الثاني عند سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما والاصل يا تيم عدي تيم عدي فحذف عدي
والاقحام للتاكيد وهو تاكيد لفظي للاول والتاكيد اللفظي بانه ولا يعتبر ما قبله ولا ما بعده
عليه فلذلك تعين نصبه ودعا بينه الاضافة فهل هو المضاف اليه الثاني عند المبرد والاصل
يا تيم عدي تيم عدي ولم يعوض التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قوله فلا يوجد هنا الا ان
القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اخر تعذر الطا هو الذي اضيف اليه
تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف وعليه فيكون الثاني توكيدا او بيانا او
او منادى ثانيا على اضمار يا وضعف قول سيبويه بانه مبني على جواز اقحام الاسماء والكثير منها
ورجح جوازه قلة الفصل بين المضاف والمضاف اليه بما كالشيء الواحد وقول المبرد بانه

من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلامهم والاكثر عكسه وقال الفرّاء
الاسمان مضافان فان المذكور والمحذوف للاول وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين
على معمول واحد وقال الاعلم ركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى عدي كما قيل خمسة
عشرك بفتحهما وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال السيرافي الاصل يا تيم بالضم ثم عدي
فتح اتباعا لنصب الثانية كما في يا زيد بن عمرو وهذه خمسة اقوال الاخفش المسئلة بالعلامة
عبد القاهر بين اسم الجنس والوصف ان كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب زيد
وخالف الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسم الجنس وجعله او نصبه منونا من الوصفين نحو
يا صاحبًا صاحب زيد **تنبيه** انما اضاف الشاعر تيم الى عدي ليفرق بينهم وبين
تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر في قريش الظواهر وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة
وقوله لا ابا لكم للتغليظ في الخطاب وقوله لا يلقينكم من الفي اذا وجد والسوءة بالفتح
الفعلة القبيحة قال العيني وهذه **تبصرة** في احكام توابع المنادى تعرض لها هنا لكثرة
ما فيها من الخصوصية الزائدة على مطلق التابع الآتي ذكره **وتوابعه** اي المنادى
المضافة اضافة معنوية لان اللفظي بمعرفة للمفرد الكائن تنصب وجوبا **مطلقا**
سواء كان المنادى مبنيا او معربا نحو يا زيد او يا عبد الله صاحب عمرو في النعت ويا زيد
او يا عبد الله نفسه في التوكيد ويا زيد او يا عبد الله اخا عبد الله في البيان وكذا البدل
ويا زيد او يا عبد الله وغلام بشر في عطف النسق لان النصب وجوبا على محل المتبوع
ان كان مبنيا وعلى اللفظ ان كان معربا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء

والطوال

والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد ونحوهما ابن الانباري واذا كان مع تابع المنادى
ضمير جيء به الاتباع الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد
نفسه ونفسك ومنع الاخفش هذا الوجه الثاني وتاول كل ذلك على انه منصوب بفعل
مقدر كانه قال اعني كلكم واما التوابع المضافة اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه
فحكمها حكم المفردات لان اضافتها لفظية فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع
المبني جائزة الوجهين **واما توابع المنادى المفردة** ويدخل فيها شبه المضاف لان المراد
بالمفرد ما يقابل المضاف ولولا ذكر المضاف في المنصوب لدخل في حكم المستثنى
من حكم المفرد المذكور سابقا لكن لما قلنا فيه من حاجة لادخال شبه المضاف
في المفرد الا ما تحمله بعضهم من حمل المفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما لان شبه
المضاف مفرد حقيقة **فتوابع المنادى المعرب** وهو المضاف وشبهه والمستغاث
المجرور باللام والمنون بالنصب ضرورة **تعرب باعرابه** نحو يا عبد الله الظريف او الحسن
الوجه في النعت ويا بني تميم اجمعين في التأكيد ويا عبد الله كرزا في البيان ويا عبد الله
والحارث في النسق المقرون بال وقس على ذلك واجاز الاخفش في النسق المقرون بال
والبيان التابعين للمعرب الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث
ويا اخانا زيد وهذا الاول [illegible] في حكم المستأنف كانه باشره حرف النداء كقولك
في يا ايها الرجل والثاني بان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الرضي وهو غريب لم يذكره
غيره انتهى فلا يجوز نحو زيد الا النصب لان المتبوع منصوب على اللفظ فلا يقصد المحل مع اللفظ

والنكرة غير المقصودة م

من التأكيد صفة لتوابع اى التوابع الكائنة من التوكيد والمراد به المعنوي اذ اللفظي حكمه في الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء قال الرضي وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر اني واسطار
سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا انتهى فيحتمل ان يكون هذا احق بالمصنف ولذلك القيد
التأكيد بالمعنوي وليس التأكيد في البيت متعينا بل يجوز ان يكون كل من آخري الاول
والثاني عطف بيان على المنادى الاول جاريا على لفظه والثاني على محله واستشكل ابن
الطراوة لذلك في الشيء الاجنبي نفسه مردود بجواز قولك يا زيد زيدا اذا اتفق بحضرتك
اثنان اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته
تكرر خطابك لا احدهما وافيا ذلك بتعيين المراد واما قول بعضهم ان نصرا الثاني عطف بيان
على الاول على اللفظ والثالث عطف بيان على الثاني على المحل ففيه ان في ذلك ان
يكون التابع المنادى المبني على الضم اذا رفع اعرابا ان لفظي هو الرفع وتقديري هو النصب
واللفظ هو من كلامهم خلافه وانه ليس له الا اعراب واحد اما الرفع فقط او النصب فقط
والظاهر ما ذكره واما الصفة فلانه لا يستبعد وصف المنادى المبني لشبهه بالضمير
الذي لا يجوز وصفه قال المرتضى نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف
وانتصابه على تقدير اعني الظريف ليس بشيء اذ لا يلزم من ثبت لكونه مثله في جميع الاحكام
وعطف البيان يرفع حملا على لفظه اي المنادى قيل لان الضم لاطراده يشابه حركة
يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه الرفع في الف عمل فكذلك ان الرفع
في الف عمل وكذلك هذا الضم في المنادى مطرد ورده بان الاطراد ليس سبب الحمل التابع

على لفظ

على لفظ المتبوع فان نحو يا فساق عند سيبويه يطرد فيه الكسر فيقال كل فعال لسب المؤنث
في النداء وكل علم مختوم بويه مبني على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظها وقيل لعروض
الضم لانها عرفت بدخول يا على المنادى ورده فهذا في الف عمل بدخول العامل فاشبهت
الرفع فيه فيكون الرافع للتابع على هذا حرف النداء بناء على ان العامل في التابع هو العامل
في المتبوع في غير البدل والاظهر ان الرافع وبه صرح الفاضل الهندي في شرح الكافية والاكثر
ضعف ذلك قال في التصريح والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج
عليه والتخلص من ربقة هذا الاشكال ان يقال في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل
في المعنى والتقدير يدعى زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى وفيه ان معنى المنادى انشائي
وما قدره معنى خبري وقال عصام الدين ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة
في انه لا يتم الكلام الا به وذلك لانه في معنى اقبل فذلك المفعول فاعل في القصد
ولذا بني على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه من التكلف ما لا يخفى كما اعترف هو به
وبالجملة فالمسئلة من غوامض هذا العلم الجليل وكل قليل في فضل وينصب حملا على
محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب على المفعولية
فتقول في التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان
يا غلام بشر وبشرا والبدل كالمنادى المستقل مطلقا اي سواء كان المنادى مبنيا او معربا
فيضم ان كان مفردا معرفة وينصب ان كان مضافا او شبهه كما لو كان منادى فتقول يا زيد بشر ويا
ويا اخا زيد وذلك لانه في نية تكرار العامل وقال ابن مالك ويجوز عندي ان يعتبر في البدل

فلان عدل الخليل فيها كالمستقل هو الكثير وعامة ينظر فيها الرفع والنصب لشبهه فيها
بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية
لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال الفاء وتحقيق هذه المسئلة مبنية على ان العامل
في البدل هو العامل في المبدل منه اما المعطوف عطف نسق فان كان مع ال سواء كان
علما نحو يا زيد والحارث او لم يكن نحو يا زيد والرجل فالخليل يختار فيه الرفع قال
الفراهيدي [illegible] من الازد وهو شيخ البصرة وفريد الدهر وحسنة [illegible] الذي لم يظهر
ولا عرف في الدنيا عديله حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الصراط بعد الانبياء احد
ادق ذهنا من الخليل رحمه الله تعالى مع تجويز النصب نظرا لما فيه من مشاكلة
المنادى في حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يقع مباشرة الحرف له ولكونه
الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل تلميذه سيبويه والمازني [illegible] يونس
بن حبيب الضبي استاذ سيبويه يختار نصبه لانه لا يجوز ان يليه حرف النداء
فينبغي ان لا يحمل لفظه على لفظه ولذلك اجمع القراء عدا الاعرج في قوله تعالى يا جبال
اوبي معه والطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والجرمي
وقرئ في الغالب المتون هذا الاختيار الى ابي عمرو دون غيره فالتبس الامر على بعض
الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ وسببه انه لم يكن في هذا
العلم بالراسخ و ابو العباس محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة وفتح
الراء المشددة عرف بذلك لان [illegible] لما صنف المازني كتاب الالف واللام

سال

سال المبرد عن دقيقه وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال له قم فانت المبرد بكسر الراء اي
المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وجعلوه مبرد ان كان المعطوف مع ال مثل
كالخليل واليسع والصعق فهو كالخليل في اختيار الرفع او فيختار الرفع كالخليل لان
ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف النسق المجرد من ال والا يكن المعطوف
مع ال مثلها بل كان مثل كالرجل والطير فهو كيونس في اختيار النصب لانه لا يكون
حينئذ بعد اثبات ال فيه تعريفا وترك باشتهها اللفظ فهذا هو المنقول الصحيح
عن المبرد وما وقع في الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع
وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو فمقتضاه كما
قاله المصنف وغيره من الشراح ان المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان المعطوف
مع ال مثل الحسن في عروض ال وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن ال ويوافق ابا عمرو
في اختيار النصب مع لزوم ال كالصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا
فكيف انتم وهو سهو من ابن الحاجب كما نبه عليه الرضي رضي الله عنه قال الشيخ العلامة
محمد بن علي الشهير بابن الصائغ [illegible] وهذا النقل لعبارة ابن الحاجب في الكافية انما علم
من شرحه والاقتصار [illegible] الشرح على ما هو الصحيح وبعد فهو كلام مع السهو في النقل
انه لم يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام الاصلية انتهى قال [illegible] ابن الحاجب
على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب وابن هشام في ايضاح الصغير والا يكن المعطوف مع ال
او كان مجردا عنها فهو كالبدل في كونه كالمنادى المستقل مطلقا فيضم ان كان مفردا

مفرد والا نصب فتقول يا زيد وبشر ويا عبد الله وبشر ويا زيد ويا عبد الله ويا عبد الرحمن
وعبد الله ولا تقول يا بشر ويا يا عبد الله لان العطف كالنسب عن الحال وان اجاز الكوفيون
والمازني نحو يا زيد وعمرا بالنصب فيأتي في المعطوف مع ال قال ابن مالك وما رواه
مجرد بعيد عن الصحة اذا لم يثبت ادواته فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد
ان يشتركا في عامل واحد انتهى توابع ما تقدر ضمه من المنادى المبني كالمنادى
المعتل اي المقصور نحو يا موسى ويا فتى ومثله المنقوص نحو يا قاضي ويا داعي والمنادى
المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا سيبويه ويا حذام(?) ويا معدي كرب كتوابع المنادى
المبني المضموم لفظا نحو يا زيد فاتبع اي توابع ما تقدر ضمه للبناء المقدر محلا على اللفظ
المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظا حملا على اللفظ الظاهر لان المقدر كالظاهر
وانصب المنصب المقدر محلا على المحل كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه
فتقول يا موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي كرز(?) وكرزا ويا موسى
والحارث والحارث ويا هذا الكريم والكريم ويا هؤلاء الجهول والجهول ...
... ويا معدي كرب والعباس والعباس وقس على ذلك اي المنادى
المبني قبل النداء ليس بمضموم المحل بل منصوبه لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل
انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم
المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كما عرفت من اعراب يا زيد ان
... باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا

جاز

جاز فيه الرفع والجر وكذلك المنادى هنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى
المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به وايها الاول تابع اي واسم
الاشارة يجب رفعه نحو يا ايها الرجل لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي
كان يستحقها لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
ان كان المراد نداء الرجل وانما اتى باسم الاشارة وصلة لنداء الرجل وان
كان المراد نداء اسم الاشارة وحده جاز فيه الرفع والنصب الثاني قال الرضي(?) ان
التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان وقال ابن السيد وهو الظاهر
انتهى وفصل بدر الدين ابن مالك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا فهو نعت
نحو يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى وتابع
اسم الاشارة في النداء وغيره فان كان مشتقا فلا خلاف في كونه وصفا وان كان
جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف قال انه عطف بيان ومن لم يشترط
قال هو وصف وسماه سيبويه وصفا ايضا وقال ابن عصفور اجاز النحويون في
مثل مررت بهذا الرجل الصفة وعطف البيان واستشكله باشتراطهم في البيان
ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف
يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر عطف بيان قدرت
ال فيه للتعريف الحضوري فهو يفيد الجنس ذاته(?) والحضور مدلول عليه والاشارة
انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا فال للعهد والمعنى مررت بهذا

وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة فدل على ان كان عرف فال وهذا
من كلام سيبويه وقال السهيلي سيبويه وانما سماه صفة فذهب الشيخ في هذه التوابع
كلها وقد تسمى التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع وقد عرف مذهبه في ذلك انتهى
الرابع مما يرد منصوبا وغير منصوب **مميز اسماء العدد** بفتح الياء والعدد قيل كثرة
تطلق على الواحد وما يتألف منه فيدخل فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه فيخرج
وقد يتخلف ادراجه تحت الكمية الكسر اذ ليس بعدد وان تألف منه الاعداد كما
ان الجوهر الفرد عند مثبته ليس بجسم وان تألف منه الاجسام قال الفاضل الخوارزمي وفي
الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه
لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر اذ الحاشية الفوقانية لكل عدد
تزيد عليه بمقدار نقصان الحاشية التحتانية عنه ثم كان مجموعهما ضعفه وقد اجمعوا على
ان العدد اما صحيح او كسر فنقول الحاشية التحتانية للواحد هي النصف والفوقانية الواحد والنصف
لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو شان حواشي الاعداد والواحد
نصف مجموعهما فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون
الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون
الزوج الاول وهذا الكلام مبني على اصطلاح الحساب واما النحاة فعلى ان كلا من الواحد
والاثنين عدد ولا خلاف بينهم في ذلك وانهم في تحديده عبارات من احسنها قول البلقيني
في الوافي العدد ما يقع جوابا لكم **مميز الثلاثة الى العشرة** يدخل التاء فيه في حكم ما قبلها **مجرور**

بالاضافة

بالاضافة الى [illegible]

لابهام العدد واضافة المبهم الى مميزه كالكل وغيرها تقول كل رجل واما نحو احد عشر رجلا
فسيأتي ووجه **مجموع** وحقه ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلاثة افلس واربعة اعبد
وسبعة ابحر اما كونه مجموعا فلقصد التطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان الآحاد
من الثلاثة الى العشرة قليلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون سالما ان اهمل
تكسيره نحو سبع سموات وسبع بقرات وخمس صلوات او جاور ما اهمل تكسيره نحو
سبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات ولذا جاء في غير الآية سبع سنابل وقد
يكون من ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وعشرة دراهم او كان
له بناء قلة لكن شذ قياسا نحو ثلاثة قروء فانه جمع قرء بفتح القاف وسكون الراء وجمعه على
اقراء شاذ او سماعا نحو ثلاثة شسوع فان اشسع قليل في الاستعمال **تنبيهان**
الاول قال بعضهم ربما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر او اسم
جمع كقوم ورهط فان كلا منهما يقع مميزا فيخفض بمن تقول ثلاثة من التمر وعشرة
من القوم وقد يخفض بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس
فيما دون خمس ذود صدقة وكقوله **ا**ظرف عجوز فيه ثلاث حنظلا ويجوز ان
يجاب بان المراد بقوله مجموع ما يفيد الجمعية سواء كان جمعا او اسم جنس او اسم
جمع فيعم هذا فالمراد بقوله مجرور اعم من المجرور بالاضافة او بالحرف وقد اجمعوا
على جواز نصب الجنس واسم الجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب
ابن عصفور والثاني الاقتصار على السماع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل

اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل
للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز وهو مذهب المازني الثاني ام يستثنى المضاف المائة
اذا وقعت تمييزا فانه تفرد غالبا نحو ثلثمائة واربعمائة اخفة واعتبارا بسيا ثانة كلامه قريبا ان لهم
رفضوا اجمعها وسيجي الكلام عن ذلك وميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين
اما في المركب نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي عن ثلاثة تجعل ثلاثة اسما كالاسم
الواحد فكرهوا ذلك ولا يرد قولهم خمسة عشر زيد لان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول
وانما جي به لبيان المضاف فكان الجمع كالشي الواحد والمضاف اليه خمسة عشر زيد مغاير
للاول فلم يكن معه كالشي الواحد واما في العقود فلانه لا يتصور اضافته لا مع حذف النون
ولا مع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف نون اصلية وضعت مع الكلمة واما مع
ابقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع الحقيقي وكل منهما مستكره نحو احد عشر
كوكبا هذا الحرف وتسعون نعجة وانما افرد لكون المفرد هو الاصل وهو اخف من الجمع والغرض
من التمييز به حاصل فلا يسوغ العدول عنه من غير داع واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
اسباطا فمحله ليس اسباطا فيه تمييزا بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي
عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العدد لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز
واجاب ابن مالك في شرح الكافية عن التانيث بانه ما رجح فيه ذكر المعنى فذكرا ما رجح
حكم التانيث كما رجح ذكر كاعبين ومعصر في قوله عمر بن ابي ربيعة وكان مجني دون
من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وهذا منه مخالف لما في شرح التسهيل من انه

بدل لا تمييز ومن الاشكال في ان اسباطا جمع وتمييز المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد
وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كان قبيلة اسباطا لا سبطا فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال
ابن مالك وتقتضي ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحد
منها انعام ولا باس برايه لو ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباطا لا سبطا خلاف لما يقول
اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب فعلى هذا يكون المعنى قطعناهم اثنتي
عشرة قبائل فاسباطا واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة ولا يصح كونه تمييزا فالتمييز محذوف اي اثنتي
وقول الدماميني اللطف ان الزمخشري اعرف باللغة منه في النقل مجرد دعوى لم يقم عليها دليل قال
الدماميني ولما افاده الاخفش تحقيق اوجب التعويل عليه ابنا العرب انتهى وفي التصريح ان القول
بالبدلية من اثنتي عشرة يشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل قطعناهم
اسباطا لفات تكثير العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه انتهى
وفي سبيله الحسن حمله على غير الغالب نظر انتهى وميز المائة والالف وتثنيهما وجمعه
اي جمع الالف مجرورا باضافتهما اليه مفرد نحو مائة رجل ومائتا رجل والف رجل
والفا رجل وثلاثة الاف رجل وانما كان مجرورا مفردا لان المائة والالف اشبها الثلاثة
الى العشرة في الافظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف
واشبها احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة مع انهما تقترنان بهذا القسم لعطفهم اياه
على الثلاثة الى العشرة وهو اكثر واحد على احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين
الشبهين ولم يعكس لان المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يحكى تمييز المائة جمعا كقراءة الاخوين

انظر تخريج القران على غير الغالب

تنبيه في الكشاف ان من العرب من يضيف العشرين واخواتها الى التمييز منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوبه ونحو ذلك لا يقاس عليه فلا يرد نقضا لكلام الشيخ ... ...

حمزة والكسائي والشواذ كقولهم ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة ومن نون جعلها عطف بيان
وجعلها بعضهم بدلا ورد بان البدل في نية طرح الاول ولو قيل بالشواذ كقولهم سنين لفات
التنصيص على كمية الاعداد ويجاب بان نية الطرح غالبية لا لازمة قال الزجاج ولا يكون
سنين تمييزا لما يلزم عليه ان يكون قد لبثوا تسعمائة سنة قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من
لغة العرب ان تمييز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييز المائة
واحدا من ثلثمائة واقل سنين ثلاثة فكانه قيل تسعمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة
وهذه القضية جارية في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة فان سنين فيها تمييز قد يفرد ان لم يكن منصوبا
قال الطيبي وهذا الطرد في اثنتي عشرة اسباطا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكونوا ستة وثلاثين
سبطا ثم قال ابن الحاجب في ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا
واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في نحو وقوع التمييز جمعا انتهى وكل المميز بالمنصوب مفردا
كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء ولا يرد شيء من الامرين
على قضية كلام المصنف لانه شاذ ونقصوا اي العرب تركوا جمع المائة مضافا اليها ثلاث
واخواته فلم يقولوا ثلاث مئات او مئين وان كان هو القياس لان تمييز الثلاثة الى
العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا لما في الاتيان به من تكرر معنى الجمع لان
الجمع مؤنث حتى والمائة ايضا مؤنث فلو جمع المائة لذلك اولان المائة وان افردت
لفظا فهي جمع معنى فهي عشر عشرات انتهى وقليل قد جاء في الشعر ثلاث مئين قال الشاعر
ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم قالوا قبل في معركة

ثلثمائة

عشرة ملوك من العرب ايام ... بعير فرض يريد بالديات الثلاث وهو دليل
ووجوه الاهاتم ... سنان ... ذلك انه كسرت ثنيته يوم الكلاب
كسرها ... ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف لانه شاذ وقال الاخفش وان لم يضف الى
المائة ثلاث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو ثلاث مئات رجل انتهى واصول
العدد التي يرجع اليها اثنا عشرة كلمة وانما تركبت تعيين عدد الفروع الى ما لا يضبط
عدده وهي واحد الى عشرة والف ... كلمات فمائة والف ... الى غيرها
مع العشر المذكورة فالمجموع اثنتا عشرة كلمة وما عداها فمتفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين
واما بجمع نحو مئات والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلاثة
وعشرين واما بالتركيب المزجي نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة فالواحد
اسم فاعل من وحد يحد اي انفرد فهو بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد والاثنان لفظ موضوع
لواحدين من المثنى فاللام محذوفة يذكران مع العدد المذكر فيقال رجل واحد ورجلان
اثنان ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال امرأة واحدة وامرأتان اثنتان ...
على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث ... في ذلك ما وازن فاعلا
مطلق والعشرة اذا ركب فتقول الحادي ... والثالث عشر والمقدمة الثالثة والثالثة
عشرة ولا يجامعهما اي الواحد والاثنان المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين
بل يقال رجل ورجلان لان رجل يفيد الجنس والوحدة ورجلين يفيد الجنس والاثنينية
فلا فائدة في الجمع بينهما بخلاف البواقي فانه لا تستفاد العدد والجنس الا من العدد والمعدود

كليهما فاذا قلت ثلاثة افاد العدد دون الجنس واذا قلت رجال افاد الجنس دون العدد
فاذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال مثلا قاله
ابن هشام وغيره واما قوله ما كان خصيصة من الذال فرق تجوز فيه شيئا
خطل فقد ذكر يرد على ما تقرر ولا يخفى ان التعليل المذكور لا ياتي في مثل هذا فرده
ان المعدود وهو خطل لا يستفاد من العدد كما في رجلان قال عصام الدين في شرح الكافية
وتنقيح التعليل ان العرب استغنوا بتوحيد ما يحل بتمييز الواحد وتثنيته عن الاثنين
بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن المعرفة بتمييزها بوجه لفظي عن ذكر العدد انتهى والثلثة
الى العشرة بدخول التاء فيه بالعكس اي تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث سواء كان
كل منهما حقيقيا كثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا نحو قوله تعالى سخرها عليهم
سبع ليال وثمانية ايام حسوما فذكر سبع ليال لان مفرده ليلة وانث ثمانية لان الايام
ذو مذكره قال في البسيط وذلك للفرق وعدم الالتباس وهذا من غريب لغتهم لان
التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة التذكير قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله
في مقاماته ما الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال
في عمائم الرجال انتهى وقال ابن مالك وغيره انما حذفت التاء من عدد المؤنث
واثبت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة
وفرقة فالاصل ان يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب مع المذكر لتقدم رتبته
وحذفت مع المؤنث لتاخر رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسبه حذف

حل بعض من المقامات

التاء

التاء والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليتعادلا كذا في البسيط تنبيهات الاول محل ما ذكر
اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز في الفصيح حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر
وعشرا اي عشرة ايام وفي الحديث من صام رمضان واتبعه ستا من شوال وحكى
الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا والافصح اثباتها واما قوله من جاء بالحسنة فله
عشر امثالها فيحتمل حذف مضاف اي عشر حسنات امثالها ولولاه لقيل عشرة لان
المثل مذكر والمعتبر في الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث الثاني اذا كان معنى المعدود
مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس جاز الوجهان تقول ثلثة اشخص وثلث اشخص اي نساء
وثلث انفس وثلثة انفس اي رجال والاول هو الغالب وكذا فيما جاء في بعضه تقول ثلث
ول ان تكون ثلثة السنة او نفس السنة وثلثة سوق وخمس سوق الثالث قد يذكر العدد من
غير ارادة معدود وهو العدد المطلق فيؤتى فيه بالتاء لا غير نحو ثلثة نصف ستة ولا
ينصرف لانه علم كذا قال بعضهم وما ذكره من منع الصرف هو راي ابن جني والزمخشري وابن
الخباز وابن مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد
اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف لان فيها العلمية
اي كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين وما ضعف خمسين قال المصنف يعني ابن
الحاجب ان قدر انه كان ابتداء ثم اسقط لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا
ولولا انه علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص قال وتوهم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي
الى ان يكون اسماء الاعداد كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك كرجل

خبر عن المراد فاي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من
جنسه فجوز الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة في سياق الايجاب
للاستغراق لكن قليلا كقوله علمت نفس ما قدمت انتهى كلام الرضي هذه **تتمة** لاحكام
العدد في التذكير والتأنيث **تقول** انت مخاطب في الاعداد المركبة عندي **احد
عشر** عبدا **اثنا عشر** رجلا بتذكير الجزئين **في** العدد المذكر **احدى عشرة**
امرأة على لغة الحجازيين وتسع عشرة امرأة على لغة التميميين بتأنيث الجزئين **في** العدد
المؤنث على الاصل والقياس في المذكر والمؤنث **تنبيهات الاول** الهمزة في احد واحدى
منقلبة عن الواو وابدال الاول شاذ لازم غالب على الصحيح والثاني يطرد عند المازني وهو الاصح
كالشاع والكاف شاذ عند غيره وقد اقتصر ردها في الاعداد المنيفة على واحد وواحدة تخفيفا
وقيل خوف الالتباس بالصفة وقد يستعملونها فيها ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر قال الرضي ويستعمل احد واحدى
في غير التنييف مضافين مطردا كاحدهم واحداهن ولا تستعمل احدى الا في التنييف او مضافة
واما احد فيستعمل مطردا للعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد ويلزم
الافراد والتذكير قال لستن كاحد من النساء وقولهم ما ارد ولا يقع في الايجاب يراد به العموم
فلا يقال لقيت احدا الا نادرا فلا يبرد قال ابو علي وهمزته في غير الموجب للاستغراق اصلية
لا بدل من الواو انتهى ملخصا وما ذهب اليه ابو علي ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن هشام
في شرح الجمل ونقضه وما احد من قولهم ما بالدار احد وكونها اذا استعملت في غير الوحي همزتها

اصليه

اصلية غير مبدلة انتهى وكان مما حمل لهم على ذلك كما قال الرضي انهم لما لم يروا في ذلك معنى الوحدة
ارتكبوا كون الهمزة اصلية والاولى ان يقال ان همزته في كل موضع منقلبة عن الواو ومعناها بالدار
احد ما فيها واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد
كما في قل هو الله احد **الثاني** ما ذكرناه من ان الالف في احدى للتأنيث هو الاصح الذي
عليه الجمهور قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ومحال ان تكون الالف في منزلة الف معزى كما قال
بعضهم لانها لو كانت للالحاق لصرفت منونة في قولك احدى وعشرون لان الف
الالحاق منونة ما لم يكن الاسم الذي هي فيه علما فاذا بطل ان تكون للالحاق وبطل ان تكون
اصلية لعدمها في احد وبطل ان يكون لتكثير الكلمة لعدم كونها مع اكثر من اربعة احرف ثبت انها للتأنيث
انتهى **الثالث** انما جمعوا بين متنافيين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي
اثنتي عشرة اما لان التاء بدل من الياء وليست للتأنيث او لانها زائدة للالحاق باصلها
او لان احدى الكلمتين معربة والاخرى مبنية فكأنهما قد تباينا او لانها منفصلة بدليل
حذف النون او لان اثنتين بمنزلة ابنتين وثنتين للالحاق في منزلة ما تثبت ليكون
ما قبلها فكانها الف مثل جذع كالملحق فانها زائدة قال ابن هشام
كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا اسم الفاعل سادس
عشر في المذكر وسادسة عشرة في المؤنث فبنوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك جمع
عليه وكذا في الباء وقد دل على انهم اجتزوا ان الكلمتين قبل التركيب انتهى **الجامي** وليس ل
لسكون شين عشرة في التركيب اذا كانت مجموعة لان كراهة توالي اربع متحركات فيما

هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم يكسرونها تشبيها بالكتف قال ابن يعيش وهذا الموضع من اغرب
الاشياء وذلك ان مذهب بني تميم في مثل كتف وكلمة التخفيف ومذهب اهل الحجاز في مثل
هذا التثقيل وقد انعكس المذهبان في هذا الباب وليس له علة سوى انه حدث مع التركيب
احكام لم تكن قبل التركيب للتخفيف بالتسكين وبعض بني تميم يفتحها [illegible] على اصلها وبه
قرأ الاعمش فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن الياء من ثماني عشرة كراهة لاجتماع اربع
فتحات بخلاف اثني عشر وتقول **ثلاثة عشر** رجلا بتانيث الجزء الاول وتذكير الثاني
الى تسعة وكذا فيما زاد **الى تسعة عشر** بدخول الغاية في عدد المذكر **ثلاث عشرة**
امرأة بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا فيما زاد **الى تسع عشرة** بدخول الغاية ايضا
في عدد **المؤنث** برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا لمخالفة
الاصل **تنبيه** اذا قلت عندي ثماني عشرة امرأة فلك فتح الياء من ثماني لانها مفتوحة
في ثمانية ولك اسكانها كما في معديكرب وجاز حذفها قليلا مع ابقاء كسر النون دليلا
عليها وفتحها وهو اولى من الكسر لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر لتركيبها مع العشرة وقد
تحذف الياء منها في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال في الحماسة لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون **ويستويان**
اي المذكر والمؤنث **في عشرين واخواتها من العقود** فتقول عندي عشرون عبدا وعشرون
امة وثلاثون رجلا وثلاثون امرأة الى التسعين ثم **تعطف** النيف على العقود
فتقول عندي احد وعشرون رجلا في المذكر واحدى وعشرون امرأة في المؤنث اثنان

وعشرون

وعشرون رجلا في المذكر **اثنتان** او ثنتان **وعشرون امرأة في المؤنث** بتذكير احد واثنان
مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث كما تقدم **ثلاثة وعشرون رجلا في المذكر وثلاث وعشرون امرأة**
في المؤنث بتانيث ثلاثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر **وهكذا** مع سائر العقود
تقول تسعة وتسعون رجلا الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعون امرأة **الى تسع وتسعين امرأة**
ويستوي المذكر والمؤنث في المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا اجتمعا [illegible] عطفت
النيف عليهما مع ما عرفت كمائة وثلاثة رجال والف وثلاث نسوة بعطف الاقل على الاكثر
الا في التواريخ فيقدم الاقل لكون الاكثر معلوما كسنة احدى وسبعين وتسعمائة وهو تاريخ
اتمام هذا المتن وسنة تسع وسبعين والف وهو تاريخ اتمام هذا الشرح ولما انهى كلام
المصنف رحمه الله على انواع المعربات شرع في الكلام على بعض المبنيات من الاسماء ولم
يستوفها احالة على المطولات كما هو شأن المختصرات ولذلك قال **المبنيات**
وهو مبتدأ خبره قوله **منها المضمر** ويسمى الضمير وتسميته بالاول هو [illegible] عند التصريف
لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمره بمعنى اهزله لانه في الغالب
قليل الحروف واما تسميته ضميرا فهو على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد وتسميته بهما
اصطلاح البصريين ويسميه الكوفيون الكناية والمكني لانه ليس بالصريح والكناية تقابل
الصريح قال ابن [illegible] فصرح بمن اهوى ودعني من الكنى فلا خير
في اللذات من دونها ستر وانما بني لشبهه بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف
او حرفين [illegible] وقد [illegible] وما كان [illegible]

٤٠٨

على الكثير من ذلك فيقول بعبه طردا للباب وقيل لشبهه في المعنى لان كل مضمر مفتقر الى المتكلم او الخطاب
او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل في الافتقار الى شيء اذ لا بد لمن مضمر اعني الحضور في
المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل في الجمود اي بعدم التصرف في لفظه بوجه ما
حتى بالتصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل لعدم موجب الاعراب فيه لاستغنائه
عن اعرابه باختلاف صيغه الدالة على المعاني **وهو** اي **المضمر ما** اي اسم **وضع**
لمتكلم بعينه **او مخاطب** بعينه كما مر تحقيقه في صدر المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم والمخاطب
او غائب بعينه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقي الاسماء الظاهرة المعرفة اذ
الاسماء الظاهرة كلها غيب فاخرجها بقوله **سبق** اي تقدم **ذكره** فانها وان
كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس سبق ذكر الغائب شرطا فيها وقد علم مما مر في صدر
المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة لهذه المفهومات على ما هو الحق فيكون المراد
بقوله لمتكلم او مخاطب او غائب كل متكلم او مخاطب او غائب والنكرة قد تكون في الاثبات
للعموم كما تقدم والمراد بقوله سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا
ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او سابقا رتبة فقط نحو ضرب غلامه زيد او سابقا
لفظا فقط لا رتبة نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه او مذكورا معنى بان دل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا
هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الذي دل عليه لفظ الفعل تضمنا او سياق الكلام
نحو ولابويه فالضمير عائد الى المورث الذي دل عليه ذكر الميراث التزاما [illegible] او
كان سبق ذكره **حكما** اي محكوما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا

لفظا

لفظا لكن ليس سابقا لفظا ولا رتبة بل يكون متاخرا لكنه في حكم السبق نظرا الى وضع ضمير الغائب
وذلك واقع في خمسة مواضع وهي ما اذا كان الضمير مرفوعا باول المتنازعين او بنعم وبئس وما
جرى مجراهما او مبدلا منه ظاهرا او مجرورا برب او كان للشأن والقصة وسيأتي ذكر هذه المواضع في كلام المصنف
مفصلا فلنستغن عن الكلام عليها هنا [illegible] وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه
المواضع بتاخير مفسره لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيء مبهم حتى تتشوق نفس السامع
الى العثور على المراد منه ثم يفسره فيكون اوقع في النفس لكن هذا التعسف في باب
التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار عند غير الكسائي القائل بان الفاعل
محذوف كما سبق في بابه **فان استقل** المضمر بنفسه بان لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله بان يكون
هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر **فهو منفصل** وهو سبعة انا والفروع [illegible] لبيان [illegible]
ولكن وان وهو وهي والهاء واياه والحق ان الهاء وايا حروف دالة على المراد منها **والا**
يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله بان يكون هو كالتتمة لها **فهو متصل** وهو تسعة
التاء والنون والالف والواو وياء المخاطبة وياء المتكلم والكاف والهاء ونا والحق ان الكاف
والهاء حروف دالة على المراد منها نظيرها ما مر في الغائب هنا وهو الصحيح [illegible] عشر ضميرا
لا غير **تنبيه** ظاهر [illegible] ان كلا من المنفصل والمتصل قسم برأسه وذهب بعضهم الى
ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل
وان في التصريح [illegible] **المضمر المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور** والمضمر المتصف بالرفع والنصب
والجر فان كانت [illegible] مرفوع وان لم يتصف بالرفع [illegible] المستقل في التركيب الا وقع

مرفوع او منصوب او مجرور فالضمير المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لان المجرور بمنزلة
الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز الفصل فهو لا يكون الا متصلا فهذه خمسة انواع وكل منها اما
مفرد او مثنى او مجموع فهي خمسة عشر وكل منها اما مذكر او مؤنث فهي ثلثون لكن اكتفى في
المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة بقي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب
او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن اكتفى في المتكلم بلفظين لان المتكلم يعلم حاله كونه مذكرا
او مؤنثا اما بالرؤية او بالصوت فسقط خمسة عشر من ضرب ثلثة في خمسة فبقي ستون [illegible]
اليها بالواحدة التي [illegible] كما زاد سيبويه خلافا للاخفش والمازني في قولهما انه حرف [illegible]
والفاعل مستتر كما تقدم فجملة الضماير [illegible] الضماير المرفوعة المتصلة ضربت [illegible]
[illegible] وضربت [illegible] وضربت بالكسر وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربا وضربوا وضربت وضربتا
وضربن [illegible] والمنفصلة انا ونحن وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم
وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربك بالفتح وضربك
بالكسر وضربكما وضربكم وضربكن وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي وايانا
واياك بالفتح واياك بالكسر واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن
والمجرورة [illegible] بالفتح [illegible] بالكسر [illegible] وبهما وبهم وبهن [illegible]
يسوغ [illegible] يجوز الضمير المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع المضمرات للاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل فلا يجوز العدول عنه [illegible]
[illegible] اياك [illegible] وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم

دوّز

وقوله اليك [illegible] الا اياكا [illegible] وقوله بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير [illegible] ضرورة فيتعذر المتصل في مواضع احدها ان يتقدم
الضمير [illegible] نحو اياك نعبد الثاني ان يفصل بينه وبين عامله [illegible] الا نحو [illegible] والا اياه [illegible]
[illegible] ومنه قول الفرزدق [illegible] انما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
[illegible] الثالث ان
يكون العامل محذوفا [illegible] مذكورا [illegible] فاكرم [illegible] السؤال
[illegible] وذلك
[illegible] اياك والاسد [illegible]
[illegible] الرابع ان يكون تابعا اما توكيدا نحو اسكن انت وزوجك او بدلا
[illegible] او عطف نسق كما زيد وانت [illegible]
ان يقع بعد [illegible] انت او زيد [illegible] ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله
[illegible] الخامس ان يقع بعد
اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من المثقلة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك
[illegible] السادس ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت السابع ان يكون
ثاني مفعولي [illegible] او اعطيت [illegible] المفعول الاول [illegible]
من المفعول الثاني [illegible] زيدا اياك [illegible] زيدا [illegible]
[illegible]

الثاني تاويل الاول العاشر ان يكون عاملا معنويا كزيد قائم اى ذو عشر ان يرفع بمصدر مضاف الى
المنصوب كقوله ما بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد ما اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا الثاني
عشر ان ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز
من ضربك الامير قلنا يجوز بنصرنا اياكم فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عاملا حرف
نفي نحو ما هن امهاتهم الرابع عشر ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي
ان يجتمع ضميران ويقدم غير الاخص نحو الحجية اعطاكه اياي واكرامه اياك الخامس عشر ان يجتمع ضميران
في مرتبة واحدة بان يكونا للمتكلم او مخاطب او غائب نحو المثنى اياي وحسبتك اياك وعلمته اياه ولما
قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها فانها سهلة اختلاف لفظ الضميرين
مع ذلك بث وانت في هاء سلنيه وشبهها من كل ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع مخير
بالخيار فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلنيه واعطيتكه وان شئت فصلت نظرا
الى ... فقلت سلني اياه واعطيتك اياه وظاهر كلامه ان الاتصال
والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام ابن مالك في الالفية قال ابن عقيل ظاهر كلام اكثر النحويين
واختار في التسهيل الاتصال لكونه الاصل ورجح غيره الانفصال سيبويه قال ابن مالك فعلم
كلامه لزوم الاتصال واجاز غير سيبويه الانفصال ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام ان الله
ملككم اياهم ولو شاء ملكهم اياكم انتهى وذهب الشلوبين الى رجحان الانفصال هنا وان كلام
سيبويه قال المرادي وهو الصحيح فان كان الاول من الضميرين غير اخص تعين الفصل اتفاقا
على الضمير نحو ... من حيا اياه وعين الوصل قوله ما لئن كان حبيك لي كاذبا لقد

كان

كان حبيك حقايق ما وان كان غير اخص وجب الفصل كما تقدم او مرفوعا وجب الوصل كما قررنا
الا اذا كان مرفوعا بكان او احدى اخواتها نحو الصديق كنته فيترجح الوصل عند ابن مالك لكونه
الاصل وورود في افصح الكلام كقوله عليه السلام لعمر ان يكنه فلن تسلط عليه وان
لا يكنه فلا خير لك في قتله والفصل عند الجمهور لان حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده
كقوله ما لئن كان اياه لقد حال بعدنا ما عن العهد والانسان قد يتغير ما هذا الخلاف
جار في المنصوب بفعل ناسخ ايضا نحو ظننتكه ونوجه كل من الترجيحين بالحسن من ورود الاصل
قوله ما بلغت صنع امرئ بر اخالكه ما اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ما ومن ورود
الفصل قول الاخر ما اخي حسبتك اياه وقد ملئت ما ارجاء صدرك بالاضغان والاحن
تنبيه ما ذكره من جواز الاتصال في اخوات كان كما هو ما ذهب اليه ابن مالك
وصرح به في شرح الكافية وابن هشام وصرح به في الاوضح ونص عليه شراح الكتاب نقلا عن اصحاب
المستوية ان خبر كان لا يكون متصلا وجزم به ابو حيان في شرح التسهيل قال وقولهم ليسي
وليسك شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس ولا يكون في الاستثناء ومحل قوله ما اذ ذهب
القوم الكرام ليسي عد الغزوره ما مثل اباك ... فلا ليسي على هذا فروق ان احد الاتصال
الضمير والثاني عدم نون الوقاية وهو مسئلة في بيان الضمير المستتر ... ان وضمير الفصل
وضمير الامر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين لانه لا يدرى عندهم على ما ذا
يعود وتسمية البصريين اولى لانهم سموه بمعناه والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه وهو
التفصيل فان هذا الضمير يقع في الكلام قبل ... من الخبر متقدم الجملة الخبرية

ضمير الشان والقصة

ضمير غائب باعتبار ان ذلك الضمير الى الغائب مفسر بما بعده اي بالجملة الغرض التعظيم والتفخيم اذ
ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا من اول الامر فعلى هذا لا يجوز ان يكون هو
... ليس هو الذباب بل هو قال ... وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى
المسؤول عنه بسؤال يعقده تقول ... الامير ... ولذلك يسمى الاستبهام ... ضمير الشأن
... هو الامير ... ان هذا كان المعهود اليه الذي يعقبه السؤال ... قبل
بالتفسير ... هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل ... المسؤول عنه ... فان ذلك هذا
ان يحذف بعده الضمير ... التفسير ... بعد تفسير ...
انتهى ويكون اسمية اذا كان الضمير مبتدأ واذا دخل الناسخ اسمية وفعلية كما سيأتي ويسمى
ذلك الضمير **ضمير الشأن** ان كان مذكرا ... ضمير **القصة** ان كان مؤنثا
... الذين كفروا كذا قال غير واحد وقال بعض المحققين قد توهم
كثير من الناس ان التذكير باعتبار لفظ الشأن والتأنيث باعتبار لفظ القصة وهذا
غلط فاحش ... لو رجع هذا الضمير الى واحد من اللفظين وليس كذلك
بل هو راجع الى المستقل ذهنا ... المراد باعتبار الشأن والقصة التذكير والتأنيث
ان الضمير اذا كان مذكرا ناسب ان يرجع الى الشأن المعقول واذا كان مؤنثا ناسب
ان يرجع الى القصة المعقولة رعاية للفظ ... فيهما الى المستقل ذهنا فان اراد
كثير من الناس من قال بهذا ... ولا غلط وان اراد به من يقول بانه راجع
الى الشأن الملفوظ به او القصة الملفوظ بها فليس من الناس **ويجب تأنيثه** ان تبعث

الضمير

الضمير المذكور مع المؤنث كما يجيء مع المذكر ان كان المؤنث فيما في الجملة المفسرة له عمدة
نحو ... عليه ... اذا كان فضلة فلا يجيء ... او كان فضلة فلا يجيء انما كان
القرآن معجزة وذلك لان الضمير مقصود ... فلا يراعى مطابقة الفضلات لكنه مع ذلك
جائز ... في القصة ... والتسبيح وانما ... تأنيثه لانه وان كان في الظاهر راجعا الى
المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع الى المستقل في الذهن كما مر وجب تأنيثه مراعاة
الظاهر هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث ...
قول العرب ... ولم ... ان ... الانسان ...
مذكر كذا قيل ووقع للدماميني في شرح التسهيل ان ضمير الشأن ... فينبغي تحقيق ذلك
تنبيه يجري مجرى المؤنث في الحكم المذكور مذكر شبه ... وفعل علامة تأنيث
نحو فانها لا تعمى الابصار ... مؤنث شبيه بمذكر فلا يجيء انما ...
فعل بلا علامة تأنيث ... ويبرز الضمير المذكور مبتدأ واسما ... ومنصوبا ...
ان ... كان ... **ولا يعمل فيه الا الابتداء** ... القراء
وابو الحسن ... النحويين قال ابو حيان ... كلام ...
... كان وظن ... المشبهة بليس ... والاصح ...
... الكلوم ... ثبات ... النخل ... وكقراءة حمزة وحفص ...
بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ... يتعين ان يكون ...
الشأن وقلوب ... ولا يجوز ان يكون ... من جواز القلوب ...

الشهر ولا يثنى ولا يجمع وان فسر بجملتين او جمل بل لا يكون الا مفردا لان وضعه الذي هو الشان والقصة
المتعقلان في الذهن لا يكون الا مفردا واما من قال انه ضمير تفسيره مضمون جملة ومضمون الجملة
مفرد فيلزمه ان يثنى ويجمع اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمونها الجمل حينئذ فتدبر ولا يفسر
بمفرد لانه لكنايته عن الشان والقصة وهما معنى الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها الا مفردا
واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا
يمنع ان خرج على ان المرفوع مبتدأ او اسم كان وضمير منفصل راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز
كون المرفوع بعد كان اسمها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع
والتفسير بالفعل مبني للفاعل او المفعول وفيه رد لان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل
قال ابن هشام فلعل هؤلاء الف وان لا يلزم شيء منها الكوفيين لان كلا منها عندهم جائز
فتخطئتهم بناء على مذهب غيرهم ليس بصواب وهو كما قال ابو عثمن المازني فلعل الصواب في الجواب
على ما قلت احسب فيها على مذهبي وتخطئتهم بناء على مذاهبهم انتهى على الذي يرجح قول الكوفيين
انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا اليه كما قاله الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه
عطف بيان ولا يبدل منه لانه اشد ابهاما من النكرة وهي لا تؤكد وكذلك يزول الابهام المقصود منه
بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق ونحو زيد
الشمس من الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف نسق
لشارك المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممتنع
انتهى قلت ومثل المصنف للاحكام المذكورة بقوله نحو هي الامير راكب وهو هند كريمة

مثالان

شانا لان العامل فيه الابتداء والضمير الاول مذكر وفي الثاني مؤنث وانه الامير راكب
مثال لما عمل فيه الناسخ وهو ان ونحو قوله علمته الحق لا يخفى على احد وهو مثال الاثر
بابي ظن نحو قول الشاعر وهو العجير بن عبد الله السلولي اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر
مثن بالذي كنت اصنع اشار الشارح الذي عمل فيه الناسخ نقص كان فضمير الشان هو اسمها
والناس مبتدأ وصنفان خبره وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احد الصنفين شامت
وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي يثني واصنع اي اصنعه لانه عائد الموصول
والمعنى اذا مت كان الناس بالنسبة الي نوعين نوع منهم يشمت في ونوع يثني علي بالذي كنت اصنعه
وحيث تقدم في تنبيها الاول لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان تقدم هي او شيء منها عليه فلا
ليوسف بن ابي سعيد السيرافي فانه اجاز في قوله بالسكران كان ابن المراغة اذ هجا
تميما بجوف الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة ان يكون في كان ضمير الشان
وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زائدة والاشهر
في البيت نصب سكران ورفع ابن المراغة وارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى
العكس واسم كان مستتر فيها الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر
مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا كحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة وايضا فان المقصود من
الكلام المصدر به هو التفخيم والتعظيم فلا يلائمه الاختصار والذي سوغ حذفه منصوبا بان
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جآذرا وظباء وذلك الدليل هو ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلم المجازاة

كي قم والزم حذفه في باب ان المفتوحة اذا خففت نحو الحذف النون كقوله وآخر دعواهم أن
الحمد لله رب العالمين وانما لم يلغ لان المكسورة قد تلغى مخففة وانما الغا هو كونها لا اسم
ان المفتوحة اقوى منها لشبهها فتح اولها فتح اول الماضي فلو الغيت لزم اهمال الاقوى واعمال
الاقوى وانما احتملت ذلك في الف هو بدله في المضمر لان هذه فرع عن تلك والمضمر فرع
عن الظاهر الذي يفسره فاعمل الاصل في الاصل والفرع في الفرع هذا مذهب الجمهور وذهب
سيبويه وجماعة الى ان المقدم هنا لا يجب ان يكون ضمير شأن واختاره ابن مالك
وسيأتي لذلك مزيد كلام في حديث المفردات ان شاء الله تعالى **الثالث** الجمهور على ان
هذا الضمير اسم وقد زعم ابن الطراوة انه حرف فمثل كان زيد قائم وليس زيد قائم فالغى
لكان وليس واخواتهما واما انه انه فزاعم انه كف لكفها عن العمل ... ان من يدخل
الكنيسة يوما ان يلقاه ... واما قول هو الله احد فهو مما فسره المفسر او المعبود والله احد قاله
في الارتشاف وهذه **فائدة** في بيان مواضع عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة **ذكر**
بعض المحققين وهو الرضي رضي الله عنه في المحققين جمع محقق اسم فاعل من حقق الشيء تحقيقا اي
رده الى حقيقته بحيث لا تشوبه شبهة **عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في**
خمسة مواضع وانما استند في ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه قد ذكرها ابن هشام في شرح الجمل
وابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة وابن
هشام عدها اربعة وابن مالك وابن هشام عدها ستة والرضي جمع الرضي كما سيأتي
بيانه والمواضع الخمسة هي **اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين على القول**

مواضع عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة

بعدهما

بعدهما **واعمل العامل الثاني** فيه هذا مذهب البصريين **نحو أكرمني وأكرمت زيدا** ففي أكرمني ضمير
مرفوع به على انه فاعل عائد الى المتنازع فيه وهو زيد المنصوب على المفعولية والمفعول متأخر
الى غيره فيعود الضمير اليه متأخر لفظا ورتبة **او كان الضمير فاعلا في باب نعم** وبئس وما جرى
مجراهما **مفسرا بالتمييز** ولا يفسر الا به وعيا رتبة تقدم فخلاف ذلك **نحو نعم رجلا زيد** وبئس
رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير هو فاعل مفسر بالتمييز ورتبة التمييز التأخر فقد عاد الضمير الى التمييز
وهو متأخر لفظا ورتبة ويلحق بهما فعل الذي يراد به المدح او الذم كساء مثلا القوم وكبرت
كلمة تخرج من افواههم وظرف رجلا زيد وذهب الفراء والكسائي الى انه لا ضمير في الفعل بل
المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل وتمام الكلام في ذلك في باب افعال المدح والذم ان شاء الله
تعالى **او كان الضمير مبدلا منه ظاهر** مفسر له **نحو ضربته زيدا** فالضمير في ضربته عائد
الى المبدل منه وهو زيد المنصوب على البدلية والبدل رتبته التأخر عن المبدل منه فعاد الضمير
الى متأخر لفظا ورتبة وهذه المسألة قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال
ابن كيسان هي جائزة بالاجماع ونقل عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي الهمع
صحح الجواز ابن مالك وابو حيان ومنعه قوم ورده ابو حيان بالورود وانتهى ومما خرجوا
على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وقال الكسائي هو نعت والهاء في بابه نعت الضمير وقوله
ولا نعم ان بنيا ما البائس او قال سيبويه هو بحذف اي اذا **او كان الضمير مجرورا برب**
على ضعف تقدم الكلام فيه في بحث المجرورات قبل **نحو ربه رجلا** فالضمير المجرور
برب عائد الى التمييز وهو رجلا ورتبة التمييز التأخر كما مر فقد عاد الضمير الى متأخر لفظا ورتبة

وهو المشهور قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن مالك كيف يمتنع ذلك
باجماع نقله ابن مالك كذا قال ابن هشام وهذه العبارة فيها جمع [illegible] من كلام ابن مالك في شرح التسهيل
ومنعه قوم ورده ابو حيان بالورود وانتهى ما افاده [illegible] ابن مالك قوله اللهم [illegible] عليه الروح القدس
وقال الكسائي هو نعت وهو وهم لان لا نعت للضمير ثم قوله **تنبيه** ذهب الزمخشري الى ان الضمير
يفسر بالتمييز في غير باب نعم وبئس ورب وذلك انه قال في قوله ثم فقضاهن سبع سموات
يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ذكره الله وقال فيه ويجوز ان يكون
ضميرا مبهما مفسره سبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز
وخرج مثل ذلك في قوله فسواهن سبع سموات فقال الضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات
تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين احدهما ان الباب ليس بقياس اذ انما
حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا يدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد في سواهن
وفيه نظر لعدم خلو من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره الثاني ان هذا التقدير يجعل الكلام
غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء وانه سوى سبع
سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استواؤه الى السماء والاخر
تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المستوي سبع سموات وفيه
نظر ظاهر او كان الضمير للشان والقصة كلام من ذهب فيرجع اليه **تنبيه** زاد ابن
مالك في التسهيل من مضايق الجوف يعود فيها الضمير على متاخر لفظا ورتبة احدها ان يكون
الضمير مخبرا عنه كان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه والمعنى

ان هي الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ومنها قال ابن مالك
وهذا من جيد كلامه ونازعه في ذلك ابو حيان فقال لان الخبر اذا كان مفسرا فالشيء اذا وصفا
لشيء وجعل مفسرا له فان المشار الذي هو ضمير عائد عليه باعتبار ما قبله من اضافة او صفة وحمل الضمير
التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا قال السمين في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه
لانه قال وضع هي موضع الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر
يدل عليها ومنها الضمير في هذا الكلام دال على ان المضمر هو الحياة فيكون المفسر له هو السابق
لا الخبر انتهى الثاني ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا
ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده
الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا ضرورة فلا يقاس عليه فظهر وجه عدم ذكر الا في هذين
الموضعين واتباع المصنف رحمه الله في ذلك **تتمة** يتوسط بين المبتدا والخبر قبل
دخول العوامل وبعده ما ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتدا يفيد التوكيد والاختصاص ويكون الخبر بعده
خبرا لا نعتا ويسميه البصريون فصلا لانه فصل بين كون ما بعده خبرا وبين كونه نعتا والكوفيون
عمادا لانه يعتمد عليه في هذا المعنى وشرطه ان يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل
ال نحو واولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل
منك مالا وولدا تجدوه عند الله هو خيرا ولا موضع له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم
هو حرف وقال بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما بعده خبرا
لا نعتا اشبه الحرف فلانه لم يؤت به الا لمعنى في غيره فلم يكن له موضع من الاعراب وقال

الضمير المسمى فصلا وعمادا

الكوفيون على انه موضع فقال الكسائي ما موضعه نصب بما بعده وقال الفراء نصب بما قبلها وبأي
المبتدأ او الخبر رفع وبأي مسموعا على النصب وبأي مسموعا كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي
وبأي مسموعا ان بالعكس وكثير من العرب يجعلونها مع غيرها بما بعده وحكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكي
عن ابي زيد انه سمعهم يقولون [illegible] عند الله [illegible] بالرفع وقال قيس بن الذريح
تبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر وهما من المبنيات

اسماء الاشارة

اسماء الاشارة هي في الاصطلاح ما وضع لمشار اليه اي لمعنى يشار اليه اشارة حسية
لا مطلق الاشارة حقيقية فيه [illegible] الذهنية فلا تنتقض بما عدا المحدود من المعارف فانها وان
كانت موضوعة لمشار اليه لان الاشارة فيها ذهنية وقضيته ان يكون الاصل في اسماء الاشارة
ان لا يشار بها الا الى محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى غير محسوس فلتنزيله منزلة المحسوس
وذلك ما [illegible] الى المحسوس [illegible] نحو تلك الجنة فاعتبره كذلك وانما بنيت اسماء
الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه كذا قال غير واحد وقال ابن مالك لتضمنها
معنى الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من
الاستفهام والنفي والنهي والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك
الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع للاشارة لا يقال ان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي
حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا لانا نقول المراد بالاشارة هنا الاشارة الحسية والتي وضع
لها اسم الاشارة فللمفرد المذكر من اسماء الاشارة ذا ليس لغيره وقد عرفت الكلام على جنسه
ولغته ولمثناه ذان حالكونه مرفوع المحل وذين حالكونه منصوبه او المحل ومجروره

٤٢٣

الالف فيه علامة الرفع والياء علامة النصب والجر وهما ثابتان مثنيين حقيقة على ما مشى
عليه [illegible] صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف
فهي [illegible] الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وذين حال النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب
والمجرور هذا مذهب ابن الحاجب وحكي [illegible] عن المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان ومثنيان
حقيقة وهو الظاهر كما سيأتي في المؤنث وكلام ابن مالك [illegible] الاوضح [illegible] ان ثم قولا ثالثا وهو
اعرابهما مع عدم تثنيتهما [illegible] في قوله تعالى ان هذان لساحران بالالف في
اسم الاشارة وتشديد نون ان [illegible] وجوه احدها ان اسم ان ضمير شأن
محذوف والاصل انه هذان لساحران فحذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن كما في
من قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وهو ضعيف لما تقرر من ان [illegible]
يجب [illegible] قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن
راكبها [illegible] بان ان حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدأ وساحران
خبر لمبتدأ محذوف اي لهما ساحران وضعفه ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ الجمع
بين متنافيين الثالث انه جاء على لغة خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة ونحوهم
فانهم يستعملون المثنى بالالف دائما قال تزود منا بين اذناه طعنة وقال الاخر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه ابن مالك الرابع
انه لما ثنى هذا اجتمع الفان الف هذا والف التثنية فوجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين
فمن قدر المحذوف الف هذا والباقي الف التثنية قلبها في النصب والجر ومن قدر العكس

٤٢٤

في قراءة غير ابي عمرو وابن كثير وحفص م م

ابدل الالف عن لفظه اي ليس له حي بل هو اقول لغا به وهو الراجح كما في البسيط قبل الترکيب السادس

ذيه غيركما قال ابن هشام ورجح هذا الفراء وهو ان الفصيح اذ الاصل في البنى ان لا يختلف

صيغة مع انه مناسبة للالف ساكن وحكيه الياء في اصل اختى ما اتى نهى هنا ارجع له لمستبعد

بالاختى النهى وحكى السقطي ناد بحل الرواة ان الفاخر اسمعيل بن اسحق بالك ابا الحسن

محمد بن احمد بن كيسان عن قراءة من قرأ ان هذان لساحران على لغة من بعل رمل ساكن

الاعراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان طيا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام

الامر قال فما علة بنائها قال لان المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فحمل التثنية على

الوجهين فعجب القاضي من ذلك وقال احسنت لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به

القاضي وقد حسن **وللمفرد المؤنث ذي** بالذال المعجمة مكسورة فيا ساكنة مبدلة من الف

ذا فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة التأنيث في نحو تقومين **وذه** باختلاس

حركة الهاء اي بخطف فيها والاسراع بها وذه باسكان الهاء وفي هي لغة هنا وقال بعضهم

السكون في الوقف لا جل وفي الوصل لاجرائه مجرى الوقف وذهي باشباع كسرة الهاء قال

بعض المحققين الياء هي صلة بالاشباع كما في الواو التي هي صلة في فيكتب ضربه وعلى رجله ياء

وذا وكان في خصوص اسم الاشارة بهذا كتب بعلته الاشتراك بكتابة ذه وذه تهى واو التي

بضم التاء قال ابن هشام الاشارة ذا والتاء في تى يتبعه والتاء في امرأة وذكره مخافة في النوخ

وليس بصفردته **وذات** بالذال المعجمة تبالغة في الفرق بين المذكر والمؤنث وته

باختلاس وته بالاسكان وتهي بالاشباع نظير ما مر وذه يعني ذا الذات الفرق بين المذكر والمؤنث

وبذه للعشرة التي هي الواحدة **واثنان تان رفعا وتين نصبا وجرا** في قوله تعالى المفرد المذكر

واما تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما

مؤنثان فلكون المبتدأ لخبره في المعنى البرهان مذكر ذكره في المغني **تنبيه** قد تقع الاشارة بالمؤنث

بلفظ المذكر كما في قوله فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي قال ابو حيان انث رعاية اللفظ لكنه

قول ابراهيم ولا فرق في لغته بين المذكر والمؤنث في الفرق بينهما والاخبار لا يختص به اكثر الالسن

فلا يوجد في لغة من الترك والفرس بين المذكر والمؤنث فيه سواء قال وهذا احسن ما يقال فيه

من التذكير لانه بين **وبأولى** للمذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره **أشر لجمع مطلقا** في لغة الحجاز

وبه جاء التنزيل في الهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة **والقصر** في لغة اهل نجد من تميم وقيس

وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء وفي القرآن تقول ولا اولى وبل ذهبوا في الذكر والاولى واولى

ذهبن في المؤنث وتقول ايضا في غيرهم قبل اولاء واولى الايام انفرضت قال ذا زمم

الكمال بعد منزلة اللوى ما والعيش بعد اولئك الايام ما واذا قصرت بالياء كان الفعل

مجهولة الاصل فليلتبس بال حرف فرفعت بواو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولا عليها وقد يلي

همزتها فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولا ورجحا اشبعت الفتحة قبل اللام نحو اولا

على وزن طومار واما قولهم هؤلاء على وزن نور اكفاك ما تكلمه الا لفعل هو لا هذا

فلما كل امتناع ضمه فليس بلغة بل هو تخفيف ولا كذب الف ها وقلب همزة اولا واوا

ولدى البعد انطقا اي مع الاشارة المذكورة والمراد مرتبة ذكر في هذه الاسطر لان منها ما لا يد خل فيها

ولا يجمع كاف ولا لام كيف **ها التنبيه** اي الهاء والالف الدالة على التنبيه فانه ذكر بعد

من يشار اليه او غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين ان هذان لساحران اما قيل بان هولاء بناتي وقد
يفصل بينهما بانا واخواته كثيرا قال فها انتم هولاء وبغيرها قليلا كقوله فها بالعراق ذا قسمي
ففصل بين ها وذا بقوله بالعراق وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد نحو ها انتم هولاء و تنبيه
ما المذكوره ليس بعد التنبيه همزة وانما هي على عين الكلمة المركبة من ها والف ثم كثر واضيف الى التنبيه
ليتضح المراد به كقوله لئلا يوهم القارئ ليس بعدكم ها ولا يصح ان يضبط بهمزة بعد الالف ليس
لنا ما يكون التنبيه اصلا قاله الدماميني في شرح التسهيل وظاهره انه ليس للالف نصوص ههنا وجود لدفع
لالتقاء الساكنين [illegible] من التنبيه [illegible] جزم به [illegible] ليس بعد الف همزة ليس [illegible] فقد
قال بعض المحققين ان اشار ابها اذا اريد بها نفسها فقد تزاد في اخرها الهمزة كما تزاد [illegible]
اسماء وقد لا تزاد ويلحقها اي اسماء الاشارة المذكورة كاف تدل على الخطاب ولا
حرف بالاتفاق لامتناع [illegible] ولو كانت اسما لشيع ذلك كما في كاف غيرك
كذا قيل فتامل [illegible] انما تفيد معنى [illegible] وهو كون اسم الاشارة الذي لحقته مخاطبا به واحد
او اثنان جماعة من قبيل المذكر والمؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب اذ لا رافع ولا ناصب
ولا خافض بحرف ولا اضافة [illegible] الثلاثة للاول [illegible] واما الرابع فلان اسماء الاشارة
لا تضاف لانها لا تضاف الا النكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا وان كانت
تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا [illegible] حال المخاطب من افراد وتذكير وضدهما فتفتح
حينئذ اذا كانت اسما فتفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل بميم والف في المثنى وبميم في الجمع
المذكر وبنون في الجمع المؤنث نحو ذلك ذلكما ذلكم [illegible] فغالبا لانه قد [illegible]

تثنيه

تثنيه الاجمع بل يكون مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث وقد تفتح مجردة من الزوائد
في جميع الاحوال قال نعم ذلك لمن خشي العنت منكم ذلك ادنى ان لا تعولوا فجاء
من الفعل ذلكم منكم ذلكم خير لكم [illegible] ذلك موقع ذلكم وهذا لا يكون في الاسمية
لا يقال يا زيد ان عمرك عمروا اي عندكم تنبيه قضية اطلاقه ان الكاف تلحق جميع
ما يشار به للمؤنث وذكر المرادي انها تلحق ذي وتا وتي وقال بعضهم لا تلحق
ذي وهو الصحيح انه خطأ بلا لام قال من الكاف اي تلحق اسماء الاشارة
كاف الخطاب حال كونها مجردة من اللام للمشار اليه المتوسط بين القريب
والبعيد نحو ذاك حال كونها ومعها اي مع اللام وهو حرف موضوع للدلالة على
البعيد او مع توكيده على خلاف فيه [illegible] واصلها السكون كما في تلك
وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك
بفتح اللام للمشار اليه البعيد نحو ذلك الا في المثنى مطلقا وفي الجمع
عند من مده والا فيما دخله حرف التنبيه فلا تلحق كاف الخطاب مع اللام
لا يقال ذانلك ولا اولالك ولا هذلك فان اريد الاشارة الى المثنى البعيد
قيل ذانك بتشديد النون وفي الجمع البعيد قيل اولالك باللام مع القصر تنبيهان
الاول افهم كلامه ان ما تجرد كاف الخطاب من اسماء الاشارة فهو للقريب
واما اللام فلا تلحق بدون الكاف فعلم ان لاسماء الاشارة ثلاث مراتب
قربى وهي المجردة من الكاف واللام ووسطى وهي التي بالكاف وحدها وبعدى وهي

المقرونة بها في غير المثنى وبالنون المشددة في المثنى كما ذكرنا فيصير الواحد المذكر القريب
ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك وللمثنى القريب ذان رفعا وذين نصبا وجرا وللمتوسط
ذانك وذينك بتخفيف النون واما بتشديدها فللبعيد ولجمع القريب اولا وللمتوسط
اولئك وللبعيد اولالك بالقصر وقس على ذلك المؤنث هذا مذهب الجمهور
وقضيته ان القصر في اولا يتعين في البعيد لسبق اللام وبطلانها قررنا ان القصر لغة تميم والمد
لغة الحجازيين فقال وذهب جماعة الى انه ليس لها الا مرتبتان قربى وبعدى قال ابن
مالك هو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين وعزاه غيره الى سيبويه المحققين واستدل
له في شرح التسهيل بوجوه اقواها ان الوارد من الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف
بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان كليهما يقولون
ذاك وذلك حيث يقول الحجازيون ذلك فلزم من هذا ان اسم الاشارة
على اللغتين ليس له الا مرتبتان احدهما للقريب والاخرى للبعيد لا دناءة واقصاه
قال الدماميني وهذا الفصل لا مزيد عليه وعلى هذا فتشديد النون في ذان وذين
عوض عما حذف من المفرد الثاني قد يشار الى القريب بالبعيد لعظم المشير
نحو وما تلك بيمينك او المشار اليه نحو ذلك الكتاب او لتحقيره نحو ذلك اللعين
وقد يشار الى البعيد بالقريب لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه
وهذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يشار بما للقريب الى [illegible] كقوله
متصلا بالقصة عقيب ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو القصص الحق

وضعوا

وضعوا للاشارة الى الامكنة الفاظا خاصة بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار اليه زمانا
او مكانا او غيرهما فوضعوا للمكان القريب هنا وههنا وللمتوسط هناك وههناك
وللبعيد هنالك وهنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها وقد تلحق بها الكاف فيقال
هنك وثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبني على الفتح للتخفيف ولم يكسر على اصل التقاء
الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف قال الدماميني والظاهر في قول العيني ومن ثم
كان كذا اصل هنا ما في هنالك وهنا للقريب والظاهر انه في اشهر ومن لم يثبت
المرتبة الوسطى في الاشارة يجري هناك مجرى هنالك والتزم في هذه الالفاظ الظرفية والجر بالى
وفي كالظرف الفتح والافراد وقد يستعار بعضها للزمان كقوله هنالك ابتلي المؤمنون وقوله
اذا ما واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المفزع وقوله
حنت نوار ولات هنا حنت ويحتمل في الآية والبيت ارادة المكان ومنها
من المبنيات الموصول وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه
وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي وهو المقصود بالذكر هنا
اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي معه ايثارا للفائدة وقد سبقه الى ذلك
غير واحد وانما سمي الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في الاستعمال الافتقار الى ما يصله [illegible]
الموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بمصدر [illegible] بالمصدر ولم يحتج الى عائد ولفظة كل
هنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس لا للافراد ولا للافراد فالمدرك
فالمعرف في قولنا الموصول الحرفي [illegible] بدخول كل وهو حرف اول مع صلته بالمصدر

وايضا لا يصدق على حرف من افراد الموصول الحرفي انه كل حرف اول مع صلته [illegible]

ولم يحتج الى الاتيان بها بانها مخرجة لغيره والغرض من ذلك الاشارة الى ان المعرف [illegible] على

كل افراد المعرف فيكون مانعا والفاء جزائية المحدود وفيها لعدم ذكر غيرها في الجملة بعدها فلا يكون

جمعه ومنعه كالمفصح عنه وهو مبني على جواز زيادة الاسم والبصريون يمنعونه وهو التحقيق

والمراد بالتأويل السبك وسيأتي كيفيته في كلام المصنف في حد نظيره المفردات وان حمل على

التفسير فيخرج بالحيثية الفعل المضاف اليه كهذا يوم ينفع او حين قمت فانه مؤول بالمصدر الا ان

قيامك لكن لا مع شيء اخر وكذا نحو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والمشهور

من الموصول الحرفي خمسة احدها أنّ المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية

وتؤول مع معموليها بمصدر والثاني أنْ بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع

وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح والثالث ما المصدرية

وتوصل بالفعل المتصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح والرابع كي وتوصل

بالمضارع مقرونة بلام التعليل او غير مقرونة به والخامس لو المصدرية على ما ذهب اليه

الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بالفعل المتصرف غير امر واكثرهم

لم يثبت وروده ما مصدرية فمثال ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا نحو اولم يكفهم

انا انزلنا اي انزالنا ومن نظير ذلك [illegible] الدار اي استقرارك لان الخبر في الحقيقة

هو المحذوف واذا كان جامدا كو بلغني ان هذا زيد اي كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته

للمخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا او [illegible]

وقال

وقال الرضي اي زيديته فان يا النسب اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر

نحو الفروسية والمضروبية والضاربية ومثال ان المخففة وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ولولا ان

من الله علينا اي منه ذلك كتبت اليه بان قم اي بالقيام هذا هو الصحيح واختلف في امرين من ذلك

احدهما كون الموصولة بالماضي هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر محتجا بان الداخلة

على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ونقض بان الشرطية فانها تدخل

على المضارع وتخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي اتفاقا والثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك

ابو حيان محتجا بانها لو وصلت به لفات معنى الامر فالاولى كل ما سمع من ذلك فان فيه

تفسيرية ونقض بفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التأويل

المذكور [illegible] قد يمنع فوات معنى الامر كما ان [illegible] بالمصدر الطلبي كما قاله صاحب الكشاف في قوله

في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك ان الناصبة للفعل اي انا ارسلناه بان

انذر قومك اي بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار انتهى فيصح هذا اذا قلت كتبت اليه

بان قم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير ما وجهوا بالمصدر العدمي اذا كانت الصلة

منفية نحو وان لا تصوموا شر لكم اي عدم صومكم شر لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم

اياه وسيأتي تتمة الكلام عليها في حد نظير المفردات ان شاء الله تعالى ومثال كي لكيلا

يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج وحجة كي مرادا

كراهية ولا حاجة الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية وانما قدر [illegible] الكوفيين كما

سيأتي بيانه وهو [illegible] المضارع واما البصريون فيقولون ان قدرت اللام قبلها فهي المصدرية

وان لم تقدر اللام فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ومثال لو بعد يود احدهم
لو يعمر اي التعمير ويقول المانعون لورود لو مصدرية انها شرطية وان مفعول
يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر لسره ولا خفاء في التكلف
تنبيهات الاول يغلب وقوع لو هذه بعد ود او يود وذكر غيرهما مفهوم من كلام المصنف
ولهذا نصب الفعل بعدها كما نصب في جواب ليت قال سرينا اليهم في جموع كانها
جبال شرورى لو تعان فتنهدا اي وددنا لو تعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه ومن
وقوعها في غير الغالب بعدها ما ذكر قول قتيلة بالتصغير بنت النضر بن الحارث وقد قتل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم اخاها صبرا فانشدته امحمد ولانت نجل نجيبة في قومها
والفحل فحل معرق ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق فقال
عليه السلام لو سمعته ما قتلته ومنه قول الاعشى وربما فات قوم جل امرهم من التأني
وكان الحزم لو عجلوا الثاني اشار المصنف بقوله والمشهور ان الموصول الحرفي في غير المشهور
اكثر منه فمنهم من عده ستة بزيادة الذي قاله يونس والفراء والفارسي وارتضاه
ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع مصدرية وتوصل بالماضي
او المضارع وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم
وكخوضهم ونقل ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي احسن اي على احسانه قال ابن
هشام ومن اوضح الدلالة لتجويز ذلك قول ابن [illegible] الجحى يا ليت [illegible] العرف
بينهم حتى يذوق رجال مر ما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوت

ووسع

ووسع كالذي وسعوا وقضية كلامه في التوضيح انها حرف وقال الرضي لا خلاف على القول
بان الذي مصدرية في انها اسم قال بعضهم ويشكل على القول بانها حرف دخول ال
عليها لانها تختص بالاسم لانها من خواص الاسم انتهى وهذا انما يرد لو كان ال فيها حرفا مستقلا
ليس جزءا من الكلمة وليس كذلك بل هي جزء منها كما جزم به ابن هشام والموصول الاسمي
هو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء وقوله افتقر اي احتاج
الى صلة اخرج ما عدا المحدود اذ المراد بالصلة الاصطلاحية وما افتقر اليها غيره لا يقال يلزم الدور
لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود
اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسر بالصلة بما ذكر اما اذا فسرنا بانها جملة خبرية مع صلة
بـ[illegible] ثم جزءا الا انها مشتملة على ضمير عائد اليه فلا دور وقوله وعائد والمراد بضمير يعود على
الموصول لربط الصلة به والتصريح به مع علمه لانه ماخوذ في مفهوم الصلة ولكنه في التصريح بذكره
موافقة ما جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى صلة وعائد واما حمل الصلة في التعريف
على معناها اللغوي كما فعله جماعة ففيه امور احدها ان الفاظ التعاريف محمولة على معانيها القياسية
ولا خفاء في ان المتبادر منها الاصطلاحي لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال اذ ليس المراد به ما يقع
اسم الصلة وهو ما يحصل به الشيء والا لم يصح تفسيرها بالجملة الخبرية المطلق اذا لم يرد به الاطلاق
وكان مجملا الثالث انتقاضه بحد من الشرطية فانها مفتقرة الى صلة وعائد كما ذكره
وحمل التعريف في اللفظي كما فعله شيخ التهذيب لصح عطف كالا يكفي تفسير الصلة لا يكون الا
لما ان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون متعلقه

محكوما عليه او به فالاول نحو رضا الذي ضربته او الذي ضربني غلامه والثاني نحو الذي اخوك هو او الذي

اخوك غلامه والحكم على الشيء [illegible] بجمل ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع

فاعله لكن لما كان اتصف الموصول بالحكم وضعيا اصليا لم تستعمل معه من جميع ما تقتضي الحكم الا ما يكون

تقدير اصليا او بالشبه وهو تحليه [illegible] كما مر او مقدرة نحو الذي عندك والذي في الدار

لان التقدير الذي استقر او ثبت [illegible] نحو الضارب المضروب فان صلة ال جملة [illegible] ولا معنى كما قال

في صورة الفعل

الرضي وغيره والاصل الضرب والضرب [illegible] دخول ال [illegible] في اللفظ ومعنى اما اللفظ

فلظهوره [illegible] واما معنى فلظهور [illegible] ما [illegible] عليه [illegible] الفعل المبني

للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول ولذلك عمل بمعنى الماضي

ولو كان اسم فاعل ومفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي كالمجرد من ال [illegible] الكلام مع [illegible] الصلة

الظاهرة في [illegible] **لطيفة** [illegible] ابن [illegible] الملك المعظم

وقد اتصل [illegible] وانقطعت [illegible] قوله   [illegible] لم يزل

[illegible]   [illegible]   فلم [illegible] الشاء

[illegible] الصلة [illegible] العائد

وهي اي الموصول الاسمي [illegible] مفرد مذكر او مؤنث او مثنى

كذلك او مجموع كذلك ومشترك [illegible] للواحد وغيره فالنص هو **الذي للمفرد المذكر**

عاقلا [illegible] نحو [illegible] والذي [illegible] وقال الاخفش يكون للجميع

ايضا وحمل عليه قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وتبعه ابن

مالك

مالك لكن قيده بما اذا لم يقصد به مخصوص كما في الآية فانه لو لم يرد به جميع لما [illegible] الا

العائد عليه ضميره قال فان قصد به مخصوص فلا ريب في تثنيته وجمعه باللذين والذين الا في

ضرورة كقول اشهب بن رميلة   وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم

كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل بل انشدوا البيت

على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وسياقه في الآية والبيت غير ذلك **تنبيه**

حمل ابن مالك البيت على الضرورة بناء على تفسيره للضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم

يكن للشاعر عنه مندوحة والحال انه كان للشاعر عنه مندوحة بان يقول وان

الالى حانت بفلج دماؤهم فلا يكون على هذا في البيت ضرورة واصل الذي عند البصريين

لذي على وزن عم وشج فلما ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها

على وزن الصفات بخلاف من وما ادخلوا عليها اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى

لا يكون موصوفها كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر ان الموصولات

معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما الزموا اللام الزائدة

لانها لو نزعت نادرة واذ خلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل

وقال الكوفيون اصلها الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها

لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر

واشبعوا الكسرة فتولدت الياء كل ذا قريب من دعوى الغيب قاله الرضي **والتي**

بقلب الذال تاء **للمفرد المؤنث** من ذوي العلم وغيرهم قد سمع الله قول التي [illegible]

ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها وكذلك في الذي والتي وجهان الاثبات والحذف
ففي الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما مشددة فتكون اما مكسورة او جارية
بوجوه الاعراب وفي الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف
واما ساكنا فهذه خمس لغات والمثنا اي مثنى المفرد المذكر والمفرد المؤنث
اللذان واللتان بالالف كان رفع محل اللذين واللتين وبالياء المفتوح ما قبلها ان
كان منصوبين اي المحل او مجرورين وليست الالف فيهما علامة الرفع والياء علامة النصب
والجر لانهن ليس بمثنيات حقيقة بل مبنيات حقيقة بنيت على صورة المثنى كما عرفت ان
ذان مثنا وذين وتاين قال بعضهم والصحيح انهن معربات ومثنيات حقيقة ودعوى ان
كل واحدة منها صيغة مرتجلة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يأت بنون المثنى الا انهم قصدوا
ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا معرب
ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا ولا بناء بخلاف الجمع فان فيه اختلافا بعضه
انتهى وكان القياس في تثنية الذي والتي وتثنية ذا وتا ان يقال اللذيان واللتيان وذيان
وتيان كما يقال في القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى
من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف
من ذا وتا والمثبتة في القاضي وفرقوا بين المتمكن وغيره وتميم وقيس تشدد النون فيهن
تعويضا من المحذوف او تأكيدا للفرق وتخصيص ذلك بالرفع غلط فالبصريين جوزه
قرئ به في السبع بغير الرفع في قوله تعالى ربنا ارنا اللذين واحد منهما بانين كما قرئ في

في الرفع

في الرفع في قوله تعالى فذانك برهانان واللذان يأتيانها منكم وبعض ربيعة يحذفون
نون اللذان واللتان في حالة الرفع لتقصير الموصول بطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال
ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال الاخر هما اللتا لو ولدت
تميم لقيل فخر لهم صميم ولا يجوز ذلك في ذان وتان للالتباس فليس الا في نون
الموصول ثلاث لغات وفي نون الاثنين لغتان والالى كالعلى وزن الهدى بالقصر
وهو الاشهر من المد ويكتب بلا واو وكان ابن حجب في شرح اللمع وقد يجرد من ال قال
بعضهم فتقيد حينئذ بالتي يعني الذين للاحتراز عن الاناث من النطق بها وقد وقعت
واللفظ [illegible] ذلك فان الاناث تكتب بواو وهذه تكتب بلا واو كما عرفت
وذلك كان في الفرق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة اي سواء كان مرفوع المحل
او منصوبه او مجروره ويرسم بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى في حال النصب والجر
لئلا يشتبها خطا ولم يعكس لان المثنى سابق فيبقى على اصله من اجتماع اللامين لجمع المذكر
العاقل كثيرا فيها ولغيره قليلا فمن الكثير في الالى قوله رأيت بني عمي الالى يخذلونني
على حدثان الدهر اذ يتقلب وقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين
يوما صقالها وقوله ونحن الالى عز بنا رأس حربا [illegible] صقال ومن
القليل فيها قول الاخر تهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان
وريق ومن الكثير في الذين قوله تعالى قال الذين امنوا ومن القليل قوله تعالى ان الذين
تدعون من دون الله عباد امثالكم وهذيل وعقيل كانه الصحيح يعربونه كما يعرب كقوله

نحن اللذون صبحوا الصباحا ۞ يوم النخيل غارة ملحاحا ۞ قال بعضهم واذا اعرب كان رحمه
جاء بالياء وقد تحذف نونه جمعا مرفوعا كقوله ۞ قومي اللذو بعكاظ طيروا شررا ۞ من
روس قومك ضربا بالمصاقيل ۞ ومنصوبا كقول الآخر ۞ وان الذي حانت بفلج دماؤهم
ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى وان يجمع الذي
او الجنس الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل الجمع الذي استوقد فحمل على
اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الآية مخفف من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع
اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اما حذف النون
من الذين كجاء الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كحذفه اللذا في المثنى قاله الرضي وقد يجيء في
جمع المذكر اللائين الفا مطلقا وبعض هذيل يعربه وحسنه قول بعضهم هم اللاؤن فكوا الغل عني
واللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي واللاء بلا ياء فوقانية سكان الهمزة واللواتي جمع وزان
الهوادي وقد تحذف ياؤها اجتزاء بالكسرة لجمع المؤنث وقد تتعارض اللاتي واللائي فيقع
كل منهما مكان الآخر ۞ قال ۞ محا حبها حب الالى كن قبلها ۞ وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
وقال ۞ فما آباؤنا بامن منه ۞ علينا اللاء قد مهدوا الحجورا ۞ اي الذين في المشترك
الموصول من وهي تقع للمفرد العالم كجاء من قام ومن قاما ومن قاموا ومن قامت
ومن قامتا ومن قمن وما بعده لغير العالم في ثلاث مسائل احدها ان ينزل منزلته نحو ومن
اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله ۞ اسرب القطا هل من يعير جناحه
لعلي الى من قد هويت اطير ۞ وقوله ۞ الا عم صباحا ايها الطلل البالي ۞ وهل يعمن من

كان في

كان في العصر الخالي ۞ فدعاه والاصح انه نداء القطا والطلل سوغ ذلك الثانية ان يجمع
مع العاقل فيمن وقعت عليه من نحو ومنهم من يمشي على رجلين لشموله الانسان والطائر
الثالثة ان يقترن مع العاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض فلا كان
او غيره قاله ابن هشام في الاوضح ۞ وما ۞ لما لا يعقل وروي ذلك عن النبي صلعم كما في كثير من
كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب
جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبي صلعم فقال اليس قد عبدت الملائكة اليس قد عبد المسيح فيكون
هؤلاء حصب جهنم فقال له صلى الله عليه وآله ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل وتاتي لمن يعقل
مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض المبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من
بعيد لا تدري انسان هو ام غيره انظر الى ما ظهر وزاد بعضهم والانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب
لكم من النساء ورده ابن الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستثنى عن القول لما لا يعقل وحكي عن
الزمخشري انه قال كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء فسالهم الوزير عن قوله
تعالى او ما ملكت ايمانهم فتكلموا فلم يقنع الوزير جوابهم فسالني فقلت الاصل في ما ان يكون لغير
العقلاء فاذا اطلق على العقلاء ولكن مراعاة الاصل فيه يوجب ذلك والاناث
اقرب الى غير العقلاء من الذكور فحمل على الاناث انتهى وقد بحث الكثير في ذلك
باستواء وذهب بعضهم الى انها تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو ما سمع من قولهم سبحان
ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده والسماء وما بناها الآيات والذي عليه جماعة

في قوله تعالى والارض
كل دابة ...

٧

من المحققين ان المعرفة باب من دماء في اختصاص من حذو العلم واختصاص ما او غلبتها في غيرهم
انه من اذا اريد الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول في الاستفهام عن زيد اهو فاضل ام كريم
وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي القاعد او القائم او نحو ذلك نحو سكلتها ما
دون من لكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره قوم وكن
ثم قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ما ذهابا الى الصفة
ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فاشار
بقوله ذهابا الى الصفة الى ان المراد فانكحوا الموصوفة باي صفة شئتم من البكر والثيب والثالث
والجميلة والقبيحة والضد وذلك الى غير ذلك من الاوصاف والرابع ال الداخلة على صفة كصفة من
اسم فاعل او مفعول بخلاف غير المحضة كالذي يتصف به وهو غير مشتق كالاسد والصفة
غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب او دلت على التفضيل كالاعلم والافضل
فان في جميع ذلك للتعريف اتفاقا واختلف في الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فذهب
بعضهم الى انها فيه موصولة والاصح ان الصفة المشبهة لا تكون صلة لال كما سيأتي وتكون
ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما يتبينه الضمير الراجع اليها والعاقل وغيره نحو الضارب
والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات اي الذي ضرب
والتي ضربت الى اخره ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور اي الذي رفع والذي
سجر وقد توصل بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله من لا يزال
شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه والثاني كقوله من القوم الرسول الله

منهم الذين دانت رقاب بني معد والثالث كقوله ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا
مشمر يستديم الحزم ذو رشد والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير
تنبيهات الاول قال السيوطي في نكته لم ار احدا حكى خلافا هل ال بجملتها موصول
او اللام فقط كما قيل به ذلك في ال المعرفة والظاهر في هذا اتجاه لكن المفهوم من عباراتهم
الجزم بانها بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب وحده الالف واللام وعبر في المعرفة
بال فقط انتهى واستظهر بعض المحققين عدم الفرق بينهما فال كتقسيم كلام في حرف
التعريف انتهى فتأمل الثاني ما تقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي هو الاصح
وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني لعود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه ولانها
لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا للاخفش لانه يجوز عطف الفعل
على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا اي فاللاتي اغرن فاثرن ولانه لا يتقدم
عليها معمول مدخولها لا تقول جاء زيدا الضارب ومحل الخلاف فيما اذا كان الوصف الداخلة
عليه للحدوث ولم تكن حرف العهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والصانع فال فيه حرف
تعريف اتفاقا قاله التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت للعهد كما في قوله
تعالى ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف فيه وفيها ايضا قاله الرضي قال
بعض المحققين وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يأت الموصول لتعريف العهد والتحقيق
ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في الموصول الثالث على القول بان ال اسم
فالمشهور انها اسم موضوع برأسه غير مقتطع من شيء وزعم الزمخشري انها بعض الذي

وانهم لكثرة استعمالها لم يوصلوها بال وصف المعارف فحكموا بالحذف لهذه الفوائد ان ال
وعدها تارة الياء والكره وتارة فقيرا على ال وصرح جماعة المفصل ان ال في الذي
حرف تعريف وان ال التي تقدمت من الموصولات هي تلك التي في الذي لكونه تخفيفا وهي
دعوى لا دليل عليها وفيها ما رايت من جعل الاسم الذي هو حرف وهو باطل ايّ
بفتح الهمزة وتشديد الياء وتختص اذا عدت في المبنيات انها تبنى اذا اضيفت
وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي ايهم
هو اشد اي الذي هو اشد فان الافصح فيها مع حذف صدر صلتها اذا اضيفت
وذكر صدر صلتها كانت معربة نحو جاءني ايهم قائم وايهم هو قائم هذا
مذهب سيبويه والجمهور واختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها الى صدر صلتها المحذوف
وهذا المستلزم بناؤها اذا حذف صدر صلتها ولم تضف وقيل لان قياسها ان
مخالف فيها نقص من الذي هو نحوه وبينه رجحت الى قلبه اوجبت البناء
قسّتها القبيل وبعده فحذف من كل جنبه والكوفيون وطائفة من البصريين
الى ان سيبويه غلط الا انه موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف
يقول ببنائها اذا اضيفت واولوا الاية على الحكاية او التعليق او بمعنى فعل سيبويه
ذلك لغة قال وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت
الى مكة فلم اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل اي كلهم ينصب ولا يقرأ هارون
ومعاذ ويعقوب ايهم اشد بالنصب في هذه الاية والتمام نفي بعد عدم الاعراب

جرونها مطلقا قال الزجاج

مطلق

مطلق صدرا مستاجرا لتفسير البيت وحذف المضاف اليه وجزم الا فاذا اسوق لفظا
نحو فسلم على ايهم افضل او تقديرا نحو اكرم منهم ايا شئت واجاز بعضهم اضافتها الى
النكرة نحو يعجبني اي رجل واي رجلين واي رجال واي امراة واي امراتين واي نسوة
والجمهور على منعه لانها نكرة والموصولات معارف وقد تلحقها علامة الفروع في لغة حكاها
ابن كيسان فيقال ايه وايان وايتان وايون وايات ويجزم المستقبل عاملها لتقدمه
عند الكوفيين واختاره ابن هشام في الاوضح وخالفهم البصريون وتبعهم ابن مالك قال
ولا حجة للكوفيين الا كون ما ورد على وفق ما قالوا وهذا موجب تقديم العامل لقصد
الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية ومثل الكسائي في ذلك بيونس انه لا يكون ايهم
فلم يكن له مستند الا قال ايركنا خلفت فقال المازني ما سمعت ذلك والسرعات
مراده بذلك كذلك وجد بينها وليس في وجودها كذلك ما يوجب ان يكون مع المستقبل الا امر
هذا تجعل فيه الفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك تجعل فلا فرق بينهما قال الرضي
وعلل ابن بابشاذ من قال ان موصولة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل
الذي لا يدري يقطعه ولا يصدقه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلو كان
الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي على الابهام وليس لشيء ان الابهام
محقق ان لا يتحقق الا بعدها بالاخر انتهى واكثر ما تجيء موصولة ان زعم انها لا تستعمل الا
استفهاما او شرطا قال فلم اسمع ايهم هو فاضل جاءني تقديرا الذي هو فاضل جاءني ورد
بالسماع قال فسلم على ايهم افضل في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما لاعربت

ولعدم دخول ال عليها وليست صفة ولا عادلا للزوم اضافتها فيها الى النكرة والاصل لفظها ان تلتبس في البعض
نداء فاذا اتفق بجزء الموصول ثبت الموصول وقد عنه ظرف خاصة وهي للعالم وغيره يسمع من كلامهم
لا وذو في السماء بيته وقال سنان بن الفحل الطائي : فان الماء ماء ابي وجدي ، وبئري
ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت والتي طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها
على سكون الواو ومنهم من يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب كما روى ابن الفارع ذلك بالجر
لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود
مع عدم المعارض وفيها اربع لغات اشهرها ما تقدم عدم تصريفها مع بنائها والثانية ذو
للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية
الا انه يجمع المؤنث ذوات مضمومة والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب معربة
اعرابها فيقال ذو وذا وذي وذوا وذوي وذات وذاتا وذواتا وذوات اذا لا انكرها لبعدها
ما اجاز بمعنى على الاصح لاستفهام ولا يشترط فيها مع ذلك ان لا تكون ملغاة
كونها في التواليد ومن في الذاهب بان لا تكون ملغاة ولا مركبة كما سيأتي نحو قوله تعالى
ماذا انزل ربكم اي ما الذي انزل وقول الشاعر : وقصيدة تاتي الملوك غريبة
قد قلتها ليقال من ذا قالها ، وقوله : الا ان قلبي لدى الظاعنين حزين فمن ذا يعزي
الحزينا اي من الذي يعزي الحزين وغيرها اجز الم يشترط الكوفيون
كون ذا بعد ما او من المذكورتين احتجاجا بقوله : عدس ما لعباد عليك امارة
امنت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملين طليق ووجب ان هذا طليق خبر

وتحملين

وتحملين حال اي وهذا طليق محمولا لك وذا والحال لا خبر طليق فطليق هو الخبر
للحال وما طليق لغيره على ان الجملة كانت صفة له فقدمت عليه فانتصب حالا على التنبيه والاشارة
وقال الشيخ سراج الدين البلقيني يجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول من غير ان يجعل هذا
موصولا والتقدير وهذا الذي تحملين على حد قوله : فوالله ما نلتم وما نيل منكم ، بمعتدل وفق
ولا متقارب اي ما الذي نلتم قال وهو ان اراد هذا فوجه على هذا انتهى ووجه الثاني
سقط بل الاصح في ذا البعد من ما نقل عن بعضهم من منع كونه موصولا لبعدها قال لان الاصل في
ذا ان تكون للاشارة لمعين لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية وهي في غاية الابهام
جردتها من معنى الاشارة ووجدتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها
بمن يعقل فليس فيها الابهام الذي في ما واستدل المجوز بالسماع وهو ما مر وهذه الموصولة
الست للمذكر والمؤنث مفردها وفروعها فتكون بلفظ واحد للجميع ولا يرد ما مر في ذا وذو من
اللغات لانه شاذ وهذه مسألة تتعلق بذا الموصولة اذا قلت ابتداء انك
ماذا صنعت ومن ذا رأيت فيجوز بعد ذا الفعل المتعدي مفرغ عن ضمير فالموصولة في المثالين
الاستفهامية الشروط المتقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدأ في محل رفع وذا
مع صلتها خبرها والعائد محذوف اي ما الذي صنعته ومن الذي رأيته والجواب عن كل منها رفع
اي مرفوع او ذو رفع على الحق ليطابق السؤال في كون كل منهما جملة اسمية فتقول
الاحسان او زيد اي الذي صنعته الاحسان والذي رأيته زيد وهو ارجح الوجهين في قوله تعالى
ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو في رفع العفو اي الذي ينفقونه العفو والبدل

كالجواب تقول في ماذا صنعت أخيرا أم شرا ومن ذا رأيت أزيدا أم عمرا قال الشاعر * ألا تسألان
المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل * ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور في
السؤال في الأول أولا ولذلك لم يجز المصنف غيره فتنبه قوله وما ومن مبتدآن مبني على ما ذهب
سيبويه من جواز الإخبار بمعرفة عن نكرة تتضمن معنى الاستفهام وعند غيره أن ذا في المثالين
مبتدأ وما ومن خبران مقدمان لأن لهما الصدر ولا يكونان مبتدأين لكونهما نكرتين ويجوز الثالث
إلغاؤها أي جعل ذا زائدة بين ما ومن ومدخولها فكأنك قلت ما صنعت وما رأيت
فيهما أي ومن حينئذ مفعولان مقدمان في محل النصب لصنعت ورأيت وهذا التخريج
على مذهب الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة الأسماء والبصريون على خلافه وفي
تركيبهما أي ما ومن معها أي مع ذا فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام
فماذا صنعت بمعنى أي شيء صنعت ومن ذا رأيت بمعنى أي شخص رأيت ويدل على
ذلك قول بعضهم عماذا تسأل بإثبات الألف لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا
ذلك لحذفها كما في عم فالمحل أي محل ماذا ومن ذا في المثالين مقدم في محل
النصب لصنعت ورأيت والجواب من كل منهما على التقديرين أي تقدير زيادة
ذا وتقديرها مركبة مع اسم الاستفهام نصب أي منصوب أو ذو نصب على المختار
ليطابق السؤال فذكر في كل منهما حينئذ فتقول خيرا أو زيدا بالنصب في جواب ماذا صنعت
ومن ذا رأيت زيدا هو الراجح والرجحان به جاءت قراءة غير أبي عمرو قل العفو بالنصب والبدل
كالجواب تقول في ماذا صنعت أخيرا أم شرا ومن ذا رأيت أزيدا أم عمرا ويجوز الرفع بتقدير

مبتدأ

مبتدأ محذوف والأول أولى ولذلك لم يجز المصنف غيره وقس عليه أي على ما ذكر من
المثالين ما إذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ماذا عرض ومن ذا قام فقد يجوز أن تكون موصولة
أي ما الذي عرض ومن الذي قام وأن تلغى فكأنك قلت ما عرض ومن قام وتركيبها
ومن معها بمعنى أي شيء عرض وأي شخص قام وأسماء الاستفهام على الوجوه الثلاثة مبتدآن
وخبرهما على الأول ذا مع صلته وهو مبني على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثالث والثاني
الجملة الفعلية إلا أن الجواب عن كل من السؤالين رفع مطلقا أي سواء كانت ذا موصولة
أو ملغاة أو مركبة لأن جملة السؤال اسمية على كل تقدير فيطابقها كذلك ولا يجوز النصب
إلا أنه يجوز أن يكون الجواب مرفوعا مع عدم المطابقة وذلك فيما إذا قدرت ذا
موصولا في أحد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال فلا يحصل المطابقة
فينبغي أن يختار الرفع الجواب على أنه خبر مبتدأ محذوف ليحصل المطابقة وحكم البدل
حكم الجواب تنبيهات الأول ما أجازه المصنف رحمه الله من تركيب من وذا هو ظاهر كلام
جماعة ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه وثعلب في أماليه وغيرهما وخصوا جواز
جواز ذلك بماذا لأن ما أكثر إبهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر
لمعناها ولأن التركيب خلاف الأصل وإنما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت
بإثبات الألف الثاني إذا قدر في ماذا صنعت ومن ذا رأيت ضمير أو ذكر اللفظ
فقيل ماذا صنعته ومن ذا رأيته جاز في ذا الأوجه الثلاثة أيضا إلا أنه على تقدير إلغائها أو تركيبها
لا يتعين كون اسمي الاستفهام مفعولين بل يحتمل أن يكونا مبتدأين وخبر كل منهما الجملة الفعلية

والعائد الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على شريطة التفسير والاولى
اولها السلامة من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعاً على المختار ليطابق السؤال الثالث
وقع لكثير من المحققين في تعليل كون ماذا ومن ذا اذا ركبا مفعولين مقدمين انهما قدما
للزومهما الصدر بتضمنهما معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة الى ماذا
ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ماذا من ادوات الاستفهام ولا يلزم صدريتها
وانها كذلك عند العرب ونقل عن ابن الرجل القرطبي انه صنف في ذلك جزءاً
ذكر فيها شواهد لمجيئها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه
في اقول ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير
فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة اقول
ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً كقولك لمن قال لك عندي عشرون عشرون
ماذا انتهى ويتفرع على ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير
في نحو ماذا صنعته بعد ماذا بل قبلها اي صنعت ماذا صنعته بخلاف من ذا الرابع
قال ابن هشام من اوجه ماذا ان يكون كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولاً بمعنى الذي
على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني
فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول
بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون
الموصولات انتهى فتلخص ان ماذا فيه على هذا اوجه ان يكون ذا اشارة او موصولة

اوزائدة

او زائدة وما في الثلاثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام كما سلف لكن
مجموعها اسم جنس او موصولاً على القولين وهذه الاوجه ما عدا الجنس جارية في من ذا
ايضاً الخامس المقرر من حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون
ان جميع اسماء الاشارة تقع موصولة كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين
وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك وان الاسم المحلى بال يكون موصولاً كقوله
لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل اي لانت الذي
اكرم اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها كهذا رجل ضربته فضربته عندهم
صلة الرجل وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دار مية بالعلياء
فالسند فبالعلياء صلة الدار وكل هذا محمول عند البصريين على غير ذلك تكميل
لا بأس بذكر بعض ما اهمله المصنف رحمه الله تعالى من احكام الموصول مما تشتد الحاجة اليه
وتمس في الرغبة عليه وذلك في مسائل احدها لا يتقدم الصلة على الموصول فلا يقال
جاء ان اكرمته الذي ولا ما هو من جزئه فلا يقال الذي زيداً اكرمته ولا معمول شيء منه
فلا يقال جاء الذين الا زيداً اكرمتهم ولا يتعلق بما قبله بان يكون مصدره بل او لكن او علما
جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كتابع
وغيره فلا يقال جاء الذين كلهم ضربوا زيداً واغتفرت جملة الاعتراض والنداء اذا وليه خطاب
كقوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل
وقوله ما ذاك الذي واحسن لعرف بالكاف وادري برق ترهات الباطل وقول

الاقوما وانت الذي باسعد لوت بشهيد يا كريم وابواب المكارم والمجد يا وانشد قوله
نعش فان ما عهد عن الاقوى يا كمن مثل من يا ذيب يصطحبان الثانية قد يحذف ما علم من
موصول اسمي غير ال اختيارا عند الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على
موصول آخر ومن حججهم قوله تعالى آمنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل لان الذي انزل
الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا
وما انزل الى ابراهيم وقول حسان يا امن يهجو رسول الله منكم يا ويمدحه وينصره سواء وقوله
اكوما ما الذي رأيه احتياط وحزم يا وهواه اطاع يستويان يا اي ومن يهواه والذي اطاع
هواه ومنع ذلك البصريون وخصوه بالشعر فالحذف لا وجه لمنعهم من ذلك من حيث القياس
اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت اوهنا كونه شيئا وسببه ليس الموصول بالنسبة الى الجزء
بالنسبة منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما في الافعال
المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها الثالثة يجوز
حذف الصلة قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله يا وعند الذي واللات عدنك احنة يا
عليك فلا يغررك كيد العوائد يا اي الذي عادك او للدلالة غيرها كقوله يا نحن الالى
فاجمع جموعك ثم وجههم الينا يا اي نحن الالى عرفوا والتزم حذفها بعد اللتيا معطوفا عليها
التي اذا قصد بها الداهية وهي تصغير [illegible] بين الصغيرة والكبيرة وحتى الى مدى
المعظم تعظم العبارة عن الاحاطة به فلذلك تركتا في ابتاعها بغير صلة مبهمة ويكون ان يكون
تصغير التي للتعظيم كقوله يا دويهية تصفر منها الانامل يا وهو تصغير التي على خلاف القياس

لان

لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقى على فتحة الاصلية فرقا بين تصغير المعرب والمبني
وعوضوا عن ضم اوله زيادة الالف في آخره كما فعلوا في نظائره من اللذيا واللذيا ومن العرب
من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وسيأتي الكلام
على حذف العائد عند الكلام على حذف الصلة في فصل الجمل ان شاء الله تعالى ومنها اي من المبنيات
المركب وهو باب اي اسم وهو كالجنس يشمل المفرد وغيره من الاسماء ركب من لفظين
مستقلين كاسمين او فعلين او حرفين او فعلتين او مختلفين وهو اولى من قول ابن الحاجب
من كلمتين وهو كالفصل اخرج ما ليس بمركب كزيد وما ليس كعبد الله [illegible] المفرد
فاخرجه بقوله ليس بينهما نسبة اي قبل التركيب واورد نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد
ايضا مع انه من افراد المحدود لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة
وعشر ولذلك حكم بتضمن حرف العطف ويجاب [illegible] النسبة [illegible]
حوط القيد وقال بعضهم وقد يجاب بان القول بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف وكذا
كونه [illegible] ما تضمن معنى حرف الجر حكمي لتوجيه البناء [illegible] لتوجيه منع الصرف
كاسيأتي [illegible] القصد المخصوص [illegible] البيتين [illegible] المشهور
من تقسيم تضمن الحرف الى حقيقي كخمسة عشر وحكمي [illegible] بل التضمن في كلها حكمي
انتهى فتأمل فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر اصله خمسة
وعشر حذفت واو العطف قصدا للتركيب [illegible] ومزجا للتخفيف وبني الاول لافتقاره
للثاني في افادة المعنى [illegible] مقتضى حرف هو الواو وكان البناء على [illegible] اشعارا

بان لها اصلا في الاعراب وكانت فتحة الجر حيثما تقول الركب وحادي عشر بفتح الياء وبنائه

وهو الافصح وجاز سكونها تخفيفا كثماني عشر وشاربا وهذا المثال اى ان اسم الفاعل المشتق

من العدد المركب مبني كالعدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضمن الثاني منه لعدم استقامة

المعنى بتقدير حادي وعشر لان معناه واحد من احد عشر لا حادي وعشر كما ان معنى ثالث عشر

واحد من ثلثة عشر اى من الثلثة والعشرة لا واحد من الثلثة وعشرة واجيب بان معنى العطف

موجود في حادي عشر وبيانه انهم لما ارادوا بناء اسم الفاعل من العدد المركب لا يجوز ذلك

من الفاظ الاعداد التي تحت العشرة ولم يمكن بناؤه من مجموع المركب لا يمتنع بناؤه ونحو فعال لان

لفظ الفاعل اسم ثلاثة يزيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ولا يمنع

حذف بعض حروف كل واحد منها وابقاء الاخر لجعل البس ولان كل واحد منها كحادي

فاستثنى من احد عشر لكونهما في اسمي فاعلين والذين معا مفردين وهو ضد المقصود اضطروا الى

ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي صيغها ليكونوا على احدهما لفظا ويكون المراد

من حيث المعنى كونهما من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاختاروا الاول ليؤذن من اول

الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني في اللفظ على تلك الصورة وهو معطوف

من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على

متعدد ولا عدد على متعدد فالمعطوف في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهر فظهر

ان حادي عشر كذا اوان يتضمن لحرف العطف المعنوي فبنا ركنا المعطوف بحرف ظاهر

كما في الحادي والعشرون لعدم حرف مقدر كما في حادي عشر وقيل انما بني لانه في حادي عشر واخواتها

اى اخوات

اى اخوات خمسة عشر وهي احد عشر الى تسعة عشر واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر وثالث

عشر الى تاسع عشر الا اثني عشر فانه معرب لان اثنا عشر واثنتا عشرة مستثنيات من اخوات خمسة

عشر فان الجزء الاول من الجزئين منهما معرب على المذهب المختار وان كانت العلة

المقتضية للبناء موجودة فيه فانه لشبه المضاف في حذف النون منه لان الاصل اثنان عشر

فلما حذفت الواو وصار اثنان عشر فكرهوا وجود النون الذي يؤذن بالانفصال مع

حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فجرى اعرابه مجراه

في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وفي عشر ما نابه لنقضه بحذف

الحرف وقيل انما اعرب لان علامة الاعراب هو حرف التثنية ومع وجوده لم يمكن البناء

ومع حذفها يبطل دليل التثنية وليس بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اللفظ فالمبني قيام جزءه

المعرب بل اذا قصد بناء المثنى والمجموع جرد علامة التثنية والجمع عن كونها اعرابا ويقابل المختار

ما ذهب اليه ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كبقية اخواته وعلامة

في الاحوال الثلاثة كالاختلاف في ذان وذين واللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لزم الياء

لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا الاحد من اباك تنبيهان الاول استعمل جوازا كسر

عشرة بنيه الجزئين ظروف نحو اتيتك يوم يوم وصباح مساء وحالا بين بين اى متوسطا

وهي جاري بيت بيت واحوال نحو هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة واخبرته صحرة بحرة

اى مواجهين ولقيته مواجهين ذو كفة منه وكفة مني كان كل منهما كان يكف صاحبه

عن التوال واخبرته كاشفا الصحرة والبحرة اى الكشف فالبحرة اى الشيء غير منفصل البحرة

من الصواد والبحر من الجر وقد تضاف صدور هذه الظروف والاحوال الى اعجازها فيكون
فيها اذ هو حينا يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين وهو جار مع حيث
او عشرين لغة والافصح [illegible] واخرته مجرورة مع كونه فان خرجت عن الظرفية والحالية
وجبت الاضافة وامتنع التركيب قال ولولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها
جزاء ويستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية كقولهم [illegible]
وذكرها ومنه بين بين [illegible] بين الجيد والرديء
زاده لان [illegible] وذلك كما نقص من حروف العطف قال الرضي
في هذه المركبات الاضافة كما في [illegible] مع انه يمكن ان لا يقدر فيها حرف
العطف كانه الاولى [illegible] ان تحمل [illegible] ان [illegible] لما لم يكن لازمة للظرفية
والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم [illegible] فاضيفت مع كونها احوال
وظروفا واما هذه فلازمة للحالية ليس لها حالة غير ما تحمل عليه واما اشتقاق هذه الاحوال
فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هاج المطر ونشره
وشذر من الشذر اي التفرق ومذر من التبديد وهو الاسراف والميم بدل من الباء
شذر بذر بالباء [illegible] الاصل اي من هذرت [illegible]
من قولهم فلان [illegible] اي كاب يقتضي الاضافة في هذا التركيب في غير الظروف
والاحوال كقولهم وقع في حيص بيص [illegible] وذكرها [illegible] منها الحيص
والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في ضرب [illegible] بعضهم [illegible] الواو

يا [illegible] الثاني تعليقا في خمسة عشر واخواته الاثني عشر
اذا سمي المعدود كقولك هذه خمسة عشر زيد فيجب عند البصريين ابقاء البناء في الجزئين ويحكي سيبويه
الاعراب في الثاني والبناء في الاول [illegible] والكوفيون [illegible]
الى [illegible] اضافة الاول الى الثاني [illegible] فعلى خمسة عشرك واجاز [illegible] الوجهين
اضافة اذا سمي المعدود كقولك هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر
بالاضافة في الاحوال الثلاثة واعراب الثاني بحسب العوامل واستدلوا على ذلك بقوله
كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته قال ابن بابشاذ [illegible]
ولا دليل فيه لان الشعر موضع ضرورة وليس هو ايضا بمشهور الثالث اذا سمي بخمسة عشر وكونه
مما نقص الثاني فيه حرفا ففيه ثلاث لغات احداها وهي الفصحى ابقاء الجزئين على البناء
الاصل الثانية اعراب الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالثة اضافة الاول الى
الثاني مع صرف الثاني [illegible] اعراب الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمن
الحرف في الاصل لان ذلك الاصل [illegible] بالعلمية [illegible] الرفع والا [illegible] الثاني
الثاني اعراب ما لا ينصرف كما سيجيء في بابه [illegible] سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف
كبعلبك علم لبلد بالشام والبعل الزوج وبك اسم صنم [illegible] العنق
[illegible] ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا فان كان قبل التركيب
مبنيا كسيبويه امتنع اعرابه وكان مبنيا على اصله [illegible] سيبويه مبني على الكسر قبل التركيب
لانه صوت [illegible] الاعراب [illegible] حركة فرارا من التقاء الساكنين [illegible]

لانها الاصل في التخلص منه واما الجزء الاول فيكون مبنيا مطلقا لقيام سبب البناء وفيه وهو
ما مر من افتقاره الى الثاني كالحرف ويكون بناؤه على الفتح ان لم يختم بياء كما مر فان ختم
بها كمعدي كرب فقيل مبني على السكون وقيل على الفتح تقديرا والاول اوجه فائدة لقب
اسم سيبويه للامام النحوي ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر بفتح القاف الشيرازي وقال الشيخ
مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي في كتابه البلغة في تاريخ ائمة اللغة عن احمد بن عبد
الرحمن الشيرازي في كتاب الالقاب ان اسم سيبويه بشر بن سعيد وهو غريب والمشهور
الاول وقد يكنى ابا الحسن ولقب بسيبويه ومعناه الا انه لا يعرف عند الاطلاق الا اليه وهو
فارسي قال في المزهر معناه رائحة التفاح فسمي بذلك وقيل ان امه كانت ترقصه بذلك في صغره
وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته
لان التفاح من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان ابيض مشربا بحمرة كان خديه لون التفاح وقال
ابن السيد البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم معكوسة فكان قولهم سيبويه السيب التفاح
بويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح انتهى وفيه يقول الزمخشري الا صلى الاله صلاة صدق
على عمرو بن عثمان بن قنبر فان كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا ابناء منبر تنبيهات الاول
اجاز الجرمي في نحو سيبويه اجراءه مجرى بعلبك في بناء الاول ومنع صرف الثاني قال ابو حيان
وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا فلا يقبل لان القياس الا يختلط الاسم بالصوت
ويصيرا بمنزلة اسم واحد انتهى وفيه تقوية لكلام المصنف لانه خلاف المشهور الثاني في نحو بعلبك
لغتان اخريان احدهما بناء الجزئين على الاول على الفتح واما الثاني فتشبيها له بخمسة عشر

لكنه

لكنه عند الكوفيين [illegible] احدهما يعقب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كالك
[illegible] اضافة الاول الى الثاني في [illegible] الاول [illegible] فان قلت كان في جميع احواله ساكن
فيثقل بالتركيب والاعلال والثاني في حالة افراده [illegible] من الصرف ومنه قوت من حضرموت معروف
وهو مركب من اسم وهو ممنوع قال الرضي ولعلهم لا يعرف المضاف اليه وان كان منصرفا قبل التركيب
اعتدادا بالتركيب الصوري كما [illegible] السكون في يا معدي كرب وهو ضعيف معنى وهو ضعيف
اي الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما الاضافة فلانها ليست
حقيقية بل شبيهة بالاضافة من حيث اللفظ ولو كانت اضافة حقيقية لانتصب يا [illegible] معدي كرب
بالنصب انتهى وقد ذهب بعضهم الى الفتح في النصب واسكانها في الرفع والجر كما في القوم ولا
شر من ذلك على تخفيف كلام المصنف رحمه الله تعالى الثالث عدوا من المركب المبني قولهم افعل ذلك
بادي بدي وبادي بدا وذهبوا ايدي سبا [illegible] فان اصل بادي بدي بادي بدي [illegible] بوزن [illegible]
فخفف [illegible] الهمزة [illegible] وبان قلبت الهمزة ياء [illegible] مفتوحة واسكنت الياء فوزن [illegible]
بعد الحذف [illegible] واصل بادي بدا بادي بداء [illegible] فصح الهمزة بادي ما تقدم وحذفت
بداء [illegible] الاول [illegible] من بداء [illegible] الابتداء وقيل من بدا [illegible] واذا ظهر فهما في الاصل
مضاف ومضاف اليه والمضاف منهما منصوب على الحال [illegible] فيها الا تخفيف الهمزة
والاسكان في الاسم وتخفيف الهمزة واسكان الاول [illegible] لان الا [illegible]
[illegible] في [illegible] وفي [illegible] الم [illegible] في انه [illegible] وانما [illegible] ان
كان معربا لفظا [illegible] تقديرا [illegible] بسبب المعنى [illegible] ايدي سبا [illegible]

ايادي سبا وايدي سبا

في لغة قوم [illegible] سبيل الكرم [illegible] من الاباء والاسلاف

[illegible] القوة والبطش [illegible] التخفيف [illegible]

[illegible] التخفيف [illegible]

[illegible] المفصل [illegible]

تخفيفا [illegible] كثيرا [illegible]

[illegible]

التركيب [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الخفيف [illegible]

من [illegible] الاول [illegible]

[illegible] التفصيل [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الزمخشري [illegible] سيبويه [illegible]

[illegible] الزمخشري

[illegible] التنوين [illegible]

[illegible] المفصل [illegible]

[illegible] الاول [illegible]

[illegible] التنوين [illegible] التخفيف [illegible]

[illegible]

[illegible] باب التوابع التوابع جمع تابع [illegible]

[illegible] كل ثان [illegible] باعراب سابقه [illegible]

[illegible] الاعراب [illegible]

[illegible]

[illegible]

التوابع [illegible]

[illegible] قال ابو حيان [illegible] التوابع [illegible]

[illegible] المبحث الاول المراد بتوابع [illegible]

الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] الثاني المراد [illegible] الاعراب [illegible]

[illegible]

[illegible] الثالث [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الرابع ان لا يكون المعطوف [illegible]

ام ليس ان لا يكون العامل في الاخير لفاعل واحد فلا يجوز جئتم وعمرو زيد وخالف بعضهم في هذا الاخير
ولم يشترط والبصريون يقصرون ذلك مع استيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله
الا يا نخلة من ذات عرق ؛ عليك ورحمة الله السلام الرابع قيل قد يفهم من ذلك ايضا وجوب
تقديم معمول التابع فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا موضع يحل فيه العامل
والتابع لا يتقدم على المتبوع وجوزه الكوفيون نحو هذا طعامك رجل يأكل وهو اختيار الزمخشري
في احد الوجوه التي ذكرناها في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا قال يجوز ان يتعلق في انفسهم ببليغا
والمعنى قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم [illegible] بالقتل والاستيصال [illegible] هذا انما يتمشى
على رأي الكوفيين وهي اي التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن ان يوجه بان التابع ان كان
مقصودا بالذات فبدل ان لم يتخلل بينهما حرف والا فعطف نسق ان يتخلل وان لم يكن مقصودا
فنعت ان دل على معنى في متبوعه وتأكيد ان كان اعادة للاول لفظا او معنى والا فعطف
بيان تنبيه اختلف في عامل التابع في النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل
فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقال الخليل والاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها
تابعة وقال قوم العامل فيها مقدر من جنس عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون
عامله هو عامل المبدل منه لان المبدل في حكم الطرح فكان عامل الاول باشره [illegible] وقال
اكثر المتأخرين عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور واما عطف
النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر
بعد العاطف قال بعضهم ولو قيل العامل في الكل هو المتبوع لكان له مساغ [illegible] الاول

من التوابع

من التوابع النعت وقدمه على سائرها لان استعماله اكثر ولكونه اشد شبها [illegible]
وكان الاولى ان يتبعه بالبيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق لانها ان اجتمعت في التبعية
رتبت كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف
والصفة وهو ما اي تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع دل على معنى في متبوعه اخرج ما عدا
النعت من التوابع واورد عليه [illegible] وجاء القوم كلهم قال بعضهم بل كل التوابع تدل على معنى
في متبوعها فان المعطوف يدل على كون المتبوع [illegible] كونه مقصودا بالنسبة والتأكيد
يدل على ان المتبوع ليس بمجاز [illegible] ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف
البيان يدل على ان المتبوع هو الامر المعين واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة وهي من
هذه الدلالات غير مقصودة مطلقا قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان
نسبة حصول المتبوع في الكلام قيل قصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال
لا زمان نسبة حصول الذي الحال [illegible] ورد بان الحال خارج عن مبحث التوابع وايضا فتقدم ذكر التابع
والمتبوع [illegible] قال بعضهم ينبغي ان يتنبه [illegible] في حد الوصف بحيث تميز عن حد الحال
ان هذا التعريف للصفة يتبين مدلولها فقوله مطلقا وان كان يستغنى عنه في تمام التعريف لكونه يحتاج اليه
في تبيين مدلولها الذي قصد به [illegible] التعريف [illegible] فانه يخرج به سائر التوابع عن التعريف اي
والدلالة على معنى كائن في متبوعه كونه مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوع [illegible] خروج الحال فيه
ان مطلق فيه الدلالة [illegible] لانه مطلق غير مخصص [illegible] جاء القوم كلهم [illegible] جاء زيد نفسه
زيد وعلمه [illegible] التوابع [illegible] على متبوعها مخصصة [illegible] بالمراد [illegible] قيل [illegible] زيد [illegible]

وقلما وجد وزيد نفسه النعت الدال على [illegible] فيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه
لا ليس عدة اللفظ مطلق اذ يقتضي هذا التوجيه انه مطلق وانه يخالف ما عليه المصنف عليه
وان ذكره في بحث القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول بعد ما دل
على حصول الشمول في متبوعه لم يقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع تنبيها الاول يرد على هذا الحد
التعريف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا قال المقصود وفيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه
وسيأتي فيه كلام وكذا نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى المتبوع لا الدلالة على معنى فيه
فلا يشمله التعريف مع انها من افراد المعرف الثاني يرد على هذا التعريف ايضا الوصف
بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الموصوف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل ويمكن ان يجاب
ان يراد فيه او متعلقه وعند مع الاعتراف باولوية هذه الزيادة بان المراد بالمعنى في المتبوع
اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق تنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي
قد يجعل حال المتعلق الشيء وصفا لذلك الشيء وتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل معرى جاره
لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده
او مع ضمير المتعلق والحقه في دلالة النعت المتعلق على حال المتعلق وانه تمييز عن الوصف بحال
الموصوف مع ان كليهما الدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما الثالث فائدة
النعت التخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات نحو رجل عالم جواد والتوضيح وهو رفع
الاحتمال في المعارف نحو الرجل الشجاع او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم
او الترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل

فائدة النعت

نحو مررت

النعت الكاشف

نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او التوكيد نحو نفخة واحدة
او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا قال بعض المحققين والفرق بين النعت الكاشف
والنعت المؤكد ان الاول مفسر والثاني مقرر والفرق بين التفسير والتقرير بين وقيل الفرق بينهما ان
المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف عن تمام ماهية المنعوت وصاحب [illegible] وجه
ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان [illegible] كل من تلك
الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه [illegible] والجسم عند جمهور الاشاعرة [illegible] لا شبهة [illegible] ان المتكلم
لا يقصد الا الكشف بالمجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجدي في نحو الانسان الحيوان الناطق
فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قولك هذا
[illegible] حلو حامض والبيت سقف وجدران ولا اعتبار في النعت باشتقاقه او كونه مشتقا
وليس بشرط فيه وذلك لانه يجب [illegible] الجمهور في اشتراطهم ذلك وقد وهم ليس المشتق قال
ابن الحاجب ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك
صح ان يقع نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره ولكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى
في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق قال
والاسماء التي توصف بها وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب نحو ذي المضاف
الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاسماء الاشارة في مثل مررت
بهذا الرجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل
وصفا وان كان وضعه للذات [illegible] في هذا الموضع لان [illegible] هذا [illegible] اسم الاشارة دال

على الذات المبهمة فتعين ذلك الاسم الجنس التابع له لفظا المعنى وهو حقيقة الذات وبيان ماهية الشيء
ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على حضور ذات زيد وهو كونه مشارا اليه
ثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا
مع انها غير مشتقة انتهى والذين يشترطون الاشتقاق فيها يأولون ذلك كله فيقولون تميمي مأول
بمنسوب الى تميم وذو مال بصاحب مال ورجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل بهذا المعاين وزيد هذا
بزيد المشار اليه **تنبيه** الوصف بالمصدر على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي ما ذكر
ومنه الوصف بالمصدر في نحو عندي رجل ثقة قال ابن السراج كان [illegible]
وتقول عندي رجل [illegible] وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير والسماعي
على ضربين اما [illegible] مررت برجل اسد او حمار قال المبرد هو بتقدير مثل اسد او مثل
او مثل حمار قال غيره هو مأول بجري او بليد [illegible] وهو الوصف بالمصدر نحو جاءني
رجل عدل ورضى وهو عند الكوفيين على التأويل [illegible] وعند البصريين على تقدير مضاف
اي ذو عدل وذو رضى قال ابن هشام في بعض رسائله والمشهور ان [illegible] وقال ابن عصفور
وهو الظاهر انما [illegible] حيث لم يقصد المبالغة فان قصدت فلا [illegible]
تقدير انتهى وحمل الوصف بالمصدر [illegible] فان كان كذلك [illegible]
لا باطراد ولا بغيره [illegible] **وهو اي النعت [illegible] بحال** [illegible]
نحو مررت برجل حسن [illegible]
وهو كل موصوف [illegible] **اعرابا** رفعا ونصبا وجرا وتعريفا [illegible] وافرادا

جمعا وتذكيرا وتأنيثا [illegible] وقيام النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه
العشرة في تركيب واحد كيف وبعض انواعها متضادة كالافراد [illegible] وانما المراد انه لابد من كل نوع من واحد من
الرفع والنصب والجر احدها ومن التعريف والتنكير احدها ومن الافراد والتثنية والجمع احدها ومن التذكير
والتأنيث احدها فلابد في النعت الذي هو بحال موصوفه من اربعة من هذه العشرة **تنبيهات الاول**
قال بعضهم ذكر الاعراب [illegible] وجميع الامور التي تعتبر التبعية
فيها [illegible] **الثاني** [illegible] حيث لم يمنع مانع من التبعية كما في اللازم افراده وتذكيره كافعل
من [illegible] وتذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول [illegible] صبور وجريح [illegible] وامرأة
[illegible]
[illegible]
من قطع [illegible] فكان [illegible]
ذلك [illegible] فقال [illegible]
[illegible] قال سيبويه [illegible] **بحال متعلقه** [illegible]
موصوفه [illegible] الموصوف [illegible] مررت برجل حسن [illegible]
وهو متعلق الموصوف **تنبيه** المراد بحال الموصوف وحال المتعلق [illegible]
[illegible] الموصوف [illegible] التركيب وان كان [illegible]
نحو مررت بزيد الحسن [illegible] من قبيل الوصف بحال الموصوف وان كان ليس المراد بالحسن [illegible]
[illegible] من قبيل الوصف بحال المتعلق وان كان [illegible]

ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه في الثلاثة الاول مع اربع وهي الاعراب
بالوجوه الثلاثة والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما تتبعه في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب
وواحد من التعريف والتنكير واما في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث ففيه تفصيل فان رفع اي النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه ضمير الموصوف
بان حول الاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف وجر المتعلق بالاضافة ان كان معرفة ونصب
على التمييز ان كان نكرة وليس نعتا مجازيا لانه رفع ضمير الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة بمتعلقه
فهو موافق فيها ايضا كما انه موافق في الثلاثة الاول فهو كالنعت بحال موصوفه لانه
رافع ضمير الموصوف كهو الا ان ذلك اصالة وهذا كهو نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة
او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال
كرام الاب بالاضافة او كرام ابا بالتمييز والا يرفع ضمير الموصوف بل يرفع المتعلق فهو
كالفعل اي كالفعل حال كونه مسندا الى ظاهر في ذلك وبعطاء في التذكير والتأنيث المرفوع المسند نحو
جاءني رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت جاريته وجاءتني امراة قائم ابوها كما تقول قام ابوها
او جاءني رجل عالية داره او عال داره كما تقول علت داره وعلا داره لان الدار مؤنث لفظي
وقد تقدم ان الفعل اذا كان مؤنثا لفظيا ظاهرا جاز فيه الفعل التذكير والتأنيث
ونحو جاءتني امراة حسن عبدها كما تقول حسن عبدها او اتت امراة قائما او قائمة
في الدار جاريتها كما تقول قام في الدار جاريتها او قامت في الدار جاريتها لما مر من ان الفاعل
اذا كان مؤنثا حقيقيا ظاهرا منفصلا عن الفعل بغير الا جاز فيه الفعل التذكير والتأنيث والتأنيث ارجح

ومررت برجلين قائم ابواهما كما تقول قام ابواهما وبرجال قائم اباؤهم كما تقول قام اباؤهم ولا تقول
قائمين ابواهما ولا قائمين اباؤهم الا على لغة من يقول اكلوني البراغيث لكن يترجح قيام اباؤهم على
قائم اباؤهم واذا رفع النعت الضمير البارز كان حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جاءني غلام امراة ضاربته
هي وامراة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما غلام رجال
ضاربهم كما تقول ضربهما وضربهم ولا تقول ضارباهما ولا ضاربوهم الا على لغة اكلوني البراغيث ويترجح
هنا ايضا ضرابهم على ضاربهم وهذا مذهب سيبويه والمبرد وابي موسى وذهب الاخفش والشلوبين
وطائفة الى ان الارجح الافراد وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت في الجمع كمررت برجال قيام
اباؤهم وجاءني غلمان رجال ضرابهم فالتكسير ارجح وان كان المفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه
وبرجلين قاعد غلمانهما وجاءني غلام رجال ضاربهم او غلام رجال ضاربوهم فالافراد ارجح والمثنى
والجمع مثل ان الافراد فيهما افصح من جمع السلامة تتمة تشتمل على فوائد الاولى قال في البسيط الاسماء
في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف باللام والمضاف
الى واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو
المكني واللام عند سيبويه وما اوقع من الاسماء موقع الحروف كمن وكم وكيف والظروف واحسن
قول الشاعر ما ... الفرج ... اشتغل النحو لا يصف ما يصف
ما ... فقال المعز لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام
وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل انتهى وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا ينعت
ولا ينعت به وهو المضمر وقسم ينعت بنوع واحد وهو اسم الاشارة فانه ينعت بذي ال الخاصة وقسم

نعت المشار اليه وهو ما فيه ال نعت بما فيه ال ويعطف ما فيه ال اسم نعت ثلاثة اشيا
ويشيـ ان اعدها العلم نعت بما فيه ال ويعطف وبالاشارة والى ذا المضاف نعت لنعت
مثله وبما فيه ال وبالاشارة انتهى ويعرف ان اسم الاشارة وما فيه ال ينعتان بالموصول لمعنى
والعلم نعت الموصول والمضاف اليه والعلم [illegible] فيه ال **الثانية** اذا تعددت النعوت
لغير واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو نحو مررت برجلين كريم
وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغنى بالتثنية والجمع عن التفريق نحو مررت برجلين
كريمين وبرجال كرام وغلب المذكر العاقل وجوبا عند الاجمال كمررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة
صالحين والعاقل غلب العاقل من جمع المذكر نقول مررت برجال وافراس سابقين وامتنع سابقات
واختيارا عند التفصيل فتقول مع النعت مررت بعبيد وافراس سابقين ومع عدمه سابقين
وسابقات **الثالثة** اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعناه ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا
فتقول فيما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان
ورأيت زيدا ورأيت عمرا الفاضلين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين وفيما اتحد معناه وعمله
وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا وابصرت
خالدا الشاعرين وسعيت الصبح الى خالد ومشيت الى الكاتبين وخص بعضهم ذلك بنعت
فاعلي فعلين وجرى بعضهم وليس بشيء وان [illegible] الاتحاد في المعنى والعمل واللفظ كلا زيد ورأيت
عمرا او في المعنى والعمل والجنس كهذا [illegible] ضربت زيدا وكذا عمرا او في المعنى واللفظ كاقرر زيد ونصر عمرو او في
العمل واللفظ كهذا [illegible] زيد و[illegible] عمرا وجب القطع اما بالرفع خبرا عن مبتدأ او بالنصب باضمار

فعل

فعل لائق ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة
واحدة هذا ما صحح ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان
معنى وعملا فلا حذف ورد الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فصارا بمنزلة العامل الواحد
عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفق لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز
الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع سواء
اختلف النسبة الى المتبوعين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم زيد عمرا الظريفان
هذا مذهب البصريين وقال الفراء يمتنع الاتباع عند الاتحاد [illegible] الاول وابن سعدان [illegible]
الرابعة يجوز الاتباع والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن مفتقرا ولا مؤكدا قال يونس الا ترحما
نحو الحمد لله الحميد اي هو وامرأته حمالة الحطب اي اذم والمقيمين الصلاة اي امدح واقم الطف بعبدك
المسكين اي ارحم وقال الجمهور بخلاف نعت المبهم كمررت بهذا العالم او النعت الملتزم كقولهم
له بالشعرى العبور والاوطأ ان [illegible] المفتقر او المؤكد نحو العالمين اثنين فلا يجوز فيها القطع فان كان
نكرة اشترط في جواز القطع تقدمه على نعت اخر في الحوار كقول ابي الدرداء [illegible]
[illegible] وان لم تقدم على نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد
فان تعين مسماه بدونها اتبعت كلها او قطعت او اتبع بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع
كقولها

لا يبعدن قومي الذين هم ؛ سم العداة وآفة الجزر ؛ النازلين بكل معترك ؛ والطيبون معاقد الازر ؛

يروى برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس
تنبيه اذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا قاله ابن هشام واطلاق النعت عليه مجاز من باب اطلاق الشيء

جاء ولا زيد الخامسة يجوز فيها عطف النعوت متصلة كانت او مقطوعة قال ابو حيان ويختص
بالواو نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الآية ولا يجوز بالفاء الا اذا
دلت على الاحداث الواقع بعضها اثر بعض كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب
اي الذي صبح فغنم فآب وقال ابن عصفور اذا كانت النعوت مجتمعة في المنعوت في حال واحدة
لم يكن العطف الا بالواو والا جاز بجميع حروف العطف الا حتى وام السادسة تعدد النعت لما اول
لاثنين فاكثر اذا نوع او كان فيه تكرار فرق بينها بالواو نحو ... كقوله
تعالى من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل لا يجب التكرار السابعة يجوز حذف المنعوت
بكثرة ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل نحو وألنا له الحديد ان اعمل سابغات
اي دروعا سابغات او بعض ما قبله من مجرور بمن كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا
فريق اقام او في نحو وما منا الا له مقام معلوم ... او رجل ... فان لم يصلح لمباشرة العامل
امتنع الحذف الا في الضرورة ومن ... ولقد جاءك من نبإ المرسلين اي من نبإ
نبإ المرسلين ... وان لم يكن بعض ما قبله من مجرور
بمن او في امتنع الحذف الا في الضرورة كقوله ... ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل
الثامنة يجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك
وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة الآن جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم ذلك فلا نقيم لهم يوم القيامة
وزنا اي نافعا التابع الثاني من التوابع المعطوف بالحرف ويسمى عطف النسق بفتح السين لان المعطوف
في الكلام الوارد على نظام واحد ومن قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ... والمنسق

حذف المنعوت

حذف النعت

ان توسط

ان توسط احرف العطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاعراب فصار النسق مصدرا بمعنى
النسق بسكون السين فهو مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض كذا في الصحاح قال
بعض الائمة والتعبير بعطف النسق اصطلاح الكوفيين والمتداول للبصريين يعبرون عنه بالشركة
فهو وهو تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع بواسطة الواو والفاء او ثم او حتى او ام
او اما او بل او لا او لكن اخرج ما عدا المحدود ولا يرد التوكيد والنعت المقرونان بحرف
العطف لان التبعية ليست بواسطة الحرف بل هي حاصلة قبله وان لم يوجد حرف ولهذا قال
بعضهم اطلاق العطف في ما بين الصورتين اطلاق مجازي تنبيه عد ابن ... حروف العطف تسعة
باسقاط اما بناء على المختار منها وعلى انها غير عاطفة كما سيأتي ... المفردات الثلاث ...
وليس منها ليس خلافا للكوفيين ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا لصاحب المستوفى
فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب ولا معية خلافا للفراء وهشام وثعلب
من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب ... نحو جاء زيد وعمرو يحتمل
ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو
اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها وانما دلت على مطلق الاجتماع
في الحكم ومن ثم يعطف بها الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد
ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو جمعناكم والاولين فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة
في الكثرة والقلة فجعله للمصاحبة اكثر والترتيب كثير والعكس الترتيب قليل لكون ... احتمال التجرد
من القرائن للمعية ارجحية ... والتقدم ... هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع الاول

ثالث قاله الفارسي وفيه رد لقول ابي حيان من ان قول ابن مالك كون الواو للمعية راجح والترتيب
كثير والعكس قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه
تنبيه تنفرد الواو عن سائر احرف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني
الثلاثة السابقة الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي
ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا اختصم زيد ولا عمرو واما جاز ولا الضالين
لان غير منفي المعنى واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور
وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والثالثة زائدة لامن اللبس الرابع اقترانها
بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت
برجل قائم زيد واخوه وزيد قائم عمرو وغلامه وزيدا ضربت عمرا واخاه السادس عطف العقد
على النيف نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله
بكيت وما بكا رجل حزين ... على ربعين مسلوب وبال ... الثامن عطف ما حقه التثنية
او الجمع كقول الفرزدق ... ان الرزية لا رزية مثلها ... فقدان مثل محمد ومحمد ... وقول ابي نواس
اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ... ويوما له يوم الترحل خامس ... قال ابن هشام ومعنى هذا البيت
يسأل عنه الناس اهل الادب فيقولون كم اقام والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع
وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم
ثم رأيت نقل الدماميني عن بعضهم لذلك نصه على ان الاقامة ثلاث ... التاسع عطف
ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ومن ثم قال الاصمعي في قول

امرئ القيس

امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل الصواب ان يقال بين الدخول وحومل واجيب بانه على تقدير
مضاف اي بين اماكن الدخول فحومل او بان الدخول مشتمل على اماكن والتقدير بين اماكن الدخول اماكن
حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون قال ابن هشام ولهذا شاركت الواو في هذا الحكم ام المتصلة
في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه انتهى واجاز الكسائي العطف
في ذلك بالفاء وثم واو قاله الشيخ وقال الفراء ربما قالوا اختصم عبد الله فزيد العاشر
والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي
مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح
ولم ير كون هذا الحكم الاخير من كلام الناس حتى الاجنبي وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة
خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل محذوف بقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما ... وزججن الحواجب والعيونا ... اي وكحلن العيونا والجامع بينهما
التحسين وقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان اي واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة
ولا الفاء ولولا هذا التقييد لورد واشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الثالث
عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله واولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
عوجا ولا امتا وقوله ... والفى قولها كذبا ومينا ... وزعم ابن مالك ان ذلك يأتي في او وان
منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام والذي يظهر لي انه ... وفيه نظر لامكان ان يراد بالخطيئة
ما وقع خطأ وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله ... عليك
ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف ... الاول اذا كان المعطوف ذا جزء كقوله قطعوا

على الصلوة والصلوة الوسطى الى خمس عشر جاز نصبها ان عطفتها بظرف وعند بعضهم
ومن خلفهم ستة الى تسع عشر جاز حذفها ان امن اللبس كقوله: كيف اصبحت كيف
امسيت مما * يغرس الود في فواد الكريم: اي وكيف امسيت كما قيل ومنه الواو الواو
بذلك نظر في التعبير حكى ابو الحسن اعطاه درهما درهما ... ويحتمل الامرين
والفاء للجمع والتعقيب والترتيب وحسبه ذلك في الكلام ... وثم وتاتي بدل
الفاء كقولهم في حدث ... انها ... مختص ... بعطف
بجمع والترتيب والمهلة وذلك خلاف للجميع وزعم الاخفش والكوفيون انها قد تتخلف بان تقع
زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت
وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير: اراني اذا
ما بت بت على هوى * فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا وخرجت الآية على حذف
الجواب اي لجأوا الى الله واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء وقيل
المزيدة دون ثم ... فدعوى زيادتها ... ثم ومنها الترتيب والمهلة خالف قوم فادعوا انها
لا تقتضيهما تمسكا بقوله: خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين
ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل
صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على ذلك وقوله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا
موسى الكتاب وقول الشاعر: ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده واجيب
عن الكل بان ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم قال ابن هشام وغير هذا الجواب انفع منه

لانه يصحح الترتيب فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين والجواب المصحح لهما ما قيل في الاولى
الاولى ان العطف على مقدر اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية ان سواه
عطف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد ثم دام على الهداية لان الغفران موقوف على
المداومة وفي الرابعة ان آتينا عطف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب
وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن
الرومي: قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم * كلا لعمري ولكن منه شيبان * وكم
اب قد علا بابن ذرى حسب * كما علت برسول الله عدنان * تنبيه قد تقع ثم موقع
الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله: كهز الرديني تحت العجاج * جرى في
الانابيب ثم اضطرب * اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه
قاله غير واحد قال بعضهم والظاهر انه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجري يقعان
في زمان واحد ويجاب بان الترتيب يحصل في اللحظات اللطيفة وحتى للجمع مع الغاية
بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقص ان ينقطع الحكم عنده والتدريج ذهنا بان
ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه
ولو تقديرا كما سيجي بيانه في تقييد المفردات لان شرطها تنبيهات الاول العطف
بحتى قليل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتاتى ذلك الا في المفردات
هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس: سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى
ان جملة تكل مطيهم معطوفة على سريت بهم قال ابن هشام وهذا سهو الثاني اذا

عطف كحتى على مجرور قال ابن عصفور ترجح اعادة الجار فرقا بينها وبين العاطفة نحو مررت
القوم حتى بزيد وقال ابن الخباز بوجوب ذلك وفصل ابن مالك فقال ان لم يتعين
العطف وجبت الاعادة نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره وان تعين له فلا لحصول الفرق
نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله: جود يمناك فاض في الخلق حتى * بائس دان بالاساءة
دينا. قال ابن هشام وهو حسن وجزم بمنع الجمع ورده ابو حيان وقال في المثال يجوز
جاره وفي البيت محمد. الثالث العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو
جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه
ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل. وام نوعان متصلة ومنفصلة وسيأتي بيانهما والجمهور
على ان العاطفة انما هي المتصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل وتختص بالجمل فلا تعطف المفردات
واما قولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل ام هي شاء. وخرق ابن مالك اجماع النحويين
فقال انها تعطف المفردات وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره واستدل بقول بعضهم
ان هنا لابلا ام شاء بالنصب قال ابن هشام فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشاء
ناصب اي ام ارى شاء. وذهب ابن جني الى ان المنقطعة للعطف ايضا وهو ظاهر كلام المصنف
في عده المفردات كما سيأتي ان شاء الله تعالى. واو ذكر لها المعاني احدها الشك من
المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم الثاني الابهام على السامع نحو وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين وقول الشاعر: نحن او انتم الالى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا
الثالث التخيير بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة بان

ام

او

لا يمتنع

لا يمتنع الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد اي جالس جميع الصنفين كما او نحو قوله: نال الخلافة او كانت له قدرا
كما اتى ربه موسى على قدر. الخامس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
قال الفراء وانما جاز الاضراب بكلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على تحزير الناس
مع كونهم عند الله تعالى بانهم يزيدون ثم انهم اخذ في التحقيق بعد ما غلط فيه غيره اي ارسلناه الى
تحزيرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك السادس التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل
او حرف ذكره ابن مالك في بعض كتبه وعدل عنه في بعضها فقال انها للتفريق المجرد من الشك
والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل نحو ان يكن غنيا او فقيرا
نحو قالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم
اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله: كما الناس مجروم عليه وجارم. وقوله: فقالوا لنا
ثنتان لابد منهما * صدور رماح اشرعت او سلاسل انتهى ومنهم من عدل عن العبارتين فعبر
بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ
المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال
بعضهم مجنون فاو فيهما لتفصيل الاجمال في قالوا. تنبيهان الاول لم يذكر المتقدمون لاو هذه
المعاني بل قالوا هي لاحد الشيئين او الاشياء. قال ابن هشام وهو التحقيق وقد تخرج الى معنى
بل والى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من القرائن. الثاني قال ابو البقاء او في النهي
نقيضة او في الاباحة فيجب اجتناب الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا فلا يجوز
فعل احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهي عنه مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره اذا

مثل هذا المعنى الواو لتقييد الجمع وقال ابن بابشاذ بل هي عاطفة ما وهو اهل الشلبيين فاذا جاء والتعميم
من النهي الذي في معنى النفي والنكرة في سياق النفي للعموم لان النفي قبل وجود النهي يطلع مثلا كونها
امرين اعتقد انهما فاذا جاء النهي ورد ما كان ثابتا في المعنى فيصير النفي للقطع واحد منهما فالتعميم
فيها من جهة النهي الداخل وهي مجيء بها فان هو معنى رقيق وقيل لا الاضراب ويستعمل في الكلام عليها
في عطف المفردات وكلا لنفي حكم ما يعطف بها لما قبلها والعطف بها له شروط احدها ان
يتقدمها اثبات نحو جاء زيد لا عمرو او امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او نداء نحو يا ابن اخي
لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلام العرب قال ابو حيان وهو شهادة نفي وقد ذكر
ذلك سيبويه في كتابه والنقل يبادر لم يذكره الا وهو مسموع انتهى وهذا الشرط يعلم من معنى لا الثاني
ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست
عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي الثالث ان
يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل
لا امرأة نص على هذا الشرط السهيلي وتابعه الابذي في شرح الجزولية وتبعهما الشيخ ابو حيان
وقال ابن ... وهو حسن ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم
زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ويرده قولهم جدك لا كدك وقول امرئ القيس
كأن دثارا حلقت بلبونه ** عقاب تنوفى لا عقاب القواعل ** دثار اسم راع
وتنوفى ثنية والقواعل جبال صغار ولكن لنفي حكم ما تلوها واثبات لنقيضه لما بعدها نحو
ما جاء زيد لكن عمرو ولا تهن زيدا لكن عمرا فيستفاد من ذلك تقرير لعدم مجيء زيد والنهي عن

الاهانة واثبات المجيء والامر بالاهانة لعمرو والعطف بها له شروط ايضا احدها ان يتقدمها
نفي او نهي كما مر فان تقدمها قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء وجئت بالجملة فقلت لكن
عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين فان قرنت بها نحو ما قام زيد
ولكن عمرو فقيه اربعة اقوال احدها ما ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها بجملة
على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان
رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف
الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو الثاني لابن عصفور ان لكن
عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان لكن
عاطفة والواو زائدة غير لازمة الثالث ان يليها مفرد فان وليها جملة فهي حرف ابتداء لمجرد
افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها
كقول زهير ** ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره ** لكن وقائعه في الحرب تنتظر ** وزعم ابن
ابي الربيع انها حين تقترن بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه **تنبيه**
ذهب يونس الى ان لكن لا تستعمل قبل المفرد الا بالواو وانها هي العاطفة كما مر قال وما يوجد
في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل
سيبويه في امثلة العطف الا بولكن وهذا من شواهد عدالته وكمال امانته لانه يجيز العطف بها
غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب نقلا وتبعه ابن مالك
على ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل كما تقدم بيانه وعلته في قوله ان سيبويه يجيز

العطف بها غير سيبويه أو لا نحو فقد تقدم ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه في ذلك وعطف
الفعل الماضي والمضارع على اسم مشابه له في المعنى كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فأثرن به
نقعا وقوله صافات ويقبضن فعطف في الاولى أثرن وهو فعل ماض على المغيرات وهو اسم فاعل
مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات
لانه في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل أثرن بمثيرات ويقبضن بقابضات أي
بالعكس أي يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله
يا رب بيضاء من العواهج أم صبي قد حبا أو دارج فعطف دارج على حبا وهو ماض
لتأوله بدارج أو يحبو باب والعواهج ... جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من
الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة الطويلة العنق وقول الآخر بات يغشيها بعضب باتر يقصد في
أسوقها وجائر فعطف جائر على يقصد وهو مضارع لأن قوله جائر بمعنى يجور أو يقصد بمعنى قاصد وجعل من
ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وجعل الزمخشري عطف مخرج
على فالق في قوله فالق الحب والنوى ... ورجح قول ابن مالك سلامته من الفصل بين المتعاطفين
بجملة وذكر الشيخ ... ورجح قول ... الزمخشري بعدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين
تنبيه قال بعضهم في نظير هذا الموضع اقتضى اقتصاره على جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه
على ما ذكر ان غير ذلك من تخالفهما لا يجوز كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وعطف
الخبر على الانشاء وبالعكس انتهى وفي اقتضائه ذلك نظر ... وعطف الاسمية على الفعلية
وعكسه فيه ثلاثة أقوال تقدم الكلام عليها في باب الاشتغال وأما عطف الخبر على الانشاء وعكسه

فقال

في المغني تبعا للبيانيين وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح
الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى قال السيد البدر في شرحه وحاول
الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين كلام النحاة والبيانيين فقال ما قاله
البيانيون يتفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه والخلاف بين الفريقين لانه قد كان
جوازه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى ومما اختلف في جوازه من تخالف المتعاطفين عطف الماضي
على المضارع وبالعكس فمنعه الجمهور الا اذا اتفقا زمانا كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم
النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار
ويجعل لك قصورا واجازه الرضي مطلقا قال يجوز لم يقعد زيد ولا قعد غدا وبالعكس وهو
ظاهر عبارة ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فان قلت الاشارة المذكورة ليست من عطف
الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت أجيب بانه لما كان الغرض انما هو عطف الفعل
وكان فاعل الفعلين متحدا صح كونها من عطف الفعل ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستترا لانه لما كان كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه
فاعل وهو كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كرهوا العطف
عليه فلم يستحسنوه الا بعد الفصل بينه وبين ما عطف عليه بتوكيده بالضمير المنفصل او لكونه
كانه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في الحقيقة على المتصل او مع فاصل ما
أي فاصل كان او مع توسط لا النافية بين العاطف وهو الواو والمعطوف فيكتفى
بذلك عن الفصل بين المتعاطفين بالضمير المؤكد مع ذلك فالتطويل الذي كثير من سورة البقرة

[illegible] على ترتيب [illegible] معطوف على [illegible]
ضمير مرفوع متصل بارز وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل كما في اسكن أنت وزوجك
الجنة ومثل الفصل [illegible] [illegible] بينكم [illegible]
[illegible] **أو فاصل ما** ومن صلح [illegible] معطوف على الواو [illegible] وحسن [illegible]
الفصل بينهما [illegible] **ما أشركنا ولا آباؤنا** [illegible] معطوف على نا وحسن [illegible]
[illegible] العاطف وهو الواو والمعطوف [illegible]
عليه [illegible] مررت برجل سواء والعدم
[illegible] والعدم معطوف على [illegible]
[illegible] العطف على [illegible]
[illegible] المنفصل [illegible] كان أو منصوبا [illegible] جواز العطف عليه
[illegible] المرفوع [illegible] المنفصل المنصوب يحسن العطف عليه [illegible]
[illegible] المرفوع يعطف على الظاهر [illegible]
[illegible] العطف على الظاهر [illegible]
[illegible]
الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم [illegible] العطف [illegible]
[illegible] **وعطفك الفعل على الفعل يصح** [illegible]
[illegible]

[illegible] الفصل المتصل [illegible] العطف [illegible]
[illegible] العطف عليه [illegible] العطف على [illegible]
[illegible] العطف [illegible] وذلك والمال
[illegible] المرفوع المتصل
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بالضمير المنفصل [illegible]
[illegible]
[illegible] الكوفيون ويونس والأخفش [illegible] وجوب ذلك [illegible]
[illegible] ابن مالك [illegible]
ذلك [illegible] الكلام قال ابن مالك [illegible] **وعود خافض لدى عطف على**
ضمير خفض لازما قد جعلا **وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا**
[illegible] وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام
[illegible] العطف [illegible] سبيل [illegible]

وفي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة وقد نقل الأخفش ويونس وغيرهما
ومن مؤيدات الجواز أيضاً قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بخفض الأرحام وهي أيضاً
قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش والجحدري وابن [illegible] ومثل هذه
القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره وفرسه رواه قطرب بجر فرسه ومثله ما أنشده سيبويه من قول
الشاعر شعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب انتهى
وقال ابن هشام في شرح كلامه لا يبعد أن يقال في هذه المسألة أن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة
الخافض غير جائز في القياس وما ورد في السماع محمول على شذوذ واضطرار كما اضطر في مواضع أخر
نحو أكل يوماً شحمه والأسود آخره وكقولهم أمرر بحتى فلان الاصابع فطالع وقولهم كم درهم اشتريت ثوبك
على ما رآه سيبويه من أن الجر فيه بعد كم بإضمار من لا بالإضافة انتهى تنبيهات الأول محل الخلاف
إذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهراً فإن كان ضميراً كمررت بك وبه وجب إعادة الخافض
اتفاقاً الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة لا يجب فيها إعادة الخافض قال البدر الدماميني في التسهيل
لنا ما يمكن أن يحمل عليه قوله في صورة يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض
لفظاً قال السمين [illegible] وذلك [illegible] عجبت منها وأنه يحمل [illegible]
مطرد بلا خلاف كما تقرر الثالث قيل ينبغي أن يقيد العطف على الضمير المجرور بأن يكون الحرف غير
مختص بالضمير احترازاً من لولا على مذهب سيبويه فإنه يجوز عطف الظاهر على مجرورها كلولاك
وزيد [illegible] على زعم أن العطف بضمير الرفع [illegible] نظراً إلى المراد في شرح التسهيل
وفي المغني لا يبحث [illegible] الكلام على اشتراط الاتحاد في بعض المعمولات من الوهم قوله

المجرور ثم

بعضهم

بعضهم في لولاي وموسى أن موسى محتمل للجر وهو خطأ لامتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار
ولأن لولا لا تجر الظاهر [illegible] لم تعمل الجر فكيف [illegible] ولم تعد [illegible] مسئلة [illegible] الضمير
مجرور ولا يمتنع أن العطف عليه اسم مجرور [illegible] لا يمتنع أن العطف عليه
اسم مرفوع لأن لولا تحكم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يمتنع في كون الاسم مجروراً عن العوامل
اللفظية كهذا ما يشبه الزائد ولا عطف على معمولي عاملين مختلفين على القول المشهور
من سيبويه أقوال في جميع الصور إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وأن في الدار زيداً والحجرة
عمراً من الصورة تقديم المجرور في المعطوف عليه وغير المرفوع أو المنصوب والإتيان بالمعطوف
على ذلك الترتيب فإن العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز في هذه الصورة فقط وهو رأي
الأعلم وابن الحاجب وعزي إلى الأكثرين [illegible] الأعلم الجواز باستواء آخر الكلام وأوله لتقديم المجرور
على المرفوع [illegible] آخر الكلام وأوله كزيد في الدار والحجرة عمرو ولم يكن قال الرضي وغيره يجوز
مثل قولك زيد خرج غلامه وعمرو أخوه وأن زيداً خرج وبكراً أخوه لاستواء أول الكلام وآخره وهو
الأكثر ونقل ابن الحاجب أن الذي ثبت في كلامهم [illegible] بالاستقراء أن العطف على معمولي عاملين
هو المضبوط بالضابطة المذكورة فيجب أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره أي العطف على معمولي عاملين
مختلفين مطلقاً خلاف الأصل فإن اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها انتهى ولم أر من
[illegible] الأعلم من تجويز الصورة التي المذكورة [illegible] لكنه [illegible] الأشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة
المعينة بالجواز دون غيرها وإذا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين خلاف الأصل فعلا
[illegible] وأما المانعون مطلقاً [illegible] القول الثاني الجواز مطلقاً حكاه الفارسي

قرئ بالجر وان احتج عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين
وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء
من رزق فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة
لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأها حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والتمسك
بالقراءتين في آيات الثالثة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها
مناب ان وفي وبقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اقام
الواو مقام كل وتحسبين وبقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فنابت مناب كل وما وهذا كما تراه
لا يدل على المطلوب بتمامه لانهم لم يجوزوا الا ان تقدم المجرور كما تراه في الآية والبيت والمثل المجرور
فيها متقدم الثالث المنع مطلقا وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من متقدمي
البصريين وصححه ابن مالك وعللوه بان العاطف نائب عن العامل وهو ضعيف من ان يقوم مقام حرفين وان
[illegible] نيابة فلم يقووا ان يقوم مقام عاملين [illegible] ولولا ما توهم الجواز فيها ولولا الا بتقدير في فالعمل لما [illegible]
نائب مناب العامل واحد وهو الابتداء او ان وما [illegible] آيات على التوكيد للاولى [illegible]
تقدير مبتدأ اي هي آيات وعليها الليب في مقدر [illegible] البيت والمثل فعلى [illegible] كل
نار توقد في الليل نارا ولا كل سوداء تمرة وكذا يقدرون الجار في كل صورة توهم الجواز قال ابن
هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن قال بقوله هون عليك فان الامور
بكف الاله مقاديرها فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها فان قاصرا عطف على
مجرور الباء فان كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا

لقاصر لزم عدم الارتباط بالجزء اذ التقدير حينئذ فليس منهيها بآتيك ولا قاصر مأمورها عنك وقد يجاب
بان الباء زائدة ولما كان الضمير في مأمورها عائدا الى الامور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الامور
الرابع الجواز ان كان احد العاملين جارا او حرفا واستثنوا تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو ام لا نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور المعطوف سواء تقدم
على المعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام لا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تأخر
نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس الجواز في غير العوامل
اللفظية والمنع فيها وغير اللفظية هي الابتدائية نحو زيد في الدار والقصر بكر لان الابتداء رافع لزيد
والبكر فكان العطف على معمول واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وهو قول ابن طلحة السابع
الجواز في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لانه عارض في الحكم للاول نحو ليس زيد بعالم ولا فارغ اخوه
وما ضرب من رجل زيد ولا امرأة بكر وانما يمتنع في اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا قول ابن [illegible] وقيد
بتقييد المسألة بعاملين لان العطف على معمولي عامل واحد وعلى معمولات الاكثر من عاملين
قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس
وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف
على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر الثالث من التوابع
التأكيد بالهمزة وهو لغة في التوكيد على القياس [illegible] التوكيد ايضا وهو الافصح
تابع وهذا كالجنس يشمل جميع التوابع يقيد يقرر المتبوع اي يقرر مفهوم [illegible]
او يقرر شمول الحكم لافراده افراد المتبوع ومعنى التقرير هنا ان يكون مفهوم التأكيد

وسواه وما جاء في التبوع ويكون لفظ المتبوع محالا يجبر به كما كان نفسه في جاءني زيد نفسه فلو ذلك جاز
ان يتوهم ان يكون الجائي نفسه او نفس غيره وكذا كان نحو الشمول الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم
اذ لا يجوز ان يكون القوم اشارة الى الجماعة بعينها فيكون حقيقة في عمومهم ثم ان التاكيد يقرر ما ثبت في المتبوع
ودل عليه بحيث يستقر المعنى بحيث لا يظن به غيره وبهذا خرج ما عدا المحدود من التوابع اي النعت غير
التوكيدي والعطف بالحرف ظاهر واما النعت التوكيدي نحو نفخة واحدة فان واحدة وان قررت
تقرير مفهوم المتبوع وهو الوحدة لكن هذه الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع لدلالته على معنى في متبوعه
واما عطف البيان فهو ليس بموضوع لتقرير لفظ المتبوع فزيد في نحو جاء العالم زيد ودلالة العالم بحيث يدل
على بعض مدلوله في ذلك مع ... الاشتراك نحو قسم ... ابو حفص عمر ... فرضا ان ابي حفص ليس
من جمع بعض الاشياء او تشبه كما قيل ونحوه دلالة المتبوع عليه بهذا الاعتبار فان دلالته عليه انما
استفيدت من خارج وهو علم المخاطب او السامع بوضع هذه الكنية لمسمى بهذا الاسم والا فابو حفص
مثلا لا يدل على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فالمتبوع فيه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم
ان الابدال التقرير معناه التقرير باعتبار ان البدل فائدته التقرير للمتبوع من حيث هو متبوع تحقيقا
قوله او شمول الحكم لافراده يعني للاحتراز به عن شمول البيان فائدة التوكيد فتقرير المتبوع بحيث يتقرر
في ذهن السامع بان لا يظن غفلة عن سماع اللفظ او بان لا يتوهم كون ذكر المتبوع غلطا او كونه مجازا
سواء كان منسوبا او منسوبا اليه وتقرير شمول الحكم لافراده بحيث يتقرر في ذهن السامع ان لا يتوهم
ان الحكم انما هو على بعض افراد المتبوع وحكم على الكل تجوزا لعدم الاعتداد بمن لم يحكم عليه فاذا كان
توهم المجاز ثبت الحقيقة وسببا تقديرها ان ما يدفع به كلا من هذه التوهمات من الفاظ التاكيد ذكر

ان ... يفيد تقرير المتبوع ... ذكر الشمول لظهور ان جاء القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع باعتبار توهم كون المراد
بالقوم البعض فذكره انما هو زيادة توضيح **وهو اي التاكيد اما لفظي وهو** اي التاكيد اللفظي
اللفظ المكرر بعينه كجاءني زيد زيد او بموافقته في المعنى كحقيق بجدير او ... لست ... ويجب
اوله ان نسبه وان لم يكن ... الاول معترض ... الى الاول التنبيه الكلام لفظا وتقويته معنى كو
حسن ليس بمشتبه ان ... التاكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع عن
اللفظ ولا يجدي ... التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك قلت
ضرب عمرو فقلت نفسه ... ان المذكور عمرو وكذا ان ... الغفلة عن سماع لفظ زيد
... عند ارادة دفع ظن السامع التجوز في المنسوب كزيد قتيل قتيل فقد يتوهم السامع ان المراد
بالقتل الضرب الشديد واما عند ارادة دفع ظنه التجوز في المنسوب اليه فيجوز اللفظي كضرب
زيد زيد ... من القوم ... المعنوي ... **تنبيهان الاول** التاكيد اللفظي
يجري في الاسم ... كما مر ... الالفاظ ... في الفعل ... لفظ نحو قام قام زيد
... سكت زيد ... كذلك ... قوله ... ان كانت ...
... كقوله ... ليت ... والالف ... لك ...
لك ... فان كان التاكيد ضميرا متصلا او حرفا غير جواب لم يعد الا مع ما دخل
عليه ... اگر سنگ اگر سنگ ... ان زيدا ان زيدا قائم او ان
زيدا ان زيدا قائم او مفصولا ... عطف ... كقوله ... ليت ... حال
... وقوله ... لا ... ما من ... ولا يجوز اعادة ...

دون فصل الا فرد ورد كقوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشري
وابن هشام والزمخشري ان زيدا ان زيدا قائم قال ابن مالك وهو مردود لعدم الاسم [illegible]
بعضه [illegible] الجملة قوله ان الكريم وابن الكريم [illegible] فذي الفرد [illegible]
اتاك اتاك [illegible] الجواب [illegible] [illegible] لا [illegible] الا [illegible] [illegible]
[illegible] قوله ثم [illegible] فالذين فيها [illegible] وفي الاكثر اقتران [illegible] التوكيد
بالعاطف [illegible] كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون [illegible]
والله لا [illegible] قريش والله لا [illegible] قريش والله لا [illegible] قريش ويجوز ترك العاطف عند
ايهام التعدد كقولك ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب [illegible]
[illegible] واحدهما من الاخرى والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا قرن التوكيد
بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف نسق قال [illegible] انه عطف نسق وان افاد التوكيد
وزعم ابن مالك انه توكيد لفظي [illegible] فيه الفصل بالعاطف [illegible] [illegible] انواع التوكيد
[illegible] ابن مالك [illegible] العطف [illegible] العطف [illegible] التعدد [illegible]
ان الحاق العاطف [illegible] وان كان المؤكد [illegible] ضميرا او ضميرا متصلا
منفصلا [illegible] الاداة [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] منفصلا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا [illegible] التكلم
والافراد والتذكير وضدها كقمت انا واكرمتني انا ومررت بك انت [illegible]

[illegible] وجاز [illegible] التوكيد المنفصل [illegible] ثم [illegible] الثاني [illegible]
التوكيد ثلاث مرات قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفق الادباء ان التأكيد [illegible]
[illegible] والتكرار لا يزيد على ثلاث مرات قال واما قوله فبأي آلاء ربكما تكذبان
[illegible] السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل آية قيل فيها فبأي آلاء ربكما تكذبان [illegible] السورة [illegible]
[illegible] [illegible] ذكره قبل هذا القول ثم [illegible] [illegible] فبأي آلاء ربكما [illegible]
[illegible] ان [illegible] وكذلك [illegible] [illegible] في سورة الرحمن [illegible]
[illegible] قوله [illegible] وان كان هو المقدم في التوابع كما قال ابن [illegible]
لطول الكلام فيه والفاظ محصورة وهي النفس والعين ويكون لرفع توهم المتكلم [illegible] السامع
التجوز [illegible] المنسوب اليه [illegible] اذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه وهو الحقيقة
وان يكون امر بقطعه ونسب اليه لكونه سببا [illegible] وهو المعنى المجازي فاذا قيل نفسه او عينه ارتفع [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] [illegible] النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا اريد بها الحقيقة
[illegible] بالنفس الدم [illegible] العين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] التوكيد [illegible] [illegible] [illegible] المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع
[illegible] النفس والعين [illegible] والتثنية كالجمع فيجمعان في توكيد الاثنين [illegible]
[illegible] توكيد [illegible] تقول جاء زيد نفسه او عينه [illegible] [illegible] والزيدان
انفسهما او اعينهما والهندان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات
انفسهن او اعينهن [illegible] الاول [illegible] [illegible] [illegible] توكيد الاثنين

وهو صريح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح بعضهم بجواز الاوجه الثلاثة
وبه جزم ابن هشام في شرح الشذور وقال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلاث لغات افصحها
الجمع ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الثلاثة في قطعت رؤس الكبشين انتهى
وانما اوثرت التثنية لكراهة اجتماع مثنيين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية
جمع في المعنى وفي الجمع وشرحه جوز ابن مالك وولده تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين
نحو قام الزيدان نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين
انتهى وفي شرح الكافية للرضي وقد جاء نفساهما وعيناهما وحكاه ابن كيسان عن بعض العرب
الثالث مثل النفس والعين في جواز الاوجه الثلاثة ما اضيف الى متضمنه من مثنى لفظا نحو
قطعت رؤس الكبشين اي راسيهما او معنى كقوله ا كفى عن الافواه عند عز [illegible]
فاعرفنا افواها عند عزهما فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد
صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايمانهما ومن الافراد
بدت لهما سواتهما ومن التثنية قراءة الجمهور [illegible] وطرد ابن مالك قياس الجمع والافراد
ايضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور
قياس الجمع لكراهة اجتماع مثنيين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان لا يكون لكل واحد من المضاف
الا شيء واحد لانه اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين الا التثنية دون الجمع
والافراد للالتباس الثالث لا يجمع النفس والعين في التاكيد الا جمع قلة فلا يؤكد بنفوس
ولا بعيون قال المرادي في شرح التسهيل ينبغي ان يعد جميع الفاظ فعل فان يجب جمع

عن ان ذلا يؤكد به وهو خصه الدماميني في شرح العمدة وابن مالك وفي شرح المفصل ونحوه ابن الخباز
اليمني في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم النفس على العين لان النفس
بخلاف ذلك فان النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة لها من الجارحة المخصوصة قاله
بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر فتامل الخامس يجوز ان تزاد الباء فيهما كما
زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التوكيد فان جاءوا باجمعهم فليس من التوكيد
لان الباء لا تزاد فيه ولانه بالضمير ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة وكان يقع مستقلا
وكان ورود مجرورها غالبا وبدون الضمير واجب وانما هو بضم الميم لا بفتحها وجميع ذلك
جمع على حد قولهم فلس افلس والمعنى جاءوا بجماعتهم وحسن جمعهم مجازا يدل على قوله تم والطاقات
غير النفس بالنفسين وفيه نظر سيأتي في جانبه وكلا وكلتا للمثنى مذكرا ومؤنثا ويكونان لتقرير
شمول الحكم عند ارادة المتكلم ودفع ظن السامع ان تجوزا في الحكم لاحد الجزئين المتعدد وانما المراد
بعضه نحو في الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما قال السعد التفتازاني وفي كون نحو ذلك لدفع
توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول
انتهى الا ان يحقق ان الفعل الصادر عن احد المصاحبين قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من الملح الاجاج دون العذب الفرات قلت كيف وكلاهما يرفع
مثل هذا انتهى وبعضها اطلاق المثنى على الواحد ممنوع فان العرب كثيرا ما تطلقه عليه مجازا الا ترى
الى قول الشاعر فقلت ادفع عن قلبين اما بما وحلن مرى راسيان بمالا انا فلق
فاقلبين وراسيين على حمل ما قبل وراسه مجازا كما قيل فيه نظر فانه لم يطلق الا على كل

ورا شیان بقا راه من غیر التعب رتبة اخری مع کل منهما بل الف مرارة مرة احوال تقل وذا نه تقا وورا نه ثم الحق
علیهما فاقلین ورا شیان من باب التغلیب کالعمرین والقمرین کما قرره فی قول الفرزدق عشیة
سال المربدان کلاهما قالوا انما هو مربد واحد لکنه ثناه بما حوله مربدین مجازا فلا حجة فی البیت علی
اطلاق المثنی علی الواحد فتدبر **تنبیهات الاول** کما یؤکد بکلا وکلتا المثنی یؤکد بهما فی معناه
کجاء زید وعمرو کلاهما وزینب وهند کلتاهما فقوله بکلا وکلتا للاثنین بدل قوله المثنی لکان
اولی **الثانی** ذهب الفراء والفارسی وجماعة الی ان کلا وکلتا لا یؤکدان ما لا یصح وقوع الواحد
فلا یجوز ان یقال اختصم الزیدان کلاهما لانه لا یحتمل ان یکون المراد اختصم احد الزیدین فلا فائدة فی التوکید وفیها
الجمهور الجواز ومنهم ابن مالک فی التسهیل واختلف النقل عن الاخفش واحتج المجیز بان العرب
اتی بالتوکید حیث لا احتمال کقوله القوم کلهم اجمعون اکتعون فان کیدا باجمع واکتع بعد کل لا یرفع
بها احتمال لرفعه بکل قال ابو حیان والجواب ان المعز اذا کان یفید اللفظ حقیقة فلا حاجة
للفظ آخر یؤکده الا اذا ورد فی روایة من العرب ولم یسمع من العرب التوکید فی ذلک **الثالث**
یشترط فی التوکید بهما اتحاد معنی المسند فلا یجوز مات زید وعاش عمرو کلاهما وهل یجوز اختلاف
اللفظ مع اتحاد معناه نحو ذهب زید وانطلق عمرو کلاهما قوم یجوز ذلک ابن مالک تبعا للاخفش
وقال ابو حیان انه یحتاج فی الصحیح سماع من کلام العرب نحو ذا وانما … والذی یقتضیه القواعد
المنع لانه لا یجمع العاملان علی معمول واحد فلا یجتمعان فی تاکیدهما **الرابع** قال ابن هشام الظاهر ان التوکید
بعد ارادة المجاز ولا یرفع السهو والغفلة فی الاتیان بالفاظ متعددة ولو قصد رفعه لا اول … التوکید
کما لا یتم اختصم الزیدان کلاهما الا تری الی قول الفرزدق * عشیة سال المربدان کلاهما * وانما هو

مربد واحد فیه وما حوله مربدین مجازا فعلم ان التوکید لا یمنع ان یکون فی المؤکد مجاز انتهی قلت وفیه
نظر اما نحو اختصم الزیدان کلاهما فقد علمت ان الجمهور علی جوازه واما قول الفرزدق فلیس المراد
بالتوکید فیه رفع ارادة المجاز فی نفس المؤکد بل رفع ارادة تجوز فی نسبة الفعل الی مدلول المؤکد
المتعدد فان التاکید بکلاهما فیه ان شمول الحکم بالسیلان للمربدین وما حوله لئلا یتوهم ان
السائل انما هو المربد وصح لکنه حکم بالسیلان علیهما ومع ما حوله مجازا وهذا نظیر قولک … الزیدان
کلاهما وکشف القرآن کلاهما واما ارادة المجاز فی المؤکد نفسه فهی مقصود المتکلم کیف یجوز فیه
وکل وجمیع وعامة لغیره ای لغیر المثنی **من ذی اجزاء** مفردا کان او جمعا
قال بعضهم ان الکلیة والاجتماع لا تتحقق الا فیه ولا حاجة الی ذکر الافراد لان الجمع انما یحیط
افراده مجتمعة ولم یقصر اجزاء لا یصح تأکیده بکل وجمیع **لیتهن یصح افتراقها** ای الاجزاء نحو جاء القوم
کلهم او جمیعهم او عامتهم فالقوم ذو اجزاء یصح افتراقها وهی زید وعمرو وبکر وغیرهم ولا یجب
… افتراقها حتی کهذا المثال بل یجوز **ولو کان حکما نحو اشتریت العبد کله** او جمیعه
او عامته فالعبد ذو اجزاء یصح افتراقها باعتبار الشراء مثلا وان لم یصح افتراقها باعتبار ذاته
بخلاف جاء زید کله فانه لا یصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حکما وانما یؤکد بهذه الالفاظ ذو اجزاء
کذلک لانها انما تکون لنفی عدم شمول الحکم فما لم یکن المؤکد کذلک لم یمکن توهم ان المراد الحکم علی
البعض وانما حکم علی الکل تجوزا **ویتصل** ای الفاظ التوکید المعنوی **بضمیر** عائد الی المؤکد لفظا
لیحصل الربط بین التابع والمتبوع **مطابق للمؤکد** فی تذکیره وتانیثه وافراده وضده نحو
جاء زید نفسه وهند نفسها والزیدان کلاهما والهندان کلتاهما والزیدون کلهم والهندات

كلهن وكذا البتة وليس من التوكيد بجميع قوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا فإنه حال ولا من التوكيد بكل
قراءة بعضهم إنا كلا فيها خلافا للفراء والزمخشري لعدم الضمير فيها بل الصواب أن كلا حال من ضمير الظرف المرفوع أو
بدل من اسم إن لأن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا للإحاطة نحو قمتم ثلاثتكم
وبدل الكل لا يحتاج إلى الضمير ويجوز أن يكون كلا حالا من العوامل إذا لم يتصل بالضمير نحو جاء كل القوم ويكون مجيئها
بلا كلا في هذا الكلام فلا يجوز إلا في الضرورة وخرجها ابن مالك على أن كلا حال من ضمير الظرف
وفيه ضعف من حيث تقدم الحال على عاملها الظرفي ونحوه كقول بعضهم مررت بهم كلا أي جميعا وتقديم
الحال على عاملها الظرف قال ابن هشام في المغني **تنبيه** التوكيد بجميع غريب ولذلك
أهملها أكثر النحويين ومن التوكيد بجميع قول امرأة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان
جميعهم وهمدان [illegible] قال ابن مالك والتوكيد بها مع المؤنث والمذكر فيقول اشتريت
الأمة كلها والعبد عامة كما قال [illegible] ويعقوب وفي الإيضاح عن المبرد نظير عامة في التأكيد
أجمع [illegible] ويكون بدل البعض من كل لا توكيدا وفيه تخصيص لا تعميم وقد يكون [illegible]
تفيد تفرقا فلا تفيد توكيدا كقولك [illegible] من هؤلاء أجمع وعلى هذا يتبع عند
إرادة تقوية التوكيد **كلا بأجمع وأخواته** وهي أكتع وأبصع وأبتع قال [illegible]
المؤكد في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله أجمع أكتع أبصع أبتع
والأمة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون والنساء
كلهن جمع كتع بصع بتع وأما التثنية فقضية إطلاقه أنها لا تثنى فيها وهو مذهب الأخفش
والكوفيين قال ابن خروف ومن ادعى التثنية فقد تكلف ما ادعى إلا دليل عليه والمنع مذهب جمهور

البصريين

البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لأنه لم يسمع وفي الجمع [illegible] أجمع والصيغة التوكيد وأقوى
فيه خلافا للكوفيين **تنبيهات الأول** الجمهور على أنه لا يؤكد بأجمع دون كل اختيارا والثاني [illegible] كما قال
أبو حيان من جوازه لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى لأغوينهم أجمعين وإن جهنم لموعدهم
أجمعين إلا أن [illegible] من الجنة والناس أجمعين وفي الحديث فله سلبه أجمع فصلوا جلوسا أجمعين
قال أبو حيان ولا يتم دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لأن النفس يجب تقديمها على العين
إذا اجتمعا ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد قاله في الصحيح **الثاني** لا يؤكد بأخوات أجمع دونه
عند الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين بقول الشاعر [illegible] يا ليتني كنت صبيا مرضعا
وقول الراجز تحملني الذلفاء حولا أكتعا وقول الآخر [illegible] تولوا بالدوائر [illegible]
[illegible] وحملها الأولون على الضرورة **الثالث** اختلف في هذه الكلمات
عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبلها أم جميعها توكيد للمؤكد الأول قال الرضي قال ابن برهان
إذا قلت جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكلهم توكيد للقوم وأجمعون
توكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تأكيد للمؤكد الأول كالصفات
المتتالية انتهى قلت والمفهوم من كلام بعض النحاة قول ثالث وهو أن أجمعين توكيد لما قبله وما
بعده توكيد له **الرابع** قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز أن يجمع بين جميع ألفاظ التوكيد
في تركيب واحد وذلك على طريقة التأكيد وما أظن العرب فاهت بجمع الجميع وإنما هذا قياس
من النحويين انتهى وقال في التذكرة نقلا عن ابن عصفور إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس
فالعين فكل فأجمع فأكتع فأبصع فأبتع وإن شئت قدمت أبتع على أبصع [illegible]

النفس اجيب بان ما قربها الى العين فلذلك واجمع لم يثبت بكتع وما بعده دون ذلك توكيد اجمع
فلا يؤتى به دونها انتهى وقال الرضى المشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء
بجميع ثم تأتي باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تأخير اجمع عن
اخواته وقال ابن كيسان تبتدأ بايتهن شئت بعد اجمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات
اجمع اتباع لها على معناها اذا افردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان
والاكثرون على ان اكتع مأخوذ من حول كتيع اى تام والبصع من تبصع العرق اى سال قال الرضى المشهور
البصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة انتهى وفي القاموس تبضع العرق تبصع وبالمعجمة اصح وابتع
من البتع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة
مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنى التوكيد
بالتأمل الصادق السادس الجمهور على انه لا تعرض في اجمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معناه
ومعنى كل سواء وذهب الفراء والزجاج والمازني والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في
وقت الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين واذا قيل اجمعون افاد
ان قيامهم في وقت واحد وان هذا هو السبب في ذكر اجمعين بعد كل في الاية ورد بقوله تعالى
لاغوينهم اجمعين فان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد قال بعض المحققين ومن قال
بافادته الاجتماع لاحظ انه بحسب الاصل الاشتقاقي يدل على الاجتماع فلا يبعد قصده ذلك
المعنى مع قصد المبالغة تكثيرا للفائدة انتهى وهذا التوجيه الحسن لا يخرج به من توجه
عن الرد عليهم بنحو آية الاغواء فقد اعترض السابع الفاظ التوكيد معارف لانها اضيف

الى الضمير

الى الضمير لفظا وهو ما عدا اجمع واخواته فتعريفه ولان اجمع واخواته اعلام على الاحاطة ونسب الى سيبويه والى
انه بالعلمية على ما مر انها علم جنس قاله الحفيد ابن مسعود والقزويني في البديع وتعريفها كتعريف اسامة انتهى وكون
هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قاله المرادي في شرح الالفية ما لم يكن
الاول ولا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوي الا مع الفائدة بذا ذهب اليه الكوفيون والاخفش
واختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحة السماع به ولان فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد
جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله اجمع رفع احتمال بفعل التوكيد قال ابن هشام في الاوضح وهذا الصحيح
هو الصحيح ومن ثم اى من اجل اشتراط الفائدة في توكيد النكرة امتنع رأيت رجلا
لعدم الفائدة وجاز اشتريت عبدا كله وصمت حولا كله لحصول الفائدة فان الشراء يتعلق
ببعض العبد والصوم قد يتعلق ببعض الحول والتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضى وهذا الاشتراط
تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور
البصريين قالوا لان الفاظ التوكيد معارف فلا تجري على النكرات واحتج المجيزون بالسماع كقول
الراجز يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الآخر قد صرت البكرة
يوما اجمعا وقول الآخر اوفت حولا كاملا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت
عدة حول كله رجب قال ابن مالك لو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بان يستعمل
قياسا فكيف به واستعماله ثابت انتهى قال في الهمع والمانعون مطلقا يقولون ما ورد
من ذلك محمول على البدل او النعت او الضرورة انتهى وخص ابن ابي الربيع والشذوذ والمثال ما جاء
من ذلك في الاضحى كقول عائشة ما رأيت رسول الله صام شهرا كله الا رمضان بيتها

الاول قال غير واحد تحصل الفائدة في توكيد النكرة بان يكون المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ
الاحاطة كالشهر والمذكور وفسر المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر
وحول وقيل المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وحول وسنة والحق ان الفائدة
قد تحصل مع غير ذلك ايضا كما في [illegible] فلا يتعين التحديد [illegible] قالوه **الثاني** نقل غير واحد
الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم تفد واعترض بان حكاه ابن مالك في شرح التسهيل ان بعض
الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افادت او لم تفد لكن قال ابن هشام في حاشية التسهيل في النقل عن
ابن مالك لم اقف عليه من غيره وفيه انه استخرجه من جواب بعض الكوفيين لكن كل توكيدها
في قوله [illegible] كلها الا قليلا ولا نسلم ان توكيدها بالا تفيد ثم كيف يجري قبل التكلم الترجيح اعترافه
انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى المسئلة الثانية **اذا اكد**
الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس او بالعين
توكيده بالضمير **المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم** وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن
انتن انفسكن **وقم انت نفسك** وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك كراهة ايهام فاعلية
عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل هند خرجت نفسها او غضبت [illegible] نفس الحياة
واجروا ما لا لبس فيه مجرى ما فيه لبس وبهذا يبطل قول من قال ان الفصل للتوكيد وانما ذلك في العطف
فاعترض بان الفصل لا يرفع الابهام المذكور الا ترى انه لو قيل خرجت هي نفسها لكان الايهام باقيا
وخرج بقيد الضمير المرفوع الضمير المنصوب والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو رايتهم
انفسهم ومررت بهم انفسهم وبالمتصل المنفصل فيؤكد بهما بدونه ايضا نحو انت نفسك قائم ويفيد

النفس

النفس والعين بغيرهما فيؤكد به المرفوع المتصل بغير شرط كقاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس في ذلك
قوله **الرابع من التوابع البدل** والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالترجمة
والتبيين وفي نقل الاخفش وقال ابن كيسان يعبرون عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود
بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تقوية الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد
الحكم الى المحكوم عليه مرتين **وهو** في اللغة العوض وفي الاصطلاح **التابع** وهو كالجنس يشمل جميع
التوابع وقوله **المقصود اصالة** بفتح الهمزة **بما نسب الى متبوعه** خرج به ما عدا البدل من التوابع اما النعت
والتوكيد فظاهر واما البيان والمعطوف بالحرف فانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى
متبوعيهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يتأتى في جميع اقسام المعطوف بالحرف
لصدق التعريف على المعطوف ببل في نحو قولك جاء زيد بل عمرو لانه مقصود اصالة بما نسب
الى متبوعه وذكر الاول انما هو غلط او سهو لكن لا تقييد وكذا على الجواب عنه بان المتبوع كان
مقصودا اصالة لكن لما بدا له اعرض عنه وخرج عن كونه كذلك وصار المقصود هو التابع لا يكفي
ما فيه ولكن ثم فيما تم فيها اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهوا او تلبس المتبوع مقصودا
اصلا فضلا عن ان يكون اصالة فيخرج هذا القسم [illegible] والتعريف [illegible] فهذا الجواب
يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدل البداء وبدل الغلط [illegible] كالمعطوف
المعطوف ببل في كون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما ابدل منهما اخرجا عن كونهما كذلك
وصار المقصود هو التابع فافهم **تنبيهان الاول** اورد على هذا الحد انه لا يتناول
البدل الذي بعد الا في نحو ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس بمقصود بما نسب الى

البدل

من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى الاب اعني نسبة القيام الاخر
واجيب بان ما نسب الى المتبوع هنا القيام فما نسب اليه النفي ونسبة القيام اليه في التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبة ما نسب الى المتبوع فان
النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شئ نفيا
ونسبة الى شئ اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني الثاني قال بعض المتاخرين حد البدل تابع
ظاهر في القول بان عامله عامل المبدل منه اما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه
فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فيتعين ان يحمل على ما في الشرح من انه الكلام
الشبيه الصوري انتهى قلت والاولى ما اشار اليه شارح المصباح حيث قال ان البدل يكون مقصودا
في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى وهي اربعة اقسام
الاول بدل الكل من الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما
متغايرين كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان للمتقين
مفازا حدائق واعنابا والتعبير ببدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك في منظومته
بالبدل المطابق وقال في شرح الكبرى وهو اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي
المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاولى فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير
مشترط للاجماع على صحة البدل في اسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط
العزيز الحميد الله وعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض النحاة يقول
بدل الشئ من الشئ تنبيه قال الرضي رحمه الله تعالى الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين

بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوا
من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر
انتهى قال المحقق الجرجاني في الفوائد انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
الحقيقي وهو حاصل ان شئت فرق كما في جاني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد الى الثاني وجئت بالاول
توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وقد يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود الاصلي
هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون انتهى قال شارح التهذيب
المنطقي ان الرضي لما فهم من تعريف ابن الحاجب ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا اصلا
اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق الحق وقد رد المصنف حيث سلم ما وقع فيه ابن الحاجب
وادعى غيره بادعى عبارة انتهى يشير ان المصنف اشار الى الفرق الذي ذكره المحقق المذكور
في تعريفه للبدل بقوله المقصود اصالة فسلم من مثل القسمة الذي اعترض به الرضي كذا قال
في الاسماء الدرية هذا الفرق لا يجدي نفعا في بعض الامثلة كما اذا كان الثاني لمجرد التفسير لعدم الابهام
مع ان في الاول فائدة مقصودة ليست في الثاني وهي الابهام نحو مررت برجل زيد فان
زيدا ذكر لتفسير الرجل لا هو المبهم فاول عليه رجل مع زيادة التعريف فليس الاول منهما
توطئة للثاني بل كل منهما مقصود فان الابهام مقصود لذاته والتفسير كذلك فعدم ظهور

الفرق المحكي بين عطف البيان وبدل الكل ثبت كما ذكره الرضي [illegible] فيما مر الثاني بدل
البعض من الكل وهو الذي يكون مدلوله بعضاً من ذات المبدل منه وان لم يكن مقدوراً بعضياً من مجموع
سواء كان ذلك البعض نصفه ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض
لا يقع الا على ما دون النصف ولا يشترط [illegible] نصفه او ثلثه او اكثره بدل البعض عنده ولا بد
فيه اي هذا البدل من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كبعض الجند نصفه او مقدر كقوله تعالى ولله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل البعض من الناس لان المستطيع
بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع [illegible] عام اريد به خاص
لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع [illegible] التعبير بلفظ البعض من الكل وادخال ال
عليهما وقع في كلام كثير وقد استعملها الزجاجي في جمله كذلك واعتذر عنه بانه تسامح فيه
موافقة للناس قال بعض الائمة لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور قال ابن درستويه في
كتاب ليس بلفظ كثير من الخواص يدخلون ال على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان
بنية الاضافة [illegible] نزل القرآن وعن الاصمعي انه قال قرأت آداب ابن المقفع فلم ار
فيها لحناً الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض قال وذلك خطأ لانهما
معرفتان لا تدخلهما ال [illegible] ومثل ذلك قبل وبعد انتهى واجاز مذهب الاخفش والفارسي
ومن الغريب ما وقع في كتاب [illegible] عن الازهري ان النحويين اجازوا
ادخال الالف واللام في بعض وكل الا ان اباه الاصمعي [illegible] ان مذهب العرب
عدم دخول الالف واللام عليهما لانهما مضافان [illegible] الثالث

بدل

بدل الاشتمال واختلفوا فيه فبينه المصنف بقوله هو الذي اشتمل عليه المبدل منه
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما
بحيث يتشوق السامع عند ذكر المبدل منه الى ذكره اي ذكر البدل ويكون
منتظرا له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولاً نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المذكور فالمشتمل هو
الاول وهو مذهب الفارسي والرماني وخطاب وابن مالك واختلف في تفسيره فقال
ابن [illegible] الثاني بالمعنى المذكور ورده بعض المتأخرين بان قولك سلب زيد
ثوبه ليس زيد فيه مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه ولا يتقاضاه كما ذكره في تعريفه انتهى
[illegible] ليس المراد بكونه دالا عليه ويتقاضاه [illegible] المراد انه اذا قلت سلب زيد دل على
انه سلب شيئاً فهو يتقاضى بيان ذلك المسلوب فيتشوق السامع الى ذكره الى ان يجيء
مبينا له وملخصا لما فهم وقال ابن [illegible] لان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها
او كالصفة منه كاعجبني زيد علمه فان الاول اكتسب من الثاني كونه [illegible]
يلزم منه ان يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان
وهو لازم لمن ذكره وقال طائفة [illegible] ان المشتمل هو الثاني [illegible]
ثوبه [illegible] وقيل لا اشتمال [illegible] الاول [illegible] الاسناد
الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد
غيره مما يتعلق به ويكون المعنى [illegible] بغير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال

لا كله والسنة بالاول وهو مذهب المبرد وبه قال ابن جني واخرون وعليه كون زيد ماله كثيرا اذا اعرب
ماله بدلا لان زيدا الا ان يبقى الا بعد اشتمال زيد عليه حقيقة وقيل لا بد في الاشتمال ان
يكون الاول بحيث تارة يكون المشتمل هو الاول كسلب لو كنت عن الشهر الحرام قتال فيه وتارة يكون المشتمل هو الثاني
كو نسلب زيد ثوبه والمشكل عليه كون زيد ماله كثيرا اذا اعرب ماله بدلا كما قيل فانه لا اشتمال فيه
لاحدهما على الاخر وافرد البدل في الضمير كما في بدل البعض فان الضمير المذكور ما تقدم ومثال المصنف
قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فيه والاصل نارة ثم نابت ال عن الضمير تنبيهان
الاول يشكل على قول المصنف وهو بدل الكل من الكل والبعض من الكل والاشتمال [illegible]
جزء الاسم [illegible] جزء الاسم لان الاسم هو المركب [illegible] وهو بدل البعض وبدل الاشتمال [illegible]
ان تقدير الكلام وهو بدل البعض من الكل بدل الاشتمال فحذف جزء الاسم النسبة في الذهن ثم
بقرينة ان يكون حذف جزء الاسم [illegible] حيث [illegible] بين المصنفين الاصل في كلام
العرب والاظهر [illegible] قاله بعض المحققين من شراح الكافية والثاني زاد بعضهم بدل
البعض والاشتمال [illegible] بدل الكل [illegible] العرب [illegible] ثم يحذف [illegible]
[illegible] الرغيف [illegible] الرغيف ثم [illegible] البعض
[illegible]
والرابع البدل المباين وهو ثلاثة اقسام [illegible] ذكر [illegible]
ان ذكر المبدل منه [illegible] بدا [illegible] بالدال المهملة [illegible] بدل اضراب [illegible]
[illegible] ان ذكر المبدل منه [illegible] الاول

الجنبا

[illegible] وهو ما وهو الشعر كثيرا لا في [illegible] والنقاش في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى
كقولك جبيني قمر شمس [illegible] ذلك ذكر القمر توهم [illegible] الغلط [illegible]
[illegible] المقصد الاول الا التشبيه بالشمس كذا قال [illegible] وقال غيره [illegible] الا ان المتكلم
[illegible] ثم بعد ذلك [illegible] بدل الاول [illegible] بدل البداء من الفصاحة [illegible]
النقل في الفصاحة [illegible] فقد ذكره سيبويه [illegible] قوله عليه السلام
ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها وثلثها الا عشرها وقيل [illegible]
[illegible] فان لم [illegible] فهو ان ذكر الذي اراد الغلط فاسمه بدل الغلط
ويسمى بدل الغلط نحو جاء زيد الفرس اردت ان تقول جاء الفرس [illegible]
[illegible] زيد ثم تداركت الغلط فقلت الفرس [illegible] بدل الغلط [illegible] بدل من الغلط
[illegible] غلط [illegible] البدل [illegible] الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ولا يقع بدل الغلط
من فصيح ولا فيما يصدر عن روية [illegible] القسم الثالث
من اقسام البدل المباين وهو بدل النسيان وهو ان تقصد ذكر ما هو غلط و [illegible]
[illegible] بعد ذلك [illegible] المقصود [illegible] قولنا بدل
النسيان [illegible] قد تبين [illegible] ان الغلط من جهة اللسان والنسيان
من جهة الجنان [illegible] بدل النسيان [illegible] فصيح [illegible] وابن مالك واكثر
[illegible] لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان [illegible] بدل الغلط [illegible]
البدل النسيان [illegible] بدل الغلط [illegible] الاكثرون [illegible]

في حاشيته على المتن عن عدم ذكره بأنه غير مشهور ولا يقع من الفصحاء وقرره بأن كلامه وانما لم يقع
بدل الغلط من الفصحاء لانه غير فصيح قال البدر الدماميني ولا ادري ما معنى قوله ان بدل الغلط
غير فصيح مع ان المناسب ان لا يقع في الفصحاء اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا
بدل الغلط فيه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى ما في نفس الامر وليس المراد ان الانسان اذا سبق لسانه
الى ذكر ما لم يقصده فنبه فذكر المقصود يحكم بان اللفظ المذكور على سبيل السهو غير فصيح انتهى وقال بعضهم
الظاهر ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ينافي البلاغة فيراد من الفصاحة [illegible]
الغلط فيه لمقتضى الحال انتهى وحكم بتباين ذلك بعض المحققين وهو حسن **ثانيها الاول** وقضية اطلاق المتن
ان بدل الغلط يقع في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين وقال غيرهم انه يوجد في الشعر دون النثر وجوزه
بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن تروّ وفكر وهذا قول غريب ان يجوز
شيء في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن [illegible] في شرح الجمل لا يقاس
على بدل الغلط لانه لا يقع مع غير قصد انتهى وهو حسن ظاهر وقال الخطاب ان بدل الغلط لم يقع في شعر
ولا نظم وانه يطلب ما لم يكن وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه واستدل المثبتون له بقول ذي الرمة
لمياء في شفتيها حوة لعس **ق** وفي اللثات وفي انيابها شنب **ق** فان الحوة السواد واللعس
سواد مشوب بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتأخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس
واجاب بعضهم بان ذا الرمة لم يقصد في شعره التقديم [illegible] وغلطه بانه جزم عليه بتقدم [illegible] غير المراد
العاطفة عليها وهو بدل **الثاني** حسن في التعبير عطف ثم البدل الباقي بل يكون من عطف
النسق للافادة ويكون البدل في ذلك مفصولا قبله كما في قولك رأيت رجلا حمارا اذ يحتمل ان يكون

اردت

اردت انه كذلك حمارا او جعلا او جبلا كذا قال غير واحد وفي كلام بعض المحققين ان ارجاع الغلط
الى بدل البداء اوضح في المعنى من التصريح بكلمة بل وهو ظاهر **الثالث** قال بعض الائمة المتأخرين خلافا للجمهور
اثبات بدل الكل من البعض وردوه نحو يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن التي وعد
بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة وقوله **ق** رحم الله
اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات **ق** فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله **ق** كأني غداة البين
يوم تحملوا **ق** فيوم بدل من الغداة وهي بعضه انتهى والجمهور يتأولون ذلك كله **هنا** الى
مسألة [illegible] من مسائل البدل **لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل** من الكل **الا من**
غير [illegible] قوله [illegible] في القوم [illegible] **ق** على جود العنقي [illegible] وانما يبدل من ضمير المتكلم
والمخاطب لانهما اقوى واخص من الظاهر فلا يبدل منهما لانه لا يكون المقصود بالنسبة وهو البدل اقل
من غير المقصود فلم يقولوا بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول واما ضمير الغائب فلم يكن في القوة والخصوص
كذلك لوجود الاشتباه فجوزوا [illegible] في ذلك وانهم تقلبه المسألة والمشهور ان ابدال الظاهر من الظاهر
جائز كما مر وبدل الكل ان افاد الاحاطة وبدل البعض والاشتمال من المضمر مطلقا كقوله **ق** اوعدني بالسجن
والاداهم **ق** رجلي فرجلي شثنة المناسم **ق** فرجلي الاوسط بدل من ياء المتكلم بدل البعض من كل وقوله
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا **ق** وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا **ق** فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير
المتكلم وهو نا وانما جاز ذلك لان مدلول الثاني فيه ليس مدلول الاول فلم يجب كون الاول اقوى واخص
لان الثاني فيه فائدة زائدة على المتبوع [illegible] انهم جوزوا ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل
كل اذا كان مفيدا للاحاطة كقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فاولنا وآخرنا بدل كل من ضمير

الغائب نحو ضربته زيدا

المتكلم المجرور باللام ولذلك تقيدت اللام مع البدل ولم ار من حكى خلافا في جواز ذلك ولم يعتبر
الاخفش قيد افادة الاحاطة فجوزه مطلقا تمسكا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى
من كان ضليلا وقال بعض المحققين وهو الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل
وتبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في الاوضح والجامع لا يبدل المضمر مطلقا من مضمر اي من ضمير ولا
مع السماع ولا من الظاهر قال في شرح التسهيل لعدم السماع وما مثل به لذلك في كلام النحاة
مصنوع من العرب بل هو ذلك جعل توكيدا نحو قمت انت ورايتك انت ومررت
بك انت ورايتك اياك واجب زيدا اياه فالتوكيد اللفظي في نحو قمت انت لكونه
توكيدا متفق عليه من الفريقين واما نحو رايتك اياك فالبصريون على انه بدل والكوفيون على انه توكيد
قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي اصح من قول البصريين لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب
المتصل في نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو قمت انت والمرفوع
تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا ليجري المتناسبان مجرى واحدا قال المرادي وكان ينبغي
بقوله تاكيد باجماع انه يجوز لا انه ينبغي فانهم قد اعربوا قمت انت بدلا انتهى فما قال الرضي والشيخ
والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيدات بالضمير المرفوع
المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل
وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فجعلت
لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره كذا نقل سيبويه عن العرب بلغاته غيره والظاهر
انهم الموثوق على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا ابعاد في هذا القياس انتهى

وانا نحو ايتت زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه ولو سمع
لكان توكيدا لا بدلا قال ابن هشام وفيه نظر لانه لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد
هو الفاضل وجوز النحويون فيه هو ان يكون بدلا وان يكون مبتدأ وان يكون فصلا انتهى وظاهر ايراد قوله
وقد قالت العرب ايضا انه في سياق الرد على ابن مالك ان فيه ردا عليه وفيه بحث تكميل
يوافق البدل متبوعه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير والافراد وضديهما
ان كان بدل كل لم يمنع مانع من كون احدهما مصدرا نحو ... او قصد التفصيل
كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت في التعريف
والتنكير فيبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان تتحد اللفظة في ابدال النكرة من
شبهها اشترط ان يكون مع الثانية زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة
تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو ولا يشترط في ابدال النكرة من
المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان تكون النكرة موصوفة خلافا للكوفيين لشهرة السماع بخلافه كقوله
فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد
ابوك ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تبع متعدد ولم يستوف العدة نحو الفوا
الموبقات الشرك والسحر اي منهن الشرك والسحر الخامس من التوابع عطف البيان
سمي بذلك لانه تكرار الاول مراد فيه زيادة البيان فكانك رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه
عين الاول قيل والكوفيون يسمونه الترجمة ... وقال الاعلم في شرح الجمل في باب ...
لم البصريون ولا ترجم لا الكوفيون وهو تابع يشبه الصفة في انه ...

في توضيح متبوعه لكن الصفة توضح متبوعها بذكر معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بكشف الذات
نحو زيد تابع كالجنس يشمل التوابع كلها وقوله يشبه الصفة مخرج للنعت لان المشبه بالشيء غيره وكذلك التوكيد
فكانه قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه مخرج لبقية التوابع لانها غير موضحة نحو جاء زيد
اخوك فاخوك عطف بيان لزيد ذكره لايضاحه تنبيهات الاول اجمعوا على جواز عطف البيان
في المعارف وذهب الكوفيون وجماعة الى انه يكون في النكرات ايضا ونقله جمهور البصريين
وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل ولذلك لم يشبه الصفة وحجتهم ان البيان بيان كالاسم والنكرة
مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص
الثاني قال السعد التفتازاني في شرح التلخيص فائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح
لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف
بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك انتهى ورده ابو حيان قال الزمخشري [illegible]
ان عطف البيان المجرور [illegible] فيه اشعار بمدح اذ اشعره بالمدح المشتق الا ان يقال انه
لما وصف عطف البيان بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك انتهى وقضية كلامهم
ان مجيء عطف البيان للمدح راي اهل المعاني دون النحويين فلا يرد على من اقتصر فانه [illegible] ذكر
الايضاح من النحويين والمسلم انه راي الجميع لكن ان ثبت ان ذلك مسكوت عنه فلا يرد [illegible]
بانه اراد [illegible] الثالث اشترط الجرجاني والزمخشري كون البيان اخص من متبوعه وهو مخالف
لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاسم [illegible] اخص من
ذي الاداة قاله ابن هشام قال البدر ابن مالك وهو مخالف للقياس ايضا لان عطف

البيان في ذاتها بمنزلة النعت المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت بالشيء فلا يلزم زيادة تخصيص
عطف البيان انتهى وقد [illegible] نقل الاشتراط المذكور عن الشلوبين تبعا فيه ابن مالك والصواب انه
قول اكثر النحويين كما قاله في شرح التسهيل [illegible] ان يكون اعرف [illegible] نقول يجوز ان يكون
متبوعه عند الاجتماع ولا يكون ادون منه عند الانفراد قاله في شرح المفتاح ويطابقه اي يطابق عطف
البيان متبوعه وجوبا في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير
وفروعهن كالنعت تقول جاءني محمد ابو الفضل كما تقول جاءني محمد الفاضل فابو الفضل والفاضل
مرفوعان والرفع واحد من الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردان والافراد واحد من ثلاثة
ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكران والتذكير واحد من اثنين ومعرفتان والتعريف واحد من اثنين هما التعريف والتنكير ويصح
في عطف البيان اعرابه بدل كل من كل لما فيه من البيان ويفترق عطف البيان عن البدل
في نحو هند قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها ولا يجوز ان يكون
بدلا منه لانه لو كان بدلا منه لكان مستغنى عنه لان المبدل منه مستغنى عنه في الكلام
وهنا لا بد منه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند اذ الجملة الواقعة خبرا
لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سياتي والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي
هو متبوع زيد ولو سقط لم يصح فوجب ان يكون اخوها عطف بيان لا بدلا تنبيه قضية
قوله ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطرح لفظا ومعنى وهو مذهب المبرد
ومذهب ذلك ان نقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته من اللفظ ولهذا جعل الزمخشري ان
اعبدوا الله عطف بيان على الهاء من قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله قال

في المعنى والكلام بجملته فانه قد يعلم منه ان ذلك على جائز الموصول لان المبدل منه في قوة الساقط فيبقى
الصلة بلا عائد والعائد موجود حيث فلا مانع انتهى والحق ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا
ولا معنى الا في بدل الغلط كما ستعرفه من كلام الرضي فيما هو الا انه من جعل زيدا في مثال
المصنف بدلا من اخوك وقد صرح الزمخشري في المفصل بالاحق في المسألة فقال قولهم ان البدل
في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين
لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا
فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك انتهى كلامه ومثاله هذا نظير مثال المصنف وفي
الارتشاف عن الفارسي ان معنى قولهم ان المبدل في نية الطرح انه تقدير العامل من جنس الاول
بعده لا لان الاول مطرح التثنية لان في كلام العرب ما يبطل ذلك كزيد ضربت اباه فلو طرح الضمير لبقي
ما يربط الجملة بالابتداء وقال الرضي عليه من الله الرضا الكلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا
لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه ضميرا
لا يستغنى عنه كقولك ضربت الذي مررت به ابيك او غلبت بغير كذلك كقولك الذي مررت به اخاه زيدا
كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني في قوله **ما** وكانه لحق الثريا كانه **ما** في
سكاني بسواد **ما** وقال الشاعر ان السيف مشفره وما تركت **ما** ترك حوارن مثل قرن الاعضب
ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يجز ذلك في الثاني ولم يشبه حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولم
ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل الغلط لان المبدل منه في
الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر

الكلام الفصيح عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فان كون غير مقصود
بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر مما لا يشتمل عليه فائدة فالصحيح ان نسب اليه لا مطلقا ودعوى خلاف
الظاهر انتهى **ونحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد** قال في شرحه المثال
الاول عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين
لان البدل في نية تكرار العامل فلو جعلا بدلين كان التقدير يا الحارث وجاء الضارب
زيد وهما ممتنعان بالحارث لجمع بين ال وحرف النداء **والضارب زيد** لاضافة
الصفة المحلاة بال الى المجرد منها **ممتنعان** لان ال وحرف النداء لا يجتمعان هنا والصفة المحلاة
بال لا تضاف الا الى المعرف بها واجاز الفراء اضافة الصفة المذكورة الى جميع المعارف فلا يمتنع
عنده جعل زيد بدلا من الرجل **فائدة** قال الاسلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل في نية تكرار
العامل ثلاثة ادلة نحوي ولغوي وسماعي في الشرع قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال
الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي قول الشاعر **ما** اذا ما مات ميت
من تميم **ما** ترك ان يعيش فجئ بزاد **ما** بخبز او بتمر او بسمن **ما** او الشيء الملفف في البجاد والقياسي
نحو يا اخانا زيدا لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيد **تنبيهان الاول** هذه العلة وهي كون
البدل في نية تكرار العامل تجري في كل ما ليس فيه امتناع البدلية وتعين عطف البيان ولذلك قال المصنف
نحو يا زيد الحارث اي جميع ما يكون فيه ضمير كل الرجلين زيد وعمرو مررت فجعل زيد وعمرو
عطف بيان لا بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي
لا تضاف اليها الا اذا كان منها جميع مقدر بكل في نحو احسن بعض اجزائه احسن او عطف على الكل

منها نحو أبي ذا البيت ما رس الأبواب ومنها أن يتبع مجرور كلا المفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو
عندي فهو محل نص ومعطوف عليه لا بدلا من أخويك لأنه لزم إضافة كلا إلى مفرق وهي إنما تضاف
إلى مثنى غير مفرق وشذ قوله كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإلمام الملمات
ومنها أن يتبع المنادى باللقب مرفوعا أو منصوبا نحو يا سعيد كرز بالرفع أو كرزا بالنصب فهو محل
كرز أو كرزا لأنه لو أتبع بخلاف يا سعيد كرز بالضم فإنه يمتنع أن يكون عطف بيان ويجب إعرابه بدلا
الثاني امتناع البدلية في جميع هذه المسائل مبني على أن البدل لا بد أن يكون في نية تكرار العامل
وفيه نظر لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وقد جوزوا في أنت أن تكون
تأكيدا وكونه تابعا لأنه لا يجوز أن تأتيت قال ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه إلى ذلك
ابن النحاس في شرح المقرب قال ابن النحاس في التعليقة إنما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل
من قبل أنه إذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه فإن التوسع في الثاني الأمر بخلاف
ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر فإنا حينئذ لا نعطي الموضع شيئا مما يستحقه انتهى وهذه قاعدة
ينبني عليها كثير من المسائل فاحفظها الثالث أنه قال ابن هشام رحمه الله تعالى يفترق من البدل في
هشام احولها الحادي عشر قال إن عطف البيان يفترق من البدل في غير ما ذكره من الصور فمنها
أن عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه في الجامد نظير النعت في المشتق وفي
المغني ووهم الزمخشري فأجاز في أن اعبدوا الله أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى إلا ما أمرتني به
وهو لا عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد ابن السيد وابن مالك والقياس معهم
وأما البدل فيكون عند الجمهور تابعا للمضمر كرأيته إياه ولقيته زيدا إياه وفي المفهم

ابن مالك

ابن مالك وقدم الكلام على ذلك ومنها أنه لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الزمخشري
إن مقام إبراهيم عطف على آيات بينات فقال ابن هشام إنه سهو ثم اعتذر عنه بقوله قد يكون
عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ولا يختلفون في جواز التخالف في البدل كما قال الزمخشري والذي
يقوى عندي أنه يجوز التخالف في عطف البيان أيضا ومنها أنه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك
إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم وكذا وأسروا النجوى الذين
ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم وهو أصح الأقوال عرفت زيدا أبو من هو ومنها أنه لا يكون تابعا
لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ونحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام
وبنين وقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما ومنها أنه
لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب
ومنها أنه لا يكون بلفظ الأول ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان
كما ترى هذا الفرق ذهب إليه ابن الطراوة وتبعه ابن مالك وولده والحق أن الشيء لا يبين
نفسه وقد اعترض أيضا بأن كلامهم يقتضي أن البدل ليس في نية البدل منه وليس كذلك
ولهذا منع سيبويه مررت بك المسكين دون بالمسكين وإنما يفارق البدل عطف البيان
في أنه بمنزلة الصفة استوفيت التبيين والعطف بيان بالمفرد المحض قال ابن هشام في المغني

هذه الأسماء العاملة عمل الفعل للتشبه بالأفعال

اعلم أن العمل أصل في الأفعال فرع
في غيرها وذلك أن الفعل وضع ليسند إلى شيء فلذلك وجب ذكره لأنه مقتضاه والمفتقر
مرتبة التقديم على مقتضيه وكان حقه أن لا يكون غير المسند إليه والعمل إلا أنه لزم أن يوضع الطلب

غيره وكذلك تعمل في غير المسند اليه من الفضلات [illegible] التشبيه بالفاعل لا [illegible] لما اشبهت الفعل
في عمل المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا وغير الفعل من الصفات والمصدر فرع عليه في العمل لانه انما
وضع لما وضع له الفعل لكنها اشبهت الفعل من حيث الدلالة على معنى فاعلمت عمله وهي ايضا
تسعة المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وعدها العلم [illegible]
بزيادة اسم الفعل والمنسوب [illegible] الى مشبهه لعدم استناده الى [illegible] وتقدم [illegible]
المثال لم يتعرض له لانه قول من اسم الفاعل كما سيأتي بيانه وضلها ابن هشام في الشذور الى
السبعة المذكورة وزاد اسم المصدر والظرف والجار والمجرور المعتمدان فاسم المصدر فانما لم يتعرض له
لندرة اعماله عند البصريين [illegible] النظر الى ان اصل وضعه لغير المصدر واما الظرف والمجرور
المعتمدان فاكتفى عن ذكرهما بذكره في موقعه ا[illegible] سيأتي الكلام عليهما هنالك ان شاء الله تعالى
تنبيه [illegible] الى المصدر بالضاد [illegible] هذه الاسماء ما ذكر قبلها من التوابع في العدد
الاول من الاسماء العاملة عمل الفعل **المصدر** هذا التعبير متفق عليه قال في شرح [illegible]
وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل قال [illegible]
وسيبويه يسمي المصدر [illegible] [illegible] قال ابن مالك ويجوز ان يسميه الفعل [illegible]
اصل المشتق في الصحيح كما سيأتي ولانه يحل في الازمنة كلها **وهو اسم الحدث** اي اسم يدل على الحدث
مطابقة كالضرب والقتل كالمشية والجيئة وهذا كالجنس يشمل المحدود وغيره من اسماء
المصادر وغيرها وقوله **الذي يشتق منه الفعل** اخرج به ما عدا المحدود وهذا الحد اولا من حد
في التهذيب [illegible] الكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل [illegible] لفظ الجاري [illegible] الابهام

وهي [illegible] [illegible] [illegible] ان [illegible] مثل الافعال
ومثل [illegible] العلا [illegible] [illegible] بعضا
فرع [illegible] الاعمال [illegible]
العلامة [illegible] [illegible] [illegible] ما [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] [illegible] الاسماء العاملة
والحروف [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
في الاسماء [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

الذي يشتق منه الفعل [illegible] [illegible] بان الفعل يشتمل على جميع حروفه ويدل على
الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها تدل على الفعل والمعنى المذكور اشتملها
على جميع حروف افعالها فلا اولا ان [illegible] [illegible] يشتق [illegible] وواحد من [illegible] اسم الحدث بعد الاشتقاق
[illegible] بانه مفعول مطلق [illegible] المذكورات قطعا ثم هذه [illegible] على مذهب البصريين
من ان المصدر اصل الفعل وهو فرعه وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل
[illegible] واحتج البصريون من وجوه احدها ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل
الثاني ان المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما الحدث والزمان
والواحد قبل الاثنين الثالث وهو العمدة ان كل فرع يوجد فيه ما في الاصل والفرع [illegible] ان يحصل
في الفرع ما في الاصل مع زيادة [illegible] الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل [illegible] كان يحصل
في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل فجاءهم
[illegible] الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان واحتج الكوفيون من [illegible] اوجه
[illegible] الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك نظرت نظرا والعامل اولى بالاصالة [illegible]
بالحروف فانها تعمل في الاسماء والافعال وليست باصول الثاني ان المصدر يذكر تأكيدا
للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة [illegible] نحو قام القوم اجمعون [illegible]
[illegible] [illegible] بمشتق من الآخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما
وصام صياما [illegible] قولك [illegible] والمتبوع اولى بالاصالة [illegible] المضارع

الاخير مبنية … على … ومنهم … الفعل بحسب … مع … ومنقوض بالمفعول
… المفعول والصفة المشبهة فانها مبنية على الفعل … المذكور …
جميع حروف الفعل … ولان … فالمشتق … اسم … كذلك
المشتق منه منصوب به على انه مفعول مطلق … جميع المذكورات … فعلم انه …
البصريين ان المصدر اصل الفعل … وذهب الكوفيون الى العكس … ابن طلحة
منهما اصل في الاشتقاق … البصريون … ان المصدر … الاسم …
من الفعل لان المصدر … واحد … حدث … الفعل … على حدث …
والزمان والواحد قبل الاثنين الثالث وهو … من الاصل …
… فانه يقبل
بالفعل الماضي نحو قام يقوم … وليس … مشتق من الا… **تنبيهان**
الاول نبه بعض المتأخرين على ان الفعل الذي يشتق المصدر منه على قول الكوفيين على الخلاف في الا…
… زمانه … الفعل الماضي وقيل المستقبل … لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا …
مسبوق … **الثاني** اختلف في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر قال ابن مالك في شرح
التسهيل … على فرعية الفعل … المصدر … على فرعية الصفة
بالنسبة اليه ان كل صفة تضمنت حروف الفعل … المصدر من الدلالة على الحدث …
بالدلالة … الفعل … الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من
الفعل … الفعل … الدلالة … زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل

ولبس

ونسب الرضي هذا القول الى السيرافي وقال العلامة الحسن بن المطهر الحلي رحمه الله تعالى في نهاية
الاصول ذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر واستدل ابو علي بانها
جارية على سنن الافعال وطريقتها والافعال اصولها القريبة والمصادر التي هي اصل الافعال اصولها
البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال لانها اصولها القريبة ومن المصادر
لانها اصولها البعيدة انتهى **فائدة** الاشتقاق ثلثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين في
الحروف الاصلية والترتيب نحو … وصغير ويسمى كبيرا واوسط وهو اتفاقهما في الحروف
دون الترتيب نحو جبذ وجذب واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو ثلم وثلب
وحيث اطلق الاشتقاق فالمراد الاول **ويعمل المصدر عمل فعله** المشتق منه في التعدي
واللزوم فان كان لازما لزم المصدر او متعديا تعدى بما يتعدى به فتقول عجبت من قيامك ومن
ضربك زيدا ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا قائما ومن اعلامك زيدا عمرا قائما
مطلقا اي سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول عجبت من ضربك زيدا امس كما تقول الان
او غدا **تنبيهان الاول** اختلف في سبب اعمال المصدر عمل فعله فقيل لشبهه بالفعل
من حيث كونه مقدرا بان والفعل وهو ظاهر كلام المصنف … قال …
… على قال الرضي وتقديره بان والفعل … وان كان …
لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال واذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على
المضي … فقدره … دون … وان كان … اعمال ايضا لكونها … واكثر استعمالا
منها والتقدير بما له … والفعل … قيل انه لا يعمل الا … تقديره بان …

[illegible]

انتهى وقال بدر الدين ابن هشام في اوضح [illegible] الاستقبال

[illegible] قال الدماميني [illegible] تقدير المصدر [illegible]

بالفعل [illegible] الثلاثة [illegible]

انتهى وقال ابن مالك في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لشبهه بالفعل [illegible] اصل الفعل

فرع ولذلك يعمل مرادا به المضي او الحال او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه

بالفعل المضارع فشرط كونه حالا او مستقبلا لانه مدلول المضارع وقال بعضهم [illegible]

لنيابته عن الفعل ولذلك عمل في الازمنة كلها لان الفعل [illegible]

يشترط يشترط لعمل المصدر امور الاول ان لا يصغر فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لان

التصغير من خصائص الاسماء فيبعده من الفعل وهذا الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يكون

[illegible] فلا يقال اعجبني ضرباك او ضروبك زيدا لان الفعل [illegible]

[illegible]

[illegible]

الثالث ان لا يتبع بنعت او نحوه قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا [illegible]

[illegible]

[illegible]

بعد العمل جاز [illegible]

ان لا يكون مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح [illegible]

ذلك

وذلك الكوفيون واستدلوا بقول [illegible] وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث

المرجم [illegible] الحديث [illegible] بالحديث المرجم [illegible]

من السابق [illegible]

[illegible]

[illegible]

ان لا يكون محذوفا [illegible]

[illegible] قال ابن هشام في شرح القطر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الا اذا كان مفعولا مطلقا [illegible]

[illegible] ضربا [illegible] ضربت [illegible]

[illegible] المصدر [illegible] مفعولا مطلقا [illegible] المفعول المطلق المحذوف [illegible]

[illegible]

[illegible] **الا اذا كان**

المفعول المطلق **بدلا عن الفعل** [illegible] **ففيه وجهان**

[illegible] ان يكون العامل الفعل المحذوف [illegible]

[illegible]

وهذا رأي المبرد والسيرافي وجماعة الثاني ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا من
الفعل ودليله انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا زيدا
فزيدا منصوب بسقيا من حيث انه قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق
واللازم ان يعمل كل مصدر هو مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش والفراء والزجاج
والفارسي وذهب بعضهم الى ان العامل فعل مضمر غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث
تنبيه المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله ثم ينصب
وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكأنه بدل منه قاله الرضي ولا يكثر
في المصدر ان يضاف الى فاعله لانه مع الذي يقوم به بمنزلة شيء كلفظ واحد بخلاف البدل ولهذا
من رفعه له من جملة مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويكون ان
يضاف الى مفعوله اذا قامت قرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب حملا على
المحل نحو عجبت من ضرب زيد الكريم بنصب الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله افنى تلادي
وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن يرويه برفع الافواه والقواقيز
جمع قاقوزة وهي اناء يشرب فيه ويروى القواقيز بالنصب او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز
تنبيه يجوز في تابع ما اضيف اليه المصدر من فاعل او مفعول الجر على اللفظ او الحمل على المحل فيرفع ان كان
المضاف اليه فاعلا كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم نعتا للمعقب على المحل
اي كما طلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المضاف اليه مفعولا كقوله قد كنت
داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليانا عطف على محل الافلاس

الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك
مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر انتهى ومع
الجواز فقد اختلف في المعنى من ذلك فقال في نعت المعنى لا الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون
هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو اعجبني ضرب زيد عمرا وبكر
وينتفي الاتباع على المحل بخلاف ما اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو اعجبني زيدا اكرامه
وعمرا ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله
اي المصدر عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول
ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما
وبعض الكلام عند الجمل للدلالة فمؤول على اضمار فعل قال ابن هشام واجاز السهيلي تقديم
الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا وقولهم اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا
ومخرجا انتهى وتبعه الرضي فقال وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك
اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه
السعي وفي نهج البلاغة فلست لكم سرا وجهرا ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف
وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تأويله بحرف المصدري من جهة المعنى مع
انه لا يلزمه احكامه وايضا لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة
الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله نعم ما انت بنعمة
ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وحمده عنك الجنون

ومعنى لتعقد تكون انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبه لها وهو ان المصدر انما يقدر بان
المصدرية والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كاعجبني قيام
الزيدان وضرب السارقان واما بطريق الاضافة كاعجبني قيام الزيدين وضرب السارقين
لامكان التاويل هنا لانك اذا اتيت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم
التاويل واما حيث لا يكون الفاعل ولا نائبه مذكورا في التركيب اصلا فان التاويل بذلك يمتنع
لما يلزم من تقدير الفعل بلا فاعل او نائب عنه ففي القسم الاول يمتنع التقديم لانه من باب تقديم
معمول الصلة على الموصول فان تقدم ما يخيل انه معمول المصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتاخر كما
اذا قلت اعجبني عن الشر بعدك فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر بعدك وحذف المصدر مدلولا
عليه بالمذكور اخرا وفي القسم الثاني يجوز تقديم المعمول الذي هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع
نحو ولا تأخذكم بهما رأفة اكان للناس عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة ۞
ضخم مقلدها فعم مقيدها ۞ في خلقها عن بنات الفحل تفضيل ۞ قال ابن هشام في شرح هذه
القصيدة عن بنات الفحل متعلق بتفضيل وان كان مصدرا لانه ليس بمنحل لان والفعل ومن
ظن ان المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم انتهى ثم المصدر العامل منونا ومضافا ومقرونا
باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول او حذفه اكثر من اعماله منونا او مضافا للمفعول
او مقرونا باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك
الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل حتى خصه بالشعر كما زعم بعضهم
ورد بقوله عليه السلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا اي وان يحج البيت المستطيع

قال ابن هشام وغيره ولا يصح الاستدلال بالاية لانها ليست من ذلك في شيء بل الموصول
في موضع جر بدل بعض من الناس او انه في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط
او شرطية وحذف الجزاء او الجواب اي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن
العالمين والحمل على الفاعلية يفسد المعنى اذ التقدير ولله على الناس ان يحج المستطيع فمع
هذا اذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم انتهى قال بعضهم وفي دعوى فساد المعنى نظر لان حج
المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم ان المخاطبين بفرض الكفاية اذا لم يقم به احد
منهم فكلهم يأثمون انتهى فتامل واعماله منونا اقيس من اعماله مضافا وذلك لانه يشبه الفعل في
التنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون وقالوا العمل بعده للفعل وقدروا
يطعم يتيما واعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده عن شبه الفعل بقرانه بال وهو
قليل في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر كقوله اي وصف
رجلا بالضعف ۞ ضعيف النكاية اعداءه ۞ يخال الفرار يراخي الاجل ۞ فالنكاية مصدر
مقرون بال وهو مضاف محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعداءه يظن ان
الفرار من الموت يباعد الاجل فلا يحارب اعداءه حبا للسلامة وحذرا من العطب
وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وما احسن قول العميد فخر الكتاب
مؤيد الدين الطغرائي ۞ حب السلامة يثني هم صاحبه ۞ عن المعالي ويغري المرء
بالكسل ۞ وان جنحت اليه فاتخذ نفقا ۞ في الارض او سلما في الجو فاعتزل ۞ ودع
غمار العلى للمقدمين على ۞ ركوبها واقتنع منهن بالبلل ۞ وكما الزاد في شرح التسهيل

في اعمال المصدر مع ال اربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه الثاني المنع
وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث جوازه على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة
من البصريين الرابع التفصيل بين ان تكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا
المسيء اليه الملك وحرمت خالدا او لا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب
عمرا وهو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة قال الشيخ بدر الدين وهذا المذهب هو الصحيح
والمستدل به في الشواهد المذكورة ما معاقبة للضمير ومن منع اعماله مطلقا قدر لما يقع
بعده من منصوب ناصبا يدل عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيف النكاية اعداءه
يكي اعداءه ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا في بيت وهو قول الشاعر
عجبت من الرزق المسيء الهه ولقد ترك بعض المحسنين فقيرا بنصب المسيء ورفع
الاله بالرزق وهو مصدر رزق يرزق رزقا كذكر ذكرا وانكر ابن الطراوة وغيره ان يكون
بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل نقع
الاله بفعل مقدر قاله المرادي في شرح التسهيل **تكميل** لا بأس بالتعرض لذكر اسم
المصدر تتميما للفائدة وتعميما للعائدة اذ لا يغني ذكر المصدر عن ذكره فنقول اسم المصدر يطلق على
ثلاثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علما
للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير
الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل اسم لما يعطى ثم استعمل بمعنى الاعطاء
والكلام فانه في الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم وهذا النوع

ذهب

ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله أكفرا بعد رد
الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية
يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا والبصريون يمنعونه ويقدرون للمنصوب بعده فعلا
يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضي ان يقاس عليه الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة
لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر
تجوزا قاله ابن هشام في شرح الشذور ومن اعماله قول الشاعر أظلوم ان مصابكم
رجلا أهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله
وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان
وظلوم اسم امراة منادى بالهمزة ولهذا البيت حكاية شهيرة بين اهل الادب ذكرها
ابو محمد الحريري في درة الغواص وهي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل الذمة ابا عثمان
المازني ليقرأ كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه اياه فامتنع ابو عثمان من قبول
بذله واصر على رده قال فقلت له جعلت فداك اترد هذه النفقة مع فاقتك وشدة اضاقتك
فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله ولست ارى ان امكن
منها ذميا غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بقول
العرجي أظلوم ان مصابكم رجلا البيت فاختلف من بالحضرة في اعراب رجل فمنهم
من نصبه وجعله اسم ان ومنهم من رفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا عثمان المازني
لقنها اياه بالنصب فامر الواثق باشخاصه قال ابو عثمان فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل

حكاية أظلوم ان
مصابكم رجلا

فقلت من بني مازن قال أي الموازن أمازن تميم أم مازن قيس أم مازن ربيعة قلت من مازن
ربيعة فكلمني بكلام قومي وقال لي با اسمك لأنهم يقلبون الميم باءً والباء ميماً قال فكرهت أن أجيبه
على لغة قومي لئلا أواجهه بالمكر فقلت بكر يا أمير المؤمنين ففطن لما قصدته وأعجب به ثم قال
ما تقول في قول الشاعر: أظلوم إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحية ظلم ... أترفع رجلاً أم تنصبه فقلت إنما الوجه
النصب يا أمير المؤمنين قال ولم ذاك فقلت إن مصابكم مصدر بمعنى إصابتكم فقام اليزيدي
في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك إن ضربك زيداً ظلم فالرجل مفعول مصابكم وهو منصوب به
والدليل عليه أن الكلام معلق إلى أن تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم أمر لي بألف دينار
قال أبو العباس فلما عاد إلى البصرة قال لي كيف رأيت يا أبا العباس رددنا لله مائة فعوضنا
ألفا انتهى ملخصا **تنبيهات الأول** قال العيني قائل البيت المذكور الحارث بن خالد بن
العاص بن هشام المخزومي ورواه الحريري إن ظلوم ليس بصحيح قال والصواب ظليم ترخيم
ظليمة تصغير ظلمة وهو اسم المرأة المذكورة في أول القصيدة **الثاني** ما حكاه من أن
المعارض للمازني هو اليزيدي ذكره غيره أيضا وفيه نظر لأن اليزيدي [illegible] أبا محمد كان يؤدب
المأمون للرشيد ومات سنة اثنتين ومائتين على ما ذكره ابن خلكان والسيوطي في المزهر
والواثق تولى بعد موت أبيه المعتصم سنة سبع وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي ولعل
اليزيدي المذكور في هذه القصة أحد أولاده فإنهم كانوا جماعة كلهم علماء أدباء شعراء رواة للأخبار
انتهى وفي السراج والذي رأيته في كتاب البصائر لأبي حيان التوحيدي أن المعارض للمازني
في ذلك هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الأقرب انتهى قلت والذي يؤيد أن المعارض

هو

هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الأقرب انتهى قلت والذي يؤيد أن المعارض هو يعقوب
بن السكيت ما ذكره أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين أنه تخرج على محمد بن عبد الملك الزيات
وأحمد بن أبي دؤاد في هذا البيت فقال محمد إن مصابكم رجلاً وقال أحمد رجلٌ فسألا يعقوب بن
السكيت فحكم لأحمد بن أبي دؤاد وعصبيته لأحمد **الثالث** قال الدماميني في التحفة يمكن أن يراد
بالفقه برفع الرجل في البيت غير صحيح ولا في الدين وذلك بأن يجعل المصاب اسم مفعول بالقصد
وهو اسم إن ويرفع رجل على أنه خبرها وأهدى السلام تحية جملة في محل رفع على أنها صفة رجل
وقوله ظلم على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هذا ظلم ويمكن أن يجعل ظلم صفة أخرى لرجل على المبالغة
أظلوم [illegible] الذي يحصل للبيت بما ذكرناه معنى يحرق به السامع [illegible]
فلا يلتبس عليك هذا فافهم **ف والثاني والثالث** من الأسماء العاملة عمل الفعل **اسم الفاعل
واسم المفعول** ولو كانا مثنيين أو مجموعين **فاسم الفاعل** قال ابن الحاجب ما اشتق من فعل
للاشتقاق وخرج به اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المنفعل لأنه يطلق
اسم الفاعل بمعنى اسم أمر [illegible] هذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لأنه وإن كان
[illegible] معقولا لكن لم يثبت وهذا لأن تخصيص [illegible] بل تخصيص باسم الفاعل لما اسم يصح
لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى وإنهم سموا أخوات
اسم الفاعل بالأسماء المضافة لا الدال على الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم
المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بأنه لم يرد أن اسم الفاعل بمعنى اسم [illegible]
الفاعل بل أراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وإنما اختير لهذا الاسم [illegible]

[illegible]

لانه فاعل لا المفعول باعتبار انه جاعل الشخص فاعلا كالمخرج فانه جاعل الشخص خارجا والمستخرج باعتبار
انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج فان هذه الصيغة غالبة ثم يجوز ان الاعتبار بهذا الاسم
ومما اظهر ما ذكره وهو ان معنى لفظ الفاعل على اكثر وجوده انما اراد اسم الفاعل من جانب المفعول
والمستفعل ونحوهما وبالتسمية باسم الفاعل على الاكثر واذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل اسم
لما عمل شيئا من الفعل كما هو الاظهر والانسب بالتسمية باسم المفعول او قيل انه صيغة نسبة الى عامل
نسبة الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا لجميع ما كلفة ما اي اسم فيه اشتقاق الفعل الامر ودل
على حدث وفاعله على معنى الحدث فالدال على حدث يخرج الجنس يشمل جميع الاوصاف
وخرج بذكر فاعله اسم المفعول فانه انما يدل على مفعوله الذي وقع عليه وقوله بمعنى الحدوث
اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال غيره
والتحقيق ان المطلق الحدث من غير تقييد بثبوت او حدوث ولهذا يشتق اسم التفضيل من
الحدوث كما اضرب ومن الثابت كما احسن وان فارقه ان هذا القيد هو التحقيق
انه انما الحقه معنى الحدوث فقط على اسم تنبيهات الاول المراد بالحدوث عدم
استمرار الحدث للذات بعد ما حدث له وبالثبوت ما يقابله بان لا يكون مسبوقا بالعدم
كما هو اصطلاح المتكلمين وبعد القدم فالمعنى متقابلين الثاني لا يرد على التعريف الحدوث
نحو لما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والقائم من اسمائه تعالى فان الثبوت
فيها ليس من اللفظ بل مستفاد من العلم بان كلا منهما ثم انه مستمر له الثالث قيل
ان الحد منقوض بنحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع

ان كلا منهما اسم فاعل ليس فيه معنى الحدوث واجاب عنه الفخر بهاء الدين في شرح
الكافية بانها يدل على الحدوث الحكم والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار وفيه نظر فيهم
من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه ظاهر في معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح
النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال الثبوت والدوام ونحو ذلك من لوازم المادة
لا الصيغة فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا اي سواء كان
ماضيا ام حالا ام مستقبلا وسواء اعتمد على شيء ام لا لوقوعه حينئذ موقع الفعل وهو فعل
ان اريد به المضي والفعل ان اريد به الحال او الاستقبال نحو جاء الضارب زيدا امس او الان
او غدا تنبيهات الاول جعل اسم الفاعل صلة لال كغيره فيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة
التي هو منها لا هو وحده الثاني انه قال فان كان صلة ال ولم يقل فان كان بال مثلا
لانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية عند قول الناظم
وان ترد بالمضي فضعف ما وان تزد لام والف ما فالنصب لازم لكل حال
في الحال والماضي والاستقبال فجعل الالف واللام موصولة نظرا لان المعرفة بعيدة عن مذهب الفعل
وقال ابن هشام في شرح اللمحة انها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس ان لا يعمل شيئا
نص على ذلك اصحاب الاخفش بعيد وهو محكي عن ... وقال في المغني ورجح ان ال في
اسم الفاعل والمفعول حرف تعريف ... من اعمالها كالنسبة الى الصغير والوصف
انتهى ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان انتصاب الاسم بعدها
الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون سببيا وهذا اجنبي

ابن كافية التسهيل انه يعمل بمعنى المضي ولا عمل لاسم الفاعل مطلقا فالتقدير في المثال ضرب
زيدا او الضرب ... وهذا ضعيف ما حكاه البدر بن مالك من ان عمل المقرون
بال مطلق مرضي عند جميع النحاة الثالث ان عمل مطلقا هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني
وابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا قال ابو حيان في الكتاب المذكور في قول الشاعر
فبت والهم تغشاني طوارقه   من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ان غدا
متعلق بخوف او رحلة او بين لا بالظاعنين قال الازهري ونقل ذلك عن الجرمي من اللام لم يكن
عمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بشبهه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو
فعل في صورة الاسم ونقل ابن الرماني ذلك عن سيبويه ولم يخرج سيبويه في ذلك عن قال
الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحمل تقديره في ذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فلان يجوز عمله
بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع التجرد يعمل بمعناهما اولى لكن هذا لا يشرح فشرط
كونه للحال او الاستقبال لم يحدث بهذا الفعل لفظ من جهة موافقته له في الحركات والسكنات
ومعنى من جهة اقتران حدثه بالزمان اي اما اذا كان للماضي فلا تحدث به شبه معنوي باللفظ لانه لا يوافق
مضارعه اعتماده على نفي بحرف او اسم او فعل كما او ما ضارب زيد عمرا الان
او غدا او على استفهام بحرف او اسم نحو اضارب او كيف ضارب زيد عمرا الان
او غدا او على اسم مخبر عنه الظرف نائب الخبر عمل في الظرف وهو مخبر عنه باسم الفاعل
نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا
او ظننت زيدا ضاربا عمرا او اعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الان او غدا او على اسم

موصوف

موصوف نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا او على اسم ذي حال نحو جاء زيد
راكبا فرسا والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه اي امهين
ونحو ضارب عمرا الان او غدا لمن قال اضارب زيد عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة
يوما ليوهنها اي كوعل ناطح قيل ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا وقد قررنا فيه ما كتب
المنادى وقال ابن مالك انه اعتمد على حرف النداء ورد عليه ابنه بان المعتمد عليه الموصوف
من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بمعنى والاصل فيه ان
يعتمد على صاحب من مخبر عنه او موصوف او ذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف
فقياسه ان لا يقع الا مع صاحبه وذكره بدونه تخرج عن اصل وضعه فيلتحق بالجوامد فلا يعمل
وانما اشترط عند فقدان الاعتماد على صاحبه اعتماده على النفي او الاستفهام لانهم قصدوا
قصد الفعل نفسه فجرى مجراه وقد علم بالاستقراء انهم لم يستعملوا الوصف قائما مقام الفعل
الا مع النفي او الاستفهام تنبيهات الاول اشتراط احد الزمانين والاعتماد
انما هو للعمل في المنصوب المطلق العمل بالفاعل اما اذا فيه زيد ابوه امس والقاطع
انهم لم يشترطوا لصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال قاله ابن هشام
في المغني الثاني اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما اذا كان بمعنى المضي فتكون اضافته
حقيقية وقد وقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل وان اضافته غير حقيقية في قوله تعالى وجاعل
الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا فيمن قرأ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل ونصبهما بجاعل
او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس بمعنى المضي فيكون اضافته حقيقية بل

على حمل مستمرة الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم
ولم تقصد زمانا دون زمان انتهى ونقض ذلك في محل اخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل
معنى الماضي كقولك هو مالك عبده امس او زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد كانت الاضافة
حقيقية كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعرفة في مالك يوم الدين انتهى فان قيل في هذا [illegible]
ظاهر قال السعد التفتازاني في حواشيه ما ذكره ووجه التوفيق ان الاستمرار لما شمل الازمنة
والحال والاستقبال فبالنظر الى الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخرين
غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني واجيب ايضا بان الاضافة باعتبار
ان يكون المستمر عاملا وصفة في اضافة حقيقية لان المستمر احتوى على الماضي وصفا عليه [illegible]
ثم تجعل الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية [illegible]
[illegible] لان مدار كون الاضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين
ونعم ما قال ان المستمر يصح فيه نظرا الى اشتماله على الحال او الاستقبال العامل ونظرا الى الماضي
فيجعل اضافته قسمي الاضافة **الثالث** زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل شرطين اخرين احدهما
ان لا يصغر والثاني ان لا يوصف فلا يقال هذا رجل ضويرب زيدا ولا رايت ضاربا
شديدا زيدا لمباينته للفعل قال ابن مالك في شرح المنظومة [illegible] في منع عمل
المصغر [illegible] الكوفيين [illegible] جوزوه مطلقا [illegible] في شرح التسهيل [illegible] واما عمل
الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وعليه ابن مالك وابو حيان والجواز مطلقا
وعليه الكسائي وغيره من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون والقول الرابع

وجود

وجود الشروط لا يوجب عمله بل تجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ
امره وهل هن كاشفات ضره وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر وجزم به ابو
حيان في المغني وهو الصحيح كما قرره وقال الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال ابو حيان
والذي يظهر ان الجر اولى من النصب لان الاصل في الاسماء اذا تعلق احدهما بالاخر الاضافة
والعمل انما هو على التشبيه بالفعل فالحمل على الاصل اولى **الخامس** لم يشترط الاخفش والكوفيون
الاعتماد محتجين بقوله ؛ خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ؛ مقالة لهبي اذا الطير مرت ؛ وذلك
ان بنو لهب فاعل بخبير مع انه لم يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم والتاخير فبنو لهب مبتدا
وخبير خبره وصح ذلك بانه على زنة المصادر فالمفرد فيه والجمع واحد وبان فعيلا قد يستعمل في الجماعة كقوله تعالى
والملائكة بعد ذلك ظهير **فائدة** [illegible] تابع المفعول المجرور باسم الفاعل [illegible]
[illegible] بالجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين [illegible]
وابن مالك من المتاخرين وبفعل مضمر عند سيبويه ومحققي البصريين **ولا يعمل اسم الفاعل**
بمعنى الماضي خلافا للكسائي وهو علي بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي
لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا بكساء فقال حمزة من يقرا
فقيل له صاحب الكساء [illegible] ووافقه هشام وابن مضاء فاجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه
[illegible] مقصودا [illegible] وحجتهم من القياس انه بمعنى الفعل ويشتق منه [illegible]
[illegible] بمعنى الفعل فقط [illegible] اسم التفضيل [illegible]
[illegible] من السماع [illegible] وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط بمعنى الماضي وعمل

عند الكل ونرجع اسم الفاعل والمفعول الى ما مع القرينة الصارفة للمعنى الموجود ولو كان ليس على عدم عمله مع هذه القرينة والاظهر ان تكون هنا فيها لفظة والمحكية في هذه لا يصلح لوقوع الحدث للموجود والواقع بخلاف ذلك

٥٤٩

ذراعيه بالنصب ولا يجوز فيه انه حكاية حال ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان الواو

في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر

نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون

بان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما لفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المعنى

بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال الزمخشري معنى حكاية الحال ان تقدر

ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما

يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره ليتعجب منه تقول

رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله تنبيهان الاول انما جعل الواو في وكلبهم باسط

من كلام المصنف لان جملة الاية لم يرتبط الكلام فتكون الاستيناف في جملة مستانفة بجملته

لتعلقهم من جملة الاية وهو كما ترى فان قلت يلزم على صنعك حذف الواو التي هي جزء من

الاية قلت لا محذور في ذلك فقد وقع مثله في كلام صحيح الله عليه وآله وسلم نبه عليه

النووي وغيره الثاني محل الخلاف انما هو في رفعه الظاهر ونصب المفعول به وكذا

من المعمولات الفضلية لكونها اجنبية اما رفعه الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه

وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف ذكر ان ظاهر قوله انه لا يرفعه ولا تحمله قال والذي نقله

عن الشيوخ انه تحمله لاشتقاقه واما النصب للظرف فيجوز لانه يكفيه رائحة الفعل والظاهر

ان الحال والمفعول المطلق شيء لا في كان كالظرف والمفعول المطلق ليس بخبر واما بعد

الظاهر فقال ابو حيان ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض النحويين

وقال

٥٤٠

وقال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال

او لم يكن لا بعد الازمنة الثلاثة كان للاطلاق المستفاد منه الاستمرار كزيد ضامر بطنه وسمين

وجهه الان او الذي ثبت هذه الصفة فيكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاعله اذا

كان سببيا وفعلا له ففي غير السببي ايضا بمعنى الاطلاق كما لو يأتي بعد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل

قائم في داره عمرو وبعض زيد عنده بايه كما انتهى تكميل يحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير الى فعال

بفتح الفاء وتشديد العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها

ياء او فعل بفتح الفاء وكسر العين بلا ياء فيعمل عمله بشروطه المتقدمة

عند سيبويه واصحابه في الصيغ والعمل في اصلها واكثرها استعمالا فعال وفعول كقوله اخا الحرب

لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا وقول الاخر ضروب بنصل السيف

سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر ثم مفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها

ثم فعيل حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم ان الله سميع دعاء من دعاه ثم فعل كقوله اتاني انهم

مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد قال سيبويه وفعل اقل من فعيل بكثير ولم

يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها اوزان المضارع ولمعناه وحملوا ما بعده والعدد من منصوبها

على اضمار فعل وضعفوا تقديره عليه ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ومنع اكثر البصريين

اعمال فعيل وفعل لقلة استعمالها واجاز المازني اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم

وفهم واكره الجرمي دون فعيل لانه قليل ورد ما حكي من سميع دعاء وقال ابو حيان انه

ما التسابيح يكون في الثلاثة لا ... فيقاس عليها اسم المفعول ... ال ... مفعول ...

في تقدير المفعول به بعد الحذف والايصال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول
واما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصفة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل
فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه القول جواه على ما قال ما اي اسم دل على
حدث ومفعوله فرج بقوله ومفعوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر والفعل بمعنى الحدوث
كما ذكره في حد اسم الفاعل ان كان كذلك لا ان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل
كما مر وها هنا ان بقوله ومفعوله كما علم فلم يحتج اليه ذكره وهو في العمل وشرطه كاسم
الفاعل بغير كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل هو عمل فعله المبني للمفعول ويشترط الحصر مع
جميع ما اشترط في ذلك من عدم التصغير والوصف عند من اشترطه كونه المتوقع فلا يعمل
ولو مررت برجل معطى غلامه دينارا الان او غدا تنبيه جاء اسم المفعول من الثلاثي
المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره كمكرم ومستخرج
ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هذين الصيغتين وان عمل ما جاء كذلك فرع له
في التسهيل وذلك كفعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطرح وطحن بمعنى مذبوح
ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء والعين مثل نحو عدد وخبط بمعنى معدود ومخبوط وفعلة
الفاء وسكون العين كغرفة ولقمة بمعنى مغروف وقبضة وطعوم وفعيل كجريح وقتيل
ومريع وهو اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل
جريح كتفه ولا طحن بره وفي المغرب انه يعمل عمل اسم المفعول وما كان من الصفات
بمعنى حكم النظر الى ما نظيره في المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعلى هذا يجوز مررت برجل

بريح

[illegible]

جريح ابوه وكحيل عينه كما قال المرادي وغيره الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل
الصفة المشبهة سميت بذلك لانها تشبه باسم الفاعل المتعدي الى واحد في انها تؤنث
وتثنى وتجمع تقول فيه حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول
في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت
النصب كما يعمل اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل من انها على
الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر واقتصر في عملها على واحد لانه ادنى درجات المتعدي
وهي ما اي اسم دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت فرج اسماء الفاعل والمفعول
فانها على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل فان قيل انه على معنى الثبوت ومن المشهور
انه دال على ذات الحدث قطعا ولعل المصنف رحمه الله يرى انه لمطلق الحدث من غير تقييد كما
اثر التحقيق فخرج بهذا القيد ايضا تنبيهان الاول يرد على الطرد هنا ما ورد في حد اسم
الفاعل على العكس من نحو ثابت ودائم ولازم والجواب الجواب الثاني قال الرضي
عليه من الرضى الذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا
موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا
دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا
دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن
لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك
حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة

[illegible]

نحو قصصته مقصصا كما تقول كان زيد احسن فيخ او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن وظهر
منه الاستمرار ليس بشيء انتهى وشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله
وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع اذا تجردا من ال وتفترق عن اسم الفاعل
بصوغهما من الفعل اللازم وضعا او نقلا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي يراد
بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن
وصعب وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم نقلا كرحمن ورحيم فانهما مصوغان من
رحم بكسر الحاء بعد نقله الى رحم بضمها اي صار الرحم طبيعة له كرم بمعنى صار الكرم طبيعة له
على احد القولين والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان
اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما في التسهيل
واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب وبعدم جواز كونها
صلة لال على الاصح قال في التسهيل لا موصولة كما قوم وصححه صاحب البسيط وابن العلج
ورجحه ابن هشام في الجامع والمغني قال لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل
اي الدال على الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق
انتهى وقال الرضي وانما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع انها كالحكم لنقصان مشابهتها
للفعل ولهذا لم توصل المصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع حرف ان وهو بها تقدير المفرد
فالصلة فيكون الاجزاء انتهى ويقابل الاصح ما ذهب اليه ابن عصفور في احد قوليه
وابن مالك وتبعه ابن قاسم وابن الضائع من جواز كونها صلة لال وان ال فيها موصولة

وبهذا

وبهذا الخلاف يتبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم الفاعل بالاجماع فيه كونه صلة لال
لا تقدم وبعملها من غير شرط زمان ماض او حال او استقبال لانها بمعنى الثبوت
فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لانها لم تدل على الحدوث الذي يتعلق بالزمان بخلاف اسم الفاعل
فقد مر انه يشترط لعمله زمان الحال او الاستقبال وان شرط الماضي وفاقا وانما لم يذكره
هنا لان ذكره ثم كاف لان الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهي احوج الى الاعتماد منه
وبخالفته فعلها في العمل فانها تنصب مع قصور فعلها كما سيأتي بخلاف اسم الفاعل
فانه لا يخالف فعله وبعدم جريانها على الفعل المضارع بخلاف اسم الفاعل فانه
لا يكون الا جاريا على المضارع في حركته وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا
تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب
هو وزن عروضي لا تصريفي والقول بعدم جريانها عليه كما قال المصنف هو مذهب جماعة
منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن العلج وهو ظاهر كلام الفارسي في الايضاح والجمهور
على انها تكون جارية كمطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير جارية وهو الغالب
في البنية من الثلاثي كظريف وجميل قيل والقول بانها لا تكون الا غير جارية مردود فانهم
على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشاحط
دال وواسط المهلبي يعني البعيد صفة مشبهة وهي جارية للضبط قال المرادي ولقائل ان يقول
ان طاهرا ومطلق ومطمئن ونحوها مما جرى على المضارع اسما فاعلين قصد بها الثبوت
فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة والاتفاق في المذكورات فيهم فهو محمول

باب صفة مشبهة

ومنها ان الصفة تجمع العمل المقدر مع مصدر باسم الفاعل ... ولا تفترق ... الا في العمل وشرائط ... والا المقيع على علوا الا بتة ... بشر

على ان حكم الصفة المشبهة لا تقصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى تنبيه
تفترق الصفة عن اسم الفاعل بامور اخر منها ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل
فانه يجوز تقديم منصوبه عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه
ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى
نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ال خلف عن المضاف اليه بخلاف اسم الفاعل فان
معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه قال ابن هشام والاصح
وقول ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول الصفة لا يكون الا سببيا
مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها
في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بالظرف ونحوه
عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق ومنها انها لا تحذف ويبقى معمولها بخلاف
اسم الفاعل فانه يحذف كما في الاشتغال نحو زيدا انا ضاربه وكما في نحو انا ضارب زيد وعمرا
بخفض زيد ونصب عمرا على اضمار فعل او وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل
بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل
محذوفة ولان معمولها لا يتقدم عليها فلا يعمل في المفسر عاملا ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا
بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان معمولها
لا يتبع بالصفة قاله الزجاج ومتابعوه المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز ان يتبع معموله بجميع التوابع
قال ابن هشام ويشكل على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى قال الدماميني وزعم

بعضهم

بعضهم ان اليمنى خبر لمبتدأ محذوف صفة لعينه كانه قيل اي عينيه فقيل اليمنى ورد بعضهم بانه تكلف
بفعل محذوف اي اعني ومنها انها تؤنث بالالف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث
الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة شبيه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكرنا
لها فروقا اخرى غير هذه في المطول تركناها هنا وفيما ذكرناه كفاية هنا تبصرة في بيان احوال معمول
الصفة المشبهة في الاعراب ولمعمولها ثلاث حالات احدها الرفع بالفاعلية بالاتفاق
ويخ فالصفة خالية من الضمير ضرورة اذ لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن وجهه قال الفارسي
او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم يذكره المصنف
قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم
الانف وانه يجوز مررت برجل مضروب الاب بالرفع ولا يصح فيه ان يكون بدل كل
ولا بعض ولا اشتمال انتهى والمعتمد في الرد الاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن
لوجب تأنيثه لان المسند اذا رفع ضميرا مؤنثا وجب تأنيثه وقس عليه الثانية والثاني
النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة مثال نحو زيد حسن الوجه بالنصب
ونحو حسن وجهه بنصب الوجه وذلك لان هذا المعمول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا لتلك
الصفة لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة على الاصح
فلما لم يصح فيه المفعولية والتمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل بنصب
الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمها في جر المضاف اليه
حيث قالوا الضارب الرجل في حمله على الحسن الوجه فصل منها عارض و على التمييز ان كان

نكرة نحو زيد حسن وجهًا وهذا التفصيل هو مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو الحق وفي
المسألة ثلاثة أقوال أحدها أن النصب على التمييز مطلقا وهو رأي الكوفيين بناء على رأيهم من
جواز وقوع التمييز معرفة قال ابن مالك وهذا مرجوح ويحكى هذا القول عن أبي علي قال لأن التعريف هنا
لا يفيد شيئا فهو بمنزلة تعريف الأجناس كالعسل والماء الثالث أنه على التشبيه بالمفعول به إن كان
معرفة وعليه أو على التمييز إن كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرح
الشذور وشرح اللمحة الحالة الثالثة **الجر بالإضافة** أي إضافتها نحو زيد حسن الوجه **وهي**
أي الصفة **مع كل من هذه** الحالات الثلاث وهي الرفع والنصب والجر إما مقرونة
باللام أو لا والمعمول **مع كل من** هذه الستة أي الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب
الثلاثة في حالتي كون الصفة باللام أو لا **إما مضاف** أو مقرون باللام أو مجرد منهما
صارت الأقسام **ثمانية عشر** قسما حاصلة من ضرب ستة هي أحوال المعمول من
كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا في حالتي الصفة من كونها باللام أو مجردا عنها في ثلاثة هي أحوال
المعمول من كونه مضافا أو باللام أو مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب
الحسن وجهه بالجر الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه بالرفع
الحسن وجها بالنصب الحسن وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجهه بالنصب حسن وجهه بالجر
حسن الوجه بالرفع حسن الوجه بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها
بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر قسما فيها ممتنع ومختلف فيه وجائز **فالممتنع** منها
اثنان أحدهما أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى

نحو الحسن وجهه والحسن وجه أبيه والثاني أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد
عن اللام أو المضاف إلى المجرد عنها نحو الحسن وجه والحسن وجه أب وإنما امتنعا لأن الإضافة
فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه
ولا تخلصا من قبح حذف الرابط أو التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب إنما امتنع
الأول لعدم التخفيف والثاني لأن فيه إضافة المعرفة إلى النكرة وهو عكس ما ينبغي في الإضافة
فكره لذلك انتهى وتعليله امتناع الأول بالتخفيف دون الثاني يفهم أن في إضافة الثاني تخفيفا
وامتنع لعلة أخرى وبه صرح الرضي فقال وإنما امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير من وجهه
لأن هذه الإضافة وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الإضافة المحضة
فإذا لم تكن فيها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معا بها كان فيها نحو الرجل فلا أقل من
أن لا يكون فيها ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه انتهى قلت
وإنما يكون في هذه الإضافة تخفيف بحذف الضمير من وجهه إن لو كان الأصل الحسن وجهه
والحسن وجهه أما إذا قلنا إن الأصل الحسن وجها فلا تخفيف ألبتة ويتعين الأول دون
الثاني فليحفظ هذا **واختلف في حسن وجهه** بتجريد الصفة مضافة إلى معمولها المضاف لضمير
الموصوف فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لأن تخفيف هذه
الإضافة يكون بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير حاصل بحذف
التنوين فلا وجه لترك الإتباع مع إمكانه وخف زاده وما هو الأرجح المرجوح والمبرد
على منعه مطلقا في الشعر وغيره ورد بالقول السابق **لا** أتت على رغمها جارنا صفاءنا

لنا الا عارا جونا مصطلاها ما انشده سيبويه مستدلا به على مجيئه في الشعر وضمير رجع ضميرها يعود
الى الرمتين والمراد بالرمتين حجران تجعلان تحت القدر وتسند القدر الى الجبل وهو المتبع
بينهما بالصفا فيقوم الجبل مقام حجر ثالث للقدر والكتب الشديدة الحمرة والجون هنا الاسود
والمصطلى مصدر ميمي على ان تم مضافه محذوف اي موضع اصطلائها او اسم مفعول بمعنى
موضع المنشي كانه رأس الكبشين والمعزان شبك الحجرين مجرتا الا عارا به يرتفع الدخان
النار مستورا بمكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في البيت ظاهر وانما
في البيت ان قدعا ان مجير مصطلاها ما دام الا في اذا هو جمع في معنى الشيء من حيث انها تاكيد
وليس لها الا علي ان واحدها ما حولها كقوله ما رواية البيكت ونستطيل ولا ما الالف
ما ستطيل راجع الى الروانف لانه بمعنى ثقيلين وما ستطيل الاليه وطرفها الذي يليان
الارض من الالف ان اذا كان قال جونا مصطلاها الا في البيت فيه الا ضمير واحد
وهو المستكن في جونا وهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعل اي فعل الغلام ولا خفاء في البيت
التكلف والظاهر مع سيبويه والكوفيون على جوازه مطلقا في الكلام لكن لحصول التخفيف
بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك في جواز البيت والصحيح ان نثر قد ورد
في الحديث كقوله عليه السلام في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى
وفي وصف سيدنا النبي صلى الله عليه وآله شثن اصابعه ومع جوازه ففيه ضعف انتهى
قال ابن لانه لا يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما ليشبه لان الاضافة وليست عن رفع وان
كان هو الاصل اذ لو كانت عن رفع لكانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي ممنوعة في الحكم

ما مستنكرا لانه حول الاستاذ وانتصب المعمول على التشبيه بالمفعول ثم اضيف فلا ضمير فيه
باستثنائه عن النصب والصفة ليست نفس معمولها اما الصور البواقي من الثمانية عشر وجها بعد اخراج
الثلاثة الممنوعة بالاتفاق والممنوع على خلاف وهي خمسة عشر وجها جائزة لكن منها حسن وحسن
وقبيح فالاحسن فيه الضمير الواحد لا ضمير على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بما يحتاج اليه
في الربط من غير زيادة ولا نقصان وجرى الكلام ما قل ودل وهي اي ذو الضمير الواحد تسعة
اقسام سبعة منها تشتمل فيها الصفة على الضمير وهي حسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه وحسن
الوجه بنصبه وتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجهه وحسن وجهها وحسن وجه بجره واثنان
تشتمل فيها المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالجميع تسعة والحسن
ذو الضميرين لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر لكن لم يكن قبيحا لم
حطه عن مرتبة الاحسن وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما
بضمير كل من المثالين ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول والقبيح هو الخالي عن الضمير
لخلوه من الضمير المحتاج اليه في الصفة ولقيامها كالاجنبي عن موصوفها وهو اربعة وهي الحسن الوجه وحسن
الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها وضابط ما يعرف به الاحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير
كما ذكر انه متى كان المعمول مضافا مرفوعا او غير مضاف والاعرفع سواء كان منصوبا او مجرورا فالضمير
واحد وان كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا فضميران وان كان مرفوعا غير مضاف
فلا ضمير تنبيهات الاول حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف بال الالف
باللام مانع نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه الغلام وحكم المعمول

المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضمر وهلم جرا كمررت برجل حسن وجه
وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كمررت برجل
حسن وجه الصورة وحكم المجرد عن اللام والاضافة المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ
كمررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام **الثالث** تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها
بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند اليها فتؤنث ان كان موصوفها مؤنثا وتثنى
وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في سائر الاوصاف المشتقة تقول هذه امراة حسنة
الوجه ورجال حسان الوجه ولا تقول زيد حسنة عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول
وتانيث الصفة نظرا الى ان العين هو الاصل في عمل وقد كانت تؤنث عند اسنادها
وانما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة عائدا الى زيد **السابع**
قال في التصريح اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر
الف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك لان الصفة اما بال او لا
فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه
والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف لضمير الموصوف كحسن وجهه والثاني مضاف لما
المضاف لضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى الموصوف بال نحو حسن وجه
الاب والرابع مضاف لمجرد نحو حسن وجه اب والخامس مضاف لضمير مضاف
الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميل انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها
جميل انفه والسادس مضاف لضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خاله من قولك مررت

برجل

برجل حسن الوجه جميل خاله والسابع مضاف الى موصول نحو ما الطيبي كالذي مات به
الازهار من قوله يجيء بها قبل الاخبار منزله ما والطيبي والثامن مضاف الى موصوف
بجملة كرايت رجلا عديمة حسن ان رجح الطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلاثة انواع
الموصول كقوله ما اسلات ايمان في حضورها ما وتيرات الثقف
والموصوف نحو جامر ال اعده من قوله فاز امراة جمانوال اعده ما لن يستكفيا
ازمة الدهر وغيرها كمررت برجل حسن وجه فهذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير
الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة احوال
الاعراب يبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صورتان اذا كان معمول الصفة ضميرا ودخل
الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال كقولك مررت برجل حسن
الوجه جميله الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال كقولك قريش نجباء الناس ذرية
وكرامهم ما الثالثة ان يتصل به ولكن تكون الصفة بال كقولك الحسن الوجه الجميله فهي
الصورتين منصوب فصارت ست وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه
جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير فهذه ثمان في ست
وسبعين تصير ستمائة وثمانية واذا اوقعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة
تصير الفا وثمانمائة واذا اوقعت الصفة ايضا من وجها الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد
مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الف
واربعمائة قال والمستثنى من هذه الصور الغير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وهذه صورة

مائة واربع واربعون فالبناء في اربع عشرة الف ومائتان وستة وخمسون لبعضها ابنية

ولبعضها تمتنع فيخرج منها الممتنع بما تقدم انتهى **الرابع** قد يضمن اسم معنى المشتق فيعطى حكم

الصفة المشبهة وهو قليل كقول الشاعر ٭ فراشة الحلم فرعون العذاب وان ٭

تطلب نداه فكلب دونه كلب ٭ وقول الآخر ٭ فلولا الله والمهر المفدى ٭ لابت

وانت غربال الاهاب ٭ فضمن فراشة الحلم معنى طائش ٭ وفرعون معنى اليم وغربال معنى منقب

فاجريت مجرى الصفة في اعمالها فيما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها او نصب بها لم يمتنع والى هذه

المسئلة اشار ابن مالك في الكافية بقوله ٭ وضمن اسما معنى الوصف ٭ فاستعمل

استعماله بضعف ٭ كانت غربال الاهاب وكذا ٭ فراشة الحلم فرعون العذا

الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل **اسم التفضيل** وبعضهم يقول افعل التفضيل

قيل وما عبر به المصنف رحمه الله تعالى اولى لانه يشمل خيرا وشرا وقد يقال بهما ليسا في الاصل في

اصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ظهورها في قراءة ابي قلابة سيعلمون غدا من

الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر ٭ بلال خير الناس وابن الاخير ٭

واجيب بان المراد بالشمول على وجه الظهور وهو كاف في الاولوية واختلف في سبب حذف

الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وهو المشهور وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من

فعل خالف لفظهما فعل ... شذوذا وان حذف الهمزة وكذلك افعل لها ... قال

ابن هشام من عبر باسم التفضيل اجراه مجرى قولهم اسم الفاعل ومن قال افعل التفضيل

احترز به عن نحو افكل واجدل قال ولو سموه بافعل الزيادة لكان عندي اولى لان التفضيل قد

كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه بات مستعملا كثيرا في الخير ... غلب عليه في عرف المنع

وان كان في ذلك ليس بمخرج عن الاشتقاق بدليل ان فضل بعضكم على بعض في الرزق ولكنه في العرف

بمعنى الخير لا يبعد ويكره الايراد به الا ما قد سمع وحينئذ فلا يشمل كون زيد اجهل من عمرو واحمق منه

ثم ان حقيقة ... فلا نسبة الى الفضل واشباهه اذا قلت زيد اعلم فانا نسبة الى الزيادة في

العلم لم يجعل ... ازيدا فقد استعملت نعت بمعنى ال الفضل وهو مستعمل لكنه خلاف

الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زائدا كفرح زيد وفرحه وكان

فضل بمعنى جعله انتهى وسيبويه يسميه الصفة **وهو ما** اي اسم **دال على معنى** شمل جميع الصفات

بزيادة على غيره اخرج ما عدا المحدود ودخل في جمع الموصوف بالزيادة فلا يرد ان فيه لانه لم يوضع

الموصوف بالزيادة على من قام به الشيء الا انه حد كون القائم بالزيادة راجحا ولا ما قيل بحمل الزائد

في الطول لانه لم يوضع لرجل يتقدم بالطول الا ان معه وصف الوصف بالمتصف بالطول الا

من له زيادة في الطول حد بعض الافراد في الطول كذا قال بعض المحققين من شراح الكافية والمراد

بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما قالوا في لك شيء البسر اطيب منه رطبا والمراد

بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه **ولا يبني الا من فعل**

ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين لا ما هو في الاصل ... مثلا مستعمل

بلا زيادة لم لكنا هو اصطلاح الصرفيين ولهذا استثنى من التقديم ... الرباعي **معرف قابل**

للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة

الى شخص او حيوان كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول هذا اعلم من زيد اليوم

قوله اي اسم فهو لطيفي شامل لكل ... لم يعترض عليه ... المصدر ... الذات ... الصفة ... [illegible]

و المفعول المبني والصفة المشبهة لانها لا تدل على زيادة ... [illegible]

لكن ... على الموصوف ... [illegible]

ليس الاوصاف التي يتصف بها ذلك الموصوف يعني ان الغرب ... [illegible]

... الاوصاف ... [illegible]

قوله ثلاثي ... وضع للموصوف ... في الاصل ثلاثي ... الهمزة والالف ... [illegible]

والالف على غير الثلاثي ... [illegible]

قوله لم تعرض من غير الثلاثي ... ان يحكى ... زيادة الهمزة والالف على الفعل ... [illegible]

قوله معرف اي ليس مما لا ... الا ... شيء ونقص وخلاف الفرض ... [illegible]

الاربعا واجمل منه يوم الخميس اي زيد احسن من عمرو وعمرو اقبح من بكر على سبيل [illegible]

لغير التفضيل ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون ولا عيب وما غير [illegible]

اوط لانه لا ينبني مما يدل على حلية الا في عبارتهم تحتاج الى زيادة وقيد وحليته كالابلهيم [illegible]

فلا يبنى من غير فعل وشذ هو احنك البعيرين وهو افعل به والقياس منه [illegible]

الاول من الحنك وهو اسم جامد والمعنى اكلهما اي اشدهما اكلا والثاني من الفعل [illegible]

الحقيق الثالث من اللص بمعنى السارق وشذ اقمر الشاتين وهما من مجاز اسم

لص من جهة انه غير التصريح ثم انعقد الحكم بشده وذا الاخير المحروم منه التصريح كغيره [illegible]

القطع من نقل اللص فعلا فقال تقول لص اذا اخذ المال كنيته قال فيها هذا الاشد [illegible]

انتهى وقال بعضهم في الحكم بشذوذ الاول ايضا نظر لانه يجوز ان يكون من احنك الجراد

الارض اذا اكل ما عليها فيكون مثل اخصر من اختصر بحذف الزوائد انتهى قلت وهو كغسل

الدم بالدم اذ هو على هذا التقدير شاذ ايضا لكن شذوذه من جهة بنائه من غير [illegible]

ف لا من فعل بلا على اي سواء كان حرو فه اربعة سواء كان الهمزة او لام يحذف زائده [illegible]

التي في نحو دحرج وانطلق اذ لا يمكن بناؤه منه لانه لو نقص فاختل ولو لم يحذف لزاد على ما

افعل وشذ هذا الكلام اختصر من غيره مبني من اختصر بالبناء للمفعول وهو اعطاهم للدراهم

من اعطى وادلاهم للمعروف من اولى واكرمهم للضيف من اكرم وهذا المكان اقفر

من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بناءه من افعل مطلقا وعزي

الى سيبويه وجزم به ابن مالك في التسهيل وقال وهو ابن هشام انه قياس [illegible]

وفصل ابن عصفور بين ان تكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا تكون للنقل فيجوز نحو هو

اعطاهم من ملك الليل وهذا المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاجب وان فرض الغير

في هذا التفضيل والبعض كونه ثم ما من فعل ناقص نحو صار وكان فمنعه الجمهور وجوزه [illegible] والاكون

وجاز بناؤه للاختياري والاضطراري على قياس التعجب كون من افعال الناقصة فيتوزمان زوال الحدث

كما توهم بعضهم واصل من بنى التفضيل في الحدث والحق هو ان الذي لحدث ايضا معناه

السبع ان يقع هو كون منطلق وهو خير منك قال ابن هشام انتقالا الى الغير انتهى [illegible]

قال في التصريح وعدم التصرف سببه وجهان احدهما كون تخرج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة

على الحدث والزمان بكونه جنس والثانية كون المراد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان

بالقياس على اصل من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن تصرفهما بتصرف ترك

وكذا القياس عليه هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس وعسى وليس لا يقال زيد انعم من عمرو ولا ابئس

ولا يقال في عسى اعسى من كذا والتعجب والتقدم ولا هو اولى من بكر ولا يقال من لا

غير قابل للتفضيل نحو مات وفني لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على البعض حتى يفضل لا يقال

زيد اموت من عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل كوعى وما من

العيوب الظاهرة نحو عمي من الالوان نحو حمر من العيوب الباطنة وهي نحو بلد وحمق

نحو اعور من عور واخضر من خضر واحمق من حمق وابله من بله واسهل من سهل لغيره

اي لغير التفضيل فهو مبني منه افعل التفضيل ايضا لا الالتباس قال بعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا بني

ان افعل الصفة مقدم بناءه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت معنى الصفة

مقدم بالطبع محلا بدل محل زيادة في الاخرة الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع انتهى وقيل انما
لم يبن من ذلك لان حق افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المجرد كما تقدم واكثر افعال الالوان
والخلق انما تجيء على افعل بتسكين الفاء وزيادة تشديد اللام كاخضر فلو بني افعل التفضيل في الغالب
مما كان منها ثلاثيا اجري الاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة
التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل فيها واجاز الكوفيون بناءه من البياض والسواد
اللذين هما اصلا الالوان قيل وقد جاء من افعل افعل معهم عسراء جهل كجوهر اشد واحمق منه
واكثر المغاربة عدوا هذا من الشواذ وعليه جرى المصنف فاطلق المنع من بنائه من نحو ذلك ويجيء
بشد ونحوه من نحو كذا **تنبيه** بقي في المتن شرطان اخران احدهما انه لا يبنى الا من فعل
مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج
او غير ملازم نحو ما عاج اي ما مال ومضارعه يعوج فلا تقل زيد اعوج من عمرو لئلا يلتبس المنفي بالمثبت
وما حكاه ابن هشام ان عاج الاول لا يستعمل الا في النفي ممنوع فقد جزم به ابن مالك في التسهيل وابن هشام
في التوضيح واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشد ابن الاعرابي
ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج الثاني انه لا يبنى من فعل مبني للمفعول وان
كان ملازما للبناء له كعني وزهي ومن الاول زهي علينا اي تكبر وعني بحاجة اي شغل بها وذهب
ابن مالك الى جواز بنائه من نحو عني قال ابو حيان وهو الاصح وانتقد بان الاول ان زهي يحكي زها
اي تكبر والثانية بانه يسمع فيه عني كرضي فليس من باب الفاعل فان فقد شرط من الشروط المتقدمة
لبناء افعل التفضيل توصل الى التفضيل باشد او نحوه مما يدل على الشدة او الضعف

او الزيادة

او الزيادة او النقص او الكثرة او القلة او الحسن او القبح على حسب قصد المتكلم ويذكر بعد اشد
او نحوه مصدر الفعل الممتنع تمييزا له منسوبا الى المفضل فيقال زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا
منه واقبح عورا منه قال الدماميني كذا قال الجماعة ويظهر لي ان هذا ليس بالغرض من التفضيل
وذلك انه لا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان زيدا
زاد عليه في ذلك والغرض انما هو التفضيل في نفس مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة الدحرجة
وحسن البياض فتامله انتهى قال بعض المتاخرين يا ليت شعري ما الذي دعاه الى عدم المساواة فوجدتهم
انما تتم على تقدير ان يكون نحو اشد في مثل زيد اشد دحرجة مستوفيا للغرض افادة الاشتراك
في اصل الدحرجة والتفضيل على زيد في الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز
ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل مجردا عن معنى الزيادة وحينئذ يكون الكلام مساويا لغيره
من التفضيل قطعا فتدبر **تنبيهان الاول** قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى
التفضيل بما ذكر بما لا يفعل بل يصح التوصل بغيره ايضا نحو زيد زائد استخراجا او نحوه المفهوم
ان المقصود جعل زائد في افعل الاستخراج لا زائدا في زيادة الاستخراج انتهى **الثاني** لا يختص
التوصل الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل يتاتى فيما استوفى الشروط فتقول زيد اشد
ضربا من عمرو وهو واضح في قولهم **احمق من هبنقة** بفتح الهاء والباء الموحدة والنون
المشددة والقاف لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان وانما قيل له
ذو الودعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل عن ذلك فقال
لئلا اضل فسرقها اخوه في ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة ورآها في عنق اخيه فقال اخي انت انا فمن

حكاية هبنقة

انا نضرب بكبشة المثل ومن تحفة انه كان في جماعة فهبت عليهم ريح سودا مخوفة فجعل كل منهم
يلتمس رفيقا وبعضهم يتصدق بضيعة فقال جحيفة اللهم انك تعلم اني لا املك شيا اتصدق
ولكن زوجتي طالق ان نجيتنا الكريم في هذا الحكم بالجاعة واستعفوا عاهم فيه من الخوف
قوله عليه السلام في وصف ماء الكوثر **ابيض من اللبن** واحلى من العسل بادمه ولا يقاس عليه
ايضا خلافا للكوفيين كما اشتهر واطلاق منعه فيما قرر ومثله قول الراجز جارية في درعها
الفضفاض ابيض من اخت بني اباض وانه حمل على الندرة والشذوذ ودون النقل
قال ابن مالك في شرح الكافية وجاز ان يكون ابيض منيا من قولهم باض الشي يبيض اذا ظهر
والبياض والمعنى على هذا ان خفيه ذلك الى الغير من الاشيا البيضة اكثر من جعل بعضها بعضا واخفى
بهذا الاعتبار ابلغ من اشتهر بياضه قال ويجوز ان يكون من المذكور بعد ابيض صفة والجملة من
اللبن نهى وسيع الطيف هو اسود من حلك الغراب واما قول المتنبي ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم
فقال ابن هشام في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا المتعلق به اي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يليك
مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم اما فعل ان احمر من احل
التباس بالدم او صفة له ان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما انتهى قال العلامة بن الحر ثم
الظاهر ان المتنبي اراد التفضيل بناء على مذهب الكوفي لا الكوفية والكوفيون يجوزون بناءه
من السواد والبياض فلا وجه عندي ارتكاب التعسف والتزام اصحابه بتخريج المصنف بقوت
الغرض من كون الشي عنده اسود امن الظلم انتهى هذا **تتمة** باب اسم التفضيل

لثبت

متعلقة بمحذوف اي هو ابيض المذكور والتقدير [illegible]

معنى من لجعل اسم تفضيل

وجوه

شرع في بيان كيفية استعماله في التركيب واحكامه واعلم انه **يستعمل** اسم التفضيل على احد
ثلاثة اوجه **اما** مقرونا **بمن** الجارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع
ذكر زيد افضل من عمرو ولابتداء الانحطاط في نحو زيد شر من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة
كانه قيل جاوز زيد عمرا وهو اولى من قول سيبويه وغيره اذ لا يقع بعدها الى قال ابن هشام
وقد يقال ولو كانت للابتداء لجاز ان يقع بعدها الى من وقع بعد من ومع المرادف موقع مرادفه
انما هو اذا لم يمتنع من ذلك مانع وهنا منع منه مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب
من حروف الجر الا من فقط **او معرفا باللام او مضافا** وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه
لان وضعه لتفضيل الشي على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من
والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد اشارة الى معين علم منه تعيين المفضل عليه مذكورا
قبل لفظا او حكما كما اذا قلت عندي شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلت انه افضل من زيد هو عمرو **تنبيه** محل وجوب استعماله باحد الثلاثة اذا لم يكن
مجردا كالاخر والاوسط كالدنيا والاخرى الطيبة وقد جاء من بعده كالاخر بغير
فالاول وهو المستعمل **بمن مفرد مذكر دائما** سوا كان لمفرد ام لغيره ولمذكر ام لغيره
نحو زيد او هند **او الزيدان** او الهندان او الزيدون او الهندات **افضل من عمرو** وذلك
لكراهتهم الحاق اداة التثنية والجمع المختصة بالاواخر فيما هو في حكم الوسط اعني بين اسم التفضيل
لانه الفاصل بينه وبين بابه احرف كانت كتمام الكلام وقيل لانه يشبه لفظا ومعنى فعل التعجب
الذي هو فعل غير متصرف انا لفظا فظاهر واما معنى فلانه يتعجب من شيء الا وهو مفضل ولهذا

الحاق وصف باعتبار زيادة بجوزه وقيل فيما تقدم

اشترطوا فيما جيء به من افعل التفضيل بالشرطية بناء افعل التعجب على اجوده جوازه لفظا ومعنى افردوه
كما افرد والفصل بينه وقد يحذف من مع مجرورها اذا علم المفضول نحو قوله تعالى الله اكبر اي من كل شيء
وقوله والآخرة اكبر درجات واكبر تفضيلا اي من الدنيا وقول الشاعر ع ان الذي سمك
السماء بنى لنا ع بيتا دعائمه اعز واطول ؛ وقد جاء الحذف والاثبات في قوله تعالى انا اكثر
منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما يحذف اذا كان افعل خبرا لما انه كلام واقعه الاصل نحو
كان زيد افضل ونقل اذا كان حالا كقوله ع دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا ع اي دنوت
اجمل من البدر او صفة كقوله ع تروحي اجدر ان تقيلي ع اي تروحي وائتي مكانا اجدر من غيره
بان تقيل فيه وزعم الزمخشري ان الحذف لا يكون الا اذا كان خبرا والصحيح انه اذا كان فعلا
نحو زيد افضل او سن ان يكون اكبر الله ومنع الكوفيون تثنيتها الاول ويتعين في نحو
الله اكبر ونحو هما اعز واطول ان يكون المحذوف مع من مجرورها بل يكون ان يقال ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف
فامتنع ذلك الثاني يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية مشاركا للمفضل في المعنى
اما تحقيقا كزيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي لان اصوم يوما من شعبان احب الي من
افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند
المخالف فقدره عليه السلام محبوبا اليه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب
انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا
منهم اي في اعتقادهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم خير ولا فيه عليه السلام

شر وصلى وقوله اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كأنهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ردوا على
في التحكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة
وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار كما
قولهم انه اكبر من الشعر وانت اعقل من ان تفعل كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والعاقل
على الفعل بل المراد بعده عن الشعر والفعل وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول
وتباعده عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي ... وذلك ... تعلقت بافعل
المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من
ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل نوع
من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فقد ... زيد ... وزيد الفضل عن
رتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية فالامر كما قيل الثالث يجب ان لا يلي من التفضيلية
افعل الا ما هو من تمام معناه او معموله كقوله ع فان لم ... ساعة ... ع الى ...
من ربط بيان ... ع وقد يفصل بينهما بلو وفعلها كقولك ما احسن لو الصفت
من الشمس هو اكرم لو لم يمنعني البخل وقد يتقدم عليه ضرورة كقوله ع اذا سايرت اسماء
يوما ظعينة ع فاسماء من تلك الظعينة املح ؛ ويجب ذلك اذا كان المفضول اسم
استفهام او مضافا اليه نحو ممن انت اعلم ومن غلام اي رجل انت اكرم وذلك لان اسم الاستفهام
له الصدر وما اضيف الى ما له الصدر فله الصدر كما مر الثاني وهو المستعمل بال يطابق
موصوفه وجوبا في الافراد والتذكير وفروعهما للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم

المانع ولا يجاء بمن لان من وال لا يجتمعان ... [illegible] ... فائدة ذكر المفضل عليه حيث
كان ذكر احدهما للفواتح ... زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون
والهندات الفضليات او الفضل ومن الوهم في ذلك قول ابي خلدة وقول الاعشى
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر اذ يبطل قول النحويين لا يجمع بين ال ومن وان اسم
التفضيل قيل كلام من ال من متعدى به جاريا على ظاهره والصواب ان تقدر ال زائدة او من
ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها تمييز لها في قولك انت منهم
الفارس البطل ... [illegible] ... قول بعضهم انها متعلقة بليس فقد يرد بانها لا تدل على الحدث
وبان فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة
قولك اشتق وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعد ما قد مضى
ثلاثون للهجر حولا كميلا وافعل التفضيل ... [illegible] ... قال ابن هشام في المغني تنبيه
لا ينبغي ... [illegible] ... قال ابو سعيد علي بن سعيد في كتابه المستوفى ... [illegible]
في الجمع والتانيث في السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والظرفى
والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذا الاكرم والاحمد قيل فيهما
الاكارم والاحامد ... [illegible] ... والثالث وهو المستعمل
مضافا في تفضيل فان قصد به تفضيله ... [illegible] ... على من اضيف اسم
التفضيل اليه ... [illegible] ... سبيل ... [illegible] ... الطرد وهو
والاكثر استعمالا ... لتفضيل الشيء على غيره فلا ... ذكر المفضل عليه وجب كونه ...

او صفوة منهم اي ممن اضيف اليهم قبل الا ... [illegible] ... الجمع الى ... [illegible]
ان يكون بعضا فيتفق نحو زيد افضل الرجال وانما وجب كونه منهم ليحصل ... [illegible] ... الجمع
لذكره معهم ليصح تفضيله عليهم ... [illegible] ... يستلزم تفضيل الشيء على نفسه
... [illegible] ... ذلك في ... [illegible]
... [illegible] ... من اضيف اليه وليس ... [illegible]
ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس ... على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك ... [illegible]
جملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وجازت المطابقة وعدم الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلم
الناس او اعلمهم والزيدون افضلوا الناس وافضلهم وهند فضلى ... والفضليات ... [illegible]
... [illegible] ... التعريف ... [illegible] ... كون المفضل عليه مذكورا
وليس ... [illegible] ... المطابقة ... [illegible]
... [illegible] ... ابن السراج ... [illegible] ... المطابقة ... [illegible]
... [illegible] ... وكذلك ... [illegible]
... [illegible] ... المجرد من ال والاضافة ... على هذا القصد يمتنع ان يؤتى
يوسف احسن اخوته ... [illegible] ... فان قصد
تفضيله ... [illegible] ... مطلقا ... [illegible] ... ما اضيف اليه على كل
من سواه فالمطابقة ... [illegible] ... وجوب ... [illegible]
... [illegible] ... اسم التفضيل ... [illegible] ... الصفات ... [illegible] ... احسن القوم

[illegible marginal note]

معا لا تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
كقولك نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش بمعنى افضل الناس من قريش وان تضيفه
الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا
اخوتهما ونحو والزيدون احسنوا اخوتهم اي يوسف احسن الناس من بينهم وكذا البواقي
وان تضيفه الى غير جماعة كقولك فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه
او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم
تنبيهات الاول وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصه وان قصد تفضيل مطلق افرد
وذكر مطلقا كيوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخوتهما وهو غلط صريح [illegible]
كلام سائر المتون حتى التهذيب للمصنف وامثاله لذلك بعض من كتب حاشية الكتاب من طلبة
العلم المعاصرين فشرح هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاحش فاحذره وعادة المصنف انه لم يقع
مثل هذا الغلط الذي لا يخفى على ادنى طلبة فضلا عن مثله فذلك تحريف العبارة واصلحها اذ لا يمكن
تحملها الا على تغيير النساخ كما قيل كم اضاف الزمان محاسنا فعقولها وكم حرف المحرف [illegible]
وصحفوها وكم ناسخ [illegible] وجاء [illegible] الصنف الثاني قد يقصد بافعل
اصل الفعل بلا تفضيل فيه وذكره بعضهم حيث يقصد به التفضيل مطلقا من وجوب المطابقة
كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم لانهما لم يشركهما احد من بني مروان
في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص ارزاق الجند
والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبهته اثر شجة من دابة

تفسير الاشج والناقص [illegible]

فرنه

قرينة الثالث المفضل الذي ذكره المصنف رحمه الله المستعمل مضافا انما يجري في المضاف لمعرفة
واما المضاف لنكرة فيلزمه الافراد والتذكير لموافقة المستعمل بمن والتنكير كزيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات
افضل نساء اي زيد افضل من كل رجل قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس
فضلهما بفضلهما والزيدون افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا البواقي
تبصرة في بيان اعمال اسم التفضيل ويرفع الضمير المستتر اجماعا كزيد افضل فافضل
فيه مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد وانما عمل فيه لضعفه لان وجوده خفي ولا يختلف
لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة فالعمل فيه كلا عمل فلم يحتج الى ما يقوي العامل على العمل فيه ولا ينصب
المفعول به اجماعا فلا تقل زيد اشرب الناس عسلا لانه الحق بالافعال الغريزية وما
اوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر دال هو عليه نحو قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله فمن
ليست مفعولا باعلم ولا مضاف [illegible] لا فعل بعض من يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين وهو
محال بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل ومن اما موصولة او موصوفة
وهذا هو الظاهر ويحتمل ان تكون استفهامية في محل رفع على انه مبتدأ ويضل خبره والجملة في محل
نصب بهذا العامل [illegible] الاستفهام [illegible] المتبوع بلفظ الكاذب ويجوز الكوفيون كون
من موصولة او موصوفة في محل جر [illegible] [illegible]
وضعف الاول بالشذوذ وحذف حرف الجر مع بقاء عمله تنبيها الاول ما ادعاه المصنف
من الاجماع على انه لا ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية وابن هشام في شرح القطر

[illegible marginal notes]

والرضي تبعه وفيه نظر فقد نقل ابن هشام في حواشي التسهيل عن محمد بن مسعود الزكي
جواز نصبه به مطلقا وانه قال في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول
لوروده في السماع وذلك كقوله تعالى هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما في زيد احسن وجها
وقول العباس بن مرداس ... واضرب منا بالسيوف القوانس ... ونقل في المغني عن
بعضهم جوازه ان قصد به اصل الفعل قال الدماميني وهذا الرأي حسن فينتصب حينئذ المفعول به لكن
كان اضافة حينئذ الى [illegible] فيجري حكم النصب [illegible] انتهى وقد كاد [illegible]
مدعي الاجماع بانهم نزلوا التفضيل في ذلك منزلة العدم **الثاني** انه قال المصنف ولا ينصب المفعول
ولم يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه اللام المقوية كزيد اوعى
للعلم وابذل للمعروف و[illegible] بالباء [illegible] واجهل [illegible] فان كان فعله يتعدى لاثنين
نصب الثاني بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب **الثالث**
لا ينصب المفعول المطلق ايضا اجماعا فلا يقال انا احسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا
يقال انا اضرب الناس تاديبا ولا المفعول معه فلا يقال انا اسير والنيل ونقل ابن هشام
في المغني عن سيبويه نصبه المشبه بالمفعول به ورده بان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل اذ لا
تلحقه علامات الفروع الا بشرط [illegible]
او مضمرة على نصب [illegible] الا ان ذلك مفعول [illegible] المفعول لان اسم التفضيل
لا ينصب المفعول اتفاقا [illegible] انتهى وقال [illegible]
شبه المفعول [illegible] لا ينصب المفعول به [illegible] ولا ينصب

ذلك

ذلك في الصفة فرع الرفع كما تقرر وهو توطئة للاضمار الى ما كان [illegible] يرفع الفاعل الظاهر
الا بشروط وان يرفع ذلك الا في البدل انتهى ولا خلاف في نصبه الظرف نحو زيد افضل الناس
اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو زيد احسن الناس مبتسما لا عابسا
في [illegible] والتمييز نحو اكثر منك مالا واعز نفرا لانه [illegible] في الضعف [illegible] نحو ما يكون
من معنى الفعل [illegible] **ولا يرفع الظاهر** اي الموجود الذي [illegible] اللفظ
فيشمل الضمير المنفصل الا قليلا [illegible] ضعيفة حكاها سيبويه **نحو مررت برجل احسن
منه ابوه** او انت بنصب احسن على انه صفة لرجل ورفع ابوه او انت على الفاعلية
باحسن على معنى فاق في الحسن ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع احسن في ذلك على انه خبر مقدم
وابوه او انت مبتدأ مؤخر [illegible] على احسن [illegible] مستتر فيه [illegible] من المبتدأ والخبر في موضع
نصب صفة لرجل والرابط الضمير المجرور بمن وانما لا يرفعون به الظاهر لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل
بمعناه في الزيادة [illegible] ولا هو شبيه باسم الفاعل [illegible] عليه العمل في الظاهر كما قلت
في الصفة المشبهة والعمل فيه [illegible] من اسم الفاعل حتى يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع
الا [illegible] فيه وهو المستعمل [illegible] بخلاف الصفة المشبهة فانها تثنى وتجمع كما تقرر **ويكثر ذلك** اي رفعه
الظاهر **في** مسألة الكحل وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس
مسبوق بنفي ومرفوعه اجنبي مفضلا على نفسه باعتبارين **نحو** قول العرب **ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد** فاحسن صفة لرجلا وهو اسم
جنس مسبوق بنفي والكحل مرفوع به [illegible] وهو اجنبي من الموصوف لكنه [illegible] متصل بضمير

في عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه النوعين حسن في عين زيد مستقر حال
من الضمير المجرور من والمعنى ما رأيت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه اي من الكحل كائنا في عين
زيد وقد ظهر ان الكحل الذي هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين فانه باعتبار كونه مفضلا
على نفسه باعتبار كونه في عين الرجل واما كونه مفضولا على نفسه فباعتبار كونه في عين زيد قال في الهمع
ولاشتهار هذا المثال في هذا الباب تعرف هذه المسألة بمسألة الكحل وانما رفع اسم التفضيل
هنا ذلك الظاهر **لانه بمعنى الفعل** اذ يصح ان يقع مكانه فعل بمعناه فيقال ما رأيت
رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولانه لو لم يرفع المرفوع في ذلك لجعل كان
مبتدأ واحسن خبره ولزم الفصل بين افعل ومعموله باجنبي وهو الكحل **تنبيهان الاول** الاصل في
هذه المسألة ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثل وقد
يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم الظاهر او على محله او على ذي المحل فتقول ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد فيحذف مضافا او مضافين
وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل قالوا ما احد احسن به
الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته
له في المعنى ثم حذفوا المضاف [illegible] المضاف اليه مقامه **الثاني** قال ابن مالك
لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع افعل الظاهر الا بعد النفي ولا بأس باستعماله بعد نهي او استفهام الذي
فيه معنى النفي نحو لا يكن احد احب اليه الخير منه اليك وهل رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان فقال يجب اتباع السماع والاقتصار على ما قالته العرب الا

[illegible]

الا فواها

الا فواها هو هو القياس لكن الاولى اتباع السماع **هذه** مباحث الاسناد في
موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع الصرف ما هو فقال قوم
هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل
لا يدخله جر ولا تنوين وهذا قول ظاهر الحال وقال قوم منهم ابن التحقيق ان الجر في الاسماء نظير
الجزم في الافعال فلا يمتنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين
وحده لثقل ما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاص بالاسم
والجر خاص به فتبع الخاص الخاص ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب لا حظ لهما في الجر انما
يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر واسمركم فالاسم باق
على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم وعدم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول
يكون الاسم منصرفا لانه دخله الالف واللام والاضافة وما هنا الاسم بعد اعني الاول
وذهب الاسناد في الصرف انه في المعتبر ان الاسم الذي لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون
فيه فرعيتان من تسع احداهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى او فرعية واحدة تقوم مقامهما
كما ان في الفعل فرعيتين عن الاسم احداهما من جهة اللفظ وهي كونه مشتقا من المصدر والاخرى
من جهة المعنى وهي احتياجه الى الاسم لانه يكون كلاما وحيث اشبه الاسم الفعل في
فرعيته بالاعتبار المذكور كان ثقيلا فامتنع ما امتنع فيه من الجر والتنوين او التنوين وحده على الخلاف
اذا عرفت ذلك فنقول موانع الصرف تسع ثبتت بالاستقراء التسعة وهي
ذلك ان العربية فرع العجمية اذ الاصل في كل كلام ان لا يكن لطلب ان الاصل فرع الاسم

والتأنيث وهو فرع التذكير لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة والعدل وهو فرع المعدول عنه لأن
الأصل بقاء الأسماء على حالها والتعريف وهو فرع التنكير لأنك تقول رجل ثم تقول الرجل ولأن
المعرف باللام رجل المطلق لا رجل المجرد عن ال وهو النكرة وكذا المجرد من اللام ثم المطلق
لأنه المجرد عن ال وهو المذكر والفرعية التأنيث والتعريف والعجمة والوصفية المعتبرة في منع
الصرف أعم من الوصفية الحقيقية كما قال بعض المحققين وزيادة الألف والنون وهو فرع
المزيد عليه والتركيب وهو فرع الإفراد ووزن الفعل وهو فرع وزن الاسم لأن الأصل
في كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فإذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا ووزن
والمراد بقولهم المختص بنوع آخر المختص به حقيقة أو حكما ووزن الفعل المبدوء بإحدى الزوائد الأربع
في حكم المختص فلا يتجه أن يقال إن في الوصف وهو فرع الموصوف قال الأزهري وتسميتهم العلل
الفروع المذكورة سببا وعلة من أن كل واحد منها جزء العلة فإذا اجتمع اثنان
منها كمل الحكم فالعلة في الحقيقة مجموع علتين أو واحدة منها تقوم مقامهما انتهى قال بعض المحققين
وفيه أن إطلاق العلة على كل واحد بل التحقيق أنها العلة وإطلاق العلة على المجموع الاثنين
هو التجوز انتهى قيل ووجه أن العلة الموجبة واحدة والاثنين في جميع الصرف
هذه الموانع التسع بقوله موانع صرف الاسم تسع عجمة وجمع ثم تأنيث وعدل
ووزان الفعل ثم تركيب كذا الألف والنون الفاعل التاسع المنظوم بعضهم
أيضا فقال إذا اثنان من تسع الألفاظ في فرعها وزيادة والصفة
وجمع وتأنيث وعدل وعجمة ووزن الفعل ثم تركيب معرفة وقال الشيخ

العلامة

الدين بن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل وعجمة عدل ووصف وتأنيث وجمع
ونون قبلها ألف زيدت ومعرفة وعجمة تركيب وجمعه اجمعه وقال
أدرت حصر الموانع الصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتأنيث صيغة وزائدتا فعلان والعجمة الصرف وقال
أيضا موانع الصرف الاسم تسع نظمتها إن كنت في العلم راغب
من العدل والتأنيث والوصف عجمة وزائدتا فعلان جمع مركب
وثانيها التعريف والوزن تاسع وزاد سواها باحث متطلب
وقال آخر موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب
وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد
عجمة فالوصف قد كملا وأنشد الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك لنفسه وزن
المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا وقال آخر جمع ووزن وعدل
ووصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها وقال آخر أيضا زيادة ووزن ووصف
تأنيث عجمة وعدل وتعريف وجمع وتركيب وقال آخر موانع الصرف
تأنيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن فعل ونون قبلها ألف
ونون زيدت وعدل ثم توصيف ما تقرر من الموانع في النسخة المشهورة

الذي عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف اثنان الحكاية والتركيب لان الحكاية تمنع من تنوين الفعل مع الوصف
نحو احمر واجدل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيها لطريق الحكاية الفعلية بعد ما كان لا يدخل
عليها الكسر والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل وهو التركيب
فغير الحواذ كتركيب التانيث بان الظاهره او المقدره او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع
العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة تعاقب
تقديرا لان الواضع قصد التسمية بما هو معدول عنه خوف عطف الصفة الى عمرو وثوبه
فانه بمنزلة مثله وتركيب الجمع فانه بمنزلة الجمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب
الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو ما ذكرنا في العجمي والعربي
او تركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزائد شبه الف التانيث كارطى اذا سمي به
وقال بعضهم انها احد عشر والزائد مراعاة الاصل في نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم
انها ثلثة عشر والزائدان لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد القول بانها ثمان بان ما ذكره
من الحكاية لا يتاتى في نحو احمر وافعل لانهما ليسا منقولين من الفعل وما ذكره في معنى التركيب
ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك
نعم هو صحيح في بعلبك لكن يبطل احمد بجرد التركيب سببا لمنع الصرف وهو تعقيب مع
حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد في الاقوال بان شبه الف التانيث مندرج في الف
التانيث عداده ومراعاة الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث داخل في التانيث
لان لزوم التانيث صفة له وصفة الشي ملحقة باصلها وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع لانه

انها

منها ستة كما ذكره المصنف رحمه الله فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها فتمنع
صرف العلم العجمي العلمية باضافة العجمي الى العلمية وذلك بان يكون قبل استعمال العرب له
علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها عجمية جنسية فالتحقت بالاسماء
العربية وذلك كلجام وديباج ونحوهما من اسماء الاجناس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل
في اول احواله علما كما اذا سمي غلام لحدوث علمية فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة
منع الصرف كعجمي علم لمونث وما ذكره من اشتراط العلمية في العجمة هو مذهب ابي الحسن
ابن الضائع ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه قال ابو حيان والجمهور يطلقون فما انتهى ونظيره انه
انصرف نكرة لوان نصرف في الاول فانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة فيخفف
جيد ويمنع الصرف في الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان سمي به تنبيه
قال ائمة العربية تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة
الثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية
الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك
لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون اخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون
في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يجتمع فيه الجيم
والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا عن حروف الذلاقة
وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو
سفرجل وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما ذكره ابو حيان في شرح التسهيل قال في المزهر

تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلاثة كابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب
واما اذا كان ثلاثيا ضعيف فيه فرقة اللفظ في الاصل بني عليه الاعلام والعربية تقييدا فيه
هو حسب جميع الزيادة بان لا يكون بعد التصغير قال نفر من لو كان رباعيا واحد بعد التصغير
لا يمنع الصرف كما قاله قبل التصغير لا او تحرك الاوسط من الثلاثية كشتر يقع بين العجمة
وتمنع التأنيث من فوق اسم حصين بتركه فهو منصرف قال الرضي وهو اوسط ودكت ان تحرك
الاوسط في المؤنث نحو سقر فانه يقوم مقام السادس علامة التأنيث واما العجمة فلا اعلامه
لها حين لسبب شديد ما دل الاعجمي مجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطا او تحركت ليشابه كلام العرب والعربي
خارج من وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم في الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة كما في كلام
العرب فهو مذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك الاوسط من الثلاثة فكم تمنع صرفه
كما ساكنه فيتمم صرفه قال الرازي ونقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز
المنع والصرف في ساكن الاوسط قلت وبه قال الزمخشري والف وتحصل في الثانية اقوال احدها
تحتم الصرف مطلقا الثانية تحتم المنع في متحرك الاوسط كلك اسم الى نوح عليه السلام وتحتم
الصرف في ساكنه الثالث منع صرف المتحرك الاوسط والوجهان في ساكنه **تنبيهان**
الاول قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا
لعربيتها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة قيل هو وكذا عيش في سيبويه من بعده ويؤيده
لقد من الا مستعمل وانه لا عرب قبله وفيه ان شيثا وعزيرا منصرفان ايضا قال بعض
المحققين منهم شيخنا الزركشي فقد روي عن ابن عباس ان اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل والاول

عربية قوم نبس الغرائز في القرآن واما غير سائر الملائكة وجبرئيل فكانت قبل اسمعيل عليه السلام
وفي الكشاف ان من لم يحوّل غير عبادة غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا في الاصل
غير منصرف فلعله وذكر بعضهم ان اسماء الملائكة ممتنعة من الصرف الا اربعة منكرا ونكيرا ومالكا
ورضوان **الثاني** لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول فمثل اسحق ويعقوب
وموسى اسماء الانبياء غير منصرفة واسحق مصدر اسحق الفرح اذا ذهب به ويعقوب لذكر
الحجل وموسى لما يحلق به منصرفة ومن قال انما سمي يعقوب لانه خرج من البطن آخذا بعقب عيص
فهو من موافقة اللفظ وليس مشتقا لان الاشتقاق من العربية يوجب الصرف وكذلك ابليس
لا ينصرف للعلمية والعجمة ومن زعم انه مشتق من الابلاس اذ ابلس فقد غلط لان الاشتقاق من
من العربية يوجب الصرف وانما هو اتفاق في اللفظ واما الثانية فان جالوت وطالوت وقارون
غير منصرفة وجاموس وطاووس وراقود منصرفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن قاله
في البسيط والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل فيكون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الف
وبعد الالف حرفان اولهما مكسور تحقيقا كمساجد او تقديرا كدواب او ثلاثة اوسطها ساكن
والمراد بالوزن الوزن العروضي اي مجرد تقابل المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن
دون التصريفي المعتبر فيه مقابلة الاصلي بالاصلي والزائد بالزائد ليشمل فعائل وفعاليل وفواعل وفواعيل
وافاعل وافاعيل الى غير ذلك ولو اريد التصريفي لخرجت جميع موزونات هذه الموازين وقول
بعضهم ان المعتبر عندهم الوزن الصرفي دون العروضي ولهذا عددوا وزن نحو مختص بالفعل مع انه
كفعل في الوزن العروضي ليس بشيء لان قرينة المقام ظاهرة فيما ذكرنا ولقد احسن المصنف حيث

هو التمثيل هو من البراهين بقوله كذا اهم وديناه بانه فيها كون المراد بالوزن العروضي لا غير ومنع
هذا الجمع الصرف **بالنيابة عن علتين** على الاشهر لكونه لا نظير له في الآحاد العربية كما سبق
وقيل لكونه نهاية جمع التكسير اذ يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيمتنع فنزل كونه
صيغة منتهى الجموع منزلة جمع ثاني وقال الجرمي لما فيه الجمع وعدم النظير وقيل لانه لم يكن له نظير
في الآحاد واشبه الاعجمي ففيه الجمع وشبه العجمة وبقي ايضا الجمع الجمع الثاني من الجمع الاقصى لما
عرفت والجمع الذي لا نظير له في الآحاد الا مفرد وعربيا على وزنه اما نحو ثماني ورباعي للذي
الغي رباعيته وهو السن التي بين الناب والثنية فيه فقد اما نحو الزرافي والتقانق الاصل
فيه ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو سراويل فيقبل من قيس وسراويل علم شخص فمنقول
عن الجمع واما نحو يماني وشآمي في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيها عوض من احدى
يائي النسبة والالف التي تجيء من اخرى ياء النسبة فانه لا اعتداد بها في الوزن قال
سيبويه منهم من يقول يماني وشآمي بتشديد الياء وهو قليل **والحق** به دي ونحو الجمع في
منع الصرف **حضاجر** للضبع وهي الانثى لكنه اسم جنس وجنس الذكر حضاجر للاكل
ان لكونه في الاصل جمعا كالمفرد لكنه كقمطر ثم نقل منه الى العلمية فعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع
المذكور ان يكون موضوعا في الاصل للجمع كما ان المعتبر في الوصف كونه كذلك في الاصل
فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لانه يعتبر كما لا يضر عند الاسمية في الوصف الاصلي ولم يهمله
الاصل الاولى بالعارض هذا الاطلاق الذي للشيخ ابو حيان النحوي ما راح صبي
لا يعرض قد يدا ما يحسبه من يعرض له ما فظل يقوم ان قلب سلا ما والاصل المقيد

بالعارض

بالعارض **تغيير** قال في الصحيح الوجب هذا الجمع كما هو ولا خلاف في منع صرفه فقد منع
العرب سراويل من الصرف وهو جنس ثم سراويل الرجل انتهى وفيه دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال
الرضي وهو العمدة فيما ينقل وكان سيبويه الاخفش يصرف كواسب جمعا لزوال السبب وهو الجمع الذي
خلاف المستعمل انتهى والكلام المقيد هذا الخلاف فقد كالعدم **و** الحق به **سراويل** على الاشهر
مع انه مفرد **للشبه** عند سيبويه وابي علي لانه اسم اعجمي معرب لكنه اشبه من كلامهم
لفظ كقنديل فحمل عليه فيما يسبب منع الصرف قال الشارح في شافيته وقد راد بل ترجيح
منع هذا التشبيه بين الاسباب شرطا لان العجمة شرطها العلمية والتأنيث المعنوي شروط بها يليق
واما صيغة الجمع فليست سببا بل هي شرط للعجمة فيلزم المنع بمجرد الوزن غير المنصرف فقط
وهو مشكل وذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة اسم المفرد ثم كفى قال في التصريح
واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انه مسموع والشاهد ما عليه من اللوم سروالة
فليس يرق لمستعطف ما وقيل الشعر والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ان له الواحد
فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال
وقيل سراويل جمع سروال كشمائل جمع شمال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن
الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه فقد نقل ذلك
قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد انكار ابن مالك بان من نقل حجة على من لم يعلم
والثانيتان كان بالعجلي حر اي المقصورة والممدودة وانما اضافها الى
جيب وحمراء لا لاختصاص الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه قد يستشكل الاول

بان الف التأنيث في مثل حمراء الف ممدودة بل الف التأنيث الهمزة لانها منقلبة من الف التأنيث
وليست ممدودة والالف الممدودة قبلها زائدة وليست للتأنيث واجيب بان المراد
بالالف الممدودة هو الهمزة بنيت بذلك لانها المد ذهبها فيه حذف والاتصال والانتزاع
او مجاز اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اسم لها ام للمتحركة فقط واسم لساكن ثم قال
في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل الف انتهى قال بعض المتأخرين ذلك ان
تقول سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة باب من علمين للزوم الف الكلمة
وبناء الكلمة عليها تحكى في ذلك فنزل لزومها منزلة تأنيث ثان فيتعين كالاول توهم بعضهم
من توهم الفاضلي وهو ان المانع الصفة والف التأنيث وهو غلط صريح بل المانع التأنيث بها
فقط كما صرح به المصنف سواء كان مصحوبها نكرة كذكرى وحمراء ام معرفة كرضوى وزكريا ام مفردا
كما تقدم ام جمعا كجرحى واصدقاء ام اسما كصحراء ام صفة كحبلى وحمراء الاطلاق في بيان ذلك
الثاني تحمل الف الالحاق المقصورة على الف التأنيث المقصورة فتمنع بشرط العلمية لشبهها
بها في انها زائدة وليست بدلا من حرف ولا تكون الا في مثال يصلح لالف التأنيث كارطى فانه
على مثال سكرى واما الف الالحاق الممدودة فلا تشبه الف التأنيث لان الهمزة بدل من
حرف بخلاف الف التأنيث فانها غير بدل من شيء والمثال الذي يقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح
لالف التأنيث الممدودة قال السيوطي في شرح الفية وفي الهمع معنى الالحاق ان تبني مثالا من الثلاثة
كمثال رباعي ويكون زائدا على الاصول فيحمل كل حرف مقابل حرف فيبقى من الاصول الثلاثة فاذا برف
زائد مقابل للحرف الرابع من البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك حرف الالحاق الا الالف

انتهى

الف الالحاق

معنى الالحاق

انتهى قال ابو حيان وما فيه الف التكثير لقبعثرى اذا سمي به امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التأنيث
المقصورة من حيث انها زائدة في الآخر لم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما ان الف
التأنيث كذلك ولم تجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسي في الاسم اصلا حتى يلحق
وزعم الجوهري انها الف الالحاق والا لم تمنع التأنيث بالفتحة وهو اول كان بعد ثلاثة مانع
اي التأنيث حرفا العلم ضما اي وجوبا ان كان اي العلم مؤنثا بالتاء سواء كان علم مذكر
كطلحة او مؤنث كفاطمة وانما لم يعتبر وجود العلية في معناه ولزوم علامة التأنيث في
لفظه ومجاوزته له ومن ثم لم تؤثر الصفة مع ترك تاء في حكم الانفصال في جهة تجرد
منها وتارة تقترن بها او كان العلم زائدا على الثلاثة ولم يكن بالتاء كزينب وسعاد
تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث او كان ثلاثيا متحرك الوسط لفظا كسقر
اسم لجهنم اعاذنا الله منها تنزيلا لحركة منزلة الزائد خلافا لابن الانباري حيث جعله
ذا وجهين كهند وما تحرك الوسط تقديرا كدار علم امرأة فلحق بباب جند واما تحرك
وسطه تقديرا لان اصلها دور بالفتح قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او
كان ثلاثيا اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد بين بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التأنيث
والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي كما قرر لانها لم تؤثر منع الصرف
وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند فلا يتحتم اي يجب منع صرف نحو
هند من الثلاثي الساكن الوسط لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه فالمنع
نظرا لوجود العلتين والصرف نظرا الى خفة الوسط بالسكون وانه قد قاوم احد السببين

خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين بمنزلة [illegible]
والجمهور على ان المنع اجود تمسكا شبها عن الف العلتين قال ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم
وقال شيخه الفارسي الصرف اجود قال الخضراوي ولا اعلم احدا قال بهذا القول قبله وهو غلط
انتهى ولا يلتفت اليه قلت ولا قال بهذا القول احد بعده وهو غلط قلت ولا قال به احد بعده وقد اجتمع الوجهان
في قوله ... لم تتلفع بفضل مئزرها ... دعد ولم تسق دعد في العلب تنبيهان
الأول جميع ما تقدم من منع الثلاثي في المنقول من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لان
نقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه وقال عيسى والجرمي والمبرد
انه كهند ولعله اعتبار للصحة حيث لم يذكره الثاني صرف اسماء القبائل والاحياء
والكلم وضعها منسيان على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف
او اسم مكان كبدر وثبير او اسم لفظ كوكتب يريد به جاره صرف لانه ان كان فيه
مانع آخر فيمنع كتغلب مرادا به الحي او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة
وسدوس او بقعة كدمشق او اسم قبيلة كمجوس ويهود او لفظة كفارس [illegible]
او اسم كلمة كوكتب يريد بها جاره منع الصرف والاسماء والافعال والحروف تذكر
باعتبار اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه سبب وجب المنع
وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث ومن زعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في الشعر وانه الاكثر
واما اسماء السور فما كان منها اصله فيه الى حكم الصرف كالانعام والاعراف والانفال
الثاني ... منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقرأت هود وان اضيف

اسماء القبائل والاحياء والكلم

اسماء السور

اليه

اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرأت سورة هود ما لم يكن فيه مانع غيره كقرأت سورة يونس
الثالث الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فتحكى فان كان اولها همزة وصل قطعت لانها
لا تكون في الاسماء الا في الفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها او نحو تبارك والتاء تاء تأنيث قلبت
هاء في الوقف انها هاء ان الف التأنيث في الاسماء وتقرب لتغيرها اسما ولا موجب للبناء
ومنع الصرف للعلمية والتأنيث نحو قرأت اقتربت بفتح الياء وفي الوقف اقتربه الرابع
حروف الهجاء كص وق ون فيجوز فيها الحكاية لانها حروف تحكى كما هي والاعراب
لجعلها اسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف والمنع بناء على تذكير الحروف وتأنيثها
وسواء في ذلك اضيف اليه سورة ام لا كقرأت صاد او سورة صاد بالسكون والفتح منونا وغيره
الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فيجب عند ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف
مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنتها هابيل وقابيل وفي
ياسين بنصب النون وسواء جاز الامران اضيف اليه سورة ام لا وليس المركب كطسم
فان لم تضف اليه سورة ففيه راي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ورأي ثالث هو ان
المركبين على الفتح كخمسة عشر وان اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الأولان ويجوز على
الاعراب فتح النون واجراء الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده
وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحروف وتأنيثها السادس كهيعص وحمعسق فلا يجوز
فيهما الا الحكاية سواء اضيف اليها سورة ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء المعربة
ولا تركيب المزج لانه لا يتركب من اسماء كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون كلمة مفتوحة [illegible]

العدل

معرفة ... وجعله ... مشتقا ... وان لم يكن ... والعربية ...

والعدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية الى اخرى مع اتحاد المعنى فالاول في ولا ...

ولا ترخيم ولا قلب نحو ... لعدم اتحاد المعنى ... [illegible]

... [illegible] ... ارام جمع ... مقلوب عن ارام ...

... العين الى موضع الفاء **يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها** ... صيغته ...

... الاصل ان تكون ... الى صيغة اخرى **كرباع وربع** فانها معدولة عن اربعة اربعة

والدليل على ان اصلها ذلك انه معناها تكرارا دون لفظها والاصل فيها اذا كان المعنى مكررا ان يكون

اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى

وثلاث ومثلث والجميع متفق عليه ... الى عشار ومعشر فخلاف قال ابو حيان الصحيح

... السماع ذلك عن العرب فيقال موحد واحاد ... الى معشر وعشار ... ابو عمرو الشيباني

انتهى قال ابن هشام ... يقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربع

لان غيرهما ... وقيل ... الخماسي الواحد الى العشرة

كقوله ... **ما** ... المذكورات مع عدم

... في اصولها ... في ... تكلف ...

... الاستعمال ... مثنى وثلاث ورباع ...

... مثنى وثلاث ورباع ... مثنى مثنى ...

... التاكيد ... **تنبيه** ... ذكره ... العرف

في ذلك

في ذلك العدل والصفة هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب ابن السراج الى ان المانع

العرف فيه العدل اللفظي والمعنوي لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه ... الاثنين

مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر

اذ لا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل قال الرضي ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة

ولا يمكن ان ... الوصف ... على المعارف وكيف يكون معرفة وهو ... انتهى **وكآخر**

بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو **مررت بنسوة اخر** فانه جمع اخرى واخرى انثى آخر بفتح الخاء

... من باب اسم التفضيل فكان **القياس** ان يقال مررت **بنسوة آخر**

... آخر ... آخر ... **لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والا**

ضافة مفرد مذكر دائما ... لكنهم قالوا اخرى واخريات واخر قال ابن هشام

... التنوين آخر ... الالف ... العدل

... آخرون ... الحروف ... هذا الباب ... فلا عدل

فيه وانما العدل في فروعه ... الوصف والوزن انتهى **تنبيهان الاول**

قال في التصريح ... باب التفضيل ... الزيادة

في المغايرة ... الصواب ان الاوسط ...

... الوصف ... الزيادة ... لا تتقوم ... بشيئين

... بشيئين مفضل ومفضل عليه ...

... ان لا تستعمل ... التنكير ...

ال والاضافة فمعرفة فلا خلاف بها من ذلك كون ذلك عدلا على الشخصية بمقتضى التشبيه
لنحو هذا اذا قيل جئتني اخر كان معدولا عن اخر التي هي المعدولة لا تعدل عن الاخر لانه نكرة لم يسبقها
نكرة بعد ولا عن اخر من لانه ليس من تعقل حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلطه في المسئلة
انتهى **الثاني** اذا كانت اخرى بمعنى اخرة كما في قوله تعالى قالت اخراهم لاولاهم جمعت على اخر معدولا فالانه
غير معدول لان مذكرها اخر لكنه ليست من باب اسم التفضيل **وبقية العلل فيما**
اذا سمي به غير منصرف والعلمية فيه من اسباب منع الصرف علما في موضع
العلمية كرجل وعمر منقول من رجل وعامر فهنا معدول لان عمر ان
القياس ان جاء ذلك بل لما وجد ممنوعا من الصرف وليس فيه الظاهر
الا سبب واحد وهو العلمية والمستقل بالمنع اجماعا احتيج الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم غير
العدل تقدروه كيلا تخرم القاعدة المعلومة باستقرار من كلامهم فكل ما سمع من غير المنصرف وليس
بمعدول ولم يكن فيه غير منصرف وفيه مع العلمية مانع اخر فكذلك كما طوى وجمح
منعه فان فيه مع العلمية التأنيث المعنوي باعتبار البقعة فلا داعي لتكلف العدل **تنبيه**
قال بعض المتأخرين ما اشتهر من عدم امكان غير العدل في نحو عمر ممنوع بل امكن
تقديره مع وجود اصل التعيين على خلاف الباب وهو لزوم العلمية في نحو عمر وزفر فان اللام
التي نقل لازم للعلمية لا يكون تجريده عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع بل يؤتى بذو عمر كما
لا اللقب وجاءنا غير قولهم في الجمع وهو في الوصفين العلمية والاولى ان يجعلا وعلى ذلك الف
التأنيث كما تقرر فان كان كذلك فما فائدة القيد بالعدل انتهى وليس بشيء اذ لا يوجد

تثنية المعدول وجمعه الا عن الزيادة فقط برده قولهم سيرة العمرين اي ابن الخطاب وابن
عبد العزيز كما صرح بعضهم وقال في القاموس العمران ابو بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز فكيف
يجعل مثل هذا اصلا يعتمد عليه هكذا كنت رددت هذا الكلام ثم وقفت في شرح الهادي
على انه قد منع المازني في تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة او تكسير وقال لا تقول جاءني
رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر وقال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع ويرده ما سمع
من قول العرب العمران فانه اتى على سبيل التغليب فمع الفرق في اللفظ والمعنى اولى انتهى
والتعريف المعتبر في البناء المنعقد بين لفظ المعرفة **شرط تأثيره في منع الصرف**
العلمية اي ان يكون الاسم المعرفة علما شخصيا كما في احد او جنسيا كما في اسامة
وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير
ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف اما ان يستلزم البناء كما في المبهمات
سوى اي والذي واما ان يستلزم الفاء فالحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما
ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يدور مع قصد المتكلم فمن قال التعريف المعتبر هو الموصول
والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة فانه فيه ان الحكم منع الصرف فعنيت العلمية
فقد غفل انه يقل مع هذا اللفظ بخلاف ما قاله بعض شراح الحاجبية **والالف**
والنون المعتبرتان في البناء زائدتا فعلان وتسميان بالزائدتين لزيادتهما وقيل
لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد وتسميان الف المضارعتين لالف التانيث لمشابهتهما
اياه التي حيث لا تكونهما مزيدتين مشاكلة قالوا قال بعضهم وهذا بناء على قولهم ان الممدودة

في الاصل مقصور زيدت قبلها الف فانقلبت همزة وتاثيرهما في منع الصرف لشبههما الفي التانيث

في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما [illegible] وبدليل

سقوط [illegible] [illegible] هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان

تاثيرهما لكونهما زائدتين قال ابن هشام [illegible] [illegible] [illegible] فان [illegible]

بان المعتبر [illegible] زائدتان [illegible] [illegible] فلا يكون [illegible] من التعليل

[illegible] [illegible] [illegible] يرجعون الى [illegible] **تنبيهات الاول** قال بعضهم المراد بالالف

والنون [illegible] الالف والنون في الاصل [illegible] غير منصرف [illegible]

فيه بدل من النون [illegible] في الاصل [illegible] اصلان [illegible] [illegible] [illegible]

لكنهم نظروا الى الاصل في التصغير فحكموا بان [illegible] في تصغير [illegible] منصرف وان كان [illegible]

والتنوين في الاصل لتغيير الالف [illegible] [illegible] قال الفارسي [illegible]

شائع [illegible] **الثاني** [illegible] ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان [illegible]

ثانيهما مضعف [illegible] [illegible] التضعيف [illegible] [illegible]

ان جعلته من الحسن [illegible] فعلان فلا ينصرف [illegible] فعال فينصرف وكذا حيان

[illegible] قال الشاعر [illegible] سأل سيبويه الخليل عن [illegible]

فقال [illegible] المرفوع [illegible] الاكثر [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] الاكثر [illegible] زيادة الالف والنون [illegible] [illegible]

فتقدير زيادة الالف والنون [illegible] وان لا ينصرف [illegible] **الثالث** [illegible]

الملوك حيان النحوي فقال الملك احيان منصرف ام لا فقال ان جاء الملك غير منصرف والا

فمنصرف ذكر الطيبي في التبيان **ويمنع** اي الالف والنون وافرد الضمير باعتبار انهما سبب واحد

صرف العلم كعمران وعثمان وغطفان قال بعض شراح [illegible] [illegible] في الشرط [illegible]

في سعدانة [illegible] [illegible] [illegible] فيمنع [illegible] [illegible] بشرط

ان لا يكون مع العلمية [illegible] و يمنع **الوصف غير القابل لفظ التا** اي [illegible]

لا [illegible] مؤنث [illegible] [illegible] مؤنثه [illegible] بفتح الفاء والالف المقصورة

كسكران فان مؤنثه سكرى في لغة الجمهور ونقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة

قال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف رديء قال ابو حاتم بنو اسد [illegible]

عريان منصرف لان مؤنثه عريانة وقد جاء في الشعر [illegible] تشبيها له بباب سكران

قال [illegible] منسوب **وفي رحمن خلف** من الصرف وعدمه [illegible] المشهور وقيل

الالف والنون تمنع صرف الوصف الذي مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن منصرف لانتفاء فعلى

قال الرضي والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء [illegible] ان

[illegible] [illegible] [illegible] فعلانة [illegible] بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان

جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان [illegible]

على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى

انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة

بالباري [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] غيره [illegible] فيجب ان يكون غير منصرف

انتهى وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم
في شرح الديباجة ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه علم لا صفة قالوا لانه لم
انه موضوع بازاء المعنى القائم بالذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعباد وحسن وصالح ونحوها
قال ابن هشام واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب
انه اختلف في رحمن لانه صفة فاخرج من كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا
من ال الا في الضرورة انتهى وقد تقدم انهم لم يقرؤوه في البسملة الا من اسم الله لا صفة
تنبيه جميع ابنية فعلان مؤنثها فعلى الا اربع عشرة جاءت مؤنثاتها على
فعلانة فتصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنتي عشرة في قوله اجز فعلى لفعلانا
اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا
وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وزاد عليه المرادي اليانا فقال
وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا الحبلان الكبير البطن وسوده العظيم البطن
وقيل الممتلئ غيظا والدخنان من دخن اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار
اليوم الحار والسيفان ... الرجل الطويل كالرمح والسيف
والضحيان ... الرجل الذي ... كذا في القاموس وقال
بعضهم هو اليوم الذي لا غيم فيه ... والصوحان ... والعلان
البعير ... والعلان ... الرجل الكبير ... وقيل الحقير
والقشوان ... والمصان ... اللئيم والموتان

البليد ... والندمان المنادم في الشراب والنصران واحد النصارى والخمصان الضامر
البطن ... الممتلئ البطن ... ضامر ... والاليان ... الكبير الالية فهذه كلها تصرف ولما فرغ والتركيب المعرف في التبيان المعتبرة في الوزن والتركيب
المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة تاء التأنيث ... بالاضافة كما مر ...
والاسنادي ... لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا ...
يلزم منه ... والمركب ... مع ما قبله ... ابن الحاجب ...
قيل انه ... فصل ... ان تجعل غير منصرف ... اثر منع الصرف
فيه ... فائدة الحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره والاصل في الاسم الصرف
بمنع صرف العلم كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب ويستثنى نحو سيبويه
فانه مبني ... المركب المزجي ... منع الصرف ... العلم ... ذكره
في باب المركب من المبنيات وقد تقدم الكلام عليه وان ... اجزاؤه مجرى ...
... ووزن الفعل وهو الذي يكون للفعل سواء ... نسبته الى الفعل
... ونسبته الى الاسم ... الوزن المشترك ... من ان
وزن الفعل ... مختص بالفعل ... مشترك بين الاسم والفعل ...
ان ... الفعل ... وزن الفعل ... يكون الوزن ... الفعل ...
... الافعال ... الصرف ... الكلام
... شرطه لمنع الصرف الا الاختصاص بالفعل ان يكون مختصا ...

الاسم العربي الا منقولا من الفعل ولا يانه يختص بالفعل اذ وجوده فيه تم بطريق النقل والعارية
واما وجوده في الاسم العجمي فلا حكم له لان كلامنا في كلام العرب او تصدّره اي وزن الفعل بزيادة
من زوائده اي زوائد الفعل وهي حروف اتيت للمعنى [illegible] فان بهذه الزوائد في الفعل [illegible]
بكلامها في الاسم كواحد فان الهمزة فيه لا يدل على معنى وهو يوازنه من الفعل كواذهب وضرب
تدل على التكلم والدال اصل لم يدل [illegible] او يمنع اي وزن الفعل صرف العلم كشمّر فان فعل تضعيف
العين مختص بالفعل وهو علم الفرس مجبل بن عبد الرحمن حارث وكذا في القاموس ومن قال انه علم لرجل
الحجاج فقد اخطأ واثب والمذكور هو القائل ابوك حباب سارق الضيف برده وجدي يا حجاج
فارس شمّرا وهو منقول من معنى قرّب او [illegible] ذكره [illegible] بالتاء والمفعول اذ هو
بالتاء واللفظ على بابه فلا يمنع من الصرف فلان العيسى بن عمر والفراء فهما اسم للصنع
وهو الصنم وسلّم لبيت المقدس فهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يعتمد عليه في الاحتجاج
او يمنع الوصف غير القابل للتاء الا ان لا يؤنث بها اصلا كاكثر لعظم الكمرة [illegible] ورأس الذكر
او لا يؤنث فعلا بالالف الممدودة [illegible] الالف المقصورة كاحمر وافعل
فان هو شبيها فضبع وقراءة [illegible] شرط بعدم قبوله التاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث [illegible]
فيتمحض السبب فيعمل [illegible] على القوي [illegible] من صرف الوجود بعلمه [illegible] له
كذلك قال بعضهم وانما لم يعمل [illegible] كان وصفا وهو ممنوع اذ لم يستعمل [illegible] في كلام
العرب بمعنى القوي على العمل والسير مطلقا وانما هو بمعنى الجمل القوي [illegible] في القاموس [illegible] اللسان
[illegible]

اللسان

اللسان [illegible] فاولهما الاول يشترط في وزن الفعل ايضا
ان يكون [illegible] غير مخالف لطريقة الفعل فان لا [illegible]
في لغة الاتباع في الرفع نظير الكتب [illegible] نظير الذهب [illegible]
واحده [illegible] لم يكن [illegible] وزن الفعل [illegible] الاستعمال اذ الفعل لا اتباع فيه [illegible]
فيها الموازنة ولم يكن فيها الا الصرف [illegible]
[illegible]
[illegible]
الحروف والكاف [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] ابو الحسن الاخفش [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] وزن الفعل [illegible]
[illegible] في وزن
الفعل [illegible] لان [illegible]
الفعل [illegible] الاستعمال [illegible] الصفة
[illegible] الوصف [illegible] فتمنع
صرف [illegible] الموازن للفعل [illegible] بشرط كونهما الاصل فيه [illegible]
[illegible] الوصفية
[illegible] اللفظ

سعود وبجل ورماحه نعلم بحسبها العرفها وانما ابطل الصفة وافعل الصفة رعفوان وافعل نحو
فانها اسماء في الاصل واهمال عهدا وصف في هذا الاكثر ومنهم من منع صرفها لمعنى الصفة وفي القوة
في اجدل التنوين في اخيل الايادة في الافعى لكن المنع فاقل بعد منه في الاوليين لان الاخيل من المخيل
وهو التكبير الخيلان ومن مجدل بمعنى الشدة واما الافعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكر ابن
نصور انها انها لا شبهت المشتق وجرت مجراه في هذه اللغة قال البدر بن المص في **علم قبول ال**
لما مر وعلوا ان في هذا المصنف رحمه الله في هذا الكلام ما انتقد واو ذلك ان قوله منع صرف الوزن
الفعل كراره في تحته لم يتبين ان وزن الفعل يمنع مع الوصف بكون هذه الصفة غير
ذلك الوصف وبطلانه ظاهر فان اراد بذكر ذلك بيان شرطي المذكورين فهو مختص بوزن الفعل
بهما بل الشرطان ايضا في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول الا فقد مر اشتراطه
في كلامه صريحا واما اشتراط اصالة الصفة فقد صرح به فيه واحد للاحتراز عن نحو صفوان بمعنى قاسي
لان وصفه عارض الاصل فلا اثر لها طارئ الوصفية فقد قال في الصفة شرطها ان تكون في الاصل كما
قال ابن الحاجب فسلم من ذلك واما اشتراط عدم قبول التا فقد علم سابقا في كل من الوصفين
فالرابع في نوع من انواع التنوين التابع منصرف لوجهين احدهما عدم اصالة الوصف
لانه في منع اسماء العدد نظر لما طرا عليه من الوصفية والثاني قبوله التاء في نحو مررت
برجال اربعة **تنبيه** ما كان فيه سبب العلمية اذا نكر صرف لزوال العلمية وبقاء السبب الثاني
غير مؤثر وحده الا التانيث بالزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب والالف
الالف المقصورة نحو رب فاطمة وعمران وعمر واحمد وابراهيم ومعدي كرب سار على القسم

واستثنى

واستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية صفة نحو سكران واحمد فانه على الخلاف فسيبويه يبقيه غير منصرف
وقال الاخفش انه فقال يصرف بناء على ان الصفة لما زالت بالعلمية فلا تعود بعد زوال العلمية
كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة ثم رجع الاخفش عن مخالفته سيبويه موافقة
في كتابه الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته
اولى لانها اخر قوليه **فتنبيه** التصغير المزيل لاحد السببين مما يمنع الصرف كعمير وعمير في تصغير احمد وعمر
فيصرفان لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابن هشام في
حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت وانما
يلتبس ما ذكر في العدل بحمله غير قال الازهري وجوابا ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري
فلا يوجد اثره الا بحفظه انقطع لم يروه غير منصرف فلا يجد المقدرة **وجميع**
الباب اي باب ما لا ينصرف **يكسر** اي يجر بالكسرة وجوبا **مع ال** سواء
كانت نحو مررت بالافضل او موصولة كالاعمى او زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا
وشبهها ام في لغة طيء كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره **و مع الاضافة** اي اضافته الى غيره
نحو مررت بافضلكم وبابعد الدار **و القرد منه** اي بالحفظ الالف وكقوله اذا ما غزوا في الجيش
حلق فوقهم ما عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة واما قال يكسر ولم يقل يجر
لان المسئلة خلافية فالذي عليه المحققون انه مجرور وعرض عن بيان الخلاف لا خلاف فيه وهو ...
اقوال ... ثم في اول الباب والثالث وهو التحقيق انه ان زال احدى علتيه ...
كالاعلام منصرف وان بقيت العلتان فلا ... مع ... بالنسبة الى ... اضيف او ...

اللام ورتة بالنسبة الى الضرورة فقيل يصرف وهو المشهور لان الضرورة ترد الشيء الى اصله واصل
الاسماء الصرف وقيل لا يجوز لانه لا يمتنع صرفه لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف في الضرورة
باعتبار دخول الكسر وعليه او التنوين كما سيأتي **تنبيهات الاول** قد ينون غير المنصرف
للضرورة والتناسب في الضرورة قد يكون غير موجب له فالاول كقوله … ويوم دخلت الخدر خدر
عنيزة … اذ لا يخلص فيه من التنوين لانه لا يستقيم الوزن الا به والثاني كقوله … اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره … هو المسك ما كررته يتضوع … اذ لو رفع نعمان وما يمتنع صرفه لم ينكسر الوزن الا انه يحصل
فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه لتحصيل امر مستحسن قاله الدماميني
في المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا في الطويل المتفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه حسن من غير
ضرورة واما التناسب فالمراد به تناسب كلم منصرفة قبله او بعده او قريب منه كسلاسلا واغلالا
اولا ولكن تعددت الالفاظ المصروفة واقترنت اقترانا مناسبا صحيحا كودا ولا سواعا ولا يغوثا
ويعوقا ونسرا او لاجل الفواصل والاسجاع كقواريرا **الثاني** قال جماعة منهم ابن مالك في شرح
الكافية وابن عصفور والرضي في شرح الكافية وابن هشام في الجامع الصغير لا ينون ما فيه الالف المقصورة
لعدم الضرورة لان التنوين حرف ساكن كالالف فلا داعي ان يحذف ساكن ويؤتى بآخر مثله
ورده ابن هشام بانه لو كان كذلك لكان مساويا وليس كذلك فان الالف لا تقبل الحركة
والتنوين قابل لها وقد تلجئ الضرورة الى نقل حركة … الى ساكن متقدم … في الوزن
الا به فيحذف الالف ويؤتى بالتنوين … كقول الشاعر … ملقتها … ابن …
ويدل لقبحه الاقبال … **الثالث** قال السيوطي في شرح الالفية اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة

فهل ينون بالنصب او الجر صرح الرضي بالثاني ولو قيل بالوجهين كالمسمى اي لم يبعد انتهى قلت والظاهر انه
لم يرد تنوينه بالنصب كالمنسوب بالنصب … **الرابع** قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا
في الشعر لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف
فتمرنت مع ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا
وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك واكثرهم
ليس مشهور عن احد في الاختيار … وابرهيم ونحو ذلك واما الضرورة فلا خلاف في
جواز صرفه وعدم جواز صرف افعل منك في الضرورة مذهب الكوفيين قالوا لان من مع مجرورها
كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصح الجواز لان المنع في الضرورة … المضاف
وما هو كالمضاف فرق في الارض **الخامس** ذهب الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع صرف
المنصرف للضرورة كما جاز العكس واختاره ابن مالك وابو حيان كقوله … طلب الازارق
بالكتائب اذ هوت … بشبيب غائلة النفوس غدور … واباه سائر البصريين واجازه ثعلب في العلم
مطلقا وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه معها لوجود السببين ومنعه مع غيرها … انه
لم يسمع الا في العلم **فائدة** قال ابن جني في الخصائص … يجوز لنا في الشعر من الضرورة
ما جاز للعرب او لا قال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا
على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك
فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا
وما بين ذلك بين ذلك انتهى وهذا اخر كلام المصنف رحمه الله على ما يتعلق بالاسماء وشرع

في الكلام على ما يتعلق بالافعال فقال **الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال** قدم البحث عن ذكر
الاسم لما مر واما بحث الفعل وخواصه وتقسيمه واحكامه من الاعراب والبناء
فالكلام الآن فيما عدا ذلك **يختص الفعل المضارع** من بين اقسام الفعل **بالاعراب** ولكن
لشبهه الاسم فيما مر **فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم** هذا احد الاقوال في رافعه وهو قول
الفراء وحذاق الكوفيين واورد عليه ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة في
الوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدمي وثانيها
قول ابن ... انه لا يعمل في الوجود ... كما في المبتدا وذهب الكسائي الى ان رافعه
حروف المضارعة وثعلب الى انه مضارعته للاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم قالوا
ولهذا اذا دخل عليه ان ولم لما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا موقع
الاسم قال ابن هشام واصح الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم قال ابن ... وهو الشيخ ... قول ...
انه ... من حيث ... ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم ... على
المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا ... ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد هلا ونحوه
او الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ... عامل النصب والجزم ... عامل الرفع اذا دخل على
الفعل ... سيبويه ... والا ثم ... حكم ...
وينصب بحرف من اربعة احرف مع الاتيم احدها **لن** ... النصب
لن ... **وهي** حرف بالاجماع بسيط ... سيبويه والجمهور وقال

الفراء ان اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا وعند الخليل انها مركبة من لا ان فحذفت الهمزة ...
ويرده ان الابدال ... حكم المهمل فجعله عاملا وان الحروف ... ابدال النون الفا لا العكس ...
... وعند الخليل ... ان الناصب فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ...
... الاصل ... الالف ... والنون ... منها وان
... **لن** ... للاستقبال ... الاصل في الضرورة كقوله
... لن ... المخاطب ... سيبويه بجواز
تقديم معمول معمولها عليها ... زيدا لن اضرب ... زيدا ... ان اضرب ... الزمخشري
ان ... ان ... الكلمة ... تركب ... معنى ... النفي
... **لتاكيد نفي** الفعل **المستقبل** ... الزمخشري ...
... التاكيد ... الزمخشري ...
النفي ... بعضهم ان ... النفي ... الفعل ... النفي الفعل ... لم ولما ...
الزمخشري ... النفي ... النفي ... لن تخلفوا ... ولن تخلف ... قال ابن
مالك ... ذلك ... قوله ... وروده ...
لان ... اليوم ... اليوم ... ولكان ذكر الابد ... ابدا تكرارا
والاصل ... ضعيف ... الاول ... قول ذلك ...
... المقام ... ذكر الابد ليس تكرارا ... اللفظ ...
لان ابدا ... لن لان الاسم ... الحرف ... الموضع ولان ...

سمي ابدا وهو يحتمل ان وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة بخلاف النفي بلن ولم فانه تقييد وذلك يمنع من [illegible]
من ان ان يجرد النفي بها للاستقبال ونفي تمني الموت منهم لما الجئوا الى ابيه فلا التقى الشرعي نزع التحقيق
ومذهب سيبويه والجمهور انها لنفي المستقبل اعم من ان يكون ممتدا الى ما لا نهاية او غير ممتد الى غاية كما في
فلن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او موقتا كما في فلن اكلم اليوم انسيا قال بعضهم والتأكيد فيها
التأبيد مما قيل لقوله هو ايضا لا تقتضي **[illegible] الاول** ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى
ان الفعل قد يخرج بعدها الى الدعاء كما في لم بعدها ما ذكره الجمهور قالوا بل هي بعدها كما لم يعد
سائر حروف النفي غيرها فاقتصار الاول بين ذلك هذا النفي قال الجزري قوله لن تزالوا كذلكم
ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قول من رتب على النفي فمعنى لكون طلب الحوار
قبل منه وقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الى الغائب
نحو يا رب لا عذبت فلانا وكذا لا عذب الله عمرا ونفى ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا
الثاني المشهور من علامته ان النصب هو المشهور وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله
على نقل اللحياني انه حكي عن العرب وقوله **ان** لن يخب الآن من رجائك من **حرك** من دون
بابك الحلقة قال ابن هشام والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وذلك
عن القائد لان الرواية في مرتكز الكلام موضع من يبيح الفتح وهذا البيت من جملة ابيات
لها حكاية لطيفة لا بأس بايرادها هنا وهي ما رواه الحسن بن اسماعيل بن سليمان بن موسى
عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال لقيني ان اعرابيا دخل المدينة فقيل له هل يدل على احد فقيل اذ قيل
باب الحسين بن علي ابن ابي طالب عليهما السلام فلما عرف الدار انشأ يقول

ل

لن يخب الآن من رجائك من **ما** حرك من دون بابك الحلقة **ما** انت جواد وانت
معتمد **ما** ابوك قد كان قاتل الفسقة **ما** لولا الذي كان من اوائلكم **ما** كانت علينا الجحيم منطبقة **ما**
فسلم الحسين عليه السلام وهو يصلي فاوجز في صلاته ثم خرج فاذا هو بالاعرابي فقال
يا قنبر ثم نادى يا قنبر ما بقي من النفقة فقال اربعة آلاف دينار فقال هاتها فقد جاء من هو احق
بها منا ثم اخذها من قنبر وصيرها في احدى بردتين كانتا عليه ثم دفعها للاعرابي من داخل الباب
وقال **ما** خذها فاني اليك معتذر **ما** واعلم باني عليك ذو شفقة **ما** لو كان في سيرنا الغداة عصا
امست سمانا عليك مندفقة **ما** لكن ريب الزمان ذو غير **ما** والكف منا قليلة النفقة **ما**
فاخذها الاعرابي وقال **ما** مطهرون نقيات جيوبهم **ما** تجري الصلاة عليهم اينما ذكروا **ما**
فانتم انتم الاعلون عندكم **ما** علم الكتاب وما جاءت به السور **ما** من لم يكن علويا حين تنسبه
فما له في جميع الناس مفتخر **ما** قال الطبرسي وجزم الاعرابي بلن وذكر اللحياني ان ذلك
لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم فسكن الفعل بعد لن في لغة هذا
الاعرابي قال ابن جني يقال حلقة بسكون اللام وحلقة بفتح اللام والجمع حلق بفتح اللام وحكى
يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام الا في جمع حالق
ص الثالث **ان تلى** وجاء بعدها لن لم لكنها هذه العمل من غير شرط كما سبقت كما دخل الجنة
ومعناها السببية ش سببية ما قبلها لما بعدها وحينئذ المراد السببية ان يكون
تحقق ما قبلها منتجا سببا لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار
تصوره سبب لما قبلها او المعنى سببية كل من ما قبلها وما بعدها للآخر الا ان سببية ما قبلها

الخارج وتسبيبا بعدها تحجب الذهن وثبوت لها التعليلية والقول بانها حرف جر الى بعض كان دائما
كي اختاره المصنف تبعا لابن الحاجب هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على ان كي تستعمل
مصدرية تارة بمنزلة ان معنى وعملا وتعليلية جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها
بان مضمرة غير جارة الا ظاهرة قال ابن مالك في شرح الكافية والذي يجمع الى القول بذلك قول
العرب في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه فيدخلونها على ما الاستفهامية فثبت بذلك انها حرف
جر وانها في ذلك بمنزلة اللام وثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله لكيلا يكون على الوجهين وحيث انها مصدرية
لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان تكون مصدرية فيلزم من ذلك جعلها في قسمين نعم قالوا
ويتعين المصدرية ان تسبقها اللام كما في الاية والتعليلية ان تحرر عنها اللام وان في الاول
كقوله كي لتقضي رقية ما وعدتني غير مختلس والثاني كقوله فقالت اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيما تجيء ولدنا فان
قدرت قبلها اللام فهي مصدرية والا فهي تعليلية والاول اولى لكثرة ظهور اللام معها كلكيلا
سوا في نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع لا يجوز ان
تكون مصدرية لدخول اللام عليها ويحتمل ان تكون تعليلية لان بعدها فان كانت مصدرية
كانت ان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل وكونها تعليلية
اولى لان تاكيد الجار بالجار اسهل من تاكيد حرف المصدر بمثله قال ابن هشام في حواشي التسهيل
واما مذهب الكوفيين من كي من الفعل المنصوب بها مقدر والاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة
الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب

مع بقاء

مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت الا في اللغة وفي عدم ثبوت اقوالهم ما ذكر في المصدر
ثبت تقدم الكلام عليه واجيب عن كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وعن كي لتقضي
بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الاخفش الى ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان
ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقولهم لا ولا للما بهم ابدا
دواء ما رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ **تنبيه** اثبت الكوفيون من حروف النصب
كما بمعنى كيما ونقلهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان
الهوى حيث ينظر وانكر ذلك البصريون وقالوا ولوا ما ورد ان الاصل كيما فحذفت ياؤه
ضرورة او الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة في لغة البصريين والثالث
ان وتقدم الكلام عليها في باب الهمزة وهي حرف مصدري تسبك الى المصدر وتؤول
مع صلته بما تقدم نحو وان تصوموا خير لكم ونحو ذلك الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق
عليه والاختلاف في ان وان وان وكي وعن الخليل ان لا ناصب سواها والبعض يهملها حملا على ما
المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله ان تقران على
اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا قال ابن الحاجب وذلك كما اهملت ما المصدرية
حملا عليها فيما روي في بعضهم كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما
تكونون وقال ابو حيان لا يحفظ ان غيرها صحيحا الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور
وما هو الا سبيله لا ينبني عليها قاعدة وصرح بشذوذه ابن مالك في الكافية حيث قال
وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبا كما عرف شذوذه وتلي ما على القول

٦٠٢

إلا أن هذه مصدرية ناصبة وهو قول المبرد وقال الكوفيون إنها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل
المتصرف المجزوم وقياس فصلها منها بقد او احدى اخواتها ان التي بعد العلم اي العلم بمعناه
دل عليه ... غير ناصبة لانها ليست المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة فيقال عليها
الا ان الناصب علم الاستقبال فيما بعدها من حيث التحقيق لا يقع بعد العلم بخلاف المحققة لانها للتحقيق
العلم ونفيه العلم بالعلم اجراها من اجراه مجرى الاشارة ... الا ان يقوم قال سيبويه
يجوز فيه النصب ... فتخرج الاشارة ... غير ذلك ... ان تقوم ...
مجرى الظن ... النصب وقولنا ... الا ان ما هو العلم ...
علم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون ان لا يرجع ونحو ذلك ... وكالتي
والتبيين ... الظهور والنظر الفكري ... ونحو ذلك ... ان التي بعد الظن
وجهان ... بالعلم ... وهو الاصل وهو الراجح عقلا ونقلا لان
... خلاف الاصل والاكثر ... النصب بعده ولهذا اجمع القراء ... ان
يتركوا واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقراه غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب وقرأه
بالرفع قال ابو حيان ولم يسمع الا فصل بعد ان كانت الا النصب واما سيبويه والاخفش بعد الحرف
... بعد العلم ... ان ... الفعل ...
ان ... ذلك ... عليهما ...
... تنبيه ... جواز بعض الكوفيين الجزم بان ... الجمهور قال الرؤاسي من الكوفيين
فصحاء العرب ينصبون بان ... يرفعون بها ... قوم يجزمون بها

٦٠٣

مع الجزم ... اذا ما ... انكار ... وحكاه من البصريين ابو عبيدة
واللحياني ... انها لغة بني صباح ... قال ابن هشام وفي كونها في البيت جازمة نظر لان
عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم ... وانشد غيره ... قول امرئ القيس
... الرابع اذن وهي حرف
... وذهب بعض الكوفيين
الى انها اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض منها التنوين
... ان ... الاول ... الصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان ... فالصحيح انها الناصبة
لا ان مضمرة بعدها ... والفارسي والرضي وهو احد قولي الخليل وهو المشهور ...
سيبويه عنه معناها الجواب والجزاء قال الدماميني المراد بكونها للجواب ان تقع
في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ او مقدر ... في صدره او حشوه او آخره ولا تقع في كلام
مقتضب ابتداء ... الجواب ...
والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر قال في المفصل اذن
جواب وجزاء تقول الرجل ... فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت
اكرامك جزاء ... وكونها للجواب والجزاء هو نص سيبويه واختلف فيه فقال قوم
... ظاهره ... في كل موضع ... تكلف تخريج ... في ذلك وذهب
الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد تتمحض للجواب وحده نحو ان تقول احبك
فتقول اذن اظنك صادقا ... قال الرضي لان الشرط والجزاء انما في المستقبل

اي في الامر فلا مدخل للجزم فيه البتة ش (انما تنصبه) اي المضارع بثلاثة شروط احدها ان تكون
(مصدرة) اي في اول الجواب لا تحتاج الى ما قبلها فان وقعت حشوا بان كان ما بعدها من
تمام ما قبلها لم تنصبه وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها كـ انا اذن
اكرمك اي انا اذن اكرمك واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا
فضرورة او الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استؤنف ما بعده او الخبر مجموع
اني اذن اهلك لا اهلك فالامر قال الدماميني وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك
زيد اذن اقوم بالنصب على ان يكون الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم يأباه
انتهى الثاني ان يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم
قبلها نحو والله اذن لا اخرج وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها
التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط محذوف الثاني ان تكون (مباشرة) للمضارع
غير منفصلة عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها نحو اذن
زيد يكرمك الثالث ان يكون الفعل المضارع (مقصودا به الاستقبال) فلو قصد به الحال
لم تنصبه نحو قولك اذن تصدق لمن قال لك انا احبك فيرفع لان النواصب حيث لم
تعمل الا في المستقبل لان فعل الحال لا يكون في هذا الوجه كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال واذا
استوفت اذن هذه الشروط نصبت المضارع وجوبا في الاشهر (نحو) قولك (اذن
اكرمك) بالنصب (لمن قال) لك (انا ازورك) والغاؤها حينئذ لغة لبعض العرب
حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ورواه ثعلب خلافا للكوفيين ثم الجزاء

الرفع

الرفع بعدها قال ابو حيان ورواية النصب مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة
جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء مع اتساع حفظهما واخذهما بالشاذ والقليل قال الحجيج
في اللغة الفصيح الغاؤها وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها
مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما اهملت ما حملا على ليس
لانها تشبهها في نفي الحال والرجح في ذلك كله السماع انتهى (ويجوز الفصل) بينها وبين
المضارع (بالقسم) فلا يعتد به فاصلا كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب
الطفل من قبل المشيب وانما اغتفر الفصل به لانه زائد جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب
كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واجاز ابن هشام في المغني
والشذور الفصل بلا النافية نحو اذن لا اضيعك لان النافية كالجزء من الفعل فكأنه
لا فاصل واجاز ابن عصفور والابذي وغيرهما الفصل بالظرف واجاز ابن بابشاذ الفصل
بالنداء والدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا
اكرم والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع (و) في المضارع الواقع بعد
اذن التالية للواو او الفاء (الوجهان) الرفع والنصب باعتبارين فالرفع باعتبار
كون ما عطف من تمام ما قبلها بسبب ربط العطف الكلام بعضه ببعض والنصب باعتبار كون
ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن ليس من تمام ما قبلها والرفع اجود واكثر
في لسان العرب قال تعالى واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا
وقرئ شاذا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك

وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت الفعل وألغيت إذن لوقوعه حشواً أو
على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف فقط وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها
مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطف
على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان **تنبيهات الأول** إنما اقتصر أكثر النحويين
كالمصنف على ذكر الواو والفاء من حروف العطف لأنهم لم يعثروا على وقوع إذا بعد غيرهما وصرح
ابن مالك في العمدة وشرحها ومن أطلق العاطف فقد قاس **الثاني** قال بعضهم ههنا صورة
أخرى لم يذكرها ابن مالك في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب إذا جيء بإذن
بعد قول يكتب نحو قيل للقائل أزورك إذن أكرمك **الثالث** اختلف في إذا في حالة الوقف
عليها فقيل تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل يوقف
بالنون لأنها كنون لن وأن نقل عن المازني والمبرد وينبني على هذا الخلاف في كتابتها
فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها وهو قول أبي علي والجمهور
وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الإنكار على من يكتبها بالألف قال أبو حيان وجدت بخط
الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه وجدت بخط علي بن عثمان بن جني حكى أبو جعفر النحاس
قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول أشتهي أن أكوي يد من
يكتب إذن بالألف [illegible] لأنها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحروف انتهى قال في الهمع
وممن صحح كتابتها بالنون [illegible] في شرح الهادي انتهى ومحمد بن عصفور أيضاً فقال
المختار كتابتها بالنون فرقاً بينها وبين إذا الظرفية لئلا يقع الالتباس قال أبو حيان وأنا

أقف

أقف عنده بالنون وفصل الفراء فقال إذا أعملتها فاكتبها بالألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون
لئلا يلتبس بإذا الزمانية وأما إذا أعملتها فالعمل مميز لها عنها وقال ابن هشام في حاشية التسهيل يحكى
أن فصل عن المبرد والغلط يحكى أن نكتبها بالألف وأن الوقف عليها بالألف وكذا وقف القراء
وقول المبرد مردود برسم الصحابة بالألف على حسب الوقف ويخشى عليه ما قال لا يعدى
بأن رأى الأخالف انتهى **وتكمل النواصب للفعل المضارع وينصب المضارع بأن**
مضمرة جوازاً أي جوازاً إضماراً جائزاً في مواضع أحدها **بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح**
ليس في تأويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء وأو وثم إذ لم يسمع غيرها قيد الواو
نحو قول ميسون ابنة بحدل الكلابية وهي زوج معاوية **ولبس عباءة وتقر عيني**
أحب إلي من لبس الشفوف فنصب تقر بأن مضمرة جوازاً بعد الواو وأن والفعل في تأويل
مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني والواقع في النسخ هنا اللبس
للبس عباءة باللام وهو تحريف والصواب ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت
تخفق الأرواح فيه أحب إلي من قصر منيف وبعد الفاء كقوله لولا توقع
معتر فأرضيه ما كنت أوثر إترابا على ترب فنصب فأرضيه بأن مضمرة جوازاً
بعد الفاء العاطفة على توقع وبعد أو كقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء
حجاب أو يرسل رسولاً فنصب يرسل في قراءة غير نافع بأن مضمرة للعطف على وحياً وبعد
ثم كقوله إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فنصب
أعقله بأن مضمرة جوازاً بعد ثم العاطفة على قتلي وسليكا بالتصغير اسم رجل قال ابن هشام

كالعرب اذا رأت البقر عافت ورود الماء عمدوا الى الثور فضربوه فترد البقر حينئذ
ولا تمتنع منه فرقة من الضرب ان تصيبها وانما اشفقوا من ضربها لضعفها عن حمل الضراب
الثور انتهى وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه
صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب هو الاول لان الغرض تشبيه وقوع العقل
ثور ليعقب غيره وايضا ولو كان المراد بثور الطحلب لم يكن لذكر البقر خصوصية بل البقر وغيرها
في ذلك سواء فاعرفه وخرج بقوله على اسم صريح كذلك ثم فيتعين نصب في المذاهب الا بعد
الفعل الان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لم تتوجه صلة لال نحو الذي يطير **ثالثها**
بعد لام كي وهي لام السببية وانما جعلنا لام كي لانها بمعناها وذلك **اذا لم**
يقترن الفعل بعدها بلا النافية او الزائدة نحو **واسلمت لادخل الجنة** فنصب ادخل
بان مقدرة بعد اللام فلو اقترن الفعل بلا سواء كانت نافية نحو لئلا يكون للناس
عليكم حجة او زائدة نحو لئلا يعلم اهل الكتاب لم يجز اضمار ان لئلا يحصل الثقل بلقاء
المثلين **تنبيهان الاول** قال ابن هشام في شرح الشذور وغيره تقرر ان جواز
النصب بعد لام العاقبة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرأفتهم عليه ولما القى الله عليه من المحبة
فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فرتب على الالتقاط ان كان
لهم عدوا وحزنا وبعد اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انتهى
ولا يرد شيئا على قضية كلام المصنف لان التحقيق ان كلا منهما داخل في لام التعليل لان لام

العاقبة فقد قرر التفتازاني مؤكدها قال الزمخشري التحقيق ان لام العلة والتعليل فيها على طريق
المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة
والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام
استعارة لما يشبه التعليل كما يستعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى فيكون استعارة تبعية
وتحقيقها انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل
في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به اعني ترتب العلة الغائية عليه فجرت الاستعارة اولا في العلية
والغرضية وتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه
العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور كما ذكره صاحب التلخيص قال الدماميني في التحفة
واما اللام الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام في نحو يريد الله ليبين لكم
لام كي ولهم في ذلك قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والتقدير يريد الله ذلك
ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه وجماعة ان الفعل مقدر بالمصدر اي ارادته ليبين فينعقد
من ذلك مبتدأ وخبر فان قلت ما حقيقة هذا القول قلت هو كالذي قبله ان اللام للتعليل
لكن مفعول الفعل في القول الاول محذوف اختصارا فهو منوي لدليل وفي هذا القول حذف
اقتصارا فهو غير منوي اذ لم يتعلق به قصد المتكلم [illegible] لا لازم ولذلك انعقد من ذلك
مبتدأ وخبر انتهى **الثاني** ما ذكره من ان الناصب هو ان مضمرة بعد اللام هو مذهب جمهور البصريين
وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال
ثعلب ان الناصب اللام لكنها قامت مقام ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي

يجوزان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تعاين ان اذ ذلك وليس هو جزاء ولا
كالعبدلة فيحصل لي قولان اذا قلت اللام ناصبة وقولان اذا قلت انها غير ناصبة ان في التصحيح
نصب ان مضمرة وجوبا بعد خمسة احرف احدها لام الجحود وهي المسبوقة
بكون ناقص ماض او مضارع منفي بما او لم مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو
قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد
اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق
الانكار وقال في التصريح التعبير بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص انتهى وقال لم
بيان العلاقة التجوز والنقل والثاني اقرب وسماها البصريون مؤكدة لصحة الكلام بدونها
اذ اصل ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لـ
لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما وجب اضمار ان بعدها لان ما كان ليفعل رد على من قال كان
سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ
مراعاة للعطف بينهما لفظا واجاز بعض الكوفيين اظهارها تأكيدا كما اجاز ذلك في كي
نحو ما كان زيد لان يقوم قال ابو حيان ويحتاج الى سماع من العرب **تنبيهات الاول**
ما ذكرناه من ضابط هذه اللام من تقييد الفعل وحرف النفي والمسند هو المشهور
قال ابن هشام في المغني وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافية على هذا
غير ماض ولا مضارع [illegible] كان وزوال والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية

اي وعند

اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور
العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل العظام
وذهب بعضهم الى انها تكون في اخوات كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح
زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها تكون في ظننت واخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا
ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه ووسع
بعضهم الدائرة فذهب الى انها تدخل في كل فعل تقدمه فعل منفي نحو ما جاء زيد ليفعل
والصواب ان هذه لام كي **الثاني** اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفيون
الى انه في موضع نصب على انه خبر كان واللام زائدة للتأكيد وذهب البصريون الى ان الخبر
كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر لكان
المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان زيد مريدا لكذا
والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر **سموت** ولم تكن اهلا للسمو
ولكن المضيع قد يصاب **فالتصريح** بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها
الثالث قال [illegible] قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي
مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا
لادعهما [illegible] الثاني او اذا كانت **بمعنى الى** بان كان الفعل قبلها مما
ينقضي شيئا فشيئا او بمعنى الا الاستثنائية نحو **لالزمنك او تقضيني حقي**
اي الى ان تقضيني او الا ان تقضيني وضابطها [illegible] الا الاستثنائية ذكر

لاقبل الكلام او اسلم دولة   وكنت اذا غمزت قناة قوم   كسرت كعوبها او تستقيما

اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا يكون غاية للكسر واضمر بقوله بمعنى الا ان الا

عن التي لا يكون ما بعدها فان المضارع اذا وقع بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله

ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما **تنبيهات الاول** ما اقتضاه

كلامه من جواز هذا الحذف في المذكورين هو قضية كلام كثيرين لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا

ان او بمعنى الى او الا حقيقة بل ارادوا انها لامتداد الامرين ما قبلها وما بعدها في التكلم به غير محقق وما قبلها

محقق فالكلام ان امتداد الامرين محقق لا محالة لانه يستلزم ان ما قبلها محقق الى ان يتحقق ما بعدها

او ان ما قبلها محقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها وما قيل ان الوقت محذوف في الثاني

وان ما بعدها في محل جر في الاول وفي محل النصب في الثاني من عدم ان هو وكذا هذا

في صدق فقط انهم لم يعدوا او من حروف الجر ولا من ادوات الاستثناء وانهم

ردوا قال الرضي ان او ان فسرت بالى فما بعدها في محل جر بها الا انها بمعنى الى

وان فسرت بالا فما بعدها مضاف لمحذوف وهو الظرف اي الا زمن كذا الا وقت ان تعطي

فيه محل النصب على انه ظرف لما قبل او انتهى وقال ابن مالك تقدير الا في موضع او تقدير

الظرفية المعنى دون الاعراب والتقدير الجاري على المرتب في اللفظ ان يقدر قبل او مصدر

وبعدها ان ناصبة للفعل وهي وما بعدها في تقدير مصدر معطوف به على المقدر قبلها فتقدير لاقتلنه

او يسلم ليكونن اما قتل او اسلام منه ولا يقدر الا قبل الكلام او يسلم ليكونن قتل او اسلام وكذا

العين وغيرها انتهى **الثاني** ... وان كان التالي ... قال ... اوله

ان لم يكن لم يبين كلاما تقع بعد الاول الغاية مثل الى والثاني في التعليل مثل كي فتشمل الجار

ونحوه ليس الثاني وقيل به ومنه النصب لشرعي ... الابل ... **الثالث** ما ذكره

من ان النصب بان مضمرة بعدها وهو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان او المذكورة

ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة

والصحيح الاول لان او حرف عطف فلا عمل له ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر

متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها قوله الثالث **فاء السببية** اي التي قصد بها السببية

والجمهور على انها حينئذ عاطفة للمصدر والمسبوك من ان المضمرة بعدها وصلتها على مصدر

متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني واستشكل

الرضي بان فاء العطف لا يكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد

الذباب واختار هو ان يكون الفاء للسببية دون العطف وان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر

وجوبا والتقدير زرني فاكرامك ثابت قوله الرابع **واو المعية** اي التي يقع بعدها

مع ... للجمع بمضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد ويسميها الكوفيون واو الصرف

والجمهور على انها عاطفة وقال الرضي فقال انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع

بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف

فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف

الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما ... مع ... اي ...

بيان لما قصدوا في المفعول معه من مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلت الواو

عاطفة لمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبلها كما قال [illegible] لم يكن [illegible] قيام [illegible]
فيه نصوصية على عدم الجمع [illegible] الفاء السببية [illegible] واو العطف [illegible]
قليل كل رجل وضيعته انتهى ورد عليه [illegible] الفاء والواو انه [illegible] حذف الخبر
وجوبا [illegible] وهو ممتنع واجيب بانه [illegible] الى جواب ذلك [illegible] كحرف
السببية الفصل حيث قال والتزم حذف الخبر غالبا [illegible] فهذا الاستفهام
[illegible] والخبر محذوف وجوبا [illegible] والكثرة في الاستعمال انتهى [illegible] كذا
وخرج بالسببية الفاء التي ليس فيها [illegible] ما بعدها مبتدأ محذوف كقوله الم تسأل
الربع القواء فينطق [illegible] كذا قال ابن هشام [illegible] ان الفاء [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] بالعطف [illegible] الفعل وحده [illegible] الكوفيون [illegible] الفصل [illegible]
بالعطف انتهى والعاطفة نحو ما تأتينا فتحدثنا [illegible] الرفع وبالقيد
الواو التي ليس فيه والعاطفة نحو لا تأكل سمكا وتشرب لبنا فان جعلت الواو [illegible]
وجب الرفع فيكون الكلام نهيا عن اكل السمك [illegible] شرب اللبن [illegible]
[illegible] لا تأكل السمك وذلك شرب اللبن وان جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون الكلام نهيا
عن كل واحد منهما [illegible] وقيد الفاء والواو [illegible] قال
نفي محض [illegible] او طلب [illegible]
[illegible] النصب [illegible]
[illegible] النفي [illegible] حرف او فعل او اسم [illegible] النفي [illegible] الفاء [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلمة
[illegible] الواو [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] النفي [illegible] الاستفهام [illegible] ذلك
[illegible] الفعل [illegible] النصب [illegible] النفي [illegible]
[illegible] النفي [illegible] الاستفهام [illegible] النفي [illegible]
[illegible] النفي [illegible] النصب [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الدار [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] النفي [illegible]
[illegible] الطلب الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام [illegible]
[illegible] ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي [illegible]
[illegible] وقوله [illegible]
[illegible] وقوله [illegible]
[illegible] وقوله [illegible] مع الواو نحو قوله [illegible]
[illegible] لا تأكل السمك وتشرب اللبن [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] وقوله [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible] النصب [illegible] الرفع [illegible]

في شرح التسهيل وزعم سيبويه في الاستقبال وان لا يكون ما ... نصب ... فيمتنع النصب
ذكره هل اكرمك زيد فاكرمك بخلاف هل اكرمك فانه ذكر **تنبيهات الاول** يجوز في
النصب الرافع ... تقديره ... قاله المسهل
قال ابو حيان ... زعم الكوفيون ولا يحفظ البصريون ولا يكون ... وذكر ان
سيبويه وابن مالك انه ... بعد ... الجواب ... وحكى عن بعض ... فذكرت ...
... بالنصب ... **الثاني** ... الفعل ... الفصل ...
عليه وسلم ... النصب ... ذلك ... حديث ...
المجرور ... ذلك ... وفصل ابن جني وابن عصفور ... النصب بعد اسم الفعل
اذا كان من لفظ الفعل ... ذلك ... من لفظه ... ذلك قال ابن
هشام وما ... القول ... قال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز
سمع من كلام العرب **الثالث** اختلف النحاة في الفاء ... الجواب ... الفعل بعد الفاء
فذهب البصريون الى ان ... الجواب ... الفعل بعد الفاء ... وذهب
الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح قال ... فقطعه ...
وقال ... الاسباب ... قراءة من نصب ... قال ابو حيان
لكن ... العطف ... العرب
دخول ... جواب ...
... العطف ... الاسباب ... ذكره في المغني

الرابع ... الواو ... ان ما بعدها منصوب ...
ذكره ... كما تقدم في ... **حتى** اذا كانت **بمعنى الى** الغاية ... ان يكون ما بعدها غاية لما
قبلها **او بمعنى كي** السببية ... ان يكون ما بعدها مسببا لما قبلها ... العاطفة ...
وينصب ... **اذا اريد به الاستقبال** ... حتى
يرجع الينا موسى ... الاستقبال ... عليه السلام ...
... يقول الرسول ... قراءة ... يقول ...
... الاستقبال ... الرسول ... الاستقبال
بالنظر الى الزمان ... ما بعدها ... المضارع
بعدها ... وقوله **سرت حتى تغرب الشمس** ... ان تغرب الشمس
واسلمت حتى ادخل الجنة ... ادخل الجنة ... واللفظ
... ابن مالك ... الانقطاع ...
... وذلك قوله ... من الفصول ... ما ...
قليل ... ما ... ما ... ما ... ما بعدها ...
... المشهور
فان اريد ... الداخل ... **الحال** ... الدخول
ذلك ... الدخول ... الدخول
... الاستقبال ... ما بعدها ...

من الفاء فيه فالحال كما مر ... حتى [illegible] ان لا يكون ... [illegible] كانت

حتى فيه ... حرف ابتدا [illegible] ... رفع الفعل ... بعد [illegible]

[illegible] ان يكون ... [illegible]

لان ... [illegible] ... ان يكون فعلا ... [illegible]

ولا ... كان ... [illegible] ... قال ابن ...

في حاشية التسهيل ... [illegible] ... المضارع بعد ... الرفع ...

فيه الرفع والنصب كقراءة يقول الرسول ... فالرفع ... النصب ...

... [illegible] ...

... الكلام ... المفردات ... **فائدة** من ... [illegible] الفصل

بين الفعل ... [illegible] ...

... [illegible] ... المفعول ... [illegible]

... [illegible] ... الفصل ... [illegible]

بالقسم والفصل ... [illegible] ... الفاء واللام ... [illegible]

بعدها لكونه ... [illegible] **فصل** في الكلام على جوازم المضارع **الجازم نوعان**

النوع الاول الجازم لفعل واحد ... [illegible] ... الجزم ...

... [illegible] ... **وهو اربعة احرف** ... [illegible]

... في **اللام ولا الطلبيتان** ... [illegible] ... اللام ... [illegible]

واللام الدعاء ... [illegible] ... **لا تشرك بالله** ولا الدعاء ... [illegible]

وحركة اللام الطلبية الكسر ... تسكن بعد الواو والفاء وثم وجزمها فعل المتكلم ... [illegible]

... سواء كان المتكلم مفردا كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم ... [illegible]

... [illegible] ... فعل الفاعل ... [illegible]

... [illegible] ... وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ... [illegible]

... [illegible] ...

... [illegible] ... اللام ... الشعر ... [illegible]

... [illegible] ...

... لام الامر ... [illegible]

... [illegible] ...

... [illegible] ... فعل المتكلم مطلقا ... [illegible]

وقوله ... [illegible] ... لا ... [illegible]

... الفصل ... المفعول ... [illegible]

... فعل المخاطب ... الغائب ... [illegible]

... [illegible] ... المخاطب ... الغائب ... المتكلم ... [illegible]

... [illegible] ...

... وقالوا ... لا تخش ... [illegible]

ونكت قال في شرح الكافية وهذا ردي لانه يشبه الفصل بين حرف الجر ومجروره وجوز بعضهم
دخولها على حذف مجزومها والفاء في الدليل نحو اكرم زيدا ان جاءك والا فلا وهو حسن في الثالث
لعدم لزوم حذف الا بين في الرابع **لمّا** مركب لمّا فقط عند الجمهور وقيل انها مركبة من لم زائدة وما الزائدة كما في
امّا وقيل بسيط **ويشتركان** في ان كل واحد منهما حرف وفي اختصاصه بالمضارع والجزم **والنفي**
والقلب الى المضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه
وينفي معناه ويقلبه من الحال الى المضي وفاقا للمبرد وذكر الاتفاق وهو مذهب سيبويه
قوم منهم الجزولي انه يدخل على لفظ الماضي فيقلبه الى المضارع ونسب بعضهم الى سيبويه ووجهه
ان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال الرضي في المعنى الداخلة والاول هو الصحيح لان
نظيره هو المضارع الواقع بعد لولا والقول الثاني لا نظير له **ويختص لم بمصاحبة اداة الشرط**
نحو ان لم تقم اقم بخلاف لمّا فلا تقع بعدها لجواز ان لا تقع في الرضي وذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل الجزم او شبهه وهو لم تنفي به لعدم في جواب الشرط لكن تقول ان لم تكن يعني
ولا تقول ان لما تكن قال الرضي وهذا يرجع الى ان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع
المقترن بحرف النفي مثل ان لم تقم وليس كذلك انتهى وقيل ذلك لان بين الشرط وبينه
لا تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يقتضي لما لا تقول ان قد قام زيد فهو دال على النفي
وانما لم يقع بعد الشرط لانه تقتضي تحقق وقوعه وتقتضي ثبوت الشرط وتقتضي حال توقعه
وقبل الاستقبال وقد مر **ويختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيه** عن زمان الحال
الاستقبال ويكون المتصل بمزولم الكن بيان كان ربيب ستشتق والغرة **نحو** ندم ولم ينفعه ثم كان

بخلاف لمّا فانه لما يكن ثم كان لان المتكلم وقد يقول وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى زمن
التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد والى ضرب الاخبار بل يسكت فيها
المستقبل صحيح ولابد في استمرار النفي الى الحال قال الرضي في التحفة وتبع الاندلسي بخصائص لمّا يكن
فقال لم والماضي ان في حرف من الانقطاع وقال الرضي والظاهر في الحالة وتختص لمّا ايضا بتوقع
ثبوت فعلها بعدها غالبا كقوله **لمّا** ولما يذوقوا عذاب اي بل لم يذوقوه بعد ما يوم الصيف وبعده لكن لا
ويحصل مضمون ما لم يحصل مضمون ما لم يعرف بخلاف لم فانه يحصل وقد يحصل بعد ما لم يحصل
المتكلم الم الشريح بلغ الكلام قوله **لمّا** في اي يومي من الموت افر **لمّا** ابوم لم يقدر ام يوم قد **لمّا** نفع
قال بعضهم وذلك بالمحل من قال ابن هشام وفيه نظر لانه لا يحل هنا ولا نفع على النفي
وما يحل محل انتهى بخلاف لم فانه **ويختص لمّا بجواز حذف مجزومها** اختيارا
نحو قاربت المدينة ولمّا اي ولما ادخلها في الوجهان ويدل عليه قوله نعم
وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص حيث جعلوا ان وهي لما اي لما ينقص من جملة
وقد خرج ذلك ابن الحاجب على ذلك وقدره لما يهملوا ويتركوا قال ابن هشام والاولى
ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لان ما بعده دليل ان التوفية لم تقع وانما ستقع ولان منع لا يمتنع
ثبوت انتهى ولا يجوز حذف مجزوم لم الا في الضرورة كقوله **لم** احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعارب ان وصلت وان لم **لم** اي وان لم اصل **لم** وانما جاز ذلك في لمّا دون لا لانه
لما تقوم بنفسها بسبب انها مركبة من لم وما فكان ما عوض عن المحذوف ولا ان يجاب الا في
فيجوز ان تنفيها وهو قد فعل نحو قد فعل ذلك من التقصير فقد كقول **لمّا** وكان قد ولم يتحصل للنفي

الدليل

كونه اي مجزومه متوقعا كونه غالبا الا انه كقولك لما يركب الامير لمتوقع ركوبه

اي الى الان لم يركب وسوف يركب بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا حق لم ان يقبض الا لكونا

دون لما وهذا اصح قولهم ان المنفي بلم فعل ولما النفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع وغير الغالب كقولهم

ابيض ولما ينفعه الندم واختصاص لما بذلك غالب بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فغير

لازم ... في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول لما قمت فلم تقم اولما تقم ومثال غير المتوقع

ان تقول ابتداء لم يقم اولما يقم فانه نفي الفعل الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو

احد عشر كلم ان وهي ام الباب ولذلك قدمها واذ ما وذكرها ثم لم يجزم بها ونصه بالعزوة

وما موصوف ان لمجرد تعليق الجواب بالشرط كقولك ان تضرب اضرب واذما تقم اقم ومن وهي موضوعة

للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط كمن يعمل سوءا يجز به وما وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى

الشرط كوما تفعلوا من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط كمتى اصبع الحرم

تم فوقها واي وهي بحسب ما تضاف اليه فيكون للعاقل كقولك ايهم يقم اقم معه ولغيره كاي الكتاب

تركب اركب وللزمان كاي يوم تقم اقم وللمكان كاي مكان تجلس اجلس واين

وهي كثيرا ما تقولها اي اين تكونوا يدرككم الموت ... اذا ما ... الناس سالم هذا او

واين وانى وحيثما وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط كاينما تكونوا يدرككم الموت وقوله

... انى تأتها تأتيها ... واي قوله حيثما تستقم يقدر لك الله

نجاحا ... للزمان ان وهما وهي بسيطة او مركبة من مه وما الشرطية فقلبت الالف هاء كما الاولى

الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالتركيب

بل

حيث ان يكن بالياء كيف وعلى القولين الاقرب حيث ان يكتب بالالف وهي موضوعة للعاقل كما

كقوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم فعلم ان مهما لا يدرك

بالنظر الى موضوعها ستة اقسام ما وضع لمجرد التعليق وهو ان واذما وما وضع للعاقل وهو من وما وضع

لغير العاقل وهو ما ومهما وما وضع للزمان وهو متى وايان وما وضع للمكان وهو اين وانى وحيثما

وما هو بحسب ما يضاف اليه وهو اي فالاولان وهما ان واذما حرفان والبواقي اسماء

على الاشهر اي على اشهر الاقوال فان الاولين حرفان والبواقي اسماء اما قول بحرفية

ان فمجمع عليه واما اذما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعنا

ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها اسم ظرف زمان واصلها اذ التي هي ظرف

لما مضى فزيد عليها ما وجوبا في الشرط فجزم بها واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل

عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل

بل ان ما فيه ... الشرط والغرض بذلك عدم التغيير بالتغيير فانها كالمضارع مع لام

الابتداء ... بين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم الجازمة نقل الى المضي مع انها

مع اصلها قال في الجمع واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء الواحد

فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب وحرفا قال ونظير ذلك انهم لما ركبوا حب مع ذا

فقالوا حبذا بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما

بالتركيب وخرجت عن اصل وضعها بالكلية واما البواقي غير مهما فالقول باسميتها مجمع عليه

واما مهما فقال الجمهور انها اسم والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية الضمير في به عائد الى مهما

في جعلها ولا يعود الضمير إلا على الاسم وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف **تنبيهات الأول**
فهم من كلامه أن الجزم بإذ وحيث مخصوص باقترانهما بما كما نطق به وهو كذلك على الأصح فلا تفيد
للفراء جواز الجزم بهما بدونها قياسًا على أين وأخواتها وأما غيرهما فقسم الجزم به وهو من
وما ومهما وأي ومتى وأيان وإن وأجاز الكوفيون في من وإن وقسم لم يجز فيه الأمران وهو أين وأنى ومتى وأيان
ومنع بعضهم في أيان الجزم **الثاني** قال ابن مالك قد تهمل إن حملًا على لو كحديث ان لا تراه
فإنه يراك وحمل على إذا كحديث البخاري وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس ونحو أن الحجاب
وهو غريب **الثالث** سقط الصحيح من الجزم ما ذكره بعضهم وهو إذا وكيفما ولو وإن المشهور
في إذا أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة كقوله [illegible] وإذا تصبك خصاصة فتجمل وأما كيفما فعدم الجزم
بها لعدم السماع بذلك وأجاز الكوفيون الجزم بها مطلقًا قياسًا على غيرها وخصه قوم بالشعر كقوله
[illegible] ومن أجاز الجزم بها وخصه بالشعر كقوله [illegible] وأما لو فقوله
تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا **وهذه الأدوات**
كل منها يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطًا وهو لغة العلامة وسمي الأول به لكونه علامة على ترتب الثاني
عليه **ومتلوه يسمى الجزاء** وجوابًا قال أبو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجه أنه
شابه الجزاء من حيث كونه فعلًا مترتبًا على فعل آخر فاستحق حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على
فعل آخر ثوابًا أو عقابًا وشابه الجواب من حيث كونه لازمًا عن القول الأول فصار كالجواب
الآتي بعد كلام السائل انتهى **تنبيه** ما ذكره من أن هذه الأدوات جازمة للشرط
والجزاء معًا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور

الأبدي

والأبدي وأفرض من أن الجازم كالجار والجار لا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يعمل عملين والأبدي مختلفين
ونصب واجب الفرق بأن الجازم لما كان تحقيق الحكم بحالها يحمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد
العمل قد وجد من غير اختلاف كمفعولي ظن وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط
كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ قاله الأخفش واختاره ابن مالك لأن الشرط يستدعي الجزاء
كما يستدعي المبتدأ الخبر والاستلزام [illegible] إن التنوع لا يعمل ولذا ليس أحدهما بأولى من الآخر والعمل
بغير الأداة [illegible] البعض العامل [illegible] كحمل الأول [illegible] وقيل الشرط والجزاء [illegible] كما قال الكوفيون
والمبتدأ والخبر [illegible] نقله ابن جني عن الأخفش وفيه أقوال أخر والأطول بذكرها فيه ضعف لا يرضاه ولا يحتمل
بعد حكم نطق قوله ماضيين أو مضارعين تلفيهما من الشرط والجزاء أي يصيران يقولا ومختلفين
فإن كانا ماضيين فلزم الإلحاق وإن عدم عنه وإن كانا **مضارعين** أو كان الأول
مضارعًا والثاني ماضيًا **فالجزم** وجب للفظ المضارع فيما كان منهما مضارعًا نحو قوله تعم
وإن تعودوا نعد ومن يقم ليلة القدر غفر له وأما قوله يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع
أخوك تصرع فضرورة على الأصح وتخفيف [illegible] فقال المبرد إنه على حذف الفاء
مطلقًا وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يطلبه [illegible] وأن لا يكون
والأخير بين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل إن كانت الأداة اسم
نعم اختار الأول والأول في التقديم والأخير وكل ذلك بأن اختار الفاء من الفعل مخصوص بالضرورة
التقديم والأخير يحمل الجواب ودعوى حذف وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسألة
لأن الفرض أنه الجواب ومثال عكس الأول لفظ مضارعًا والثاني ماضيًا قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر

الجزاء بما قد تقدم من قوله وهذا النوع يختصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا الا اذا كان الاداة لم او لفظ الشرط
ثم جئت بالجواب ماضيا لكن قد جاء الفاصل الفعل ثم لطفه وعنه وهو غيره يريد عمرو والفرقة الاخرى ذهب
ابن مالك وردت على الجمهور بحجة بالحديث وبقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم
لها خاضعين لان فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا وجب
عن الحديث بانه يجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
وان كان الفعل الثاني وحده مضارعا والاول ماضيا فالجزم وبه يأتي الجزم والرفع
فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه والرفع
لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو قوله وان أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم
والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل ليس المرفوع هو الجواب وانما هو دليله
وهو منوي من تقديم والجواب محذوف والاصل في قولك ان قام زيد اقوم اقوم ان قام زيد اقوم
وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين
فعلى قول سيبويه لا محل له لانه مستأنف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع
فيقول على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد ابوك بالرفع لا غير وعلى الثاني يجوز اخوك بالرفع
عطفا على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها تنبيه حكم المضارع
المنفي بلا اذا كان شرطا حكم الماضي في انه مجزوم لم الا محل للاداة فيه فهو كالماضي فتقول ان لم يقم
اقم واقوم بالوجهين وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له
لتحصل الرابطة بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية قيل ولمناسبتها

الجزاء

الجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا
شامل لما يحسن فيه ضبطه بعد فعل الفاء وقد سبق اليه ابن مالك قال ابو حيان وهو حسن والذي ذهب
اليه بعض اصحابنا من تعداد ما بعد فعل الفاء وهو ستة ذكرتها في هذا فقال كان يكون الجزاء
جملة اسمية او بعده يبتدأ او كجملة انشائية غير محتملة للتصديق والتكذيب او
يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا متصرفا جامدا لفظا وتقديرا او قبل
ذلك على طريق اللف والنشر المرتب فقال نحو ان تقم فانا اقوم قيل ومثله قوله تعالى وان
يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير او ان تقم فاكرمني ومثله قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف
قرا بالجزم على ان لا نهي او ان تقم فعسى ان اقوم ومثله قوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا
وولدا فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من جنتك او ان تقم فقد قمت ومثله قوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقرون بقد تقديرا قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت والذي ذكره المصنف ان يكون مقرونا بحرف استقبال نحو
بربه فسكم من دينه فسوف يأتي الله وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او مقرونا بحرف له الصدر
كما النافية نحو وان توليتم فما سألتكم من اجر ورب كقوله فان اهلك فرب فتى سيبكي علي
لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر فهذه ست مسائل
يمتنع جعل الجواب فيها شرطا وفهم كلامه انه اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمة له
قال ابن مالك واقترن بها فهو خلاف الاصل ويتعين ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولولا ذلك
لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة والتقدير

ماضيا

٤٢٦

السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدأ مقدر
كأنه حمل على مبتدأ وصحيح بدون ذلك قوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وشبهه
قراءة حمزة ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى انتهى وقد تقع الجملة في شرح كلامه من جعل الفا
في الجواب والاول هو التحقيق **تنبيهات الاول** قضية اطلاق المصنف ان الجزاء يكون ماضيا
بتقدير انه يكون ماضي اللفظ والمعنى وهو قول جماعة منهم ابن مالك وابن هشام ذكره المصنف
واستشكل بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب والجزاء مسبب لان الشرط مستقبل بالعرض
والجزاء الماضي المعنى كيف يكون الماضي مسببا عن المستقبل وهذا الاشكال ورد واجيب بان في مجي
مع الكرام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط
كما هو ذلك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجزاء وهو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط وهو
المجي والثاني ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا
نحو ان اكرمتني فقد اكرمتك امس فان اكرامك ليس سببا لان اخبرك بانني قد اكرمتك
امس وليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن
الاخبار به لك سبب على معنى ان اعتددت عليه اكرامك اياي فانا ايضا اعتد بذكر
اكرامي اياك امس ومثله ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت وكما قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وجاء في الاية على حياة اخبار قوم
استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فكان استقرارها مجهولا او مشكوكا سببا للاخبار بها
كان الفعل انما نزل لا انه على غير ذلك تعلموا انها من عند الله فالسبب الاخبار بمضمون الجزاء لا نفس مضمونه حتى يرد ان الاول

وهو استقرار

وهو استقرار النعمة ليس سببا لقبض فلذا قال الرضي والحق ان الشرط سبب الجزاء انما الشرط
لعدم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا
كما في قولك لو كان لي مال لحججت به او شرطا ومسببا كقولك لو كان فيها لكنت سيدها او
كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال في موضع اخر لا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا
للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفا لازما لمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء نحو قولهم ما بكم من نعمة
فمن الله كون النعمة منه لازم لحصولها معكم فلا يرد كما ظن بعضهم ان الشرط سبب للجزاء انتهى وهو
تحقيق حقيق بالقبول **الثاني** قد تحذف الفاء في الضرورة كقوله عليه السلام لابي بن كعب فان جاء صاحبها
من اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها وخرج البخاري روايته في الضرورة كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها وزعم الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية
للوالدين والاقربين وعن المبرد اجازة حذفها في الاختيار لكن قال ابو حيان في تحقيقه
ان المبرد منع من حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان
الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال هذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن
ذلك في الرواية الاخرى **الثالث** يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها
تشبهها في كونها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها وذلك اذا كانت الاداة
ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعينت الفاء كان
اطاع زيد فسلام عليه وان قام زيد فما عمرو قائم وان قام زيد فان عمرا قائم **الرابع** اذا

للعطف جملة الشرط والجواب ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء او بالواو جاز جزمه بالعطف ورفعه على
الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى وان تبدوا
ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قرأ عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم
وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجملتين مضارع مقرون بالفاء او الواو قال الكوفيون
او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما **الخامس** يجوز حذف ما علم
من شرط او جواب او كل من الشرط والجواب فالشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها فلست لها
بكفوء والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها يعل والجواب ان يكون شرطه ماضيا لفظا
او المضارع المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء
فتأتيهم بآية فافعل الا [illegible] ان يكون بصيغة المضارع لان الشرط اذا حذف الجواب [illegible] جزم
في التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى
وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كذلك [illegible] وخصه ابن مالك بالضرورة
تبعا لابن عصفور قال ابو حيان ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز انتهى
الخ هذه مسألة تختم بها الباب **تجزم** الفعل المضارع **بعد الطلب بان**
الشرطية مقدرة مع فعل الشرط **بعد النفي** ان يسبب الطلب للفعل بان يقدر الفعل
مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان فعل الشرط مسبب [illegible] الشرط [illegible] الطلب الامر نحو
زرني اكرمك فاكرمك واقع بعد الطلب وهو زرني وقصد به السببية فجزم بان مقدرة

والتقدير

والتقدير زرني فان تزرني اكرمك فان زيارته سبب للاكرام وفي النهي نحو **لا تكفر تدخل الجنة**
التقدير لا تكفر فان لا تكفر تدخل الجنة والدعاء نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزورني
احسن اليك والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو
هلا تأتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن اليك وان تكن لنا [illegible]
وان تنزل عندنا تصب خيرا وان تأتنا تحدثنا قال ابو حيان في الارتشاف وصح الجزم بعد الترجي
واستشهد له في شرح التسهيل بقوله لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد
القساوة لليسر **التنبيهات الاول** لا فرق في الامر بين ان يكون صريحا كاطلب او مدلولا عليه بخبر نحو
اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق او باسم فعل كقوله مكانك تحمدي او تستريحي
اي اثبتي تحمدي او تستريحي [illegible] ابن [illegible] ذلك قال ابو حيان وقال
بعض اصحابنا الفعل المجزوم لفظا الامر بمعنى الخبر [illegible] موقوف على السماع والمسموع اتقى الله امرؤ
فعل خيرا يثب عليه **الثاني** ذكره من ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور
وذهب الخليل وسيبويه الى انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان
اسماء الشرط انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك وجرى عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب
السيرافي والفارسي الى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب
بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه واختاره ابن عصفور قال ابن هشام
في المغني والاول ارجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن
في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع

او نحو ذلك وارجح من ذلك لان مذهب الشيخ يؤدي معناه والظاهر لا يؤدي معنى **شرطها الثالث**
ان لا تقصد السببية بعد الطلب بحسب نزع الخافض لما انه حال كونه مرتبطا بخصوص معمول او نعت
او غضب على اهله لكن لما برشيء على قراءة الرفع او الاستئناف فانه قد يجب به نعت بعينه ومنها
ثم ان يصح احلال ان قبله مقصدا به السببية **امتنع** نحو ذلك **لا تكفر تدخل النار بالجزم**
لانه حل **لفساد المعنى** لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار والتقدير ان لا تكفر
النار ولا يجوز ان يكون التقدير ان تكفر دخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل المظهر نفيا واثباتا
وهذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وخالف الكسائي في ذلك قيل والكوفيون ان طائفة جازوا الجزم
في المثال المذكور بتقدير ان تكفر بعد نفي وحملوا بالقياس على النصب لا تكفر فتدخل النار وفي
التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب
بعض وقوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا وقول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف
يصبك سهم وبرواية الجزم في يصبك واجاب البصريون بانه وقع الف من النصب
الجزم بعد النفي فيه على النصب يقرب منهم ويؤذنا بدل من يقرب ويصبك بدل من تشرف
او نحوه وقال في التصريح ونقل العباس نقرا فانهم قالوا يجوز الجزم بعد النفي كونه جوابا
تحذف انتهى **تنبيهان الاول** ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة في ذلك محقق وقال
بعض المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي ومعنوي فالجمهور نفوا صحة تقدير المثبت
بالجزم ونحوه بعد النهي والكسائي اثبتها عند قيام قرينة لتقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في جوازه اعني
الجزم كيف بنزاع في حذف الشرط للقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت

ومعنى لان بحث من قال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان تدن
من الاسد ان لم تباعد فعل الذي جعل بالجزم منه وان تقدر منفيا ان لا تدن فيه المعنى
لا تدن من الاسد يأكلك فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والمعتمد عندهم الكسائي اجازه
الجزم بتقدير الشرط مثبتا مدلولا عليه بالنهي بالسياق ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وكذا
وجه من اجاز في النفي نحو ما **الثاني** وقع في كلامهم ان لا تكفر فيه جاز الجزم بالمراد
ويشترط في نحو ما قبل وظاهر قول ابن مالك في الالفية وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل
لا دون تخالف يقع ان المراد ان يصح ان قبل لا النهي وعلى ذلك شرط النحاة **الثالث**
نفيه افتضار المصرح به ذكره من الجوازم الفعل الواحد والفعلين لان الجزم لا يكون بغيره ووجه مذهب
البصريين واجاز الكوفيون جزم المسبب في صلة الذي والنكرة الموصوفة تشبيها بجواب الشرط نحو
الذي يأتيني احسن اليه وكل رجل يأتيني اكرمه واختاره ابن مالك قال الشاعر لا تكونن حيثما
نزلت مع قومه بها فانك فيها انت من دونه يقع كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تقع
له رغم عواقب ما صنع وانشد ابو زيد في كل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت ونحو
عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه **فصل** في افعال المدح والذم **افعال
المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم** فرج بالمدح والذم ما تجوز الا ان يرى في غيرها
مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت فان شيئا من ذلك
ليس موضوعا لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انها للمدح والذم
العامين اي اللذين لا خصوصية فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا

[illegible] وكذا بئس الرجل وانما قال انشاء [illegible] ثم [illegible] قبل نعم الرجل

او بئس الرجل عمرو كان انشاء المدح او الذم [illegible] وليس المدح موجودا [illegible]

[illegible] مقصودا [illegible] هذا الكلام [illegible] القصد بهذا الكلام [illegible]

في زمانه الموجود [illegible] فقول الاعرابي [illegible] وقال نعم الولد [illegible] نعم الولد

ليس [illegible] المدح [illegible]

[illegible] للاخبار [illegible] التصديق [illegible]

كونه انشاء وكذا الانشاء [illegible]

[illegible] قال [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] التفضيل [illegible] التكذيب [illegible]

[illegible] وكذا [illegible] التكذيب [illegible]

[illegible] القيام فقال ان القيام [illegible] وكذا [illegible] نعم الولد [illegible]

ان [illegible]

فمنها اي من افعال المدح والذم نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني [illegible]

[illegible] نعم العبد [illegible] وبئس [illegible] واصلهما فعل بفتح الفاء وكسر العين [illegible]

[illegible] نعم وبئس بسكون العين [illegible]

الفاء تخفيفا قال [illegible] وبئس بكسر العين [illegible]

[illegible]

[illegible] الاخفش [illegible] بكسر الفاء وسكون العين [illegible] القرآن [illegible]

[illegible] بفتح الفاء وكسر العين [illegible] بفتح الفاء وسكون العين والقول [illegible]

البصريين والكسائي [illegible] الكوفيين [illegible] عند جميع العرب [illegible]

[illegible] الكوفيون [illegible]

[illegible] نعم الولد [illegible]

وقد [illegible] نعم السير [illegible] بئس [illegible] السير [illegible]

[illegible] الموصوف [illegible]

[illegible] نعم الولد ونعم السير [illegible] مقول فيه [illegible]

[illegible] اسم محذوف [illegible]

[illegible] البصريين والكوفيين [illegible]

ان نعم وبئس [illegible] نعم الرجل وبئس

[illegible] نعم الرجل [illegible]

[illegible] الممدوح وبئس الرجل [illegible] الاصل [illegible]

[illegible] الاصل نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو [illegible] نعم الرجل زيد و [illegible] بئس الرجل عمرو [illegible]

الموصوف [illegible] نعم وبئس [illegible]

نعم الرجل وبئس الرجل [illegible] زيد وعمرو [illegible] زيد [illegible] عمرو وكذا [illegible]

[illegible] في فعلية نعم وبئس [illegible] الاصحاب في مسائل الخلاف

نعم المدح فهما فعلان ... [illegible] المدح والذم [illegible] سبيل المبالغة [illegible]
مع المضمر [illegible] فنعم منقول من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقول من قولك
بئس الرجل اذا اصاب بؤسا [illegible] الاصل [illegible] بالفتح [illegible]
فعل [illegible] الى فتح التعريف وكل فعل [illegible] حلقي [illegible]
فانه يجوز [illegible] فعل [illegible] الكلاف [illegible] مفتوح العين او مكسورها
كضرب [illegible] نعم وبئس [illegible] المدح والذم [illegible] حكم الفاعل وحكم المخصوص [illegible]
[illegible] فلا يجوز [illegible] الى الفعل [illegible] وفيها لغات [illegible]
كل منهما اي من نعم وبئس ... ويشبههما ... **فاعلا مظهرا معرفا بال** نحو نعم
المولى وبئس المهاد وبئس [illegible] نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واختلف في ال هذه
فقال الجمهور [illegible] ثم اختلفوا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحت
لانه فرد من افراده [illegible] كما [illegible] العام [illegible] وهو المشهور [illegible]
ابن [illegible] شرح المفصل [illegible] سيبويه [illegible]
[illegible] نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو [illegible] القصد [illegible]
او [illegible] للجنس [illegible] ثم اختلفوا فقيل [illegible]
[illegible] المدح والذم [illegible] التفسير [illegible]
[illegible] المعهود [illegible] الممدوح والمذموم [illegible] نعم الرجل زيد [illegible]
[illegible] ابن ملكون [illegible] الصغير [illegible]

[illegible] من الجنس [illegible] **او مضافا الى المعرف بها** اي بال نحو ولنعم دار المتقين وبئس
دار المتكبرين [illegible] او مضافا الى معرف بها كقوله فنعم ابن اخت القوم غير
مكذب [illegible] او مضافا الى مضمر [illegible] الى معرف بها كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شهاب
[illegible] يجوز [illegible] ان يكون مضافا الى نكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
ونقل اجازته عن الكوفيين [illegible] بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه
[illegible] كقوله [illegible]
[illegible] ونعم **اما يليها الاول** [illegible] الفاعل اسم اشارة [illegible] اللام [illegible]
[illegible] الى اسم [illegible] كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا وقول سهل بن حنيف شهدت
صفين وبئست الصفون وقول بعض العرب [illegible] بئس عبد الله انا ان كان كذا وقول [illegible]
قوم [illegible] وكل ذلك من الشذوذ [illegible] لا يقاس عليه وقال الجرمي [illegible] المضاف الى
اسم [illegible] المخصوص والفاعل مضمر [illegible]
الثاني [illegible] كل من نعم وبئس [illegible] فاعلا [illegible] مذهب البصريين [illegible]
[illegible] جمهور الكوفيين [illegible] فقال ابن [illegible] البسيط [illegible] المرفوع
[illegible] نعم اسم [illegible] الممدوح [illegible]
الممدوح الرجل [illegible] **اجمل منها** الجمهور [illegible] انه لا يجوز الفصل بين نعم واخواتها [illegible]
[illegible] البسيط يجوز الفصل [illegible] الفعل [illegible] الظاهر والمضمر [illegible]
[illegible] لا يجوز الفصل [illegible] الفاعل نحو نعم [illegible] قال ابو حيان

وفي الشعر ما يدل على له قال ونعم من الطيبات البديل قال وورد والفصل بأن فيه الجمع في قوله نعم ابن راعي المودة والوصل وقوله نعم عمر الله قوم طرفا **او مضمرا مفسرا** فيه وجوبا **بعده التمييز** نحو نعم الفعل طابق المخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما عام في الوجود قيل لا فائق نعم شمس هذه الشمس لان الشمس مفرد في الوجود ولا غيره مثل غيرذا وافعل التفضيل فلا تقل نعم افضل ملك زيد لانه مختلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيتها وقد يحذف عنه نعم المعنى كقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالسنة اخذ ونعمت السنة في ضمير الفاعل مع شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به ونص سيبويه على لزوم ذكره ومن اجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك **تنبيهان الاول** اختلفوا في الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر مع اقوال احدها المنع مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة الثاني الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن السراج والفارسي وصححه ابن مالك قال والمنع من زوال الابهام لان التمييز قد يؤتى به للتوكيد وجاء ومنه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت الثالث التفصيل وعليه ابن عصفور فان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما كقوله نعم المرء من رجل تهامي فالتمييز هنا افاد ما لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وان لم يفد امتنع **الجمع الثاني** اذا تقدم التمييز على الفاعل نحو نعم رجلا زيد فمذهب سيبويه والجمهور المنصوب تمييز ومذهب الكسائي والفراء الى انه اذا تقدم على المرفوع فالمنصوب هو الفاعل واختلف في المنصوب فقال الكسائي هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد وفيه عنده نحو نعم زيد رجلا

الكسائي

ذكره

الكسائي تمييز عنه والصحيح ما ذهب اليه الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فلا وقد عليه الكسائي ومن الفاعل ان يذكر بعد الفعل ثم **يذكر المخصوص** وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل **مطابقا للفاعل** في الافراد والتذكير وفروعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز القائم مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تقديم المخصوص الا في ضرورة خلافا للكوفيين وعلى مذهبهم بني الحريري قوله في الملحة تقول نعم زيد رجلا وبئس عبد الله منه بدلا والسر في ذلك انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام اي لبيان ان كل خصلة محمودة او مذمومة مستجمعة فيه تحقيقا سلكوا ابهامه الا مر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فاوردوا الفعل ما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به او على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما لا يحصل في ترك الاستبداد **و** اختلف في رفع المخصوص فقيل **يجعل مبتدأ الفعل الخبر** وهو الجملة قبله او **يجعل خبر احذف المبتدا** وجوبا فتقدير نعم الرجل زيد الممدوح زيد والوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه وابن خروف وابن الباذش يتعين الاول وقيل يتعين الثاني وقيل يجعل مبتدأ محذوف الخبر وجوبا واليه ذهب ابن عصفور قال ابن مالك في شرح التسهيل وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولا يجد خبرا ملتزم حذفه الا ومحلا مشغول بشيء يسد مسده وقيل يجعل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان ورده بانه لازم ولا شيء من البدل بلازم وقيل العطف ومحصله لا حكام المذكورة تقول **في نعم المرأة هند وبئس نساء الرجل الهندات ونساء رجلا** وتقول في المذكر نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان

ونعم رجلين الزيدان ونعم المراتان الهندان ونعم امراتين الهندان ونعم الرجال الزيدون ونعم رجالا
الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات وقس على ذلك **تنبيهان الاول**
المخصوص احكام لم يذكرها الناظم رحمه الله تعالى طلبا للاختصار ولا باس بذكرها فمنها انه ينبغي ان يختص
بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من قريش وان يصلح للاخبار به عن الفاعل
موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس كقولك نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه
الرجل الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع غير ذلك ولا يصلح للاخبار به عنه بل وقع مباينا
اول كقوله بئس مثل القوم الذين فان الفاعل هنا المثل والذين مباين له فلو وصف
المثل المذموم وجعله مبتدا امتنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين اذ لا يقع المثل المذموم الذين لان
لان الذين ليس بمثل فيئول بحذف مضاف في التقدير بئس مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار به
عن الفاعل حينئذ ومنها انه قد يطول بحيث يستغنى نحو نعم الرجل كان زيدا وبئس الرجل ظننت عمرا فالجملة
في الاول في موضع خبر كان وفي الثانية في موضع نصب مفعولا ثانيا لظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل كقوله زيد
نعم الرجل فيتعين كونه مبتدا لعدم الاتصال لفظية نعم وبئس الجملة بعده خبره وعلى القول [illegible]
ان يكون مبتدا والمخصوص خبره والعكس ومنها انه قد يحذف لدليل يدل عليه نحو نعم العبد اي ايوب
فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم اشتراطه فيحذف
اذا حذف صفته ايضا ان كانت [illegible] نحو نعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم وان كانت
فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل تستعين عند الاكثر وجاز عند الكسائي وعلى هذا ان
كان الفاعل نحو مسلما تسرون به وقليل دونها كان المخصوص المذكور عند ابن مالك واهل

ان يحذف المخصوص وصفته وبقي متعلقها كقوله بئس مقام الشيخ امرس امرس اي حذف المخصوص وصفته
[illegible] القول **الثاني** اذا كان المخصوص مؤنثا جاز ان يلحق نعمت وبئست مع تذكير الفاعل
لانهما في المعنى شي واحد نحو نعمت الشراب الخمرة وبئست المقام النار والاجود ان يذكر نحو نعم الشراب الخمرة
قال في التسهيل وشرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد مر في باب الفاعل ان الاجود عدم الحاق
علامة التانيث ايضا **الثالث** يجوز في فاعل فعل الجاري مجرى نعم وبئس الجر بالباء الزائدة والاستغناء
عن ال والاضافة بمن وغيرها كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام ونحو قولهم
زيد والزيدون كرموا رجالا نظرا الى ما فيه من معنى التعجب **ومنها** اي من افعال المدح والذم
حبذا ولا حبذا فالحمد حبذا [illegible] كنعم ولا حب كبئس وزيد حبذا نحو [illegible]
الممدوح محبوب للقلب قريب من النفس واصلها حب بضم العين اي صار حبيبا نحو لانك حب
القيتها ثم ادغم فصار حب والزم منع التصرف لما تقدم **تنبيه** دخول لا في الذم يحتمل ان يكون
من اشكال لان لا لا تدخل في فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون غير
مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف
قاله في التصريح **والفاعل** اي فاعل حب ولا حب **ذا مطلقا** اي في حالة الافراد وفرعيه
تنبيه من الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقع حبذا زيد ولا حبذا هند
وحبذا الزيدان ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات لانه على الاجناس
اهل اللغة ويرده انه اذا ذكرت هند قلت حبذا هي وخففت علة التزام ذلك فقال
ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن

تحقيق المثال لا يتغير

فقال الكل بكسر الكاف وافرادها ولست هذا القول الجليل وقال ابن كيسان ان الكلمة اليه مضاف محذوف
والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وفي حبذا زيد حبذا امرة زيد فالمقدر الذي يذكر
معرفة حذف واقيم المضاف اليه مقامه ورده ابن الضائع بانه لم ينطق به قط وقال الفارسي في البغداديات
لان ذا جنس شائع فالتزم فيه الافراد كما في نعم اذا كان مضمرا ولهذا لا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا
فائدة انما لم يتغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به
مستعملا في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا
وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه
تغيير لما كان هو بعينه اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية فلهذا لم يختلف في المثل المضروب
مذكرا ومؤنثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل
ذلك تقول الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة وهذا ما يقع في
كلام من يتوهم ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فلم يتحقق حقيقة المثل واشارة اليه في الكلام
في شرح التلخيص وقال بعض المحققين انا لم نقع الى الان من قولك الصيف ضيعت اللبن
اذا كان المخاطب مذكرا لان المخاطب المذكر الذي ضرب له المثل بمنزلة المخاطبة التي هي مورد المثل
فهو من شائع تجاوز تنبيه ما ذكره المصنف من ان حب فعل وذا فاعلها وانها باقية على اصلها
هو المشهور وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك ونسب الى
ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ
وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطأ عليه من زعم غير ذلك وذهب قوم منهم الاخفش وخطاب

الا انها

الا انها ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار جميعا فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج
وابن هشام وابن عصفور الى انها ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبره
ونسب ابن عصفور هذا القول الى سيبويه قلت وقد عرفت فيما نقلنا عن الصحيح من استدلال سيبويه
على فعلية اذا الفرع منه باستعمال حبذا والعمدة عليه واستدل القائلون بفعلها وحدها بعد اصلها بان الاصل
عدم التغيير وما نقلها رجح حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي وحبذا دينا
لحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا الفصل ذلك جوازه واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب
واستدل من حكم بفعلية الفعلية بقولهم فيما حكى لا تحبذه بالياء مضارع ورده بجواز حذف المخصوص
لقوله الا حبذا لولا الحياء وربما منح الهوى من ليس بالمتقارب اي الا حبذا اماكن سلكت ولو كان
فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه واما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا لا مضارع حبذا
واستدل من حكم بالاسمية بما كثر في العرب من دخول يا عليها من غير استيحاش كقوله شعر
يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا القمر والليل الساج
وطرق مثل ملاء الساج وبعدم الفصل بين حب وذا وبعدم التصرف في حب المسند الى
وبعدها اي بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقدمه عليها والفصل بين حب وفاعلها وان كان
ذلك في نعم يجوز فيه كما تقدم لان نعم جرت على الاصل المعهود في الباب ويجوز في الاصول لقوتها
ما لا يجوز في غيرها قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا تقدم في حبذا لكونها وان جاز في نعم لما
ذكر ولانها جارية مجرى المثل كما مر ولانه توهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بانه
احب ذا وان كان ... بعد نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقول الا حبذا يا عز ذاك التساتر

وجبيره قال كرمت سعيد ذا وجعلت ذا الواو فيقول يوجه شيئا والكلام من الفعل والفاعل فيلزم جره

والارتباط فذا اذا العموم ان هنا اريد الجنس وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل بعكسه ورد بانه يجوز حذف المخصوص

فيلزم حذف الكل باسره من غير دليل وقيل عطف بيان ورد بان الجملة نكرة واسم الاشارة معرفة كقولها وحبذا

نفحات من يمانية لها تأتيك من قبل الريان احيانا وقيل بدل من ذا ورد بانه لا بنية تكرار العامل وهو

لا عامل حب واجيب بعدم اللزوم بدليل الكنايات **والثاني ان ذا في جملة المخصوص او بعده**

تمييز او حال على وفق المخصوص في الافراد والتذكير وفرعها لانه ... وفي صحة وقوعه

عن المخصوص فلا جزم بها نقضه وذكر مثله وحبذا احدا فقال **حبذا الزيدان** مثال لمبتدا اذا كان بعده المخصوص

دون تمييز او حال و **حبذا زيد راكبا** مثال لما كان بعده حال ... وتقدير والافراد

ومثله حبذا الزيدان راكبين والزيدون راكبين وكذا ... قبل المخصوص فيقول حبذا راكبا زيد

وراكبين الزيدان وراكبين الزيدون ... المخصوص ان المخصوص ... التمييز

او القديم لفظا او تقديرا والركوب ... المذكور ... الجميع و **حبذا الزهد** ...

فيلزم تمييز ... والتأنيث والافراد ومثله حبذا امرأتين الهندان وحبذا نساء الهندات

اذا كان بعده فيقول حبذا هند امرأة والهندان امرأتين والهندات نساء ... التمييز

من الفرع ... التمييز ... من اللفظ ...

فصل اللفظ ... التمييز ... حبذا زيد ... الا ان ...

... وان كانت ... التمييز ...

... قال ابو حيان ... تقدم ... المصدر ... الفعل

والفصول

والفصول له ومنه قوله حبذا زيد رجلا ... بخلاف المصدر ... فلا

تنبيهات الاول ذكر المصنف ... ان المنصوب بعد المخصوص او قبله تمييز او حال ...

وقال الاخفش والفارسي والربعي هو حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وابن عصفور ...

تمييز والمشتق حال وابو حيان ... تمييز المشتق ان اريد تقييد المدح بكقولها ... حبذا ...

... ابو حيان ... ولا فرق بينهما ...

بقول ابن عصفور ويقول ابو حيان **الثاني** اختلف في الاولى من تقدم ... التمييز على المخصوص

... فقال الفارسي الاولى التأخير وقال ابن ملك الاولى التقديم وقال ابن خروف

... ثم قال ... تقديم التمييز ... قال ابن خروف احسن **فصل** في الكلام على

فعل التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه ... عن نظائره ومن ثم قيل

اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب ... فيه ...

... كقوله ... الى ... ان ... والعباد ...

... قوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله عليه السلام سبحان الله ان

المؤمن لا ينجس وقولهم ... وقولهم ... والوضع ... ان

فعل التعجب وصيغه ... **فعلان وضعا للانشاء التعجب** ...

... نحو نعم الرجل زيد ... وان كان ...

... اللفظ والمعنى ... ونحو ...

وان كان ... التعجب لكن ... الوضع ... **احدهما افعل التعجب ما افعله**

وأفعل به نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد وذكر ان فعل التعجب صار علما على ما بان المصنفين كلفهما
فاعليه التعجب هو المصنف بعد الفعل نفسه **ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل**
وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل غير مبني للمفعول غير صيغ منه افعل لغير تفضيل
فلا يبنيان من غير فعل كالجلف والحمار فلا يقال ما اجلفه ولا ما احمره وشذ ما اقمنه وما اجدره ولا
من قولهم هو قمن بكذا وانشد من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا من غير ثلاثي والمراد
كما كان مزيدا فيه كدحرج واستخرج وشذ ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف وما اتقاه وما املأ
القربة لانه من اتقى وشذ ايضا واستغنت وان كان قد سمع ولا يجيء من غير ثلاثي الا ما شذ وما
ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعساه واعس به واحقه واحق به ولا من منفي ولا من غير قابل
التفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة والبناء للمفعول
من اختصر وللمفعول ولا من صيغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لئلا يشتبها افعل التفضيل
فيه ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وجاء الوزن **تنبيه** قال الرضي فعل التعجب
مع اسم التفضيل ... وضعف كلاف التفضيل فكنت تقول انه افعل
منكت هذا التعجب الا فاعل في المعنى ليستحق ان يتعجب منه اي الذي
لم يكمل بعد والمستقبل الذي لم يحصل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يتعجب منها انتهى
ويتوصل الى التعجب مما فقد بعض الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه **باشد او اشدد**
او نحوهما ونحوه كحيل بمصدر الفاقد منصوبا بعد ما اشد ذكره ومجرورا بالباء بعد اشدد ذكره فتقول في
الاول ما اشد او اضعف دحرجة او انطلاقه او بياضه او عرجه وفي الثاني اشدد بدحرجة

او باظهر

او باظهر او بما ... او بغيرهم ويؤتى بمصدر الفعل المنفي والمبني للمفعول غير صريح نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما
بانه المفعول واكثر بان لا يقوم واعظم بما ضرب واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح
فتقول ما اشد كونه جميلا واشدد بكونه جميلا وان قلنا لا مصدر له اتى بمصدر مؤول نحو ما اكثر ما كان
محسنا واشدد بكونه محسنا واما الجامد وغير القابل للتفاضل كمات فلا يتعجب منهما البتة **تنبيه**
لا يتعين التوصل باشد او اشدد بل قد يفقد بعض الشروط من يكون فيها الشرط كما تقول ما اشد ضرب زيد لعمرو
واشدد بضرب زيد لعمرو **ولا يتصرف فيهما** اي في فعلي التعجب المذكورين قال ابن مالك اتفق
النحاة وعليه يجوز ... ان يوليه ... فتقول ما احسن زيدا الا ... ولم يسمع فلا يقع
في الاجماع ولا ... الى تقديم ما من حروف التعجب الذي كان ... الوضع ولم ... ونعدم ...
ان يتقدم عليهما معمولهما وان يفصل بينهما وبين معمولهما فلا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وان كان
ان زيد معمول وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن بزيد لعمرو ولا احسن الا بكلم
زيد واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين
الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز وهو الصحيح
لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر
اذا حالت بان اتحولا ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا
قال ابن مالك في شرح التسهيل الاتي ما احسن في الهيجاء ... ولا احسن عندك ... **نعما**
فيها افعل ... اسم **مبتدا اتفاقا** ما كرها اسما فان افعل خبر العمود وعليها والضمير العمود
مع الاسناد وما كرها مبتدا افعلا بها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد واليها قبل ... روى

الكلام اي انها لا موضع لها من الاعراب ثم ذا لا يندرج في الاجماع **وهل هي** نكرة تامة بمعنى
شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب او لابهامها **وما بعدها خبر** فموضعه رفع **او** هي **موصولة**
بمعنى الذي فهي مبتدأ **وما بعدها صلة** فلا محل له من الاعراب **والخبر محذوف** وجوبا فتقديره
ما احسن زيدا الذي احسن زيدا شيء عظيم **فيه خلاف** قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثاني
وله قول آخر انها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا والتقدير شيء احسن زيدا
عظيم ورد قوله بان فيه التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده ولا نظير له وقال الفراء وابن
درستويه هي استفهامية دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ورده ابن مالك بانه لا يليه غالبا الا الا
كون صاحب البسيط اصحاب المحيط [illegible] الفصل ونقل ابن مالك هذا القول في شرح التسهيل عن [illegible]
وهو موافق لقولهم بانه افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان قصد المتعجب الاعلام بان
المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك
ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متقدم بابهام [illegible] ان الافهام [illegible] بتقع الفعل
المتعجب منه [illegible] وهو مختص الابهام **وما بعد الباء** من افعل به **فاعل**
لافعل **عند سيبويه** والجمهور البصريين **والباء زائدة** لان افعل لفظه لفظ الامر ومعناه
الخبر وهو في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بمعنى صار ذا كذا كاغد البعير واورق الشجر واثرى زيد
واغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا غدة ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامر لاجل
المبالغة يقولون [illegible] الاسم الظاهر
فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ فصار في صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد

ولذلك التزمت زيادتها بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز تركها لعدم القبح وضعف هذا القول بان
[illegible] استعمال الفعل الماضي [illegible] وليس بقياس [illegible] ووقوع الظاهر بعد صيغة الامر [illegible]
والجمع [illegible] الفاعل هو قيل [illegible] الامر الا مع [illegible]
[illegible] حرف جر [illegible] **وما بعد الباء مفعول به عند**
الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين **وهي** اي **الباء للتعدية او زائدة** في المفعول
[illegible] النحويين [illegible] ان الهمزة في افعل للتعدية
[illegible] الهمزة [illegible] ولا يجوز ان تكون
للتعدية [illegible] احسن زيدا امرا من حسنت زيدا
[illegible] والاصل [illegible] احسن زيدا اي [illegible] احسن زيدا
[illegible] الزجاج [illegible] والاصل احسن زيدا [illegible]
[illegible] احسن [illegible] زيدا صار ذا حسن
[illegible] التعدية [illegible] البصريين والاول
هذا القول [illegible] مفعولا به [illegible] سيبويه [illegible]
[illegible] الكوفيين [illegible] احسن [illegible]
بحسن زيد [illegible] الضمير [illegible] في [illegible]
وايضا [illegible] تقول احسن بزيد وعمرو ولا [illegible] الا ان يقول
بخطاب [illegible] وقال الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن [illegible]

والزمخشري ان الفرق بين الضمير المخاطب ... لا يحل زيد حسنا ... بحسنه الحسن ... يرد بصفة
بالحسن كيف شئت فان فيه من كمال لا يمكن ان يجتمع في شخص كما قال ما وقد وجدت مكان القول
ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل قال الرضي وهذا مخرج مناسب للتعجب بخلاف تقدير
سيبويه واما القسم افراد الضمير في هذا المفعول لانه كلام جرى مجرى المثل الا انه التعجب كما تقدم
تنبيها الاول ما ذكره المصنف من ان افعل بفتح العين وافعل بكسر العين للتعجب وافعل بكسر العين
فاجمعوا على فعليته وشذ ابن الانباري فقال انه اسم قال المرادي ورد وجهه واما افعل بفتح العين فاختلفوا
بفعليته مذهب البصريين والكسائي ذهب الكوفيين ... مع المتكلم في ان ... انه قال ما
فضحي ... كالفعول ... عمرا ... كالمفعول وقال بقية الكوفيين لقول العرب ما احسن
وما احيليه والتصغير من خصائص الاسما واجيب بانه شاذ ... الكلام مع ذلك ... قولهم
فقضى ... كالفعول زيد عندك ... ان ... الخبر ... بنفي عنه ... واعمل انه
وردد المعنى وصف ... الضمير وزيدا عندهم شبيه بالمفعول به ... وصفة عمرا
قولك زيد حسن الوجه بالنصب **الثاني** ... من قولهم وافعل ... لزوم الايتيان بعد ... مطلقا
وليس مرادا قال ابن هشام في حواشي التسهيل يجوز حذف البا ان كان التعجب منه
المصدرية وصلتها كقوله ما واجب البان ... ما ... المسدد
وصلتها لعدم السماع فيهما كم ... ان ... ان والظاهر ان القوم ... الاول
البا وكثرة الزيادة الا مع ان وصلتها في زمن فيما ... الثاني لا يجوز حذف الباء ... ال
التعجب ... المرسوي ... رحمه الله تعالى ... قال ا اعون ... استلان ...

افعال

... التعجب ... ما ... في ... الصحيح ... افعل ... فلا يجوز حذفها وقيل يجوز
حذفه مع ان وان المصدرية بيان ... في المفعول في المسئلة ... جواز حذف البا
مطلقا ومنعه مطلقا وعليه صاحب النهاية والصحيح والتفصيل وعليه الشيخان **الثالث**
لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان التعجب منه
مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ... والتصريح وغيره
الرابع ... ذكر التعجب منه ... يجوز حذفه ... ما احسن اذا دل عليه دليل كقول ...
جزى الله عني ... فضلا ما ... خيرا ... واكرم ... واكرم ... في مثل ...
ان كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وقوله ع
... وان ... ان ... ما ... ما ... وقوله ا فذلك
ان يلق ... حميدا وان يستغن يوما فاحمد ... فشاذ وانما جاز حذفه مع كونه
عند سيبويه فاعلا لكنه ... لانه ملازم للجر فكون الفعل الذي قبله ...
والجار والمجرور ... مفعول به ... كما تقدم ... الفارسي ...
الا انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذف البا ... وذلك ...
ورد بان ذلك لزوم ابرازه ... في التثنية والجمع ... الاستتار ...
واكرم بها **الخامس** زاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين ... وكثرت ...
... وجري افعل ... فجاز ... الى ذا الصيغة افعل فيقول حسن رجلا واكرم رجلا
... ما احسنك ... وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل ... كما يقول سيبويه انه ... افعل

والفعل بعده نحو [illegible] التقريع هذا فصل في الكلام على افعال القلوب **افعال القلوب**

وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وتسمى ايضا افعال الشك واليقين [illegible]

الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا بالشك الظن [illegible]

[illegible]

افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت عنه تلك الجملة من ظن او يقين

كما اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان [illegible]

[illegible] واذا قلت علمت زيدا قائما فقولك

علمت لبيان ان [illegible] وكذلك باقي الافعال [illegible]

[illegible] هذه الافعال [illegible]

بخلاف الافعال الناقصة [illegible] **وتنصب المبتدا**

والخبر مفعولين [illegible]

فانما هذا مذهب الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا

والخبر [illegible] ان الفعل [illegible] المبتدا قال [illegible]

[illegible] هذه الافعال على المبتدا والخبر [illegible]

قال [illegible] تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول زيد عمرو [illegible]

[illegible] ظننت [illegible] ظننت زيدا عمرا [illegible]

ابو حيان والصحيح قول النحويين [illegible] رجوع المفعولين الى المبتدا والخبر

اذا الغيت

اذا الغيت هذه الافعال [illegible] قال بعضهم [illegible] المبتدا والخبر [illegible]

[illegible] ظننت زيدا عمرا [illegible] السهيلي [illegible]

[illegible] وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على

التشبيه [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] **ولا يجوز حذفهما** [illegible] المفعولين **معا** [illegible]

[illegible] المبتدا والخبر [illegible]

[illegible]

[illegible] المفعول [illegible]

[illegible]

[illegible] الحذف [illegible]

[illegible] المفعول الاول [illegible]

[illegible] المفعول

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاخفش [illegible]

[illegible] سيبويه [illegible]

[illegible] النحويين [illegible]

السابع السيرافي ومحمد ابن عصفور لوروده قال تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون واختاره [illegible]

وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وذكر من عدم الفائدة ومنع المصير إليها بالإسناد

الثالث الجواز في الظن دون أفعال العلم وعليه الأعلم واستدل بحصول الفائدة في الأول

دون الثاني فإن الإنسان قد يخلو من الظن فيفيد قولك ظننت أنه وقع منك ظن ولا يخلو من علم إذ له

أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قولك علمت شيئا وورد بأنه يفيد وقوع

علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه أبو العلاء إدريس فيجوز في ظن

وخال لوروده فيهما ويمتنع في البواقي والسماع **تنبيه** جرت عادة النحويين أن يقولوا

يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف

لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل أي يقع منه

خيلة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو

من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد

إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا

لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت إذ المعنى ربي الذي

يفعل الإحياء والإماتة وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران

كما هو الأصل وهذا النوع الذي إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف **ومنها حجى** أي من أفعال القلوب

وجد [illegible] عد وتصدر [illegible] عن الأخفش وجوده من البرد **ومنها ألفى** الكوفيون وابن مالك

[illegible] قال المغربي [illegible]

[illegible] قوله البيت بزيادة اللام وليس بشيء [illegible] خلاف الأصل والصحيح قول الكوفيين **ومنها ألفى**

أي بمعنى أن الخبر بيقين **نحو** قوله تعالى وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين وقوله **إنهم ألفوا آباءهم**

ضالين وعد غيره [illegible] فعلم أمر بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها

قال ابن مالك وهي [illegible] لا يستعمل منه إلا الأمر قال أبو حيان [illegible] الأعلم وليس الصحيح أن

المنصوب [illegible] فقط خارجا [illegible] ويروى [illegible] الخليل [illegible]

أن وصلتها كقوله تعلم رسول الله أنك مدركي وأما إذا كانت بمعنى تكلف العلم

فإنها تتعدى إلى واحد كقولك تعلم المسألة [illegible] خلاف [illegible] كقوله

[illegible] عرقة فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد والغالب فيها أن تتعدى إلى

[illegible] فإذا [illegible] تعدت [illegible] قال [illegible]

[illegible] الكوفيون وابن مالك [illegible] البيت [illegible]

[illegible] والقياس [illegible]

[illegible] **ومنها زعم** بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاي وهي للظن أي

[illegible] نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا وقول الشاعر زعمتني

شيخا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا والأكثر وقوعها على أن وأن وصلتها

سادة مسد مفعوليها كما قال سيبويه والجمهور خلافا للأخفش في زعمه أن المفعول الثاني محذوف وقول

[illegible] الخبر محذوف [illegible] **نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا** وقول الشاعر وقد

زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وقد يستعمل للتعيين [illegible]

نحو قول الشاعر زعمتني ... ذكره الازهري ويعرف بالتحقيق قال السيرافي والزعم قول الغير ... [illegible]

ابن دريد اكثر ما يقع على الباطل ... الابتداع زعم بمعنى علم ... قول سيبويه ... بمعنى ... [illegible]

يكون علما وقد يكون تخفيفا ويكون الضا ... غالب وقيل يكون بمعنى الكذب ... الهجع وعد ...

بمعناها ... افعال القواعد ماجي والمضارع يحجوا كقوله ... قد كنت احجوا ابا عمرو اخا ثقة

الى ... علامات ... قد اثبتها الكوفيون وبعض البصريين ... ابن ... الربيع وابن مالك

كقوله ... فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ... ولكنما المولى شريكك في العدم ... ونقل

واكثرها كثر ... الثالث هب ... الكوفيون وابن مالك كقوله ... فقلت اجرني ابا خالد

والا فهبني امرا هالكا ... ولم تستعمل بما سوى الامر والغالب تعديتها الى صريح المفعولين

كما في البيت وقوعها على ان وصلتها ... زعم الحريري ان قول الخاص هب ان زيدا قائم لحن قال

ابن هشام ... قول القاضي هب ان ابا ... كان ... وذكره ... البصريون ... المفعولين

واضطرب فيها ابن عصفور ... قال يتعدى الى واحد ... الثاني ... قال يتعدى الى اثنين

... وذكره ... ذهب الى ... بمعنى علم ورأى وما للامرين

اي الظن واليقين **والغالب منها اليقين نحو** قوله تعالى ... علم انه لا اله الا الله فان ...

... واليقين ... قوله تعالى **انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا**

اي ... واليقين **وظن وخال وحسب لهما** اي للامرين الظن واليقين

والغالب منها الظن ... قوله تعالى ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين ...

فلذلك ... الطن الحر ... قد كان ... مترددا واليقين فيها نحو

يظنون انهم ملاقو ربهم ... قول ... الظن ... قدرت البعد ... والظن

... بمعنى اليقين ... والظن فيه ... كقوله ... ان لم ... الهوى ...

... من الوجد ... واليقين فيها نحو قوله ... لست ... ما ... الكرام ...

والظن في حسب **نحو** قولك **حسبت زيدا قائما** اي ظننته قائما وقول الشاعر ... وكنا حسبنا كل

بيضاء شحمة ... ليالي ... جذام وحميرا ... واليقين فيها نحو قوله ... حسبت التقى والجود خير تجارة

... اذا ما المرء ... **تنبيهات الاول** ان وجد بمعنى حزن وحقد فلا يتعدى ...

... وجدت عليه ... اي حقدت عليه ... المصدر ...

... بفتح الواو ... وعلم بمعنى عرف ورأى بمعنى ... من الرأي ... المذهب ...

... بمعنى ... فيتعدى الى واحد ... تعلمون شيئا

ويقول ... هل ... فطنت ...

... الغيب ... الغيب ... ويقول ...

... لم ... من هذه الافعال ... افعال القلوب ...

معانيها ... العقب ... المتقدم ذكره ... من هذه الافعال ... افعال ...

... فلا يتعدى الى المفعولين ... افعال القلوب ...

وكذلك ... علم بمعنى عرف ... المتعدي ... الفرق بينهما ...

فرق بينهما ... كلفت ... العلم ... واحد الان ...

... عرفته ... [illegible]

ان يعني علمت وعرفت ترادفا لغويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان
زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئي الاسمية كما تنصبهما علم فالفرق معنوي بل
هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المترادفين بحكم لفظي دون الآخر انتهى قال
بعضهم وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول والميزان وبعضهم
قال آخر وهو ان العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط فاعل في
شرح المطالع وهو [illegible] على مفعولين وعرفت يتعدى الى واحد فافهم
انتهى الثاني المقدار [illegible] الحلمية [illegible] لاثنين كما مع ادراك الحس [illegible] كقوله
اراهم رفقتي حتى اذا ما ❊ تجافى الليل وانخزل انخزالا ❊ ثم مفعول اول ورفقتي مفعول ثان
وكسر في مفعولا ثانيا [illegible] مصدر الرؤيا [illegible] قال ابن هشام في التوضيح
ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد يقع مصدرا البصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما
جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين انتهى في [illegible] القول ان
[illegible] الحلمية [illegible] هو المشهور في كلامهم وقال بعض [illegible] ان [illegible] الحلمية
[illegible] في النوم [illegible] العلم انتهى [illegible] افعال القلوب
[illegible] لعدم تعرضها بالنفي والجزاء كما عرفت فهذا جائز [illegible]
ابطال عليها الغاء وتعليقا [illegible] استقلال الجزئين كلاما [illegible] ضعف العامل
بان توسط [illegible] ان يؤثر فيهما [illegible] تجويز الوجهين ويسمى
هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا الالغاء ووجه التسمية [illegible] نحو زيد علمت قائم

ثال التوسط الفعل بين المبتدأ والخبر نحو زيد قائم علمت مثال [illegible] والالغاء [illegible] اقوى
من اعماله [illegible] بالغاء [illegible] الجزئين والتوسط بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء
وقيل [illegible] التوسط سواء لان ضعف العامل بالتوسط [illegible] والابتداء [illegible] مرجح [illegible]
المراد تنبيهات الاول قال ابو حيان لجواز الوجهين مع التوسط والالغاء شرطان احدهما ان
لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت [illegible] لا يكون الا الالغاء
الثاني ان لا ينفى نحو زيدا منطلقا لم اظن وزيد [illegible] لم اظن منطلق [illegible] لا يكون الا الاعمال لانه
بنى الكلام على الظن المنفي ولا يبطل في القول ❊ وما اخال لدينا منك تنويل ❊ لان النفي
[illegible] على ما بعد اخال الثاني هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اذا كانا [illegible]
وما اذا كان المفعول الثاني فعلا وقدم نحو قام اظن زيد فالالغاء باق على الجواز عند البصريين
وهو الذي صحح في التسهيل واوجبه الكوفيون قيل ويؤيد البصريين قوله ❊ شجاك اظن ربع
الظاعنينا ❊ روي برفع ربع ونصبه [illegible] ان شجاك فعل [illegible] فقدم
مبتدأ وربع الظاعنين [illegible] على التقدير [illegible] ومفعول اول مقدم وربع الظاعنين مفعول
ثان واظن [illegible] التقدير [illegible] وقال ابو حيان الذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء
لان الاعمال مترتب على كون الجزئين كانا مبتدأ وخبرا وليس هنا كذلك [illegible] التقديم
الخبر الفعل على المبتدأ انتهى قال بعضهم وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء يحصل صورتان
يجب فيهما الالغاء فيستثنيان من قولهم الالغاء جائز لا واجب الثالث قال بعض الشارحين
والظاهر عبارة المصنف ان كلا من قولهم وجوب الاعمال عند التقدم على المفعولين مطلقا

حتى لو تقدم على الفصل لم يكن في الخبر الاتي وعدم المفهوم والخبر فلا ولكن يوقع الاعمال
ذكره المرادي وابن الحكم مخصوص بالكافية وفي التسهيل ومن حكاية خلاف انتهى وزاد في شرح قوله
اذا توسطت او تاخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فليس في الحكم فيه الا
وابن الطراوة الا ان الاعمال احسن عندهم واذا دخلت افعال القلوب سوى الصنفين المذكورين
لم تعمل على الاستفهام او النفي بما او ان او لا او على اللام لام الابتداء او القسم لفظا او تقديرا
وجب ابطال عملها لفظا فقط دون المحل بالاجازة مراعاة لوجود المانع من العمل لفظا وهو
ماله الصدر الكلام ويسمى هذا الحكم التعليق اخذا من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقده ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الحاجب لقد ابعد من جعله مأخوذا من التعليق
لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون
او بالاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدأ نحو لنعلم اي الحزبين احصى فان اي اسم استفهام مبتدأ
واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل بحذف جزء المبتدأ او الخبر متعلق بمعلم
او خبرا نحو علمت متى السفر او مضافا الى المبتدأ نحو علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك
او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منصوب على المصدرية بما بعده لا بـ
يعلمون لان تعلق والصحيح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله
تنبيه قال بعضهم يستشكل تعليق الفعل بالاستفهام نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو من حيث ان العلم بالشيء ينافي مقتضى الاستفهام من الجهل به واجاب عنه ابن هشام

في المغني بان هذا تقدير جواب ازيد عندك ام عمرو فالتحقيق ان المفهوم متعلق العلم
ومتعلق الجهل طرفيه والعلم النسبة كما مع الجهل بطرفيها مفردة فلا حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق
العلم هو النسبة بل الصدر صاحبها ومتعلق الجهل النسبة اليهما وفرق بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد
قائم وبان نحو علمت ان زيد قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو اما ما وان فللزوم وقوعهما
في صدر الجمل وصفا واما لا فان فيه الدا خلة على الجملة الاسمية ففي هذه الثلاثة ان المكسورة
اللازم دخولها في الجمل لا الرضي وذهب بعضهم الى ان صدارة لا وان النافيتين مطلقا وعليه
المغاربة ولذلك لم يذكروا في المعلقات وفصل بعضهم فقال ان وقعت في جواب القسم الملفوظ
او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم وعلمت لا زيد ثم في الدار
ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم كان لها الصدر لقولها محل الاداة والا فلا وعليه جرى ابن هشام
في المغني مع الشذور والقصر وشرحيهما ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله تعالى
ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق ونحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام
في شرح الشذور ذكر جماعة منهم ابن الخباز ان من المعلقات ان المكسورة في خبرها اللام والظاهر ان المعلق
اللام لا ان لان ابن الخباز حكى عن بعضهم انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام
وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت والله
ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها
لتأتين وذلك اذا لم يفصل في قوله لتأتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال القلوب
لافادتها التحقيق كانت بمنزلة القسم كما جزم به ابن هشام في المغني وغيره وفي التسهيل

ومما نظر فيه أن [illegible] إنما يجيء بما كان في الأصل مبتدأ وخبرا وهذا ليس منه وذهب بعضهم
إلى أن القسم يتعدد بعد هذه الأفعال مع جميع المعلقات المذكورة وأنه هو المعلق [illegible] قوله
في الهمع تنبيهات الأول عد ابن مالك من المعلقات لو كقوله ... وقد علم الأقوام لو أن
[illegible] دعوه قرنا وافق الفارس [illegible] في الجامع [illegible] جرى [illegible] مرة [illegible]
لقلة [illegible] ووافق على ذلك أبو حيان قال لأنها مثل الاستفهام في أنه غير خبر وأن ما بعدها
منقطع عما قبلها ولا تعمل فيه وبعضهم كم الخبرية ونص عليه ابن هشام في شرح الشذور قال وحمل
عليه قوله تعالى ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية منصوبة
بأهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وأنهم بتقدير بأنهم كأنه قيل أهلكناهم بالاستئصال
وهذا الإعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين جعل كم خبرية بل يجوز أن تكون استفهامية ويؤيده
قراءة ابن مسعود من أهلكنا انتهى **الثاني** قد يتوهم من بيان المصنف اختصاص كل من الإلغاء
والتعليق بأفعال القلوب وهو كذلك في الأول وكذا في الثاني عند الجمهور قال ابن عصفور لا يعلق
فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما [illegible] قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب
ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي [illegible] أفعال القلوب في التعليق [illegible]
فقط نظر [illegible] والتفكر والسؤال [illegible] في الهمع [illegible] الأفعال المذكورة في التعليق [illegible]
[illegible] فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون [illegible]
ويسألون أيان يوم الدين وزاد ابن خروف [illegible] ابن عصفور [illegible]
[illegible] قال ابن [illegible] التعليق [illegible]

وزاد ابن مالك نسي كقوله: ومن أنتم إنا نسينا من أنتم ... وزعم أبو حيان أن ما في البيت تحتمل
الموصولية وحذف العائد نحو من هم أنتم وزاد ابن مالك أيضا ما قارب المذكورات من الأفعال
القلبية فيعلق بفعل القلب نحو أما ترى أي برق ههنا [illegible] والمستشكل [illegible]
أن [illegible] استفهم ذو طب لعلم السلو كم [illegible] ورد أبو حيان [illegible] في الأول [illegible]
[illegible] موصولة حذف صدر صلتها [illegible] الخطاب [illegible]
وأجاز يونس تعليق كل فعل [illegible] وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد والجمهور لم
يوافقوه على ذلك **الثالث** إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين [illegible]
[illegible] الاتفاق [illegible] العمل [illegible] سيبويه
وإن كان [illegible]
علمت من زيد [illegible] مباشرة الاستفهام لفظا [illegible] الواقع [illegible]
[illegible] مع الاستفهام [illegible] التعليق [illegible]
فيجوز أن يستثنى [illegible] التعليق [illegible] **تتمة** تجري [illegible] سليم أجرى القول
مجرى الظن فينصب به المبتدأ والخبر مفعولين مطلقا من غير [illegible] شرطا من الشروط الآتية
فيقولون قلت زيدا قائما وعليه يروى قول امرئ القيس: إذا ما جرى شأوين
وابتل عطفه: يقول هزيز الريح مرت بأثأب. واختلف [illegible]
[illegible] بمعنى الظن [illegible] الأول للأعلم وابن خروف
وصاحب البسيط واستدلوا بقوله: قالت وكنت رجلا فطينا: هذا ورب البيت

عسكريا انه ليس المعنى بخلاف الثاني فالجمهور قال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي اعلم انه قد يجري القول
بمعنى الاعتقاد دون اللفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا ثم كيف تقول … المسألة
اركيف تعتقد فبني على الظن ونصب المفعولين ليس بمعنى الظن فلو قال … سيبويه … بعض
الشارحين قال المصنف والاول ليس … لان معنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال كيف تقول
زيدا قائما ثم تحب اعرفه ثم فهو ذو معنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب
لا يجيزون الالحاق الا بالشروط تقدم استفهام بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا للمخاطب
واتصال الاستفهام به كقوله **ما** متى تقول القلص الرواسما **ما** يحملن ام قاسم وقاسما **ما** وقوله
علام تقول الرمح يثقل عاتقي **ما** اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت **ما** وحكى الكسائي تقول اطويلا
عندك … فان فقد شرط منها … الحكاية بان لا يتقدم استفهام او يكون الفعل غير مضارع
او مضارعا لغير المخاطب او يفصل بينه وبين الاستفهام ويغتفر الفصل بالظرف والمجرور والمعمول
او … كقوله **ما** ابعد بعد تقول الدار جامعة **ما** شملي بهم ام تقول البعد محتوما **ما** وكقوله اما تقول
زيدا جالسا وقوله **ما** اجهالا تقول بني لؤي **ما** لعمر ابيك ام متجاهلينا **ما** وكقولك اعمرا تقول
زيدا منطلقا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو باجنبي كانت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون
واكثر البصريين ما عدا سيبويه والاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعمال الماضي بشروط المضارع
والكوفيون الى جواز اعمال الامر بشروط … وزاد ابن مالك في التسهيل … في اعمال
المضارع شرطا ثالثا وهو ان يكون بمعنى الحال لا الاستقبال … ابو حيان والمرادي وقالوا
لا نعلمه لغيره وزاد … اشتراط الاستفهام ان يكون مستقلا واذا …

الشروط يجوز الحكاية … والاصل نحو تقول … **تنبيهات الاول** اذا اجري القول مجرى الظن
فذلك … يجوز فيه ما يجوز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين … الثاني
… ابو حيان في الارتشاف … تظهر فائدة … والابعد … القول …
قال انه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل … الجواز ومن قال في العمل فقط … المنع انتهى
قال بعض المحققين القول … الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ الذي … كذا …
… ويظهر اثر الخلاف في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج
… انتهى **خاتمة** … الاول في … التنازع …
… الاعمال … **اذا تنازع عاملا** … من الاسم …
سواء اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل … مما … باب التنازع وذكر …
… الشيء … التنازع … في الكثير … وذكر …
… الاول … ولانه كره … ولا يكفي … بين الاول والا …
… **ظاهرا**
مفعول تنازع … السوء … المصدر … وذلك ابن
… العاملين اذا … الى المضمر … الاضمار فيها … تنازع …
… ابن مالك بان … المضمر صورة تنازع …
الاحتراز لان قولك اذا تنازع عاملان لا يمكن … ابن هشام …
… ذكر … اول الامر … التنازع … الاحتراز عن صورة … صورة التنازع

في الضمير واكثر النحويين بان مذهب الشارح فان بحث الضمير قد ذكره ابن الحاجب حيث قال الشارح [illegible]
انما يستتر في الضمير المتصل لا المنفصل لكن المذهب بان العاملين فيه كقولك ما قام وقعد الا انت
الصحيح انه ليس من مذهب الشارح جواز الحذف وذلك ان المتقدمين [illegible] اشتراط ان لا يكون
المعمول محصورا لان الشارح قال ما قام وقعد الا زيد لا مرين احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون
ظاهرا او مضمرا وايا ما كان فهو غير مستتر [illegible] فان كان ظاهرا فانه يفتقر الى [illegible] كقولك ما قام وقعد
الا الزيدان او الا الزيدون [illegible] او قاموا او قعدوا ولم يحكم [illegible] وان كان مضمرا
فانه ان كان [illegible] نحو ما قام وقعد الا انا او الا انت لم يجز [illegible]
لانك [illegible] ان تضمر [illegible] فتقول ما قمت
وقعدت الا انا او قعدت الا انت [illegible] ذلك [illegible]
ان [illegible] الضمير [illegible] الشارح [illegible]
من [illegible] اللفظ [illegible] الشارح [illegible] اللفظ [illegible] وان كان [illegible]
[illegible] في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يحكم [illegible] الثاني ان [illegible]
الى افعال العامل الاول [illegible] ان الفعل [illegible] المعمول لفظا
او معنى فاذا لم [illegible] لفظا ولا معنى [illegible] المقصود [illegible] ذلك واذا
امتنع الشارح فيما ذكره فاعلم انه محمول على الحذف [illegible] ذلك [illegible]
فاعل قام وقعد الا انا ما قام احد ولا قعد الا انا فحذف احد من الاول لفظا [illegible]
[illegible] والاستثناء [illegible] من اصل الكتاب [illegible]

معلوم [illegible] من اصل الكتاب [illegible] احد الا ابو [illegible] احد الا [illegible] وذهب بعضهم الى ان
ذلك من مذهب الشارح وليس [illegible] لما شرحه لكن [illegible] القول بالحذف حذف الفاعل
وليس [illegible] فيه لا [illegible] المذكور [illegible] لان المحذوف فيها مبتدا او [illegible] الحذف [illegible]
[illegible] المثال فان المحذوف فيه الفاعل [illegible] البصريين انه لا يحذف [illegible]
[illegible] شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين [illegible]
التركيب مسموع من العرب [illegible] [illegible]
[illegible] ابن [illegible] لا [illegible] ولا احد [illegible] ولم [illegible]
[illegible] مذهب الكوفيين قام وقعد زيد ضعيف لضعفه [illegible] حذف الا زيد او [illegible] الاول
[illegible] الثانية [illegible] فيه حذف الفاعل في فعل [illegible] من اشكال قوله بعدهما
[illegible] او ظاهرا واقعا بعدهما [illegible] العاملين [illegible] لك [illegible] اذا وقع قبلهما
[illegible] ضربت واكرمت او بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت [illegible] المعمول في
[illegible] ان يكون للاول [illegible] فاذا جاء [illegible]
[illegible] لانه [illegible] وبعدا [illegible] فلا يكون فيه مجال للتنازع وليس [illegible]
فقد ذهب بعض المغاربة [illegible] الى ان [illegible] الاول [illegible] الاخر [illegible]
العاملان [illegible] اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت
[illegible] المغاربة [illegible] المراد [illegible] الرجال
القولين قلت جواب اذا اعمال ايهما اي العاملين شئت فان [illegible]

الاول وان شئت اعملت الثاني باتفاق النحويين ان كلا مسموع وانما الخلاف في المختار كما
سيأتي بيانه تنبيهات الاول فهم من قوله اذا تنازع عاملان انه لا بد ان يكون كل منهما طالبا من جهة
المعنى فلا تنازع فيه فلا تنازع بين كان وخبرها ولا بين المؤكد مع قول الشاعر [illegible]
فانه لا تنازع [illegible] لعدم طلب كل منهما له لان المطلوب [illegible]
لا واحد [illegible] مفعول [illegible] محذوف [illegible] او [illegible]
منزلة المفعول له [illegible] ولا تنازع بين فعلين [illegible]
[illegible] لان الطالب للمعمول انما هو الاول واما الثاني فلم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية
للاول ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس
احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول والثاني لمجرد التقوية ولانه عامل ولو كان من التنازع
لقال اتاك اتوك [illegible] الاول او اتوك اتاك [illegible] الثاني انتهى وفيه بحث وما ذكره
[illegible] ابن مالك [illegible] قال ابو حيان ولم [illegible]
[illegible] قول الشاعر [illegible] فهيهات هيهات العقيق ومن به
وهيهات [illegible] انتهى وقيل المرفوع
[illegible] على العاملين لانهما بمنزلة واحد [illegible] المسألة اولى
الثاني ظاهر كلامه انه لا يشترط في العاملين [illegible] الحروف
والجمهور على اشتراطه لان الحروف [illegible] المعمولات [illegible]
[illegible] التنازع بين الحرفين [illegible] فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا

ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد [illegible] ونقل ابن عصفور
عن بعضهم انه يجوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى
زيدا ان يخرج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف الثالث ظاهر كلامه ايضا
انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لان التنازع يقع فيه الفصل بين
العامل ومعموله [illegible] ومن المبرد اجازته في التعجب نحو ما احسن
واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين التركيبين بل [illegible] فيهما ما احسن
زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به الرابع قال ابن هشام المشهور في باب التنازع
[illegible] او يعطف [illegible] ان يكون الثاني معمولا
[illegible] شرطا او يكون الثاني جوابا للاول [illegible] جواب الشرط [illegible] رسول الله
[illegible] الخامس ظاهر كلامه ان التنازع يجري في جميع المعمولات
[illegible] قال بعض الائمة والاصح انه لا يجري في المصدر [illegible] انتهى [illegible]
ويقع التنازع في كل معمول الا المفعول له والتمييز وكذا الحال [illegible] ابن معط انتهى
قلت ذكر ابن معط [illegible] في شرح الجزولية [illegible]
[illegible] ولا يجوز [illegible] قال ابو حيان [illegible]
قال ابن معط [illegible] الثاني [illegible] الاول [illegible]
[illegible] المصدر على الثاني [illegible] الاول

الذي ذكره شديدا ومثالها ... ويجوز التنازع في المفعول نحو ظننت وحسبت زيدا
ان اعملت الثاني ظننت وحسبته زيدا اياه وان اعملت الاول اظهر الا ان **البصريين**
نسبة الى البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها الازهري وافصحهن الفتح وهو المشهور
والنسبة اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا بالضم وان ... البصرة على ما
قاله النووي **يختارون** اعمال العامل **الثاني لقربه** من المعمول فانه ... بعد
ولعدم استلزام اعماله الفصل بين العامل ومعموله **بالاجنبي والعطف على الجملة**
قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد اذ اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول
الذي هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة ويستلزم العطف على الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها
الذي هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين خلاف الاصل واعمال الثاني لا يستلزم
شيئا منهما قال الرضي ولا تخفى هذه العلة في غير العطف نحو جاءني ... وكذا ... زيد في
الثاني **والكوفيين يختارون** اعمال العامل **الاول لسبقه** على غيره من العوامل
ولعدم استلزامه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة واعمال
الاول يستلزم ذلك وهو ضعيف وجوابه ان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في هذا
الباب كما في باب نعم وربه رجلا وغير ذلك فلا ... من غير ضعف وقدم المصنف نقل مختار
البصريين اشارة الى انه المختار عنده وذلك ان الاستقراء شاهد بان اعمال الثاني
اكثر وقيل هما سيان في الاعمال لان لكل مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم
كذلك بالنسبة الى الاول والثالث فان المراد سكتوا عن المتوسط قيل يلحق بالاول

لسبقه

لسبقه على الثالث او بالثالث لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه ... ان لم ار ذلك
نقلا في ذلك التصريح **تنبيه** قال ابن السراج ما نقله عن الكوفيين هو الذي نقله ابن عصفور وحكاه
عنهم وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك فيما حكى عنهم **وايهما** اي العاملين **اعملت** الاول او الثاني
اضمرت الفاعل في المهمل من العاملين في الظاهر اذا افتقر الى فاعل فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل
في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني **موافقا للظاهر** في الافراد والتذكير وفروعهما
لانه مفسره والموافقة بين المفسر والمفسر لازمة فتقول في اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك
وفي اعمال الثاني ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من ذلك في
الثاني لاستلزامه الاضمار قبل الذكر فذهب الكسائي وتبعه السهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف
الفاعل من الاول لدلالة الثاني عليه كما في قوله ... تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت
نبلهم وكليب ... اذ لم يقل تعففوا ولا ارادوا قال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بان اعمل
الثاني ولم يقل تعففوا في لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار
المذكور انتهى وذهب الفراء الى انه يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر
وعنه قول اخر حكاه في البسيط انه يقتصر في مثل ذلك على السماع والاكثرون ... عن الفعل
الصحيح من الفراء مثل هذا ان الثاني ان طلب للفاعلية ... فيجوز ان يعمل العاملان
والمتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين ... اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو
... في الاصول وهم يجوزون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يؤتى
بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضرب وضربني زيد ... ان جاءت بالمنفصل لتعذر المتصل

بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت
زيدا هو نحو ابن عصفور الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل ذا فرارا مما لزم البصريين
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى والصحيح ما ذهب اليه البصريون لشهادة السماع قال
الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال اخر هويني وهويت
الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن امالي واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير
اليه **تنبيه** ما عزوته الى الكسائي من القول بوجوب حذف الفاعل هو المشهور وقد صرح
في الايضاح في باب الاستثناء ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه
البصريون عن الكسائي انه يجوز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين بل الفاعل عنده
مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى **اما المفعول** فانه يحذف وتارة يضمر فالاول
ليعمل من الحذف الظاهر **وان كان هو الاول حذف** اي المفعول ولا تضمر فيه اذ لا ضرورة
فيه لزوم الاضمار قبل الذكر وذلك مما ارتكب للضرورة لاجل الفاعل عند الحاجة لا لحذف العمدة
واما المفعول فهو فضلة يستغنى عنه فيجب حذفه قال اتوني افرغ عليه قطرا وقال هاؤم
اقرءوا كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كما لو كان المهمل الثاني ورفع بالفرق بين
الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن في الغيب احفظ للود **تنبيهان الاول** المجرور حكمه حكم المفعول فيما ذكر فيجب حذفه
ان لم يلبس كمررت ومر بي زيد فان اوقع حذفه في لبس [illegible]
[illegible] عنه اذ لو حذف لتوهم ان المراد رغبت فيه **الثاني** قضية اطلاقه حذف المفعول للعامل

وان كان

وان كان من باب ظن وهو الصحيح لما سيأتي وفيه ثلاثة اقوال آخر قيل يضمر قبل الذكر لانه عمدة وان
كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما وقيل يضمر مؤخرا
نحو [illegible] الا انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو بصورة الفضلة فيضمر مؤخرا
نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما والصحيح الاول
الذي اقتضته عبارة المصنف وهو انه يحذف لدليل قال ابن عصفور وهو احسن المذاهب
لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاقتصار
في باب ظن قد يقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل الثابت
افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يحذف نحو ظنني وظننت الزيدين قائمين قائما
اياه متقدما او متأخرا ولا يجوز حذفه قاله في التصريح نقلا عن ابي حيان في الكتاب
اي وكان العامل المهمل هو **الثاني اضمر** اي المفعول فهو حكم المجرور في المهمل مطابقا للفاعل
والمحذور فيه رجوع الضمير الى متقدم رتبة وان تأخر لفظا لانه معمول للاول فطلب ان يكون [illegible]
وفي قولها اخواك [illegible] ومررت بهما اخواك وبعضهم يجيز حذفه [illegible] كقوله
بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه وهو ضرورة عند الجمهور وان
الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه بغير معارض فضرورة **الا ان يلزم** الاضمار قبل [illegible]
وذلك فيما اذا كان المفعول خبرا في الاصل لكان المخبر عنه [illegible] في الافراد و[illegible]
والتذكير وضده لكن الصحيح لا يلزم ان تكون المسألة من باب التنازع ولذلك قال
[illegible] كما قاله

بعض المحققين فلان قلت في قوله ان حسبني وحسبتهما منطلقين
واعمل فيه حسبني وجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لامتناع الاضمار لانه لو اضمر
فاما ان يطابق مرجعه فخالف المفعول الاول وان اضمر حتى يطابق المفعول الاول لحسبتهما
وهو زيدا خالف مرجعه ولا يجوز الحذف لانه مفعول باب حسبت وهو لا يحذف
كما عرفت واجازه الكوفيون لكن لا على انه ضمير بل يقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا
واجازوا الاظهار ايضا مقدما على الخبر فيقولون حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا
ووجه كونه ليس من التنازع كما ذهب اليه المصنف تبعا لبعض المحققين منهم ابن هشام وصاحب اللباب
ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى
فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع فيه مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى فيتحقق التنازع فرضه
وما قيل من انهما متنازعان ذاتا مختلفان بالانطلاق نظرا الى كونها مفردة او مثنى ليس بشيء لان
التنازع لا يكون في ذلك كما قيل بل ان التنازع فيه صحيح لكن بعد ركمن متعلق مثلا
لا نحو المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مفردا او مثنى وانما يتعلق به مفردا الا
الحكم به للاول والمثنى للثاني الحكم به للثاني اذا الطفت بمفرد لكن الثاني يطلبه
ومن ظاهر المصنف دعوى التنازع والنظر اليه من حيث كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه
كل من العاملين المذكورين لا تنازع في صحة التنازع الا ترى ان العاملين اذا كان الاول منهما
يطلب مرفوعا والثاني يطلبه منصوبا فالتنازع فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب فكذا ان
لو قلت بالرفع لكن الثاني يطلبه لانه لا يطلبه الا منصوبا باعتبار اللفظ لكن الاول يطلب

لا يطلب الا مرفوعا وذلك نحو اكرمني واكرمت زيدا او زيدا وجوا اعمالا للاضعف في هذا من التنازع
هكذا قرره المالكي في حاشية الاوضح وهو جدير بالقبول ويرشدك اليه قول الفاضل الهندي
ان التنازع في الضمير انما بعد التركيب فلا تنازع فيه **تنبيهان الاول** تنبه على
عدم اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع واشتراطه بعضهم لتخريج نحو قول كثير قضى كل ذي
دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه لو قصد فيه الى التنازع لاسند احدا
ي المفعول الى السببي الذي هو غريمها والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتدا لانه رفع
ضميره ولا ما التبس بضميره فيحمل مثل ذلك على ان الممطول خبر المبتدا بالعاملين المتقدمين في
محل ضميرها وما بعدها خبر عن الاول بخلاف السببي غير المرفوع نحو زيد اكرم وعظم اباه وان
الاول ان يعود الضمير في المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا فتحقق الالتباس والارتباط
والثاني ان ما عمل به امتناع التنازع في الاول هذا ايضا في الثاني كزيد ضربت وضربني
اباه لان احد العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير
بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع ولم يشترط اكثرهم هذا الشرط كالمصنف ونص عليه ابن عصفور
والشلوبين وابن السيد وابن مالك **الثاني** قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين كقوله
ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا ... عفوا وعافية في الروح والجسد ... وقد يتعدد المتنازع فيه
كقوله صلى الله عليه وآله وسلم تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع
ثلاثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ومفعول مطلق وهو ثلاثا
فاعمل الاخير فيهما واعمل الاولان في ضميرهما وحذفا لانهما فضلتان والاصل فيه تسبحون

الترقيه اياه وتكثرون الترقيه اياه وربما اقتصر كلام المصنف على التعبير بما يتعلق بالافعال فرجح عكس العلم
على ما يتعلق بالجمل فقال التحديدنا اي ابتدا بتعريف الكلام على اجماله فاتبعها فرزكر
انسا فيها وحكاها في المجلة لغة جماعة الشي كذا في القاموس واصطلاحا قوله اي
مفعول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا
كان او مركبا مفيدا او غير مفيد فهو اخص من اللفظ الاخص منه بالموضوع كما ذكر كالعرب بانه
وهذا الشرح هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وجرى عليه
ابن معط وقيل حقيقة في المركب سوا افاد ام لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب
المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجوهري في تفسيره وقيل انه يطلق
على المعنى فرادف اللفظ حكاه العلامة ابو حيان في شرح التسهيل في باب ظن وجزم به ابو البقا
العكبري في اللباب لما اطلق عليه غير اللفظ من الراي والاعتقاد وفي زاع انه ما تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي تكون كل واحدة منهما ذكرا وحكما لانه يعني ما اصطلح عليه اتفقا اللطف
قال العز وكلام فالتضمن اسم فاعل هو الجميع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فزيد
قائم مثلا بصورته المجموعة يتضمن زيد وقائم بصورتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج
بهذا القيد المفردات بالاسناد فخرج نحو زيد او صفة بصفة محذوف او تضمنا مثلا
او عاملا او ملصقا بها وصفة كلمتين او تركيبين تسليطا من باسناد احدهما الى الاخرى
فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الشرطية والجملة الواحد من بها جملة كزيد ابوه قائم لا يصدق
التعريف عليهما اذا دلالتضمن الجملتين وان ذا الجملة وكلمة يجب ان يتضمن الكلمتين البيان

اقل

اقل ما به يتم الفائدة فاشتمال المصور بين كلا كز كلمتين لا يضر وقسم ان المراد بالاسناد
هنا هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى سوا حصل مع ذلك فائدة ام لا وقوله باسناد بالتنكير
اشارة الى ذلك فتنبه اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره اذ شرط
الفائدة كما في فحكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي ولا اعم منها بمعنى العام فان الجملة لا يبدا
هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الا ما وزالا ستعمال فهو ما بينه لبعض المحققين قال الشيخ جمال
الدين ابن مالك من شرح التسهيل ان هو بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى ان الجملة اكثر عموما للافراد من الكلام
تبعده انتهى وما ذكر من كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند الاكثر وقد ذهب بعضهم الى
انهما مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة
وهو قول المصنف عند الاكثر نظرا الى الظاهر ان الاكثر على انهما مترادفان قال البدر الدماميني في التحفه
ظاهر كلام الامام ليس في شرح المفصل انه الراجح فانه قال في باب المبتدا والخبر الكلام والجملة في
اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي الاشباه والنظائر قال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي تقتضيه
كلام الذي ذكرت في الكلام والجملة الدالة على كل صدق احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم
وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في المغني الكلام
اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن
السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة
احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما
ليسا مترادفين كما توهمه كثير من الناس والصواب انها اعم اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا

تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام انتهى قال
العلامة السيوطي وقد تابعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة انتهى
واجاب المحشي عما ذكره في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليها اطلاق مجازي من باب اطلاق ما
كان على ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل منهما مركبة
تقييدا انما المراد في الاعم الاغلب في الكلام ان المبدل منه في نية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح
ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاء زيد الذي ضربت به زيد لاحتياج الى الضمير والربط ونحو ذلك
المعنى ونحو المغنى والمختصر ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح وميل
الشيخ في ذلك والحق ان المراد ما ... تنبيهان الاول ما فسرت به الاسناد في حد الجملة هو
قضية كلام جماعة في مثل هذا المقام اذ لم يريدوا بالاسناد النسبة التي من شأنها ان تكون الجملة كالكلام
في اعتبار الافادة فلا يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم تفسير الاسناد بالنسبة
مطلقا يلزم منه ان يدخل في التعريف المركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد واخذ بعض
المحققين تفسير الاسناد ههنا بالنسبة التامة والمقصود كون المركب الذي هو الجملة مشتملا
الاسناد دالا او اصلا فلا تكون الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فتدبر الثاني قال الشيخ
سعد الدين في شرح التهذيب ... كلام بعضهم ان الجملة اعم من الكلام وفيه
نظر انتهى قال تلميذه شيخنا العلامة محمد ... كلام بعضهم نظرا الى ان القران يطلق
على الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه النظر ان المانع من اطلاق الجملة على القران شرعي وهو
منع الاجمال ... لغوي ... ان صدرت الجملة باسم ...

كان

كان او غيره فتأمل فالاسمية هي التي صدرها اسم اي قسمي اسمية لنسبتها الى الاسم لتصدرها به فلا فرق بين ان يكون
ذلك الاسم مجردا كما نحو زيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد
قائم للجملة الاسمية لا غير قول الجمهور لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك
كونها فعلية على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم وان خبرا مؤولا نحو قوله تعالى وان تصوموا
خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالصدر المسند او المسند اليه فلا عبرة
في التسمية بما تقدم من الحروف لغرض ما نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك ... لو غير الاعراب والمعنى
نحو ان زيدا قائم ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحرف في ذلك فالجمل المذكورة
كلها اسمية لكونها مصدرة بالاسم بالمعنى المذكور ... الفعل متصرفا كان او
جامدا تاما او ناقصا فالاسمية هي الفعلية اي التي تنسب الى الفعل لتصدرها به
كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد ان يقوم وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم
زيد وقم ونحو هل قام زيد مما تقدم فيه الحرف ولا عبرة به كما تقدم والمعتبر ايضا في الصدر ما هو
صدر في الاصل فلا يعتبر ايضا تقدم المعمول الموجب او الجائز نحو كيف جاء زيد واياك نعبد
وفريقا هدى واي ايات الله تنكرون ونحو فعلية لان هذه الاسماء في نية التأخير كذا نحو
هلا زيدا ضربت ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام
خلقها والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير هلا ضربت زيدا
وادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل فالمقدر كالمذكور
في الحكم تنبيهان الاول زاد ابن هشام قسما ثالثا الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او مجرور

والمجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار
المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ويأتي تفصيل الاقوال في هذه المسئلة ثم ان ... وزاد الزمخشري
وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما مر الثاني قال ابن هشام في المغني يحتمل
في المسئول عنه ان الجمل تحتمل الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين
ولذلك امثلة احدها ما تصدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه اذ مبني على الخلاف في عامل
فان قدر جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا تقدمها من تأخير وما بعدها اذ التقدير لها لا انه مضاف
ونظير ذلك في الكلام ... قريبا ... وقولنا قريبا ... رقيبا ... اذا قدرت
الفعل بعدها زائدة وبين مضاف الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف
الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط وانها غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم
ظرفها كما في قولك متى تقم فانا اقوم الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فان قدرت المرفوع
مبتدأ او مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى
وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرته فاعلا باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية
الثالث نحو يومان من نحو ما رأيته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين
لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها
ومذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها
وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وقال آخرون المعنى من الزمان الذي هو يومان
ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتداها

ولا محل لها

ولا محل لها اه قال الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها
عند الاخفش ومبتدأها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت ففعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا
صنعت فعلى التقدير الاول الجملة كالتي قبلها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر ماذا مبتدأ والفعلية
بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له
الصدر الخامس نحو ابشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا ليهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره
مبتدأ وتقدير الاسمية في انتم تملكون ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وتقدير الفعلية
في قوله فقلت ابى يسرت ام عاد ذو طلب اكثر رجحانا من تقديرها في ابشر يهدوننا لمعادلتها
الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف
تانيث في قامت او اسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما واخواك
مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نحو نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية
وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن نحو جملة البسملة فان قدر ابتدائي
باسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور
في التفاسير والاعاريب التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية
وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار ففي الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني
ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظيرها في هذه قولك ما انت
وموسى فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية والخبرية خلافا لسيبويه
والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبر او المفعولية وذلك اذا

قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل اى ما يكون او ما تصنع ونظيرها بهذه الوجهين [illegible]
التقديرين كيف انت وموسى الا انه لا يكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس الرفع الا وجها واحدا
واما النصب فنحو زيد كونه في الخبر زيد وجاليه الحاشية الجملة المعطوفة في نحو زيد قعد عمرو وزيد قام
والارجح الفعل للتناسب وذلك لانهم عندهم زيد ضربته في الجملتين المتعاطفتين [illegible]
في الفصلية نحو سر اكرمه وكونه زيد لتقدم وعمرو لانه حسب الجزم فان وقوع الجملة الطلبية خبرا قبل
الذين كلام المتن ثم الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان وقعت خبرا
عن مبتدأ فاسمها جملة صغرى او تسمى جملة صغرى وان كان خبر المبتدأ بها [illegible] جملة
جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام
ابوه او ابوه قائم جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدأ وهو زيد والجميع من المبتدأ
والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر المبتدأ فيه جملة فتكون الجملة صغرى وكبرى
باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه
منطلق صغرى لا غير لانه خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار
جملة الكلام قال ابن هشام ومثله نحو لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها
ايضا ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان
عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شأن وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا
اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون
انا تنبيهان الاول الجملة الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدأ كذا تكون مصدرة بالفعل

نحو ظننت زيدا يقوم ابوه وتفسير المصنف [illegible] لذلك [illegible] الاسمية التي خبرها
جملة تفسير قاصر لخروج المصدرة بالفعل الثاني قال ابن هشام في المغني قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها
ولهذا النوع امثلة منها نحو انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون اتيك مضارعا ومفعولا وان يكون اسم
فاعل ومثله في الرسل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر
الافراد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير الفعل ومنها نحو الثاني
نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم الثالث نحو زيد في الدار
اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر
وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها انتهى قال الدماميني يشير الى الخلاف الذي
يجري فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال
فعند الاحتمال يرجح الاول لتقديره ما هو الاصل او هو اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر والاصل
ان يكون مفردا فعنده الراجح تقدير ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في
المسألة التي قبلها وانما اعتمد على شهرته وقوله وينبغي ان يجري هنا الخلاف
[illegible] المصدر من نحو انما انت سير لو هو مثل مسألة الظرف من غير فرق فينبغي جريان
الخلاف فيه ايضا وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم
وانما [illegible] الدار زيد [illegible] اعندك زيد اذ لم يصدق عليها تعريفهما تنبيهان الاول قال ابن
هشام في المغني وقد يجيء بقولي صغرى وكبرى كما فعل الجمهور انما قلت صغرى وكبرى
موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال

كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء درّ على ارض من الذهب وقول بعضهم انها
من زائدة وانهما مضافان فاسد قوله يا ابن الذي وجهه الاسنى يرده ان الطيلسان
من لا تقم غالا بكيب اولا ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة
مطابقا مع كونه مجردا قال ابن هانئ اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام
ألائم فعلى ذلك تخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة
صغرى وفاصلة كبرى انتهى وهذا الجواب نقله ل... مع اطراده وميل اسم التفضيل ما
لا مشاركة فيه نحو ربكم اعلم بكم ... وهو اهون عليه خلافا للمبرد وقال ابن مالك
والتفضيل مستعمل ... دون من وال مجردا من معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل او صفة مشبهة
مطرد عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الوجيز
ذلك مطرد ويجاز ذلك المتقدمون الثاني تنقسم الجملة ذات وجه وذات وجهين
فذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر اسمية العجز نحو
ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه هـ
تتمة في الكلام على تعداد الجمل التي لها محل من الاعراب واقسام الجمل التي
لها محل من الاعراب سبع على ما هو المشهور والحق انها تسع ... بدأت
بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه والذي عكس نظر الى الاصل
وهو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان كذلك لانها انما كان لها محل من الاعراب اذا
تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد

وهي ايضا الجمل السبع التي لها محل من الاعراب احدها الجملة الخبرية وهي الواقعة خبرا
والثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة الجملة المفعول بها والرابعة الجملة
المضاف اليها والخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم والسادسة الجملة التابعة لمفرد
والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب
سبع ايضا احدها الجملة المستانفة وتعرف بالابتدائية وهي المفتتح بها النطق اولها لما سبقه
والثانية الجملة المعترضة والثالثة الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة والرابعة
الجملة الصلة والخامسة الجملة الجواب بها القسم والسادسة الجملة الجواب بها شرط
غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب وعند وصولي الى هذا
الموضع من الشرح من لي نظمها فقلت مستعينا بالله الجمل المعربة المحل سبع
في المشهور فخذ تفصيل خبرية وما قد وقعت حالا ومفعولا بها قد وقعت
وما اليها قد اضيف وكذا جواب شرط جاء بالفا او اذا ونابت تابعة لمفرد
او جملة لها محل فاعدد اما التي ليس لها محل فسبع ايضا وهي ما تلوا
الابتدائية والتي جرت معترضا بها وما قد فسرت وصلة الموصول والجواب
للقسم وما يجاب بها شرط اتى بالفعل غير جازم وما اتت تابعة لعادم
محل اعراب فهذا كلها منظومة فخذ نشرها ونظمها الشيخ
بدر الدين ابن ام قاسم المرادي ايضا فقال جمل اتت ولها محل معرب سبع
لان حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد

٦٨٦

الجملة الخبرية

ويعلق عنها ونا لعزلها ما هو معرب وذو محل فاعدد ما وجواب شرط جازم بالفاء
او باذا او بعض قال غير مقيد ا وابتك يسمع الباحث بوضع لمعة وعارضه وجهة
وجواب الف م وما قد فسرت ما في الشهر والمخلف غير مقيد ا ولعله تخصيص غير
معلق ا لا جازم وجواب ذلك او رد ا وكذلك لعله ليشمل ما له ا من موضع لحظ
غير مقيد ا هذا فصل في الجمل التي لها محل من الاعراب وبيان مواضعها والجمل
التي لا محل لها منه وبيان كل واحدة من القسمين الجملة الاولى ما لها محل من الاعراب الجملة
الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او لاحد النواسخ المتقدم ذكرها ومحلها من الاعراب
الرفع في باب المبتدا نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قائم وباب لا
التي لنفي الجنس نحو لا رجل قوم يحمي بكرا والنصب في باب كان نحو كانوا يظلمون
وباب كاد نحو وما كادوا يفعلون وباب ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ابوه قائم
ولا رجل يصدق تنبيهان الاول قال ابن هشام اختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل
جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر
بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا انتهى قال الدماميني واضمار القول لا يعين النصب
اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فتكون الجملة محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز
ان يقدر اقول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة
الانشائية خبرا مشهور وفي المسألة ثلاثة اقوال احدها منع وقوع الانشائية خبرا
وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب

قال

٦٨٧

قال غير واحد من المحققين وهو وهم نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء
وبين خبر المبتدا قال ابن هشام ولا اتفاق على ان هذا اصل الافراد واحتمال الصدق والكذب
انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل
الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا فقولك ازيد عندك فيه بمنزلة الظرف
خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب انتهى الثاني جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه انتهى وقيل يمنع في هذا الاخير نظرا الى
ان الفاء في خبرهم جزائية والفاء قيدهم وغيرهم ممنوع فهم يمنعون ان يكون زيدا ضربا انتهى الثالث جواز
الوقوع مطلقا ويقول محذوف في الخبر فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير زيد اقول لك اضربه
او مقول فيه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن السراج وانما التجأ الى ذلك فرارا من الوهم المتقدم
ذكره والثالث جواز الوقوع خبرا وهو قول جماعة منهم ابن مالك والرضي والتفتازاني وابن
هشام قال ابن مالك في التسهيل ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول
قبلها خلافا لابن السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المفتاح ان ابن السراج هو المشهور وقرره في
حواشيه بان قال الاكثر ان المبتدا انما وضع لينسب اليه ما هو من احواله فيجب ان يلاحظ الخبر
من هذه الحيثية ولما ان الانشاء لا يخبر به ان يكون ثابتا او محمولا عليه بالمواطاة
ان بها او سببا بحيث يختص بالامور الاخر زيد باطل الواقعة خبرا او الصورة الاستفهام
الداخل على المبتدا بل يحتج بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدا
فانه كاف في اثبات ما هي المصدر وله شهد لذلك ما نجده من الفرق بين زيد اضربه وزيد

ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل بعد وقد يكون حالا من احواله بل اتى
ذكره لتعيين محل الضرب وفي الثاني مبتدأ لانه لوحظ معه الفعل من حيث انه حال من احواله لا لكن
انك لما ضربته فكأنك زيدا ضربت ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كانه قولك اضرب زيدا
واما اذا اول المفعول في قصد اضربه على تقدير التبيين ان اوقع الضرب فقصد صار ملحوظا من حيث انه حال
لزيد وفيه مبالغة تجري فيها في قولك اضرب زيدا الا تكتفي بهتك ان اوقعت الضرب عليه وانه حر شانك
ليس لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول فيكم هذا الذي ارتكبون
لان هو عليكم به واما مثل اين زيد وشر القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام وشبه ما هو
في كيفية علمنا النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا في الخبر وحده واذا لم يقدر حصل في الدار
او السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الا في خبر المبتدأ وليس المعنى زيد احصل في الدار
او في السوق الا ترى انه لو قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدأ حقيقة
ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ هنا بخلاف زيد اين هو
فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير
القول واما في اين زيد فانما وجب التقديم لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي بين زيد
وخبره المقدر بمعنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق كما تقدم فلا يصح تقدير القول انتهى
الثاني قال العلامة الكافيجي لا يستوي الاخبار بجملة شرطية نحو زيد ان يأته ولا مصدرية
بلكن او بل او حتى بالاجماع وفي كل ذلك نظر ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية من ضمير رابطها
بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط

تربطها بالجزء الاخر ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم يحصل الفائدة لو قلت زيد قام عمرو
مطابق لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه وهند قام ابوها
والزيدان او الهندان قام ابوهما والزيدون قام ابوهم والهندات قام ابوهن وقد يحذف
كزيد ضربته اي محذوف مفعول به ان علم وقرئ في التفسير كالسمن منوان بدرهم اي
او بلفظ الظرفية كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اي نسر فيه
او بمسبوق مماثل لفظا ومعنى كقوله لا يمج فالذي ترتضي ميتا انت معلقا فلا تكن الا
في الفلاح مناسبا اي انت معلق به او بحرف فيه اسم علي كقوله اسبل الماء ابو الاعلى
سالكها ودار ساجدا ظن به الوالد اي سالكها ومنع ذلك بعضهم او النصب
بوصف نحو الدرهم ما اعطيك الا وقليل ونصب بفعل تام متصرف والمبتدأ
كل كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وبيت الكتاب اي
قتلت عمدا فاجري اكثر وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع قالوا لان كل لو نصب لزم وقوعه مفعولا وهو ممتنع لانها اذا
اضيفت الى مضمر لم تستعمل الا مبتدأ او توكيدا الا قوي بها نحو قوله تعالى ان الامر كله
ولا يجوز ان يكون توكيدا في البيتين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه
كلا في العموم والافتقار نحو ايهم يسالني اعطه ورجل يدعو الى الخير اجيبه اي اجيبه
الاول شرطا ان جزمت الفعلين وموصول ان رفعهما والثاني شبيه بالشرط فيحتاج
الى جملة يكون صفة لمن يتم بها وكما يتم بالشرط الشرط وكما يتم بالصلة الموصول

قال ابو حيان لا اعلم احدا سبقه الى ذلك وتضعيف الحذف ان كان المبتدا غير ذلك كقراءة السلمي افحكم
الجاهلية يبغون بالرفع اي يبغونه وقوله وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد
وساداتنا اي يحمده ساداتنا واما المرفوع فقد صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان
وابن هشام بمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول
من المبتدا واجاز بعضهم حذفه مبتدا وكان في قوله تعالى ان هذان لساحران ان هذان لهما ساحران فقدر ان
هذان لهما ساحران ونقل في المغني عن ابن عصفور اجازة حذفه في نحو زيد هو القائم قال
مع قوله هو وغيره انه لا يحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف
تنبيه قال ابن هشام قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل
احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو الثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام
عمرو قام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجنة هو فهو بدل اشتمال من الضمير
المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل
في البدل هو العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة انتهى **او انا اشتملت** الجملة التي هي خبر
على المبتدا لفظا ومعنى او معنى فقط فلا تحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في ربط الجملة
بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا
ثان والحاقة الاخيرة خبرها والجملة خبر المبتدا الاول والرابط بينهما اشتمالها عليه لفظا ومعنى
والاصح ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم ولا بمقام
التهويل والتفخيم وان كان اكثر ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين

ما اصحاب اليمين والثاني نحو زيد جاء زيد ابو عبيدة التركيبة لها اجازة الاخفش وجوزه ابن عصفور
ومنعه سيبويه والجمهور واستدل المجيز بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة
واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط
بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد بمنع كون
الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم فان المصلحين
اعم من المذكورين او الضمير المحذوف اي منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليل والتقدير ماجورون
قال في المغني ان اشتملت **على اسم بمعناه** اي المبتدا فهذا الاشتمال ايضا مغن عن الضمير
نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا وجملة نعم الرجل خبره والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس
الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل لان اللام فيه للجنس المستغرق على ما هو المشهور ولم
عليه جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مستقلة بحيث [illegible] المبتدا
ولا قائل به نعم الرابط اشتمال الجملة على المبتدا معنى بناء على قول الاخفش في صحة تلك المسئلة
وعلى القول بان ال في نعم لجنس المعهود لا للجنس **او اشتملت على اشارة اليه** اي الى
المبتدا فتقوم هذه الاشارة مقام الضمير في الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا
عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا لا تابعا للباس
وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمنع عنده
زيد قام هذا [illegible] زيد قام ذلك لما نعرف قوله تعالى ان السمع والبصر والفواد

كل او لذلك كان في هذا كذا في المغني وعبارة الارتشاف في النقل عن ابن الصائغ اكثر ما ورد
ذلك اذا كان المبتدا موصولا او موصوفا فيحتاج الى اعادته بلفظ الاشارة المستعمل للبعيد
كذلك وذلك واولئك ويجوز ان يوضع ليس للضمير لانه يشبه الضمير ولانه في البعد وظاهرها
انه لا يمنع عنده في غير ذلك وان كان قليلا بل ظهوره انه لكثير ان كانت الجملة نفس
المبتدا في المعنى فلا تحتاج الى الضمير لارتباطها به بالضمير لانها هو كقل هو الله احد فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين من ان هو ضمير شان وهي ضمير قصة وكما في ذلك مقولة
حسبي الله والتحقيق ان هذا القسم من الاخبار بالجملة لا بالمفرد على ارادة اللفظ كما في نحو لا حول ولا قوة
الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادي وغيره تتمة ويغني عن الضمير الرابط ربطها امور آخر
احدها العطف بالفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس فالاول نحو زيد يطير
الذباب فيغضب ففي يغضب ضمير عائد على زيد قال ‹ وان امرأ تسعى لجهلها تارة
فيبدو وتارات يجم فيغرق › كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل لان يكون اصله يجم الماء
اي يكثف عنه قال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه
والثاني كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان السببية جعلت الجملتين
بمنزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيها بضمير واحد ووقع لمجموعهما كجملتي الشرط والجزاء الواقعتين
خبرا كزيد ان قام يقوم عمرو والثاني ان الثابت المجموع فالرابط في الموضعين في الحقيقة
انما هو الضمير فنحو زيد يطير الذباب فيغضب زيد لا يطير الذباب فيغضب نص عليه في المغني
قال وهو عجيب وسبقه الى ذلك ابن ابي الربيع في الارتشاف عن ابن الحاج وجدت في الاسئلة

التي

التي سأل عنها ابن ولاد ابا اسحق الزجاج قال لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين
ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه عن ابن عصفور ان الربط بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند
هشام وحده كزيد قامت هند واكرمها وكزيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع
فالجملتان كالجملة كمسالة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذا قائم وقاعد
دون هذان يقوم ويقعد قاله في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير والرابط في الحقيقة
مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمرو ان قام الرابع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين
وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة
هي المأوى اي مأواه ومنع ذلك قدر هي المأوى له تنبيه اختلفوا في الرابط في قوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال احدها انه النون والتقدير وازواج
الذين على حذف المبتدا المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط الاول
العائد على المبتدا المحذوف الثاني انه كلام محذوف فقدروا ما اضيف اليها على التدريج والتقدير
اما قبل يتربصن ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش وقيل المبرد واما بعده اي يتربصن
بعدهم وهو قول الفراء وقيل الاخفش الثالث انه الضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير
والاصل يتربصن ازواجهم فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير الذي
اضيف اليه الظاهر لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير المذكور وقيل التقدير
مما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدا هو المضاف المحذوف اي حكم الذين يتوفون
منكم ثم ابتدى يتربصن تفسير للمتلو فلا احتياج الى الجملة الى الرابط ونقل الطيبي في حاشية الكشاف

هذا القول عن سيبويه وضعف بما فيه من حذف خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وتقديم ما خبره [illegible]
الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية ونحو جاء زيد يضحك ومحلها من الاعراب
النصب وشروطها ثلاثة احدها ان تكون خبرية [illegible] بقولنا خبرية نسبة الفرد الى الجملة لانها خبر
هذا باعتبار الاصل دون الحال كما سيأتي فاستفيد هذا بها ولا يجوز ان يكون انشائية
لان الحال كالخبر للمبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيد يكون ثابتا قبله
مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لا يقع
الانشاء شرطا ولا ظرفا ولا صفة الانشاء ذا كذا قرره الحديثي في شرح الحاجبية قال الرضي انما
ذهب كونها خبرية لان المقصود المهم بالانشاء تحصيل وقوع مضمون عامل في وقت وقوع مضمون الحال
والانشائية اما طلبية او ايقاعية والاستقرار الطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يكمل حصول مضمون
العامل في وقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت [illegible] غير منتظر حصوله
الى وقت يحصل فيه مضمونها العامل المقصود بها مجرد الايقاع وهو مناسب لقصد وقت الوقوع
بعرف العقل الا من ملاحظة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى ولكن
بحث من الاجماع على ان الحال لا يكون الا خبرية لا ما قول الايجابي الى قوله الطلب
ولا التعجب من طلب فان الطالب ابن عجزا ان لا واهية الواو للتيقظ والصواب
انها عاطفة اذا معمول السكت عن ان والفعل المعمول رتوهم من الاعراب بلا ربكن بكت
طرح مدم محو او حاليا على الاول فعلى جواب ورد فيه والنصب بتقدير ذلك
انتهى ولا تحفوظ بالنصب على ان فيه فالتعجب المركب بلا اصل والتعجب بنون التوكيد

الخفيفة فحذفت للضرورة ولا يجوز والعطف بلون ورد والانشاء تركيب شيئا انتهى قال الدماميني
في المنهل يجوز ان يريد هذا القائل ان جملة النهي خبر مبتدأ محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية
خبرا للمبتدأ بان وقيل خبر ستكن مقامها طلب وانت منهي عن التعجب ولا تخف وان في كونا الواو
للحال بلا واهية بمعنى انا اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدأ فلم لا يجوز وقوعها انشائية
ما دام بالخبر يكون كحكم ذلك في خبر المبتدأ وكونه قيدا العامل لا ينافي ذلك وقد صرح التفتازاني في شرح
التلخيص في قول ابي النجم ما ميز عنه قنزعا عن قنزع ما جذب الليالي ابطئي او اسرعي ما بان قوله
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي كونه الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير عين ما قلنا
انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه الشريف الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور
ثم دعوى الاجماع على ان الحال لا تكون الا خبرا مردود فيها نقل صاحب البسيط وغيره من القراء
من جواز وقوع الامر ونحوه حالا نحو وصدت الناس اخبر تقله واجب انه على تقدير مقولا فيهم
الشرط الثاني ان يكون غير مصدرة بعلم الاستقبال كالسين وسوف ولن فلا يقال مررت بزيد
سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لمنافاة الحال الاستقبال في الظاهر وان لم يكن
حقيقة اذا الحال الذي يجب فيه المعين والحال الذي يدل عليه المضارع حقيق هذا الاستقبال كما اشار
اليه الرضي والترضية الشريف الجرجاني بان الحال الذي يجب المصدر به يجمع كلا من الازمنة الثلاثة
على السواء ولا يناسب كالحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال لا اطلاق لفظ الحال
على كل منهما الاشتراك اللفظي وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال الا الا للتعجب
انتهى وقربه بوجه اقرب منه ان حيث التقديم مما فيه تعهان الاول خرج بهذا الشرط

الجملة الجزائية الشرطية فلا تكون حالية قال المطرزي ولا يقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد
ان يسأل يعطه فان اردت ذلك جعلت الجملة خبرا لمن الحال فقلت وهو ان يسأل يعطه
ويكون الحال حينئذ الجملة الاسمية فقد تقول من اقصد بهذا الحال بدليل الاستقبال الا ان [illegible] ثبات
الصدق فيهما [illegible] الجزاء [illegible] الشرطية له وهو مقارن لزمن العامل فلا اشكال وقال
صاحب الوافي يجب تصدير الشرطية بضمير ذي الحال الا عند السلامة معنى الشرط نحو اتيتك ان اتيتني
وان لم تاتني واكرمه وان شتمك واطلبه ولو بالصين انتهى وقال شارح [illegible] المثال الاول
اتيتك على كل حال وان قلت كيف يصح ان يكون الشيء مشروطا بامرين متناقضين ذكر ان في هذا الموضع
لا يكون القصد التعليق والاستقبال وكذا نحو لو لا يكون لانتفاء [illegible] الغرض من المعنى [illegible]
الحكم البتة انتهى والواو في المثال [illegible] من قبيل حالية والمعنى اكرمه وان كان الحال انه شتمك
واطلب العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فهما كالمثال الاول وصوبه ابن [illegible] شرح
بانت سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية تقع حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد
فتقبل ترك الواو [illegible] قول ابن جني [illegible] الجزائية فتقع حالا [illegible] المطرزي
انتهى قال الهواري ان نظرت الى [illegible] الحال المقدرة [illegible] ان يكون [illegible]
الى [illegible] حرف الاستقبال [illegible] اذا كان المقدرة [illegible] مستقبلة [illegible]
وقوعها انتهى فتدبر ص الشرط الثالث انه لا بد لها من رابط يربطها بصاحبها [illegible] لما تقرر
فالجملة الاستئنافية ترتبط بالواو والضمير حيثما اقتضت [illegible] الشرط [illegible] عدم [illegible]
عدم الثبوت الذي [illegible] الحال [illegible] زيادة رابطة نحو قوله

الم تر

الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف وقالوا [illegible] الصلوة وانتم سكارى او باحدهما اي الواو
فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وانما جعلت الواو في هذا الباب
رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عاملها وصاحبها قاله في التصريح وزعم ابن جني
انها لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه ثم حذف الضمير
ودلت الواو عليه او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري انه
نادر وصرح ابن الحاجب في الكافية بضعفه قال ابن مالك وما ادعاه الزمخشري [illegible] من الشعر
الذي [illegible] عن الصواب [illegible] عن [illegible] وقد [illegible] فصل قوله [illegible] بعضهم
لبعض عدو [illegible] موضع نصب على الحال وكذا لا معقب لحكمه قال ابن مالك والضمير
عندي [illegible] ان الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شيء منهما يربط بالواو انتهى وقد حكا
عن الفراء مثل ما ذهب اليه الزمخشري وحكى ابو حيان ان الزمخشري رجع عن قوله [illegible] في
ان الربط بالواو فقط اكثر من الربط بالضمير فقط صرح ابن مالك في شرح الكافية نكتة
قال ابن هشام في المغني [illegible] ترد الجملة الاسمية حالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا
للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال البعض من
حضر هذه الواو في اولها انتهى وقد تخلو الجملة من الواو والضمير معا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر
قفيز بدرهم او الواو كقوله [illegible] نصف [illegible] نصف النهار [illegible]
لا يدري [illegible] نصف النهار الماء غامره [illegible] بالغيب لا يدري [illegible] وانما قدر الواو
مع امكان تقدير الضمير [illegible] على الكثير في هذا الباب كما تقرر تنبيه [illegible] الواو في الجملة الاسمية

الا بعد عطف كقوله تعالى [illegible] باسنا بياتا او هم قائلون فلا يقال او وهم قائلون كراهة
اجتماع حرفي عطف صورة وفي الجملة الاسمية المؤكدة لمضمون ما قبلها كقوله تعالى ذلك الكتاب
لا ريب فيه فجملة [illegible] الواو في التوكيد [illegible] زيد نفسه [illegible] لان المؤكد نفس المؤكد في
المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه [illegible] الاوضح [illegible]
على تقدير كلام المصنف [illegible] الجملة الفعلية ان كانت مصدرة بمضارع مثبت
بلا قد فلا ترتبط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر [illegible]
حال كونك [illegible] كثيرا ويمتنع الواو [illegible] منزلة اسم الفاعل [illegible]
والسكون [illegible] جرى مجراه [illegible] الواو واما ما جاء [illegible] الواو [illegible] واصك وجهه
وقوله نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ والواو [illegible] الجملة الاسمية اي وانا
اصك وانا ارهنهم وقال الشيخ عبد القاهر الواو فيهما للعطف [illegible] والاصل [illegible]
وصككت [illegible] عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية للحال [illegible]
ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع او بمضارع
منفي بلا قد فيرتبط بالضمير مع الواو ودونها نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
اني رسول الله اليكم فقد تعلمون حال من الواو في تؤذونني ولا تكون الجملة الفعلية مصدرة
بمضارع مثبت بل كانت مصدرة بمضارع منفي او ماض مثبت او منفي [illegible]
انها ترتبط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا يقتضي جواز الاوجه الثلاثة [illegible] ذلك كلام
على [illegible] اما المصدرة بالمضارع المنفي فان كان النفي فيه بلا فهو كالمثبت في لزوم الضمير

والتجرد عن الواو [illegible] فان ورد بالواو قدر مبتدأ على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بتخفيف النون [illegible] ذلك في التسهيل [illegible] بعضهم ترك الواو [illegible]
[illegible] وان كان [illegible] جازت الاوجه الثلاثة [illegible] لم ولما والقياس [illegible]
[illegible] ان [illegible] يستقبل [illegible] وقال الاندلسي المضارع المنفي [illegible]
الواو كان مع الضمير [illegible] قال [illegible] ذلك لان [illegible]
[illegible] ظاهرا احتاج الى قد المقربة [illegible] لفظا او [illegible]
كذلك [illegible] يحتاج الى الواو [illegible] لم يصح [illegible] قد للتحقيق [illegible]
[illegible] وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي [illegible] الواو عن الضمير [illegible] كلام [illegible]
[illegible] تطلع الشمس واما المصدرة بالماضي المثبت فان كان تاليا الا [illegible] ما يأتيهم من رسول الا
كانوا به يستهزئون [illegible] او عدلا [illegible]
[illegible] لزم الضمير [illegible] الواو [illegible] كانت [illegible]
[illegible] ترك الواو [illegible] جازت الاوجه الثلاثة [illegible]
[illegible] كثير من الكتب [illegible] ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد ظاهرة او مقدرة
[illegible] ان [illegible] مقدرة اما المذكورة فكقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم
[illegible] واما المقدرة فكقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا وقوله او جاؤوكم حصرت صدورهم
هذا مذهب الفراء والمبرد والفارسي وجماعة من محققي المتأخرين بل قيل جميع البصريين الا
الاخفش وذهب الكوفيون والاخفش الى انه لا حاجة الى التقدير [illegible] لكثرة

وقوع الماضي حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان في
ووجه بعضهم القول بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي من الحال فيصلح اذ ذاك لوقوعه حالا
وفيه بحث سيأتي في حد تعدد المفردات ان شاء الله تعالى تنبيه كلامه يقتضي لزوم قد ليس في هذا
من فيه تفصيل وذلك ان الماضي ان كان تاليا لالا او متلوا باو كان ترك قد اكثر منه نحو ما
لنفعنه الا اكرمني ولاضربنه ذهب او مكث وقد قيل الا التركيب والا بان كان منفيا كان تركها
اكثر واجتماع الواو وقد مع اكثر من انفرادهما والانفراد بقد اكثر من انفراد الواو نحو جاء زيد وقد كان
ابوه اكرم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله ما فجئت وقد نضت
لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ولا يجوز جاء زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو
قال الرضي واجاز الا انه لتحقق دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد خرج ابوه وليس بوجه لعدم السماع
والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سيأتي
وتقع مفعولة في ثلاثة ابواب احدها ان تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة
بالقول ان تحكى بها القول من الجمل اذا حكي بها القول فقد حكيت بنفسها مع مصاحبة
القول قال البدر بن مالك نحو قال اني عبد الله فجملة اني عبد الله في محل نصب
على المفعولية محكية والدليل على انها محكية بالقول والدليل على انها محكية كسر ان بعد دخول
قال وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي نوع خاص
من القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال الدرر والاكثرون

انهم

انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت ان زيدا منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس
القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى قال ابن هشام والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر
عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال
فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود وانما سميت عند النحويين الكلام قولا لكنهم
اياه لفظا وانما العكس انه مقول وملفوظ انتهى تنبيهات الاول الاصل ان تحكى الفاظ الجملة
كما سمع ويجوز ان يحكى المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك ان تقول قال زيد
عمرو منطلق او المنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول في قول زيد
عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور
المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعرب فينبغي ان يلتزموه في الملحون الثاني اذا حكيت
كلام من تعبر عن نفسه بلفظ فلك ان تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انطلقت ولك ان
تقول قال فلان انطلق او انه انطلق وهو منطلق الثالث هل يلحق بالقول في ذلك ما
بمعناه كالدعاء والنداء وكل ما في معنى القول فاذا وقع بعد نادى ودعا ووصى ونحوها جملة
كقوله تعالى ونادى نوح ابنه يا بني اركب معنا ودعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا ووصى
بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل هي محكية بما قبلها من الافعال او الجملة محكية بالقول المقدر
يقول عنده ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في
نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وفي اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني
وهن العظم مني الرابع قال ابن مالك قد تقع الجملة محكية بغير قول نحو

نحت اسمه نهار وذا تأكيد او ما العطف عليها لان هذا كلام آخر من نفس الحكاية ويؤدي الى ايقاع التغير
وهو تأكيد للاول فيرجع فيلتبس ان ذلك واقع في الحكاية تقول لمن قال زيد منطلق قال فلان زيد منطلق
ولا يجوز ان تقول قال فلان زيد الظريف منطلق ولا زيد نفسه منطلق ولا زيد وعمرو منطلقان لان
ذلك كلام لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة المحكية فجائز سواء كان المعطوف مفردا او جملة
فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال لا زيد ثم او لا عمرا واذا كان جملة انتصب محلا كما في
للغامض قال ابن هشام من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك بعد القول في قوله تعالى بنا انا الا
ولا صلى الحكم لذائقون هذا به ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا من انفسهم كما قال انا لنراك يوم
سوقيه ما كنت فادتني جنيده مالي والاصل ما لك ومن ذلك المحكية بعد في قوله الحكم
كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام
وذلك ان تكونوا خوطبوا بذلك في الكتب ... والاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى
الخطاب عند مواجهتهم السادس قد يقع بعد القول جملة محكية وهي نوعان محكية بقول آخر
محذوف كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم الى
قوله ثم تم عنده قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قوله قالوا ارجه واخاه وقول
الشاعر: قالت له وهو بعيش ضنك ... لا تكثري لومي وخلي عنك ... التقدير
فقالت له اتذكر قولك لي اذا لمتك ... لا تكثري لومي فحذف المحكي
بالمذكور وثبت المحكية بالمحذوف وغير المحكية وهي نوعان ... المحكية كقولك قال
زيد لعمرو ... ثم الفعل ... فحذف القول ... جملة عليه الآخر

الى

التي هي كلامك ... وغيره ... ولا يكون ... قولهم ان المرأة ... ثانيا الثانية ان يقع
مفعولا في باب ظن وباب اعلم فيقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت زيدا ابوه قائم فجملة ابوه
من الفعل او على المستتر فيه في موضع نصب على انها المفعول الثاني لظن ووقوعها مفعولا في
هذا الباب لكونها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني في باب ظن خبر كان في
قول ابي ذؤيب: فان تزعميني كنت اجهل فيكم ... فاني شريت الحلم بعدك بالجهل
في مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب
على انها المفعول الثالث وانما لم تقع مفعولا ثانيا في باب اعلم لان مفعوله الثاني مبتدأ
في الاصل والمبتدأ لا يكون جملة الثالثة ان يقع معلقا عنها العامل وقد مر معنى التعليق في باب
افعال القلوب فانه لا يختص بها على الصحيح خلافا لابن عصفور بل هو جار في كل فعل ... المعنى
الجملة في موضع المفعولين ان تعدى العامل الى اثنين نحو لنعلم اي الحزبين احصى
وفي موضع مفعول مقيد بالجار ان تعدى به نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما
يسألون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه ولكنها علقت
هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك
الحرف وفي موضع المفعول المسرح ان تعدى لواحد نحو عرفت من ابوك وذلك تقول عرفت
زيدا او هو مبني على راي ابن مالك اما ترى اي برق ههنا لان الرؤية فيه بصرية كقوله
ورأى البصرية من افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلق باسم عين نحو سمعت
زيدا يقرأ فقيل متعد الى اثنين ثانيهما الجملة وقيل متعد لواحد والجملة حال ... المعلقة بمسموع فتتعدى

لا جرم انه فاعل وليسمع المصنف تنبيهات الاول اختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقد
الفارسي الى ان الجملة في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمينه معنى علمت واختاره الدماميني
ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم
الى ان الجملة في موضع نصب على الحال ورد بان الحال لا يقع طلبا وذهب السيرافي وابن عصفور
وابن مالك وابن الضائع وابن هشام الى ان الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور
هي بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد وامر زيد ابو من هو واحتج الى
هذا التقدير ليكون الجملة هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الضائع هي بدل اشتمال ولا حاجة الى
تقدير **الثاني** قال ابن هشام في المغني قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم
او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان ولا يختلف
في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها
وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب كلام الزمخشري في ذلك فكم في
موضع من الكشاف جعله تعليقا وقال في موضع آخر ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعده ما
يسد مسد معموليه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المعمولين
بين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت
لزيد منطلق قال الدماميني فان قلت فالذي يترجح من القولين المذكورين قلت كون العامل
معلقا بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة الا ترى ان سل اذا
اريد بها طلب العلم لا المال انما تتعدى الى الثاني بالى ولو كان وصول سل الى كم بصول الظن

في نحو علمت زيدا ابوه منطلق لزم تعديته الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه معلق ثبت
بدليل عدم وجود الباء ولم يكن نصب العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الاخر انتهى
وفيه نظر ظاهر   فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب جواز ظهوره في التابع
تقول علمت من زيد وغير ذلك من اموره وعلمت لزيد قائم وعمرا قاعدا بنصب عمرو على
الجملة المعطوفة كما انقطع الرجز عن ابن شهاب ومنه قول كثير   وما كنت ادري قبل عزة
ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت   يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا
على محل قوله ما البكى قال ابن هشام رايت بخط الامام بهاء الدين ابن النحاس ليت هذا قول
القياس جواز العطف على محل الجملة المعلقة نصبا بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى ونص
عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل انتهى وابن النحاس
المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن النحاس الحلبي النحوي المشهور معاصر ابن مالك
واخذ عنه جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن جماعة وغيرهما **الرابع** انما يعطف على
محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد في معنى الجملة كما مر في نحو علمت من زيد وغير ذلك من اموره
ولا يقول علمت لزيد قائم وعمرا الا ان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا
كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به هذه الافعال قاله في التصريح **وقد ثبت**
الجملة الواقعة مفعولا **عن الفاعل** فتكون محلها من الاعراب الرفع **وتختص تلك بباب**
القول لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد بها لفظها كما سيأتي وهو غير مقصود الا
في باب القول نحو **قيل زيد عالم** فجملة زيد عالم في محل رفع على انها نائبة عن الفاعل في

بهاء الدين بن النحاس

٧٠٦

وما شرح الجمل التي ما بعد إذا وإذا قد قيل زيد منطلق فهو في موضع الجملة مع كونها مفعولا للقول مفردة

قال فقد قيل قول عمرو زيد منطلق في موضع لم يكن زيد منطلق قيل لانه مفسر للفاعل ان ترى صحة وهو لا يتقدم

على فعله انتهى وكذا قال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا انه قائم مقام الفاعل مصدر

وهو القول والمراد ان الجملة بعده مفسرة والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم ابن

عصفور ان ذلك قول البصريين والصواب ما ذكره المصنف من ان النائب عن الفاعل الجملة لانها

قبل حذف الفاعل منصوبة فكيف انقلب مفسرة والمفعول به يتعين للنيابة فان قلت

اليس الصحيح ان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة فكيف صح وقوع نائب الفاعل جملة قلت الجملة

هنا في حكم المفرد لان المراد بها لفظها حتى ان [illegible] ولهذا يقع مبتدأ كقولهم لا حول ولا قوة الا بالله كنز

من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب والجملة [illegible] مركب [illegible] يريد لفظه [illegible] وكل

اسم مفرد فنائب الفاعل جملة في الحقيقة مفرد لفظا وكذا المبتدأ في المثالين المذكورين بقي من

ما ذكره المصنف من اختصاص النائب بباب القول لما ترى المشهور وقيل يقع ايضا في الجملة المقرونة

بمعلق كعلم اقام زيد وقيل في الجملة المقرونة بمعلق كعلم اقام زيد وهو مبني على جواز وقوع الفاعل

ونائبه جملة وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاكثر وهو المشهور كما ذكرنا الثاني

الجواز مطلقا نحو يعجبني قام زيد وهو قول هشام وثعلب واحتجا بقوله [illegible]

الثالث التفصيل فان كان الفعل قلبيا [illegible] نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا

وهو قول الفراء وجماعة من الكوفيين ونسبوه الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات

ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد [illegible] من [illegible] الجملة الواقعة [illegible]

٧٠٧

ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد [illegible] وفي ثم بدا لهم الفاعل ضمير البداء المفهوم

او ضمير السجن المفهوم من الفعل وقال الدماميني الظاهر ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم لا ينازع في ان من

خصائص الاسم كونه مسندا اليه فجعل ما ذكره من جواز وقوع الفاعل جملة مبنيا على ان معنى المصدر المفهوم

من الجملة هو الفاعل المسند اليه وغايته ان [illegible] وقع تعبيرا بواسطة حرف مصدري

فهو كالمقول [illegible] تقول يعجبني قام زيد ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة

من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا سوغ ذلك عندهم تاويلها بمصدر [illegible] قيام زيد ولا

هذا لانه وجد مطردا في الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت [illegible]

[illegible] لا تاكل السمك وتشرب اللبن [illegible]

[illegible] الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب

الجملة المضاف اليها [illegible] قال [illegible] ان تنظم [illegible]

الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة ولا يكون في موضع المفرد

بل [illegible] المضاف اليه لا يكون جملة حقيقة وكيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو في

تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى [illegible] انه منسوب اليه وان

غلام زيد بمعنى زيد له غلام او مالك غلام [illegible] فاذا قلت [illegible] قام زيد فالمعنى

[illegible] قيام زيد فلم تقع في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشيخ لا نسلم ان

المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب لا يكون في موضع المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما

ادعاه من الضرورة ليس بصحيح ونفع جملة المضاف اليها ظروف الزمان [illegible]

سواء كانت جملة اسمية او فعلية منصوبة على الظرفية او لا نحو قوله تعالى والسلام علي يوم ولدت فجملة
ولدت في محل جر باضافة يوم اليها وكذا قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وانذر الناس يوم
يأتيهم العذاب ونحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل فجملة انتم قليل في محل جر باضافة
اذ اليها وشرطها اذا عند الجمهور نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله لا عند من قال ان شرطها نحو لما
جاء زيد جاء عمرو وسيأتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى
والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليها غيرهما الا اذا
ساواهما في الابهام وقد يرد ما قبلها فيما ياتي وذلك بان لا يختص بوجه كوقت وحين
ومدة وزمان ومما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان
الزمان محدودا بالتثنية كيومين وليلتين لم تجز اضافته فلا تقول ان كيف نعدم السماع
فلو كان غير مثنى ودل على استغراق ما تحته من العدد استغراقا اوليا كاسبوع وشهر وعام
وجمعه فقد نص المغاربة على جواز الاضافة ونص غيرهم على المنع والجمع غير محدود فيجوز
اضافته قال ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل ميالا
وقال الاخر ليالي اقتاد الهوى وتقودني وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث
من اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد وجلست حيث زيد
جالس ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها وقد ترد هي ذلك في باب الاضافة
فليرجع اليه والاستعمال الاكثر اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب
في نحو جلست حيث زيدا اراه ويضاف الى الجملة سوى ما ذكرته اثر

احدها

انه بمعنى علامة

احدها آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا كقوله
الا من الى سلمى باية اوفت بكيف خضيب تحت مدمع وقوله بآية يقدمون
الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما او منفيا بما الزائدة عند سيبويه او المصدرية
عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما
والثانية في قوله الكني الى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول
سيبويه وزعم ابن جني انها انما تضاف الى المفرد نحو انما بآية ان الكلمة
بعدها على تقدير المصدرية كانه راى ان الاضافة الى الجملة انما يجوز ان يكون في الظروف او ما اشبهها
بوجه واية بعيدة عن الظروف وانما قدرها دون ان المصدرية لان الفعل لم ينتصب بالي
وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل ورد ابن مالك عليه بقوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا فقال
لان تقديره بما المصدرية قبل بالنفي ممتنع والذي راى انها تضاف الى الجملة بان الاية
بمعنى العلامة شبيهة بالوقت لان الوقت حادث جعل علامة لحادث اخر كقولك اتيتك طلوع
النجم فجعلت طلوعه اية للاتيان وعلامة فلهذا عوملت معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة
الى الجملة واما اشتراط الفعلية والتصرف الفعل وكونه مثبتا او منفيا بما فمنوط على السماع
الثاني ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذو وصف لزمن محذوف
ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت
هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طيء على ان بعضهم فالموصوف
معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه فحذف الجار

فصار تسلم ثم حذف الفعل لان ما قبله دال عليه قال المرادي في شرح التسهيل والى كونها كان يذهب
ابن الطراوة قال ابن هشام والضعف ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص
هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف
العائد المجرور بالموصول بحرف متحد المعنى مشروطا باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون اي منه
والمتعلق هنا مختلف وان هذا المعنى لم يذكره وقت انتهوا ما قالوا اذهب بسلام ما كان كذا
مفسرا به ويختلف فيما اذهب وتسلم بحسب المخاطب فقال اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي
تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن الثالث والرابع لدن وريث
فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلاف ما مر آنفا
كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب وقوله خليلي رفقا ريث
اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وقد تضاف لدن الى الجملة الاسمية
كقوله تذكر نعماه لدن انت يافع قال ابن مالك في شرح التسهيل وما احتج به لكن
ابدا ما لدن فانها تدل على مبتدأ الغاية زمانا ومكانا فاذا دلت على مبتدأ الزمان فهي تجري مجرى
اسماء الزمان المبهمة ليس بمتبوع واما ريث فهو مصدر راث يريث اذا ابطأ وعومل في الاضافة
الى الجمل معاملة اسماء الزمان كما عومل المصدر معاملة اسماء الزمان في التوقيت انتهى قال [illegible]
ومثل ذلك النظر ... افعل [illegible] الا افعل ثم [illegible] عن المدة
الى الجمل كما يجوز ذلك في المدة وذهب ابن مالك في ذلك فيه ذهب الى ان الفعل بعدها
على اضمار ان ويؤيده ظهور ان مع لدن في قوله وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا

قرابة

قرابة ذي قربى ولا حق مسلم الخامس والسادس قول وقائل كقوله قول يا للرجال ينهض منا
مسرعين الكهول والشبان وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت وملني
عوادي تنبيهان الاول يشترط في الجملة المضاف اليها ظرف خبرية فان كانت الجملة اسمية وصدرت
بلا النافية لجنس بجرها كان بين من بنا او نصب فتقول جئتك يوم لا حر ولا برد ويوم
يوم لا حر ولا برد بالجر الى اضافة يوم الى الاسم بعد لا وان صدرت بما العاملة عمل ليس
لم تختلف حكمها ولكن انتصب يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب الثاني
لا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مقدر بالاضافة الى
مصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر
ذلك عندنا ورد كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان
والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة ووصلت صفة كقوله تعالى واتقوا يوما
ترجعون فيه الثالث ما يجب له اذا اضيف الى الجمل وقد تقدم ذكره في باب الاضافة فرجح بناؤه وجوز
يجوز الاعراب فيه على الاصل والبناء حملا على اذ واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح البناء
وان كان فعلا معربا او جملة اسمية ترجح الاعراب عند الكوفيين ووجب عند البصريين وقد مر ذلك
مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم
وهي ان واخواتها اذا كان الجواب مقرونا بالفاء سواء كانت اسمية او فعلية
لم تخلق ... مقرونة باذا الفجائية ولا يكون الا اسمية والاداة ان خاصة فكل منهما محلها
من الاعراب الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفاء

نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي له مع الفاء في محل جزم جوابا
للشرط جازم وهو من ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على محل الجملة والفاء المقدرة كما لا ذكر نحو قوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها والمقرونة بإذا نحو قوله تعالى وإن تصبهم سيئة بما قدمت
أيديهم إذا هم يقنطون فجملة يقنطون في محل جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم وهو إن
إنما أصدرت بالجملة بالمفرد يقبل الجزم لفظا نحو ذلك إن تقم أقم ومحلا نحو ذلك إن
قمت فالمجزوم فيه محكوم بالفعل وحده لا الجملة بأسرها وكذا القول في الشرط
تنبيهان الأول قال الدماميني في شرح المغني الذي يظهر لي أن جملة الجزاء لا محل لها من الإعراب
مطلقا سواء قرنت بالفاء أو لم تقترن وسواء كانت جوابا لشرط جازم أو جوابا لشرط غير جازم
لأن الجملة إنما تكون ذات محل من الإعراب إذا صح وقوع المفرد محلها والجزاء لا يكون إلا جملة ولا يصح
وقوعه مفردا أصلا ضرورة أن حرف الشرط لا يدخل إلا على جملتين ولا على انعقاد السببية واللزوم بينهما
فيكون مضمون الأولى سببا ووقوع مضمون الثانية أو الإخبار به أو كون مضمون الثانية لازما
لمضمون الأولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم إلى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل جر إلى اللفظ
مع توفير ما تقتضيه أداة الشرط إما لفظا أو محلا وجوابه أن توفير ذلك إنما يصح فيما يقبله والجزاء ليس
كذلك فلذلك لا يحسب اللفظ ولا يعتبر ما يحل إليه ليس المفرد في موضع المفرد كما قدمنا
انتهى … دل الجزم فيه وهو ذكره بعضهم بأن الجزم دليل عليه … قبل … أن المفصل … قال العلم
ولا حاجة إلى ذلك مع إمكان تحصيل الإعراب بغير الجزم فقولهم إنما تكون الجملة ذات محل من الإعراب
إذا وقعت موقع المفرد وهذا السهل … ذلك … حاجة إليه

الثاني

الثاني صريح كلام المصنف أن المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام
في المغني بقوله المجموع لكن وقع له عند الكلام على هذه الجملة أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتعقبه الشارح
بأنه لا وجه له لأن المجزوم لا يكون في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها قال إلا أن الذي
ذكره المجموع من التحميل على ما فيه وذلك لأن الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو صالح للجزم
لحكم على المجموع بأنه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فإن المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء
وما بعدها وإنما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الإعراب غير
ملحوظ فيه الصحة لزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الإعراب بأنها ذات محل نظرا إلى هذا المعنى
ألا ترى أن الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالإجماع مثل إذا قام زيد فهو مكرم وإنها يمكن
أن المضارع مرفوع فتقول إذا قام زيد أكرمه فلو اعتبر ما تقدم لزم كون هذه الجملة ذات
محل وهو باطل وعلى ذلك فقس انتهى وقال الشمني إذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الإعراب الذي
يقتضيه العامل الذي غير ملحوظ فيه الصحة لم يرد عليه هذا الذي أورده الجملة السادسة
من الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الإعراب بحسبه
أي بحسب متبوعها مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا وهي عند الجمهور نوعان أحدهما المنعوت بها
وهي في محل رفع نحو قوله تعالى من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه من الاسم والخبر
في محل رفع على أنها نعت ليوم وفي محل النصب نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون
فيه إلى الله فجملة ترجعون فيه في محل النصب على أنها نعت ليوم وفي محل جر نحو قوله تعالى ليوم
لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه في محل جر على أنها نعت ليوم تنبيه الجملة المنعوت بها …

نزولها شرطا في المنعوت وهو ان يكون نكرة لفظا ومعنى او لفظا فقط وهو المعرف بال الجنسية
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وشرط الثانية في الجملة الواقعة حالا ان تكون مشتملة على ضمير صاحبها
اما ملفوظا او مقدرا كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة
ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه فالتقدير فيها اربع مرات والثالثة ان تكون خبرية فلا يكون
بعمل الجزء الرابعة التابعة لمفرد نحو قوله تعالى ليوم لا ريب فيه الى آخره
بتقديره لمن البعض في محل نصب على الحال في
زاد الزمخشري وابن جني وابن مالك وابن هشام الجملة البدلية قال ثم واسروا النجوى
الذين ظلموا ثم قال هل هذا الا بشر مثلكم افتأتون السحر قال الزمخشري انه في محل نصب
من النجوى ومحل التفسير قال ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى
كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر
التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال الدماميني وبيس كيف يلتقيان بدلا لان السبب في ذلك
نعم ولذلك لم يذكره المصنف وعدد الجمل السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب ومحلها اي الجملة التي حكمها حكم
المتبوعة من رفع او نصب او جر نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه فجملة قعد اخوه معطوفة على قام ابوه
ابوه بالعطف على الجملة الصغرى وهي جملة قام ابوه في محل رفع وهو خبر زيد
من تقديرنا معطوفة على الكبرى ولا محل لها بالعطف على ما ذكرنا في تقدير الواو
لانها حينئذ لا تكون ... في بدلا بشرطي فيها او في نحو الجملة بادية المعنى

المراد

المراد منهما قال الشارح واقول المراد على التقدير عندنا والا فكل من المفرد والجملة
الجملة التي في محل نصب على الاشتغال ... الملابسة
او قوله بادية المعنى المراد من الجملة الاولى في ... بالمعنى
... قلت ... الكاف ... موضع للنهي
... لكن
... قوله لا تقم ... والتأكيد بالنون
... قال كمال هذا ... فيه
الاول قال ... في شرح التلخيص ثم ... البيت الجملة التي لها محل ... على قول
... البيان ... الجملة الاولى والثانية ... ابن هشام اذا قيل قال
زيد عبد الله منطلق ... الجملة الاولى في محل نصب والثانية ... الجملة
... موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء المقول كما ان جزء
الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول ... وهذا ... البيت ... الجملتين
... قوله ... عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزؤه فلا يكون لها محل
... تنبيه ... ذكره المصنف من ان الجمل التي لها محل من الاعراب سبع جار
... قال ابن هشام في المغني ... الجملة المستثناة ... قال الذي
لم ... التنصيص ... قول ... قال ... الا من تولى وكفر فيعذبه الله مبتدأ ... الجملة في محل رفع الاستثناء المنقطع

نهي الجملة المستانفة كذا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون اذا اعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ وكذا تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة
في قوله ويوم نسير الجبال في محل اذكروا انذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك وزاد
الدماميني في شرحه ومن التي تقع صلة لان لا يمنع القول بان ذلك لا يكون الا للمفردة مطلقا
كما يقول الجمهور او يمنع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية مصدرة بفعل
كما يقول الاخفش بان ذلك في هذه الصورة بعينها لا يكون ذات محل من الاعراب لوقوعها
موقع المفرد ورده الشمني بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما
ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والواقع لعدا الموصولة ليس المفرد بطريق الاصالة
لانهم قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا قبل معنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقع
موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية
كما في الا بمعنى غير وقد الفرد لكن بعض الاندلسيين فقال [illegible]
واول اعرابه في الثانية [illegible] وذلك [illegible] حال [illegible] ظرف كالبيان [illegible] في حاشية
والجمهور على ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع [illegible] لزم دخول الاسم لكونه في
صورة حرف التعريف واظهر اعرابها في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلة فعل في صورة
الاسم انتهى هذا التفصيل آخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الاولى مما لا
محل له من الاعراب الجملة المستانفة وتسمى الابتدائية ايضا والاول اوضح لان الابتدائية
تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل وهي اي الجملة المستانفة نوعان

غيرة [illegible] كانت في صورة الحرف [illegible] الاعراب الا [illegible] بطريق العارية

احدها المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء الكلام لفظا ونية كقولك ابتداء زيد قائم
وقام زيد وسنة الجملة المفتتح بها السور ونية اللفظ كذا لك جاء زيد في الثانية المنقطعة
عما قبلها اي التي قطعت تعلق ما قبلها لفظا او معنى فالاول نحو قوله تعالى فلا
يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا مستانفة
منقطعة عما قبلها لا محل لها من الاعراب وليست محكية بالقول لفساد المعنى اذ لو قالوا ان العزة
لله جميعا لم يحزنه وانما المحكي بالقول محذوف تقديره انه مجنون او شاعر وكذلك مثله
قوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون ومن جهال القراء من هي ان
الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب
ثم ان وصل وقصد بذلك تحريف المعنى اثم وكذلك اي كالمذكور من الجملة المنقطعة
جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى لتوسطه نحو زيد
اظن قائم فجملة لا محل لها من الاعراب ايضا لانها جملة معترضة لا منقطعة والثاني اي
التي قطع تعلق ما قبلها معنى نحو قوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده
منقطعة عما قبلها معنى لان الرابط المعنوي مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها
مع ان الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف تنبيهان الاول يخص البيانيون
الاستئناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر كقوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم
المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر
تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله سلام قوم منكرون

حسان ان حذف خبر الاولى وخبر الثانية اى انتقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون ومنه قوله ما زعموا [illegible]
الا انه عمرو ما صدقوا ولكن [illegible] ما فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا
وشبه [illegible] بالصدر والاصال رجال نحن [illegible] المفعول الثاني قال ابن هشام
قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره وهو نوعان احدهما ان لا يحتاج على الاستئناف الى تقدير جزء
يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير
جدا كالجملة المنفية في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما عنتم
قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان يكون مستانفات
على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بدت صفتين
للبطانة [illegible] فساد [illegible] وهم [illegible] لعدم حرف العطف بين الجمل
وزعم [illegible] ان الصفة تتعدد بغير عطف ان
كانت جملا كالخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان [illegible] الجملة الثانية
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة وهي من خواصه وهي الجملة المتوسطة بين
شيئين متلازمين من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما لافادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسينا
[illegible] شرطها ان يكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتاكيد لها او التنبيه على حال من احوالها
وان لا يكون معمولا لشيء من اجزاء الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المنفصلة
بذاتها بخلاف المضارع والمضاف اليه فان الاول كالتنوين [illegible] فقد سمع بينهما [illegible]
لا عمل له [illegible] بين القسم [illegible] سواء [illegible]

وكلي

وكلي [illegible] قوم [illegible] او مفعوله كقوله ما وبدلت والدهر
ذو تبدل ما هيفا دبورا بالصبا والشمال ما او بين المبتدا وخبره كقوله ما وفيهن والايام يعثرن
بالفتى ما نوادب لا يمللنه ونوائح ما ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص
في قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ما وقوله [illegible]
[illegible] او بين ما اصله المبتدا والخبر كقوله ما ان سليمى والله يكلؤها ما ضنت بشيء
ما كان يرزؤها ما وقوله ما ليت شعري والليت لا ينفع ما هل اغدون يوما وامري مجمع ما اذا قيل
بان جملة الاستفهام خبر ليت وقيل شعري مصدر [illegible] الجملة [illegible] المبتدا فلا تحتاج الى رابط وانما
[illegible] الخبر محذوف اي موجود [illegible] لا خبر لها [illegible] المعنى ليتني اشعر فالاعتراض
بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام [illegible] او بين الموصول وصلته كقوله
ذاك الذي وابيك يعرف مالكا ما والحق يدفع ترهات الباطل ما وقوله ما [illegible]
[illegible] فكلك بالنجوم [illegible] تفضيل ما [illegible] كلام ابن مالك [illegible]
ان القسمية ليست من الاعتراضية وليس كذلك بل هي نوع منها [illegible]
[illegible] انه لا يجوز الفصل بالاعتراضية بين الصلة والموصول ان جاز بين المبتدا والخبر والفصل
بالاعتراض بينهما بالقسمية [illegible] او بين اجزاء الصلة نحو الذي جوده والكرم زين
مبذول [illegible] او بين القسم وجوابه كقوله لعمري وما عمري على بهين [illegible] الاصل اقسم [illegible]
اقول اعتراض [illegible] او بين الموصوف وصفته كقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون
عظيم انه لقران كريم ففيه اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون [illegible]

القسم بمواقع النجوم وجوابه إنه لقرآن كريم لحكمه وإنه لقسم لو تعلمون عظيم نحو ~ ويقع أيضا بين الشرط
وجوابه كقوله تعالى فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين المجرور وجاره مما كان كونه لازم
والقرينة أو عرفا كاشتريته بأرى ألف درهم وبين الحرف ومدخوله كقوله ~ يا ليت وهل
ينفع شيئا ليت ~ ليت شبابا بوع فاشتريت ~ وقوله ~ كأن وقد أتى حول جديد
أثافيها حمامات مثول ~ وقوله ~ وما أدري وسوف إخال أدري ~ أقوم آل حصن أم نساء
وقوله ~ أفاد الله قدرا والرا وطات عشوة وقوله ~ فلا وأبي دهماء زالت عزيزة ~ فوقع
في الأول بين الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث بين حرف
التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي الخامس بين حرف النفي ومنفيه وكل ذلك يسمى فصلا
بين الحرف ومدخوله **تنبيهات الأول** يجوز الاعتراض بأكثر من جملة خلافا لأبي علي كقوله تعالى
قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم
فالجملة الاسمية وهي والله أعلم بما وضعت بإسكان التاء والفعلية وهي وليس الذكر كالأنثى معترضتان
بين الجملتين المصدرتين بإني **الثاني** كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها أمور أحدها
أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله ~ واعلم فعلم المرء ينفعه ~ أن سوف يأتي كل ما قدرا ~ الثاني
أنه يجوز كونها طلبية كقوله ~ إن الثمانين وبلغتها ~ قد أحوجت سمعي إلى ترجمان ~ الثالث
أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن في فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا وحرف التنفيس في وسوف إخال
أدري الرابع أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول النبي ~ يا عاذلي
نبيا وتحسب ~ أو عيد منه قبل أعقدها ~ فقال فيها ~ أم من يطيرها زودها

لم أفقد ما

لم أفقد ما بيع الصغار إن وقوله أنثى روي بالرفع والنصب **الثالث** التباين في الاعتراض اصطلاحا
لما في اصطلاح النحويين لأن الزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ولكن المصطلحون يجوزون أن يكون كاملا
فعل الفاعل أو مفعوله الاشتمالي في خبرها وإن كان معطوفا على غيره وإن كان اعتراضه مؤكدة ~ ومعناها
دال المقصود المنصوب وبرده عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابن حيان ومن هذا أنه الاعتراض
إلا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين **الجملة الثالثة** من الجمل التي لا
محل لها من الإعراب **الجملة المفسرة** وتسمى التفسيرية **وهي** كما قال ابن هشام في المغني **الفضلة الكاشفة**
لحقيقة ما تليه قال احترزت بالفضلة عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى
المراد به ولها موضع بالإجماع لأنها خبر في الحال أو في الأصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل
إنها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا التقييد أهمله ولا بد منه أشير قال الدماميني وهذا التعريف غير
مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك مررت بالرجل النحوي وهو يأخذ الأحسن من الأحسن فإنها
فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النحوي فيلزم أن لا يكون لها محل من الإعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في
باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا ضربه لأنها هنا فضلة للحال أعني
فضلة وأجاب الشمني بأن المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الإعراب وفيه نظر فيكون قوله
الكاشفة لحقيقة ما تليه فصل أخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل التي لا موضع لها فإن قلت جملة الموصول
كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقته بل تشير إليه بحال من أحواله وبهذا ظهر أن
ذكر المعنى لفظ الحقيقة من الحسن بحيث لا كان إلا وطرد ذكره كما فعل ابن هشام وغيره نحو قوله تعالى
إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون قال أبو الكت فقوله

فالقوم من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم اى خلق ادم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك
حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير اب ولا ام قلت هو مثله
في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض
الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران
ولان الوجود من غير اب ولا ام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب
ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء
انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا
كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيا ثمانية الاف فقالوا كان
يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع
لابن هشام في المغني من ان خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه
قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة
وهو التولد بين الابوين ليس كما ينبغي بل خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم فقط باعتبار ما يعطيه ظاهر
اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر ان ما اراد حمل كلام الزمخشري على ما يوافق المقصود وهو كما ترى
فان الزمخشري انما جعل الجملة تفسيرا لوجه التشبيه فيحتاج حينئذ الى ان يقع وجه الشبه في
الجملة ليس هو ما يعطيه لفظها من تقدير ادم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين
ادم وعيسى عليهما السلام وانما وجه الشبه المعنى الذي هو الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين فانه
قدر مشترك بينهما والاصح انه لا محل لها اي الجملة المفسرة من الاعراب وهو مذهب الجمهور

سوا كان

سوا كان لها
بالتفسير لها محل ام لا قيل وقيل والقائل ابو علي الشلوبين بفتح الشين المعجمة وسكون اللام وكسر الموحدة
وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان لانه جعلها نسبة فقال ابو علي عمر
بن محمد المعروف بالشلوبين الاشبيلي انتهى وهو خلاف المشهور عند الناس ثم قال وهذه النسبة الى
الشلوبين وهي بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر قال ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره فان كان له
محل من الاعراب فكذلك هي والا فلا فالجملة في نحو زيدا ضربته لا محل لها اذ المفسر فيه لا محل له
فيكون المفسر لها كذلك وفي نحو انا كل شيء خلقناه بقدر وقولك زيد الخبز ياكله بنصب الخبز في
محل رفع لان المحذوف في الاية خبر ان وفي المثال خبر المبتدا وكل منهما في محل رفع فكذلك
مفسرها ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز اكله وقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو
امن ظاهره الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت
الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وهذه الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة
وان حصل بها تفسير انتهى وفي المصريين الذي قاله الشلوبين هو الصواب عندي وعليه فتكون الجملة
عطف بيان او بدلا تنبيه المفسرة ثلاثة اقسام مجردة من حرف التفسير كما تقدم ومقرونة
باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان
اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم تقدر الباء قبل ان فان قدرتها كان ان
مصدرية لا تفسيرية الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الواقعة صلة الموصول
الاسمي كان او الحرفي فالاول كجاء الذي قام ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها صلة الموصول
والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في

لتقويم اليه في الموارد الاكثر انهم عندك وامرنا بهم ايفصل في التنزيل ربنا ارنا الذين اضلانا وقرئ
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب [illegible] فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب الى ان
الالف المل الموصول وصفته كما ان المل الموصول لجزه مع صفته وفرق الاول بين الاسم المستقل
بالعامل والحرف والمستقل والثاني [illegible] اي زيد [illegible] اي في هذا القسم الموصول وصلته
في موضع كذا ان الموصول حرف فلا اعراب لفظا ومحلا وكذا [illegible] وصلتها على العامل الاعراب
وانما صلة **والمشترط كونها** اي جملة صلة الموصول خبرية لان الموصول وضع ليتوصل الى وصف
المعارف بالجمل كجاء الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية وذهب الكسائي الى
جواز كون الوصل بجملة الامر والنهي كالذي اضربه او لا تضربه زيد وجوزه المازني بجملة الدعاء اذا كان
بلفظ الخبر كالذي رحمه الله زيد قال ابو حيان ويقتضي مذهب الكسائي [illegible] ولا [illegible] صيغة
الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى كالذي ليته او لعله منطلق زيد والذي عسى ان
يخرج زيد قال [illegible] واذا رام نظره قبل [illegible] ان [illegible] ورد على
اضمار القول اي يقول [illegible] او الصلة [illegible] اعتراض وانا جملة التعجب فان
قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية فقولان بالجواز وعليه ابن خروف كجاء الذي ما احسنه
والمنع لان التعجب انما يكون في خفي السبب [illegible] الصلة [illegible] والصحيح جوازه بجملة القسم كجاء
الذي اقسم بالله لقد قام ابوه وبجملة الشرط [illegible] كجاء الذي ان قام عمرو قام
ابوه ومنع قوم [illegible] القواعد الجملتين [illegible] الموصول واجب بانهما قد صارتا
بمنزلة جملة واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا يفيد الا باقترانها بالاخرى فاكتفى بضمير واحد كما في

لا بجملة

الجملة الواحدة والصحيح ايضا جوازه بجملة صدرها كان [illegible] ولم يوجب [illegible]
الموصول [illegible] كالذين ان قاما قام ابوه منطلق وقيل لاجتماع الشرطين والشئ لا يكون تام [illegible]
بان الثاني جزء الاول [illegible] **تنبيه** [illegible] جاز [illegible]
[illegible] الكلام في [illegible] الخبرية او [illegible] المنكرة
[illegible] الطلب [illegible] عن كونها مقصورة بالذات فاذا
قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد الا اثبات الانطلاق في الاخبار
مقصود [illegible] كل جملة [illegible] شرح المفتاح **معلومة** للمخاطب
[illegible] في الصفة المعرفة للمخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من الصفة [illegible]
الصفة [illegible] والتعظيم فيحسن ابهامها فالمعلومة كالذي قام ابوه والمبهمة [illegible] من اليم ما غشيهم
ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال في شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد جملة الموصول بان تكون
معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فيكون صلته معهودة كقوله تعالى واذ تقول
للذي انعم الله عليه وقد يراد به الجنس [illegible] صلة كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء وقد يقصد
تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله [illegible] الذي [illegible] **مشتملة على ضمير عائد**
مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما كالذي قام ابوه والتي قام ابوها واللذان واللتان
قام ابوهما والذين قام ابوهم واللاتي قام ابوهن [illegible] الضمير [illegible] والاشكال في مطابقته
للموصول لفظا ومعنى ان طابق لفظ الموصول معناه كالامثلة المذكورة فان خالف لفظه معناه
بان كان مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك [illegible] جاز [illegible] مراعاة اللفظ

وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو وارد نحو ومنهم من يستمعون اليك ومراعاة المعنى
وهو وارد نحو ومنهم من يستمعون اليك ثم الجمل من حيث مراعاة اللفظ افضل نحو اعطاء من سالك انك
من سالك او نحو من هو حر انك فيجب مراعاة المعنى او يضعف المعنى سابق نحو مراعاته نحو قوله
وان من النسوان من هي روضة ٭ تهيج الريا من قبلها وتضوع ٭ ويجوز الغيبة والحضور في ضمير المخبر
او لم موصوف عن حاضر متقدم ام يقصد تشبيه المخبر به وانما قد يشتمل المتكلم والمخاطب نحو انا الذي
فعلت وانا الذي فعل وانت الذي فعلت وانت الذي فعل قال علي عليه السلام ٭ انا الذي سمتني امي
حيدره ٭ وقال الاخر ٭ انا الرجل الضرب الذي تعرفونه ٭ وقال ٭ وانت الذي حببت كل قصيرة ٭
الي وما تشعر بذاك القصائر ٭ وقال وانت الذي اثاره فغروره ٭ ومن امثلة المخبر الموصوف
انت ادم الذي اخرجتنا من الجنة وانت موسى الذي اصطفاك الله وتقول انت فلان الذي فعل
كذا وانما جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر شيء واحد لكن باعتبار الخبر اكثر قبحا وصل بحيث ذلك بالذي
والتي ونحوهما وجمعهما فاما ذلك الغيبة ولا قال ابو حيان الصواب الاول قال وزاد بعض
اصحابنا ذو وذات الطائيتين والالف واللام وما جاز بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم
فان قدم المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور نحو الذي قام انا والذي قام انت لان الحمل على المعنى
قبل تمام الكلام ممنوع واجاز الكسائي وذلك تبع الخطير ايضا وان قصد تشبيه المخبر تعينت الغيبة ايضا
نحو انا في الشجاعة الذي قتل مرحبا وانت في الشجاعة الذي قتل مرحبا يعني امير المؤمنين عليا عليه السلام
وذلك لان المعنى على تقدير مثل الذي ومن تعينت الغيبة واوجب بعضهم الغيبة مطلقا وجوز قوم
في السعة دون الضرورة ورد بالقول لان واجيبان تردد ما السماع ومنع الجواز شرطه ان وجد فيه ان

جاز

جاز ان يعود مراعاة اللفظ وهو الاكثر المعنى قال ٭ نحن الذين بايعوا محمدا ٭ على الجهاد ما بقينا ابدا ٭
وقال ٭ انت الملا الذي كنت قرة ٭ اسمعا به والاجي المهتب ٭ ومنع الكوفيون
الجمع بين الحالتين اذا لم يفصل بينهما نحو انا الذي قمت وحيث لا يجوز عندهم فرع واطلق البصريون
والسماع مع الكوفيين اذا لم يرد الا مع الفصل تنبيهات الاول زاد بعضهم على ما ذكر من الشروط في جملة
الصلة ان لا تستدعي كلاما قبلها كجملة حتى التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى ابوه قائم وكذا لكن الا ان يستفاد
فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم فانها لا تقع صلة ولا صفة ولا خبرا ولا حالا الثاني قد تكتف الضمير الكفر
الاسم الظاهر فيقوم مقامه كقوله ٭ سعاد التي اضناك حب سعاد ٭ واعراضها عنك استمر وزادا
او حبها وحكي ابو سعيد الذي رويت عن الخدري ابي سعيد وقال الاخر ٭ فيا رب ليلى انت في كل موطن ٭
وانت الذي في رحمة الله اطمع ٭ اي في رحمته او رحمتك قال الفارسي ومن الناس لا يجيز هذا
الثالث اجاز ابن الضائع ضمير جملة الصلة بالضمير اذا اعطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لحصول الارتباط بالفاء وغيره ورتبوها جملة واحدة الرابع الضمير العائد على الموصول
ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ابن الرجل الذي قلت زيد قائم
اي قلت انه قائم او نحوه وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا او متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء
الذي ايا اكرمت وما اكرمت الا اياه وان كان متصلا فله احوال احدها ان يكون منصوبا
فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقوله ٭ ما الله
موليك فضل فاحمدنه به ٭ فما لدى غيره نفع ولا ضرر ٭ اي موليكه او بغيرهما لم يجز نحو جاء الذي
انه فاضل او كانه قمر الثاني ان يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور احدها ان يجر باضافة صفة ناصبة

تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه فان جر به فيه صفته نحو جاء الذي هو حسن او ... صفته جره
كجاء الذي انا ضارب به فليس الجر فيه فتعين ذلك مع انها ان يجر الحرف بجر بمثله الموصول او الموصوف
بالموصول بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا مالم يمنع منه مانع كمررت بالذي مررت او بالذي مررت
اي به وقوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه فان جر بغير حرف كجاء غلام الذي انت غلامه
او لم يجر الموصول اصلا كجاء الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كمررت
بالذي غضبت به او ما يماثله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد او لفظا ومعنى لا متعلقا
كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وما سمع منه فهو شاذ وقد يمنع الحذف مع
توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك اذا كان العائد المجرور محصورا كمررت بالذي ما مررت الا به
او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل كمررت بالذي مر به او كان لاتصاله بالربط كمررت بالذي
مررت به في داره او كان قد حذف كرغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه
والصحيح جواز هذا لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه شرط
اتفاق الحرفين كما عرفت الحال الثالث ان يكون مرفوعا فان كان فاعلا او نائبا عنه
او خبر المبتدا او لناسخ لم يجز حذفه نحو جاء اللذان قاما او ضربا وجاء الذي الفاضل هو او ان الفاضل
هو وان كان مبتدا جاز بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم
الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جاء الذي ما في الدار الا هو او الذي انما في الدار هو الثالث
ان لا يكون معطوفا على غيره نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان الرابع ان لا يكون معطوفا عليه
نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان ولم يشترط العراقيون الشرط فاجازوا حذفه ... السماع ...

ودی

ودی الى وقوع حرف العطف صدرا الخامس ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى
الذين هم يراؤون ونحو قولك جاء الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدر احذف من الكلام شيء
ام لا لان ما بعده من الجملة والظرف صالح لان يكون صلة السادس ان تطول الصلة شرط ذلك البصريون
ولم يشترط الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو قائم فحمل عليه من قراءة تماما على الذي
احسن بالرفع اي هو احسن وقوله من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم
اي بما هو سفه وحمل البصريون ذلك على الشذوذ وحمل ... في غير اي ... فاشترطوا فيها الطول
اتفاقا لانها مفتقرة الى الصلة والى الاضافة فكانت اطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال
ما اجتمعت فيه الشروط والطول قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي هو اله **لطيفة** قال الحريري
في درة الغواص من اوهام الخواص انهم يقولون ... هذا الذي كان كذا وكذا فيحذفون الضمير
العائد الى الاسم الموصول الذي به يتم الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة والصواب ان ...
اذا كان كذا او يقال الحمد لله الذي كان كذا وكذا بلطفه او بعونه او من فضله وما اشبه ذلك مما يتم
به الكلام المنثور ويربط الصلة بالموصول ومن نوادر النحويين ان رجلا قرع الباب على نحوي فقال له
من انت فقال الذي اشتريتم الآجر فقال له انت قال لا قال الذي قال لا قال اذهب فانك
في صلة الذي. **الجملة الخامسة** من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب
بها القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكر فالاول نحو قولك اقسم
بالله لافعلن والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى
ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان لكم لما تحكمون فكل من جملة لافعلن وانك لمن المرسلين

وان لم تكن تكون ما قبل لها من الاعراب لانه جواب للقسم فيستحقان الاول [illegible] مع الجواب
ونحوه قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
فجملة النفي جواب لعاهدتني كما قال : ارى محرزا عاهدته ليوافقن : فكان كمن اغرته
بخلاف : فالعامل فيها او حال من الفاعل او المفعول او منهما فمحلها النصب والاول ارجح
لان المنفي عنه المعاهدة والتكلف في ذلك الحال [illegible] الثاني منع
ثعلب من وقوع الجملة القسمية خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلا يصح على المبتدا فتتصل الجملة
لنفس صاحبه محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب
القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى وجملتا القسم
والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده انما كون الجملة
القسم لا خبر فيها لا يكون خبرا الا ان الجملتين هنا ليستا كجزئي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية
ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وانما تكون جملة القسم انشائية
والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب وعنده ان كلا من التعليلين [illegible]
الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا خاصا بما [illegible] وان لم يكن بينهما عمل وانا انه
فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر فيه الا الخبر المبتدا [illegible]
ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات
لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا
لنهدينهم [illegible] لا استدلال به [illegible] وان المبتدا في ذلك كلمن معنى الشرط

ونحو

وهو منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان من المبتدا المشبه بجواب الشرط
كنوره للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر
قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن
وان لم ينتهوا ليمسن انتهى **ومتى اجتمع** في الكلام شرط وقسم ملفوظا او مقدرا **اكتفى**
بجواب المقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم فالشرط المتقدم
نحو ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب
الشرط عليه والقسم المتقدم الملفوظ به نحو والله ان جاء زيد لاكرمنه والمقدر نحو قوله لئن
لم يفعل ما آمره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الآية وجواب
الشرط فيهما محذوف وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وجوز الفراء وقيل الكوفيون وتبعهم
ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر محتجين بقوله : لئن كان ما حدثته اليوم
صادقا : اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا : [illegible] وحملوا البيت على
الضرورة او زيادة اللام وجعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء لا
على الاستئناف كقوله : فان ما [illegible] قول النبي صلى الله عليه وسلم
[illegible] القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء انه محذوف
ولا يجيء جواب القسم الا اذا تقدمهما اي القسم والشرط **ما يفتقر الى الخبر**
كالمبتدا والاسم في باب كان وان والمفعول الاول في باب ظن والثاني في
باب اعلم **فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا** سواء تقدم او تأخر

تفصيلا لم يلزم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم ان سبقه [illegible]
والله ان تقم اقم ونحو ان تقم والله اقم فاللام الشرطية موطئة للقسم تأكيدا وجوابه محذوف
كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز الجواب للقسم وحذف جواب الشرط
ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح اعتبار الشرط
دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال ؛ وان تواليا وقبل ذو خبر
فالشرط رجح مطلقا بلا حذر ؛ واذا تقدم القسم وحده فالقول الى الجزاء والصلة جاز ان
على الابهام وان ثبت على القول الى الجزاء والصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الجزاء
عليه والا فهو جوابه الجزاء والصلة كزيد والله يقوم وجاء الذي والله يقوم وزيد والله لئن
وجاء الذي والله ليقوم تنبيهات الاول ظاهر اطلاق المصنف ان الجواب المتقدم
من الشرط والقسم مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك بين
الشرط الامتناعي وغيره فاوجب جعل الجواب للامتناعي وان تاخر كما في صورة تقدم القسم
الا الخبر كو والله لو قام زيد لقمت ووالله لولا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة
جواب لو ولولا عليه قال ؛ فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
وقالت امراة من العرب ؛ فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه
وقال ابن هشام في حاشية كل من لو ولولا وجوابها جواب القسم ولم يعترض شرطا
قسم الصنف الثاني الذي قرره ابن الحاجب لزوم الاكتفاء بجواب المتقدم اذا
كان هو القسم فان كان المتقدم الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم والعكس قال

في التسهيل م

الاكثر

الائمة ولا اعلم له في ذلك موافقا بل القول به سار الكتاب يحتج بجوازه انه لو كان الجواب
للشرط لوجب جواب القسم محذوفا الثالث حيث اغنى جواب القسم عن جواب الشرط لزم
كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل ودال عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى كالمضارع
المنفي بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك كما مر فلا يجوز ان تقول
والله ان يقم زيد لا اقومن ولا والله ان لا يقم لا اقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا ان يقوم او وقع الماضي
موقع المستقبل كقوله تعالى ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا ذكره بعض الحذاق الجملة السادسة
التي لها محل من الاعراب الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف
نحو اذا جاءني اكرمتك ولو جاءني زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك ولما جاءني زيد اكرمتك
وكيف تصنع اصنع ونحو كيفما اي الجملة المجاب بها شرط غير جازم والجملة المجاب بها شرط
جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول
فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها فان
اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جاء زيد وما اكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها
معطوفة على جملة جاء زيد وهي لا محل لها لانها مستانفة ونحو جاء زيد واكرمته
اذا لم تقدر الواو للحال الداخلة على الجملة الفعلية فان قدرت الواو للحال مع تقدير قد
كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد بتقديرها قال الدماميني في شرح التسهيل اطلاق التبعية
على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة

فلا بد ان يكون للمسنونة محل من الاعراب فان قلت لم لا تكون الجملة مفسرة قلت [illegible] لانه خروج عن
الظاهر واصطلاح اهل الفن ايضا [illegible] قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا قولهم
نحو جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستأنفة انتهى والاولى ان يقال
في الجواب ان اطلاق [illegible] جاز [illegible] الثالثة قال الشمني [illegible] ان العطف
[illegible] المحل لا [illegible] ثبوت [illegible] الجملتين [illegible] نحو قولك ضرب زيد اكرم عمرو بدون
عطف يحتمل الاعراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك [illegible]
[illegible] المعربين [illegible] الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال [illegible]
[illegible] ان [illegible] الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما وتقع [illegible] عنها ان وقعت
بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة لكتاب لانه
او بعد المعرفة المحضة فهي حال منها نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر
في تمنن المقدر بانت لا غير او بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما فمثالها بعد النكرة قوله
تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر
ولك ان تقدرها حالا من المعرفة وهو الضمير في مبارك [illegible] قد تخصص من حيث المعنى
[illegible] الاول [illegible] الاشارة اليه لم يقع [illegible] الا [illegible] وقعت الاشارة الى
البعل [illegible] هذا بعلي شيخا [illegible]
انتهى ومثالها بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي قريب في المعنى

من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا او وصفا [illegible] هذا عبد [illegible] بالجملة الاولى [illegible]
ولا حالا والقيد عدم طلب العامل لها لزوما [illegible] والمحكية بالقول [illegible] عن الجملة
فلا يجري عليها الحكم المذكور هنا تبصرة في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور
والظرف وذكر حكمهما في التعلق وحكمهما بعد المعارف والنكرات حكم الجمل وذلك انه
اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة [illegible] فهو حال
نحو رأيت الهلال في الافق او بين السحاب ففي الافق او بين السحاب حال لانه وقع بعد معرفة
محضة او وقع بعد النكرة المحضة اي الخالصة مما يقربها من المعرفة فهو صفة نحو رأيت طائرا
على غصن او فوق غصن فعلى غصن او فوق غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة او وقع بعد غير المحضة
فمحتمل لهما من المعرفة والنكرة فمحتمل لها اي للحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة
نحو يعجبني الثمر في الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار
والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر
يانع على اغصانه او فوق اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور
والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف
بالفعل ماضيا كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما يشبهه او بما فيه رائحته
فمثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول
متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال التعلق بما اول
بشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة

بدليل انه لا يوصف فيقال الواحد ولا يوصف به لا ... اليه وانما صح التعلق به لما فيه معنى المعبود وقال
التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد
النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك
المشهور او الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود
وانما لم يكن بد من تعلق الجار والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لايصال معنى الفعل
الى الاسم فالذي يحصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت
معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوي يتعلق هذا الحرف او ما الى
فانما يعني ما الذي اوصل هذا الحرف معناه والظرف لما كان مقدرا بحرف الجر كان حكمهما
واحدا في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرين الجار والمجرور
وفي عبارة اخرين المجرور فما هو التحرير في هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الا
المجرور بالجار لان الحرف الجار واطلاق من قال العامل في الجار كذا تسامح وقول من قال الجار
والمجرور يتعلق بكذا الموضح فيه ان الجار ينزل منزلة الجزء من المجرور فيقبل التعلق لهما معا وانى
ما قدمنا واولا فاذا قلت مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمنزلة معمول لكن المحل الجر و
محل نصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما في بدل مررت بزيد جاوزت زيدا
هذا اذا لم يكن الجار والمجرور عوضا عن الفاعل اما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلهما جميعا بالاعراب
هو اعراب الاصل فيحكم على محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام بالجر وفي زيد من الكرام
بالرفع وفي جاء زيد من الكرام بالنصب كما صرح به الامام الحديثي في شرحه التحقيق. تنبيهات الاول

الاول لم

اذا لم يكن شيء من الاربعة المذكورة التي يتعلقان بها موجودا قدر كقوله تعالى والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير
ارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في سائر الايات الى قوله
تعالى والمتعلقان بما ذهب مقدرا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا مثل وقد
احسن بي او ضمنه اي بالوالدين احسانا مثل وعين الالف في بالوالدين حسنا ومنه البسملة كما تقدم
الثاني هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك والصحيح انها دالة
عليه كما تقدم في المشهور فيمنع تعلقهما باحرف المعاني مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال
ان كان نائبا عن فعل محذوف جاز ذلك على طريق النيابة لا بالاصالة والا فلا وهو قول ابي علي
وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل قالا انه يعيد النصب بها واما الذين
قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب: وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن
غضيض الطرف مكحول: ان غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال
ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما للنفي
اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد قال
اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب
مخصوص ولك ان تعلله بالضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام
متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس
بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي اكرمت المسيء لا لتاديبه واهنت المحسن لا [illegible]
او علقته بالفعل فسد المعنى المراد من ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة

بالنبي اذ المعطوف مجنون لافادة نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وكرمه على الرسول
جنون هو نعمة والمراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وفي كلام الربيع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على
صحة التعلق بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بالفعل الذي دل عليه النفي اي انتفى ذلك بنعمة
ربك قاله في المغني الثالث ليس من قوله لا بد للجار من متعلق ستة امور احدها الزائد مطلقا
لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا لا لايصال معنى الفعل الى الاسم استثنى ابن هشام من لام
التقوية فحكم بانه يكون القول بتعلقها لانها ليست زائدة محضة كما انها ليست معدية محضة قال
بعضهم والظاهر الجزم بالتعلق في كلامهم على لام الجر وما يؤيد ما قلته قال الثاني الثالث
لعل في لغة عقيل ولولا في قولهم لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه انها جارة للضمير لانها
لم تدخل لايصال معنى فعل بل لافادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب كما ذهب اليه
الرماني وابن طاهر فانهم قالوا لانها لم تدخل لتعدية عامل بل لافادة التكثير والتقليل
قال ابن هشام والجمهور انهم قالوا انها تتعلق بالعامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فعله
لانه يتعدى بنفسه ولاستيفاء معموله في المثال الاول فان قالوا انها عدت محذوفا تقديره
حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت ما الخامس
الباء المكفوف عن عمل الجر لانه لم يبق حرف جر بل يفيد معنى النفي فقط فلا عامل له كالاصول
وممن صرح بذلك التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله تعالى فذكره كما هداكم
السادس حروف الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا قال ابن هشام في المغني لانها لتنحية الفعل
عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو الايصال معنى الفعل الى الاسم

والمح

والمح ان يقال انها متعلقة بالفعل لان ذلك هو الاداة انما خص من المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا
لئلا يزول الفرق بينهن وبين الا وهو وفا قال الدماميني وفيه نظر لانه ليس المراد من الايصال في قوله
معنى الفعل الى الاسم الايصال على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على الوجه الذي يقتضيه
الحرف وهو هنا يفيد انتفاء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه وقد اقيم هو هكذا في الاكثر
بهذا المعنى حيث قال في على الاستثناء وكيف يتعلق هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال
لانها اوصلت معنى ما قبلها الى ما بعدها على وجه الاعراب والاخراج وان الاستثناء الا انها تخرج الا
ومن جعلها متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته في جميع احكامه الا ترى
ان الا التي في الحروف بمعنى الا ليس لها الجر وهذا الحرف لعله انتهى وزاد الفارسي والاخفش سابعا
وهو كاف التشبيه فذهبا الى انها لا تتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين
بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بل لا فائدة في ذكر زيد في
الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف كاشبه فهو متعد بنفسه الى الكاف قال ابن هشام
والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار وقال ابن الحاجب
في شرح المفصل الكاف في نحو ذلك الذي كزيد اخوك او صلة معنى استقرار هذا المبهم الزيد
على سبيل التشبيه ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف صفة
نحو او كصيب من السماء او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون
او خبرا نحو زيد في الدار او عندك ودرنا ظهر في القرون كقوله لك العز ان مولاك
عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وذكر في شرح المفصل لابن يعيش الظرف

الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه
قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال
ابن هشام وهو غريب **وحالا** نحو فخرج على قومه في زينته [illegible] الاسم [illegible] عندك
او [illegible] او يستعمل مثلا كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست او حذف المتعلق
على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه [illegible] او بحرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله
لاكيدن اصنامكم فلو صرح بالفعل [illegible] وذلك [illegible] فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق
تنبيهات الاول انكر الكوفيون [illegible] تقدير المتعلق في الخبر نحو زيد عندك
وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال [illegible] ناصب [illegible] المبتدا وزعم انه يرتفع الخبر اذا كان
عينه نحو زيد اخوك وينتصب اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب
امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا يعول على هذين المذهبين **الثاني** قال ابن هشام
في المغني هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل في باب القسم
والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفا
تجوز في نحو كل رجل ياتيني فله درهم ويمتنع في نحو كل رجل صالح فله درهم واما قوله كل امر مباعد او مدان
فمنوط بحكمة المتعالي فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه
الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والنعت والحال الافراد ولان الفعل في
ذلك لابد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحذف قد تم
الضمير بعد نقله الى الظرف المحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد قال ابن جني وعندي انه

لا يجوز

لا يصح تقديره مستقرا ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى انه في القسم يقدر به اقسم وانه في
الاشتغال يقدر به كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه وانه في المثل يقدر بحسب المعنى وانه في الصلة نحو
زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كان او مستقرا او بعضهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم
او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد
اغفلوه مع تمامهم [illegible] فقدر [illegible] التقدير [illegible] ان اريد المضي واذا كان ان اريد الاستقبال
ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال [illegible]
واعترضه الدماميني بكيف يقدر مع الجهل بما [illegible] الحال التي [illegible] الاصول المجهولة ولعل هذا
الاهداف قال فان قلت فلم [illegible] عند جهل المعنى قلت [illegible] التقدير [illegible]
يرد الاعتراض ان اريد المضي قدر كذا وان اريد الحال قدر كذا وان اريد الاستقبال قدر كذا [illegible]
[illegible] **الثالث** قال [illegible] الكت في باب [illegible] اذا قدرت
كان او كائن [illegible] الظرف ينتصب [illegible] الناقصة [illegible]
وموضع الخبر [illegible] وتسلسل التقديرات **الرابع** الظرف والمراد به ما يشمل
الجار والمجرور قسمان مستقر [illegible] الظرف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه [illegible] واجب الحذف
واللغو ما كان متعلقه [illegible] الاشتغال [illegible] يوم الجمعة [illegible]
لمن قال [illegible] الاول مستقر [illegible] اللغو [illegible] كان المتعلق العام [illegible]
حذف [illegible] الظرف مستقر [illegible] الظرف مستقر [illegible]
[illegible] الاصل مستقر فيه ثم حذف [illegible] الكثرة [illegible]

وما كان الا قولا فيتصل به اي يتعلق به لفظا او معنى كما في قال السيد السند في الحاشية بعد ذكر ذلك
وهو الذي سمعته من بعض المشايخ ولا يخفى انه اولى مما قيل انما سمي مستقرا لانه عبد مستقر فقدرا
قبله اذ لا فان الظرف المستقر لا يجوز تقديره على المستقر الخصوص من كونه ان يقدر كحصل وثبت
ونحو ذلك مما يدل على الكون العام فلم يشتق له اسم من مستقر دون غيره واما ما قيل فان الظرف اللغو ايضا
من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ فيه استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ
المستقر واجب الشمني بانه كثير في نسبته المستقر اشتهر بلفظ الاستقرار دما مجعا ولا يخفى ما فيه
يعني لا استقرار لفرد الصورة التي ذكرناها ثم ان في الثاني من بعض شروح اللباب تحقيقا وهو ان السيرافي
يرى ان الخبر حذف مع المتعلق وانما هذا هو ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه ان الخبر انتقل من المتعلق
الى الظرف **الخامس** قد تقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص فلا يفيد ذلك في الحكم
بان الظرف مستقر لا اذا قيل زيد على الفرس فهو مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا
يجعل مستقرا لا لغوا اتفق عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري في تفسير بسم الله
اقرأ فقال هو يعني ان المقدر يتعلق باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة
على هذا فلهذا يجعل الظرف مستقرا لا لغوا بل لغوا وقال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد كون
خاص فلم لم يقدر ابتداء ويجعل الظرف لغوا واي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي
دلت عليه القرينة وقد قال هو قبل ذلك يجوز حذفه والحق انما يقدر في متعلق الظرف المستقر
عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص **السادس** الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليه كسائر
العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا او يقتضيه كما في الاول نحو في الدار زيد لان

المحذوف

المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها
ويلزم من تقدير المتعلق مقدما ان يقدر ههنا موخرا في جميع المسائل الا الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ
قال ابن هشام في المغني وقال في موضع آخر يجب تقديره نحو في الدار زيد مقدما لمعارضة اصل آخر وهو ان
الاصل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول **واذا كان احدهما** اي الجار والمجرور او الظرف
كذلك اي صفة او صلة او خبرا او حالا **او اعتمد على نفي** او **نحو** بحرف او فعل او استفهام بحرف
جاز ان يرفع الفاعل ظاهرا كان او مضمرا **نحو** مررت برجل في الدار او معه صقر وجاء
الذي في الدار او عندك ابوه وزيد في الدار او عندك ابوه وجاء زيد في الدار او عنده
صقر وما **في الدار** او عندي **احد** **افي الله** **شك** او اعندك زيد **فيهما** **الاول**
في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ
مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه استضعاف عمل الظرف في الفاعل
والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير والثالث
انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام في المغني عن الاكثرين فيلعل وجهه ما تقرر من ان الاصل في الخبر
والمتعلق عدم الفصل نحو كفوا ذلك قائم زيد فتعين ان يجعل زيد فيه من ذلك فاعلا لا مبتدأ الثاني في
قال في المغني حيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل او الظرف والمجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما
من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار
جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي
عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله والا يستتر في الثاني

تأكيد الضمير المحذوف مع الاستقرار لان التأكيد والحذف متنافيان ولا لاسم [illegible]
ان الطالب للمحل قد زال واعترض بان ذلك انما هو على القول بما قرره ابن عصفور من استقرار الظرف [illegible]
[illegible] ان الضمير المستكن [illegible] وقد جرى المصنف على المذهب المختار كما ترى [illegible]
المتقدمين كان لا ضمير فيه **الثالث** انه لم يتقدم الظرف المجرور على مذكور في الدار او عند [illegible]
فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجوزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط [illegible]
دخول ان ونحوها على مثل هذا التركيب فيتعين الاسمية نحو ان في الدار زيدا فدل ذلك على انه
مبتدأ في الاصل [illegible] قال بعضهم والاخفش [illegible]
[illegible] وقال ابن جني [illegible]

الحديقة الخامسة في المفردات وهي منها حروف ومنها اسماء وظروف [illegible]
بعض الحروف ومنها ما يرد اسما وحرفا [illegible]
[illegible] اربع وعشرون كلا [illegible] **الهمزة** [illegible]
[illegible] الالف المتحركة [illegible] الالف الساكنة [illegible] الالف
قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم [illegible] ان الالف [illegible] الساكن والهمزة بالمتحرك [illegible] الالف
الاسم المتحرك [illegible] اصل [illegible] الساكن [illegible] الهمزة بالمتحرك
[illegible] ان اطلاق الالف على المتحرك [illegible] وما وقع في كلام [illegible]
[illegible] من الحروف وهو **حرف** [illegible] على وجهين احدهما ان يكون حرفا موضوعا **لنداء**
القريب كقول امرئ القيس أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي [illegible]

فان

فان قلت المعنى [illegible] نداء القريب قلت القرآن الموجود [illegible] هذه القضية [illegible]
مع هذه المرأة [illegible] تقول [illegible] أغوث [illegible] امرئ القيس [illegible]
[illegible] ولا يبعد [illegible] المستلق [illegible] الغيط [illegible]
[illegible] عن اللغة [illegible]
[illegible] المرأة [illegible] والمعلل [illegible] والتعليل [illegible] مرة بعد اخرى
والتوسط [illegible] لنداء القريب فقط [illegible]
[illegible] الهمزة للمتوسط وان [illegible] للقريب [illegible]
جمع بين القولين [illegible] للقريب والمتوسط معا قال ابن [illegible]
اجماعهم قالوا [illegible] الهمزة للمتوسط [illegible] لنداء القريب
[illegible] للقريب [illegible] لنداء [illegible] وقول المصنف [illegible] الاجماع [illegible]
[illegible] الاجماع [illegible] في الامور اللغوية [illegible]
[illegible] في شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ [illegible] الدين السبكي [illegible]
[illegible] الاجماع [illegible] الاجماع في الامور اللغوية [illegible] الواو [illegible] المطلق [illegible]
[illegible] اجماع [illegible] الذين [illegible] المعقول في علم العربية ولم [illegible]
[illegible] ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع
اهل البلدين [illegible] المنصوص [illegible] المنصوص [illegible]
في كتاب والسنة [illegible] الكل [illegible]

من المسوغ بهذه اللفظة محمل من فرق له من حد غيره الا ان قليل لفظ [illegible] الا انه لا يسمع من اللغة الا ما ذكره الشارح [illegible]

ان يكون [illegible] في الافراد وجد نقل كلام ابن جني في الخصائص قال قد اجمع الناس على الامور [illegible]

لمن يرد فيه وفرقه صحيح ومن ثم قد انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان السماع بالهمزة فقيل في كلام العرب

وعن ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الصحيح وما ذكره مردود فقد وقفت لما كنت [illegible] اكثر من خمسين شاهدا

واقر بها بالتأليف ق الثاني ان تكون المضارعة بفتح الراء المهملة مصدر ضارعه [illegible] شاهده

نحو اقوم واقعد قيل همزة المضارع في الاصل الف قلبت همزة لتعذر الابتداء بالساكن [illegible] حروف

المضارعة [illegible] ذكرنا في صدر [illegible] الشرح ق الثالث ان تكون المسوية

وهي الداخلة على جملة في محل المصدر وهذا احسن من قولهم الداخلة على [illegible]

صول المصدر [illegible] لان [illegible] المفرد [illegible] في محل المفرد نحو قوله

سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه [illegible]

الجملة بالمفرد [illegible] مشكل [illegible] في اللفظ [illegible] ما صرح بعضهم [illegible]

[illegible] وعدم [illegible] حرف المصدري [illegible] الشذوذ [illegible]

لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال [illegible] الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري [illegible]

[illegible] باب [illegible]

[illegible] في الف [illegible]

وهو [illegible] الاول [illegible]

[illegible]

[illegible] زيد [illegible] الجملة بالمفرد من غير ان يكون هناك حرف مصدري [illegible]

[illegible] باب التسوية اولت الجملة بالمفرد [illegible] بدون اداة [illegible]

[illegible] الشذوذ [illegible] وكثرة الاستعمال [illegible] تنبيهات الاول

[illegible] سواء [illegible] المذكورة [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الثانية [illegible] المغني [illegible] الاول [illegible] الاستفهام [illegible]

[illegible] الاستفهام [illegible] التقديم [illegible]

[illegible] كيف زيد [illegible] لم يقدر بالمفرد [illegible] العدم [illegible] سواء [illegible]

[illegible] الاستفهام [illegible] حقيقة [illegible] التقديم [illegible]

[illegible] زيد [illegible] في الصدر [illegible] الاستفهام [illegible]

[illegible] المستفهم [illegible] الاستفهام [illegible] المتكلم

[illegible] الثاني [illegible] ان المراد بهمزة التسوية [illegible] سواء [illegible]

التسوية [illegible] سواء [illegible] بعدها [illegible]

[illegible] في محل المصدر وهو الف [illegible] الثالث

[illegible] ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فيكون [illegible] همزة الاستفهام [illegible]

[illegible] الاستفهام [illegible] التسوية [illegible]

[illegible] التسوية [illegible] الرابع ان تكون

الاستفهام وحقيقته طلب المتكلم [illegible]

عنه قال بعضهم ينبغي ان يكون المطلوب ان يحصل ذلك في ذهن ام [illegible] المتكلم وغيره كان
الذي هو طلب الفهم وهو [illegible] ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ويكون الاستفهام لغيره لان
يكلم المجيب بالجواب فيسمعه من حضر فيستفيده [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] معروف [illegible] الاستفهام [illegible]
الا [illegible] بحيث [illegible] المخاطبين [illegible]
فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي [illegible] الاستفهام [illegible] على حقيقته [illegible]
يستحيل لما كان معروفا الا المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان معروفا الى غيره [illegible]
فلا يستحيل كما في قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني [illegible] فهو استفهام حقيقي [illegible]
عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم [illegible] الجهل في النصارى [illegible]
كذبهم [illegible] الاستفهام الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق اولا [illegible]
لفهم حق الفهم فاذا سالت عنه ثانيا كان استفهاما حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة
ادواته دائما [illegible] قال ابن مالك في المصباح فيطلب بها اي بالهمزة التصور
اي ادراك غير النسبة والتصديق اي ادراك وقوع النسبة وهو التصديق الايجابي او [illegible]
وهو التصديق السلبي فطلب تصور المسند اليه كقولك ازيد في الدار ام عمرو وادبس في الاناء
ام عسل فانك عالم بكون شيء في الدار وشيء في الاناء وانما تطلب تعيينه وطلب تصور المسند كقولك
افي الدار زيد ام في السوق وافي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم بان زيدا محكوم عليه
بالكينونة في الدار او في السوق وان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق وانما المطلوب

تعيين

نعم بين ذلك هذا قول الجمهور وقال السيد الشريف القول بان الهمزة في مثل قولك ادبس في الاناء
ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما من القيود توسعا والتحقيق انها لطلب التصديق
ايضا فان السائل يعلم تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شيء اصلا
بل [illegible] تصورهما [illegible] فان قيل التصديق حاصل له [illegible] السائل [illegible] لطلب اجيب بان الحاصل
هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما بعينه فيه لان
التصديقين مختلفان [illegible] الا انه لما كان الاختلاف بينهما بحسب [illegible] بين المسند اليه [illegible]
وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا وقالوا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو
تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهى وطلب التصديق كما في اقام زيد وازيد قائم فانك
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها ولعل الفضلاء لم يقبلوا التصديق نظرا
الى ذلك التحقيق [illegible] البعض المعاصرين [illegible] فجوابه ان المثال
الاول في كلام المصنف للتصور والثاني للتصديق على طريقة اللف والنشر المرتب [illegible] كلامه
بالفارسية على ذلك [illegible] فتذكره تنبيه المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها
كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان
يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب
او اكرام وكالفاعل في اانت ضربت اذا كان الشك في الضارب وكالمفعول في ازيدا
ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات فالتقرير اذا في [illegible]

المطول بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق نحو كم رجل قام ام زيد رجل ثم
قام وسيأتي هذا الكلام عليها انشاء الله تعالى وبقية الادوات تختص لطلب التصور نحو من جاءك وما
صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكيف جئت الثانية اذن بالفتح والتخفيف
اي بفتح الهمزة وتخفيف النون نحو ع وبهما اسمية حرفية فلا تمييزه حين المخاطب
ك انت وانتما وانتم وانتن اي ما بعدها وهو الى حرف خطاب اتفاقا يعني الى الاثر
وكسره للمؤنث وهو يصل من فتح المذكر بميم والف التثنية ونون لجمع الاناث وقدم الشافية
التاء ثم اجراء الميم مجرى الواو لقربها مخرجا وليس بعض الالفاظ مع ذلك الصحيح هو مذهب الجمهور
وقال الفراء انت بكماله اسم والتاء فرعي الكلام وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء
كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصاله دعموها بان ليستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواتها وهو ان الكاف الضمير كانت متصلة فلما ارادوا استقلالها
لفظ الضمير منفصلة جعلوا اياه عمادا لها قال الرضي ومارس هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين
قال بعض المتقدمين ان انا مركب من الف اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف اقوم ونون
نقوم وتاء تقوم مركب من تاء تقوم وهذا ما رجحاه ابو حيان والعجب من المصنف كيف نقل الوفاق في هذا ولكن
كيف القوم بالمغفر بالاتفاق والمخالفه يقتضي ما هي الا من الف وقد عرفت هذا منهم فيه
بما ذكرناه ثم قال في انت لعل مرادك اتفاق البصريين كما حمل عليه شارح اللب لعبارة اللب
حيث قال فيه وكذا اللواحق به اتفاقا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض
فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هو الاسم وهي التي كانت متصلة ولكنها

لكنها

كثيرت بان تقلب فيه من القاف سبق فلا اجماع من الكل ولا من البصريين فتنبه وفيه
اقتصار بالصفة على ان الاسمية ضمير المخاطب انما ولكونه ضمير المتكلم يكون اضيف وفي انا ان
الضمير هو المجموع وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا
في لغة ومذهب البصريين ان الضمير انما هو ان بفتح وصلا ووقفا بالالف وتقلبه ان تحركه
بها السكون ولذلك تمد فيها كقول حاتم هذا فزدي انه وليست الالف من الضمير وقال
الكوفيين للمعنى فانه بدل من الالف ووجه تقريب ان بعض العرب يقول ان فعلت
بسكون النون وصلا ووقفا اي انا فعلت والحرف فيه نحو حق او بعد ما ان يكون نائبا
للمضارع وقد مر ذكرنا فيه الحديث الثالث فيما يتعلق بالافعال ن الثاني ان يكون مخففة من
ان المثقلة اي المفتوحة الهمزة المشددة النون فيقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته من الظن
بل يجب ان يكون معا لما ان تقدم العلم اذا انها مصروف للامر به ما لبس المضارع بعد اليقين
وما نزل منزلته لتقطع العذر فانه لا يحتمل السبب لجرد ما ليردون ان لا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون
منكم مرضى وحسبوا ان لا تكون فتنة برفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا
ابشر بطول سلامة يا مربع وهي خلافية المرفع وفي اعمالها مذاهب احدها انها
لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وهي بسيبويه
والكوفيين الثاني انها تعمل في الضمير وفي الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا قائم وقرئ ان غضب الله
عليها وعليه جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن
مالك فان قيل الذي قال ان تقديره اسم انها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها

وهلا جعل الجملة علة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم
فما دام الاختصاص متعذرا فتعذر ان تعمل ولكون العرب تستقبح وقوع الافعال بعدها
الا بفصل انتهى وقد تقدم لا مثالها تعليل اخر غير هذا في بحث المفردات ثم الجمهور على انه يلزم
ان يكون ذلك الخبر المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب ان يجب في الفطر والاسم
عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة واختاره ابن مالك فيقدر لكن عوده الى حاضر
او غائب معلوم كان لو فرض ولهذا قدر سيبويه في وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك
ولا يكون خبرها الا جملة فان كانت اسمية مجردة صدرها بالمبتدا نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين او بخبر كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او مقرونة بلا كقوله ان لا اله
الا هو او باداة شرط كقوله ان اذا سمعتم آيات الله او برب كقوله تيقنت ان رب امرئ
خيل خائنا امين وخوان يخال امين او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعاء نحو وان
ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها وان
كان متصرفا غير دعاء قرن غالبا بقد كقوله لا يرجع اليهم قولا ان لن نجمع عظامه
ان لم يره احد او بلو كقوله ان لو يشاء اصبناهم او بقد كقوله ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس كقوله
علم ان سيكون منكم وندر فصلها من ذلك كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان
يسألوا باعظم سؤل وحمل عليه قراءة لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله ان تقرآن
على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وربما علقت على غير كقوله علموا
ذو الرضا الذي طلقت لم اكمل وانت كريم وهو مخفف من المفتوحة على الاصح ان

ان

ان تكون مفسرة بمنزلة اي لكن قد رد بانها لا تدخل على مفرد لا تقول مررت برجل ان صالح
قال في الصحيح وكانهم لم يعولوا على ما كان منها من الجملة وجرى هذا غير مخفف بالفعل بل تكون مفسرة
للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم وارسل اليه ان ما انت وهذا و شرطها ان تسبق
بجملة فيها معنى القول دون حروفه ولهذا لم يجز نحو قوله قم وادخل اليه
ان اصنع الفلك وقد ردوا ان تكون مخففة واشتراط التوسط بين الجملتين غلط من قال بجواز
نعم واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لان المعتمد عليها غير الجملة وانما هي المخففة من الثقيلة
كونها اولها بمعنى القول رد ابو عبد الله الرازي على الزمخشري حيث زعم ان المفسرة في قوله ولا
ركبت الى النحل ان اتخذي مفسرة فقال لان قبله واوحى والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام
معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال بيوتا انتهى وتعقبه ابن الصائغ بان الالهام
لعباده بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان اتخذي قال الشيخ وفيه نظر اما اولا فلان الالهام
ذلك الكتاب بالحق يعني في القلب بطريق الفيض ثم قال القشيري انه الخاطر الوارد على القلب
من الملك وهو من قبيل الملك واما ثانيا فلان الالهام ما لم يفهم القول ولا الامر وقد
الحق انتهى واذا قلت كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت ان مصدرية لانها لا
تدخل حرف الجر وجوز ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حروف الجر وان كانت زائدة لا تدخل
الا على الاسم تنبيهات الاول زاد بعضهم اشتراطا ان لا تكون في الجملة السابقة احرف القول
فلا يقال قلت له ان افعل وذكر الكل العصفور ابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول في
البسيط واختلف في تفسير ذلك فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله

الا يوهم ان تكون ان مفسرة لمفعول به ... وبهذا ... ان ... قاله ابن هشام و...

حسن ... في الضابط ان لا يكون فيه حروف القول الا والقول مؤول بغيره انتهى وقد انتقد ابو حيان

وصوب غيره تخريج الاية على التفسير ... الاستثناء ... ان يكون ... الاعراب ... التفسير

لا موضع لها الثاني ... ان الصالحة للتفسير ... بحث ... البيان للفعل كان

الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انه مصدر ... اشرت اليه ان الفعل لا ... الرفع

لما ذكر ... الثالث ... ان التفسير الذي ... عندهم

الاخيرة للفعل قال ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانه غير مفسر لما قبلها ولا يصح ان يكون ... المعد

الابيات ... بعيدة انتهى قال ابن هشام وقول الكوفيين ... اذا قلت كتبت اليه

ان قم فليس قم نفس كتبت كما ان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا

او ... مكان ... الطبع ... انتهى واعترضه الدماميني ... ان ... الاداة

ان قم والمثال المذكور تفسير كتبت ... ان ... وليس الامر كما فهم فالتفسير لمتعلق كتبت

وهو الشيء المكتوب ... قم ... قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ

دال على معنى القول كقوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير للمفعول ... ونادينا المقدر

اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم كذلك ... كتبت اليه ... الشيء

ثم ان ... تفسير للمفعول المقدر لكتبت ... تفسير المفعول الظاهر كقوله تعالى

واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى ... الرابع ان تكون

زائدة وهي حرف ثنائي مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم الى انها المثقلة

خففت

خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان والقياس عندنا فيها ان تكون للتاكيد وزعم الزمخشري انه ينجر مع التاكيد معنى اخر

فقال في قوله ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل

في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتاكيدا على ان الاساءة

كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب فيها كالاول

وقال الاستاذ ابو علي ... ان ... كانت ... المجيء ... السبب

في ذلك ... قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين

ولها اربعة مواضع احدها وهو الغالب ان تقع بعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا ... والثاني ان تقع بين لو وفعل

القسم مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم

او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور

... انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ... سيبويه انها زائدة ... في موضع

... انها ... القسم ... وقال ابو حيان الذي ذهب اليه ... المذهب

... المخففة من الثقيلة ... كقوله ... ان لو استقاموا ... والتقدير

... كذا ... كذا ...

... في ... حرف الجر ... انها ... المشددة ... انها

مخففة انتهى ... والثالث وهو نادر ان تقع بين الكاف ومجرورها وهو نادر كقوله كان

ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية ... ذكره ابن مالك في شرح العمدة

... والرابع ... كقوله فامهله حتى اذا ان كانه

خففت

معاطى في ماله الجوفاء الثالث لبعض نحو [illegible] ذلك حتى ان كان كذا قوم [illegible] ابو حيان
في الارتشاف وقال انه مطرد ولم يذكره غيره الرابع بعده [illegible] ان [illegible] وهو شاذ
الكوفيون حقيقه [illegible] يحفظ [illegible] ان اصل [illegible] قال بعضهم وهذا البيان
يوجب [illegible] كون لام الابتداء زائدة او لام [illegible] اذ لم يفد المعنى الذي وضعه الواضع له
[illegible] لم يفد شيئا بخلاف [illegible] اللام [illegible] التوكيد [illegible]
ويفهم من كلامه هذا ان [illegible] الحروف الزائدة من عوارض الاستعمال الثالث ان
بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة وتخفيف النون الساكنة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون
شرطية وقد مر الكلام عليها [illegible] الثاني ان تكون نافية
وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضوية
نحو ان اردنا الا الحسنى [illegible] بعضهم [illegible] وذهب بعضهم
انها اذا دخلت [illegible] الا [illegible] القراءة
بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ [illegible] اي ما كل نفس الا عليها حافظ [illegible] ان عندكم
من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين
[illegible]
[illegible]
[illegible] الهمزة [illegible]
قال ابن هشام [illegible]

٧٥٦

ان المكسورة المخففة

قيل

[illegible] وحذفت همزة الوصل [illegible] الثالث ان تكون مخففة من ان المثقلة
اي المكسورة الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية [illegible] غالبا لزوال
اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة
من خفف لما وهم من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة ويجوز اعمالها [illegible] الاصل [illegible]
نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما [illegible] بالتخفيف [illegible]
[illegible] وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة
وان كادوا ليفتنونك [illegible] ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا والقياس
على النوعين [illegible] وقال ابن مالك ان الشاذ [illegible] لا يقاس عليه قال ابو حيان ليس بصحيح
[illegible] شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك
عقوبة المتعمد [illegible] كقول بعضهم ان تزينك لنفسك وان تشينك
[illegible] على النوعين [illegible] الاول [illegible] الاخفش [illegible]
[illegible] اللام [illegible]
[illegible]
[illegible] انا ابن
اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن [illegible]
[illegible] كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة [illegible]
[illegible]

٧٥٧

ان كان لم تسمع لم تعلم ا وقد جمع اكثر ابواب في البيت بعض الفضلاء من المعاصرين فقوله
ان ان فيه شرطية واستشكل بعضهم وتخرجه تقدير جواب الشرط مع انه ان وجد جر المقدر من الفعل
لا شرطية الا ان يكون زائدة واكثر ما تزاد بعد ما اذا دخلت على جملة فعلية كقوله ا ما ان اتيت بشيء
انت تكرهه ا اذا فارقت سوط الى يدي ما او الجزية كقوله فان يك ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة آخرينا ا وقد يزاد بعد الكاف حملا على ان وزيد كما في البيت وقد تزاد بعد الموصولة الاسمية كقوله
يرجي المرء ما ان لا يراه ا وتعرض دون ادناه الخطوب ا وبعد المصدرية كقوله ورج الفتى للخير
ما ان رايته ا على السن خيرا لا يزال يزيد ا وبعد الا الاستفتاحية كقوله ا الا ان سرى ليلي فبت
كئيبا ا احاذر ان تنأى النوى بغضوبا ا واثبت المصنف الاخيرين ووجوه ان وهو ورودها
زائدة لضابط حسن وهو لو معنى اجتمعت ان وما احرفية فالمتاخرة منهما زائدة فانه
تزيد ما ان ... [illegible] ... فيهما ... [illegible] ... من الاعراب
دون شرطية ... [illegible] ... وان بالفتح
والتشديد وهي حرف تاكيد تنصب
الاسم وترفع الخبر كان واستشكل بعضهم افادتها التوكيد بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك
منها لم يفد توكيدا قال ابن هشام ... [illegible] ... هذا الكلام ... [illegible] ... قال ابن هشام والاصح
انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا
في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاول لقصر الصفة على الموصوف والثاني بالعكس
انتهى قال ابو حيان وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها الحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته

للاصل

ان المفتوحة المشددة

للاصل في جميع احكامه نعم الوجه الحصر فيما ... [illegible] ... عند القائل به ثم في انما بالفتح ا ان السبب في جعل ان
بالفتح للتوكيد كون المفتوحة فرعا من المكسورة وهو مذهب ... [illegible] ... وكونها فرع المكسورة هو مذهب سيبويه
والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل كل منهما اصل وهو الظاهر من صنيع المصنف
هنا وفيما تقدم وتؤول أي تسبك ان المفتوحة مع معموليها وهو الاسم والخبر لان الصحيح انها وحدها
حرف ... بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر ... مشتقا او بالكون ان كان الخبر
جامدا فالاول نحو بلغني انك منطلق التقدير بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار
التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر والثاني نحو
بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ
الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ... [illegible] ... قال ابن هشام وقد
تقدره ... [illegible] ... بلغني زيديته ... [illegible] ... في باب النسب اذا الحق ... وبعدها الى افادت
معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية ثم هذا الثاني انما كان ما يؤول به مشتقا فان كان منفيا
اثبت لفظ عدم ... اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك
لم تنطلق بلغني عدم انطلاقك وفي نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه
زيدا او عدم زيديته وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الخفيفة لانها ابدا
مع الفعل المتصرف فان المشددة انما تؤول بالحديث فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى
بلغني هذا الحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان
الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى ... [illegible] ... ان هذا يقدر بالكون فلا ... [illegible] ... بذلك عن المصدر

ولكن تقديره بالاستئناف لا فالأمر فيه يجيء المصدر الحاصل **إنّ بالكسر والتشديد**
أي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين أحدهما أن تكون حرف تأكيد وأفادتها التأكيد
بدليل تلقي القسم بها **تنصب الاسم وترفع الخبر** كما مرّ في الدقائق الثانية فيما يتعلق بالأسماء وقد تنصبهما
أي تنصبهما الاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك
خفافا إنّ حراسنا أسدا ، وفي الحديث إن قعر جهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بأنّ
عند قائلها بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل ثم نقلها الفراء والجمهور على إنكارها مطلقا
وتأويل شواهدها كلام مستوفى **وقد تنصب** أي إنّ **ضمير شأن محذوف فتكون**
الجملة بعدها خبرها كقوله عليه الصلاة والسلام إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
الأصل إنه أي الشأن من أشد والجملة خبره وفرق الكسائي على زيادة من في اسم إنّ والبصريين غير الأخفش يوجب
لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأوضح وهم يخالفون في الشقاقين ويشترطون كون المجرور نكرة وكونه
بعد نفي أو شبهه وقد صرح جماعة بأن حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل لا يجوز في سعة
الكلام إن زيد قائم لأنه ضمير منصوب فلا يجوز أن يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد
جاء في الشعر محذوفا فلا يستتر إلا في الحروف فيستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر انتهى
وإنما قال وليس الموضع موضع حذف لما مرّ من أنه لا دليل عليه ولعدم ملائمة الاختصار أي المقصد
من الكلام المعقود به التعظيم والتفخيم فلو حذفت فات المقصود منه وخالف الأكثر جاز حذفه
في السعة من غير ضعف قال الفراء وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف لبقاء التفسير وهو الجملة
ولأنه ليس معتمد الكلام بل المراد بالضمير لفظ هو كالزائد وقال ابن مالك يجوز حذف الاسم

المفهوم معناه نثرا ونظما سواء كان ضمير شأن أو غيره ووقع ذلك في الشعر كثيرا وقيل لكن المحذوف الأخير ...
شعر وفيه عبارة المصنف في المحذوف ولكن ضمير الشأن ذهب بعضهم إليه فليس مختصا
بأن يكون ... جوابا كما تقدم والثاني أن تكون **حرف جواب كنعم** فيقع تصديقا للخبر
وإعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقول إنّه جواب من قال قام زيد ومن قال أتضرب عمرا
ومن قال أكرم خالدا وإنه ذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح وأنكر أبو عبيدة وقوعها في الكلام
كذلك وقال إنه ليس ... قال قوله إن ... نعم إنهم يريدون ... ودليل لأنه في ... موضع
كذلك قال ابن مالك والشواهد العربية قاطعة بثبوتها كقوله قالوا أخيف فقلت إن وخيفتي
ما إن تزال منوطة برجائي ، وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها
أي نعم ولعن الله راكبها **وجعل المبرد والأخفش من ذلك قوله تعالى إن هذان لساحران**
في قراءة من قرأ بتشديد النون وإثبات الألف في هذان وهم من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصا
وتبع المبرد والأخفش على ذلك جماعة **ورد بأمرين** أحدهما أن مجيء إنّ بمعنى نعم شاذ حتى قيل إنه لم يثبت
الثاني **امتناع اللام** أي دخولها **في خبر المبتدأ** وقد وقعت هنا لأن قوله هذان مبتدأ
ولساحران خبره وإنما امتنعت لام الابتداء في الخبر لأن لها الصدر ودخولها في الخبر المفرد ينافي ذلك
لزحلقتها عن الصدر وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء أو بأنها داخلة على مبتدأ
محذوف أي لهما ساحران أو بأنها دخلت بعد إنّ هذه لشبهها بإنّ المؤكدة لفظا كما قال أم الحليس لعجوز شهربه
... ترضى من اللحم بعظم الرقبة وأن بعد المصدر لشبهها في اللفظ بالتي فيه قال ابن هشام ويضعف
الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع

بين الف [illegible] من الموزون قبل المذكور [illegible] ثم انه يصح ان تخرج [illegible]
لقول موسى عليه السلام [illegible] فيسحتكم بعذاب [illegible] على الغلبة [illegible]
ابراهيم منهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن ابي علي الفارسي قال الدماميني [illegible] الشمني [illegible]
[illegible] هذا الحمل على باب [illegible] بعضهم [illegible] كما حكاه [illegible]
[illegible] قول صاحب الكشاف [illegible] الشرح [illegible]
القول [illegible] وان كان [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الناس [illegible] بل في [illegible] باب [illegible]
عليه [illegible] السادس اذ ترد ظرفا للزمن الماضي وقد يقع للمستقبل
عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك انه تخرج عن المضي الى الاستقبال [illegible]
نحو يومئذ تحدث اخبارها والجمهور يجعلون الآية ونحوها من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل
الواجب الوقوع منزلة ما وقع قال ابن هشام ويحتج لغيرهم بقوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان
يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قال [illegible] نظر
[illegible] حرف التنفيس
ليس [illegible] على انه حرف [illegible] والتعليل [illegible]
[illegible]
وقد تخرج عن الظرفية فتقع مفعولا به [illegible] يضاف اليها اسم زمان [illegible]
[illegible]

او ذلك

او ذلك مع انه [illegible] وصالح للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول اكرمتني فاثبت عليك
حينئذ ويومئذ واليوم والآن صالح للاستغناء عنه اذ يجوز ان تقول فاثبت عليك اذ اكرمتني
والمعنى [illegible] الاضافة [illegible] مثل هذا التركيب قال ابن مالك من اضافة المؤكد الى التأكيد والظاهر
انها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة فاذا
جاء [illegible] ذكرت حينئذ فالمعنى حين اذ جاء [illegible] الى الجملة والاول [illegible]
فهو اعم منه فلا يكون مؤكدا له [illegible] والمراد به كما بين الاعم والاخص [illegible] فيه
[illegible] تنبيه الجمهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا او مضافا
اليها كما هو مقتضى [illegible] وذهب جماعة الى انها قد تكون مفعولا به بغير الذكر
بعد فعل الامر [illegible] القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم [illegible] ان اذ حيث لا
يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر قالوا وتقع بدلا من المفعول به نحو واذكر
في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول
محذوف نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا والثاني على انه ظرف لمضاف الى مفعول محذوف
اي واذكر قصة مريم ويؤيده هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع
للزمخشري في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون
التقدير منه اذ بعث ويجوز ان تكون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير قائما
اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه قال ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان اذ [illegible]
[illegible] وترد اذ للمفاجاة نص عليه سيبويه وهي الواقعة بعد بينما وبينا كقوله

استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وكقوله واذ انت كالعفو
بينا الطمي ... ويجوز اذ من بعد الا على حرف والاكثر فهو وقوع اذ بعد بينا دون بينما وحله كثير
من الادراج في درة الغواص للحريري كذلك قال ابن مالك ترك اذ بعد بينا وبينما اقيس فذكرها ولكن لا
غريبة وقال الاصمعي وقوع اذ واذا في جواب بينا وبينما عربية قال الرضي وكان الاصمعي يستفصح الا تركهما
في جوابها لكثرة مجئ جوابها بدونهما والكثرة لا تدل على ان الكثير غير فصيح مع ان الاكثر افصح الا ترى
الى قول امير المؤمنين عليه السلام في خطبة الشقشقية فبينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها
لآخر بعد وفاته انتهى بتلخيص اصل بينا بين فاشبعت ثم والمعنى ان يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول ان
حتى زيد بينا اي فراقا ... بينكما اي كان ذلك وقلت بين خويك ...
فصار زمان فراق ... وذلك قد ... وقيم المضاف اليه مقامه فصار كانه
يستعمل في الزمان والمكان وهو اذ ذاك لازم للاضافة الى المفرد فلما قصد اضافته الى الجملة
والاضافة اليها كالاضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته زادوا عليه
ما الكافة لانها التركيب المقتضي عن الاضافة واستبعدوا الفتحة فولدت الف لتكون الالف دليل
عدم اقتضائه للاضافة اليها كاف قد وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا
وتعين حينئذ ان لا يكون الا زمانا لما تقرر من انه لا تضاف الى الجمل من المكان الا حيث
وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه
وبين عليه اضافة ... الى الجمل من الامكنة وغيرها فاذا قلت بينا زيد قائم اقبل عمرو فالتقدير
بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد اقبل عمرو وهكذا قرره الرضي وهو مذهب الفارسي

وابن

وابن جني وذهب اليه ابن الباذش والجمهور على ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها فيصادون حذف
مضاف وانها في موضع جر وتقتضيه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف وذهب قوم
الى ان ما والالف كافتان والجملة بعدها لا موضع لها من الاعراب والاول هو التحقيق وليست
بينا محذوفة من بينما ولا الف بها للاشباع خلافا لزاعمي ذلك وهل هي بعد اذ حينئذ ... ظرف
اذ وردت للمفاجاة بعد بينا وبينما ظرف مكان او زمان او حرف ... للمفاجاة او
هو كالزائد فيه خلاف فاذا قلت بينا او بينما انا قائم اذ اقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون
الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا او بينما كما يكون ذلك اذا كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى
القول بانها حرف مفاجاة او ظرف لا يمكن ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن اذا قلت بانها حرف مفاجاة
فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال
ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور
وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين ...
مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمبتدأ محذوف والتقدير في المثال
بين اوقات قيامي اقبال عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه باقبل عمرو وقيل مبتدأ واذ خبره والمعنى بين
انا قائم حين اقبل عمرو تنبيه ترد اذ للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في
العذاب مشتركون اي لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل
هي حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل

فهو اذا ... وارد في الوقت فتقرر ظرفا ... ان الاساءة سبب الغضب قولان والجمهور على الثاني

السابعة اذا ترد ظرفا للزمن المستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا فتضاف الى شرطها ويجيء

الخبر بعدها اذا وتنتصب بجوابها عند الاكثرين وقيل بشرطها وعليه جماعة من المحققين ... على ما اراده

الشرط ... بان المضاف ... المضاف ... بما عمل ... فكلا ... الجميع اذا

جزئ كقوله واذا تصل ... قال ابو حيان ... ان يكون ... وتحقيق ذلك

عند ... من الظروف المتضمنة ... ابن الحاجب ان ... اذا ...

ذكر الفصل بعده وان لم ... فلا يعمل ... زمانا طلعت فيه الشمس ...

انه ... التخصيص في المثال ... ذكر الفضل بعده ولو كان ... ذكر الفصل

بعده ... كما في ... شرط ... ذلك ... من الفقهاء انتهى واما قول

الاكثرين ... ان الشرط ... عن ... الا ... قولهم ...

واعمه ... الشرط ... الجواب ... دخول ... الشرط ...

الجواب لان المعمول ... دخول ... الشرط ... الجواب ... ان الاصل

ذلك ولكنها ... معنى الشرط ... الاول ... انه ... نحو اذا جئتني اليوم

اكرمتك غدا ... العامل ... ان يعمل ... الواحد ...

لا يقع ... اذا ... اكرام ... اليوم ... قال ... الجواب ان

اذا هذه ... فالعامل ... او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان ... اكرامك غدا ...

ان جئتني اليوم ... جئتني اليوم ... المجيء اليك ... ان الجواب ...

باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالظرف الناسخ نحو اذا جئتني فاني اكرمك

وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله وجيء بأنهم انما يقولون ان العامل فيها جوابها اذا كان ... ولم

يكن ثم مانع كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها ح مقدر يدل عليه الجواب وقال الرضي الاولى

ان نفصل في ذلك ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من ... ذكره وان لم يتضمن نحو

اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيها هو الفعل الذي في

محل الجزاء وان لم يكن جزاء ... الاول ... محل الشرط اذ هو ... مخصص للظرف

وتختص اذا بالجملة الفعلية على الاصح سواء كان صدرها مضارعا نحو واذا تتلى

عليهم اياتنا ام ماضيا نحو ... ان ... القراءة اذا ... معنى الشرط ...

بعدها الا الماضي وقال ابن ... المضارع ... قوله ...

... اذا ... واذا ترد الى ... ولا تدخل على الجملة الاسمية ... نحو

اذا السماء انشقت ... الاخفش والكوفيين ... دخول اذا على الجملة

الاسمية فقالوا مثل ... قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فالسماء

فاعل الفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان احد فاعل

الفعل محذوف يفسره المذكور والاصل وان استجارك احد ... ان السماء مبتدأ والفعل بعده

خبره ... القياس ... الشرط ... الفعل ... ان يكون ...

وليس ... كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في الاية فاعل

ان ... فاعل الفعل محذوف بل ... ان الشرطية لا تختص عندهم ...

غير واحد فلا فرق عندهم بين إذا وإن في عدم الاختصاص بالجملة الفعلية وإذ قد تقرر فاعلم أن قول الشاعر

إذا باهلي تحته حنظلية ، له ولد منها فذاك المذرع ، فيه إضمار كان وباهلي مرفوع بها والجملة

بعده خبرها والتقدير إذا كان باهلي تحته حنظلية ، وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي

فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله أن الظرف

يدل على المفسر فكأنه لم يحذف **تنبيهان الأول** الجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية

كما هو مقتضى قصد المص وزعم قوم أنها تخرج عنها فقال الأخفش تبعا لابن مالك إنها وقعت

مجرورة بحتى في قوله تعالى حتى إذا جاءوها ، وقال ابن جني في إذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب

خافضة رافعة إن إذا الأولى مبتدأ وإذا الثانية خبر والمنصوبين حالان والمعنى وقت وقوع

الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض وتبعه ابن مالك على ذلك وقال

ابن مالك إنها وقعت مفعولا به في قوله عليه السلام لعائشة إني لأعلم إذا كنت علي راضية وإذا

كنت علي غضبى ، والجمهور على أنه حرف في ذلك لأنه حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها

وأما إذا وقعت الواقعة فإذا الثانية بدل من الأولى والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم

المعنى أي انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف أي شأنك معي (هو مفعول أعلم)

ونحوه **الثاني** قد تخرج إذا عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن تجيء للحال وذلك

بعد القسم نحو والليل إذا يغشى لأن الليل مقارن للغشيان والثاني أن تجيء للماضي كما جاءت

إذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد نزلت بعد الإتيان

وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها نزلت بعد الرؤية والانفضاض في قوله تعالى وتركوك قائما

بزيد

يزيد الكأس طيبا ، سقيت إذا تغورت النجوم ، ويجوز أن يكون سقيت بمعنى أسقي وهو دليل جواب

إذا أي إذا غربت النجوم أسقيه **الثالث** تختص إذا بالمتيقن وجوده نحو آتيك إذا احمر البسر أو يرجح

نحو آتيك إذا دعوتني بخلاف إن فإنها تكون للمشكوك والمستحيل كقوله تعالى قل إن كان

للرحمن ولد ولا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن الكون لتبهم الزمان نحو أفإن مت

فهم الخالدون ولكون إذا في المتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلا يجزم بها إلا في الضرورة

وقد تخرج عن معنى الشرط نحو وإذا ما غضبوا هم يغفرون والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون فإذا فيهما

ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء وقول بعضهم إنه على إضمار

الفاء مردود بأنها لا تحذف إلا ضرورة أو ندرة في الكلام وقول الآخر إن الضمير توكيد لا مبتدأ وإن ما بعده الجواب

تعسف وقول آخر إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو والليل

إذا يغشى والنجم إذا هوى إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك أجيئك إذا جئتني فيكون

التقدير إذا يغشى الليل أو إذا هوى النجم أقسمت وهذا ممتنع لأن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق

لأن الإنشاء ثابت والثابت لا يقبل التعليق **الرابع** قد تستعمل إذا مع ظهورها للاستمرار الزمان

في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه وإذا قيل لهم لا تفسدوا

في الأرض قالوا وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون

ونحو ذلك كثير وترد إذا **للمفاجأة** تختص بالجملة الاسمية على الأصح كما عرفت فيعطف

بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل ولا تحتاج لجواب لعدم تضمنها الشرط ولا تقع في صدر الكلام

لأن الغرض منها الإنباء عن الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة

فلا بد في تحصيل هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فإذا الأسد بالباب
ومنه فإذا هي حية تسعى إذا لهم مكر في آياتنا والخلاف فيها كالخلاف فيها سيأتي ذكرها حرفا أو ظرفا وهل
ظرف زمان أو مكان فذهب الأخفش والكوفيون إلى أنها حرف واختاره ابن مالك قال
ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فإذا إن زيدا بالباب بكسر إن لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
وتقريره أن الظرف لو كان ظرفا لكان معمولا لما بعدها وإن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما في حيزه فلا يكون إذا معمولا
فلا يكون ظرفا لأن الظرف يستلزم المعمولية وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وليس بظرف فتعين كونه
حرفا فلا يتعين أن يكون حرفا وذهب الزجاج والرياشي إلى أنها ظرف زمان وذهب المبرد
ظاهر كلام سيبويه واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين إلى أنها
ظرف مكان وزعم الزمخشري أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة وقال التقدير
في قوله تعالى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون فاجأتم الخروج في ذلك الوقت
قال ابن هشام ولا يعرف هذا لغيره وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد جالس
أو المقدر في نحو خرجت فإذا الأسد أي حاضر قال ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحا به وذهب المبرد
والفارسي وأبو الفتح إلى أنها ظرف مكان وعزي إلى سيبويه وتظهر فائدة الخلاف في نحو
خرجت فإذا الأسد فعلى الأول لا يصح كونها خبرا لأن الحرف لا يخبر به وكذا على الثاني لأن
الزمان لا يخبر به عن الجثة إلا أن يقدر مضاف أي فإذا حضور الأسد ويصح على الثالث أي فبالحضرة
الأسد فإن قلت فإذا القتال صحت خبريتها عند غير الأخفش والكوفيين وتقول خرجت
فإذا زيد جالس أو جالسا فالرفع على الخبرية وإذا نصب به والنصب على الحالية والخبر إذا إن

فإن

المناظرة الزنبورية بين سيبويه والكسائي

فإن قلت إنها مكان وإلا فهو حال فإن قلت بالجلوس أو القيام ثم امتنع النصب لامتناع كونه الحال من غير
وهذا هو الوجه الذي ذكره سيبويه مع الكسائي في المسألة المجلس الذي جمعهما بين يدي يحيى البرمكي وهي
المشهورة بالزنبورية وهي قولهم كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها
وكان من خبر ذلك أن سيبويه لما قدم على البرامكة فعقد له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين
الكسائي فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف الأحمر فسأله خلف وكان من القوم كبيرا
وأول من تقدم إليه خلف فسأله عن مسألة فأجاب فيها فقال له أخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يقول
له في كل جواب أخطأت وهو دون ذلك فقال سيبويه هذا سوء الأدب ثم أقبل عليه الفراء
فلم يرد سيبويه على أن قال للخلف هذا سوء الأدب فأقبل إليه الفراء فقال إن في هذا الرجل حدة
فيما يقول وليستعمل الأدب فيما بينه وبينه فقال إن في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن
ما تقول في كذا وسأله مسألة أخرى فأجاب فقال له أعد النظر وهي كلمة تدل على خطئه فأدرك سيبويه
أن مقصودهما أن يرديا فيرد عليه فلم يكلمهما من مناظرته فإن كانت الغلبة لهما قيل غلبه
تلامذته وإلا فإن غلبهما غلب شيخهما فقال سيبويه لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما
حتى الكسائي فحضر الكسائي فقال تسألني أو أسألك فقال له سيبويه بل أنت فسأله عن قول
الزنبور فقال سيبويه فإذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فإذا عبد الله
القائم والقائم فقال في كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك
وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب
ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر أنصفت

فاحضروا فما نفعوا الكسائي فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال الصحيح انه اعز الله الوزير وقد الك
من بلده مؤملا فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس الى ان مات
قد الترات فيها دق ان العرب ارشوا على ذلك وانهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد دق انهم قالوا
القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم
لا تطوع به وهذه حكاية عجيبة وموضوعة غريبة ولابي الحسن حازم بن محمد بن حازم الانصاري
قصيدة نظمها في دولة ادبا المغرب مدح بها الامير ابا زكريا يحيى بن عبد الواحد وضمنها مسائل من
علم النحو والعربية وفيها جميع ابوابه والوجه منها ما ذكرها باين وعشرين بيتا ولنقدا ابدا فيها نكتة
هذه الواقعة واول القصيدة ⁘ الحمد لله معلي قدر من علما ⁘ وجاعل العقل في
سبل الهدى علما ⁘ ثم الصلوة على الهادي لسنته ⁘ محمد خير مبعوث به اعتصما ⁘
ثم الرضى عن الامير المومنين ابي ⁘ عبد الاله الذي فاق الحيا كرما ⁘ خليفة خلف انوار
غرته ⁘ شمس الضحى ونداه يخلف الديما ⁘ سالت فواضله للمنتفع نعما ⁘ صلت
فواصله بالمعتدي نقما ⁘ ومنها ⁘ مردي العداة بسهم من عزائمه كانه كوكب للقذف
قد رجما ⁘ ادام قول نعم حتى اذا اطردت ⁘ نعماه من غير وعد لم يقل نعما ⁘ ومنها
يا ايها الملك المنصور ملكت من ⁘ اشرف الزمان بما تعطيه ما حرما ⁘ فكم اداني من
منح ارضته لمكرهكم ⁘ لم يذكروا بالقدى عينا ولا هرما ⁘ ان الليالي والايام من عدد
بالسعد ملكت ابحث اعداء ادماء ⁘ بذلت تقضيه من حب تحتدم ⁘ اوردت
شلاه عليك الامما ⁘ وكنت بالمدح عنه غير ذي قلم ⁘ من جود كفك اسموكل من كلما

ولها

ومنها ⁘ اما على اثر حمد صد محتتما ⁘ اثر الصلوة على من شرع الكلما ⁘ وما على ذلك من دمس الوفا
دون قوانينه ⁘ محاذيا لحكم النفا ⁘ فاسمع لنظم بديع قد حدت نظرا ⁘ لمقادوه ملك
المقتسما ⁘ مستوعبا نحو الاعداق ليحتبي ⁘ ان ترى ما اسم النحو قد نسما ⁘ فاسمع الى القول
في طرق الكلام وما ⁘ علم اللسان به قد صد او رسما ⁘ النحو علم باحكام الكلام وما ⁘ في التقابل
بين اللفظ والكلما ⁘ والكلام كمال في حقيقته ⁘ فان ترد حده فاسمعه منتظما ⁘ ان الكلام
هو القول الذي حصلت ⁘ به الافادة لما تم والتاما ⁘ ومنها من باب المتعدي
لاثنين ⁘ فباب اعطى كسا منه ومن منعا ⁘ كما تقول سقاك الله صوب سما ⁘
ونزاد وطل والانثى ولا تلم ⁘ او لاك بردا نعيم العيش والنعما ⁘ ومن المتعدي الى ثلثه
وقال سبا بالهمزة النقل ابن مسعدة ⁘ في باب ظن وفيها خالف القدما ⁘ من باب كان
واخواتها تقول ما زلت منفقا لا ما رجت ⁘ سكب السحايا نوال الجود والكرما
من باب الاستثنا ⁘ والقول في باب الاستثنا منتبع ⁘ وقد تخالف فيه طلق
الزعما ⁘ وقد تلا قوم قبل الاستثنا ⁘ من بعد بدل في الاستثنا ولا سيما من نواصب الفعل
واحدد وكيلا وكيلا ثم كي ولكي ⁘ وليس تمتنع من نصب نادرة ما ⁘ من باب اذا الفجائية
وهو مقصودنا هنا ⁘ والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا ⁘ اذا عنت فجاه
الامر الذي دهما ⁘ وربما نصبوا بالحال بعد اذا ⁘ ولعلها رفعوا من بعدها ربما ⁘ فان
توالي الضمير ان الكسي بها ⁘ وطر الحقيقة من اشكالها عمما ⁘ لذاك اعيت على الافهام
مسئلة ⁘ اهدت الى سيبويه الحتف والغما ⁘ قد كانت العقرب العوجاء احسبها

قد قال شيء من الزهر وقع فيها ۝ ولا الجواب بما أهل إذا سئلوا ۝ أو أهل إذا سئلوا بما
قد نجّيتها ۝ قطعا ابن زياد وابن عروة ۝ ما قال فيها أيا بشر قد طلبا ۝ وما ظهر [illegible]
بالبيت لم يكن ذا امرة حكما ۝ كقيط عروة ذكره منا ۝ بالبيت لم يكن ذا امرة حكما ۝ وقع ابن زياد كل منتجب
من أهلها إذ غدا منه بغيض بها ۝ كجعفر ابن زياد كل منتخب ۝ من أهلها إذ غدا منه بغيض بما
وظل الكرب كظوما وقد كربت ۝ بالنفس النفس حتى أن تبلغ الكظما ۝ فقت
عليه من الحي ما لفظا ۝ حتى قضى ودا ما بينهم ودنا ۝ من كل أجود حكما من سدوم قضى ۝
عمرو بن عثمان وقد قضى سننا ۝ حاده ذا الورى عن ظلمهم ما تغير منتقدا للقول
منتقدا ۝ في النهر ذا فيهم معارفها ۝ ولا المعارف في أهل النهر ذا ما ۝ فأصبح بعده
الأنفاس كائنة ۝ في كل صدر كأن قد كظا أو كظما ۝ وأصبحت بعده الأنفاس باكية ۝ في
كل طرس كدمع سح وانسجما ۝ وليس كل امرئ من حاسد اضم ۝ لولا التي فرع الدنيا
إلى الحمى ۝ والناس في العلم الشيخ حسنه علمت ۝ وأزهر الناس شيئا عام أعظمها ۝
قوله وربما نصبوا بالتي ... وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الخبر وقوله
ربما في البيت بالتخفيف ذكره الرماني وقوله بالتشديد وفي بعض النسخ وربما رفعوا
من بعد ما ربما والمعنى أنهم قد ينصبون ما بعد إذا قليلا ويرفعونه كثيرا فيكون ربما الأولى
للتقليل والثانية للتكثير والثالثة للتوكيد وقع في البيت الثالث من أبيات هذه
المسألة بفتح الياء المعجمة كناية عن الأشكال والخفاء وقع في البيت الرابع بفتح الحاء
وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وأبو بشر سيبويه واسمه عمرو

والفرا

فعل ضمير الاثنين إن جعلته للفاعل والإطلاق إن جعلته للمفعول وعمرو وعلى الأول فإن سيبويه
والكسائي وفي الأخوان عمرو بن العاص وابن الزبير [illegible] على عليه السلام وحكم الأول الاسم والثاني فعل
أو بالعكس وقع للإعطاء وزيد والأول والد الفراء والثاني زياد ابن أبيه وابنه الملعون عبيد الله [illegible]
لعنه الله المرسل في قتل الحسين عليه السلام وهو كقضب وزنا ومعنى والوصف منه [illegible]
تنبيهان الأول ما أجاب به سيبويه سؤال الكسائي وهو فإذا هو هي هو الحق وهو وجه الكلام
مثل فإذا هي بيضاء فإذا هي حية وأما فإذا هو إياها إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء
كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه لا ينقضون لمثل ذلك وإن تكلم به بعض العرب وحكي
أن الكسائي قال إنه لا يجوز إلا إياها وكذلك حكاه الأزهري في الفصل والصواب ما حكيناه أولا من
إجازة الوجهين فإن الكسائي لو أنكر الرفع لكان لسيبويه سبيل إلى تخطئته في إنكار ما ورد في القرآن
من الرفع وهو شائع فيه ولم ينقل ذلك بل نقل عن الكسائي أنه أجاز الرفع والنصب معا وقد ذكر
في توجيه النصب أمور أحدها أن إذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز أن ينصب المفعول
وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قاله أبو بكر بن الخياط وهو خطأ لأن المعاني لا تنصب
المفاعيل الصحيحة وإنما تعمل في الظروف والأحوال لأنها تتبع بما ذكر إذ عمل إلا على المفعول آخر
الثاني أن الأصل فإذا هو موجود إياها فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه ومثل في الكتاب فزيد لتقرير
السيد الشريف لتقرير كأنا السيد الشريف أو موجود السيد الشريف فنصب السيد الشريف بما
كان ذكره فإذا صح النصب فيها بما ها هنا في النحو قاله محمد بن ترى والا كفر عليك بطلانه
ولعدم المقتضي عليه الثالث أن ضمير النصب استعير مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك في الأول

واستشهد بقراءة الحسن البصري [illegible] ... [illegible] ولكنه لا يتأتى فيما يجوز

من قولهم فإذا عبد الله القائم بالنصب فيتعين أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع [illegible] الحسن [illegible]

مما [illegible] تعريف الحال وزعم أن إذا [illegible] وأنها [illegible]

الظرف [illegible] الحال [illegible] [illegible]

[illegible] والكوفيون [illegible]

[illegible] الضمير [illegible] [illegible]

[illegible] ثم حذف [illegible]

[illegible] مالك أيضا [illegible] النصب [illegible]

[illegible] ثم حذف الفعل [illegible]

[illegible] ثم حذف [illegible]

[illegible] ذلك [illegible]

[illegible] النصب [illegible]

[illegible] الحال [illegible] النكرة [illegible]

[illegible]

[illegible] ثم حذف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مررت [illegible] ومن [illegible]

[illegible] إذا كان [illegible] فيقول مررت برجل [illegible]

[illegible] النصب على الحال **الثاني** [illegible]

[illegible] ولا وقعت في جواب الشرط

[illegible]

[illegible]

الثامن أم [illegible] على وجهين أحدهما أن تكون **للعطف** [illegible] قسمين **متصلة**

ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبطة ما بعدها بما قبلها بحيث لا يستغنى بأحدهما عن الآخر

لأنهما مفردان تحقيقا أو تقديرا ونسبة الحكم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاستفهام [illegible]

[illegible]

[illegible] الاستفهام [illegible] التسوية [illegible]

[illegible] التسوية [illegible]

والاستفهام [illegible] بعد همزة الاستفهام **وتقع بعد همزة التسوية** [illegible]

[illegible] **والاستفهام** [illegible]

والواو ... بعد [illegible] ... بين [illegible] بعد همزة التسوية

والواقعة بعد همزة الاستفهام [illegible] الاول [illegible] الواقعة بعد همزة التسوية تسمى [illegible]

المغني [illegible] الاستفهام ان الكلام معها [illegible] المتكلم [illegible]

ان الاستفهام [illegible] الحكم [illegible]

عندك ام عمرو [illegible] الجواب زيد او عمرو [illegible]

وجود الاستفهام [illegible] والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا [illegible]

تكون [illegible] المفردين [illegible]

بعد [illegible]

[illegible] بين المفردين [illegible] بين جملتين [illegible] المفردين [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاصل [illegible] الهمزة [illegible]

الصحيح [illegible]

قيل [illegible] تنبيهات الاول [illegible] ابن الحاجب [illegible]

[illegible] المطلوب [illegible]

تقول [illegible] زيد ام عمرو [illegible] القول [illegible]

اذا استفهمت عن تعيين [illegible] ثم [illegible] زيد ام عمرو [illegible] سيبويه

[illegible] هذا باب ام ان كان الكلام [illegible] وذلك قولك أزيد عندك ام عمرو

وأ زيدا لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك

لا تسأل عن اللقاء وانما تسأل عن احد الاسمين [illegible] فبدأت بالاسم لانك تقصد

قصد ان يبين لك اي الاسمين [illegible] وجعلت الاسم الآخر عديلا للاول [illegible]

ولو قلت ألقيت زيدا ام عمرا لكان جائزا حسنا [illegible]

[illegible] ابن عصفور في المقرب [illegible] فقال [illegible] الاحسن ان يتوسط

[illegible]

[illegible] المتصل مفرد [illegible]

والمفردان بعد [illegible] أزيد عندك ام عمرو [illegible]

[illegible]

عندك [illegible] والقيت زيدا ام عمرا جواز احسن [illegible] كما قال سيبويه لكن [illegible]

الثاني قال الرضي يجوز ان [illegible] بعد سواء [illegible] عن الهمزة [illegible]

او [illegible] ذلك الفارسي قال لانه يكون المعنى سواء [illegible]

لاحد الشيئين [illegible] والتسوية تقتضي شيئين [illegible]

التسوية [illegible] ومن ذلك ابن هشام في المغني فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية [illegible]

[illegible] الفقهاء [illegible] سواء كان كذا او كذا والصواب الاتيان بأم [illegible]

وفي المعنى تقول سواء علي أقمت أو قعدت ويرى سيبويه وهذا التأويل الذي ذكره ان مجيء ام ظرفية
الا عقوبة او لم تنذرهم وعن الشذوذ وبكاف انتهى قال الرضي ردا على الشاعر ويرد عليه ان معنى
احد الشيئين او الاشياء يتكلم معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت
التجرد عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانا لازم ذلك مطلقا وغالبا انه جعل سواء خبرا
مقدما وما بعده مبتدأ والوجه ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين
الامرين بقوله اقمت ام قعدت والمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة دالة
على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي انتهى وقوله ان معنى ام احد
الشيئين او الاشياء ليس كذلك اذ ليس معنى العطف احد الشيئين او الاشياء بل المراد به
من حيث هو احدهما او احدها وليس معنى ما بعد احد الشيئين او الاشياء وقد قال البديع قال
سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من ام اسميتين كانتا او فعليتين تقول سواء
علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام
عطف الثاني باو تقول سواء علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فتقديره
ان قمت او قعدت فهما علي سواء فهذا سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة
على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك يتبين ضعف قول الفقهاء وكان ابن هشام
توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء اولا جملتها وليس كذلك انتهى ولا خلاف في جواز العطف
باو بعد همزة الاستفهام قياسا ويكون الجواب عن الاستفهام بنعم او بلا فاذا قلت ازيدا
قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا وان اجبت بالتعيين صح لانه جواب

وزيادة وفي الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فعطف الاول باو والثاني بام وكان جوابه بأن تقول
احدهما وعند الكلبي يراد ابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم
يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه
قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية **الثالث** قد تحذف ام المعطوف عليها
كقوله ¦ دعاني اليها القلب اني لامره ¦ سميع فما ادري ارشد طلابها ¦ اراد ام غي فاجاب ابن هشام
ولك ان تقول هو على هذا التقدير معادل مع البيت لصحة قولك فحمل طلابها رشد ام غي
فهل هو ادل وقد تحذف المعطوف عليه بام كقوله تعالى ام من هو قانت آناء الليل التقدير الا
خبر امن هو قانت آناء الليل واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون
ام انا الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم ابتدأ انا خير وهذا باطل لانه لم يسمع حذف معطوف بدون
عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون فوضع موضعها الجملة
داخرف الجواب كحذف الجمل بعد لا كثيرا وتقوم همزة اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة وبوجه
يمتنع فيهما **والمنقطعة** وهي التي لا يرتبط ما بعدها بما قبلها بل كل منهما مستقل بالفائدة فلانها لا تكون
الا بين المفردين ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى منفصلة وهي ثلاثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض
نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بالهمزة لغير الطلب نحو الهم ارجل
يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده
ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة
الاضراب **كبل** نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل ولا يفارقها

المعنى عند الجمهور والاكثر اقتضاؤها مع ذلك استفهاما طلبيا كقولهم انها لابل ام شاة التقدير
بل اهي شاة وفي صحاح اللغة رايت اشباحا فاثبتها فقلت انها لابل على سبيل الجزم ثم حصل
شك في ذلك فقلت ام شاة بقصد الاضراب واستئناف سؤال عن الشاة واما استفهاما
انكاريا كقوله ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال
وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد تقتضيه اي فيكون للاضراب وحده
كما قرر ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا تتضمن الهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم
في ذلك قال والذي يظهر قولهم اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين
دعوى التوكيد في نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند
لكم ورفع الدماميني هذا واجاب عن الثاني ايضا اخذا من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف
بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة ولا منقطعة ورده بعض الائمة فقال في ذلك
في ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين انتهى تنبيهات الاول قضية
كلام المصنف ان بل المنقطعة عاطفة ايضا وهو قول ابن جني وجزم ابن هشام في المغني والجمهور على انها
حرف ابتداء وقد قررناه في الثاني قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله
تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز
في ام ان تكون معادلة بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة
الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زائدة وخرج عليه قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير التقدير افلا
تبصرون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية يا ليت شعري

ولا امنى

ولا امنى من الموت هل من باق ام هل على العيش بعد الشيب من ندم الثاني ان تكون حرف
تعريف كقال وهي لغة حمير بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها
راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا بن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد الشمس وسبا لقب له
وليس يجمع قبائل اليمن لانه والظاهر ان المراد هنا الحي على سبيل التغليب ونقلت هذه اللغة عن
طي ايضا وهو ابو قبيلة اخرى من اليمن وهو طي بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير ووقع للمغني
الاولا بانه عزو هذه اللغة لتميم وهو سهو محض في صدده قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم
في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف لعين الحرف وهو مخل اهل اليمن في ابدالهم
اياها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم انتهى وانشدوا على هذه اللغة ذاك خليلي وذو يواصلني
يرمي وراءي بامسهم وامسلمة وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر
بن تولب وقال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب
بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لي بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول
خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث
دخلت على النوعين انتهى قلت والحق في المسئلة بعد هذا القيد ان منهم من يعرف بام الاسماء التي
لا تدغم فيها لام التعريف ومنهم من يعربها بكلمة بدل اللام مطلقا في جميع الاسماء فيقول امرجل كما يقول
امغلام تنبيهات الاول قال الاخفش ولابن يعيش الرواية في البيت بالسهم بتشديد السين
وادغام اللام فيها والسلمة بالميم المكسورة بعد الواو ونقل عنهما في الفتح القريب الثاني
قال الازهري ابو زيد ان لا تثبت الالف في ذلك الا انهم حذفت كالالف واللام ونقله عن

في الفتح الفاء وفي الكسر لغة ... الثالث ذكر ابن الحاجب أن فيها ان هذه اللغة ضعيفة
ويعقبه بعض لانه قال قد تكلم بها سيبويه الفصحاء فالحكم عليها بالضعف لا يوافق عليه التاسع
أمّا بالفتح والتشديد بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها الأولى ياء استثقالا للتضعيف
كقول عمر بن أبي ربيعة: رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي فيخصر
وهي حرف تفصيل غالبا لاسم ... يلزم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل ...
استقرا موارد ... عطف مثلها عليها قال تعالى فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين
كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقد يترك تكرارها
استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم الآخر فالأول
نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا
به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل في المغني وأما الذين كفروا ... والثاني نحو هو
الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ... في المغني وأما غيرهم
فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل
من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم ... والإتيان بها ... والراسخون
في العلم فيقولون ... فيهما أي ... معنى الشرط للزوم الفاء بعدها ... جائز
أن يكون الفاء للعطف لدخولها على الخبر ولا للعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة إذ لا يصح الاستغناء
عنها فتعين أنها فاء الجزاء قال أبو حيان هذه الفاء ... في اللفظ ... عن قياسها

الفاء

لأنها لم تكن رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتفصيل يكون ... في معنى الشرط ليس تأكيد
ولأن معنى أما ... مهما يكن من شيء والجواب مهما يكن من شيء لا يجزم فيه الفاء ... إلا
لأداة الشرط والفاء ... بعدها سواء كان ... لم يكن ... فرق
مهما يكن من شيء لما ... وتمتنع ذلك ... ذكر الفاء ... إن لزوم الفاء ليس ...
انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله: فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
ويكثر حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم
أكفرتم الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف
ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور قال ابن هشام وزعم بعض المتأخرين أن
جواب أما لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والأصل فيقال
لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما اعتراض وكذا قال في
وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي ... الآية ... فيقال ... الآية ... قال ... لم تكن
ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة. تنبيه لم يذكر المصنف معنى التوكيد لأما وقل من ذكره
وقد أحكم شرحه من المتأخرين ... الزمخشري فإنه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل
توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب
وأنه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد
ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى أما كونه في معنى
الشرط فظاهر وأما وجه التوكيد فإنه ... التعليق بوجود شيء ما لأن معنى مهما يكن من شيء إن يقع ...

او ذاك اي لا يكون ما دامت الدنيا باقية خاليا من وقوع شيء فيها فكذلك المعنى ان ذهاب زيد حينئذ
وعلى كل حال قال الرضي وليس مراد سيبويه من تفسيره اما بمهما انها بمعناها وكيف واما حرف ومهما
اسم بل قصده الى المعنى البحت والمعنى ان واصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم اي ان
يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد فهذا ... والتزموا حذف فعل اما الذي هو الشرط لجريها على طريقة واحدة
وهو يكن او نحوه كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا اشعارا وتنبيها على ان المقصود
باما حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل **وعوض بينهما** اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن
فعلها المحذوف لازما **جزء مما في حيزها** اي حيز اما كراهة دخول حرف الشرط على الفاء ...
وشبه بقوله جزء فانه لا يعوض من اكثر من واحد لانه لا تقع الاسكرة الا واحد وغير اي غير الجزء
المذكور **اقوال** ثم ساعده اي جزء ومعنى جزء انها الواقع بعد الفاء وهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق
واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان ما بعدها ما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فانا
ضارب ولم يكن نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك لان الفاء مانعة لعمل ما بعدها لا يمنع تقديمه
وهذا القول نسبه بعضهم لسيبويه وليس بجيد وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره
ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه
ابن ولاد عنه قال الزجاج رجع عنه ... قلت هذا القول لا تشوه عبارة
المصنف لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على هذا القول جزء مما في حيز الجزاء الاول مما في حيز اما
نعت قلت ما في حيز الجزاء جزء مما في حيز اما الثاني انه معمول الفعل المحذوف مطلقا اي سواء كان
ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لا فاذا قلت اما زيدا فمنطلق فالتقدير مهما ذكرت زيدا فهو منطلق

واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما ذكرت يوم الجمعة فزيد منطلق وعلى هذا لو كان كذلك
لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر لكن لا يقال الا بالرفع ... بتقدير تحصيل او نذكر بان المفعول
والمجرور الفاء واما ما سمع من قول بعضهم اما العبد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب
في الموضعين فقال سيبويه هي لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف
في الحرف الا اذا كان غير صفة لكونه في موضع الكلام في اما القصد واما اذا اردت بالعبد عبيدا
معينه فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة واما ابوك فلا ابا لك وما وقع ...
في المغني من قوله ... وذلك دليل ... لا يلزم ان تقدر مهما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل
اذ التقدير هنا مهما ذكرت فليس ... لان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة نقل سيبويه
فكيف يبني عليه جواز التركيب العربية ... ان محلها التخريج على خلاف ما ادعاه واستشكل
الرضي مذهب سيبويه في نصبها كما ... فقال بل هو معمول لما بعد الفاء وان منعه ذو ...
لعلمهم وذلك كما روي الكسائي اما قريبا فانا ... في الفصل القول الثالث ان
لم يكن ما بعد الفاء مما يمنع التقديم فهو جزء مما في حيز اما نحو اما يوم الجمعة فانا ... فان كان نحو
اما اليوم فاني جالس فهو معمول الفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهذا قول
سيبويه والمازني والجمهور ورد ... بان الفاء للجزاء ومن مانعه من عمل ما بعدها فيما قبلها قال ...
من هذا القبيل فلا معنى للتفصيل ... فان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها
لكنهم اجازوه مع الفاء هنا دون غيرها من المواقع لما قال سيبويه ان ما قبل الفاء قد حذف ما
والفاء عمل فيما قبل ... الا ترى انك لو حذفت ما والفاء من قولك ... واما اليتيم فلا تقهر

وقت التيمم لا تقول لكان جائزا بالاتفاق نحو اما زيد فاني ضارب اذ لو حذفت اما والفا
وقلت زيدا اني ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقدم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما زيدا فانا [illegible]
عشرون ان المميز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلاثة هو الاول لوجهين
ان الواقع بعد اما والفا جزء من الجملة الواقعة بعد الفا وقدم عليها لغرض المعنوي وذلك لان [illegible]
تفصيل الانواع وما ذكر بعد اما احد انواع المتعدد وذكره باعتبار ما يتعلق من الجملة الواقعة بعد الفا
والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد بعينه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان
الغرض الحكم عليه بما بعد الفا لكنهم خالفوا الابتداء اعلاما من اول الامر ان تفصيله باعتبار المعنى
الذي وقع فيها الجملة الواقعة بعد الفا من كونه مفعولا به او ظرفا او مصدرا وغير ذلك الا ترى انك
تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه وقولك يوم الجمعة ضربت فيه [illegible] يوم الجمعة وان كان في
الموضعين مفردا خبره الا انه ذكر على وجه البدل على انه حكم عليه ولذلك كان الحكم بوقوع الضرب فيه
علم ان الضرب واقع فيه دون الثاني فذكر البدل على انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر فلما
كان كذلك قصدوا ان يكون الواقع بعد اما من اول الامر على حسب ما هو عليه حتى لزم ان يكون [illegible]
والدليل الذي كان له يبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقا او شرطا ان [illegible]
[illegible] وتبين وجهه ما قيل ان [illegible] التقديم لما يمتنع تقديمه [illegible]
بعد اما هو المقصود بالتفصيل والتخصيص [illegible] الجملة الواقعة بعد الفا [illegible]
بعد اما جملة شرطية بعدها جواب [illegible] بالفاء كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح
وريحان واختلف في هذا الجواب لاي الاداتين هو قال ابو حيان والصحيح ان الجواب لاما واداة

الشرط

الشرط جوابه محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعدها ماضيا ولا يجزم
[illegible] الا انه حذف الجواب [illegible] فاما ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي
تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل على انه ليس جوابا ان عدم جواز اما ان
[illegible] بالجزم ووجوب [illegible] فذلك [illegible] الجزم [illegible]
فذلك انتهى وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما ولان معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء
فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها اختصارا فان كان
من المقربين فروح ثم حذفت ان والفعل الذي بعدها الى الفا اختصارا ان كان من المقربين
فالتقت الفاءان فاغنت احداهما عن الاخرى فصار فروح قال ابو حيان وهذه كلها
تقادير عجيبة ومع ذلك [illegible] ابطل ابو [illegible] ظاهر كلام الاخفش بانه لم يعهد الفا
يكون جوابا للشيئين [illegible] كلامه [illegible]
كانه جواب شرطين قال واضطرب قول [illegible] فمن قال لا يفصل بين اما والفا الا بمفرد
فالجواب المذكور لان وجواب اما محذوف وهذا الاصح لانه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب
للاول منهما ومرة نقول [illegible] سيبويه قال الجملة المستقل [illegible] بمنزلة المفرد قال وهذا
هو الصحيح فان في المسألة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي
في احد قوليه [illegible] الفا حرف اما التفصيل فان جرد عنه فيكون للاستيناف وهذا
غير الغالب [illegible] حرف تفصيل غالبا كما الواقعة في اوائل الكتب
والخطب [illegible] المفصول [illegible] غالبا نحو اما بعد فكذا او [illegible] خلف

والاول من قالها قيل داود عليه السلام وقيل يعرب بن قحطان وقيل كعب بن لؤي وقيل سحبان بن وائل وقيل قس بن
ساعدة وهو المشهور وهو القائل ا وقد علم الحي اليمانون انني ا اذا قلت اما بعد اني خطيبها
قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجاز السكوت على قولك اما زيد فقائم من غير ذكر
لزوم التفصيل به في حواشي التسهيل لابن هشام وانظر هل ان اما زيد فقائم ونحو الا اذا وقع تركه
والتخصيص ان جاء واحد ما [illegible] ذلك من غير جزء التفصيل [illegible] واما غيره فليس كذلك [illegible]
الاداة في المعنى يعني ابن مالك وغيره ان التفصيل لازم الذي هو غير لازم التكرار انتهى [illegible]
ابي [illegible] وعليه جماعة من المحققين ان التفصيل فيها [illegible] وقد تقدم [illegible] ولا يلزم تكرارها [illegible]
[illegible] ذلك **العاشر اما بالكسر والتشديد** وكسر همزتها [illegible]
وفتح همزتها لغة تميم وقيس واسد وانشد قطرب ا [illegible] فما علينا
[illegible] وقد تبدل ميمها الاولى ياء مع كسر الهمزة كقوله ا يا ليتما امنا شالت نعامتها ا ايما الى جنة
ايما الى نار ا ومع فتحها كقول الاحوص ا رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت [illegible]
رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة وهي مركبة عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله ا وقد كذبتك
نفسك فاكذبنها ا فان جزعا وان اجمال صبر ا [illegible] واما اجمال صبر [illegible]
[illegible]
[illegible] وان كنت [illegible] **حرف عطف على**
القول المشهور والمراد اما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو واكثر يونس والفارسي
وابن كيسان [illegible] عاطفة [illegible] ابن مالك [illegible] لملازمتها الواو العاطفة [illegible] ولا يدخل عاطف على عاطف

في العطف قال وان وقعت بعد الواو [illegible] سيبويه [illegible]
واما عمرو [illegible] غير عاطفة بالاجماع [illegible] في شرح المفصل لابن الحاجب
مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان يجعل صورة الحرف مستقلا
حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر [illegible]
لبعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما حكاه ابن ابي الربيع
وقال انه لا يبعد قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود واورد عليه ايضا
ان اما الاولى اذا لم يكن العطف فكيف يصح عطف الثانية عليها بالواو المفيدة للجمع المستلزم اشتراك
المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم انتهى ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين
العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد المعمولين والعامل في معمول الاخر في نحو رأيت
اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب
واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها وادعى ابن عصفور الاجماع
على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها
الحرف انتهى [illegible] في باب العطف في حروفه قال الجرجاني عدها من حروف
العطف سهو ظاهر ومعناها **التفصيل نحو** قوله تعالى انا هديناه السبيل
اما شاكرا واما كفورا والظاهر ان انتصابهما على الحال من الهاء في هديناه والمعنى
والله اعلم بينا له الطريق واوضحناه في حال [illegible] ان المراد بالشكر العمل بما جاء به
وبالكفر عدم العمل به والعمل [illegible] وعدمه ليس مقارنا للتبيين [illegible] الا ان يكون [illegible]

مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله انا
هديناه النجدين ووصف السبيل بالشكر والكفر مجاز واما الكوفيون فعندهم ان اما هذه هي ان الشرطية
وما الزائدة قال المصنف والاكثر البصريون ان ما الاسم اداة الشرط حتى يكون بعدها فعل مقدر نحو وان
امرأة خافت ورد عليه ان التقدير ان الفعل هنا كان فهو معنى له قوله قد قيل ذلك ان صدقا
وان كذبا فـ ترد للابهام على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك كقوله تعالى وآخرون
مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله تعالى عالم بحقيقة ما لهم وما يؤول اليهم ولكن انزل
الكلام في قالب لا يجزم السامع بواحد من الامرين بعينه ولكنه يشكك و للشك كقولك جاءني اما زيد
واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما و للتخيير كقوله تعالى اما ان تعذبهم واما ان تتخذ فيهم حسنا خيرنا بين تعذيبهم
بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسن فيهم بارشادهم وتعليم الشرائع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب
القتل وباتخاذ الحسن الاسر فانه بالنظر الى القتل حسن لما فيه من ابقاء الحياة مرة ولهذا اول اوطد
والمشهور انه ليس للتخيير لكن التخيير انما يكون بعد الطلب فيكفي التقدير فيه لا يجوز الا على ... بان الفعل
الفعل اي اما ان تعذب واما ان تتخذ فان جعلتهما مبتدأ او ... على المفعولية للفعل
المحذوف بما بعدها الثانية معطوفة على الاولى او فعل فاما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة
نحو تعلم اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين قال ابن ... ومنع ... الاباحة الصحيح
لاما ... وتجيء للابدال هذه المعاني الخمسة تجيء لاو ايضا كما تقدم الا ان
بني الكلام معها من اول الامر على ما جيء به لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير
او ويفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك او غيره ولهذا امتنع وفيه بحث قال الاندلسي الكلام

معها

على احد الشيئين او الاشياء مع اما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام
مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه فيقول مثلا
قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فيقول او عمرو ويجوز ان لا يعرض شك
ولا ابهام في اول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت جازم في
اول الامر على الاستثناء فتقول الا زيدا انتهى وهو صريح في عدم تعين افتتاح الكلام معها على الجزم
وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم
ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون وفي طرو الشك
طرو الدال عليه ان يكون المتكلم جازما بان يكون صادقا ثم يشك فقام الثاني المحقق ان
اما انما هو لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما مستفادة
من غيرها باعتبار محل الكلام وكما قالوا ذلك في او واما الاولى قبل المعطوف عليها او واما
العاطفة ان تكون قبل المعطوف عليها اما اخرى القول قام اما زيد واما عمرو والثانية
من اول الامر ما بني عليه الكلام من شك وغيره وقد يجيء ترك اما الاولى كقوله تلم
بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها والفراء يقيس فيجيز زيد يقوم واما يقعد ويجيز
بها ... والبصريون لا يجيزون فيها الا ... ولا شك
ان ... عن الواو غالبا والمشهور ان هذه الاولى زائدة لتأكيد العطف ودفع اللبس ليس بحرف العطف
على المشهور ... ان اما عاطفة وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها ... وقضية كلام ابن الحاجب في
شرح المفصل ... الكلام ... العاطفة ... قوله لا تفسدوا

بكم ايمان ايانكم بفتح الهمزة وابدال الميم وقوله ايا الاخبة ايا ان ايا وقد يستغنى عن
الشبه بالاكرة ما ان يتكلم بجزء فاسكت قول الشيب العبدي يا قد ان يكون اي بصدق
فاعرف منك غش من سمين ايا والا فاطرحني واتخذ عدوا اتقيك وتتقيني واو كقوله
وقد يعنى ان الابرال يريدني حيث لك الا عادة او خادما بالتقيسه ليس من الف ما الترفو
فانا زين من المبشر اعدا ابن جوه ان الشرطية ما لازمه ولذلك كد الفعل بالنون وجوابه قوله
نحو ان تحدث الرحمن مرة وهو ظاهر **الحادية عشر اي بفتح الهمزة** وتشديد الياء
وتشديد الياء ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى بدليل انه جزم تدعوا او اداة الفا والرابطة في الجزاء الاسمية من جواب قول الشاعر
ايرجعين ثم بلغن باشئت من اهجرها تجدها ظليلا والثاني ان تكون **اسم استفهام** يستفهم بها
عما يميز احد المشتبهين المشتركين في امر يعمهما نحو اي الحزبين عما اضيف اليه نحو **اي الرجلين**
قام فانه يستفهم به عما يميز احد المشتركين في الرجلية قال صاحب المفتاح بقول القائل عندي
ثياب فتقول اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما شاركها في الثوبية انتهى وقد تخفف
ياؤه كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما على من الغيث استهلت مواطره بتقديم
اي الشرطية والاستفهامية تضاف الى النكرة وتضاف الى المعرفة فتقول اي غلام جاءك واي غلامين
اتيا واي غلمان اتوا واي رجل تضرب اضربه واي رجلين تضرب اضربهما واي رجال تضرب اضربهم
كما اذا تريد حفظ كل صفة قبل النكرة وتقول اي الغلامين اتى واي الغلمان اتوا واي الرجلين تضرب
اضربه واي الرجال تضرب اضرب كما تقول ذلك عند التقديم حفظ المضاف اليه الى النكرة بلا شرط

نحو اى رجل

نحو اي رجل عندك واي رجل تضرب اكرمه واذا المعرفة فشرطها ان تكون مثنى او جمعا او قصد اجزاؤه او تكريرها
معطوفة بالواو نحو اي الرجلين عندك وايهما عندك واي الغلامين او ايهما جاءك فاكرمه واي
الرجال او ايهم عندك واي الرجال جاءك فاكرمه واي زيد احسن اي اجزائه واي زيد راءيت اعجب
تقديره اي اجزائه واي زيد واي عمرو جاءك واي بكر واي خالد جاءك فاكرمه كل ذلك ليصح فيها معنى
البعضية **الثالث ان تكون دالة على معنى الكمال** فيقع صفة للنكرة مذكورة غالبا وتلزم اضافتها
لفظا ومعنى الى ما تماثل موصوفها لفظا ومعنى **نحو مررت برجل اي رجل** قال ابن مالك او معنى لا
لفظا نحو مررت برجل اي فتى ان قيل وانما قال بعض القياس والا فلم ار فيه سماعا قال الفاضل
اذا قلت مررت برجل اي رجل فرجل الاول غير الثاني لان الاول واحد والثاني جنس الى
اي بعض باضافة البه انتهى ودلالتها على معنى الكلام بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت
الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كقولك مررت بفارس اي فارس فهي للكمال في الفروسية
والتابع الموصوف خاص بهذه الجهة وان اضيفت الى غير مشتق كما في قولك برجل اي
رجل فهي للكمال في الرجولية والثناء على الموصوف بكل ما يمدح به الرجل وفي شرح الحاجبية
لنجم الدين سعيد معنى قولك مررت برجل اي رجل وصف الرجل بكمال الرجولية قيل فيه
معنى التعجب لان التعجب انما يكون في شيء خارج عن نظائره لما ذا خرج عن حدها فقد اشبهه
امره فيوقد بكلمة الابهام ومعناه رجل في نهاية الكمال في الرجولية لا تدري ان يستفهم عن حقيقة
سببه قال صاحب المفتاح تقريبه وتقرير معناه انك لا تدري اي رجل هو لكن الاستفهام ثم كما يجيء
الوصف فالوجه ان يحمل على انه في الاصل استفهامية الا انها الان استفهامية والشرط

ان تضاف الا لمثل المنعوت لان المراد بها بيان كماله في الصفة الدال هو عليها نحو ...
فلا تقول مررت برجل اي عالم ... وانما لم يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضها
تضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة وقد يحذف موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج
اي منافق   اي منافقا ... والتقدير ان المقصود ... الوصف ... والمعظم ومحذوف
... ذلك وذكر ابن مالك ان ... الكتاب تقع حالا بعد المعرفة كقوله
فأومأت ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر ايما فتى   انشده ... حال ...
ولم يذكر اصحاب ... ذلك حالا وانشد البيت برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف في التقدير
اي فتى هو واجاز الاخفش في وقوعها نكرة موصوفة ... نحو مررت باي معجب لك
... لعدم ورود السماع به والرابع ان تكون وصلة لنداء ذي اللام نحو يا ايها الرجل وذلك
انهم استكرهوا اجتماع حرفي تعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخرى كما تقدم
في ... ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في اللفظ ذلك
المبهم وفي الحقيقة ذلك ... الذي يزيل الابهام ... وذلك الاسم
اذا قطع عن الاضافة ... بحيث ... ابهامها الا ان
ايا فقد بهذا الغرض ... الوصف ... اسم الاشارة لانها ...
ابهاما باسم بعدها ... اسم الاشارة في ابهامه ... الوصف ...
الف فلذا جاز ... التنبيه ... الف ...
قبل والتعويض ... المحذوف ... الفتح عند اكثر العرب ...

وورد في السبع ... هو وقيل ان ها التنبيه في يا ايها الرجل ليست ... من ...
الاشارة والاصل ... يا ايها الرجل ... ليس بموصوف وهذا الرجل ...
ابهامه ... وزعم الكوفيون ... وزعم الاخفش ان ايا ...
ان هذه موصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل ورد بانه ليس لنا
عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية ... بان ما في قولهم لا سيما زيد كذلك
... انه لو صح ذلك لجاز ظهور هو ... الكلام عليها في باب الموصولات وان ... زعم ان ايا لا تكون
موصولة اصلا ... من اخواتها الموصولات سواها ... اختلف في اللذان واللتان
وذو الطائية وانما اعربت من اخواتها ...
الاضافة ... والاضافة من خواص الاسماء ...
... احداها ان تضاف ... صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرمك
الثانية ان لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو ... ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو
يعجبني ايهم قائم الرابعة ان تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم قائم ...
عندهم ... البصريين قالوا ...
المبنيات ... الكلام ...
... النداء ...
يا هذا ... رجلان ... رجال ... وقطعها عن الاضافة ...
... الثانية عشرة بل وهو حرف عطف

وتفيد بعد الاثبات اي الايجاب صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فتصرف الحكم بالقيام وبالامر بالضرب عن زيد الى عمرو وتصير
المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا اتعرض للاول لا بنفي الحكم
عنه قطعا وظاهر كلام ابن الحاجب انه يقتضي نفي الحكم عن زيد في قام زيد بل عمرو وعدم مجيء زيد قطعا اما اذا انضم اليها لا كقام
زيد لا بل عمرو فتفيد عدم مجيء زيد قطعا و تفيد بعد النفي والنهي تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه
واثبات ضده للثاني وهو المعطوف نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر
حكم النفي والنهي لزيد وتثبت ضده لعمرو كانك قلت ما جاء زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد
تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الضرب له واثبات المجيء له والامر بالضرب لعمرو هذا ما ذكره الجمهور وقال
الرضي ظاهر كلام الاندلسي ان الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد
الدين او نقل حكمه عطف على تقرير حكم الاول اي وتفيد بعد النفي او النهي نقل حكم الاول
اليه اي الى الثاني عند بعض اي بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز مع
موافقتها للجمهور فيما تقدم ان يكون ناقل حكم النفي كالتي لكنها اذا وقعت بعد الاثبات فيصح قولها
يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب ما زيد قائم بل قاعد بالرفع ويختلف المعنى فمع النصب
يكون المقصود نفيه عنه تخبر بل ما هو قاعدا ومع الرفع يكون مثبتا اي بل هو قاعد قال [illegible]
[illegible] مخالف لاستعمال العرب تنبيهات الاول [illegible] ان بل يعطف
بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون ان يعطف بها بعد غير
النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين منع كلام

الكلام

واسع [illegible] البصريين في اتباع شواذ العرب بل قال انه لم يسمع العطف بها في الايجاب [illegible] ولا العطف بها
بعد الاستفهام وفاقا الثاني تقدم ان بل لعطف الجمل كما تعطف المفردات والصحيح انه اذا تلتها
جملة حرف ابتداء لا عاطفة وانها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد ومعناها الاضراب مطلقا فان تلاها جملة
كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو
ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى
بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وذكر
ابن مالك في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهمه في ذلك [illegible] بل واردة
للابطال في الآيتين السابقتين قال الدماميني ويمكن تصحيح الكلام عند ابن مالك انها لا تقع بمعنى الابطال في
القرآن الا [illegible] الآيتين [illegible] ليس
الاضراب على الابطال [illegible] مقول لا من القول
[illegible] يتطرق اليه الابطال [illegible] فيكون الاضراب
فيها لمجرد الانتقال [illegible] ذكر ابن الصائغ في حاشية المغني
الثالث علم مما تقرر ان بل تكون للاستدراك كالاضراب قال ابن هشام في المغني
والنحويون يقولون بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد
النفي والنهي بمنزلة لكن سواء الرابع تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك
البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي
ومنعها ابن درستويه بعد النفي [illegible] والنهي [illegible] لم يسمع [illegible] كقوله وما هجرتك

لا بل ما زيد شيئا عمرو بعده راجع الى الاول وقوله لا يلي على عكس الاول اي اذا وقعت بعد

الاسنا ما قال في القوم بيانه بحث في المغني وما ذكره من انها زائدة قبل بل لتوكيد الاضراب بعد

الايجاب جمل نظر وقد قال الرضي اذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو والامر

زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل

عمرو نفيت القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان

يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولو لا لا

لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا الكلام وهو نص في ان

لا واقعة قبل بل فيما ذكر ليست زائدة بل انها لما ليس معه لم تكن قبل في جودها فالقول بانها

ليس لشيء بل عدول النقض عن ذلك يحد الزيادة على معنى انها ليست للعطف فقد تحمل

الثالثة عشر حاشا ترد **للاستثنا وهي فما جاءنا** فتجر المستثنى بعدها

كالا تجر ما بعد او فعلا متعديا جامدا فاعل لفظ الاضمر فلا يتصرف تصاريح والا فهو

رفع الا فينصب المستثنى بعده كالا فرفاعلها حينئذ ضمير مستتر عائد الى مصدر

مضارع ما قبلها سوا كان ما قبلها فعلا كقام القوم حاشا زيدا المعنى جانب قيامهم

زيدا او كان ما تصيد منه مصدر حكمي نحو الضمير عندي نحو القوم اخوتك حاشا زيدا المعنى جانب هو

اي جنسهم الكل بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس اخ وهو المقصود بالاستثناء

اذ لو كان ابا لهم لما اعتبار او غيره بحساب علاقة اليه وعبارة المغني وعبارة جنس فيما قبلها

غيره حيث قال هو ضمير المصدر الفعل المتقدم عليها لشمولها ولذلك على تلك العبارة انه

لا يطرد فيها وذلك لا ينتقض بما اذا فقد الفعل كالصورة الثانية اي فاعلها اسم فاعل مفهوم منه

اي مما قبلها سوا كان فعلا او كان ما كما تقدم فالمعنى على الاول في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب القائم

منهم زيدا وعلى الثانية في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا جانب المنتسب اليك بالاخوة زيدا

فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين والثاني لسيبويه ورد الاول بان فيه تقديرا لم

يلفظ به قط وذهب جمهور البصريين الا انه عائد على البعض المفهوم من الكل السابق فالمعنى في

نحو قام القوم حاشا زيدا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في التسهيل ونقل عنه

شرحه وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى المستثنى فيلزم اطلاق البعض

على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب

الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعل له قيل لما اشير به من جعلنا قال ابو حيان ويمكن القول فيه فلا وعدا

بذلك **تنبيه** هذا الخلاف في مرجع الضمير المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا

وما خلا وليس ولا يكون وقد تقدم الوعد في باب الاستثناء بذكره هنا اذا دخلت ما على حاشا جر

بالتام نحو حاشا الله وليست للاستثناء وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع وانما هي تنزيه

وهل هي حينئذ اسم مصدر **بمعنى البراءة** اي تنزيها فيكون اسما مرادفا له

منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا لله فكانه قال تنزيها لله

او فعل ماض **بمعنى برئت** والمعنى في نحو حاشا لله برئت ذاتي الحقيقة وموافقة وشل هذا

التاويل بان في نحو حاشا لله ما بعد الشر الا انه مقام التعجب لا تنزيه **او اسم فعل بمعنى**

ابرأ فمعنى حاشا لله ابرأ كما تقدم **فيه خلاف** فالاول قول جماعة من المحققين

نعم ابن مالك وابن هشام والرضي واستدلوا عليه بجواز تنوينها كقراءة بعض السلف حاشًا لله بالتنوين فهذا مثل
قولهم سقيا لزيد ورعيا له وقرأ ابن مسعود حاش الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله
قال ابن هشام وليست جارة لجرور اللام كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة
الاولى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة ولا يدخل الجار على الجار انتهى وانما ترك التنوين في قراءة
الجماعة لبنائها من حيث شبهت حاشا الحرفية لفظا ومعنى ان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى هذه التنزيه
الابعاد عن السوء [illegible] وانما [illegible] الشبه المذكور [illegible] كان ابن
[illegible] وزعم [illegible] فلا يتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب
تقييده [illegible] بقوله [illegible] وحاشا في الاستثناء وزعم انه [illegible]
زيدا ان يقوم على الابتداء [illegible] التقديم والتأخير كما تقول على زيد ان يقوم وهو خلاف المشهور
والثالث قول المبرد وابن جني والكوفيين لكنهم قالوا المعنى في الاية [illegible] يوسف المعصية
لاجل الله ولم يقولوا انها بمعنى برئت كما قال المصنف والمعنى [illegible]
على فعليتها بادخالهم اياها على الحرف وتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذا الاستدلال
ينفي الحرفية ولا يثبت الفعلية [illegible] ان الاسم [illegible] كل منهما وقال الرضي استدل
المبرد على فعليته بتصرفه [illegible] حاشيته [illegible] ما حاشا [illegible] الاقوام [illegible]
وليس [illegible] لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا [illegible] كقولهم لبيك [illegible]
لولا ولاليت [illegible] سبحان الله ولبيك [illegible]
[illegible] ان المشتق [illegible] تلك اللفظة التي تشتق منها [illegible]

سبحان

سبحان في التسبيح قول سلام عليك السلام قول السلام عليه وكذا [illegible]
[illegible] الحرفية [illegible] الحرف [illegible] حاشا ليس [illegible] الحرف الكثير
الاستعمال قد يحذف منه كما [illegible] سوف افعل انتهى والثالث قول بعض النحويين قال ابن
هشام وزعم بعضهم انها اسم فعل [illegible] وبرئت [illegible] ذلك [illegible]
بعض اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم من [illegible] الكلمة مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب [illegible]
فعل [illegible] واللام زائدة في الفاعل [illegible] في تنزيه حاشا
التنزيه ثلاث لغات حاشا باثبات الالفين وحشى بحذف الالف الاولى وحاش بحذف
الالف الثانية وهو الغالب قال المرادي وزاد في التسهيل حاش باسكان الشين وقد قرئ
بالاربع في حاش لله فقرأ ابو عمرو حاشا وقرأ في السبعة حاش لله بحذفها وقراءة بعضهم حشى لله
بحذف الاولى وقرأ الحسن حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على غير حده وظاهر كلام ابن مالك
في الالفية ان اللغات الثلاث في حاشا الاستثنائية وقال غيره ان حاش المستثنى بها

الرابع عشر حتى [illegible] على ثلاثة اوجه احدها ان تكون عاطفة [illegible] المعطوف عليه
[illegible] الاول نحو اكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو [illegible]
ليس [illegible] لكن [illegible] فان عطفت [illegible] اول
[illegible] كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها [illegible] روي بنصب
نعله بالعطف على الصحيفة والزاد [illegible] قال ابن هشام
والذي [illegible] ذلك [illegible] الاستثناء [illegible]

حتى

الرجال بين الا فضلها انتهى قيل ويرد عليه الاستثناء من اسماء العدد وقوله اقوى او اضعف
صنف ان الجزء اقوى من سائر اجزاء المعطوف عليه كمات الناس حتى الانبياء او اضعف منه
كما قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا
قال ابن يعيش واعلم انك اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد ارفعهم او ادناهم ليدل بذكره
على ان الضرب قد انتهى الى الرفيع او الوضيع فان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره فائدة او كان
كقولك ضربت القوم فيشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلو كان ذكر زيد يفيد ما ذكرته وجب ان يكون غاية
حكم ما قبلها وان لم يكن بعضا مما قبلها فيدل بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى
النساء لان النساء ليس من الرجال في شيء وانما يذكر بعدها ما يشتمل عليه الاول ويكون غاية
لا يقع عليه الفعل الا غاية فتبين بحتى ان الامر قد انتهى اليه ومهلة ذهنية تتعلق بالعاطفة
اي بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما علم ان المناسب بحسب الذهن في كمات الناس حتى الانبياء
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج
على ما شاء الله وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان
في بعض الاوقات على العكس ولذلك يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة فظهر من ذلك انه لا يعتبر
فيها الترتيب الخارجي بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
وذهب جماعة منهم ابن ابي الربيع والزمخشري انها تفيد الترتيب والمهلة كثم قال ابن مالك ويرده قوله عليه السلام
في الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات
[illegible] حتى الاقدمون فعطف الاقدمون وهم السابقون قال وانما هذا لمطلق الجمع

كالواو والحق انها تفيد الترتيب والمهلة لكن ذهنيا لا خارجيا وعليه جماعة من المحققين
وهو كالتوسط بين القولين **وتخفض** حتى العاطفة **بالظاهر عند بعض** اي بعض النحويين
فلا تعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك ولا قام القوم حتى انت ذكره ابن هشام الخضراوي
قال ابن هشام الانصاري في المغني ولم اقف عليه لغيره وقال في شرح اللمحة وهو يشهد بصحة الاستعمال
والقياس فقد استوفى بعض احكام حتى بوحدها باب عطف النسق فيرجع اليه **فائدة** ابن هشام
جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي والثالث
محمد بن احمد بن هشام اللخمي والرابع الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الانصاري
النحوي صاحب التصانيف المشهورة منها مغني اللبيب فالمراد من ابن هشام الخضراوي كتاب
في النحو يسمى بالمغني ايضا وكثيرا ما يقول الرضي في شرح الكافية قال ابن هشام في المغني فيظن
من لا علم له انه الانصاري وليس كذلك وانما هو الخضراوي لانه لا يصح نقل الرضي عن مغني ابن هشام
الانصاري لان الرضي اقدم منه زمانا فان الرضي توفي في سنة ست وثمانين وستمائة وابن
هشام الانصاري ولد سنة ثمان وسبعمائة وتوفي سنة احدى وستين وسبعمائة وانما
نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا الوهم فاوجب التنبيه عليه هنا مناسبة ذكر
الخضراوي والانصاري في الشرح **ان تكون حرف ابتداء** اي حرفا يبتدأ بعده الجمل اي تستأنف
ولا تكون لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى فتدخل
على الجملة الاسمية كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التي
فعلها مضارع كقوله حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع والرفع فيها ان يكون فعلا دالا على الحال

ان قسمهم وحنا رحتم وادعى ابن مالك انها جارة للضمير في الاوسط ودونا في الثانية والاكثرون على
خلافه وقد وقعت على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله ٭ سريت بهم حتى تكل مطيهم ٭ وحتى الجياد
ما يقدن بارسان ٭ فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية
كقولك رايت زيدا امس وهو راكب ويحتمل ان يكون المعنى حتى حقيقة بان يكون اخبر وهو في حال
كلال المطي كما تقول سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكل فهي
من الجارة ولا بد في النصب من تقدير حذف اي الى زمان كلال مطيهم ٭ الثالث ان تكون
جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة حروف الجر كما قررنا لكن لا تجر المضمر خلافا للمبرد والكوفيين

مختص بالظاهر

واما قوله ٭ اتت حتاك تقصد كل فج ٭ ترجي منك انها لا تخيب ٭ فضرورة قال ابن
هشام واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبله او كبعض منه فلم يمكن
عود ضمير البعض على الكل ورد بانه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم
وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك ضربت القوم حتى زيدا ضربته وقيل العلة
خشية التباسها بالعاطفة قال ورد بانها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم
حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الجارة حتاك بالوصل كما في البيت وحتيه
فلا التباس وتحقيقه انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رايتك انت وفي البدل منه
رايتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن الى فلم تحتمل
ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرد في الوجه كلام والقولين الاخرين كان جواز قبل الاتقى عنده
وقد يقال فيه ان لا يلزم من التعبير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر

مع بقاء

مع بقاء الفها دون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال المضمر بعد حتى انها لو دخلت عليه
فقيل حتاه لاشتبه مع المضمر الفا في ما ضربت الف اشياء الالباب كقولك لديه وعليه وليديه ولذلك
قلب الالف او حروف او اسم غير متمكن الفصل بين المضمر والظاهر لانهم قلبوا الالف عدة الاصلية ان
المضمر لا يغير الكلمة التي قبلها عما وضعت له لاستثقالهم في حتى ما انتهى وحاصله انه لما كان كل من
قلب الالف واقرارها مع المضمر مردودا الى القياس عدة طردوه فلم يدخلوه الا على الظاهر لكن
في تشبيه الاسم غير المتمكن بلدى نظر لانه معرب وكل معرب متمكن ٭ ولا ينصب الفعل
المضارع بعدها ٭ اي بعد حتى الجارة ٭ بان مضمرة ٭ نحو سرت حتى ادخلها بتقدير حتى ان ادخلها
٭ لا بها ٭ اي بحتى نفسها ٭ خلافا للكوفيين ٭ وانما قدر ان لانها قد عملت في الاسماء الجر كقوله تعالى حتى مطلع
الفجر فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء
وتارة في الافعال ولا نظير له في العربية فان قيل اذا قلت ان زيدا تضرب اضرب عملت
ان الجزم في الفعل والجر في الاسم قلت فانقض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب بان
المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل ان الجر في الاسماء ليس من
جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال
من جهة تضمنها معنى الشرط ثم ما ذكر من التعليل في منع كون حتى هي الناصبة بنفسها لا يتوجه اعتراضا
على جميع الكوفيين بل على القائل منهم بانها ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها ايضا تشبيها
بكي وهو مذهب لبعضهم وجميعهم قال في الصحيح وذهب الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها
ليست الجارة وعنده ان الجر بعدها انما هو بالنيابة عن الى وذهب الكسائي وهو امامهم

الا انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار
الى بعدها فقال اجر بعد حتى يكون بالى ظاهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا
اظهار ان بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وان
توكيدا كما اجازوا ذلك في لام الجحود ومع قول البصريين لا تظهر وقد تظهر في المعطوف على المنصوب
لان الثواني تحتمل ما لا تحتمل الاوائل كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو
مختار وفيه دليل لقولهم ان ان مضمرة بعدها تنبيه قد يكون الموضع صالحا للجارة
لاف ثم كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تنصب راسها على معنى العطف
وان ترفع على انها ابتدائية وان تجر على انها جارة وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندى
حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله حتى نعله القاها الا ان
بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي
الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وهذا قول البصريين فاوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع
ان تقول ماكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف والثاني
اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد فالرفع المعنى الخامس
عشر في الفاء وهي حرف مهمل خلافا للكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا
وللمبرد في قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا
والمعطوف والصحيح ان النصب بان وان الجر برب مضمرة كما تقدم وترد الفاء على وجهين
احدها ان تكون رابطة للجواب اى جواب الشرط بالشرط متعلق برابطة المنع

صفة الجواب جملة شرطا واما غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى الرابطة بينه وبين
الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وحصر ذلك اى امتناع جعل
الجواب شرطا في ستة مواضع تركناها قصدا للاختصار فليرجع اليه فان قلت هذه الالفاظ
الذي ذكره المص منتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا
وبالمضارع المقرون بلا فقد صح جعله مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله ان تدعوهم لا يسمعوا
دعاءكم وقوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قلت قد اجابوا عن الاول بان
الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبر المبتدا محذوف فتكون الجواب جملة اسمية وهي احد
المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطا والجواب عن الثاني بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل
وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصح جعلها لحرف الشرط فتجب الفاء وعلى الثاني يصح ذلك
كما صح لحرف الشرط فتمتنع الفاء كذا قيل وقد تقدم ان ابن مالك يقدر الجملة خبر المبتدا محذوف في
ذلك كله لم يمتنع جعله شرطا وقرن بالفاء ولم يفرق بين المضارع المقرون بلا وغيره قال في
ذلك قوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احداهما
فتذكر احداهما الاخرى و كما ترد الفاء لربط جواب الشرط ترد لما كان مشبها به لذكر ذلك
في المبتدا اذا كان موصولا بفعل نحو الذي ياتيني فله درهم او بظرف نحو الذي في الدار فله درهم
او موصوفا باحدهما نحو رجل يسعى في كذا فلن يخيب ورجل عنده حزم فسعيد او بالموصول باحدهما
نحو كل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف فيه كاسم الشرط والصلة والصفة
كالشرط والجزاء كالجزاء الذي تقترن بالفاء وظاهر كلام جماعة ان دخول الفاء حينئذ واجب وصرح ابن مالك

بالشرط نزولا لربط شبه الجواب
لذكر ربط شبه الشرط وهو ما كان
مضمونه ...

التسهيل بانه قد يدخل عليه الفاء ايضا فقال كان حق الجزاء ان يخلو من الفاء لكونه كالجزء لكن لما لم يكن جزء
الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية لان الذي يتميز لفظه لعدم اشتهاره نعت الذي يشعر
بالسببية المقصودة عند التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف لا الدلالة على التفرد
الثاني ان تكون عاطفة وقد تقدم معناها من حروف العطف تفيد التعقيب
وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شيء بحسبه تقول
تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ودخلت البصرة فالكوفة
اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين وقد عرض بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان
اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود واجيب بوجهين احدهما ان جعله غثاء
معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى الثاني ان الفاء نابت
عن ثم كما جاء عكسه كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب قال العصام
والجواب الاول لا يدفع الاعتراض لان معنى الفاء التعقيب فلا بد و تفيد الترتيب بنوعيه
الحقيقي والذكري فالحقيقي هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجود نحو
قام زيد فعمرو ونحو خلقك فسواك والذكري هو وقوع المعطوف بعد
المعطوف بحسب الذكر فقط لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول اكثر ما يجيء
ذلك في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال
نحو قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق
الحكم اي كان وقوله تعالى فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو فضل

وهو

وعدك هو الحق ونحو ... وتقول اجبته فقلت لبيك وكان الفعل هنا مرتبا
تفصيل ان بجزاء العدم الاجتماع الا ... فاذكر فانه قال اريد بالنداء ارادة
النداء والواو في النداء التفسير لا دلالة وقوله اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب ...
الاتي لما دعاه من حيث دلالته على ارادة النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال
الالتفات ويجوز ... اللطيف ... ان يكون النداء ... لكن المعطوف
عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل عطف المجموع على احد اجزائه
النص وقد يكون للترتيب الذكري في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس
مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر
ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره وانكر الفراء افادتها الترتيب مطلقا قال غير واحد وهذا
مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب لكن قال العيني وما نسب الى الفراء من ان الواو تدل على
الترتيب غير ... وسبقه الى ذلك السيرافي ... الفراء واحتج الفراء
بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا اذ مجيء البأس سابق على الاهلاك واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها
او ... والاصل فجاءها بأسنا فاهلكناها ... قبيل عطف المفصل على المجمل
فالفاء للترتيب الذكري وقيل لان مجيء البأس تفصيل للاهلاك المجمل وقال الجرمي لا تفيد
الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله بين الدخول فحومل
وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد وقيل الفاء هنا
بمعنى الى وذهب بعضهم الى ان الفاء تقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة

فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في ذلك بمعنى ثم
لتراخي معطوفاتها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل فموضع حومل كما زعمت بعض العلماء
فالرتبة وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال
يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بين واقام قرنا مقامها قال
والفاء نائبة عن الى وصحت اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع او لان التقدير بين مواضع
الدخول قال ابن هشام وكون الفاء نائبة منزلة الى غريب وقد نسب لعبد يحيى ذلك في قوله
والتي حيث تشعبا الى ... والدار سواء بها اذ المعنى ... موضعان
ويدل على الارادة الترتيب قوله بعده ... فطلب الواو بين كلاهما
قال وهذا معنى غريب لا اعلم من ذكره وقد يقال ان الفاء العاطفة فرتبط لاحقها
وهو المعطوف على سابقها وهو المعطوف عليه ارتباط سببية فتسمى فاء السببية
وغالب ذلك في العاطفة جملة او صفة فالاول نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة مترتب على انزال الماء من السماء والثاني نحو قوله
لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فان ملء البطون مترتب على الاكل وقيل
الفاء الاولى للمعنى ثم التراخي معطوفها والثانية للسببية قال ابن الحاجب وفاء السببية
لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة
والتعقيب لا يستلزم التعقيب وقد مر ان التعقيب في كل شيء بحسبه وهذا المعنى متحقق في الآية
ثم قد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير كون الحقيقي في الكلام ولا طريقها التعقيب ولا

فاء السببية

بعضهم

بعضهم ... كقول ابن الحاجب ان فاء السببية لا تستلزم التعقيب ... فانه قال
ذلك جوابا عن الآية حيث تحقق بها قولهم ان الفاء العاطفة للتعقيب ... فاجيب بان
الفاء فيها للسببية وهي لا تستلزم التعقيب كيف يصح ... ذلك ... رجل ...
البحر جمعة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة ... قال ... الاخضرار ...
مدة وهذا ... ذلك قوله فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت ...
الشيخ ... المعنى الفاء بان تصبح على حقيقة فيكون الاخضرار في وقت الصبح ... المطر ...
ان يكون ... ولا يلزم ذلك ... قال ابن عطية وقد
شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التي تسفيها
الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى وقد تخص الفاء المذكورة حينئذ اي حين اذ
افادت ترتب ... باسم التعقيب والتفريع ... التفريع ...
التسمية ... بالعطف ... السببية ... لا تلازم بين السببية
والعطف وقد تكون سببية ... في الجزاء وقد تأتي العاطفة ... لمجرد الترتيب
نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك
فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة احوال احدها
ان تدل على ترتب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب
اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ
الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتب موصوفاتها نحو رحم الله

الفاء الفصيحة

الملقين في المقدرين وقد يجيء اي الفاء السببية بعد حذف ما هو سبب لما بعدها فتسمى
فصيحة عند بعض اي عند البعض سميت فصيحة لانها تفصح عن ذلك المحذوف لانه لو ذكر
لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت هكذا قدره المصنف في الايضاح وتبعه فيه السكاكي
في المفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة عليه مع تحقيق الاتفاق انه لا يحصل عقيب الامر
وهذا التقدير هو الذي يقتضيه سياق الكلام وهذا الفاء وقدره صاحب الكشاف بتقديرين فقال اي فضرب
فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت قال صاحب الكشف ورجح الاول لانه الاوفق لتقدير اول ان الشرط
يحتاج الى الاضمار وهو ضعيف انتهى ومن سميها فصيحة على التقدير الاول فقط او على الشرط فقط
او عليهما من ذهب الى الاول اجازه فالاولى على تقدير الشرط يكون جزائية لا فصيحة وعرفها بانها
الفاء التي دلت على محذوف غير شرط وهو سبب لما بعدها وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح والمصنف
في الايضاح ولا منع في كلام الجمع في ذلك اذ الفصيحة قوله وقد يجيء بعد محذوف ما هو سبب للفاء
السببية الى طلقة لا مطلق السببية فتدبر وكلام الزمخشري في الكشاف في ظاهره الثاني حيث
قال الفاء في فانفجرت متعلق بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت
كما في فتاب عليكم وهي على هذا جزائية وفصيحة لا تقع الا في كلام بليغ قال الطيبي وغيره قوله
على هذا الفصيحة ظاهره ان الفاء على التقدير الثاني فصيحة ثم قال ولا يبعد ان يقال ان المراد من قوله
على هذا الترجيع انه محذوف المعنيين انتهى والاكثرون على الثالث وهو ان تسميتها فصيحة
في التقديرين وهو الذي حققه العلامة التفتازاني في شرح المفتاح قال وجعلها فصيحة على الوجهين

انفصاحها عن المحذوف ومعانيها وصف صاحبها كالكتاب الكريم او لكونها فصيحة لا في حق لفظها الزوف
او توهم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هي في التقدير الاول اذ على تقدير الشرط يكون جزائية لا فصيحة وذهب بعضهم الى ان
كونها فصيحة بما دل على ان في دلالة المعنى البديع والوقوع ذلك الوقع الحسن لا ينافي كونها جزائية في اصلها لا انها
كونها في لفظها وان المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة انها تقع في الموقع الاحسن الجيد في علم ذلك قال الشاعر
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان
فقد جئناها فوارد من ان الفصيحة انما هي في ذلك ثم لا حاجة الى تقدير ان مع الشرط المحذوف بل يكون تقديره
اذا الشرط الحذف بل هو الغالب تقول زيد فاضل فاكرمه اي اذا كان كذا فاكرمه وفي التنزيل يا قوم
فلحقني ممن قال وقالت مع طيبي قال ابو الفتح اي اذا كان ذلك هو الكرب فرج وقال في التفسير
اي ان كنت لنفسك فانظر ذلك وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك
من المنظرين وقال فخرجت لا خوف عليهم اي اذا اعطيني هذا المراد فخرجت وغير ذلك مما في كثير في
القرآن المجيد وغيره ونحو قد يكون في السببية يعني لام السببية كقولك ضرب فلان فمات فان ذلك
جحيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل وهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة تدخل
على ما هو الجزاء في المعنى فزيد فاضل فاكرمه في المعنى كما لو اذا كان كذا فاكرمه وعكسه تقول
اكرم زيدا فانه فاضل وقد ذهب بعضهم الى ان الفاء زائدة في دخولها في الكلام كرواية
كقوله لا يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر وقوله اذا
ما بت بت على هدى فلم اذا اصبحت اصبحت في ربه وهو الله وحده واجاز الاخفش
زيادتها في الخبر مطلقا وحكي اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله وقائلة

قولان [illegible] او نصبا [illegible] والمفعول [illegible] وان ذلك بتقدير [illegible] قولان ان

البيت [illegible] ولا يحمل [illegible] بل ضرورة قيل [illegible] الفاء للاستيناف كقوله

الم تسأل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق [illegible] جزم ما بعدها [illegible] النصب

فانما [illegible] بالرفع اي فهو يكون وقوله يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز

نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه وقد مر عن ابن هشام ان التحقيق ان الفاء في ذلك

كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل

ليس المعتمد بالعطف **السادس عشر قد** [illegible] على وجهين اسمية وحرفية

فالاسمية على وجهين احدهما ان تكون اسما بمعنى حسب وتستعمل على وجهين مبنية

وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا ولكثير من الحروف وضعا [illegible] فيقال قد زيد درهم

بالسكون [illegible] بالنون [illegible] على الاصل الذي هو السكون خشية ان يزول

عند [illegible] قال ابن ام قاسم [illegible] النون حينئذ فيقال قدي [illegible] وهو قليل

في قد زيد درهم بالرفع كما تقول حسب زيد درهم وقدي [illegible] كما تقول حسبي ولم يثبت البصريون

[illegible] مذهب [illegible] وهو مشكل [illegible] وهو كاف في الحكم

[illegible] الاعراب [illegible] فيقال قد زيد [illegible]

قد زيد درهم بالسكون [illegible] تنبيهان الاول [illegible]

[illegible] استعمال الصفات فيكون [illegible] نكرة كمررت برجل حسبك من رجل

اي كافيك [illegible] عبد الله حسبك من رجل [illegible] استعمال الاسماء [illegible]

على الابتداء نحو [illegible] فان حسبك [illegible] درهم [illegible]

على [illegible] انها اسم فعل [illegible] العوامل اللفظية [illegible] الا [illegible] لكن [illegible]

في المعنى [illegible] مقطوعة عن الاضافة [illegible] في المعنى

الوصفية [illegible] تقول في الوصفية رأيت رجلا حسب [illegible]

حسب قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمر [illegible] وتقول في الابتداء [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] رأيت رجلا [illegible] رأيت زيدا [illegible]

[illegible] التوضيح [illegible] تنبيه الاول [illegible] في المعنى [illegible] الى الضمير

كما رأيت [illegible] نون الوقاية [illegible] والثاني [illegible]

[illegible] قال ابن هشام [illegible] ذكر ذلك قال [illegible] تقطع عن الاضافة [illegible] الثاني

ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون [illegible] نون الوقاية [illegible]

المتكلم نحو قدني درهم اي يكفيني درهم وقد زيدا درهم اي يكفي زيدا درهم وقوله من نصر الخبيبين

قدي [illegible] وان يكون [illegible] اسم فعل [illegible]

وهو [illegible] ان [illegible] النون [illegible] الضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي

[illegible] اسم فعل لم يذكر [illegible] الاطلاق [illegible]

[illegible] ابن هشام في المغني [illegible]

اسم الفعل [illegible] ابن ام قاسم [illegible]

جعل اسم [illegible] الفعل [illegible] المضارع [illegible]

الثاني

قال [illegible] بمعنى حسب

او الاضراب عن المعنى كما ذهب اليه ابن الحاجب ولم يجعلها بمعنى المضارع لانه لو كان بمعنى التقريب لكان
ومن قال بمشابهة الحروف [illegible] على الفعل وعدم مصاحبة العوامل كما ذهب اليه البعض
[illegible] ذكر ان بمعنى المضارع كاف [illegible] بمعنى الفعل [illegible] تعجبت [illegible]
[illegible] اسم الفعل بمعنى المضارع [illegible]
[illegible] اكثر [illegible] تعجبت [illegible]
ذلك [illegible] اسم الفعل بمعنى المضارع [illegible] الحرفية [illegible] تقليل مع الفعل
المضارع المجرد [illegible] وحرف تنفيس [illegible] التقليل [illegible] تقليل مع الفعل [illegible]
الصدق والكذب [illegible] التقليل [illegible] انهم [illegible]
[illegible] التحقيق [illegible] التعليل [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] والكذب الصدق [illegible] ان [illegible] كان [illegible]
اذا كان الكلام [illegible] وحرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من زكاها
قد افلح المؤمنون مع المضارع قليلا كما في [illegible] قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري [illegible]
قد لتوكيد العلم [illegible] ذلك [illegible] الماضي او المضارع [illegible]
[illegible] التحقيق [illegible] في بعض المواضع [illegible] الماضي او المضارع
قيل [illegible] تقريب الماضي من زمن الحال [illegible] لذلك [illegible]
لانها [illegible] قام زيد [illegible] الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام
اختص بالقريب [illegible] ثم [illegible] تقريب الماضي [illegible] في

الحالية للصلاحية [illegible] لفظا وتقديرا [illegible] جمهور النحويين [illegible] الاخفش والكوفيين [illegible] ذلك
لان الحال [illegible] صفة [illegible] الماضي [illegible] فاذا
كان مع قد قرب [illegible] ولكن [illegible] ان قد انما تقرب الماضي
[illegible] الزمان [illegible] الحكم [illegible] الفعل فان الحال [illegible] الذي
[illegible] وقد يكون [illegible] مستقبلا [illegible] ذكره [illegible]
[illegible] قال السيد الشريف في شرح المفتاح والجواب ان الافعال اذا وقعت
قيودا [illegible] كان [illegible] استقبالها [illegible] بالنسبة الى ذلك المقيد لا
الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة [illegible] الماضي والاستقبال [illegible] فانهم صرحوا
بان [illegible] قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم
فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا [illegible] الحال [illegible]
واذا قلت قد ركب [illegible] الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه [illegible] الركوب كان
[illegible] في زمان المجيء [illegible] واذا قلت جاءني زيد يركب [illegible]
[illegible] القوم في هذا المقام [illegible] وجوب [illegible] الاستقبال [illegible]
وسوف ولن اذا [illegible] استقبالها بالقياس الى [illegible]
[illegible] ان [illegible] الماضي [illegible] هذا المعنى الذي [illegible] الماضي
[illegible] من زمان التكلم [illegible] المقرب [illegible]
[illegible] الاستبعاد [illegible]

الكلام اول ... بهذا القول الذي لا ينقلب البدلا ما وقع للرضي في شرح الكافية واما ما قرره
بعد ان ... وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف ففيه نظر ...
ان ما قاله بعد اللتيا والتي ان قد تقرب الماضي الواقع قيدا من زمان العامل فتحصل مقارنته
ولم يفهم ... فهم المقارنة ... المطلوب ... ذكر في التقريب المذكور وهو لا يدل عليه ...
قال ... وقد يورد عليه مثل جاء زيد لم يتكلم ... تقريبه ان ... هذا الفعل الواقع قيدا
بالنسبة الى القيد ... بعدم تقدم التكلم على المجيء ... [illegible] فاجابه
ان ... في هذا المثال ... وان ... انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء
حتى يظهر قرينة ... التكلم ... المجيء والغرض عدم وجود القرينة ...
الاستمرار الذي هو الاصل ... المعارض فحصل الدلالة على المقارنة ... بهذا الاعتبار
... وهذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد ...
الاصل استمراره فلذلك قال ... في الماضي ... ليفهم المقارنة
وقد عرفت ما عليه ... ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون ... والمقارنة
مفهومة ... في الكلام ... تخلف ... التعليلات قال
... جواز اقتران الماضي المثبت بقد اتفاقا وعند وجودها لزم ان ... الماضي قريبا
... فيشكل كلام الكوفيين ... لوجود التنازع ... وقد ركب ...
... يقتضي مقارنته ... وقد يقتضي قربه ... قرانه ... [illegible]
لا نسلم ان قد حينئذ للتقريب ... ذكره للتقريب لكن ... التنازع ...

... ان يكون زمان الركوب ... الماضي كان ... بدليل ... قارنه بدليل ...
... واصل ... وحيث ... التقضي ... بتقضيها ... فلا اشكال
انتهى قلت وفيه نظر فان قد في بعض الصور لازمة اتفاقا فلو كانا ان يكون للتحقيق او للتقريب ...
الاول ... وجوبها ... واما الثاني ... تقتضي قربه ... الا ... الاجماع على ...
تنبيه كان ... بصيغة ... قول ... وقد ... نظرا
الى البحث المذكور ... فان قد لتقريب الماضي من الحال ... والبحث ... تعليل
... المصدرية فكان الصواب ان يكون ... للمنهج ...
وقد ذكرنا ... الكتاب ... فلا نطول بالاعادة **السابعة عشر**
قط ... على وجهين احدهما ان تكون **اسم فعل** مبنيا على السكون ...
... المفصل ... المطول ... **بمعنى انته** وقال ...
... فقد ... ان ...
فذهب ... والاول ... **ما كان ثابتا** مقرونا بالفا
... **زيد قط** قال ... جواز ... محذوف ...
... زيد ...
... قام زيد ... قيام زيد ... الحكم بقيام عمرو ... شرح التلخيص ...
... الكتاب ... ان ... المذكور ...
... قام زيد لا غيره ... القيام ... بحاله ...

ثم قال ابن هشام في حواشي التسهيل الصحيح ان قط في قولك المثال المذكور لا مفردة بالفاء وهي زائدة
لازمة عندي كذا قال وكذا اقول في قولهم فحسب ان الفاء زائدة انتهى قال الدماميني والاحسن ان يكون
الزيادة ما ذهب عنه سيبويه وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قط مفتوحة القاف ساكنة
الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به وهي عند البصريين اسم لما بعدها كأنه قال حسب
ذلك حسبك درهم وفيها معنى الفعل … والكوفيون يجرون ما بعدها النصب فيقولون
قط عبد الله درهم ويقولون معناه يكفي عبد الله درهم او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه
تستعمل بعد الايجاب والنفي تقول لك اخذت درهما فقط وما اخذت درهما فقط ويجوز ان
تقرن بها الفاء ان شئت فقلت اخذت درهما فقط … قال قبل الفاء
لا ظهر لزيادته كما قال ابن هشام … كما قال الشيخ زائدة والطاء …
انتهى فقد عرفت مما ذكره ان تكون قط **لاستغراق الماضي** اي مستغرقة جميع ما مضى من الزمن الذي
قبل الكون المنفي **منفيا** بحرف ما … قط اي في جميع الازمنة الماضية ونقل ابن مالك في
التسهيل والرضي في شرح الكافية انه يستعمل بدون نفي تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى
فالاول كقول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه والثاني في
كلام الحديث ايضا … قال عبد الله … تقرا سورة الاحزاب فقال … ثلاثا وسبعين آية
فقال قط اي ما كانت كذا قط قال في القاموس …
في الكسوف اطول صلاة صليتها قط …
الشواهد للغة قال … ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه

وفيها

وفيها اي في قط التي هي ظرف لاستغراق الماضي **خمس لغات** احدها قط بفتح القاف
وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قططت الشيء
اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رأيته قط فقد قطع على نفسه … قال الشيخ معناه قطع
فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطاء
مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة الرابعة قط بفتح
القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة وبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح
القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف حذفت الثانية وبقيت الاولى الساكنة … وجميع
لغاتها … قط مذ ان خلقت الى الآن وقيل لشبه الحرف في ابهام
… وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي … في الاكثر
… لئلا يلتقي ساكنان … لتوهم النصب …
الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر … **ولا تجامع** … **مستقبلا** واما قول العامة
لا افعله قط فلحن … مع نفي الفعل الماضي … اهل اللغة …
مع نفي المضارع … الا …
… الاستعمال … اللغة …
ان …
حقيقة او مجازا …
القاف … والكلام

الف هو لامة المتكلم وكاف الخطاب نحو قطه زيد درهم وقطني وقطك ثلاثون وقد تعرب
فقيل قطُ زيد درهم بالرفع كما في حسب زيد درهم ويكون قط فعلها اسم اراده ثم اذا اضيف الى ياء
المتكلم قيل قطني وقطي كما يقال قدني وقدي بناء على السكون فائدة نقل عن قطرب استغراق
الماضي منفيا عوض ظرف لاستغراق المستقبل منفيا تقول لا افعله عوض كما تقول في الماضي
ما فعلته قط لكن عوض قد يرد للماضي كقوله فلم ار عاما عوض اكثر هالكا [illegible]
ذا ابهام لانه يقع على كل ما يأتي من الزمان وبناؤه اما على الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة
او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف الى العائضين كقولهم لا افعله عوض العائضين
الداهرين والعائض الدهر كالابد للابيد فكان المعنى لا يقع في الدهر الداهر وان اضيف اليه كقوله
والاصل عوض ... [illegible] في الشيء الا في [illegible]
الثامنة عشر كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد
وهي بسيطة وجعلها الفراء والكسائي مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية
[illegible] ثم حذفت الف ما وسكنت الميم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف
[illegible] بالتركيب [illegible] لكل واحد منهما [illegible] التركيب [illegible]
اي الخبرية والاستفهامية في خمسة امور احدها البناء اما الاستفهامية فلتضمنها
معنى الهمزة الاستفهامية فان قولنا كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك ام ثلاثون
فشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى [illegible] لان معناها العدد المبهم
وان شئت قلت بنيت لشبهها بالحرف وضعا وهو الاقرب والثاني

الافتقار الى التمييز لكان وضعها على الابهام ولشدة افتقارها اليه لم يحذف الا بدليل كما اذا
جرى ذكر الجنس فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبد عندك بالجر في الخبرية
بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرها من الاعداد فانها تدل على كمية معينة فيجوز ان لا يذكر لها تمييز
البتة لان فيها فائدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان جهل جنسها والثالث لزوم التصدير
على غير مجرورها فكان ... [illegible] او حرف جر على تمييزها فاعتبر ذلك لان
... [illegible] مع المضاف [illegible] ان العامل [illegible] ولان [illegible] مع المجرور
كالكلمة الواحدة [illegible] تسقط المجرور عن مرتبة فتقول بكم درهم مررت وغلام كم رجل
ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه واما الذي لا يعمل فيها يستحقه الصدر او
شبهه لاستحقاقها الصدر لان الخبرية للانشاء وكل ما فيه معنى الانشاء لزم تصديره لانه يغير الكلام
من نوع الى نوع فوجب تقديمه ليعلم من اول الامر نوع الكلام [illegible] مع التقديم والتاخير
[illegible] الانشاء [illegible] فكون كم الاستفهامية للانشاء ظاهر
واما الخبرية فلتضمنها معنى الانشاء والتكثير انشاء [illegible] فانه يكون حقيقة طرف
دال على التكثير [illegible] الوضع [illegible] الاستفهام [illegible] التكثير [illegible]
الوضع ان [illegible] وذلك [illegible] التكثير [illegible] لزم كم الخبرية التصدير فان
قيل كيف يتأتى ان تكون كم الخبرية بمعنى الانشاء والتكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب
ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يتأتى باعتباره ان يحتمل
الصدق والكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه هو الذي قيل له بسببه خبرية [illegible]

الكثرة وبعضها باعتبار التكثير والكثرة اوله وجود في الكلام قال على ابن الهمام ذلك او الواقع به التمييز
مصدره وان لم يطابق كان كذا فاذا قلت كم رجال عندي فيحتمل ان العدد الكثير الذي فيه
ولا وجود لفظا من ذلك وهذا الاعتبار يكثر كم الف ثلثة والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعدد
ولها وجود ذلك من وجه ذلك الاعتبار يكون كم خبرية يوافق ما قرره ابن الحاجب قد تقدم نظيره
في باب افعال المدح والذم وقد نازع الرضي فيه ذلك فليرجع اليه والتابع من الامور التي اشتركت
فيه كم الخبرية والاستفهامية فلذا من زعم ان الخبرية موضوعة للتكثير والدليل على استبعاد دخول
الجر عليها انكم درهم استرنت وكم شيء اخذت ولكن معلاه في النهاية كلام كم رجل
ووصل كم جيب بظرف رد فهو عامله المفعول ذلك كم رجال عندك ولكم
ملك عن ذلك وغيرها لفظا كم الف انفقت وكم فرقة في الفصول مسند اليه
عن المخبر عنه فذلك جرت بها ما عزى من غيره ولهذا استبعاد ذلك ادعى الوضع
فيكون بها من افعال كم حرف جر فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك كالخبر عنه
مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب في الكافية ان الابهام ويدل عليها ومعناه كذلك ان الرضي جاز
تمييزها بجمع لا قربها فلمن منع حذف تمييز الخبرية السابع الاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي فالى
الاستفهامية وجوب تنكير المميز فيها لان تمييزها للبيان من عدد مبهم مختص بالنكرة وصفة وذلك
والغرض من ذلك ان المميز يجب ذلك العدد والابهام وذلك يحصل بالنكرة فهو عرف فيه
التعريف مضاف الى نكرة مع كون مميزها نصب الا في كم الا وصلا جاء به الا كم الا لرجل يجب فيه فلمن
اجاز فصل مميز سيبويه يختص كم الخبرية لوجوب جر المميز ان مميزها في محلها

ليه لكن المميز ما فيه الامن مقدرة فهي في المفرد وقيل الكوفيين فاطبة مثل انه من الفصل كأن تعمل بالحمل
على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم ٭ اذ لا اكاد من الاقتار احتمل ٭ او فيه او مفردا اوكان
تمييزها او مجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال ٭ كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ وكم
وجميع سوقة ومالا ٭ وكونه مفردا اكثر في الاستعمال لا يلزم في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى
الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يودي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوا في
قالوه التصريح وانما كان تمييز الخبرية مجرورا مفردا لانها لما كانت للتكثير صار تمييزها كتمييز العدد
الكثير وهو المائة والالف وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد والكثرة معنى
من كثرة الكثرة ممكن لا وكم الخبرية ليست مثله في التصريح فيقبل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح قالوا ولكن
من تمييزها بغيره يطلق ويروى قول الفرزدق ٭ كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعاء قد حلبت على عشاري ٭
بالنصب اما على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعد
دعائك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيته وعليها حكم مثل اخبره قد حلبت وافرد الضمير على
على لفظ كم او عليها انه على تقدير الجميع من تقدم كانه قوله الى ان فعلت ويروى بالجر عليها فيه من تمييز
الخبرية وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه وصف بلك والعمة او المخبر وفيه اولاها بالنكرة
اذ ليس المراد تخصيص الى ان يوصفها بالفدع كما حذف لك من صفة خالة استدلالا عليها بكلك
الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان الخبر في هذا الوجه يتعدد ولفظا
ومعنى ونظيره زيد وهند ذاهب اكتفى بهذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت
او حلبة واذا انتصب التمييز بفصل او بغير فصل جاز كونه مفردا او جمعا كما اذا جر واذا جر بحذف

وذهب ابو علي والشلوبين وابن ... الى التزام الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز
منصوب عن عدد او كناية الاستفهامية وكاين وكذا ورد بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز
نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بالظرف او المجرور مذاهب اصحها لا الا فيما فيه الفصل بين
المتضايفين وذلك ممتنع الا في ضرورة كقوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه
والثاني نعم وعليه يونس بناء على مذهبه من جواز الفصل بين المتضايفين في السعة بذلك والكوفيون
بناء على رأيهم ان الجر ليس بمقدرة وانما جوزوا اعمال الجار المقدر حيث ... وان كان في غير هذا الموضع نادرا
لكثرة دخول من على تمييز الخبرية فكان ... كم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة
عليه والثالث الجواز ان كان الظرف او المجرور ناقصا وهو ما لا يتم الكلام بدونه وذكره ... معمول في ...
كم الكف ... وكم اليوم جائع جاء ... والمنع ان كان تاما ... لانه ليس ... الفصل
ورد بان العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مجرى واحدا وفي
الفصل بالمجرور التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع فان كان
الفصل بجملة لم يجز الجر في الكلام والشعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز اصلا
وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر فقط وروى قوله كم نالني
منهم فضلا على عدم ... اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا
يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية
تحقق كم — وجوب — اي نصب تمييزها وفي جره انه لا يجوز
جره مطلقا وهو قول المتقدمين وذهب الفراء والزجاج وابن السراج و... الى جواز جره مطلقا

[illegible] على الجر به فصل قوم فقالوا ان جرت من كرف جر ... ثم ... جاز الجر والا فلا
ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم الجر ... بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار حرف الجر الداخل على كم
عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه بالاضافة ... كم ...
تمييز ورده ابو الحسن بانهم ما خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فلو ... لم ...
هذا دليل القول بالاضافة ... ويختص بوجوب لزوم افراده ... مفرد وتمييزها ... الكوفيين
جواز جمعه ... لكمال التمييز ... كم لك غلمانا فالمعنى كم نفسا
مستقرا لك غلمانا فحذف المميز وجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر ... وفيه
الظرف او من هذا المحذوف ... كم غلمانا لك ... الاخفش في تجويز تقديم
الحال ... وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات
نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان قالوا وانما كان تمييز الاستفهامية مفردا
منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين ... المميز ... كناية عن احد الطرفين كان تحكما وترجيحا من غير مرجح فلذلك ...
في الطرفين ... الوسط ... التاسع عشر كيف
ويؤتى بها ... سوف ... كيف تجيء ... وشذ ... فلا كم ...
... كيف ... الاخرين ... والاسم ... والابدال
... كيف ... الفصل ... كيف
... الفصل ... [illegible]

فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب

باتفاق   الثاني   وقطرب من الكوفيين مطلقا وقيل بشرط

اقترانها بما ... لكن قالوا ومن ورودها شرطية قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام

كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام

وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى قيل الفاضل ان يقول واشكال ... التقدير

الجواب فعلا مثل الذي قبلها وانما التقدير ... من المشيئة ... ولعل الذي قبلها والتقدير

كيف يشاء الامر ... ولا فارق بين المشيئتين الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان

جوابها محذوف لدلالة ما قبلها عليه باعتبار ... والافعال الاختيارية ... على المشيئة واستلزامها ...

ما نطق ... ويراد ... نحو ... ثم ... الثاني ان تكون

وهو الغالب فيها استفهاما يستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته قال الراغب انما يسأل بها عما يصح ان يقال فيه شبيه

وغير شبيه ولهذا لا يصح ان يقال في الله تعالى كيف ... فعلى ... كيف ...

... التنبيه ... التوبيخ نحو كيف تكفرون ... الاستفهام ... حقيقيا

نحو كيف زيد وغيره نحو كيف تكفرون بالله الآية فانه اخرج مخرج التعجب   كيف الاستفهامية

... كيف في الاول خبر المبتدأ وفي الثاني خبر كان تقدم ... الصدر

تقع   وكيف ... خبر الاول مفعول ثان لظن ...

الثاني مفعول ثالث لاعلم ... من قبيل الخبر ... لان ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات

اعلم خبران في الاصل والمراد نحو ذلك ... ان تقع قبل ما لا يستغني ... الاستقلال

نحو ... تقع حالا في نحو كيف جاء زيد ... المراد ... ان تقع قبل ما يستغني به اي

يستقل به ... لانه يصح ان يقال جاء زيد ... كيف ... من حيث ... على اي حال جاء زيد

قال ابن هشام وعندي انها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون

حالا من الفاعل ... في ذلك ... **تنبيهات الاول** عن سيبويه ان

كيف ظرف وعن الاخفش والسيرافي انها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا الخلاف امورا احدها ان موضعها

عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدأ نصب مع غيره الثاني ان تقديرها عند سيبويه في اي

او على اي حال وعندهما تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه الثالث

ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه وان اجيب على المعنى

دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس قال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ

ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت

ظرفا لانها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده

الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب **الثاني**

زعم قوم ان كيف تأتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره في كتاب العلل وانشد عليه اذا قل مال المرء

لانت قناته   وهان على الادنى فكيف الاباعد   وهذا خطأ لاقترانها بالفاء وانما هي هنا اسم مرفوع

المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدأ محذوف اي فكيف حال الاباعد ...

والمجرور ... او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد فحذف المبتدأ والجار ... او مجرور بالعطف

وكيف مقحمة بين العاطف والمعطوف ...

العشرون

على انها ادوات احدها ان لم   امتناع فيقتضي   شرطا وجوابا وتفيد

في قولك لو جاءني زيد لاكرمته ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية بين الجملتين الثانية تقييد الشرطية
بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل
ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا
ترى انك تقول ان جئتني اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك
قال في التصريح وفي الاسبق نظر لانه خلاف قال الازهري يحتمل الصحيح ان العدم هو المستقبل
فاذا وجد صار حالا فاذا انقضى صار ماضيا الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له
وكيفية افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي
زعما انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق
في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن هشام الانصاري وهذا الذي قالاه
كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من
غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاء زيد لاكرمته لكنه لم يجئ الثاني انها تفيد امتناع
الشرط وامتناع الجواب جميعا وهو القول المشهور الجاري على السنة المعربين وعبارتهم
لو حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط وهو باطل بعدم امتناع الجواب في
مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت
كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم النفاد محكوم بثبوته وجد
الشرط ام لا وعدم العصيان محكوم بثبوته وجد الخوف ام لا وجب بان انتفاء الشرط والجواب

هو الاصل

هو الاصل فيه فلا بد فيه ان الجواب فيها مع انتفاء الشرط في بعض المواضع والثالث وهو عبارة المص
قال ابن مالك وهو مختاره وجماعة من محققي المتاخرين انها تفيد امتناع شرطها
وانما جيء لان ويقتضي واستلزامه اي شرطها لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب
ولا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت
قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة
ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه
اجود العبارات ثم الجواب ان لم يكن له سبب غير ذلك الشرط لم يخلفه غيره لزم انتفاؤه
ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها
فمعلوم ان المشيئة لم تقع لو رفع هذا المنسلخ منتفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منتفيا
اذ لا سبب لرفعه الا المشيئة وقد انتفت فيكون منتفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب حيث
كان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي
وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منتفيا لان انتفاء
السبب الذي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض فسبب الفساد تعدد الالهة والفساد مناسب
لتعدد الالهة للزومه له في العادة عند تعدد الحاكم من التنازع في الشيء وعدم الاتفاق
عليه ولم يخلف التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان

كان القصد من الآية العكس فانه انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معنى ما
انتفى التعدد لانتفاء الفساد ولما نبهوا على التلازم الصادق وان كان الجواب سببا في الشرط لم يلزم
انتفاؤه ولا ثبوته اذ لا تعرض لها الا انتفاء الجواب وثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى كقول
عمر لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان
انتفاء العصيان له سببان الخوف فقط والثاني كونه من الحياء والمحبة والاجلال الاول طريق
العوام والثاني طريقة الخواص المراد ان صهيبا من قسم الخواص انه لو قدر خلوه عن الخوف لم يعص
فكيف والخوف حاصل له وانما دل على انتفاء الجواب حصل لان دلالتها على ذلك انما
من باب مفهوم المخالفة وهذا الاثر دل بمفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند
عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا لم يرض هذا ان المقصود ان عدم مفهوم الموافقة تارة يكون
بالمساوي كقوله صلى الله عليه واله وسلم في درة بنت ام سلمة لما تحدثت النساء انه يريد ان
ينكحها انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان عدم حلها عليه واله
الصلوة والسلام منتف من جهتين لو انتفى كل منهما ثبت له كونها ربيبة وكونها ابنة اخيه من
الرضاع ورابعهما وان يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها
لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب لان قرابة الرضاع ادون من قرابة النسب **تنبيه** اشتهر في
كتب العربية نسبة هذا الكلام وهو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب
وقال القاضي جمال الدين السبكي في شرح التلخيص وقد نسب للاكثرين هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه
واله وسلم ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

ولاعن

ولا عن عمر مع شدة التفحص قال الدماميني في الفتح وكذا نسبه القرافي في الفروق الى النبي صلى الله عليه
واله وسلم وقد سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فجزم بانه لم يقف عليه في شيء من
كتب الحديث ولا غيرها بسند الى سالم مولى ابي حذيفة في حديث رفع من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه
وتختص لو بالماضي لانها انما تفيد الشرط فيه فلا يكون الشرط والجزاء بها الا ماضيين فمن جعل ان
لانه قال الا على الماضي ولو كان مضارعا كقوله تعالى **ولو ترى اذ المجرمون** لانه لصدوره عمن لا يكذب ولا يخلف
الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى
الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا عجيبا **تنبيه** اختلف في عد لو المذكورة من حروف
الشرط قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط وابى قوم تسميتها حرف شرط لان حقيقة الشرط انما يكون
في الاستقبال ولو انما هي للتعليق في الماضي فليست من ادوات الشرط قال المرادي في الجنى الداني والاول
هو المشهور ولو اثبتنا المعنى شرطية الثاني من وجهي لو ان تكون حرف شرط في المستقبل **بمعنى
ان الشرطية** الا انها لا تجزم على المشهور كقوله: ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا
من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب
وقوله: لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما واذا وليها مضارع فانه يكون
بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقول توبة: ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل
وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح ثم راى
وقاف صائح والصدى طائر تخرج من راس المقتول اذا لم يؤخذ بثاره في زعم الجاهلية وتحقيق ذلك

حكاية عجيبة

زفا رفارا وهو فالصواب ما ذكرناه ومن ذهب الى ان ليلى الاخيلية ... ورث بقبر توبة فحجبل
جاء القبر فوقفت عليه وسلمت وقال ... قوله كاذبا ... ولو ان ليلى الاخيلية
البيتين ... فلما فرغت ... ان هناك ... بالقبر فقوطا زاجع
فقوم القبر فسقطت ليلى ... واكر ان يجيء ... في المستقبل قال
في ... العرب ... ذلك ... لو يقوم زيد قمر ... ان تقوم زيد
وقال ... الشرطية ...
ذكرناه ... ولو ان ليلى الاخيلية سلمت ... فالحمل على المضي ...
المواضع ... الذين لو تركوا ... الاستقبال ان ...
... ذلك ... فيه ذلك فلو
ودانت ... لو كنا صادقين ... لو كنا صادقين ...
الصدق قال ابن هشام ... لو كنا صادقين
...
... لو جاء ... ولو ...
... ولو باتت ...
...
...
... مستقبل ...

شرطها في الماضي ... فهذا قوله ولو باتت بالطهر ... فيه يعني ان لا شرط ... مستقبل الحمل
... جوابه ... مستقبل لانه جواب اذا ...
... للاستقبال ... لان المقصود تحقيق ثبوت الطهر ... قوله
... البيت ... قوله ولو ان ليلى البيت ... ان المراد ...
... المستقبل ... ان المقصود ...
مع العلم ... ان الشرط ... مستقبلا ... وليس المقصود ...
... الثالث ان تكون للتمني بمعنى ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله فلو ان
لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة ... فنكون ... جواب ...
في جواب ليت ... قوله تعالى ... يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن هشام ...
النصب ...
... الشنوف ...
... الاسم المنصوب المتقدم ... ليت لنا رجوعا فنكون
من المؤمنين ... الى جواب الشرطية ...
... الاول قال ابو حيان ... سيبويه ... ابو الحسن ...
...
...

كان لو ولا في تكثير الفوائد واد ... الاشتراك ... ويحتاج الى ... والمختار ... وضع واحد

الحقيقة انتهى والى القول الاخير صار ابن مالك وذلك فاداه وقال الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني

نحو لو تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت

ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها صح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه

منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى يعني ان اللازم باطل فانه يجمع بينهما كما في قوله

اتمنى لو قام زيد قال الدماميني والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون يعني ان لو

قد ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه

فانه عند مجيئها لفعل التمني تكون لو المصدرية ... الدالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك

ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجيء لو مصدرية . الرابع ان تكون

مصدرية يعني ان لو ... والخامس ... في ... فليرجع اليه

فليرجع اليه واقتضى ... هذه المعاني او هذه الوجوه الاربعة ... ذلك وذكره في التسهيل

انها قد تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها تكون للتقليل نحو

تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله عليه السلام ولو بخاتم وفيه نظر لجواز ان تكون لو هذه الوصليتين

ولكن ... ان ادعاء التقليل ... في المقام الا من ... تنبيه تشتمل على مسائل

تتعلق بلو الشرطية احدها انها خاصة بالفعل كالمصدرية وقد وليها اسم مرفوع معمول

لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر

مبتدا وما بعده خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثالث نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث

نحو التمس ولو خاتما من حديد والرابع نحو قوله . لو بغير الماء حلقي شرق . كنت كالغصان بالماء اعتصاري

واختلف فيه فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما في قوله . فهلا نفس ليلى .

شفيعها قيل وهو مذهب الكوفيين وتاوله الفارسي من البصريين على ان حلقي فاعل بفعل محذوف

يفسره شرق وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا

آخرا وفيه تكلف وتاوله ابن خروف على اضمار كان الشانية وردها وحذفها بعد لو ... كان

وقال المتنبي . ولو قلم القيت في شق راسه . من السقم ما غيرت من خط كاتب . فقيل لحن

لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم ورفعه ووجه النصب

او جه بتقدير ولو لابست قلما كما يقدر ... زيدا مررت به ... والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي

ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة القلم ... وفي تعليله ... كل حال مفعول

بالقيت لا بغيرت ... الثانية يجوز ان تليها ان كثيرا نحو ولو انهم صبروا

ولو انهم آمنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء

ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع

بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا

اي ولو ثابت صبرهم ... وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم

ثابت وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري الى انها على الفاعلية والفعل مقدر بعدها اي

عليه لو لانها تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في لا ... ان

... ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ... ان الفعل لم يحذف بعد لو ...

من او دلت الشرط الا مضارعا بفصل بعده الا كان والمفرد ... بعد ان قال ابن هشام في شرح
قصيدة كعب قال الزمخشري في لو اذا وقعت ان بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف
ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق
لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم
ورد ابن مالك قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه
ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني وقد وجدت اية في التنزيل وقع الخبر
فيها اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك
ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب
ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين ... قال الدماميني في شرحه
قول المصنف لو لم نقصر نظر هؤلاء الائمة ويتبجح بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان
ما اهتدى اليه ودونه ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية التي اوردها ليست مما الكلام فيه
لانها مصدرية او للتمني والكلام انما هو في الشرطية قال الزركشي في شرح ... قوله تعالى يودوا لو انهم
بادون في الاعراب فان زعم ان المصدرية ليست شرطية ... في ذلك
ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب انتهى
قال السيوطي في الاتقان وعجبت من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليها السيرافي وهذا الاستدراك
وما استدرك به نقول فقد سبقه في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال في باب ان
واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قائم لاكرمته ولا يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمته ...

لم يلها الفعل ليست مسند ذلك الفعل ... وقد قال ... وان باب الاعراب يودوا لو انهم
بادون في الاعراب ... وقع خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه التي ... فاجريت مجرى ليت كما
تقول ليتهم بادون انتهى **الثالثة** جوابها اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه
او ماض مثبت والغالب اقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ومن تجرده
الغالب ... او ماض منفي بما والغالب تجرده من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه
ولو شاء الله ما اشركوا ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي
وقد تقترن باذن نحو ... اذن لامسكتم ... كقوله لو شئت قد نقع
الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا وقوله لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة
ان اوسرا قيل وقد يكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من
عند الله خير وهو قول الزجاج وقيل الجملة مستأنفة وقيل جواب قسم محذوف ... عن جوابها وليس كذلك
في الصحيح والجواب محذوف لدلالة ما بعده عليه والتقدير لاثيبوا وقوله لمثوبة تقديره والله لمثوبة
الرابع يحذف جوابها للدليل وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ولو ان قرآنا سيرت به
الجبال الاية اي لكان هذا القرآن قال ابو حيان وحسن حذفه طول الكلام **الحادية والعشرون**
لولا حرف بسيط او مركب كما اختاره ابن القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب
وقيل مركب من لو ولا ... على اربعة اوجه احدها ان تكون لربط امتناع جوابها بوجود
شرطها وتختص بالدخول على الجملة الاسمية على الصحيح كما سيأتي نحو لولا زيد لاكرمتك
اي لولا زيد موجود فاما افادت لولا ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط ...

وآله وسلم لولا ان يخشى [illegible] بالسؤال [illegible] فالتقدير لولا [illegible] ان تخشى [illegible]
او الجواب [illegible] الممتنع المشتق والموجود [illegible]
لولا [illegible] الممتنع [illegible] الوجوب الذي [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] الراجح [illegible] تقدير [illegible] فقل [illegible]
[illegible] منهم ان [illegible] فقد [illegible] يجب [illegible]
[illegible] منهم ان [illegible] يجب [illegible] ان [illegible]
[illegible] وقال [illegible] وليس [illegible] جواب لولا [illegible] حديث [illegible]
عليه وآله وسلم وليس المرفوع بعد لولا [illegible] فاعلا بفعل محذوف [illegible]
[illegible] من التقدير [illegible] مبتدأ مرفوع بالابتداء [illegible] قال سيبويه [illegible]
ويحذف معها اي مع لولا حذف الخبر ان كان كونا مطلقا هكذا وقع في نسخة
من [illegible] والصواب [illegible] والكون الوجود [illegible]
عدم التقييد [illegible] ان كان [illegible] لجواب [illegible]
فالخبر [illegible] لولا زيد لاكرمتك [illegible] زيد [illegible] مبتدأ [illegible] محذوف
[illegible] لولا زيد موجود [illegible] امتنع لجواب [illegible] وجود المبتدأ فالخبر
كون مقيد [illegible] فتقول لولا زيد [illegible] زيد [illegible]
[illegible] فالخبر كون مقيد [illegible] حذف الخبر
[illegible] لامتناع الوجود والدليل [illegible]

[illegible]

والدليل [illegible] وجوده [illegible] لولا زيد [illegible] ان وجود زيد [illegible]
[illegible] المحذوف [illegible] الجواب [illegible] لولا ان الخبر كون
مقيد [illegible] الموجود [illegible] لولا زيد [illegible]
[illegible] مسالمنا [illegible] لولا [illegible] الاول ان [illegible] لولا [illegible]
زيد [illegible] الذي [illegible] الخبر [illegible] معناه من الكلام [illegible] قول المعري
يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا [illegible] لولا [illegible]
التفصيل [illegible] الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال [illegible]
مطلقا محذوفا [illegible] الكون المقيد [illegible] فتقول لولا زيد سالمنا [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] لولا [illegible] لولا [illegible] قالوا الحديث [illegible]
[illegible] ولحنوا المعري قال ابن [illegible] وليس [illegible] يمسكه [illegible]
ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل [illegible] يمسكه [illegible]
يمسكه حال من الضمير المستكن في الخبر [illegible] يمسكه [illegible] الاخفش [illegible]
[illegible] بعد الاسم الواقع بعد لولا [illegible] الخبر [illegible] ابن الطراوة ان جواب
لولا [illegible] خبر المبتدأ [illegible] تنبيهات الاول اذا ولي لولا مضمر
[illegible] مرفوع [illegible] لولا انتم لكنا مؤمنين [illegible] لولاك [illegible] قال
الشلوبين [illegible] البصريين [illegible] يقولون ذلك [illegible] قال سيبويه [illegible]
[illegible] الضمير [illegible] الكاف [illegible] الضمير [illegible] لانها

فجاز رفع ولا سيما والآن إذ صحبتها نحو ... كالياء المتصل بالحروف ولأنه كان يجب

أن يجر ... لكن منع منه كونه لشبهه بأحرف الفعل ... الشرطية ربط جملة

بجملة فإذا ... التنبيه على موجب العمل مجردا عن المعنى ولا متعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر

محذوف وقال الأخفش والكوفيون الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما

عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ورد بأن النيابة ... إنما وقعت في المنفصل

لشبهه في استقلاله بالأسماء الظاهرة وإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه

لأنها لا تجر الظاهر **الثاني** يجوز أن ... المقدر ... إذا كان ...

... لولا أن ... [illegible] ... قال ... الشيخ ...

... مبتدأ محذوف ... [illegible] ... محذوف ...

الثالث جوابه كجواب لو ماضيا ... كقوله ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن ... أو

... ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا ... في القرآن ... اللام

كولولا فضل الله ورحمته ... [illegible] ... قال ...

بالمفرد ... قال ... قليل من الكلام كقوله ... [illegible] ...

... [illegible] ... كقول ... [illegible] ... لولا ...

جوابها ... [illegible] ... جوابها ... بعد ... اللام ... كقوله لولا

الأمير ولولا حق طاعته ... [illegible] ... قوله ... [illegible]

لولا رجاء ... [illegible] ... **الآية** يجوز حذف جوابها الدليل كما حذف جواب لو

قال ثم

قال ثم ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب رحيم ... وفي ديوان ...

... عليه السلام ... كالدنيا ... [illegible] ... ولا كالبقاء ... مع ...

القريب ... [illegible] ... قوله لولا ... كل ... [illegible] ...

... قال المصنف رحمه الله ... جواب لولا محذوف تقديره ...

... في شعر الحماسة التصريح بهذا المحذوف في قول ... [illegible] ...

... [illegible] ... وقال شارح الديوان الفاضل ... حال لولا

في البيت التحضيض ... [illegible] ... **التوبيخ** والتنديم ... ترك ...

فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة **بالماضي** نقول لولا أكرمت زيدا ...

... [illegible] ... ترك الإكرام ... ومنه قوله ... لولا جاؤوا عليه

بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ولولا إذ سمعتموه قلتم إلا أن

الفعل ... [illegible] ... وقد يفصل منها ... [illegible] ...

... كقوله تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ... [illegible]

... قول النحويين لولا تعدون ... [illegible] ...

... [illegible] ... فإن كان مراد النحويين

... **الرابع** أن تكون **للتحضيض** ... والعرض

بفتح العين ... [illegible] ... والفرق بينهما أن التحضيض طلب ... والعرض

طلب ... **فتختص** بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة **بالمضارع** ...

كان تاديبا اي ولا فالتحضيض نحو قوله لولا تستغفرون الله اي استغفروه ولا بد في قوله
لولا انزل عليه ملك من تنزيل نزول المضارع اي ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا
ومثله لولا اخرتني الى اجل قريب فاخرتني مؤول بالمضارع اي تؤخرني وانما اختصت في ذلك
بالفعلية لانها لطلب الفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ في الماضي لان التوبيخ على ترك شيء انما هو
مطلوب فيكون الطلب متعلقا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر
لكونها للطلب في ان طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي
معنى الطلب فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان ممكنا وانما اوقع بعدها الماضي
تنبيها على ان المطلوب منه ذلك في زمن القصد وفيه قصده كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب والحض
اقتصر المصنف ها هنا في لولا على هذه الوجوه الثلاثة لانها لا ترد لغيره وقال الهروي انها ترد للاستفهام وجعل
عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل عليه ملك ونافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت
قرية آمنت والجمهور لم يثبتوا ذلك والظاهر ان الاولى للعرض وان الثانية للتحضيض كما تقدم وفي
الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجيء العذاب اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة
تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى
والنحاس ويؤيده قراءة ابي وعبد الله فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع تنبيه
ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني
شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة لو لم والجواب محذوف اي لو لم ينازعني شغلي لزرتك وقيل
بل هي لو ومن عليه والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه

الثانية والعشرون لمّا على ثلاثة اوجه احدها ان تختص بالماضي فتقتضي
جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اولاهما نحو لما جاءني اكرمته
فان قلت لما ربطت قيام المتكلم الذي هو مضمون الجملة الثانية بقيام المخاطب الذي هو مضمون الجملة
الاولى ويقال فيها حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب والمعنى قريب والمقصود انها تدل
على تحقق التحقق وجود اي ثابتا وواقع اي موجود وزعم انها ظرف بمعنى حين
ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة او حرف
خلاف والقول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة ورد
عليهم ابن خروف بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا قدرت ظرفا كان عاملها
الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس واجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته الاية
لا يمضي الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك
امس اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم هو الصحيح ورجحه بامور منها قوله
فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وما بعد ما النافية
واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلهما ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا
فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه تنبيهان الاول ظاهر كلام المصنف ان
انما هو حقيقة لما لا وليس كذلك فانه عند القائل بالظرفية انما تدل على مجرد الوقت
وعند القائل بالحرفية تدل على الربط كلما اذا قلت لما جاء زيد جاء عمرو

لم يقتض في اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند
وجود الاول وحصل ذلك للسببية او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل
بالحرفية فيقول بالسببية الثاني تختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون جوابها كذلك اتفاقا
نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما نجاهم
الى البر اذا هم يشركون فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا نحو فلما ذهب
عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل في آية الفاء ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين
فمنهم مقتصد وفي آية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا
الثالث قوله في المغني ومما يشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا
ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال اين جوابها والجواب ان سقاؤنا فاعل بفعل
محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر
من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه [illegible]
ولا يخفى ان [illegible] الى الجواب [illegible] لما [illegible] شرط [illegible]
[illegible] سقاؤنا [illegible] قول الملفوظ [illegible] قول الشاعر
[illegible] سقاؤنا [illegible] وفي القاموس [illegible]
[illegible]
[illegible] البيت اقول لعبد الله لما سقاؤنا [illegible]
[illegible] شم البرق [illegible] لعبد شمس [illegible]

٨٤٩

الثاني ان تكون حرف استثناء وهي بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه الخليل وسيبويه والكسائي
فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد وهي قراءة ابن عامر
وعاصم وحمزة وان مخففة ان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس الا عليها حافظ وقرأ ابن مسعود
ان كل نفس الا عليها [illegible] وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما
اسألك الا فعلك وقد تحذف [illegible] او نشدتك
الا فعلت قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين ما غنثت
[illegible]
[illegible] والجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة [illegible] كلام العرب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الثالث ان تكون حرف جزم فتختص بالمضارع
وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم لكنها تفترقان في خمسة امور احدها ان لما لا تقترن
باداة شرط [illegible] الثاني ان منفي لما مستمر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ان يتقي لما سيوقع ... فاليا الا ترى ان ... [illegible] ... الى الآن وان ...

لم يتوقع كالباقي منقولا كما تقدم ... ان لا يقول ... ابحذف دليل كقوله فبث قبورهم ... ولما

ونادبت القبور ... اذ ولما اكن ... [illegible] ... منقول الانه الفردة

كما قال ابن هشام ... الاحكام ... ان المعرف ... **الثالث والعشرون**

ما زيد على وجهين ... [illegible] ... موصولة ...

... باب الموصولات و ... نكرة ... موصوفة ... وغير

موصوفة ... الموصوفة ... قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب

لك ... [illegible] ...

... النفوس من الامر ... الفقال ... النفوس ...

ويحتمل ان ... مفعول ... محذوف ... الموصوفة تقع في ثلاثة ابواب احدها

التعجب ... ما احسن زيدا ... سيبويه ... البصريين ... كما قال في باب نعم وبئس

على الخلاف ... قال المرادي ... القول ... نعم وبئس ... اسم ...

... نكرة غير موصوفة ... التمييز ... الفاعل

... المخصوص ... البصريين ...

تامة ... الفاعل ... ظاهر قول سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي ...

القراءة ... الفعل ... الاعراب والمرفوع بعدها ... الفاعل ...

قوم منهم الفراء ... مذاهب ... ان ما نكرة

منصوبة على التمييز والمخصوص ما اخرى نكرة محذوفة والفعل صفة لها ... ان ما اسم ... معرفة

... نعم والمخصوص محذوف والفعل صفة له ... انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف

... انها موصولة ... المخصوص وما اخرى تمييز محذوف ... الاصل نعم ما صنعت ...

ان ما تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة محذوفة والفعل صلة ... ان ما مصدرية ولا حذف

... الكلام ... نعم ... وان كان ... نعم ... كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول

... ان ما ... موصولة ... المخصوص ...

... [illegible] ... نكرة موصوفة ... نعم والمشهور ...

... الاول ... قولهم ... الا ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

وان ... ابن مالك ... سيبويه ...

... [illegible] ... التقدير ...

ان تكون **صفة لنكرة** ... الابهام ... التعظيم

نحو قولهم **لامر ما جدع قصير انفه** ... قصير ... ابن سعد ...

المثل ...

كان ...

... ما ... الى ... ابن السيد ...

ودعاه ابن الحاجب والمشهور انه [illegible] وضعف [illegible] ولا استاء ودعاه ان يكون

بالنظر ابن عصفور بطلان زيادة ما بعد الاوائل الا ادوات [illegible] لو كانت زائدة لم يخرج الكلام بالغيبة معنى النفي

وكذا وزعم بعضهم ان تلك القول بالنسبة الى زيادة ما عوضا عن كلمة وقد ثبت ذلك في نحو اما انت

منطلقا انطلقت [illegible] الاول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن [illegible]

نكرة موصوفة [illegible] في مثل الاحرف [illegible] ووصف [illegible]

فالكلام [illegible] المذكورة بالنسبة [illegible] الرابع ان تكون شرطية

[illegible] وغير زمانية فالاولى نحو قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي

استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم والثانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله [illegible]

[illegible] ابو البقاء [illegible] ابن مالك واستدل [illegible] بقوله [illegible]

[illegible] قال ابن هشام [illegible] المصدر [illegible] المفعول

المطلق [illegible] المفعول

المطلق [illegible] فاستقيموا لهم [illegible]

[illegible]

[illegible] فرعون [illegible]

العالمين [illegible]

[illegible]

[illegible] الاستفهامية [illegible]

نحو فيم والى مه وحتى مه وقال [illegible] فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول [illegible] وربما تبعت

الفتحة الالف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر [illegible] وتحذف

[illegible] حذف الالف [illegible] ابن حنبل [illegible] التخفيف لكثرة الاستعمال [illegible] بين الاستفهام

والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون ولولا

لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يتساءلون [illegible] ان [illegible] خلف بعدي

وانما لم [illegible] الموصولة [illegible] الاستفهام

صدر الكلام [illegible] الاستفهام [illegible]

الاستفهام [illegible] حذف الالف [illegible] الاستفهام [illegible]

[illegible] الالف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاستفهامية [illegible]

الالف [illegible] الموصولة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الظرف [illegible]

معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بنيابتها ولو كانت كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية

وقد زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله ؎ منا الذي هو ما ان طر شاربه ؎ والعانسون

ومنا المرد والشيب ؎ فقال معناه حين طر شاربه قال ابن هشام ووهم في ذلك لانه لا يعد ان المصدرية فيه

اللفظ بان فيه كقوله ؎ ورج الفتى للخير ما ان رأيته ؎ والاولى تقدير ما في البيت نافية وان زائدة

مع [illegible] وان فيه [illegible] بالزمان عن الخبر [illegible] ثبت [illegible] لما ثبت [illegible] وذكرها

مجرد [illegible] تنبيهان الاول [illegible] احسن من تعبير غيره [illegible]

[illegible] فان الزمان المقدر [illegible]

[illegible] الثاني [illegible] ان [illegible] بن جني [illegible] قوله

[illegible] ان بيان [illegible] وجعل ذلك [illegible]

[illegible] الا ان [illegible] وقيل ان [illegible] التعليل في البيت

والايات [illegible] عليه [illegible] وضاقت الارض

عليكم بما رحبت [illegible] في اللفظ [illegible]

[illegible] ان [illegible] ما [illegible]

[illegible] ما [illegible] والذي [illegible] ذكرها [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] ما [illegible]

بالسنا اهل الخيانة والغدر [illegible] وحرف [illegible]

الجمهور [illegible] قال ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية [illegible] كانت مصدرية [illegible]

ما موضع جر [illegible] ثبت بخلاف الحكم بان ما كافة وزعم السهيلي ان ما [illegible] الا بد ان تكون

فعلا غير خاص بل مبهما كقبل التنويع كما مضت ولا تقول ما طلبت [illegible] الجلوس

نوع خاص ليس مبهما فكانك قلت لحبيب الجلوس الذي طلبت فيكون الكلام [illegible] ولذا

لا [illegible] الابهام [illegible] كما امن الناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت

وقوله [illegible] والبر [illegible] ذهب اليه [illegible] وكان [illegible] تنبيه القول [illegible]

ما ذهب اليه الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه وليس كذلك بل ذهب الاخفش

وابن السراج الى انها اسم موصول يفتقر الى ضمير [illegible] الموصولات [illegible]

[illegible] بالسنا اهل الخيانة والغدر [illegible]

فيه تقدير ضمير يعود عليها [illegible] الثالث ان تكون صلة اي زائدة قال السخاوي [illegible]

حروف الزيادة [illegible] عبارات صلة لانها قد يوصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم

من يقول لغو [illegible] ومنهم من يقول تاكيد [illegible]

[illegible] وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة [illegible]

الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها [illegible]

[illegible] ولا [illegible] كذا [illegible]

صاحب اللباب تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او استقامة وزن

شعر او حسن سجع او تزيين اللفظ او غير ذلك من الفوائد اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض

فالعوض في موضعين احدهما [illegible] قولهم اما انت منطلقا انطلقت والثاني في قولهم افعل هذا

اما الآتية فيها عوض من كان محذوفة لزوما كما مر وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد
وعمرو وقول مهلهل لو بابانين جاء يخطبها رمل ما انف خاطب بدم وبعد الناصب الرافع
نحو ليتما زيدا قائم وبعد الجازم نحو اما ينزغنك ايا ما تدعوا الاعشى متى ما تناخي
عند باب ابن هاشم تراحي وتلقى من فواضله ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل
وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين
قضيت فلا عدوان علي وقول الشاعر نام الخلي فما احس رقادي والهم محتضر لدي وسادي
من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اي ولا مثل
يوم وقوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقيل ما نكرة في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض
وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة كانت كما مر او غير جازمة نحو حتى اذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وابصارهم
وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده
قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما
وزاد ما الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية بن
ابي الصلت ثلاث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت
قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رأيت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة
الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضم ففتح وهما ضربان من الشجر
ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال اجاعل انت بيقورا مسلعة
ذريعة لك بين الله والمطر ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر قاله

في المغني

في المغني الثاني الرابع ان تكون كافة ولم يجعلها قسيمة تحت الزائدة وان لم يكن لها معنى لان لها كما قال الرضي
تأثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخل وهي ثلاثة انواع احدها الكافة عن عمل
الرفع ولا تتصل الا بثلاثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن حينئذ الا على جملة فعلية
صرح بفعليتها كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا واما قوله صددت فاطولت
الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فضرورة وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل
لا مبتدأ وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة والثاني الكافة عن عمل النصب والرفع
وهي المتصلة بان واخواتها كما مر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم
نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والابهام والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسرة لها كالتي
بعد ضمير الشأن ويرده انها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن والثالثة
الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده
والمستقبل مجهول وقد تدخل على المضارع نحو ربما يود وقيل هو مؤول بالماضي وقد تدخل على الجملة الاسمية خلافا
للفارسي كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار الثاني الكاف نحو كن كما انت وقوله
اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله [illegible]
كما عمرو واللؤم مؤتلفان وقيل لا تكف الكاف بما وان ما في ذلك مصدرية وهو مردود بالجملة الاسمية
الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك
وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم

قال ابن هشام والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف
يأتي للتعليل مع عدم ما كقوله فبظلم من الذين هادوا [illegible] وي كأنه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم تقدير
اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير التعليل الرابع كقوله وانا لمما نضرب
الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم قاله ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في
خلق الانسان من عجل [illegible] الظروف في حد ما بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان رأسك
كالثغام المخلس وقيل ما مصدرية قال في المغني وهو الظاهر لان فيه ابقاء بعد على الاضافة [illegible]
مضافة للزمن انتهى والمشهور [illegible] الفعل [illegible] كما تقدم والجمهور [illegible]
[illegible] كقوله [illegible] بالادراك [illegible] وقيل في [illegible] والثالث
والرابع حيث واذ [illegible] حينئذ معنى الشرطية [illegible] فعلين [illegible] الحادي

والعشرون هل [illegible] حرف استفهام موضوع لطلب التصديق [illegible]
وقيده ابن هشام في المغني بالايجابي قال فيخرج التصور والتصديق السلبي [illegible]
[illegible] ان هل [illegible] على النفي [illegible] هل لم يقم والصواب انها
لطلب التصديق مطلقا [illegible] اثبات [illegible] جواب هل قام زيد نعم او لا
وتفترق هل عن الهمزة من عشرة اوجه احدها اختصاصها بطلب التصديق وحده دون التصور
والهمزة يطلب بها التصديق والتصور كما مر والثاني عدم الدخول على العاطف والهمزة تقع
بعده نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال
الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وقال ليت

شعر هل [illegible] بخلاف الهمزة فانها تدخل على العاطف نحو افلم يسيروا افلا يعقلون اثم اذا ما وقع
آمنتم به [illegible] اختصت به الهمزة من سائر اخواتها تنبيها على اصالتها [illegible] هل لا تدخل
على العاطف بل تتأخر عنه كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون
فانى تؤفكون فاي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم
الزمخشري فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها
وبين العاطف [illegible] حرف العطف [illegible] فيقدرون في افلم يسيروا
ونحو افلا تعقلون امكثوا فلم يسيروا اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير ما لا دليل [illegible]
[illegible] قال ابن هشام ويضعفه ما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث عدم الدخول على الشرط
بخلاف الهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على اسم بعده فعل اختيارا
ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في حيزها فعل [illegible]
زيد قام الا في ضرورة [illegible] اختيارا قال الشاعر [illegible] اهل كبير [illegible]
[illegible] قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدأ [illegible] قال الرضي وغيره [illegible]
ان اصل هل ان تكون بمعنى قد فقيل اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك
فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال [illegible] وقد جاءت على الاصل كقوله
[illegible] هل [illegible] الاستفهام
[illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] ذكرت عهودا بالحمى [illegible] الى الالف المألوف [illegible]

١٦٠

في خبرها فليست عنده داخلة انتهى بخلاف الهمزة فيدخل على الاسم بعده فعل اختيارا نحو ابشرا منا واحدا
نتبعه ونقول أزيدا قام على الابتداء والخبر والثاني تخصيص المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة
نحو أتظنه قائما واما قول ابن سيده في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال الله تعالى فهل وجدتم
ما وعد ربكم حقا والثالث عدم الدخول على ان بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى أئنك لأنت يوسف والرابع
وقوعها بعد أم قال الله تعالى هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور ... الاستفهام
ولذلك دخلت على الخبر بعد الا نحو هل جزاء الإحسان الا الإحسان ... قوله ... الاصل ... بخلاف
الهمزة والتاسع انها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد
قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر ... وقوم منهم ابو حيان قال ولم يقم على ذلك دليل واضح
والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفي نحو هل لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف
الهمزة فانها تدخل على الايجاب نحو أشهدوا خلقهم والنفي نحو قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك
الم ... والهمزة في ذلك للانكار ... التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع ...
... انتهى غرض المصنف رحمه الله من
التأليف ... انتهى ... من الشرح وقد ... والله سبحانه ... [illegible]
والفوائد ... [illegible]
وقد ... [illegible]
ولكنه ... [illegible]
والذي ... [illegible]

١٦١

والمسئول ... [illegible] ان يجعله ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] وقد ختم المصنف رحمه الله كتابه ... [illegible]
وقرنت ... بالاجابة فقال اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف
ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الاوراق خالصا
لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك
محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد
لله رب العالمين قال المصنف رحمه الله وكان الفراغ من تسويد الاصل ... يوم
الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين وثمانمائة والحمد لله على الاتمام والصلوة على خير
الانام محمد وآله عليهم افضل الصلوة والسلام قال الشارح عفا الله تعالى عنه ... وكان
الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكونه في زمان
قد كسدت فيها سوق الفضل وطلابه وقامت دولة الجهل واحزابه ولم يعرف من العلم الا اسمه
ولم يبق منه الا رسمه ... يوم الاثنين لثلاث عشرة ... من
... سنة تسع وسبعين والف ... واكمل على احسن نسق
... وذلك بالديار الهندية وانا اسال الله جل جلاله من فضله والعام ان ...
... وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به طالبيه ...
... وقد فرغ من تسويد هذا الشرح الشريف ابو الحسن بن محمد ... عفا الله عنهما

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على سيدنا ومولانا محمد وآله
الطيبين الطاهرين آمين
يا رب العالمين
سنه ١٢١١

[illegible] عشق آتش نشان شد
[illegible]
[illegible] آتش بمرد
[illegible]
[illegible] می باید
[illegible] می باید
[illegible]
عالم [illegible] و [illegible] می باید
[illegible]
[illegible]
[illegible]
١٢٠٤

٤٦٢